

١٣٦٦

الغاية في شرح الهداية

٥

السروجي

٤١٧
غ. م. س.

٢١٧٤ر٤

الغاية في شرح الهداية، تأليف السروجي، أحمد بن

غ. س

ابراهيم - ٧١٠ هـ. وأكملها ابن الديري، محمد بن

محمد - ٨٦٧ هـ. كتب في القرن التاسع الهجري تقديرا.

١٣٦٦

ج ٥ (٣٥٥ق)

٢٥ س

١٨x٢٨ سم

نسخة جيدة، خطها نسخ ممتاز.

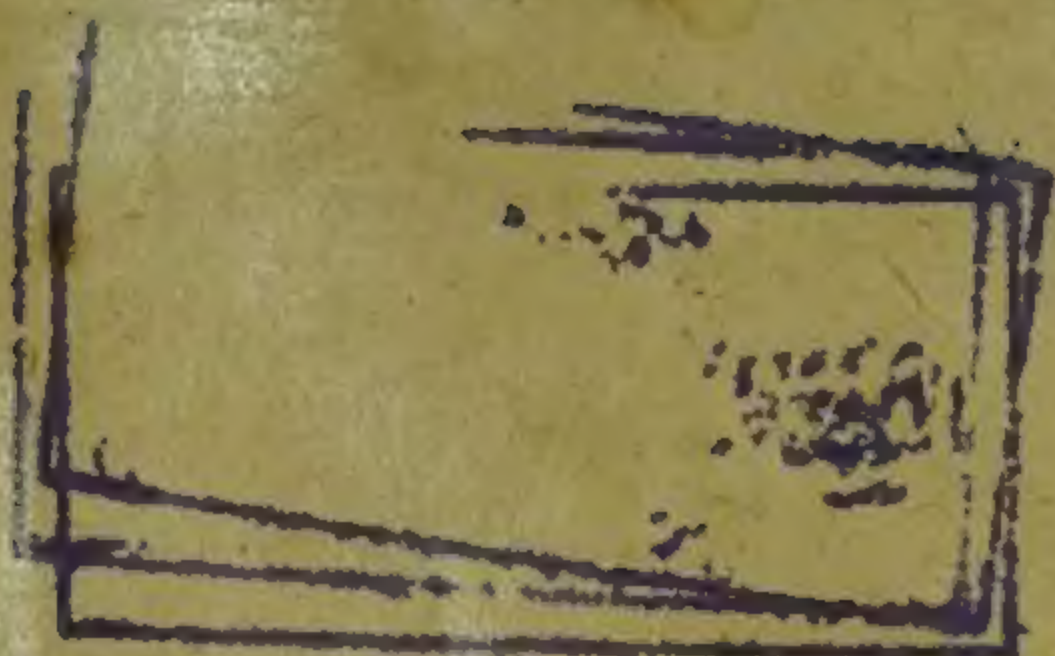
الأعلام (ط٤) ٨٧:٣، ٨٦:١ الظاهرية (الفقه الحنفي)

٥١٢:١

١- المذهب الحنفي أ- المؤلفان ب - تاريخ النسخ

ج - شرح الهداية

مكتبة جامعة الأزهر - قسم المخطوطات
 اسم الكتاب **الغاية في شرح الهداية** الرقم **١٢٦٦**
 المؤلف **عبد بن ابراهيم بن عبد الغني السرميني**
 تاريخ **١٢٥٥** **١٨٧٤**
 ملاحظات **مقتطف**
 غ. س.



١٥٠

الحمد والخامس من الغاية في شرح الهداية
تصنيف سيدنا ومولانا قاضي القضاة حاكم الأحكام
تجدة الحق على الخلق شمس الدين أبي العباس
أحمد بن الشيخ الصالح الزاهد العابد برهان الدين
أبي إسحق إبراهيم بن عبد الغني السروي الحنفي
رحمه الله تعالى رحمة واسعة

باب الشهيد فصل في ذكر لواحق بياب الجنائز فصل
نذكر فيه طرفا من أحوال المحتضرين باب الصلاة في
كتاب الزكاة باب زكاة اليسواعم في الأهل فصل
في الغنم فصل في الخيل فصل في الفسلان
والعجايل والحملان صدقة باب زكاة المال في الفضة
فصل في الذهب فصل في العروض باب في من غير
على العاشر باب المعادن والركاز باب زكاة الزروع والثمار
باب من يجوز دفع الصدقة إليه ومن لا يجوز باب صدقة الفطر
فصل في مقدار الواجب كتاب الصوم فصل في فضل
شهر رمضان باب ما يوجب القضاء والكفارة فصل فيما يوجب
على نفسه فصل في فضايل الصوم التطوع والأوقات التي يندب الصومها
والتي يكره فيها الصوم باب الاعتكاف فصل في ليلة القدر
وفضائلها ووقتها ومذاهب العلماء فيها أشهر ما في هذا الجز من الأبواب
والفصول والكتب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ يَسِّرْ لَكَ
 بِأَبِ الشَّهِيدِ
 قَالَ فِي الْمَنَافِعِ لِمَا كَانَ الْمُقْتُولُ مَيِّتًا بِأَجَلِهِ يَلِيْقُ ذِكْرُ بَابِ
 الشَّهِيدِ عَقِيبَ بَابِ الْجَنَائِزِ قُلْتُ وَيَجِدُ أَنَّهُ ذِكْرُ بَابِ
 مَنْ يَمُوتُ حَتَّى أَنْفَهُ عَقِبَهُ بِبَابِ مَنْ يَمُوتُ بِسَبَبِ
 مَنْ يَمُوتُ مِنْ جِهَةِ الْعِبَادِ قَالَ خَوَامِرُ زَادَهُ اثْنَا سِتِّي
 شَهِيدًا لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ تُشْهَدُ مَوْتَهُ أَلَا مَا لَهُ فَيَكُونُ بِمَعْنَى
 مَفْعُولٍ وَقِيلَ لِأَنَّهُ مُشْهُودٌ لَهُ بِالْجَنَّةِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّ
 اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ
 الْآيَةُ وَقِيلَ لِأَنَّ مَلَائِكَةَ الرَّحْمَةِ تُشْهَدُ وَقِيلَ بِمَعْنَى فَاعِلٍ
 كَعَلِيمٍ وَخَيْرٌ لِأَنَّهُ حَتَّى عِنْدَ اللَّهِ حَاضِرٌ وَيُشْهَدُ حَضْرَتُهُ الْقُدْسُ
 وَيَحْضُرُهَا وَقِيلَ لِقِيَامِهِ بِشَهَادَةِ الْحَقِّ حَتَّى قَتْلًا وَقِيلَ
 لِأَنَّهُ شَهِيدٌ مَا أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ مِنَ الْكَرَامَةِ بِالْقَتْلِ ذَكَرَ ذَلِكَ
 فِي النَّهَايَةِ لِابْنِ الْأَثِيرِ وَقِيلَ لِأَنَّهُ مَيِّتٌ يَسْتَشْهَدُ مَعَ النَّبِيِّ
 يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى سَائِرِ الْأَسْمَاءِ الْمَكْدُوبِينَ وَلِشَهِيدٍ مَعَانِي ثَمَانِيَّةٍ
 بِمَعْنَى يَتَنَ كَمَا فِي قَوْلِهِ شَهِيدًا اللَّهُ قَالَهُ الرِّجَالُ وَبِمَعْنَى عِلْمٍ
 كَمَا فِي قَوْلِهِ يُعْلِلُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ وَبِمَعْنَى آخِرٍ
 مِنْهُ شَهِيدٌ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَبِمَعْنَى حَاضِرٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فَمَنْ شَهِدَ
 مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْهُ شَهِيدٌ بَدْرًا وَحَنِينًا وَلَا تَنْكَاحِ
 إِلَّا بِشَهْوَاهِ يَحْضُرُ جَمْعٌ حَاضِرٌ وَبِمَعْنَى حَكْمٍ قَالَهُ
 مَجَاهِدٌ وَأَبُو عُبَيْدٍ وَرَبِيعَةُ بْنُ جَرِيرٍ وَبِمَعْنَى قَضَى قَالَهُ
 الْفَرَّاءُ وَبِمَعْنَى أَعْلَمَ قَالَهُ الْمُفَضَّلُ وَبِمَعْنَى قَالَ قَالَهُ
 الْمَوْرِجُ بِلُغَةِ قَيْسِ بْنِ غِيلَانَ وَشَهِيدٌ لَهُ بِمَعْنَى ادَّتَى مَا
 عِنْدَ مَنْ الشَّهَادَةُ وَبِمَعْنَى حَلَفَ وَمِنْهُ اشْهَدَ بِاللَّهِ وَشَهِدَ
 إِذَا صَارَ شَاهِدًا وَاشْهَدَ لِرَجُلٍ إِذَا شَهِدَ قَوْلُهُ
 الشَّهِيدُ مَنْ قَتَلَ الْمُشْرِكِينَ

الشَّهِيدُ مَنْ قَتَلَهُ الْمُشْرِكُونَ أَوْ وَجَدَ فِي الْمَعْرَكَةِ وَبِهِ
 اثْرًا وَقَتْلُهُ الْمُسْلِمُونَ ظُلْمًا وَلَمْ تَجِبْ بِقَتْلِهِ دِيَّةٌ قُلْتُ
 أَوْ قَتْلَهُ أَهْلَ الذِّمَّةِ أَوْ الْمُسْتَأْمِنُونَ وَلَمْ تَجِبْ بِقَتْلِهِ دِيَّةٌ
 دِيَّةٌ وَفِي الذَّخِيرَةِ مَوْلَى مُسْلِمٍ مَكْلَفٌ طَامِرٌ قَتْلًا ظُلْمًا
 فِي قِتَالِ ثَلَاثَةٍ مَعَ أَهْلِ الْحَرْبِ أَوِ الْبَغْيِ أَوْ قِطَاعِ الطَّرِيقِ
 بِأَيِّ آلَةٍ قَتَلَ وَلَمْ يَحْمِلْ حَتَّى لِلتَّمْرِ يَضُوقَ وَلَمْ يَشْرَبْ لَمْ يَحْمِلْ
 فِي الْمَصْرَعِ يَوْمًا أَوْ لَيْلَةً وَلَمْ يَجِبْ عَنْ دَمِهِ عَوْضٌ عَالِي
 حَتَّى لَوْ حَمَلَ لِلتَّمْرِ يَضُوقَ وَمَاتَ فِي بَيْتِهِ أَوْ عَلَى أَيْدِي النَّاسِ
 يَغْسِلُ وَأَنْ حَمَلَ كَيْلًا يَطَاهُ الْخَيْلُ لَا لِلتَّمْرِ يَضُوقَ فَهُوَ شَهِيدٌ
 وَالْأَصْلُ فِيهِ شَهِيدٌ أَوْ أَخَذَ وَقَدْ مَاتُوا فِي مَصَارِعِهِمْ عَلَى الْجَنْبِ
 وَلَمْ يَحْمِلُوا أَوْ زَادَ فِي الْحَيْطِ عَلَى الثَّلَاثَةِ فَقَالَ أَوْ قَتْلًا مَدَانِعًا
 عَنْ نَفْسِهِ أَوْ أَهْلِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ عَنِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ أَهْلَ الذِّمَّةِ
 بِأَيِّ آلَةٍ قَتَلَ بِحَدِيدٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ خَشَبٍ فَهُوَ شَهِيدٌ وَكَذَا
 لَوْ قَتَلَ فِي الْمَصْرَعِ ظُلْمًا بِحَدِيدٍ أَوْ نَخَاسٍ أَوْ صَفْرٍ أَوْ رِصَاصٍ
 وَفِي الْبِدَايِعِ لَوْ قَتَلَ فِي الْمَصْرَعِ نَهَارًا أَوْ لَيْلَةً أَوْ لَيْلَةً
 قَصَبٍ أَوْ طَعْنَةٍ بِرِمْحٍ لَا رِجَّ لَهُ أَوْ رِمَاحَةٍ بِنَسَابَةٍ لَا
 نَصْلٍ لَهَا أَوْ أَحْرَقَهُ بِالنَّارِ وَبِكُلِّ مَا يَحْمِلُ عَمَلُ الْحَدِيدِ
 مِنْ جَرَحٍ أَوْ بَضْعٍ أَوْ طَعْنٍ لَا يَغْسِلُ وَإِنْ قَتَلَ فِيهَا بِغَيْرِ
 سِلَاحٍ كَالْحَجَرِ الْكَبِيرِ وَالْخَشَبَةِ الصَّغِيرِ يَغْسِلُ اتِّفَاقًا
 لَوْ جَوِبَ الدِّيَّةُ أَوْ مَاتَ يُؤَكَّنُ أَوْ لَكَّنُ أَوْ وَجَدَ مَقْتُولًا
 فِي مَحَلِّهِ وَلَمْ يَعْرِفْ قَاتِلَهُ أَوْ أَفْتَرَسَهُ سَبْعٌ أَوْ تَرَقَّى
 مِنْ جَبَلٍ أَوْ سَقَطَ عَلَيْهِ حَايِطٌ وَتَمَامُهَا فِي الزِّيَادَاتِ
 وَكَذَا الْمَبْطُونُ وَالْمَطْعُونُ وَالْغَرِيقُ وَالْحَرِيقُ وَصَاحِبُ
 ذَاتِ الْجَنْبِ وَصَاحِبُ الْهَلَامِ وَالْغَرِيبُ وَالْمَرَاهُ يَمُوتُ جَمْعُ
 الَّذِينَ عَدَّاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الشَّهِدَاءِ فَهُمْ

تعرف الشَّهِيدَ

شهيداً في الاجر واحكام الآخرة والاصلة هذا شهيداً
 احد وقد قتلوا ظلماً وبذلوا انفسهم في مرضاة الله فلا
 يلحق بهم هؤلاء لعدم وجوه المعنى المذكور فهم ثم لم يكن
 شهيداً احد كلهم قتيلاً بالسيف والسلاح وفيهم من دمع بالجر
 ومنهم من قتل بالعصا وغير ذلك وعظمهم النبي عليه السلام
 في حق ترك غسلهم وفي النبايع يُريد بالامر علامة تدل
 على قتله كالرمح والطعن والجرح والرض وسيلان الدم
 من عينه او اذنه اذ لا يكون ذلك الا جرح في الباطن وان
 كان بسيل من دهن او ذكن او انفه لا يكون شهيداً لان الدم
 يخرج من هذه المخارج من غير ضرب في العادة اذ صاحب
 البأسور يخرج الدم من دهن والجبان يقول دما من خوفة
 ويبتلل الانسان بالرعاف وكذا اذا وجد ميتاً وليس به اثر
 اذ الجبان قد يموت من الفرع وكونه في المعركة ليس بسبب
 لقتله بدونه الاصابة فانه القتل لا يكون الا بالاثم فلم يتم
 مقام القتل وبه قال ابن حنبل وقال مالك والشافعي لا
 يغسل والحجة عليها ما ذكرناه وفي المحيط وان وجد
 غريقاً او حريقاً في المعركة ولا يدري كيف حاله لا يغسل
 وان كان يخرج من فيه اذ ارتقى من جوفه وهو دم صاف
 لا يغسل وان لم يكن كذلك فهو ميت حتفانفه فيغسل
 وكذلك النازل من راسه وقوله ولم يجب بقتله دية يعني
 ان قتله لم يكن موجبا للدية حال المباشرة والصلح على
 الدية بعد القتل لا يخرج عن الشهادة وكذا قتل الاب
 ابنه لا يخرج عن الشهادة وكذا لو قتلت زوجها ولها
 منه ولدان الموجب لاصلي وجوب لقصاص وانما سبق
 استيفاء لحرمة الابن ووجبت لدية بدلا ولو قتل
 بمسلة او ابن فهو شهيد

بمسلة او ابن فهو شهيد وذكر في غير رواية الاصول لا يكون
 شهيداً وفي الزيادات اذا كان قتله مضافاً الى العدو مباشرة
 او تسبباً لا يغسل وقال ابو يوسف لا يغسل وان لم يكن
 مضافاً الى العدو وقال الحسن بن زياد اذا لم يكن بمباشرة
 العدو يغسل ويوم احد كان يوم السبت لاجدى عشر
 ليلة خلت من شوال سنة ثلاث من الهجرة واحد جيل
 على باب المدينة دون الفرسخ ويقال له ذو عينين و
 كانت عتة المشركين فيه ثلاثة آلاف وعتة الخيل مائتا
 فرس وقيل بينهم اثنا وعشرون رجلاً وعتة المسلمين
 الف وانحزل عبد الله بن ابي المنافق بثلاث العسكر
 فرجع الى المدينة وفي المبسوط وكفنه بثيابه التي عليه
 وينزع عنه ما ليس من جنس الكفن كالفرق والسلاح
 والجلود والحشو والخفين والقلنسوة وفي الذخيرة والسراويل
 ويزيدون في كفانهم ماشاوا وينقصون واستدلوا بهذا
 اللفظ على ان عده الثلاث ليس بلام والترمذي على مراعاة
 الوتر وستة الكفن وقال الشافعي ينزع عنه ما ليس
 من غالب لباس الناس كالجلود والفرى والخفاف و
 الدرع والبيضة والحجة المحشق وبه قال احمد وقال
 مالك لا ينزع عنه الفرى والجلود والمحشق والخف والقلنسوة
 وقال مطروق لا ينزع المنطقة ولا الخاتم الا ان يكثر
 ثمنها وعن ابن عباس امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بقتلى احد ان ينزع عنهم الحديد والجلود وان يدفنوا
 بثيابهم ودمارهم رواه ابو داود ومن طريق عطاء بن
 السائب قال النوفلي وقد ضعفه الاكثر ومنه الذي
 يروى عنه عليه السلام الطوائف بالبيت مثلاً الصلوة

تاريخ يوم احد
 وتعرف احد

شهادة في الاجر واحكام الآخرة والاصلة هذا شهيدا
احد وقد قتلوا ظلما وبذلوا انفسهم في مرضاة الله فلا
يلحق بهم هؤلاء لعدم وجوه المعنى المذكور فهم ثم لم يكن
شهيدا احدا كلهم قتيلا بالسيف والسلاح وفيهم من دمع بالجر
ومنهم من قتل بالعصا وغير ذلك وعظمهم النبي عليه السلام
في حق ترك غسلهم وفي الينا بيع يُريد بالامر علامة تدل
على قتله كالرمح والطعن والجرح والرض وسيلان الدم
من عينه او اذنه اذ لا يكون ذلك الا جرح في الباطن وان
كان يسيل من دبره او ذكراه او انفه لا يكون شهيدا لان الدم
يخرج من هذه المخارج من غير ضرب في العادة اذ صاحب
البأسور يخرج الدم من دبره والجبان يقول دعاء من خوفه
ويبتلى الانسان بالرعاف وكذا اذا وجد ميتا وليس به اثر
اذ الجبان قد يموت من الفرع وكونه في المعركة ليس بسبب
لقتله بدونه الاصابة فانه القتل لا يكون الا بالاثم فلم يقيم
مقام القتل وبه قال ابن حنبل وقال مالك والشافعي لا
يغسل والحجة عليهما ما ذكرناه وفي المحيط وان وجد
غريقا او خريقا في المعركة ولا يدري كيف حاله لا يغسل
وان كان يخرج من فمه اذ ارتقى من جوفه وهو دم صاف
لا يغسل وان لم يكن كذلك فهو ميت حتفا نفه فيغسل
وكذلك النازل من راسه وقوله ولم يجب بقتله دية يعني
ان قتله لم يكن موجبا للدية حال المباشرة والصلح على
الدية بعد القتل لا يخرج من الشهادة وكذا قتل الاب
ابنه لا يخرج من الشهادة وكذا لو قتلت زوجها ولها
منه ولدان الموجب لاصلي وجوب لقصاص وانما سبق
استيفاء حرمة الابن ووجبت لدية بدلا لو قتله
بحسلة او ابن فهو شهيد

بحسلة او ابن فهو شهيد وذكر في غير رواية الاصول لا يكون
شهيدا وفي الزيادات اذا كان قتله مضافا الى العدو مباشرة
او تسبيها لا يغسل وقال ابو يوسف لا يغسل وان لم يكن
مضافا الى العدو وقال الحسن بن زياد اذا لم يكن بمباشرة
العدو يغسل ويوم احد كان يوم السبت لاحدى عشرين
ليلة خلت من شوال سنة ثلاث من الهجرة واحد جيل
على باب المدينة دون الفرسخ ويقال له ذو عيدين و
كانت عدة المشركين فيه ثلاثة آلاف وعدة الخيل مائتا
فرس وقيل بينهم اثنا وعشرون رجلا وعدة المسلمين
الف وانحزل عبد الله بن ابي المنافق بثلاث العسكر
فرجع الى المدينة وفي المبسوط وكفنه بتيابيه التي عليه
وينزع عنه ما ليس من جنس الكفن كالفرق والسلاح
والجلود والحشو والخفين والقلنسوة وفي الذخيرة والسرور
ويزيدون في كفانهم ماشاوا وينقصون واستدلوا بهذا
اللفظ على ان هذه الثلاث ليس بلامرهم على امرأ
الوتر وستة الكفن وقال الشافعي ينزع عنه ما ليس
من غالب لباس الناس كالجلود والفري والخفاف و
الدرع والبيضة والحجة المحشقة وبه قال احمد وقال
مالك لا ينزع عنه الفري والجلود والمحشقة والخف والقلنسوة
وقال مطرف لا ينزع المنطقة ولا الخاتم الا ان يكثر
ثمنها وعن ابن عباس امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
بقتل احدا ان ينزع عنهم الحديد والجلود وان يدفنوا
بتيابهم وديارهم رواه ابو داود ومن طريق عطاء بن
السايب قال النورثي وقد ضعفه الاكثر ومنه الذي
يروي عنه عليه السلام الطوائف بالبيت مثلا الصلوة

تاريخ يوم احد
وتعريف احد

الا انكم تتكلمون فيه فمن تكلم فلا يتكلم من الاخير
 رواه الترمذي ولان ذلك كان من عادة الجاهلية انهم
 كانوا يدفنون ابطالهم باسلحتهم التي عليهم حين قتلوا
 وقد نهينا عن التشبه بهم والاقتفاء بانثامهم ويحيطونهم
 ان شاؤوا وانما لا يزال عنهم اثر الشهادة وفيما سواه
 كغيب من الموت وفي الوبري والاسبجاني ويكن ان ينزع
 عنهم جميع ثيابهم ويجلد لهم الكفن وفي التحفة ولا يلقن
 ابتداء في ثياب آخر دون ثيابه التي كانت عليه عند قتله
 ثم جمهور العلماء على ترك غسل الشهيد وقال ابن المسيب
 والبصري يغسل وعن ابن عمر انه قال غسل عمر وكفن
 وحنط وصلى عليه وكان شهيدا وقال الحسن وابن المسيب
 مامات ميت الاجنب واللعانة قوله عليه السلام في
 والذي نفسي بيده لا تكلم احد في سبيل الله والله اعلم بمن
 يكلم في سبيله الا جاء يوم القيامة وجرحه يثقب دماء
 اللون لون دم والريح ريح مسك رواه البخاري وعنه عليه
 السلام قال في قتل احد لا يغسلوه فانه كل جرح او كل
 دم يفوح مسكا يوم القيامة رواه احمد وقال عليه
 السلام في شهيد احد زملوهم بكمومهم ودعائهم
 متفق عليه ذكره شمس سبط ابن الجوزي قوله
 ويصلي عليه اعلم ان اهل العلم اختلفوا في الصلوة
 على الشهيد فذهب اهل العراق والشام على انه
 يصلي على الشهيد وموقوف بن عباس وابن الزبير
 وعقبة بن عامر وعكرمة وسعيد بن المسيب و
 الحسن بن ابي الحسن البصري ومكحول والنوزي و
 الاوزاعي والمزني ورواية عن احمد واختارها
 الحلال قال في موضع آخر

واذا مات الشهيد
 جنبا غسل عنه

الحلال قال في موضع آخر يصلي عليه وفي رواية
 المروفي الصلوة عليه اجوده وقال الشافعي و
 مالك واسحاق لا يصلي عليه وموقوفون اهلا الذمة
 قال النووي في شرح المهدب المذهب الجزم بتحريم
 الصلوة عليه وقال ابن حزم في المحلى ان شاؤوا صلوا
 عليه وان شاؤوا تركوها عملا بالاثنتين احتج الماتعون
 بقول حديث جابر بن عبد الله انه عليه السلام
 امر بدفن شهيداء احد رضى الله عنهم في دمايرهم
 ولم يغسلوا ولم يصلى عليهم رواه البخاري والترمذي
 وصححه وقال الشافعي في الامم لعلا الصلوة عليهم
 لاستغنائهم عنها مع التخفيف على من بقي من المسلمين
 وقالوا تركت الصلوة عليهم ترغيبا في الشهادة لبقاوا
 درجة الاستغناء عنها ولا يمكن الترغيب في النبوة
 لانها ليست كسببية ولنا حديث عقبة ابن عامر
 رضى الله عنه انه عليه السلام خرج يوما فصلى على
 اهلا احد صلاته على الميت ثم انصرف الى المنبر متفق
 عليه وروى البخاري في صحيحه انه عليه السلام صلى
 على شهيداء احد بعد ثمان سنين كالمودع للاحياء و
 الاموات وعن مالك الغفاري قال يجابقتي احد
 تسعة وحنه عاشرهم فيصلى عليهم النبي عليه السلام
 فيدفنون التسعة ويدعون حنن ثم يجابقتي التسعة و
 حنن عاشرهم فيصلى عليهم فيدفنون التسعة ويدعون
 حنن رواه الطحاوي والدارقطني وروى الحافظ ابو
 جعفر الطحاوي عن ابن عباس وابن الزبير انه عليه
 السلام صلى على شهيداء احد مع حنن وكان يومه بتسعة

تسعة وحنة عشرهم فيصل على عليهم وكبر يومئذ
سبع تكبيرات قال وقد صلى على غيرهم كما روى
سرا دانه عليه السلام اعطى اعرابيا اسلم نصيبه
وقال فسمعتك لكان فقال ما على هذا اتبعتك ولكن
اتبعتك على ان ارمي هاهنا واسار الى خلقه بهم
فاموت وادخل الجنة ثم ان بالرجل قد صابه سهم حيث
اشار فلقن في جبة النبي عليه السلام فصل على عليه فكان
من صلاته ان هذا عبدك خرج مهاجرا في سبيك فليقل
شهيدا انا شهيد عليه فلم يغسله وصلى عليه ورواه
النسائي ايضا وقال الطحاوي وعن ابن عباس رضي الله
عنه كان توضع بين يديه عشرة فيصل على عليهم وعلى حنة
ثم يرفع العشرة وحنة موضوع ثم يوضع عشرة فيصل
عليهم وعلى وحنة معهم قال الطحاوي وروى انه عليه
السلام صلى على حنة سبعين صلاة وذكر عبد الملك بن
محمد النيسابوري في شرف المصطفى صلى الله عليه وسلم صلى على
حنة ثم جعل يوتى بالقتلى فيوضعون الى جانب حنة
فيصلى عليهم وعليه حتى صلى عليهم ثنتين وسبعين
صلوة وسعيد بن ميسرة عن انس قال كان عليه السلام
اذا صلى على جنازة كبر اربعاء وانه كبر على حنة سبعين
تكبيرة وفي الاحمال عن ابن عباس وابن الزبير انه عليه
السلام صلى يوم احد على قتلى احد قلت لمعنوا فيه باه
شهداء احد كانوا سبعين نفسا واثنين وسبعين نفسا
فاذا صلى عليه سبعين صلوة مع كل تسعة او عشرة
ومو عاشرهم يكون عدهم سبع مائة وهذا طعن الشافعي
والعذر عن هذه الرواية ان الراوي جعل النبي عليه السلام
مصليا عليه مع كل واحد

من

مصليا عليه مع كل واحد من السبعين لما صلى عليه مع كل
عشرة قال الاسيبجاني في شرح القدوري معنى ما روى
انه صلى عليه سبعين صلاة اي صلى عليه سبعين نفرا
وحنة موضوع بين يديه يدعوا له مع كل صلاة وقال
السرخسي تاويله انه كان موضوعا بين يديه فيوتى بواحد
واحد فيصل على عليه رسول الله هكذا رواه احمد عن ابن
مسعود رضي الله عنه فظن الراوي انه صلى على حنة ايضا
مع كل واحد ومثله في المحيط قال الطحاوي وفي حديث انس
انه عليه السلام مر يوم احد بحنة وقد جددع ومثله به
فقال لولا ان تجزع صفيته لتركته حتى يحشر من بطون
السباع ثم كفنه في ثمة ولم يصل على من الشهداء غير احد
ففي هذا الحديث انه صلى على حنة كما لم يغسله اذ كان من
سنة الشهداء ان لا يغسلوا والترجيح لمذهبنا من وجوب
عشرة واحاديثنا مثبتة والمثبت اولى من الناف لما عرف
في التراجع واصولا لفقهاء الوجه الثاني ان جابر كان مشغولا
في ذلك الوقت لانه استشهد ابوه وعمه ذكرهما البخاري
والبيهقي وكذا خاله فرجع الى المدينة ليذكر كيف جملهم
اليها ثم سمع منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يدفن القتلى
في مصارعهم فلم يكن حاضرا حين صلى عليهم فروى عما عند
وفي ظنه ومن شاهد وحضر ولم يغيب فقد راي الصلوة
عليهم ونظير ما خرجه ابوداود عن اسامة انه عليه
السلام دخل البيت ولم يصل فيه وكان قد خرج من اللعبة
لطلب الماء وروى البخاري ومسلم عن بلال انه صلى فيه
بين العمومين اليمانيين وقد قال اسامة نفسه فاخذ
الناس بقول بلال وتركوا قولي وهذا لما ذكرنا انه غاب

الترجيح لمذهبنا في
عدم اعاد الصلوة للراوية
من وجوب عشرة

عند صلاته عليه السلام الوجه الثالث انه احاديثنا
التي كانت اولى قال محمد في السير الكبير اخذنا بما اجمع
عليه اهل العراق والشام ودون ما انفرد به اهل المدينة
فرجح بالكثرة قال صاحب الذخيرة هذا على خلاف المذهب
الظاهر والمذكور في الكتب المشهورة ان الترجيح لا يقع بكثرة
العدة قال وانما فعل محمد ذلك لان مثل هذا الاختلاف
ينبغي على اشتباهه في فعله عليه السلام ورحمة الغلط
يقع فيما تفرقه به فريق واحد دون ما اتفق عليه الفريقان
قلت وفي الميزان عند بعض مشايخنا ترجح بكثرة الرواة
اذ الظن يصدق خبر الاثنين اقوى منه بخبر الواحد
ولهذا يترجح خبر الاثنين في طهارة الماء ونجاسته على
خبر الواحد وعامة مشايخنا منعوا الترجيح بالكثرة
كالشهادة ولان خبر الواحد يحتمل ان يكون متاخرا فيكون
ناسخا فلا معنى للترجح بالكثرة الوجه الرابع الصلوة
على الموتى اصل في الدين وفرض من فرايض الكفاية على
المسلمين فلا يسقط من غير فعل واحد بالتعارض بخلاف
غسله اذ النقص في سقوطه لا معارض له الوجه الخامس
لو كانت الصلوة عليهم غير مشروعية كما زعموا النبي عليه
السلام على عدم مشروعيةها وعلّة سقوطها كما نبّه على
علّة سقوط غسلهم الوجه السادس يجوز ان لم يصل
عليهم وصلى عليهم غيبي لما كان به من الجراحات وكسر
رباعيته وما اصابه يومئذ من المشركين قال سهل
كسرتا البيضة على راسه وكسرت رباعيته وجرح
وجهه فلعله لم يصل عليهم الا لما نزل به وصلى عليهم غيبي
ذكر الحافظ ابو جعفر الوجه السابع لعله لم يصل عليهم
في ذلك اليوم وصلى عليهم

في ذلك اليوم وصلى عليهم في يوم آخر لانهم لا يعتريهم تغير
بمعد السنين كما خرجاه انه عليه السلام خرج يوما فصرخ عليهم
صلاته على الميت وقد تقدم الوجه الثامن ان لم يثبت انه
صلى على شهداء احد للتعارض فقد صلى على غيرهم من الشهداء
على ما قد مناه ومنهم يقولون لا تشرع الصلوة على شهيد ما
الوجه التاسع قد ثبت انه صلى على شهداء احد صلاته على الميت
كما ذكر الشيخان في صحيحهما فلا يخلوا اما ان تكون سنتهم
ان لا يصلوا عليهم ثم نسخ ذلك بصلاته عليهم او يكون الصلاة
عليهم تطوعا ولا اصل للصلاة عليهم في السنة ومنه ما طلب
لان التطوع بالصلاة عليهم اذا لم يكن اصلها مشروعا لا يجوز
فلم يبق الا نسخ تركها او صلى عليهم بعد صلى عليهم غيبي
لانه كان الولي فاعادها الوجه العاشر مذهبنا احوط
في الدين وفيه تحصيل الاجر والثواب لعظيم وقد ثبت عن
النبي عليه السلام انه قال من صلى على ميت فله قيراط و
قد تقدم ولم يفصل بين ميت وميت وقالوا الصلاة لا تصح
على الميت بلا غسل فلما لم يغسل الشهيد لا تصح الصلاة عليه
قلنا وكذا لا يدفن الميت بغير غسل فلما دفن الشهيد بلا غسل
دل على انه في حكم المغسولين فكانت الصلوة عليه صلاة
على المغسول حكما ومنه مغسول بصيب رحمة الله تعالى قالت
الحنابلة والشافعية الشهداء احياء عند الله والصلوة
انما شرعت على الموتى قلت فينبغي ان لا يقسم ميراثهم
بين ورثتهم ولا يتزوج نساؤهم ولا يحل ديونهم الموقلة
ولا تعتق امهات اولادهم ومدبروهم ولا ينفذ وصاياهم
ولا يدفنون وانما يحيون عند الله بعد الموت وفي المبسوط
الشهداء احياء في احكام الدنيا والصلوة عليهم من احكام

الدنيا كساير المودة وزيادة في كراماتهم واتا قول الشافعي
 لعل ترك الصلاة عليهم لاستغنائهم مع التخفيف على من
 بقي من المسلمين فالجواب عنه ان التعليل بالاستغناء
 لا يحسن فانه الصلاة على الميت دعاء له ولا يستغنى احد
 عن الدعاء الا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوا عليه
 ولم يستغن عنها مع ان درجته اعلى من درجة جميع الخلق
 من الانبياء والملائكة والشهداء والاولياء وكذا التعليل
 بالتخفيف ضعيف فانهم يترجمون الكفارهم ويحفرون قبورهم
 ويكفون دفنهم وكذا الصبيان والمجانين الذين لم يكتب
 عليهم خطيئة يصل عليهم ولم يستغنوا عنها ولو قدر استغنائهم
 لا يترك الصلاة عليهم لغاية تحصيل الثواب للمصلي كما
 وقالوا الصلاة على الميت من باب الشفاعة والشهداء
 يشفعون للناس ولا يحتاجون الى من يشفع لهم قلنا بل في
 زيادة الكرامة لهم وقضاء الحق الميت ولهذا يصل على الانبياء
 وهم يشفعون ولا يشفع لهم وقال النووي المراد من الصلاة
 في الحديث الدعاء وقوله صلواته على الميت اي دعاء
 لهم كدعاء صلاة الميت قال وهذا بالاجماع لان ابا حنيفة
 لا يرى الصلاة على القبر بعد ثلاثة ايام لانه لا يقبل خبر
 الواحد فيما يعم به البلوى وهذا منه قلت ما بعد
 هذا التاويل من الحق لانه ما ذكر صلواته على الميت بعد
 قوله صلى الله عليه وسلم الا لتأكيد الصلاة العرفية على الميت
 ولنفي احتمال المجاز والمذهب عند جواز الصلاة على القبر
 ما لم يتفتخ والشهداء لا يلحقهم تفتخ ولا تغير بك ما
 احياء عند الله وليس هذا ما يعم به البلوى ولم يعرف
 النووي رحمه الله عموم البلوى عندنا وقال ابن قدامة للعليل
 حديث عقبة الذي في الصحيح

خط

الصلاة على الانبياء
 يعود نفعا على
 المصلين شرقا
 في حقهم صلوات
 الله عليهم اجمعين

حديث عقبة الذي في الصحيحين مخصوص بشهداء احد فانه
 صلى الله عليه وسلم لا يرون الصلاة على القبر اصلا ونحن
 فيها بعد الشهور قلت فاذا ثبت انه صلى على شهداء احد صححت
 الصلاة على غيرهم لعدم القايل بالفرق وقوله وهم لا يرون
 الصلاة على القبر غير صحيح فاذا دفن الميت ولم يصل عليه
 صلى على قبره ما لم يتغير فروع من قتله مسلم او ذمتي ظلمنا
 ووجب فيه القصاص لا يغسل عندنا وهو قول الشعبي و
 الاوزاعي والثوري واسحاق واحمد بن حنبلين عن احمد وقال
 مالك والشافعي يغسل الا من قتل في المعركة ولو جرح في المعركة
 وقطع بجموته منه وبقي بعد انقضاء الحرب فيه حياة مستقرة
 فقولان اصحهما انه ليس بشهيد سواء اكل او شرب وصلى
 وتكلم ومضى زمان طويلا ولا جريان القولين وقتل اهل
 البغي يغسل ويصلى عليه في اصح القولين وفي قتيل قطاع
 الطريق طريقان وكذا في قتيل اللصوص طريقان ولو اسر الكفار
 مسلما وقتلوا صبرا ففي غسله والصلاة عليه وجهان اصحهما
 انه ليس بشهيد وعندنا شهيد وبه قال مالك واحمد وقتل
 اهل البغي وقطاع الطريق واللصوص شهداء قال ابن تيمية
 الصحيح ان المقتول ظلمنا لا يغسل لما روى عبد الله بن احمد
 في المسند عن عبد الله بن فروخ قال شهدت عثمان وقد دفن
 في ثيابه ولم يغسل وروى سيف في الفتوح ان عثمان دفن ليلة
 السبت ولم يغسل ولم يمتنع احد من الصلاة عليه واوصى
 عما رآه لا يغسل وقاله في ثيابه فاتي مخاصم وقالوا
 اصحاب الجمل انما مستشهدون غدا فلا تبرزعوا عنا ثوبا ولا
 يغسلوا عنا دما ذكر في المغني فان قتله عمر وعلي شهيدان
 وقد غسلوا وصلى عليهما لكونهما لم يقتلا في المعركة قلنا

قتل اهل البغي
 وقطاع الطريق

قد ارتثالة عمر عاش يومين وفي الاستيعاب استلحي
 عمر طيبا فقال له اتي الشراب احب اليك قال
 النبي فسقي نبذا فخرج من الطعنة وقتل علي
 لثاني عشر ليلة مضت ودفن لأول ليلة من العشر
 الاواخر فقد ارتث كل منها قوله واذا استشهد
 الجنب غسل عند ان حنيفة رضي الله عنه وهو قول
 الاوزاعي وبه قال احمد وسحنون من المالكية و
 ابن شريح وابن ابي هريرة من الشافعية وقال ابو
 يوسف ومحمد واشهب والشافعي لا يغسل كغيره من
 الشهداء ولا ان ما وجب بالجناية سقط بالموت
 وما يجب بالموت منعت الشهادة ولا ان الغسل لا يجب
 بالجناية بل الموجب للغسل اعادة الصلاة من الجنب
 ولم يوجد ولا حنيفة ان حنظلة بن الراهب قال
 السهيلي في الروض الانف وعبد الملك النيسابوري
 في شرح من حنظلة بن ابي عامر وابو عامر اسمه عمر
 وقيل عبد عمرو بن صيفي وفي قاضي خان ابن عامر
 وهو غلط استشهد يوم احد فغسلته الملائكة قال
 عليه السلام اني رايت الملائكة يغسل حنظلة بن ابي
 عامر من بين السماء والارض بماء المزن في صحايف
 القصة قال ابو اسيد فذهبنا فنظرنا اليه فاذا راسه
 تقطرحاء فرجعت الى رسول الله فارسل الى امرائه
 فسالها فاخبرته انه خرج وهو جنب واولاده يسمونه
 اولاد غسلا للملائكة قال النووي رواه البيهقي
 باسناد جيد من رواية عبد الله بن الزبير متصلا
 ثم قال بعد ذلك حديث ضعيف رواه محمد بن
 اسحاق في المغازي ايضا

سورة فخر خان

اسحاق في المغازي ايضا وكان غسلا للملائكة له تعلما
 لنا لغسلهم آدم عليه السلام ولان الشهادة ما نعمة
 وجوب غسل الميت لا رافعة لغسل وجب قبل موته
 وعنه عليه السلام انه اسرع لا جنازة سعيد بن معاذ
 فقال حسبت ان يسبقنا الملائكة الى غسله كما سبقنا
 لا غسل حنظلة فذلك انه لو لم يغسله الملائكة لغسله
 النبي عليه السلام فسقط غسله بفعل الملائكة ذكره
 ابن تيمية وفي كتاب شرق المصطفى ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم رأى حنظلة بن الراهب وحنظ بن
 عبد المطلب يغسلهما الملائكة وكان ابو عامر يعرف
 بالراهب في الجاهلية وخرج الى مكة ثم قدم مع
 قريش يوم احد فخاربا ولما فتح مكة هرب الى هذيل
 وهكذا هناك في سنة تسع وفي الصحابة اربعة اسما
 وهم حنظلة ذكر ذلك ابو عمر في الاستيعاب وقالوا
 لو كان غسله واجبا لما سقط بفعل الملائكة ولا امر
 النبي عليه السلام يغسله ولو بن شرح هذا السو
 فقال ينبغي تكفينه لو كفتته الملائكة بالسند من
 ولا يلزم من كونه الشيء ما نعا ان يكون رافعا لان الدفع
 اسهل من الرفع فصارت كالتجاسه وعلى هذا الخلاف
 الحايض والنفساء اذا قتلنا بعد طهرهما وهذا قبل
 الانقطاع في الصحيح وفي البدايع في الاصح عنك وهو
 رواية الحسن عن ابي حنيفة وفي رواية انه يوسف
 عنه لا يغسل ذكرهما في التحفة والمفيد وجه عدم
 وجوب غسلها قتل قبل وجوبه ووجه الوجوب
 ان الدم ينقطع قبل قطعها فيجب غسلها ولا ان الوجوب

هلا ارا ابو عامر

بوجوه السيلان نفسه بدليل ساير الاحداث
فان انقطاعه شرط صحة الطهارة والاصح
عند الحنابلة انها كالجنب ذكره بن تيمية في شرح
الهداية ولم يذكر ابن قدامة في المغني الا عدم وجوب
الغسل والصبي والمجنون اذا ماتا شهيدين لا يغسلان
عندنا حنيفة خلافا لاكثرهم لهم عموم الشهداء من
غير تفضيد ومما احق بهذه الكرامة وقال ابن قدامة
في المغني ان حارثة بن النعمان وعمر بن ابي وقاص
اخا سعد كانا من شهداء احد ومما يتخير ان قلت
هذا غلط لان عمر بن ابي وقاص قتل يوم بدر قبل
احد وروى ابن سعد في الطبقات انه قتل يوم بدر
ومواين ست عشر واما حارثة بن النعمان فتوفي
في خلافة معاوية وشهد بدرًا واهدا والمشهد كلها
واما حارثة المستشهد غلاما موحا حارثة بن الربيع
الانصاري قتل يوم بدر كذا في الصحيحين وغيرهما
وليس في قتلى احد من اسمه حارثة ولا حارثة كمال
ذكره ابن تيمية في شرح الهداية ولان حنيفة ان
السيف كان ظم في حق شهداء احد فاستغنى عن
الغسل والاصد وجوب غسل الميت وليس الصبي
والمجنون في معناهم لعدم وقوعه ظم في حقها و
لم يكن فيهم صبي ولا مجنون حتى يلحقا بهما فيقي على
اصل الوجوب وفي المبسوط والصبي غير مكلف ولا
خاصم بنفسه في حقوقه والخصم عنه في حقوقه
في الآخر مو الله تعالى فلا حاجة الى ابقاء اثر الشهاد
عليه لعلمه بدونه قوله ولا يغسل عن الشهيد
دمه ولا ينزع عنه

دمه ولا ينزع عنه ثيابه وقد اوضحناه وبتامه
قوله ومن ادب فلان على ما لم يسم فاعله اي حمل
من المعركة رثيلا اي جرحا وبه رفق ذكره الجوهري
وفي المغرب ارتب الجريح اذا حمل من المعركة وبه رفق
لانه حينئذ يكون ضعيفا او ملحقا كرية المتاع ومراد
الفقهاء انه عتق وصار خلقا في حكم الشهادة لينك
راحه الحياه ومرافق الدنيا والارثاث ان ياكل او
يشرب او ينام او يداوى او ينقل من المعركة حيا او
يصلى او يتكلم بكلمة وفي رواية بن سماعه عن ابي يوسف
وفي رواية عنه ان يزيد على كلمة وفي البدايع اوباع
او ابتاع او تكلم بكلام طويل وذكر ابن سماعه ان
اكثر ما ينزل الاكل او اواة فسطاطا او خيمة او يحض
عليه وقت صلاة كامل ذكره في الذخيرة والزيادات
والوهرية وغيرها رواية عن ابي يوسف وفي النخبة او
يحض عليه وقت صلاة وهو يعقد ويقدر على ادايتها
بالايمان حتى يجب القضا بتركها وفي الذخيرة والوهرية
وغيرهما ان عاش في مكانه يوما او ليلة يغسل وفي البدايع
او بقي في مكانه حيا يوما كاملا او ليلة كاملة وهو يعقل
او قام من مكانه او تحوّل من مكانه الى مكان آخر وفي
الزيادات هذا ظاهر المذهب لان ما دون ذلك ساعا
لا تضبط ولان ذلك الزمان يحتاج الى زمان آخر في
التعريف فلم يكن معروفا بنفسه بل بغيره وفي نوادر
بشر عن ابي يوسف اذا ملك الجريح في المعركة اثر
من يوم حيا والقوم في القتال ويو يعقل ولا يعقل فهو
بمنزلة الشهيد قال الا ترى انه لو قاتل اليوم كله

ثم خرم ميتا من جراحة اصابته في اول النهار كان شهيدا
وان تصرم القتال بينهم وهو جريح في المعركة فمكث
وقت صلاة لا يكون شهيدا وذكر الدرختي في مختصره
ان عاش في مكانه وهو لا يعقل لا يحيط وان زاد على
يوم وليلة لانه لا ينتفع بحياته فكان كالميت في الذخيرة
ولو كانوا في مصيعة القتال فوجدوا جرحا فحملوه
القوم في القتال ثم مات فهو شهيد قال الحاكم الشهيد
ومجروح حمله ورفعته من المعركة والقتال على حاله بعد
لا يجعله مرتئا وانما ارتثائه بذلك بعد تصرم القتال
وفي التحفة والمفيد والمحيط اوبقى يوما وليلة في المعركة
وان كان لا يقدر على الصلوة ان كان يعقل فهو مرتئ
ان بقي حيا اقل من يوم وليلة وهو يعقل فليس بمرتئ
وان كان مغشى عليه في ذلك فليس بمرتئ وان زاد على
يوم وليلة وروى عن محمد بن عبد الله بن عيسى قال لا ينبغي
في مكانه يوما كان مرتئا وان لم يكن عاقلا وان كان
اقلا لا يكون مرتئا وفي قوله او مضى عليه وقت صلوة
كاملا فيه نظر ومضى وقت كاملا عليه ليس بشرط
لوجوب تلك الصلاة عليه بل لو جرح في آخر الوقت
ثم خرج الوقت وهو حي متمكن من اداها كانت تلك
الصلوة ديننا عليه وفي مشهور قول مالك اذا احل حيا
يغسل الا ان يكون في غم من الموت ولم يأكل ولم يشرب
ذكر في الذخيرة وقال ابن حنبل في رواية اسحاق ابن
هلال عنه ان حمدا وبه رمق او اكل او شرب او بال
او نام او عطس فانه يغسل الا ان يكون به جراحات
كثيرة وقال اسحاق ان حمدا من موضعه ثم اكل او شرب
غسل وقال ابو البركات

غسل وقال ابو البركات بن تميم اذا انقضت
الحرب وطالت حياته ثم مات من جراحته فانه
يغسل من غير خلاف يعلمه ولو اوصى بشئ من
امور الآخرة كان ارتثا عند ابي يوسف خلاف
لمحمد وفي الزيادات جعل هذا الاختلاف بينهما
في امور الدنيا وقال الشهيد قيدا للاختلاف فيما
اذا اوصى بامور الآخرة وبامور الدنيا اتفاق
انه يغسل وهذا موافق لما في الكتاب وقيدا
خلاف وجواب ابي يوسف فيما اذا كانت الوصية
بامور الدنيا والامتناع بامور الآخرة ومحمد يوافق
فيه وجواب محمد فيما اذا اوصى بامور الآخرة
وابو يوسف يوافق فيه قال في المحيط وهو الاظهر
وفي شرح المصطفى لعبد الملك ابن محمد النيسابوري
عن خارجة بن زيد عن ابيه قال بعثني رسول
الله صلى الله عليه وسلم يوما لطلب سعد بن الربيع
قال لي ان رأيته فاقرأه السلام وقوله يقول
لك رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف تجدك قال جعلت
الطوف بين القتل فاصبته وموت في آخر رمق و
به سبعون ضربة ما بين طعنة برمح وضربة
بسيف ورحمة يسهم قلت له يا سعد ان رسول
الله يقرأ عليك السلام ويقول لك خيرة كيف
تجدك قال علي رسول الله السلام وعليك السلام
قل له يا رسول الله اجد راحة الجنة وقد لقوحي
الانصار لا عذر لكم عند الله ان وصل الي رسول الله
وفيكم عين تطرف وفاضت وفي فتوح الشام ان

رجلا قال اخذت ما لعلني اسقي ابن عمي ان وجدته
 حيا فوجدت الحارث بن هشام فارمته ان اسقيه
 فاذا رجد ينظر اليه فاوما الي ان اسقيه فذهبت
 اليه لاسقيه فاذا آخر ينظر اليه فاوما الي ان اسقيه
 فلم اصلا اليه حتى ماتوا جميعا انتهى كلام صاحب الفتوح
 فان ترك واحد منهم صاحبه على نفسه او امتنع خوفا
 عليه من نقصان الشهادة بشرب الماء الذي موم من لوازم
 الاحياء حتى لا ينالوا من موافق الدنيا وقال صاحب
 الكتاب ما اتوا عطاشا والكاس يداد عليهم خوفا من
 نقصان الشهادة وفي الصحاح الكاس كذا انا فيه شرا
 وفي النهاية لابن الاثير لا يقال كاس الا اذا كان فيها شراب
 قال وقيل الكاس لها على الانفراد والاجتماع وفي المغرب
 لا يقال كاس الا اذا كانت فيها خمر وقال الاستاذ الطحاوي
 في تفسير الكاس انا فيه شراب ولا يكون الا فهو اوفي
 قول صاحب الكتاب للانا الذي فيه ماء كاس انظروا
 الكاس مؤنثة والفسطاط الخيمة الكبيرة وفيه ستة
 لغات ضم الفاء وكسر ها وباء التاء كات المطاير الاولى
 وبتشديد السين بغير طاء ولا تاء مع ضم الفاء وكسر
 ذكرها ابن قتيبة قوله ومن وجد قتيلا في المصر
 غسل لاق الواجب فيه الدية والقسامة فلم يكن في
 معنى شهداء احد الا اذا علم انه قتل بحد يلة ظاهرا
 معناه وعلم قاتله ذكر في الاسرار والذخيرة اذ وجد
 الدية لا يخرج من الشهادة عندنا لانه عقوبة فكان
 في معنى شهداء احد لاق العقوبة على قاتلهم في الدنيا
 ان وجدوا وفي الآخرة ان لم يوجدوا قد ذكرناها في اول
 الباب والسرف فيه

ع
 ح

الباب والسرف فيه اذ وجوب المال دون القصاص
 دليل خفية الجناية لانه لا يثبت بالشبهة و
 القصاص لا يجب بالشبهة ومن قتل في حد او قضا
 غسل وصلى عليه وكذا اذا مات في حد او تعزير او
 عدا على قوم فقتلوا لانه ظلم نفسه فلم يكن شهيدا
 ومن قتل من البغاة او قطاع الطريق لم يغسل عليه
 وفي المبسوط روى المعلى عن ابي حنيفة ان الباغي
 لا يغسل ولا يصلى عليه وكذا قطاع الطريق ومن
 قتلها وفي الذخيرة عن محمد بن النوار لا قاطع الطريق
 لا يصلى عليه سواء قتل في الحرب او قتل في الامام
 حد او في الملتقطات ان قتلوا بعد ما وضعت الحرب
 او زارها صلى عليهم يعني البغاة وكذا قطاع الطريق
 اذا قتلوا بعد ثبوت نداء الامام عليهم وانما لا يصلى
 عليهم اذا قتلوا في حال المحاربة والحرب وفي الذخيرة
 ذكر الصداق الشهيد في الوقعات ان اهل البغي ان
 قتلوا في الحرب لا يصلى عليهم وان قتلوا بعد ما وضعت
 الحرب وزارها يصلى عليهم وكذا قطاع الطريق ان
 قتلوا في حال محاربتهم لا يصلى عليهم وان اخذوا وقتلوا
 يصلى عليهم لانهم تركوا البغي قال ابو يوسف وبه
 نأخذ ولم يذكر انهم هل يغسلون وذكر نجم الدين
 النسفي اختلاف المشايخ قيل يغسلون للفرق بينهم
 وبين الشهداء وحكم المقتول بالخصية حكم الباغي
 ومن قتل ابويه لا يصلى عليه اهانة له ذكر في جوامع
 الفقه ومن قتل نفسه خطا بان قصد رجلا من العدو
 ليضربه بالسيف فاخطاه واصاب نفسه يغسل

تقدم قبل هذا ابارح
 وروايت ان قتل
 اهل البغي يغسل
 ويصلى عليه في
 اصح القولين

حكم المشايخين
 والوايلين والسنة

ويصلي عليه بلا خلاف ومن قتل نفسه جديدا ظلم
 ذكر الصديق الشهيد في الجامع الصغير انه يغسل ويصلي
 عليه عند ابن حنيفة ومحمد بخلاف الباغي ذكر في الاخير
 وفي شرح السيرات فيه اختلاف المشايخ قال شمس
 الايتمة الحلواني الاصح انه يصلي عليه وقال القاضي
 ابو الحسن السغدري الاصح انه لا يصلي عليه لانه باغ
 على نفسه وفي المحيط قتل نفسه جديدا قيل يصلي عليه
 وقيل لا يصلي عليه لانه باغ على نفسه وفي الروضة
 وغسل الميت والصلوة عليه اقسام اربعة الاول لا
 يغسل ويصلي عليه وهو الشهيد والثاني لا يغسل ولا
 يصلي ولا يصلي عليه كقاطع الطريق قتله الامام او صلبه
 ولا يكفن وكذا اللص اذا كان قوما في دارهم وكذا اهل
 العصية يقتل بعضهم بعضا ذكر في البرامكة وكذا لو
 قتله اهل القافلة في المحاربة والثالث يغسل ولا يصلي
 عليه كالباغ والكافر يموت في دار الاسلام وله ولي مسلم
 والرابع يغسل ويصلي عليه وهم سائر المسلمين فان
 قتل نفسه لوجع به يصلي عليه وكذا من مات وعليه
 دين وله مال فروغ في مذايب العلماء المقتول بحق
 كالحمد والقصاص يغسل ويصلي عليه عندنا وقد
 ذكرناه وحكاها ابن المنذر عن علي بن ابي طالب و
 جابر بن عبد الله وعطاء الخخعي والاوزاعي والشافعي
 واسحاق وانه ثور وقال الزهري يصلي على المقتول
 قصاصا دون المرجوم وقال مالك لا يصلي الامام على
 واحد منهما ويصلي الرعية وفي صحيح مسلم انه عليه
 السلام صلى على المرجومة في الزنا وصلى على ما عذ
 في رواية البخاري

احراز الحلواني
 وافي بحزن السغدري

في رواية البخاري ومن قتل نفسه او غلام من الغنم
 يغسل ويصلي عليه وبه قال مالك والشافعي وداود
 وقال لا يصلي عليه الا امام لا يصلي عليه بقية الناس
 وقال الاوزاعي وعمر بن عبد العزيز لا يصلي عليه
 ومرواية عن اصحابنا يغسل وكذا الزنا ويصلي
 عليه عند جميع اهل العلم خلافا لقنادة ولا يصلي
 على البغاة عندنا وموقوف علي بن ابي طالب وغيره
 وقال مالك لا يصلي عليهم الامام واهل الفضل وقال
 الشافعي يغسلون ويصلون عليهم واختلف اصحاب
 ابن حنبل في ذلك للشافعي انهم مسلمون قتلوا بحق
 فصا روا كما مقتولين قصاصا او رجما ولنا ان عليا رضي
 الله عنه لم يغسل اهل النهروان ولم يصلي عليهم فقل
 له القاتلهم فقال لا اخواننا بغوا علينا اشار الى ان
 ترك ذلك عقوبة لهم ليكون زجرا لغيرهم كالمصلوب
 يترك على خشبة عقوبة له وزجرا لغيره وعلى رضي الله
 عنهما القدوة في البغاة واخواجه والبراحكامهم منه
 علم وعنه اخذ ومعناه في المبسوط وكذا لو قتل الباغي
 في معركة الكفار وكذا الذي يقتل بالخنق غيلة رواه
 ابو يوسف عن ابن حنيفة لانه ساع في الارض فسادا
 كقاطع الطريق **فصل** في ذكر لواحق بياب الجنائز
 عن عمر بن الخطاب انه خرج الى الشام فلما بلغ
 ينبوع بلغه ان الوباء قد وقع بالشام فاخبرني عبد الرحمن
 ابن عوف رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا
 سمعتم به في ارض فلا تقدموا عليه واذا وقع بارض
 وانتم بها فلا تخرجوا فرارا منه رواه البخاري ومسلم

لا يصلي على البغاة

ومالك في الموطأ ومثله في الطائفة ورواه البخاري ومسلم
وعن ابي موسى الاشعري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال اذا مات ولد العبد قال الله تعالى للملائكة قبضتم
ولد عبدي فيقولون نعم فيقول قبضتم ثم فواده
فيقولون نعم فيقول فاذا قال عبدي فيقولون حمدا
استرجع فيقول الله تعالى ابنوا لعبدى بيتا في الجنة و
سموه بيت الحمد رواه الترمذي وقال حديث حسن عن
ابن هريش رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يموت
لاحد من المسلمين ثلاثة من الولد فتحمسه النار الا تحله
القسم رواه البخاري ومسلم وتحله القسم قوله تعالى
وان منكم الا وارهها قالوا المراد به المرور على الصراط
وعن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
للنساء ما نكحتن من امرأة تقدم ثلثه من الولد الا كانوا
لها حجابا من النار فقال امرأة او اثنين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
او اثنين رواه البخاري ومسلم وعن ابي حنيفة قال قلت
لابن هريش مات لي ابنان فما انت محدثي عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فطيبا نفسنا عن موتانا قال قال نعم
صغارهم دعهم في الجنة يتلقى احدكم اياه او قال ابن
فياخذ بثوبه او قال بيت فلا يتناهى او قال ينتهى حتى
يدخله الله واياه الجنة رواه مسلم قالوا الدعاء يضر
جمع دعاء من كبر غوث وبر اغيث وهو الدخالة الامور
ومعناه انهم سيأخون في الجنة دخالون في منازلها لا
يمنعون من موضع منها كما ان الصبيان في الدنيا لا يمنعون
الدخول على الحرم وفي الباب حديث كثير غير ما ذكرته
ومنها ان موت واحد من الاولاد حجاب من النار وكذا
السقط فصل

تفسير الورود
في قوله تعالى وان
منكم الا وارهها

السقط فصل تذكر فيه طرفا من احوال المحتضرين
المحتضرين وما وقع في الوجود من المحن اللاحقة
بالخواتم وصبرهم عليها وشيئا من الرقاق والتسلي
لمن فارق من يعز عليه فراقه بمن ابتلى بمثله قبله
هذا يتنظر الصحيح الا السقم والكبير الا الهرم و
الموجود الا العدم
طبع على كذا روايت تريد لها صفوا من الاقدار
ومكلف الايام ضد طبا عها متطلب في الماء جذوة نار
فالعجب ممن يد في سلة الافاعي كيف ينكر اللسع
وانعجب منه من يطلب من المطبوع على الضر النفع
والقد ضاقت العيش على الانبياء والاولياء والصالحين
حتى لرق بهم البلاء فادم عاني المحن الى ان خرج من الدنيا
ونوح بكى ثلثمائة عام وابراهيم كابد النار وذبح الولد
ويعقوب بكى حتى ذهب منه البصر وموسى قاسى
فرعون ولقى من قومه المحن وعيسى لم يكن له مأوى
الا البراري والقفار والعيش الضنك ومحمد رسول
الله صلى الله عليه وسلم صابرا للفقر ومقاساة المشركين
وقتل من يحبه فلهذا ذكر القابل
وما استخرت عيني فراقا رايته ولا علمتني غير ما
قيل في علاج فقد المحبوب سبعة اشياء الاول العلم
ان الدنيا دار ابتلاء لا يطلب منها راحة الثاني ان
الجزع مصيبة ثانية الثالث يقدر وجود ما هو اكثر
من تلك المصيبة كونه ولدان ذهب احدهما قبل ما من
امر يصاب به المؤمن الا ولله عليه في ذلك ثلاث نعم
النعمة الاولى يكتب له به حسنات ويحجب عنه به خطيئات

من الاقدار والآثار

قال عليه السلام ما من مؤمن يشكك بشوكة الأرقعة
له بها درجه وحطت عنه بها خطيئة النعمة الثانية
كوثها في نفسه او ماله ولم يكن في دينه فان المصيبة
العظمى ما كان في دين المؤمن النعمة الثالثة كون
المصيبة تلك الاما موثر منها كما ذكرنا اذا قدر له على
دفع ما موثر من ذلك وروى انه لقمان كان يحظ ولان
ويقول ما دفع الله عليك اعظم والخير لك فيما اصابك
فقال له يوما يا ابن هذا ما يدخل في عقل ولا يدور في فلك
لقمان قد بعث في الاقليم الفلاني نبي نذ هب اليه حتى
يشرح لك هذا وتعلم ان اقوله حق فاخذ اذاته وحل
عليها ما وزاد فقطعا المهامة والفيافي حتى نفذ الماء
والزاد وما ما شيان اعترضت عظمة في رجل ولان
فخرجت من الناحية الاخرى فخر مغشيا عليه فخرج
لقمان العظمة باسنانه من رجل ولان وشق عمامته
نصفين فلف رجله باحدهما وقعد يبكي عليه فقطر الدم
على وجهه ولان فافان من غشوته فقال يا بني ابي خير لي
في هذا وكذا ان تركتني وذمبت بقيت حسنة في قلبك
اليوم القيامة وان قعدت معي هكلت انا وانت وها
انت تبكي فلو كان هذا خيرا ما بكيت فقال له ما قلته
لك حق واقابك اي عليك فمن رقة الوالد على الولد ثم
نظر فرأى دخانا متصاعدا الى عنان السماء واذا ايقال
يمسح الجو مسحا فدنا منها ونادى ايا لقمان ما تقول لولده
السفيه فقال يا بني المتكلم اسمع كلامك ولا اري شخصك
من انت قال انا جبريل بعثت بخسف هذه البلدة بك
من حل فيها فلو لا العظمة التي اعترضت رجل ولان
لكنتما قد خسفت بكلامك

عنه

لكنتما قد خسفت بكلامك اهل البلدة فلما سمع الصبي كلامه
قال آمنت بالله وانه ما كنت تقوله لي حق وكان داود
عليه السلام يغشى مجلس لقمان ويعجبه حكمه ومواعظه
مع جلاله قدر في الملك والنبوة قال وهب بن منبه شيع
جنانة داود اربعون الفا راهب ذكر معناه ابن الجوزي
في المنتظم وروى ان قايدا من قواد يزيد بن معاوية
وقع من مكان عال فانكسرت رجله فعاده ابو قلابه
وقال له ما دفع الله اعظم والخير لك في هذا فقال اي خير
لي في هذا وقد بقيت بلا رجلين كالجحر فلما خرج من عنده
وصلا اليه قاصد من قبل يزيد يارس بالخروج لقتال الحسين
ابن علي رضي الله عنها فقال كيف اخرج بغير رجل
فعذت ثم جاء الخبر بقتل الحسين فقال صدق ابو قلابه
ذهاب رجلتي خير لي من قتل الحسين الرابع التسلي بمن
ابتلى بمنزلها قالت الخنساء

فلولا كثر الباكين حولي على اخوانهم لقتلت نفسي
وما يتكون من ملاخي ولكن اسبلى النفس عنهم بالناء
يذكر في طلوع الشمس صخرا فاذا كثر لكل غروب شمسي
طلوع الشمس للغارات وغروبها للضيقة او الغنائم
وهذا المعنى قد حرمه الله على اهل النار فان المخلدين
فيها كل واحد منهم محبوب وحده فهو يظن انه لم يبق فيها
غير الخامس ان ينظر في حال من اصاب باعظم منها
السادس رجاء الولد كالخلف كالولد والزوجة وغيها
السابع طلب الاجر يحمل اعباء الصبر وثواب الصابرين
عما صبرهم اعلم ان من حفظ او امر الله تعالى حفظه
الله قال عليه السلام احفظ الله يحفظك احفظ الله

تجدد امامك تقربا الى الله في الرخاء وتجدد في الشدة
الا ترى ان يونس عليه السلام لما تقدست له اعماله اخبر
اخذه بيده فنجاه فلو لا انه كان من المستجيبين ولما لم يكن
لفرعون عمل خيرا لم يكن متعلقا فقيلا الا ان وقد عصي
قد وكلنت من المفسدين دخل ابو محمد الحريزي على
الجنيد قبل موته بساعتين فلم يزل ثاليا وساجدا
قال يا ابا محمد اخرج ما كنت اليه الساعة فلم يزل
كذلك حتى فارق وفي الحديث ان ابليس لعنه الله اشد
ما يكون على ابن آدم عند موته يقول لا عوانه دونكم
ان فاتكم اليوم لم يلحقوه فربما اضلته في اعتقاده او
حال بينه وبين التوبة او منعه من اصلاح شأنه
او عن الخروج من المظلمة او قال يمكن ان يلبث بغير
فما وجه هذا التعذيب والشدة او قال يبلى هذا
البدة ثم لا يدري ابن المصير وربما اعترض عما القدر
فينبغي ان يتجدد المؤمن وتحارب العدو في تلك الساعة
ليرجع عنه خائبا ومتى علم الله عنه الحسد اعانه
قد يكون ظاهرا التعذيب ولا يكون في الباطن كذلك لشف
القلب بالفكر في انتظار اللقاء فلا تحسن الجوارح كن
كتطبيع ابدى النسوة عند رؤية يوسف لصديق عليه
ذكر ما نقل من الثبات عند الممات لما حضر آدم عليه
السلام الموت جاءت ملايكة فعرفهم حوا فلا دث
به فقال لا ليك عني فاني انما اتيت من قبلك خلى بيني و
بين ملايكة رآني فقبضوه وعن ابراهيم الخليل عليه
السلام لما حضرته الوفاة قبل ملك الموت بلطف به
فاتاه وهو في عنب له في صورة شيخ كبير لم يبق منه
فقطف له ابراهيم

فقطف له ابراهيم من العنب فوضعه بين يديه فجعل
يمضغ ويريه انه ياكل ويحججه في لحيته وصدن فعجب
ابراهيم من ذلك فقال ما ايقنت السر فيك شيئا لم اكن عليك
فذكر منة عمر ابراهيم فقال ابراهيم قد اتي على هذا
انا انتظرا ان اكون مثلك اللهم اقبضني اليك فطابت نفسي
للموت فقبض روحه ولما قدم يعقوب على يوسف مصر
اقام عنده سبعة عشر عاما في اهنا عيش فلما حضرته
الوفاة اوصى ان يدفن عند والده اسحاق ففعل ثم ان
يوسف لما رأى ان الدنيا لا تدوم واخر ذلك الموت تان
الى الجنة فتحت الموت قال ابن عباس لم يتم احد من
الانبياء قبله الموت وعن النبي عليه السلام كان داود
عليه السلام شديدا لغيبه على نسيائه وكان اذا خرج غلق
الابواب فلا يدخل على اهله احد فنظرت امراته فرات
رجلا قائما في الدار فقالت من اين دخل هذا الرجل و
الابواب مغلقة والله لنفتضح فجاها داود فاذا الرجل
قائم في وسط الدار فقال له داود من انت قال انا الذي
لا يهاب الملوك ولا يمتنع منه الحجاب قال انت اذا ملك
الموت مرحبا بامر الله فزمل داود مكانه حيث قبضت
روحه وعن بلال بن رباح حين حضرته الوفاة قال
غدا يلقي الاحبة فجدوا حزبه فقالت امراته واحزياه
فقال مو واظرباه ولما اصيب ابو عبيدة في طاعون عمواس
استخلف معاذ بن جبل فاشهد الامر على الناس فقالوا
لمعاذ ادع الله يرفع عنا الرجز قال ليس برجز لكنه
دعوني بينكم وشهادة يحيط بها من شاء اللهم ان آل
معاذ نصيبهم الاوني من هذه الرحمة فطعن اياه فقال

كيف نجدك تكما قال يا ابانا الحق من ربك فلا تكن من المتزين
 قال استجد في ان شاء الله من الصابرين ثم طعنت امراته
 فهلكوا ثم طعن في ابهامه فجعل يقول اللهم انها صغيية
 فبارك فيها فانك تبارك في الصغيية حتى مات رضي الله عنه
 وقال عند موته مرحبا بالموت زابرا حيث جاء على
 فاقه اللهم انك تعلم اني كنت احب طول البقاء لظلم الهول
 حر ومكابدة الساعات ومزاحمة العلماء بالركب عند
 جلق الذكر وعن عبادة بن الصامت انه حدث عند موته
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من شهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله حرم على النار انفرجه به البخاري
 ومات مجاهدا وهو ساجد وعن عبيد بن حنسان قال
 لما احتضر عمر بن عبد العزيز قال اخرجوا عني ولا يبقى
 في البيت عندي احد فخرجوا ففقدوا على الباب فسمعوا
 يقول مرحبا بهذا الوجع ليست بوجع انفس ولا جاع
 ثم قال تلكا لدارا لاخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا
 في الارض ولا فسادا والعاقبة للمتقين ثم هذا صوته فقال
 مسلم لفاطمة قد قبض صاحبك فدخلوا وجلوا قد قبض
 غمض وسوى رضي الله عنه وطلب الحسن بن صالح بن
 حتى من اخيه على ما لم يوصي فلما قضى صلواته اتاه بهاء
 فقال قد شربت الساعة قال له من سقاك وليس في الغرة
 غيرنا قال اتاه جبريل بهاء فسقاه وقال انت واخوك و
 وابوك من الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين
 والشهداء والصالحين وخرجت روحه وعن ابن جعفر
 السري قال لما ابارعه الموت وعند ابو حاتم ومحمد بن
 مسلم والمندرجين شاذان وجماعة من العلماء هابوا ان
 يلقنوه فقالوا اتعالوا

اتاه

يلقنوه فقالوا اتعالوا انذروا الحديث فقال محمد بن مسلم
 حدثنا الضحاك عن عبد الحميد بن جعفر عن صالح ولم يجاوز
 وقال ابو حاتم حدثنا بنندار عن ابن عامر عن عبد الحميد بن
 جعفر عن صالح ولم يجاوز والباقون شكوت فقال ابو زرعة
 حدثنا بنندار عن ابن عامر عن عبد الحميد بن جعفر عن صالح
 عن ابن غريب عن كثير ابن مرة الحضرمي عن معاذ بن جبل
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان آخر قوله لا اله الا
 الله دخل الجنة ثم توفي وكان ابو حكيم الجيزي قاعدا ينسخ
 فوضع القلم من يده وقال لا اله الا الله فمات رضي الله عنه
 طيب فمات من ساعته قال محمد بن نافع رايته بانواس
 في المنام فقلت ما فعل بك قال غفر لي بايات قلتها وهي
 تحت وسادتي فاتيته اهله فاذا رقة فيها مكتوب شعر
 يارب ان عظمت ذنوبي كثر فلقد علمت بان عفوك اعظم
 ان كان لا يرجوك الا محسن فمن الذي يدعوا ويرجو المجرم
 ادعوك رب كما امرت تضرعا فاذا تقهت يدي فمن ذا رحم
 مالي اليك وسيلة الا الرجاء جيل عفوك ثم اتى مسلم
 باب الصلاة في الكعبة فرضها ونفلها وهو قول عامة اهل العلم
 وبه قال السافعي وما ذكر في الكتاب عنه محمول على ما
 اذا توجه الى الباب وهو مفتوح فان يكن الباب مريدها
 اوله عتبة قدر ثلثي ذراع يجوز قال النووي هذا هو
 الصحيح وفي وجه يقدر بذراع وقيل يكفي شخوصها و
 قيل يشترط قدر قامة طولا وعرضا ولو وضع بين يديه
 متاعا واستقبله لم يجز وقال مالك لا يصلي في البيت و
 الحجر فريضة ولا ركعتا الطوان الواجبتان ولا التواتر

لو توجه الى باب الكعبة
 وهو مفتوح وهو لا يصح ولا يرد
 صلواته على الامم والاسلاف

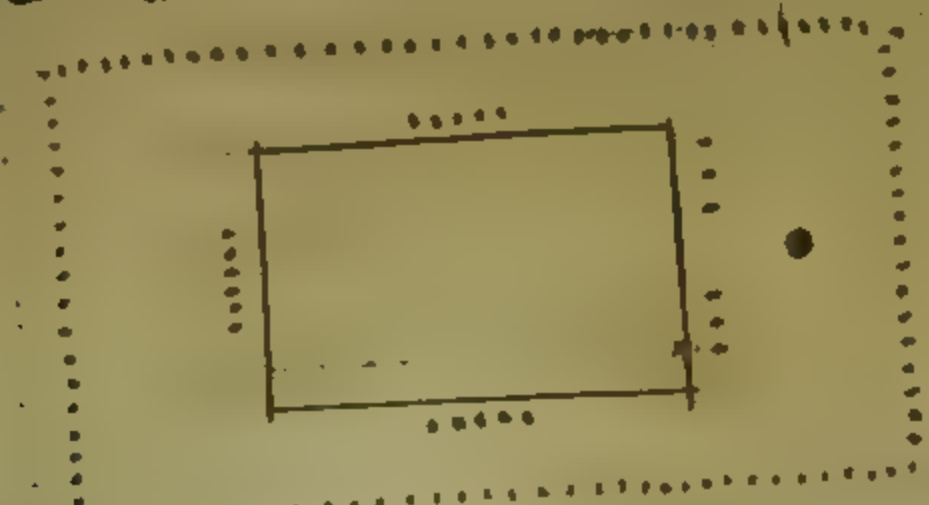
ولا ركنها الفجر وغير ذلك لا بأس به ذلك في الأخيرة
القرافية وذكر القرطبي في تفسيره عن مالك أنه لا
يصلّي فيها الفرض ولا السنن ويصلّي التطوع فإن صلّي
فيها مكتوبة قالوا عاد في الوقت لمن صلّي إلى غير القبلة
بالاجتهاد وعند ابن حبيب وأصبح يعيد ابدا ويقول
مالك قال أحد وقال ابن عبد الحكم لا يعيد مطلقا ومحمد
ابن جريد للطبري منع الجميع فيها وعند الشافعي الفرض
والنفل في الكعبة أفضل منها خارجها لقوله السلام
صلاة في مسجد ذي هذا خير من الف صلاة فيما سواه
إلا المسجد الحرام رواه البخاري ومسلم قالوا والمراد
به الكعبة وقالت المالكية استقبال البيت عامور
وكل عامور به لا بد أن يكون مكن الفعل والترك
حالة التكليف والمصلّي في البيت لا يمكن إلا أن يكون
مستقبلا فيسقط التكليف حينئذ وهو خلاف الإجماع
واستدل الأصحاب والثوري والشافعي وجماعة
من السلف بقوله تعالى أن طهرا بيدي للطائفتين والعالمين
والركع السجود مكان الطواف للحطف ثم الطواف لا
يجوز في البيت فكذا الصلوة قلنا لو كانت الصلاة التي
عبر عنها بالركوع والسجود المستفاد من قوله والركع
السجود لا يفعل إلا خارج البيت لم يكن لأمر إبراهيم
واسماعيل بتطهير بيته لأجل صلاة الركوع والسجود
معنى وأنها كان الطواف خارج البيت لأن المأمور
الطواف بالبيت ثلاثا في البيت فيتعين أن يكون خارج
البيت لما قلنا وخرج عن ظاهر الآية أيضا بالإجماع
ولا ضرورة له مخالفة بقية الآية ويدل عليه ما
ثبت عن ابن عمر

ثبت عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل
الكعبة هو واسامة وبلال وعثمان بن طلحة فأغلقها
عليه ومكث فيها قال عبد الله فسالت بلال حين
خرج ماذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال جعل
عمودا عن يسار وعمودا عن يمينه وثلاثة أعمدة
وراءه ثم صلّى وكان البيت يومئذ ستة أعمدة
رواه البخاري ومسلم ويروى عمودين عن يمينه قالوا
وهو الصحيح ويروى عمودا عن يمينه وعمودين
عن يسار قال ابن عمر وليس على أحد من أصحاب
أن يصلّي في أي ناحية البيت مثل ما أخرجه البخاري
وخرج أبو داود والطيالسي عن أسامة بن زيد قال دخلت
عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكعبة فرأى صوراً فدعاهم
فأثبته به فجعل يحجوها ويقول قاتل الله قوما يصوّرون
صوراً ولا يخلقون فيجوز أن يكون عليه السلام صلّي في حال
مضي أسامة في طلب الماء فشهد بلال ما لم يشاهد أسامة
مع أنه من أثبت أو لم يمتن ينفي وقد قال أسامة نفسه فأخذ
الناس بقول بلال وتركوا قولي وروى الطبراني من حديث
محمد بن إسحاق قال حدثني عطاء بن الربيع عن ابن عباس
قال ما صلّي رسول الله في الكعبة ولكنه دخل خرو ساجدا
ثم رفع ثم عاد حدثني بذلك الفضل بن عباس وكان معه
حين دخل وكان ابن عباس يقول ما أحبّ أن أصلي فيها
ولو فعلت لتركت بعض القبلة قال في الإمام ما روى هذا
الحديث عن ابن إسحاق إلا محمد بن سلمة مع أن محمد بن إسحاق
ضعيف ولأن استقبال كل البيت في حق الواحد الداني
منه محال فلم يبق إلا استقبال جزء منه وقد وجد ولأن

النافلة من شرطها استقبال القبلة في حق الراجل عند
 عدم الضروع ولا فرق في ذلك بين الفرض والنفل و
 ثبت فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم النافلة فيه فيجوز
 الفرض ايضا لما ذكرنا وقولهم كل ما مور به لا بد ان يكون
 ممكن الفعل والتركة قلنا نعم الجزء الذي يستقبله هو
 المامور به متمكن من فعله وتركه وحصول استقبال
 جزء آخر عند تركه المامور به ليس بمقصود من فعله و
 لا مامور به عند ذلك قوله فان صلى الامام بجماعة
 فيها فحلك بعضهم ظهرا لا ظهر الامام جازت صلاته
 لانه يتوجه الى القبلة ولا يعتقد امامه على الخطاء
 بخلاف مسئلة اخرى لانه يعتقد امامه على الخطاء
 وفي الوبري والمرغيناني وجوامع الفقه للعتاني لو
 صلوا بجماعة جازت صلاتهم سواء كان المقتدى وجهه
 لا ظهر الامام او الى وجهه او الى جنبه او ظهرا الى ظهري
 او الى جنبه لكن يكن اذا كان وجهه الى وجه الامام
 لاستقبال الصوت الا بحائل ولا تجوز ثلاثة من كان ظهري
 الى وجه الامام والثاني من كان وجهه الى الجهة التي وجه
 الامام اليها وهو عن يمينه ويقدم عليه بان كان اقرب
 الى الحايض من الامام والثالث عن يساره متقدمة
 على الامام علم بذلك ولم يعلم واذا صلى الامام في المسجد
 الحرام يخلق الناس حول الكعبة وصلوا بصلاة الامام فمن
 كان منهم اقرب الى الكعبة من الامام جازت صلاته اذ لم يكن
 في جانب الامام لان التقدم والتأخر انما يظهر عند اتحاد
 الجهة والجانب والامام النقطة الكبرى وصلاة الجميع
 صحيحة الا الستة المتقدمة على الامام في الجانب الذي
 فيه الامام والداين

التي في راس التزيين
 وهو الاقرب الى جهة
 الكعبة فمن تقدمه
 في جهة لم يجز صلاته

فيه الامام والداين المربعة في الوسط مثال الكعبة الشريفة



مثال الصلاة في المسجد الحرام ومن يفسد صلواته من الجماعة
 والمختلفين حول الكعبة والصف الطويل يقرب الكعبة
 يجوز صلاة من لا يحاذيها عندنا وعند الشافعي ومالك
 لا يجوز وفي آخر باب المسجد الحرام يصح اتفاقا وكذا
 في الآفاق وكذا في بلدين متقاربين لسمت واحد يصح
 اجماعا قوله ومن صلى على ظهر الكعبة جازت صلواته
 وتكن وكذا على جدارها اذا كان متوجها الى ظهرها الذي
 هو سطحها وان جعل السطح الى ظهري لا يصح صلاته
 ذكر في جوامع الفقه والمرغيناني وقال مالك لو صلى
 على ظهر الكعبة يعيد ابدا وقال اشهب يعيد في الوقت
 وقال ابن عبد الحكم لا يعيد وقال صاحب الجلاب يكن
 المكتوبة على ظهر الكعبة وفيها وفي الحجد وقال الشافعي ان
 صلى على سطح الكعبة وليس بين يديه شيء متصله لا يجوز
 وان كان بين يديه عصا مغروزة غير مبنية ولا مسمرة
 فوجهان ولو جمع ترابا لسطح او العرصة بسكون الرء
 او حفر حفرة فوقف فيها او استقبل بشجرة ثابتة صح
 ولو استقبل حشيشا ثابتا او خشبة فوجهان وقال ابن
 شريح يصح في الكل وان وقف على طرف سطح الكعبة

واستدبرها لا يجوز بلا خلاف والقبلة عندنا هي البقعة
 والعريضة مع الهواء الى غنا السماء وفي المحيط والوبري
 وغيرهما القبلة هي موضع الكعبة والهواء الى السماء لان
 الجدران موكفة من الحجان والطين والجير ونحوها و
 كل ذلك ما ينقل ويحول ولهذا الوضعية بناؤها في مكان آخر
 او نقل حجان الكعبة الى مكان آخر فبني بها بيت لله وصلى
 اليه لا يصح صلاته وفي شرح المذهب للنووي لو اهدمت
 الكعبة والعباد بالله فوقف خارج العريضة واستقبلها
 في صلاته جازت بلا خلاف اما اذا وقف في وسط العريضة
 وليس بين يديه شيء شاخص لم تصح صلاته على المنصور
 وقال ابن شريح يصح ولو صلى على ابي قبيس او غيره من
 المواضع العالية جازت صلاته بلا خلاف وان لم يقابل
 البناء وابو قبيس جبل مشرق على الصفا سمي برج
 من مدحج كان يكتي ابا قبيس لانه اول من بني فيه و
 تقدير الارتفاع بثلاث ذراع او بالذراع او القائمة طولاً
 وعرضاً وجمع التراب والوقوف في الحفرة واستقبال
 الشجرة والحشيش والعصا ليس عليه دليل من كتاب
 ولا سنة ولا قول صاحب لو كان يقول به ولا قياسه
 وما ادرى ما يستفاد في ذلك مع تشديد التكبير منهم على
 من يقول بمقتلهم لو وجد عنه في حديث عمر رضي الله عنه
 انه عليه السلام قال لا يجوز الصلاة في سبعة مواطن
 وذكر فوق بيت الله العتيق قال النووي لا يصح الحديث
 وقوله لان الكعبة هي العريضة وكذا في المنافع والاشيغال
 والكعبة هي البناء المرتفع ما خوذ من الارتفاع والنوء
 ومنه الكعبة قد تقدم فكيف يقال الكعبة هي العريضة
 والصواب القبلة هي البقعة

والصواب القبلة هي العريضة كما ذكر صاحب المحيط
 والوبري وقال الفقيه شهاب الدين القرافي المالك في
 الذخيرة هل المشروط في الاستقبال بعض بنائها او بعض
 بنائها او جميع بنائها فالاول قولان حنيفة والثاني قول
 الشافعي والثالث قول مالك قال وجزاء البناء والهواء
 لا يستمي بيتا والكعبة اذ البيت ذو السقف والمحيطان
 واستدل محمد رحمه الله على بطلان اشتراط البناء والعريضة
 بان البناء قد ازيل في عهد ابن الزبير وعهد الحجاج وكان
 الناس يصلون الى هذا البقعة ولا بناء عليها قال واذا كانت
 الكعبة بيني فصلى الامام بالناس وهم متحلقون به جازت
 صلاتهم غير ان الامام يتخذ سترا بين يديه حتى لا
 يواجهه من يقابله قال اذا كانت بيني ولم يقلع منه دعة
 لكراهية لفظة الانهدام واعترضوا على الشافعي فقالوا
 اذا كان بين يديه اكان حار يجوز الصلوة وبدونه لا يجوز
 وليس لا اكان الحمار اعتبار قلت لو صلى الى اكان الحمار
 في العريضة او على ظهر الكعبة من غير ما ذكرناه واعلاه
 لا يصح صلاته عنده فرع امرأة وقفت بجزاء الامام
 وقد نوى جماعة النساء واستقبلت الجهة التي استقبلها
 الامام فسدت صلاة الكل وان استقبلت جهة اخرى
 لا تفسد ذكر المرغيناني والعتاوي والله اعلم

كتاب الزكاة
 اعلم ان الزكاة في اللغة بمعنى النماء وهو الزيادة فقال
 زكاة الزرع يزكو ازكاء بالمد اذا زادت ذاته كالزراع
 او في صفاته كالاعيان وبالقصر الزوج من العدم يقال
 حسا او زكا اي فسد او زوج فهو زيادة على الفرد وسمي

يعني اذا كانت
 مندممة والعباد
 بالعبادة

الماخوف من المال زكاة وان كان ينقص به لانه يركوا عند الله
 قال الله تعالى وما اتيتكم من زكاة تريدون وجه الله فأولي
 هم المضعفون وفي الحديث يريتها له كما يريته احدكم فلق
 او فصيلة حتى يكون مثله الجبل بل هو المعبر دون بقية المال
 قال الله تعالى ما ينفع وما عند الله باق او من زيادة الخير
 يقال زكاة اي زائد الخير وزكى القاضى الشهور اذا بين
 زيادة خيرهم وزكى ماله اذا ادى زكاته وزكاه اخذ زكاته
 ذكر سماه في الصحاح ومعنى الطهارة ومنه ويركهم بها وقوله
 وحنانا من لدنا وزكاة اي طهارة وفي حديثنا لباقر زكاة
 الارض يئسها اي طهارتها من النجاسة ذكر ابن الاثير
 في النهاية وقال عليه السلام ما فرض الله الزكاة الا لطيب
 ما بقي من اموالكم فاذا لم يخرج كان خبيثا ولذلك سميت
 اوساخ الناس او بمعنى البركة ومنه زكيت النفقة اي بورك
 فيها فيكون البركة في الباء بسببها او في اجرها وثوابها
 بمعنى المدح يقال زكى نفسه قال الله تعالى فلا تركوا انفسكم
 وبمعنى الثناء الجميل ومنه الشاهد فخرج الزكاة تحقيد
 الثناء الجميل وزكاتها لئلا يولد لها اذا رمت به بين
 رجلها او نقول سميت زكاة لانها يؤخذ من الماشية
 كالابل والبقر والغنم والزرع فالزيادة فيها ظاهري لانها
 نامية حقيقة ومن النقادين لوجوه الثناء فيها حكما
 عاما ياتي بيانه ان شاء الله تعالى فيكون من مجاز اعطى
 المستب حكم السبيل لما دى ويسمى صدقة كما في قوله تعالى
 خذ من اموالهم صدقة من التصديق الذي هو الايمان لان
 دفعها مصدق بوجوبها ولائها يدعى صدق العبد في
 العبودية واخذها يسمى خضعا فاقوله الزكاة واجبة
 على الحر البالغ العاقل المسلم

على الحر البالغ العاقل المسلم اذا ملك نصبا بملكاته تامة
 حال عليه الحول وصفها بالوجوب وان ثبتت بدليل قطعي
 وهو الكتاب والاجماع وفي البدائع والتحفة وغيرهما انها
 فرضية لانه اراد بالوجوب لثبوت والتحقيق قال عليه
 السلام وجبت وجبت اي ثبتت وتحققت او ذكر الوجوب
 لاجل المقادير فانها ثبتت باخبار الاحاد ولانه لو قال
 فرض هنا لتبادر الذهن الى الفرض الذي هو التقدير اذ
 التقدير هو الغالب في باب الزكاة لانها جزء محدد من
 جميع اصناف الاموال ثم النظر في دليل الوجوب ومن يجب
 عليه وكيفية الوجوب وسببه وشرطه والجزاء الواجب
 ومن تصرف في اليه وموانعه فهذه ثمانية انظار النظر الاول
 في دليل وجوبها قال في البدائع وغيره الدليل على فرضيتها
 الكتاب والاجماع والسنة والمعقول قلت السنة لا
 تثبت بها الفرض الا ان يكون متواتر او مشهور لا
 سيما فرضا يكفر جاحدا والزكاة جاحدا يكفر السنة
 الواردة فيها اخبار احدى صحاح وبها يثبت الوجوب
 دون الفرض لانه يثبت بما يقيد العلم والمشهور اعم في
 الاصل وان تواتر نقله من الثاني والثالث ولا يكفر جاحدا
 ذكر شمس الايحة السرخسي في اصول الفقه والعقل لا
 يثبت به وجوب الزكاة والصلاة وغيرها من الاحكام
 الشرعية وان اراد بالمعقول المقاييس المستنبطة من
 الكتاب والسنة لا يثبت بها الفرضية وذكر الحديث
 الذي فيه اذ زكاة اموالكم طيبة بها انفسكم تدخلوا
 الجنة ربكم قلت لا يدرك هذا الحديث عما الفرضية لوجهين
 احدهما انه خبر واحد والثاني ان دخولا الجنة قد ينال

بالرغائب اذا فعلها الانسان واتمايد على الوجوب
لخوف الدم والوعيد بتاركه قال واما المحدثون فمروءون
ثلاثة الوجه الاول انه من باب عانة الضعيف وتقويته
على اداء ما فرض الله عليه من التوحيد والعبادة والوسيلة
الى اداء المفروض مفروض قلت يمكن حصول التوحيد وغيره
بغير هذه الوسيلة فلا يكون فرضا قال الوجه الثاني انها
تطهير نفس الموحدي وتزكية اخلاقه والتخلق بالجوهر والكرم
وهو بعد الوجه الثالث فيه شكر نعمة المال وشكر
النعم فرض عقلا وبعد لا يخفى واما الكتاب في قوله تعالى
اقموا الصلوة وآتوا الزكاة وثبتت به الفرض عندنا و
فيه كلام يعرف من المصنوع وغيره من اصول الفقه والامر
المطلق للوجوب على المختار عند الاصوليين والفتهاء قال
المروزي وغيره من الشافعية الاية مجملة قال البندجي
هو المذهب وبينها الستة لكن اصلا الوجوب ثابت بها وقال
بعضهم ليست مجملة بل كل ما تناوله اسم الزكاة فالآية
يقتضي وجوبه والزيادة عليه يعرف بالستة وفايد
الخلاف ان قلنا مجملة يحتاج بها في اصلا الوجوب دون مسائل
الخلاف وان قلنا ليست مجملة كانت حجة فيها ومثله الامر المطلق
انه موقوف على البيان عند بعض الشافعية وذكر السرخسي
قال ويؤيد ذلك ما تقدم يوافقونا على اصلا الوجوب قوله
تعالى وآتوا حقه يوم حصاده وانعقد الاجماع على ان الزكاة
فريضة وهي تالية الايمان فلنذكر ما ورد عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم من الحديث عليها والتشديد في منعها وعظيم الاجر
لمخرجها عن ابن عباس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
لما بعث معاذ الى اليمن قال انك تاتي قوما من اهل الكتاب
فادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله

بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم
معاذا الى اليمن

فادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله وآتوا رسول الله فانهم
اطاعوك لذلك فاعلمهم ان الله افترض عليهم خمس صلوات
في كل يوم وليلة فانهم اطاعوك لذلك فاعلمهم ان الله تعالى
افترض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فترد على فقرائهم
فانهم اطاعوك لذلك فأتاك وكرايم أموالهم واثق دعوى
المظلوم فانه ليس بينها وبين الله حجاب رواه الجماعة كلهم
وعن ابن هريز رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما من صاحب كنز ويريى صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى
زكاته الا احمى عليه في نار جهنم فيجعل صفائح فتكوى بها
جنابه وجبينه حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره
خمسین الف سنة ثم يرى سبيله اقال الى الجنة واما الى
النار وما من صاحب ابل لا يؤدى زكاتها الا يبطح لها بقاع
قمر قمركا وقمر ما كانت تسير عليه كلما مضى عليه اخراها
ردت عليه اولها حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان
مقداره خمسین الف سنة ثم يرى سبيله اقال الى الجنة و
اما الى النار وما من صاحب غنم لا يؤدى زكاتها الا يبطح
لها بقاع قمر قمركا وقمر ما كانت فتطاه باظلافها وينطحه
بقرونها ليس فيها عفصاء ولا جملها كلما مضى عليه اخراها
ردت عليه اولها حتى يحكم الله بين عباده في كل يوم
كان مقداره خمسین الف سنة مما تعدون ثم يرى سبيله
اقال الى الجنة واما الى النار قالوا الخليل يا رسول الله
قال الخليل في نواصيها او قال الخليل محفوفه في نواصيها
الخير الى يوم القيامة الخليل ثلاث مئ لرجلا جر ورجل
ستر ورجل وزر فاتا التي هي له اجر فالرجل يتخذها
في سبيل الله ويعدها له فلا يغيب شيئا في بطونها

الا كتب الله له اجرا ولورعاها في مرج فما اكلت من شيء
 الا كتب الله له بها اجرا ولو سقاها من نهر كان له بكل
 قطرة يغنيها في بطونها اجرا حتى ذكر الاجرة ابو الهيثم واوراها
 ولو استنتت شرفا او شرفين كتب الله له بكل خطوة اجرا
 واما الذي هي له ستر فالرجل يتخذها تكدما وتجملا و
 لا ينسى حق ظهورها و بطونها في عسرها ويسرها والشيء
 عليه وزر قال الذي يتخذها اشرا و بطرا و بدحا و ربا الناس
 فذلك الذي هي وزر قالوا فالجدي رسول الله قال ما انزل
 الله على فيها شيئا الا هذه الآية الجامعة الفاذة فمن يعمل
 مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره رواه
 مسلم واحمد حديث آخر عن ابن هريث رضي الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتاه الله ما لا فلم يوقه زكاته
 منذ له يوم القيامة شجاعا افرع له زبيبتان بطوقه يوم
 القيامة ثم ياخذ بلهزميه يعني شذقيه ثم يقول انا مأك
 انا كنزك ثم تلا قوله تعالى ولا تحسبن الذين ينجلون الآية
 رواه البخاري حديث آخر عن ابن هريث رضي الله عنه قال
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما بارزا للناس فانه رجل
 فقال يا رسول الله ما الايمان قال ان تؤمن بالله وملائكته
 وكتابه ولقائه ورسوله وتؤمن بالله وتعلم ان لا اله الا الله
 ما الاسلام قال الاسلام ان تعبد الله لا تشرك به شيئا وتقيم
 الصلوة المكتوبة وتؤتي الزكاة المفروضة وتصوم شهر
 رمضان قال يا رسول الله ما الاحسان قال ان تعبد الله
 كما تتركاه فانك لاهل الاتقاء فانه يراك قال يا رسول الله
 متى الساعة قال ما المسؤول باعلم من السائل ولكن سأحدثك
 من اشراطها قال اذا ولدت الامة ربتها فذاك من اشراطها
 واذا كانت الحفاة والعراة

واذا كانت الحفاة العراة رؤس الناس فذاك
 من اشراطها في خمس من الغيب لا يعلمهن الا الله
 ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله عند علم
 الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الارحام الا قوله
 ان الله عليم خبير قال ثم ادبر الرجل فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم رددوا على الرجل فاخذوه ليردوه
 فلم يردوا شيئا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا
 جبريل جاء ليعلم الناس دينهم اتفقوا على اخراجه
 وذكر ابو احمد الحسن بن عبد الله العسكري في كتاب
 الحكم والامثال عن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعث الله تعالى
 يحيى بن زكريا الى بني اسرائيل بخمسين كلمة وكان
 يحيى يعجبه البرية ان يكون بها فلما بعث الله عيسى
 قال له يا عيسى قد لي يحيى اما ان تبليخ ما ارسلت به
 الى بني اسرائيل واما ان ابليخهم فراح حتى الى بني اسرائيل
 فقال يا الله تعالى يا معلم ان تعبدوا ولا تشركوا به شيئا
 ومثلكم ذلك مثلكم رجلا اعتق مملوكا فاحسن اليه ورزقه
 واعطاه فانطلق فكفروا له نعمته وتولى غيبه وان
 الله عز وجل يا معلم ان تقيموا الصلاة ومثلكم ذلك مثلكم
 رجلا يدخل عاملك فيسأله فان شاء اعطاه وان شاء
 منعه وان الله عز وجل يا معلم ان تؤتوا الزكاة و
 مثلكم ذلك مثلكم رجلا سبي عدو فارد قتله فقال
 لا تقتلوه فان لي كنزا وانا قد سبي نفسي به فاعطاه كنزا
 ونجا بنفسه وان الله يا معلم ان تصوموا ومثلكم
 ذلك رجلا يحشي الى عدوه وقد اعد للقتال جنة

حديث يحيى بن
 زكريا عليه السلام

فَلَا يَخَافُ مِنْ حَيْثُ وَادَّ اللَّهُ بِأَحْرَمٍ أَنْ تَقْرَأُوا الْكِتَابَ
 وَمِثْلَ ذَلِكَ مِثْلُ قَوْمٍ فِي حَضْرَتِهِمْ إِذْ سَارَ لَهُمْ عَدُوٌّ لَهُمْ
 وَفِي حَدِيثِ الْأَمْرِينِ الْأَوَّلِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَقْتِصَارَ عَلَى
 صِنْفٍ وَاحِدٍ جَائِزٌ وَلَا يَشْتَرُطُ أَنْ يَصْرَفَ ثَمَانِيَةَ أَصْنَافٍ
 أَوْ سَبْعَةَ أَصْنَافٍ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ فَإِنَّهُ قَالَ تَرَدُّعًا فَقَرَأَهُمْ
 وَلَمْ يَشْتَرُطْ بَقِيَّةَ الْأَصْنَافِ وَأَنَّهَ لَا أَحَقَّ الْمَعْنَى خِلَافًا
 لِلشَّافِعِيِّ فِي الْغَزَاةِ وَلَا يَنْقَلِبُ إِلَى بِلَادٍ أُخْرَى فَإِنَّهُ قَالَ تَرَدُّعًا
 عَلَى فُقَرَاءِهِمْ وَفِي الْحَدِيثِ الثَّانِي قَبْلَ اخْتِصَاصِ جَبِيَّتِهِ
 وَجَنَبِهِ وَظَهْرِهِ فِي الْآيَةِ بِالْكَلِمَةِ لِيُقْطِعَ وَجْهَهُ فِي وَجْهِ
 السَّائِلِ بِصَفْحَةٍ وَجَنَبُهُ عَنْهُ وَأَعْرَاضُهُ بِظَهْرِ وَبَطْنِ
 لَهَا الْقِيَّ عَلَى وَجْهِهِ وَفِي بَعْضِ طُرُقِ الْبُخَارِيِّ يَخْبِطُ وَجْهَهُ
 بِأَخْفَافِهَا وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبَطْنَ قَدْ يَكُونُ عَلَى غَيْرِ الْوَجْهِ
 لِأَنَّهُ فِي اللُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنِ الْبَسْطِ وَالْمَدِّ وَمِنْهُ بَطْطَاءُ
 مَكَّةَ لَا تَبْسُاطُهَا وَالْقَاعُ الْمُسْتَوِيُّ الْوَاسِعُ وَفِي طَاءٍ مِنْ
 الْأَرْضِ وَجَمْعُهُ قِيْعَةٌ وَقِيْعَانٌ كَجَبِيٍّ وَجَبْرَانُ الْقَرْقَرِ
 أَيْضًا الْمُسْتَوِيُّ مِنَ الْأَرْضِ الْمُنْتَسِعِ قَالَ الشَّعْبِيُّ وَإِذَا كَانَتْ
 مُسْتَوِيَّةً مَعَ الْإِتْسَاعِ فَهِيَ الْخَبِيبُ وَالْحَدُّ وَالصَّحْبُ
 ثُمَّ الْقَاعُ وَالْقَرْقَرُ ثُمَّ الصَّفْصَفُ وَالْجَلْجَالُ لَا قَرْقَرًا
 وَالْعَقْصَاءُ الْمَلْتَوِيَّةُ الْقَرْنَيْنِ وَالْخَفُّ لِلْبَعِيرِ وَالظِّلْفُ
 لِلشَّاةِ وَالْبَقَرُ وَمَعْنَى اسْتَنْتَ جَرَتْ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ
 الْأَصْلُ أَنْ يَحْضُرَ الْفَرَسُ وَلَيْسَ عَلَيْهِ فَارَسٌ وَالسَّرَفُ
 مَا عَلَا مِنَ الْأَرْضِ وَقِيلَ السَّرَفُ الطَّلَقُ قَالَ الْقَبِيلِيُّ
 الْأَشْرُ الْمَرْحُ الْمُنْتَكَبَرُ وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى الْحَجَّاجِ وَهُوَ يَعْزُضُ خَيْلَهُ فَقَالَ يَا أُنْسُ
 أَيْ خَيْلَ خَيْرِ خَيْلِي أَمْ خَيْلَ رَسُولِ اللَّهِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

مَكَّةَ عَرَبِيَّةً

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ الْخَيْلُ ثَلَاثٌ خَيْلٌ لِلرَّحِمَنِ
 وَخَيْلٌ لِلْإِنْسَانِ وَخَيْلٌ لِلشَّيْطَانِ وَهِيَ خَيْلُكَ فَقَالَ
 لَا قِتْلَ لَكَ قَالَ لَا تَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ قَالَ وَلَمْ يَقَالَ لِكَلِمَاتٍ
 عَلَّمْنَاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا قُلْتُهَا فِي أَوَّلِ النَّهَارِ
 لَنْ يَصِيبَنِي فِي ذَلِكَ الْيَوْمَ شَيْءٌ وَقَدْ قُلْتُهَا قَبْلَ أَنْ أَتِيكَ ثُمَّ
 خَرَجَ فَقَالَ لِابْنِهِ مُحَمَّدٍ الْحَقُّ تَعَلَّمَ الْكَلِمَاتِ فَلَحَقَهُ بَيَابُ
 الْقَصْرِ فَقَالَ يَا عَمُّ عَلَّمَنِي الْكَلِمَاتِ قَالَ لَا أَعْلَمُكَ قَالَ
 وَلَمْ يَقَالَ لِلْعَلَمَةِ أَنَّكَ ابْنُ مَنْ قَدْ عَلِمْتَ قَالَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى
 وَلَا تَذَرُوا زِينَةَ وَزَرَ أُخْرَى وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّ الَّذِينَ
 يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى الْآيَةَ قَالَ إِذْ
 أَلْزَمْتَنِي الْحُجَّةَ الْكَلِمَةَ اللَّهُ الْبَرَاءَةُ الْبَرَاءَةُ الْبَرَاءَةُ
 اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ بِسْمِ اللَّهِ عَلَى نَفْسِي وَدِينِي بِسْمِ اللَّهِ
 عَلَى أَهْلِي وَمَالِي بِسْمِ اللَّهِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ أَعْطَانِي بِسْمِ اللَّهِ
 خَيْرَ الْأَسْمَاءِ بِسْمِ اللَّهِ رَبِّ الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ بِسْمِ اللَّهِ الَّذِي
 لَا يَضُرُّهُ مَعَ اسْمِهِ ذَا بِسْمِ اللَّهِ اسْتَفْتَحْتُ وَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ
 اللَّهُ اللَّهُ رَبَّنَا لَا أَشْرَكَ بِهِ أَحَدًا اسْتَغْلَا اللَّهُمَّ بِخَيْرِكَ
 مِنْ خَيْرِكَ الَّذِي لَا يُعْطِيهِ أَحَدٌ غَيْرَكَ غَيْرَ جَارِكَ لَا إِلَهَ
 إِلَّا أَنْتَ اجْعَلْنِي فِي عِيَادِكَ وَجَوَارِكَ مِنْ كُلِّ سُوءٍ وَمِنْ
 الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ اللَّهُمَّ إِنْ أَعُوذُ بِكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْتَ
 وَأَخْتَرَسَ بِكَ مِنْهُ وَأَقْدَمَ بَيْنَ يَدَيَّ وَمِنْ خَلْفِي وَعَنْ يَمِينِي
 وَعَنْ شِمَالِي وَمِنْ فَوْقِي وَمِنْ تَحْتِي بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّنَا الْكَرِيمِ قَدْ مَوْلَى اللَّهُ أَحَدًا اللَّهُ
 الصَّمَدُ لَا يَلِدُ وَلَا يُولَدُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ أَمْلَأْهُ عَلَيْنَا
 الشَّيْخُ الْأَعْمَامُ الْمُحَدَّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَرَفُ الدِّينِ
 ذُو النَّسَبِينَ مَا بَيْنَ دُحْيِهِ وَالْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَ

دَعَا النَّسْرُ وَهُوَ
 دَعَا مَبَارَكٌ

الشجاع من الحيات هو الذي يواثب الفارس ورجلها بلغ
وجهه ويقوم على ذنبه ويكون في الصحاري والزيبتان
نقطتان منتفختان في شديقه وقيدما نقطتان سعداوان
على عيبيه وهي علامة الذكر المؤنث وغير ذلك والاقرع
الذي لا شعر على راسه لقوة السم حتى يتمقط منه
شعره وقد علمه ان الايمان هو التصديق بما جاء به رسول
الله صلى الله عليه وسلم ويؤيده على من جعل الايمان التصديق و
العهد واعلمه ان الاسلام هو الطاعات المذكورة فيه وهو
ما اول بالاجماع وقيد ولادة الامة ربها لكثرة الشراري
في آخر الزمان وانما قال الصلاة المكتوبة لقوله تعالى ان
الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا اي مكتوبا موقوتا
ولقوله عليه السلام خمس صلوات كتبهن الله وقوله افضل
الصلاة صلاة المرء في بيته الا المكتوبة وسنن الزكاة مقرنة
لانها جزء مقدرة في المال وفي الصحيحين فرض رسول الله
صلى الله عليه وسلم صدقة الفطرة في صحيح البخاري عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فريضة والمنظر الثاني فيمن يجب عليه وهو
الجزء الذي اخبرنا ذكرناه في اول الكتاب لان العبد الماذون له
اذا كان عليه دين يحيط بكسبه فلا مكل لسيد عند ائمة
وعند ما مستحق الصرف الى غرمائه وان لم يكن عليه
دين يجب الزكاة فيه على مولاه وبه قال الشافعي قال ابو
محمد علي بن حزم في المحلى قد وافقا اهلا الحق وموقوف
الثوري واسحاق وروي عن عمر بن الخطاب وقال مالك لا
يجب الزكاة في مال العبد لاعليه ولا على سيد قال ابن
المنذر وموقوف ابن عمر وجابر والزهري وقنادة وال
عبيد واحد قال ابن حزم وهذا قول فاسد جدا لخلافه
القران والسنة قال

القرآن والسنة قال ولا يخلوا ائمة يكون المال له كقولنا
او لسيد كقولنا في حنيفة والشافعي او لها فيجب حينئذ
او لا للعبد ولا للسيد فهو حينئذ حرام على العبد والسيد
فينبغي للامام ان يأخذ المال ويضعه حيث يوضع المال
الذي لا مأكله وهم لا يقولونه مع تناقضهم في ابا حنم
للعبد النسيء باذن سيد فلو لا انه مأكله عندهم
لما حله وطئ فدرج لا يملكه قلت هذا تسليع على
ابن عمر وجابر صاحبي رسول الله صلى الله عليه وسلم واساه
في الادب معهما وقال ابن المنذر او جبرها طائفة على العبد
وجوز له اخذ الصدقة مع حرمتها على الغني وموقوف
عطاوان ثور داود وشرط البلوغ والعقل لانه الصبي
والمجنون لا يجب الزكاة في مالها عندنا وموقوف ابى
وايل وسعيد ابن جبير والنخعي والشافعي والثوري و
الحسن البصري وحكي عنه انه اجماع الصحابة وقال
سعيد بن المسيب لا يجب لزكوة الا على من وجب عليه
الصلوة والصيام وذكر حميد بن زنجويه النسائي انه
مذهب ابن عباس وفي المبسوط وموقوف علي ايضا و
عن جعفر بن محمد عن ابيه مثله وبه قال شرح ذكر
النسائي وقال وسائر اهل العراق لا يرون الزكاة
على الصبي ولا على وصيه وقالوا لا يجب لزكوة الا على
من وجب عليه الصلوة وعن ابن مسعود رضي الله عنه
انه قال اذا بلغ ان شاء زكي وان شاء ترك وقال الاوزاعي
وسعيد بن عبد العزيز يجب لزكاة في ماله ولا يخرجها
الوصي ولكن يحصوها فاذا بلغ اعلمه حتى يزكيه
بنفسه وقال ابن ابي ليلى الزكاة في ماله وان اداها

الوصي ضمن وقال ابن ابي شجرة لا ارثي الذهب
الفضة ولكن ارثي الابل والبقر والغنم وما ظهر وما
غاب لم اطلبه ذكر ابن المنذر في الاشراف وقال ما لك
والشافعي وابن حنبل يجب لزكوة في مالها ويطلب الوصي
والولي بالاداء ويارثم بالترك وان لم يخرج الولي وجب
عليها بعد البلوغ والافاقه اخراجها لما مضى من السنين
وعبان الشافعية لا يجب الزكوة عليها بل يجب في مالها
وعبان الحنابلة الوجوب عليها ذكر في المغني واحتجوا
بما روي عن النبي عليه السلام انه قال ابتغوا في اموال
اليتامى خيرا لا ياكلها الصدقة فيه ثلاثة احاديث
مدارها على عمرو بن شعيب عن ابيه عن جد احدها
فيه المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب وفي الثاني
من ذلك عن ابن اسحاق الشيباني عن عمرو وفي الثالث
محمد بن عبد الله العزمي عن عمرو واما المثنى بن الصباح
فقد قال احد لا يساوي شيئا وقاله الرازي ايضا وقال
النسائي متروك الحديث وقال يحيى ليس بشئ وفي الثاني
مندل بن علي وقال ابن حبان كان يرفع المراسيد
ويسند الموقوفات من سوء حفظه فلما فحش ذلك منه
استحق الترك وقال الدارقطني مع تعصبه انه من
كلام عمرو والرازي عن مندل عبيد بن اسحاق العطار
وهو ضعيف واما محمد بن عبد الله العزمي فقد
قال الدارقطني كان ضعيفا واحاديث عمرو بن شعيب
عن ابيه عن جد في الجملة ضعاف قال يحيى بن سعيد
حديث عمرو واه عندنا وقال ابو حاتم بن حبان الحافظ
لا يجوز الاحتجاج بما رواه عمرو عن ابيه عن جد لانه
لا يخلوا اما ان يكون مرسل

لا يخلوا اما ان يكون مرسل او منقطع لان عمر ابن
شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص فان
اراد بجد محمد فهو لا صحة له فيكون مرسل او ان اراد
بجد عبد الله فابن شعيب لم يلق عبد الله فيكون منقطع
وقال الدارقطني جد الادب محمد ولم يدرك رسول الله صلى
الله عليه وسلم وجد الاعلى عمرو بن العاص ولم يدركه شعيب
وجد الاوسط عبد الله وقد ادركه فاذا لم يستمه لا يخرج
عن الارسال وقال شمس الدين سبط ابن الفرج احاديث
عمرو بن شعيب لا يصح عند الحذاق من اهل الصنعة
والعزمي ضعيف باتفاقهم وعن سعيد بن المسيب عن
عمرو قوفا عليه قال البيهقي اسناد صحيح قال صاحب
الامام وفيه من النظر ما في قيد في سماع سعيد من عمرو
وعدم سماعه وقالوا ايضا انها حق ماله فيجب في مالها
كالخراجات المالية ونفقة الابوين والزوجات والعشر
والخراج وصدقة الفطر واحتج الشافعي بمرسل يوسف
ابن مالك ومولا يحيى الآمري ابن المسيب وقاسوا
على البالغ العاقل قال دكن الدين امام زاده وهذا
منقول عن الشافعي ولنا قوله عليه السلام في الصحيح
رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يحتلم فاذا مضى
على مال الصبي سنون كثيرة ولم يخرج زكاة ماله حتى
بلغ الصبي يجب عليه اخراج زكاة ماله عن السنين
الماضية فاذا لم يخرجها يارثم بذلك والنص يفيقه قال
شمس الائمة السرخسي رحمه الله الوجوب يختص
بالذمة ولا يجب في ذمة الولي فلا بد من القول بوجوبها
في ذمة الصبي وفيه توجيه الخطاب عليه ولا انها احد

احدى ركاه الاسلام الخمسة لما ثبت في الصحيحين
 انه عليه السلام قال بنى الاسلام على خمس وذكر منها
 ايتاء الزكوة والاسلام نفسه عبادة محضة فكيف
 لا يكون بعض اركانه عبادة واذا كانت عبادة لا يجب
 على الصبي والمجنون كسائر اركانه ولانه جعل المال
 لله تعالى ثم صرفه الى الفقراء فكانت عبادة محضة
 حتى يحصل بها التطهير ويشترط فيها النية كالصلاة
 والصوم والحج فلا بد من نيته واختيار عند الاداء
 ليقع قربة وعبادة وولاية الولي عليه ثبت من غير
 اختيار ونيته بخلاف التوكيد بادائها بعد البلوغ
 لانه نيابة عن اختيار فوجدت النية والعزيمة عند
 الدفع الى النائب وقد قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه
 والله لا قاتل من فرق بين الصلوة والزكوة متفق
 عليه عن ابي هريرة وفي ايجاب ايجاب الزكاة على الصبي
 والمجنون دون الصلاة تفرقة بينهما وقد حلف ابو
 بكر عا قاتل المفرقين بينهما ولان الاصل براءة الذمة
 والثاني لا يحتاج الى دليل واعلم ان مال الصبي والمجنون
 وبين مال البالغ العاقل اثني عشر فرقا الفرق الاول
 ان مال الصبي ناقص عن مال البالغ بدليل عدم نفاذ
 الاعتاق في ماله على مال وغير مال والتدبير والهيبة
 والصدقة والوقف والوصية عندنا وسائر البرع
 فصار كالمكاتب بخلاف البالغ والفرق الثاني ان الزكاة
 في مال البالغ مطهرة له عن الآثام والاولى لوجهين
 احدهما انها حسنة فيكون مذهبها للشيء بالنص
 والثاني قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم
 وتزكهم بها فكانت الزكاة

ويشترط فيها
 النية

قال
 من مال الصبي
 والمجنون وسائر
 المال العاقل
 اسعد فرقا

وتزكهم بها فكانت الزكاة في حق البالغ مطهرة ومكفرة
 للآثام ولا كذلك في حق الصبي والمجنون فلم يكونا في معناه
 فبطل قياسها عليه اذ تطهير الطاهر محال فانه قبل كونها
 طهر غير معتبة بدليل وجوبها على الانبياء والتابعين
 من الذنوب قلنا الانبياء غير معصومين من الذلّة
 والصغية فيقع فتكفي وتكفي الذنب بالتوبة غير
 منقطع به لاحتمال فسادها لفقد شروطها والفرق
 الثالث ان الزكاة انما يجب في المال النامي واستثناء غير
 المال لا يكون كاستثناء المال اذ اجتهد الانسان وحوصه
 على تنمية المال وتحصيل الزيادة فيه في مال غني ليس
 كاجتهاده لنفسه في ذلك وهذا معروف بين الناس
 مشاهد في العادة فلا يلحقه به والفرق الرابع ان
 حاجة الصبي والمجنون الى مالها اشد من البالغ
 العاقل لضعفها وعجزها عن التكسب بخلاف البالغ
 العاقل فكان في ايجاب الزكاة في مالها في كل سنة تفويت
 مالها او كثر من غير خلف كالعادة في زماننا مع زيادة
 حاجتها اليه فلم يكونا في معناه والفرق الخامس الحكمة
 في وجوب الزكاة على البالغ قهر النفس الامارة بالسوء
 بفراق محبوبيها الذي هو قطع من ماله في كل سنة
 بخلاف الصبي والمجنون والفرق السادس وجوبها
 على البالغ يقيد تمرين القلب على الخضوع لله تعالى و
 ترسخ عظمته في جوارحه لوجهين احدهما اهل ذلك
 والثاني انه يوقها بنفسه ولا كذلك الصبي والمجنون
 والفرق السابع السر في ايجابها شكر المنعم على توفيقه
 لاقتال امر الله تعالى والبالغ ما يورد بالشكر فيتحقق

كلام غير جدير

الشكر المأمور به بإيجابها عليه بخلاف الصبي والفقير
 الثامن البالغ مأمور بالعبادة وإداء الزكاة عبادة
 بدليل اشتراط النية فيه كالصوم والصلاة فكان
 في وجوبه لزكوة عليه تحصيل هذه العبادة المأمورة
 بخلاف الصبي والفقير التاسع البالغ التزم احكام
 الشرع لدخوله في الاسلام طوعا واختيارا فكان ملتزما
 لوجوب الزكاة عليه بخلاف الصبي فانه لم يسبق منه
 التزام اذا اسلامه بالتبعية فكان وجوب الاداء
 من مال البالغ بالتزامه فكان اخف والفرق العاشر
 البالغ داخل في الامور اداء الزكاة في قوله تعالى
 وآتوا الزكاة وقوله عليه السلام اذوا زكاة اموالكم
 بخلاف الصبي والمجنون اذ لا يتناولها الامر بالاجتماع
 والاثبات بالماور متعلق بمصلحة الامتثال وهذا
 المعنى مفقود في حق الصبي فلا يلحق بالبالغ والفرق
 الحادي عشر وجوب زكاة ابتلاء واختبار لتمييز
 المطيع من العاصي فيختص المكلف دون الصبي
 والفرق الثاني عشر الزكاة وجبت لمواساة
 الفقراء فلا يجب في مال لا يجتمع مواساتهم والفرق
 بين ذلك النقوض التي اعترضوا بها وبين الزكاة
 من وجوب اولها ان تلك الحقوق لا يشترط فيها الحول
 بخلاف الزكاة والافتراق في الوجوب قبل الحول
 يدل على الافتراق في المصلحة ثانيا لا يشترط فيها
 النصاب لوجوبها وفي صدقة الفطر لا يشترط
 النصاب لتمامي بخلاف الزكاة اذ هي متعلقة بالله
 الميسرة والافتراق في الوجوب بدون النصاب
 يدل على الافتراق في العلة

يدل على الافتراق في العلة والمصلحة ثالثا ان وجوب
 الزكاة يتوقف على اعداد الشرع او العبد ولا كذلك
 تلك الحقوق فيكون توقيف الشارع الوجوب على هذا
 الشرط دون توقيف الوجوب منه دالا على زيادة
 الحاجة الى الوجوب منه رابعا ان صدقة الفطر
 يجب بسبب ما ليس فيها معنى العبادة اصلا بخلاف
 الزكاة فانها عبادة محضة ومضى موضوعه عن
 الصبيان والمجانين ونفقة المحارم فيها معنى الصلة
 للرحم ونفقة الزوجات فيها معنى المعارضة لانها
 بازاء الاحساس المتفجع به حتى لا يجب للناسئ بخلاف
 الزكاة وسادسها ان في ايجاب ضمان المتلفات و
 اروش الجنائيات على الصبي زجراله عن المعاهدة
 وجبر الضرر والغاية ولا كذلك الزكاة سابعها ان
 صدقة الفطر فيها معنى المونة حيث يجب على الغني
 بسبب لغير وفيه حق الاب فانها لو لم يجب في ماله
 لوجب على الام كما لو لم يكن للصبي مال وكذا العشر
 فانه مؤنة الارض النامية حقيقة فاشية الخراج
 ولهذا يجب في ارض الوقف والمكاتب وان لم يجب
 الزكاة على المكاتب في ماله وقوله في الكتاب وكذا
 الغالب في العشر معنى المونة هذا قول محمد ولهذا
 لو قال مالى في المساكين صدقة لا يدخل فيه الارض
 العشرية عندك خلا فالان يوسف لان جهة الصدقة
 راجحة عندك حتى تصرف في الزكاة وقال في المبسوط
 العشر مؤنة الارض النامية حقيقة وقد ذكرناه
 قبل هذا ثم المجنون نوعان اصلي وطاري فالاصلي

كمال الانشا
 بسبب
 في سبب الزكاة
 في سبب المال
 الجنائيات

فالاصل ان يبلغ مجنوننا ولا خلاف بين اصحابنا
انه يمنع انعقاد الحول على النصاب حتى تعتبر
ابتداء الحول على ماله من وقت الافاقة لانه الان
صار اهلا كما يعتبر في حق الصبي من وقت بلوغه
ولهذا منع وجوب الصوم والصلاة هذا ذلك في
البدايع والجنون الطاري ان دام سنة كاملة فهو
في حكم الاصل كالصوم اذ السنة في الزكاة كالشهر
في الصوم والمستوعب يمنع فيها وان جن بعض
السنة ثم افاق فعن محمد في النواذر ان افاق
ساعة منها في اولها او في وسطها او في آخرها يجب
زكاة تلك السنة ومرواية محمد بن سماعة عن ابي
يوسف وفي رواية هشام عن ابي يوسف ان افاق
اكثر السنة يجب والا فلا والذي يحن ويقيق فهو
في حكم الصحيح بمنزلة النائم والمغشي عليه ذكر
ذلك كله في البدايع وفي المبسوط والوبري وفي النبايع
عن ابي يوسف ان كان يقيقا في نصف السنة او اكثرها
يجب عليه الزكاة والا فلا وفي الاسرار عند زفرو
الشافعي اذا جن وقت صلاة او يوما في رمضان
لا يلزمه صلوة ذلك الوقت ولا تصوم ذلك اليوم و
مذهبنا استحسان وقوله في الكتاب وعن ابي
انه اذا بلغ مجنوننا الى آخره توهم انه رواية عنه
وقد ذكرنا عن صاحب البدايع وغيره انه لا خلاف فيه
واجاب شمس الائمة وغيره عن الاصحاب عن احاديثهم
مع انها غير ثابتة ان المراد بالصدقة النفقة و
يؤيد هذا التاويل انه اضاف الاكل الى جميع
والنفقة هي التي تاكلها

والنفقة هي التي تاكل جميع المال دونه الزكاة قلت
هذا فيه تفصيل عندهم فانه لو لم يخرج زكاته حتى
مضت سنة يجوز ان لا يبقى من المال شيء بل يصير كله
زكاة وقال ركن الدين امام زاد معني فليزك ماله
المراد بالتركية التثنية بالتجارة لانه الزكاة هي الزيادة
وهي الثمرة والصدقة هي النفقة لقوله عليه السلام
نفقة المرء على عياله صدقة وقال عليه السلام في حديث
سعد وانك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله الا اجر
بها حتى ما يجعل في امرائك وكذا المراد من الزكاة زكاة
الفطر ثم هو منقوض بما لا الجنين فانه لا يجب الزكاة فيه
على المذهب عندهم ذكره النووي في شرح المهذب فيصار
كالجزية والعقل فانه لا يجب على الصبي والنظر
الثالث في كيفية الوجوب قال السيرخسي رحمه الله الذي
يصح عندي من مذهب علمائنا انه على التراخي دونه
الفور نص عليه في الجامع فيمن نذر ان يعتكف ويصوم
شهره ان يعتكف ويصوم اى شهر شاء والوفاء
بالنذر واجب بمطلق الامر وفي قضاء رمضان يقضى
مضى شاء وفي الزكاة والعشر وصدقة لا يصير بالتأخير
مفرطا وقوله ان يبعث بها الى فقراء قرابته في بلد
اخرى وذكر محمد بن شعاع عن اصحابنا انه على التراخي
وكذا قال ابو بكر الجصاص وابو بكر الرازي قال صاحب
الميزان وعليه عامة مشايخنا وفي المحيط وجميع العمد
وقت لا دأيا وفي البدايع يتضيّق الوجوب ذلم يبق
من عمره الا مقدار ما يؤدّيها فيه حتى لو مات من
غير اداء اسم وذكر الكرخي انه على الفور هنا وكذا

وكذا عن محمد فانه ذكر في المنتقى عن محمد ان من لم يترك
حتى حال عليه حولان اثم واساء وعنه ان من لم يؤد
زكواته لا يقبل شهادته وان التأخير لا يجوز ذكره في
المحيط وممن اختار من اصحابنا ان مطلق الامر على
الفور الامام ابو منصور الماتريدي وفي الميزان عنه
لا يعتد فيه الفور ولا التراخي الا بدليلا زائدا وراه
الامر وهي مسيلة اصول الفقه وفي الوبري لم يذكره
ظاهر الرواية هذا يجب وجوبا موسعا ومضيقا وذكر
في غير رواية الاصول عن انه يوسف ومحمد انه يجب
مضيقا فلا يسعه التأخير وفي جوامع الفقه وعن محمد
انه على الفور وعنه اذا حال عليه الحولان ولم يؤد
اثم ولا يقبل شهادته واذا وقف عليه الامام عذر
وطالبه به وفي المبسوط عن محمد من اخر الزكاة من
غير عذر لا يقبل شهادته اطلق ولم يقتل بحولين
وفرق على مذهبه بين الزكاة والحج فقال الزكاة
حق الفقراء وفي اباحة التأخير اضرارهم بخلاف
الحج وروى هشام عن انه يوسف انه يسعه التأخير
وفرق بينها وبين الحج فقال اذا اراد الحج مختص بوقت
يتأخر في السنة مرة وفي التأخير تفويته لانه لا يدرك
هذا يبقى الى السنة الثانية او لا وليس في تأخير الزكاة
تفويتها لان جميع الاوقات صالح لادائها وفي الوبري
لو منع السائحة عن المصدق قيد يضمن بالهلاك
كنع الوديعة والعارية وقيد لا يضمن وهو الصحيح
ويمنع الزكاة من الفقر لا يضمن لعدم تهيئته فان
له ان يدفعها لا غير وعند الشافعي على الفور ويضمن
بالتأخير بعد التمكن

٢٨
بالتأخير بعد التمكن وباتلافه قبل التمكن وفي اتلاف
الاجنبى قولان في ان التمكن شرط الوجوب وشرط
الضمان اذ قلنا شرط الوجوب فلا زكاة وان قلنا شرط
في الضمان وقلنا الزكاة متعلقة بالذمة فلا زكاة و
اذ قلنا متعلقة بالعين انتقل حق الفقراء الى القيمة
وللتمكن شروط ثلاثة حضور المالك عند وجوبه من
تصرفه والثالث ان لا يكون مستغلا بهم كصلاة واكل
ونحوهما ولو اخر لا ينتظر قريبا او جار او من سواهم
يجوز تأخير في اصح الوجهين ويضمن في اصح الوجهين
مع جواز التأخير وعند مالك لا يضمن بالتأخير من غير
تقريب وعند ابن حنبل يضمن اذا تلف قبل التمكن المشهور
عنه ذكر في المغني وهو على الفور عند القائلون بالفور
اعتبر به بالنهي فانه على الفور بالاجماع والنظر الرابع
في سبب وجوبها وهو ملك نصاب كامل تام رقة وبدا
وقال في المفيد فاضلا عن الحاجة الاصلية في موضع تام
وقال في البناء بيع والمنافع ذكر الكامل احتراز من الاربعين
في الدراهم واربعة مثاقيل في الذهب وعشرون في البقر
بعد تمام النصاب من كل واحد منها فانها نصب تبعا
لغيرها وقوله ملكا تاما في معنى قولنا رقة وبدا وهو احتراز
من مال المكاتب فانه مالك يدا لا رقة ومن كل ملك ناقص
وذلك في مسايك منها بدل الكتابة ومال الضمار على ما ياتي
بيانه ومال المديون ذكر في المنافع فانه ناقص للداين
اذ يملكه من غير قضاء ولا رضى وياخذ الصدقة مع حرثها
على الغني ذكر في السرخسي في اصول الفقه قد لا على نقصه
ولا يجب عليه صدقة الفطر مع الدين الا ان يفضل عنه

نصاب ولا يجبا لزكاة في العبد للتجارة اذا كان العبد
عليه دين ولو كان له الف وعليه دين يكفر بالصوم
بعد قضاء الدين وقبله قبل ذلك وقد يكفر بالمال لانها
متعلقة باصل اليسر لانها يته بخلاف الزكاة بخلاف
الموهوب فانه يجب فيه الزكاة وان كان للواهب ان
يرجع فيه لانه لا يملكه الا بقضاء اورضى وقال ابن
المنذر اجمع كل من يحفظ عنه من اهل العلم عا ان لا
زكاة في مال المكاتب حتى يعتق وهو قول جابر بن عبد الله
وابن عمر وعطاء ومسروق والثوري ومالك والشافعي
وابن حنبل وقال ابو ثور وابو عبيد وابن حزم مع الظاهر
يجب لزكاة في مال المكاتب كالعبد عندهم وبذلك الكتابة
ليس بدين صحيح فانه على شرف السقوط بالتعجيل ومنها
الدية فانها على شرف السقوط ايضا بموت العاقلة
وسبب بقية المسايلا شاء الله تعالى والليل على اعتبار
النصاب يات بعد هذا في ابواب صناعات الاموال ان شاء الله
وفي المنافع مال المكاتب ملك للمولى رقية ومملكه يدا
قلت هذا غلط ظاهر لان المولى في مال المكاتب حق الملك
لا حقيقة ذكر في الجامع والزيادات وغيرهما من الكتب
اذ لو كان مال المكاتب مملوكا للمولى رقيه لبطل نكاحه
فيما اذا اشترى المكاتب زوجة مولاه وانما لم يبطل نكاحه
لان للمولى فيه حق الملك وحق الملك لا يمنع بقاء النكاح
بخلاف حقيقة الملك رقيه فانها تمنع الابتداء والبقاء
وبذلك عليه ان المكاتب نفسه مملوك لمولاه رقية لا يدا
فانه حر يدا ولا يجوز ان يتزوج بمكاتبته لكونها مملوكة
رقية ولا تجارية مكاتبه بحق الملك ثم لو اعتق مكاتبه
نفذ عتقه ولو اعتق

لعل مراده ملك
المولى رقية هو
مراده للمولى
حق الملك لانه من
اذا عجز صار
ملك للمولى واخر
طامه يدل على انه
وهو قوله ويدل
عليه ان المكاتب

٢١
٢٢

٢٣
٢٤
٢٥

نفذ عتقه ولو اعتق تجارية مكاتبته لا ينفذ فلو كانت
مملوكة له رقيه لنفذ عتقه كالمكاتب والذي يدل على ان
النصاب الذي ذكرناه هو السبب لوجوب الزكاة اضافها
للمال فقال زكاة المال وزكاة السائمة وزكاة العروض
والحكم يضاف الى سببه ولهذا يتضاعف الواجب يتضاعف
النصب والنظر الخامس شروط الوجوب منها حولان
الحول وهو شرط الوجوب في المجيرين واموال التجار
والسوايم بخلاف زكاة الزروع وقال شهاب الدين القرافي
رحمه الله سمي حولا لان الاحوال يتحول فيه كما سمي لنفسه
الاشياء والتسنية التغير قال الله تعالى فانظر الى
طعامك وشرابك لم يتسنه اى لم يتغير بمدة السنين وسمي
عاما لان الشمس عامت فيه حتى قطعت جملت الفلك
لانها تقطع الفلك كله في السنة مرة وتقطع في كل شهر
برجاً من البروج الاثنى عشر ولذلك قال الله تعالى وكل
في فلك يسبحون واصلي شرطية الحول بقوله عليه السلام
ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول رواه ابو داود
انتهى كلامه في الذخيرة وفي المغرب حال الحول دار ومضى
وحالت النحلة صلت عاما واما لا واحالت لغة و
حال الشيء تغير عن حاله ومنه حال نخها وما فقد
جعل حول الزكاة من الدورات والمضى لامن التغير
فالاول مروره وفي الصحاح الحول السنة والحيلة والفق
وعن عابضة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول رواه الترمذي
وابن ماجه والدارقطني والبيهقي والسرخسي جعل
الحول وصفا للسبب ولم يجعله شرطا وقال عليه السلام

لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول وكلمة حتى ليست
للمشروط وقال مالك والشافعي اذا تم النصاب بالبيع
عند آخر الحول يجب لزكاة وان لم يكن نصابا في اوله و
ستة المسئلة ان شاء الله تعالى وانما الحرثية والبلوغ
والعقل فهي شروط فيمن يجب عليه وقد ذكرنا ذلك
وشروط اخرى نفس المال وقال ابن مسعود وابن عباس
يجب لزكاة في عروض التجار والماشية والدرامم و
الدنانير يوم ملك النصاب فاذا حال الحول وجبت زكاة
ثانية والله اعلم ذكر النووي والنيطر السادس في الجز
الواجب وهو ربع العشر في المجهدين قاله الاكمال قيل من
حسن الشريعة التدرج في الماخوف الواجب على التعب
والمؤنة فاعلى ما يؤخذ الخمس مما وجد من اموال
الجاهلية اذ لا تعب في ذلك ثم ما فيه تعب من طرف واحد
يؤخذ فيه نصف الخمس وهو العشر فيما سقت السما
والعيون وفيما سقى بنضح او دالية او سانية يؤخذ
فيه ربع الخمس وهو نصف العشر لزيادة التعب و
المؤنة ولا يستوعب لتعب جميع الحول وما فيه التعب
في جميع الحول بالتصريف والتقلب كالعين يؤخذ فيه
ثلث الخمس وهو ربع العشر فالماخوف اذن الخمس و
نصفه وربعه وثلثه قال صاحبنا الوضيفة تتفاوت
بتفاوت المؤن والتعب واعترض السرخسي رحمه الله
فقال هذا ليس بقوي فان في الغنائم يؤخذ الخمس
والمؤنة فيها اعظم من الزراعة وغيرها ولكن هذا
تقدير شرعي نتبعه ونعتقد فيه المصلحة وان لم نقد
عليها قلت ليس استحقاق الغنائم بازاء التعب
والجهاد في سبيل الله

والجهاد في سبيل الله فانه ذلك عبادة وهي فرض لا يؤخذ
عليها اجر بل الغنائم رزق للغنائمين من مال مباح
فكان بمنزلة الركاك وانما اخذ من الزرع العشر ومن
المواشي اقل من ذلك لانه الحبة الواحدة لعلها يخرج عشر
والثريد لله والشاة والبقر والناقة تلد في السنة
واحد اغاليا فلا يقع اخذ العشر اجمالا في الاول ويقع في
المواشي لو اخذ الثمن ذلكا الذي قد نال الشرع فيها
والنظر السابع فيمن تصرف الزكاة اليه وسياتي في باب
من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز والنظر الثامن
في الموانع من الوجوب منها الدين المطالب من جهة العباد
حالة ومؤجلة وبه قال مالك واحمد بن حنبل خلافا
للشافعي ومنها انقطاع النصاب في اثناء الحول دون نقصه
وبان الكلام على ذلك كله ان شاء الله تعالى ومنها الرهن
اذا كان المال في يد المرتهن لعدم ملك اليد بخلاف
العشر فانه يجب فيه والنظر التاسع في مسقطاتها
بعد الوجوب منها رجوع الواهب في هيبته بعد ما حال
الحول عند الموهوب له بقضاء وبغيث ومنها الرقة
وبه قال مالك واحمد بن حنبل بخلاف الشافعي
للشافعي بناء على ان الرقة تحيطة للعلم عندنا و
عند مالك وعند الشافعي بشرط الموافات والكافر
عند مخاطب بجميع العبادات الا ان الكافر لا يقضى
ما وجب عليه من كفر بعد اسلامه تحقيقا والمراد
يقضى وعندنا لا يتوجه الخطاب على الكافر بالعبادات
الا الاسلام فانه الكافر قادر عليها بواسطة تحصيل
الاسلام فكان كالمحدث يخاطب بفعل الصلاة بواسطة

تقديم الطهارة ولنا اية الاسلام يجب ما قبله و
الكافر لا يتصور منه العبادات فيكون ايجابها عليه
تكليف ما لا يطاق وقوله قادر عليها بتقديم شرطها
ومو الاسلام كالطهارة قلنا الاسلام اصله العبادات
توابع له بدليلاته لا يتحقق عبادة منها الا به و
يتحقق الاسلام بدونها ولهذا لا يجوز ان يرتفع الامة
في الدنيا والآخرة عن الخلق مع ارتفاع سائر العبادات
في الآخرة عنهم ففي ايجابها لايمان لا جليست حصيلة تلك
العبادات جعله تبعاله فهو قلبا لموضوع بخلاف
وجوب الطهارة على المحدث لا جلا الصلوة لان الطهارة
تبع والصلوة اصل ولهذا لا يخاطب بالطهارة الا
عند ارادة الصلوة فكان ايجاب الاصل ايجاب
التبع فهو الفرق ووجه آخر الفرق ذكر الشرح
ان الامر باداء العبادات لينال به الموعود الثواب في
الآخرة وينال الطاعات حكما من الله تعالى كما وعده
في محكم تنزيله والكافر ليس باهل لتوابع العبادات
عقوبة له على كفر حكما من الله تعالى كما ان العبد لا
يكون اهلا للملك المال والمراة لا يكون اهلا لثبوت ملك
المتعة على عبيدها واذا تحقق عدم الاهلية للكافر
فيما هو المطلوب بالاداء يظهر به عدم اهليته للاداء
وبدون الاهلية لا يثبت وجوب الاداء ووجوب
العقوبات عليهم للزجر ومضى اليق بهم بخلاف الجنب
والمحدث في الخطاب باداء الصلوة لان اهليتهما
لما هو موعود للمصلين غير معدومة بسبب الجنابة
والمحدث لانهما مباحان لكن الطهارة منها شرط
صحة الاداء وبعدم

6
لا يجوز ان يرتفع الامة
في الدنيا والآخرة عن الخلق
مع ارتفاع سائر العبادات
في الآخرة عنهم

وجوب الطهارة

و
ار

6
و
ار

صحة الاداء وبعدم الشرط لا بعدم الاهلية لاداء
الاصل بل بعدم صحة الاداء لا غير واداء السرار
لا يقال اية الاسلام شرط اداء الصلوة والزكاة فان
الاصل لا يكون شرطا للفرع فالشرط اتباع كالطهارة
وسر العون بل بالاسلام يصير اهلا لا يجاب
العبادات عليه قال وبيان الاهلية ان يكون مستحقا
بحكمه ويكون اهلا له ولهذا قلنا الكفار لا يخاطبون
بالديانات من الشرايع وقد ذكرناه في اصول الفقه
وفي ميزان الاصول الكفار مخاطبون بالايان منهيون
عن الكفر بعد ورود الشرع وبلوغ الدعوة بلا خلاف
واختلفوا قبل بلوغ الدعوة بان كان على شاهق
جيلا وكان في زمن الفترة ذكر الحاكم الشهيد المنتقى
عن محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة
رحمهم الله انه قال لا عذر لاحد بالجهد بالله تعالى
لظهور الآيات الدالة عليه سبحانه وهذا يخاطبون
بالشرايع بعد ورود الشرع وبلوغ الدولة كالصلوة
والزكاة والصوم والحج قال عاتة اهل الحديث
والمعتزلة يخاطبون بذلك كله ويعاقبون عليها في
الآخرة وموقوف مشايخ العراق من اصحابنا قال قال
بعض مشايخ ديارنا انهم غير مخاطبين اصلا بالايمان
ولا بالحرمان الا ما قام عليه دليل شرعي تنضيضا
او يكون مستثنى من عموم اهلا للامة من حرمة
الديان ووجوب الحدود فيها اعتقدوا وكذا حد
القتل والقصاص وقال بعض اهل التحقيق منهم
انهم مخاطبون بالحرمان والمعاملات دون العبادات

ما يحيط به الكفار
مخاطبون بالعبادات

وقال هذا هو المختار وفي المحيط لم يحكم غيري وقال
 السرخسي لا خلاف ان الخطاب بالشرائع يتناولهم
 في حكم المواخذة في الآخرة لانه موجب الامر باعتقاد
 اللزوم والاداء وهم يتكفرون اللزوم اعتقادا وذلك
 كفر منهم بمأزلة اذكارا التوحيد قال محمد بن انكر
 شيئا من الشرائع فقد ابطال التوحيد ذكر في السير
 الكبير فاذا ثبت انه ترك جوهرا يكون كفرا عنه ظهر
 انه معاقب عليه في الآخرة كما هو معاقب على اصل
 الكفر قال وهو المراد بقوله تعالى وويل للمشركين
 الذين لا يؤتون الزكاة اي لا يقدرون بها وقوله
 تعالى ما سلككم في سقر قالوا لم نكن من المصلين ولم
 نكن نطعم المسكين وكنا نخوض مع الخائضين وكنا
 نكذب بليوم الدين حتى اتانا اليقين قيل في التفسير
 من المسلمين المعتقدين وجوب الصلوة والزكاة فهي
 معنى قولنا ان الخطاب فيما يرجع الى العقوبة في الآخرة
 فقد اختلف فيه الاصحاب على ما قد عناه وقال شمس
 الايمة السرخسي وجواب هذه المسئلة غير محفوظة
 عن المتقدمين من اصحابنا نصا ولكن مسايلهم تدل
 على ذلك فان المرتد اذا اسلم لا يلزمه قضاء الصلوات
 عندنا يعني التي تركها في حال الردة ويلزمه عند السان
 والمرتد كما فركا لا صلح فاستدلوا بعدم وجوب القضاء
 بعد الاسلام على عدم وجوب الاداء عندنا قال وهذا
 ضعيف لان سقوط القضاء بالنص ومنهم من جعل
 هذه المسئلة قرعاً لا اصل لآخر مختلف فيه ومواف
 الشرائع من نفس الايمان عند ومن مخاطبون بالايمان
 اجماعا وعندنا ليست

٢١
٢٢

٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

اجماعا وعندنا ليست من الايمان قال وهذا ضعيف ايضا
 فانهم مخاطبون بالعقوبات والمعاملات وليست من
 الايمان اتفاقا قلت قد قدنا الفرق بين الشرائع
 العبادات وبين العقوبات والمعاملات ولما نعيد
 قال والذي يصح من الدليل بصحة هذا المذهب لفظ
 المذكور في الكتاب يعني المبسوط ومواف من نذر ان يصوم
 شهرا ثم ارتد ثم اسلم فليس عليه شيء من الصوم المذكور
 لانه الردة تبطل عبادته ومعلوم ان الله لم يره بهذا التعليق
 العبادة المؤداة فهو ما ادى المذكور بعد فعلم ان قوله
 محمدات الرقة تبطل وجوب اداء كل عبادة ويدل عليه
 انه عليه السلام لما بعث معاذ الى اليمن قال له ادعهم
 الى شهادة ان لا اله الا الله وان رسولي الله فانهم اطاعوا
 فاعلم ان الله فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم و
 ليلة فقد افهم في هذا الحديث ان وجوب الصلاة مرتب
 على الاجابة الى ما دعوهم من اصلا الايمان وقد ذكرنا الادلة
 العقلية على ذلك قبل هذا فانه قيل عدم تمكنه من
 الاداء باصرار على الكفر وموجبان في ذلك فوجب ان
 يجعل التمكن قايما حكما تغليظا عليه كما جعلنا ذوال
 العقل بسبب لسر غير زائل حكما حتى انه لم يستط
 الخطاب عنه باداء العبادات فسبب الكفر اولى
 لانه اشد قلت يعارضه بمن ضرب ناس نفسه
 عمدا حتى زال عقله فانه يسقط العبادات كما لو
 زال بافة سهاوية والفرق ان السكران يمكن حقه
 ترتب مقاصد العبادات عليها لا يمانه اذ لم يخرج
 بذلك من الايمان بخلاف الكافر على ما مر فرع و

٢١

اذا امتنع من دفع الزكاة ولم يجحد وجوبها اخذت
 وعثر ولم يؤخذ زيادته على الواجب وهو قول الترمذي
 العلم مثل مالك والشافعي واظهر قول ابن حنبل واصحابه
 وقال اسحاق وعبد العزيز واحمد في رواية والشافعي
 في قوله القديم ياخذها الامام وشرط ما له وفي رواية
 عن اسحاق يؤخذ معها مثلها لما روى الترمذي حكم بن حكيم
 عن معاوية عن ابيه عن جده انه عليه السلام كان يقول
 في كل سائمة الابل في كل اربعين بنت من اعطاها
 مؤجرا فله اجرها ومن ابى فأتاها اخذوها وشرط ما له
 عزيمة من عزمات ربنا لا يحل الا لمحمد منها شيء رواه
 ابو داود والنسائي والاثرم والجواب عن الحديث قيل
 كان ذلك في بدء الاسلام حيث كانت لعقوبات في المال
 ثم نسخ وروى عن ابراهيم الحارثي انه يؤخذ منه
 السن الواجب من خيار ما له من غير زيادة في سن
 ولا عده ولكن ينتقى من خيار ما له فيؤخذ عليه بقدر
 يخطون قال ابو الحسن بن بطالة في شرح البخاري الذين
 قاتلهم ابو بكر الصديق ممن منعوا الزكاة كانوا انما
 انواع نوع ارتدوا ورجعوا الى عبادة الاوثان ونوع
 ارتدوا وامنوا بحسيلة الكذاب ومن اهل اليانة
 وطائفة منعوا الزكاة وقالوا ما رجعنا عن ديننا
 ولكن شجعنا على اموالنا فرأى ابو بكر رضي الله عنه
 قتال الجميع ووافقه عليه جميع الصحابة بعد اخذ
 عمر في ذلك ثم رجع اليه فسيى ابو بكر نساؤهم و
 ذرارهم واموالهم اجتهاد منه وكان ذلك في اول خلافة
 سنة احدى عشرة فلما ولي عمر بعد رآى يؤخذ نساؤهم
 وذرارهم لا عشايرهم

روى
 انه

-6-
 من
 رواه
 ابن
 ابي
 شيبة

ذرارهم لا عشايرهم وذرارهم واطلق سبيلهم بحضور
 من الصحابة والذين رآهم عمر لم يأت احد منهم اللام
 وعن ابن بكر رضي الله عنه قال والله لا قاتلن من فرق بين
 الصلاة والزكاة فانه الزكاة حق المال والله لو منعوني
 عناقا كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على
 منعه وفي رواية عقالا قال عمر فوالله ما ميو الا ان شرح
 الله صدره ان بكر للقتال فعرفت انه الحق رواه البخاري
 وابوداود والعنق بفتح العين الانثى من ولد المعز والعنق
 بالكسر واختلفوا في تفسيره قال ابو عبيد بن جراح
 وانكر عليه القتيبي وقال انما يضرب المثل في هذا بالاقول
 وليس بالشايع ان يقول لا اعطيك ولا مائة الف دينار
 ولا يعرف ان العقال صدقة والبيت الذي احتج به وهو
 سعي عقالا فلم يترك لنا سبكا فكيف لو قد سعى عمرو عقالين
 ليس ما يحتج به وقيل هو عقالا لناقة وروى ابن وهب
 عن مالك ان العقال الفريضة من الابل وقيل كان يعقل
 كل بعيرين بعقالا اذا ساقوا ابل الصدقة الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال النضر بن شميل يقول للعرب فترضت
 ابلكا اذا وجبت فيها الفريضة وابسقت والبسق ان
 يكون في خمس من الابل شاة فاذا بلغت خمسا وعشرين
 حتى وجب فيها بنت مخاض فهي العقال وقال ابو سعيد
 الضرير العقال كلما اخذ من الاصناف الابل والبقر
 الغنم والتمار الذي يؤخذ منه العشر ونصف العشر
 قال ابو العباس المبرقدا اذا اخذ المصدق الواجب بعينه
 ولم ياخذ ثمنه قالوا اخذ عقالا واذا اخذ ثمنه قالوا اخذ
 نقدا وانسبدا تانا ابو الخطاب يضرب طبله فرة ولم ياخذ عقالا
 ولا نقدا

عقالا

شعر

قال المبرور في الكامل هذا قولنا لا تأويل للصحيح وقيل
كانوا اذا اخذوا الفريضة اخذوا معها عقالا وقيل ما
يساوي عقالا فضلا من غير ومثله في العناق قال
ابن شداد في دلائل الاحكام هذا يدل على ان الكفار مخاطبون
بفروع الاسلام فانه صرح بانه يقاتلهم بما منع الصلوة
والزكاة وانما يقاتلهم عليها اذا كانوا مخاطبين بهما
قلت لا دلالة فيه على ما زعم لان عمر قال كيف يقاتل
الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل
الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فمن قال لا اله الا الله
عصم مني ماله ونفسه الا بحقه وحسابهم على الله
فقال ابو بكر والله لا اقاتل من فرق بين الصلاة والزكاة
هذا اول الحديث فقد بين انهم كانوا ملتزمين للصلاة
ومنعوا الزكاة فلم يكونوا كفارا فلم يكن فيه دليل على
خطاب الكفار بالفروع ولئن سلمنا انهم كفار فالمراد
بهم هنا من ارتد عن الاسلام اذا كفر الاصل لا يطلب
منه الصلاة والزكاة ولا يقاتل على منعها بالاجماع ما
دام كافرا وكذا بعد اسلامه لان جميع العبادات الواجبة
عليه في حال كفره تسقط باسلامه عند من يوجبها عليه
فلم يقاتل على منعها لان حال الكفر ولا بعد اسلامه
ثم قال وذهب نسي بن مالك الى ان المرتدين لا يقبل
توبتهم ويحكي ذلك عن احمد ابن حنبل قلت قول احمد
كقول الجماعة ونقل ذلك كله عن الخطابي والخطابي منه
عند الشافعي وتبعه ابو شامة مالكا والشافعي واحدا في اصح رواياته
وافقونا ان تارك الزكاة والصوم والحج لا يقبل قوله
ومن كان عليه دين يحيط به له فلا زكاة عليه وهو
قول عثمان بن عفان

عند الشافعي
اصح قوليه ان
ترك صلاة واحد
عمر او تكاسلا
واخرجهما عن
مقتل ولا حلف
الزكاة والصوم

قول عثمان بن عفان وابن عباس وابن عمرو وطاوس وعطاء
والحسن وابراهيم وسليمان بن يسار والزهرى وابن
سيرين والليث بن سعد وابن حنبل قال ابن تيمية في شرح
الهداية الدين يمنع انعقاد الحول ويقطعه اذا طرأ عليه
ويستأنف الحول بعد الابراء وقال مالك يجعل الدين في
العروض التي لا زكاة فيها وان لم يكن يصرف الى الذهب
الفضة ويسقط الزكاة عنها ولا يمنع زكاة المواشي و
الزروع والثمار وقال ابن حزم وتقسيم مالك هذا في
غاية التناقض وما يعلمه عن احد قبله قال المالكيون
ينكرون على الحنفية هذا بعينه في ايجابه العشرة في
زرع اليتيم وثمان دون الزكاة قلت انكارهم عليه
هو المنكر وقد تقدم الكلام على ذلك في نفى وجوب الزكاة
في مال الصبي والمجنون وللشافعي ثلاثة اقوال اصحها
عندهم عدم المنع وهو نصه في معظم كتبه قال النووي
في شرح المذهب والثاني انه يمنع وهو نصه في القديم
وفي اختلاف العراقيين من كتبه الجديدة والثالث
منع في الاموال الباطنة كالذهب والفضة والعروض
ولا يمنعها في الاموال الظاهرة وهي المواشي والزروع والثمار
والمعادن وسواء كان الدين حالا او مؤجلا ويستوي
دين الادميين ودين الله تعالى في ذلك وعندنا المانع
الدين المطالب به من جهة العباد دون دين الله تعالى
كالنذور والكفارات والحج ونفقة المحارم والزوجات
قبلا لقضاء لعدم المطالبة من جهة العباد اما النذور
والكفارات ودين الحج فلا نفى بها ولا يجبر عليها
واما نفقة المحارم والزوجات فلا نفى يسقط بحضرة المدة

ولا يصير ديننا بمعنى الصلة والدين المطالب به مثل
شمن المبيع والاجرة والقرض وضمان الاستهلاك ونفقة
الزوجة بعد القضاء ونفقة المحارم بعد القضاء
اذ نفقة المحارم يصير ديننا بالقضاء عما هذه الرواية
وذكر في كتاب النكاح ان نفقتهم لا يصير ديننا بالقضاء
حتى يسقط بمضى المدة للاستغناء عنها فعلى تلك الرواية
لا يمنع وجوب الزكاة كما قبل القضاء قال شيخ الاسلام
خوامر زاده ما ذكر في النكاح محمول على ما اذا لم
يأمن الحاكم بالاستدانة فلا يصير ديننا بمضى المدة
وما ذكر هنا محمول على ما اذا أمن بالاستدانة
فيصير ديننا وقبل القرض اذ في الاستدانة وهو
اختيار الحاكم الشهيد وما ذكر في النكاح محمول على ما
اذا لم يستدينوا بل اكلوا من اموالهم انفسهم او
بالتكدي وما ذكر هنا محمول على ما اذا استدانوا
فكانت الحاجة باقية بقاء الدين فيطالبون المقض
عليه وقبل ما ذكر في النكاح محمول على ما اذا طال
مدة القرض فيسقط بمضيتها وما ذكر محمول على ما
اذا قصرت اذ لو سقطت باي مدة كانت لا يمكن
الاستيفاء اصلا فلا فائدة حينئذ في القرض و
قدروا الفاصل بالشهر وفي جوامع الفقه الشهر
طويل ولا ان النفقة اذا لم تصير ديننا باعتبار ما
مضى لك المطالبة بعد القضاء متوجه عليه
الاستمرار والمحوج له الى المال قيام المطالبة لا
صورة الدين فاشبه الدين الموجد ذكر هذه الرواية
كلها في التجدير لكن ترفع عليه ما قبل القضاء فان
المطالبة فيه موجهة

في
الدين
المستحق
في
الدين
المستحق
في
الدين
المستحق

المطالبة فيه موجهة مستحق ايضا الا ان يقال
المقضى بها آكد وذكر التقدير بالشهر في الذخيرة
ايضا وفي الحاوي نفقة الصغير لا تسقط بالتأخير
بعد القضاء بخلاف الكبير وفي المحيط مهر المرأة
يمنع مؤجلا وحالا وقبل الموجد لا يمنع بخلاف
المعجل وقبل ان كان الزوج عازم قضائه يمنع
والا فلا يمنع اذ لا يعد ديننا عزمه ودين العشر
والخراج مانع وعين العشر لا يمنع ودين الزكاة
مانع حال قيام النصاب وكذا بعد الاستهلاك
خلاف الزفر فيها ولا يوسف الاستهلاك قال
المرغيناني وهذا الخلاف في الاموال الباطنة
واما الاموال الظاهرة فعينها ودينها مانعة
وفي التجريد دين الزكاة وعينها سواء في الاموال
الباطنة لا يمنع وجوب الزكاة بخلاف زكاة الاموال
الظاهرة حكاها عن زفر ويمنع العشر ايضا رواية
عبد الله بن المبارك عن ابن حنيفة وفي ظاهر الرواية
لا يمنع وضمان الدرك قبل الاستحقاق وضمان
الغاصب الاول لا يمنع لرجوعه على الثاني ذكرهما
في الجوامع فرع اربع مائة وجب فيها عشر فانفقها
الامارتين وستة ثم حال عليها الحول لا يجب وعند
ابن يوسف يجب لان زكاة العين خمسة وثمان
خمس ثمن فكان الثاني بعد دين الزكاة مائتين و
درهما الا خمس درهم وخمس ثمن درهم وان بقي
مائتان وخمسة لا يجب شيء باتفاق الثلاثة لانه
ينقص ثمن درهم زكاة الخمسة فلا يجب شيء

وقيل لانه يوسف ما حجتك على زفد قال ما حجتني
على رجل يوجب في مائتي درهم اربع مائة درهم
ومراة انه ملك مائتي درهم وحال عليها الحول
حولا والسافح استدلالا بالعمومات ولنا رواية
الخاري في صحيحه ومالك في موطاه وعن عثمان رضي
الله عنه انه قال يقول هذا شهر زكاة فممن كان
عليه دين فليؤد دينه حتى يخلص اموالكم فيؤد
منها الزكاة وهذا يحضر من المهاجرين والانصار
من غير تكبير وكان اجماعا وعن ابن عباس وابن عمر
رضي الله عنهما فيمن يستقرض فينفق على عمرته وعلى
اهله قال ابن عباس يعطى ما انفق على الثمن ثم
يزكي ما بقي وقال ابن عمر يبداء بما استقرض
فيقضيه ويزكي ما بقي ذكرهما في الامام وعزاهما
الى البيهقي قال في المنافع ولان الزكاة وجبت
في المال الفاضل عن الحوائج الاصلية لانها واجبة
على الغني ومعنى الغني انما يتحقق في الاموال
الفاضلة التي يستغنى عنها وبعد عسا بها ومال
المدين ليس بفاضل بل يستحق حاجته ومحتاجه
دفع المطالبة والملازمة والحبس في الدنيا والعذاب
في الآخرة وقد تعين هذا المال لقضاء هذه الحاجة
فاشبه ثياب البذلة والمهنة وعبد الخدمة ودور
السكنى ونحو ذلك وفي التجريد ولان ملك المديون
ناقص لملك المكاتب ولهذا لو مات لا يورث عنه ولا
ينفذ وصاياه قلت عند يورث عنه وانما عندنا
لا ينتقل الى ملك الورثة اذا كانت التركة مستغرقة
بالدين ولان صاحب الدين

الدين

الدين

بالدين ولان صاحب الدين ياخذ منه جبرا بالقاضي
ولو ظفربه اخذ بغير رضاه ان كان منكرا بلا خلاف
ولا يؤمر بنفقة المومنين عما زوجته وسلك محمد رحمه
في المنع مسكينين احدهما ضعفا لملك كما ذكره المسلك الثالث
لو وجبت الزكاة في مال المديون لو جبت في مائتي درهم
عشيرة درهم في حول واحد خمسة عليه وخمسة اخرى
على صاحب الدين قال محمد في المبسوط هذا يؤدى الى
تركية مال واحد في حول واحد مرارا قال بيانه فيمن
له عبيد للتجارة يساوي الفرد درهم باعه بالف نسيئة
ثم باعه المشتري من آخر بالف حتى تداولته الايدي
فعنده يجب على كل واحد منهم زكاة الفل اذا تم الحول
والمال في الحقيقة انما هو العبد حتى لو اقبلت البيوع
رجع العبد الى الاول ولم يبق لاحد شيء سواه والسافعية
ذكروا العليين المذكورين للقول بجمع الوجوب و
قالوا اصحهما واشهرهما ضعفا لملك والظاهر انهم
اخذوا المدركين من قول محمد رحمه الله وفرعوا عليها
مسايل احداها لو كان صاحب الدين ممن لا يجب
عليه الزكاة كالذمي والمكاتب فعلى الوجه الاول
لا يجب وعلى الثاني يجب لذوالعلة الثانية وتامها
يعرف في كتبهم والصبي والمجنون عندنا كالمكاتب و
الذمي وقول انه يوسف في منع دين الزكاة في النصاب
القيام دون المستهلك استحسانا ذكره ابو نصر وغيره
ووجهه ان زكاة النصاب القايم له مطالبة الجملة
بان يجر على العاشر ولنا ان الزكاة لها مطالبة من
جهة العباد ومن الامام في السوايم وثايبه في احوال

التجارة فانه المالك نوابه قال في المبسوط وفوض
عثمان رضي الله عنه اداءها الى ارباب الاموال اخوة
المسئقة والخرج في تفتيش اموال الناس فكان ذلك
توكيلا منه لصاحب المال بالاداء ونفذ توكيله لانه
كان عن نظر صحيح وقال في التجريد كان مطالبها به
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه بكر وعمر فلما كثرت
الاشغال على عهد عثمان فوض الاداء الى اربابها في
الاموال الباطنة ولائها مطالبها في الجملة على ما امر
ولهذا يستخلف عليه كدين العباد والمطالبة في
الجملة تكتفي لمنع الوجوب كالدين المؤجل واذا كان
للرجل درهم ودنانير وعروض التجارة وسواها
من الابل والبقر والغنم وعليه دين يستغرق كل
لا يجب لزكاة وان لم يكن مستغرقا يصرف الى الدرهم
والدنانير او لا اذا القضاء منها ليس لانه لا يحتاج
لا بيعها ولانه لا يتعلق المصلحة بعينها ولا انها معلقة
لقضاء الحوائج وقضاء الدين منها ولان للقاضي
ان يقضي الدين منها جبرا بخلاف العروض والسوايا
ولان الغريم اذا ظفريها اخذها عن دينه دون
غيرها فانه فضل الدين عنها ولم يكن له صرف الى
العروض لانها عرضة للبيع بخلاف السوايا فانها
للذرة والنسل والقنية ولان العروض لما كانت
لا استبدال لم يتعلق الاغراض بها كالنقدين ولا
كذلك السوايا ولا زكاة العروض اداؤها منفردة
لا اربابها فديتها اخر الاداء بخلاف السوايا فانه لم
يكن له عروض وفضل الدين عنها حينئذ يصرف
الى السوايا فانه كانت

٢٠١
٢١
٦
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠

الى السوايا فانه كانت السوايا اجناسا تصرف لاقلاها
زكاة نظرا للفقراء حتى لو كان له اربعون من الغنم
وثلاثون من البقر وخمس وعشرون من الابل تصرف
الى الغنم ثم الى البقر اذ كان التبيع اقل قيمة من بنت
مخاض ولو كانت له خمس من الابل واربعون من الغنم
والدين يستغرق احدهما خيرا لانه الواجب في كل واحد
من النصابين شاة وسط وقيل تصرف الى الغنم ليجب
الزكاة في الابل في العام القابل وقيل هذا اذا كان المصدق
حاضرا لانه ناظر للفقراء وقيل موضوع المسئلة
اذا كانت الغنم له عجا فان يكون الواجب واحدة منها
وفي الخمس من الابل شاة وسط فكان الواجب في الغنم
اقل فانه لم يكن سوايا فالى العروض التي لغير التجار
فانه لم يكن فالى العقار واثاث البيت وعبيد الخدم
وساكنه يعرف في كتاب المجرد في المبسوط لو حقه دين
في خلال الحول قال ابو يوسف لا ينقطع الحول حتى اذا
سقط قبل تمام الحول يلزمه الزكاة اذا تم الحول
خلا فالزفر ومحمد لان الدين بعد صفه الغنى في المالك
فيصير نظير نقصان النصاب في خلال الحول وفي الجامع
الدين يصرف الى المال الفاضل عن حوائجه الاصلية
عندنا وعند زفر يصرف الى جنسه مثاله رجل له مائة
درهم فاستقرض حنطة لطعام اهله فتم حوله الدرهم
لا يجب فيها الزكاة عندنا وعند زفر يجب ويصرف
دين القرض الى جنسه وكذا لو كان له مع النصاب
وصيف خذمة فتزوج عا وصيفه لا يجب لزكاة
عندنا ويصرف الوصيف الى النصاب وعند يجب

ويصرف الى جنسه مسئلة رجل له الف على رجل فكل
 به رجل بامن او بغير امن وللأصيل الف وللكفيل الف
 لازكاة عليها بخلاف الغاصب وغاصبه لغاصب اذا
 اتلفه حيث يجب لزكاة على الغاصب في الفه دون
 غاصبه لغاصب والفرق اذ الاصيل والكفيل كل واحد
 منهما مطالب اثم الغاصبة فكل واحد منهما غير مطلوب
 بذلك وقال النووي لو حجر على المديون وعين لكل غريم
 من ماله شئ ومكن من اخذ لكل واحد من الغريم
 عينا فلكل واحد منهم ان ياخذ العين التي جعلها له حيث
 وجدها واعترض عليه ابو الحسن الكرخي وقال لا باح
 الشافعي لهم نهب ماله قلت اعتراضه لا يتوجه
 عليه لان الحاكم اذا عين لكل واحد عينا جاز له اخذ
 حيث وجدها مستندا الى امر الحاكم وحكمه ولا يكره
 ذلك نهيا الا ان يقال لا يصح ذلك من الحاكم ويؤمر له
 الكرخي والله اعلم اعتراض الزمنا الشافعي بدين
 الحج ونحو الزمناه ايضا بالحج فان الدين يمنع وجوب
 الحج اتفاقا ذكره نجم الدين في الفروق مع ان من
 له حوائت ودور لا يسكنها يجب عليه الحج ولا يجب
 فيها الزكاة لان الحج يتعلق بمطلق المال والزكاة يتعلق
 بالمال الثامي والفرق الثاني ان من عليه دين العباد
 يجوز له اخذ الزكاة بالاجماع ولقوله تعالى والغارمين
 وهم المديونون بالنقل ولا يجوز صرف الزكاة الى
 من عليه دين الحج اذا كاه معه نصاب فكانت النعمة
 قاصرة في حق المديون فلا يجب عليه الزكاة كالمكاتب
 والفرق الثالث ان النقص الذي يتطرق الى المال
 يتعلق دين العباد

واذ قال الحاكم
 في الزكاة
 في الفروق
 في النقص
 في المال

يتعلق دين العباد كمن النقص الذي يتطرق اليه
 يتعلق دين الحج به لانه الغير يقدر على انتزاع المال
 من المديون بدين العباد ولا يقدر على انتزاعه بدين
 الحج وكذا في النذور والكفارات فكانت يد ضعيفة
 في ديون العباد دون الحج واخواته والفرق الرابع ان
 قضاء الدين لا يكون الا باداء المال بخلاف الحج فانه يمكنه
 قضاء بنفسه من غير مال بان يكون منزله قريبا
 من مكة شرعها الله تعالى او يسافر اليه ماشيا والفرق
 الخامس الزكاة حق العبد والحج حق الله تعالى وحق
 العبد مقدم لمصلحة العبد وغنى الله سبحانه وتعالى
 ولهذا قدم حق نفسه في المحضمة والفرق السادس
 ان مصلحة قضاء الدين تعود اليه ولا غير ومصلحة
 فعل الحج تعود اليه لا غير فلا يلزم من منع الدين منع
 الحج والفرق السابع ان دين النذور والكفارات والحج
 نادر بخلاف ديون العباد فان احدا لا غنى دين العباد
 فلا يلزم من منع الغالب منع النادر والتام ان
 وجوب دين العباد مضيق بخلاف النذور والكفارات
 والحج على الخلاف فكان دين العباد اشد ضررا والفرق
 التاسع ان مستحق الدين فات عليه عوض لان الدين
 اثم يلحق الانسان بسبب استدانة ومعاملة وشراء
 غالبا فلم يعد دين يغوت العوض عليه وقد فات
 المعوض ولا كذلك النذور والحج والكفارات وفي الصحاح
 وديوان الادب والمغرب ثوب بذلة بكسر الباء لما يتخذ
 من الثياب وثوب لمهنة يفتح الميم وكسرهما اي الخدمة
 ذكر في المغرب وحكى ابو زيد كسر الميم ولكن الاصح

مخلو

وقال كسر الميم باطلا وان كان ماله اكثر من دينه
 زكى الفاضل اذا بلغ نصابا لعدم المانع من الوجوب
 له قد فرغ عن حاجة قضاء الدين قوله وليس في دور
 السكنى وثيابا لبدة واثاث المنازل ودوابا لركوب
 وعبيدا لخدمة وسلاح الاستعمال زكاة وكذا الدور
 والحوانيت والجمال يوجرها لآزكاة فيها وكتبها لعلم
 لاهلها ولغير اهلها اذا لم يكن للتجان وكذا طعام اهل
 وما يتجمل به من الاول اذا لم يكن من الذهب والفضة
 وكذا اللؤلؤ والجوهر والياقوت والبلخشن والزمرير
 نحوها من الفصوص وغيرها اذا لم يكن للتجان وكذا الآلات
 المحترفين كقدور الصباغين وقوارير العطارين وطرود
 الامتعة وفي الذخيرة لو اشترى جوالق بعشرين آلف
 درهم يوجرها فلا زكاة فيها ولو ان تخاسا اشترى ذوا
 يبيعها او غيرها فاشترى لها جلا لا ومقاوم وبراقع
 نحوها فلا زكاة فيها الا ان يكون نيتة انه يبيعها بها
 فان كان من نيتة انه يبيعها اخرا فلا عبث بهذه النية
 ذكر في الذخيرة والاجرا اذا ابتاعوا اعيانا لا يبق لها
 اثر في العين كالصابون والقلبي والاشنان والعفص
 لا يجب فيها الزكاة لان ما يخذ الاجير منه بازا يعلم
 لا بازا تلك الاعيان وكذا الخباز اذا اشترى حطبا وكذا
 للخبز فلا زكاة فيها ولا زكاة في الشحوم والادهاة التي
 يدبج بها وفي المحيط يدهن بها وكذا لو اشترى فلو
 للنفقة لانها صفر ذكر في المبسوط وان كان يبيغ
 العين كالعصفرو والزعفران والصبيغ ففيه الزكاة
 وكذا لو اشترى الخباز سمسا يجعله على وجه الخبز
 ففيه الزكاة قال ابو يوسف

و
 ٥
 ٤
 ٣
 ٢
 ١

ففيه الزكاة قال ابو نصير والاصل في هذا ان ما سوى
 الاثمان من الاموال لا يجب فيه الزكاة حتى يتضم الى
 الملك طلب النماء بالتجان او بالسوم قوله ومن له
 على آخر دين فحده سنين ثم قامت به بينة لم
 يزكه لما مضى معناه صادت له بينة بان اقر به
 عند الناس وهكذا ذكر في البدايع او كان شهوة
 غايبين فحضروا بعد سنين او تذكروا بعد ما نسوا
 وكذا الآبق والمفقور والمغصوب والساقط في البحر
 والمأخوذ مصادرة من السلطان والمدفون في المقابر
 اذا خفي عا المالك مكانه والوديعة اذا نسيها
 المودع وهو من الاجانب فان كان من معارفه
 عند ذكر بعد سنين فعليه زكاة ما مضى من السنين
 وفي المزعينا في اوقع ماله عند رجل لا يعرفه و
 نسيه ثم تذكر فلا زكاة عليه فيما مضى وان كان
 يعرفه وقت الايداع ثم نسيه حتى حال الحول
 عليه ثم علمه يجب الزكاة فيه ولو ظن ماله
 وديعة عنده يجب والمدفون في البيت نصاب عند
 الطر وانه كان في ارض او كرم اختلف المشايخ فيه
 وكذا في الدار الكبيية ذكر في البدايع وفي خزائنه
 الاكل ما دونه في غير حرز ونسبة فهو ضمان
 بخلاف المدفون في الحرز قلت هذا منقوض بالدار
 الكبيية والدرك امكان الوصول اليه وفي المحيط
 لا يجب الزكاة في الضالة والماسور والمدفون
 في غير الحرز اذا نسي مكانه والمغصوب والدين
 المحجور والوديعة المحجورة ولم يفصل في المحيط

علم مالا انهار

عن محمد رحمه الله انه لا زكاة في المال المصوب في المجهول
وان كانت له يتيمة اذ ليس كل شاهد يعدل وقد يفسد
العدل وفي غلة المفتي وان اقر به الغاصب وفي الميراث
يجب الا في السايحة وعن ابي يوسف ان الدين المجهول
اذا لم يكن له به يتيمة يكون نصيبا ما لم يخلفه عند
القاضي وان علم القاضي بالدين يجب وان كان يقر
في السر ويجحد في العلانية فلا زكاة عليه وان كان
المديون مفلسا يجب عليه وقال الحسن بن زياد لا
يجب عليه لانه غير منتفع به وان كان مفلسا يجب
عليه عند ابي حنيفة وانه يوسف وقال محمد لا زكاة
عليه فيه ومد على اصله ان التفليس يثبت عليه
وينشأ به عليه باب التصرف وابي حنيفة مريعا
ان التفليس عند لا يتحقق وابي يوسف وان كان يتخذ
عند التفليس لكن لا يسقط به الدين بل ينظر الى
الميسرة فصار كالدين المؤجل حيث يجب فيه الزكاة
ولانه وافق الامام احتياطا للفقراء قال في المبسوط
اطلق الجواب في الكتاب في الدين المجهول وروى مشاهير
عن محمد انه قال ان كان في علم القاضي فعلية الزكاة
ما مضى لممكنه من الاخذ بعلمه ووجه رواية الكتاب
انه لا زكاة عليه اذ ليس كل شاهد يعدل ولا كل
قاض يعدل وفي المحاباة بين يديه في الخصومة
ذكر والاكبر على وجوب الزكاة مع اليقينة او علم
القاضي وهذا هو الظاهر وموقوف ابن عمر وعمر
ابن عبد العزيز في رواية ابن حزم قال بسط بن
الجوزي وهو قول عثمان وعلي وقال ابن حزم
ولا يخالف لعثمان وابن

ولا يخالف لعثمان وابن عمر من الصحابة ويقولنا
قال قتادة واسحاق بن راهويه وابو ثور وابن خنبل
في احاديث الروايتين عنه وفي جوامع الفقه لو علم القاضي
به فهو نصاب بالاجماع وقال عمر بن عبد العزيز في
روايه والبصري وابو سعيد والاوزاعي وماكد يركي
لعام واحد وقالت الشافعية اذا غصب ماله او سرق
وتعد راتزاعه او اودعه فجحدها او وقع في بحر
ففي وجوب فيها اربعة طرق اشهرها فيها قولان
اصحهما وهو الجديد وجوبها وفي القديم لا يجب ولا يبرك
خلاف انه لا يجب اخراجها قبل عودها اليك والخلاف
هل يجب عن السنين الماضية اذا عاد اليك ام لا
فلو تلف المال قبل عودته بعد الاحوال سقطت الزكاة
على القول بالوجوب ولو دونه ثم نسيه ثم تذكر
بعد الحول فهو كما تقدم في المشهور وفي طريق آخر جزم
بالوجوب ولم يجعل للنسيان عذرا لانه مفرطا حكام
الرافعي ولا فرق بين دان وغيرها انتهى كلام النووي
وزفر وانه عبيد وعن علي رضي الله عنه في الدين المظنون
قالا ان كان صادقا فليزكه لما مضى رواه البيهقي و
غيره قال ابو عبيد ومثله عن ابن عباس ولا حجة فيه
قال الجوزي الدين المظنون الذي لا يدري انقضيه
أخذ ام لا وهذا عندنا ما يمنع الوجوب واستدلوا
بالعمومات وقاسوه على مال ابن السبيد ولنا قول
علي رضي الله عنه لا زكاة في المال الضار موقوفا وموقوفا
لا النبي عليه السلام ينقل الا صاحب كصاحب المبسوط
والمحيط والبدائع وغيرهم والمذكور عن علي ما قد

قدّمته عنه قال صاحب المسوط والبدايع وجاعة غير
 من اصحابنا الضمار ما خرم من قولهم بغير ضمير اذا كان
 لا يفتتح به لهذا له وفي النهاية لابن الاثير المال الضمار
 الغائب الذي لا يرجع واذا رجع فليس بضمير من اضممت
 الشئ اذا غيبتته فعلا بمعنى فاعلا وفعل ومثله في
 الصفات ناقة كنازوهجاء وفي الصحاح الضمار ما لا
 يرجع من الدين والوعد وكل ما يكون منه عا ثقة وفي
 المعلى عن ابي عثمان عامر بن عبد العزيز قال كتب
 لا عمر بن عبد العزيز في رده على رجل ظالم ان اخذ منه
 الزكاة لما انت عليه من السنين ثم اعقبني بكتاب
 لا ياخذ منه زكاة لانه كان ضمارا وعمررا وفي الامام عن
 عمر بن عبد العزيز انه كتب في مال قبضه بعض الولاة
 فلما قام برفقه لا اهله وان يؤخذ منه زكاة لما مضى
 من السنين ثم عقب بعد ذلك بكتاب لا ياخذ منه الا
 زكاة واحدة فانه ضمارا رواه مالك في الموطا وقال
 الضمار المحبوس عن صاحبه وبهذه الرواية اخذ
 مالك قال ابن حزم وهذا ظاهر الخطاء وما يعلم لهجة
 الا انه قلده ذلك عمر بن عبد العزيز والعجبة انه قلده
 هنا ولم يقلده في رجوعه الى القول بالزكاة في العسل
 قال وهذا كله تخليط واخذ الوليد بن عبد الملك عشرة
 الف درهم من رجل يقال ابو عابسة فوضعتها في بيت
 المال فلما ولي عمرائه ذلك فرفعوا اليه مظلمتهم
 فكتب اليهم يقولون ادفعوا اليهم ما لهم وخذوا منه زكاة
 عامية هذا فانه لو لا انه كان ضمارا اخذنا منه
 زكاة ما مضى ذلك ابو بكر بن ابي شيبة ولان الزكاة
 انما يجب في المال النامي

له

انما يجب في المال النامي حقيقة او حكما بقدرية التصرف
 فيها بنفسه او بنائيه كما في مال ابن السبيل ولا بد
 زائلة عنه فكان مملوكا رتبة لا يدافا شبهة مال المكاتب
 الزمونا بما لو ورت ما لا لا يعلمه حتى مضى عليه الحول
 وبما لو عجل زكاة ماله لا الساعي وحال عليها الحول ولم يستند
 شيئا فانه لا يقدر على الاستثناء فيها فلم يكن المال ناميا
 حقيقة ولا حكما وقد وجبت الزكاة فيها والجواب عن الاول
 منع الحكم فانه من جملة الضمار وعن الثاني ان الساعي
 يمكنه التصرف في المعجل ولهذا يكون الرجح للمالك
 ذكرهما في المستحب وفي شرح النووي غصب معلوفة
 فاسامها ان اوجبت الزكاة في المخصوصة فهذا يجب
 على الغاصب لانها مؤنة وجبت بفعله ام على المالك
 لانه يقع خفة المؤنة عايد اليه فيه وجهان حكاهما
 البغوي وغيره فانه قلنا على المالك ففي رجوعه بها
 على الغاصب وجهان قلت من العجايب ان يجب لزكاة
 على الانسان في ماله لا حله مال غني وهذا حرق
 الاجماع واستبعد الرافعي وجوب الزكاة على الغاصب
 لعدم ملكه قال والجاري على القياس ان يجب على
 المالك ثم يغرم له الغاصب فدفع قال في الذخيرة
 اتفق اصحابنا على ان من ورث اعيانا ونوى التجار
 فيها عند موت مورثه لا يعمل بنيتها وقال في المحيط
 والمرغبنا في الا ان يكون ذهابا او فضاة او سائمة
 فهي عايد ورثه قال ابو الخطاب لا يبنى الوارث
 حوله على حول المورث وبه قال الثوري والاشعري
 الثلاثة وعن احمد انه اجماع قلت وفي قول الشافعي

فان شبهة مال المكاتب
 فانه مملوكا رتبة

ابو يوسف

اختلفوا في هذه المسألة
رواها عن

القديم انه يبنى واختلفوا فيما اذا ملكها بالتبرع
كالهبة والصدقة والوصية والماله والصلح عن
دم العهد اذا نوى قال ابو يوسف بعد فقته وقال
محمد لا يعمل نيته قال صاحب الذخيرة وقول ابي
حنيفة كقول محمد كذا ذكر بعض المشايخ وفي المرغينة
قوله كقول محمد ومن المتأخرين من ذكر الخلاف بين
ابن يوسف ومحمد على القلب فقال علي قولهما يكون
للتجارة وعلى قول ابن يوسف لا يكون للتجارة لان
هذه الاشياء ليست تجارة ووجه قوله انه يوسف
ان يملك هذه الاشياء بكسبه والتجارة ليست الا
الاكتساب وفيه احتياط لاحراز العبادات وذكر بعض
سماعه في نوادر عن محمد فمن آخر دان بعبد
يريد به التجارة فهو للتجارة ومثله في الجامع لانها
تبع المنفعة كبيع العين وفي المنتقى ان نية التجارة
في العبد المذموم عليه باطلة ويجب ان يكون هذا
قوله محمد واختلفوا في نية التجارة في القرض واصله
ما ذكر محمد في الجامع انه رجلاه ما يتادرون فاستقر
حنطة لغير التجارة فتم حول الدرام فلا زكاة
فيها وفي الحنطة فقوله لغير التجارة دليل على ان
نية التجارة في القرض صحيحة قال شيخ الاسلام
الاصح ان نية التجارة لا يعمل في القرض لانه عارية
لما عرف ونية التجارة لا تعمل في العواري ومعنى قوله
محمد لغير التجارة اي كانت لغير التجارة عند القرض
وفايده اذا كانت لغيرها عادت كذلك وفي الجامع
ما يدل ان بدل منافع التجارة لا تصير للتجارة
من غير نية التجارة

من غير نية التجارة لانه قال آخر دان عشر سنين
بجارية كانت للتجارة يريد بها التجارة فقد شرط
نية التجارة وفي الجارية ليصير للتجارة من غير
فضل بينهما اذا كانت الدار للتجارة او لم يكن وفي
الامالي جعل بدل منافع عين هي التجارة للتجارة
من غير نية التجارة فكافة في المسئلة روايتان واختلف
المشايخ فيها وانما اختلفوا لاختلاف الروايتين وفي
المرغينة في عن ابن يوسف في نصاب السائمة وعروض
التجارة ان لم ينو الوارث والموصى له السوم والتجارة
روايتان نظرا الى الخلاف وتجهد المالك ولو تزوجها
على خمس من الابل السائمة او عرض التجارة بعينها
لا يجب فيها الزكاة في قوله في حنيفة الثاني حتى يقبضها
ويحول عليها الحول بعد قبضها لانها بدل ما لا يجب
فيه الزكاة كالدية وبدل الكتابة قال ابو نصر في
شرح القدوري وكالمبيع قبل القبض وفي الحاوي المبيع
قبل القبض لا يجب فيه الزكاة وفي قياس قوله انه
حنيفة كالمهر قال الفقيه ابو الليث هو قول الكل
لان المشتري لا يملك التصرف في المبيع قبل قبضه
بخلاف المهر وفي الجامع المبيع قبل القبض نصاب عند
وكذا عند ابن حنيفة عا الاصح وفي المحيط والفتح
انه نصاب لانه بدل ما لا يملكه المهر لانه بدل
ماليس بماله وروى عن ابن يوسف ان المبيع قبل القبض
لا زكاة فيه ووجهه ذكرناه وفي الرقة بالعيب الاقاله
قبل قبضه حكمه حكم المبيع لهما ان ملكها في المعين
قوي لانها تمكلا التصرف فيه قبض القبض فاشبه

الموروث ولان حنيفة رضي الله عنه مدر كان احدا
ان يملكها في العين قبل القبض ضعيف ولهذا يبطل
بالرقعة والتفصيل وبالطلاق قبل الدخول يسقط نصفه
قال في المستصفي هذا اذا لم يكن المرأة مدخولا بها واذا
دخل بها يتأكد المهر وكذا اذا قبضته قبل الدخول
يتأكد ملكها في العين ايضا حتى لو قبلت او ارتدت او
طلقها قبل الدخول بها لا يعود ملكه الا بقضاء القاضي
او التراضي وقبل القبض يعود اليه ملكه بنفسه تلك
الاسباب والمدرك الثاني ان المهر صلة من وجه قال
الله تعالى فان توهنت اجورهن اي مهورهن والغرض
بالعقد كما في البيع وباستيفاء المعقود عليه كما في
الاجارة ويثبت أصل الملك بالعقد وقوته بالقبض
ولو كانت الابلا المهر دين لا يجب فيها الزكاة اتفاقا
لان ما يكون في الذمة لا يكون سائمة ذكره في المبسوط
ومختلف الفقيه وقبل المراد بالابلا السائمة وقال
في المستصفي الصداق بالفتح والكسر وقال النووي
المذهب وجوب الزكاة في المبيع قبل القبض على المشتري
عند تمام الحول وبه قطع جمهورهم وبه قال مالك و
قيل لا يجب قطعا لضعف الملك وتعرضه للفسخ و
منع تصرفه وقيل كالمغصوب وفي الصداق المعين المذهب
الوجوب ولهم وجه كقول الحنيفة وفي الماشية
اذا كانت رهنا المذهب وجوبها وبه قال الترمذي
وقيل كالمغصوب وكذا غير الماشية ولو كانت الماشية
في الذمة سائمة او قرضا لا يجب فيها الزكاة بلا خلاف
لانها لا يكون سائمة في الذمة ذكره النووي ثم الزكاة
واجبة في الدين اذا قبض

واجبة في الدين اذا قبضه وسنقصه ان شاء الله تعالى
وبه قال الثوري وابو ثور وابن حنبل هذا اذا لم يكن
ضارا على تقدم وقال عثمان بن عفان وابن عمر وجابر
ابن عبد الله وطاوس والنخعي وجابر بن زيد والحسن
والشافعي واسحاق وابو عبيد جبا خراجها لكل سنة
قبل قبضه لانه قادر على اخذ والتصرف فيه فاشبهه
وعن عايشة وابن عمر ليس في الدين زكاة وينبغي عكرمة
وعن سعيد بن المسيب وعطاء ابن الزيات يركبه اذا قبضه
لسنة واحدة ولنا ان الزكاة للمواساة وليس من المواساة
ان يخرج زكاة مال لا ينتفع به وموعا ثلاثة انواع عند
انه حنيفة نوع قوتى كبدل مال التجار ودين القرض و
ضمان الاعتاق والمعتق موسرا اذا كان العبد للتجارة
فاذا حال عليه الحول وقبض منه اربعون درهما يزكها
لانه لا يرى الوجوب في الكسور في ظاهر الرواية عنه
ونوع وسط كبدل مال ليس للتجارة كمن عبيد الخدمة
وثياب لبذلة وسلاح الاستعمال وضمان العتق والمعتق
معسر لانه كالمكاتب عند قبلا اجماع يزكى اذا قبض
ما في درهم ونوع ضعيف كبدل مال ليس بمال كالمهر
وبدل الخلع والصلح عن دم العبد وبذل العتق على المعتق
وبذل الكتابة والدية المقضى بها والسعاية على عبد
الخدمة والدين الموصى به والدين الموروث في رواية
وفي رواية كالوسط وقال في المستصفي المراد بالدية
قبل القضاء واما بعد فانه كساير الديون قال ذكر
في فتاوى القاضيين وفي دين الاخرة ثلاث روايات

الدين

الدينون عند الامام
عمر بن الخطاب رضي الله عنه
وردت في حديثه ورواها
بعض الفقهاء

في رواية وسط وفرواية ضعيف والثالثة انه كان
الاصل للتجارة فهي كالقوت والآفة الوسط وفي الجامع
اشار الى انه قوت وفي المرغينا في اجرة الدار ان كانت
الدار للتجارة فهي كالقوت وان لم تكن فكان الوسط وعند
الديون كلها نصاب الا الدية قبل القضاء والسعاية و
بدل الكتابة وعن ابو يوسف يجب في بدل الكتابة في الاقل
من قيمته ومن البدل اذا كان العبد للتجارة اتا الدية
فاروش الجنايات فانها في معنى الصلة حتى لا يجوز اخذ
الدهن بذلك ولو مات من عليه لا يستوفى بعد موته
من تركته واما بدل الكتابة فلعدم لزومه حتى لم يقع
الكفالة به والدين للزام ملحق بالعين في الشرع بل
اقوى فان بعض الاعيان لا يجوز التصرف فيه قبل القبض
ولان حنيفة ان الدين ليس بالمال من كل وجه حتى لو جلد
انه لا مال له لا يحنث بالدين الا ان دين التجارة حكمه
حكم مال التجارة لقيامه مقام مال التجارة وعن الكوفي
ان النصاب والحول يشترط في الوسط كالضعيف وفي
المرغينا في الدية ان قضى بالدينامم والدنانير فهي
على الخلاق وان قضى بالابل فلا زكوة فيها في قولهم
جميعا حتى يحول عليها الحول بعد القبض كما لمهر قلت
وهذا يرد قول صاحب المستصفي ان الدية بعد القضاء
كسائر الديون واما استيفائها عن الديون فبعبء الله
مال مملوك لصاحبه يقدر على استخراجها والانتفاع
به فلزمت زكاته كسائر امواله فرع في المحيط وعلا
المفتي تزوج امرأة بالف وقبضها ثم ظهرت انها امه
فرق المولى نكاحها فلا زكوة في الف على الزوج لعدم
ولا على الزوجة لعدم ملكها

ارشاد

ولا على الزوجة لعدم ملكها كرجل خلق شعرا انسان
واخذ دينه وحالت عند ثم ثبت لا يجب على الجاني لانه
زال ملكه ولا على المجني عليه لانها استحققت من يده وكذا
لو امر بدين ودفعه اليه ثم تصادقا على ان لا دين له عليه
وفي المحيط وكذا اذا ذهب له الف او حال عند الموهوب له
ثم رجع في هبته فسوى بين هذا المسائل لكن استحقاق
مالا يتعين بعد الحول لا يسقط الزكاة كالدين اللاحق
بعد الحول وما يتعين يسقطها فالهبة ليست نظير ما تقدم
لانها يتعين في الهبة بخلاف العقود والفسوخ قال في
الجامع والمحيط اذا تزوج امرأة على الف وقبضته و
حال عليه الحول ثم طلقها قبل الدخول بها زلت الف و
كذا الوقتل ابنه لا يتعين رق بل الواجب رق مثله
فكان ذلك ديناً لحقها بعد الحول فلا يسقط الزكاة بخلاف
القرض وفي جوامع الفقه باع عبدا للخدمة بالف بعدما
حال عليه الحول وتقا بضا فحال عليه عند البايع فرق
عليه بعيب بقضاء او غير لا يسقط الضمان عما المشتري
اذ لم يعد اليه قد تم ملكه لعدم تعيينه للرق ويجب على
البايع لانها لا يتعين في الرق فهو بمنزلة الدين اللاحق
بعد الحول لا يسقط به الزكاة الواجبة وفي شرح المهدب
للنووي ان ملكه يعقد فيه عوض كالبيع والاحارة و
الخلع ولم ينوي عند العقد ان يكون للتجارة لم يصير للتجارة
وان نوى التجارة عند صارت للتجارة وان زوج امته به
او ملكته الحق بالنكاح ففيما صح الوجهين يكون للتجارة
بالنية وان ملكه بارت او وصية او هبة بغير عوض
لا يصير للتجارة بالنية وكذا بالاحتطاب والاحتشاش

لحمه

والاصطبار والرق بالعبادة وقوله ومن اشترى جارية
للتجارة ونواها للخدمة بطلت عنها الزكاة وان نواها
للتجارة لم يصير للتجارة حتى يبيعها فيكون في ثمنها الزكاة
اذا كان من النقيدين وكذا في العرض ان نوى التجارة عند
البيع وان نوى الخدمة او اطلق لم يجب فيه الزكاة
والفرق من وجهين احدهما انه حين نوى الخدمة نوى
ترك التجارة وموتارك لها في الحال فاتصلت النية بالعمل
فلم يكن مجزئ عنه فصحت واذا نوى بعد ذلك ان يكون
للتجارة تجزئت النية عن العمل فلا تعتبر ما لم يبيعها
بمنزلة العلوفة اذا نوى ان يكون سائمة لا تصير
سائمة بمجرد النية نظير الاول المسافر اذا نوى لاقامة
في موضع يصح الاقامة فيه يصير مقاما لا اتصالا بترك
السفر وكذا المسلم اذا نوى الكفر والعياذ بالله يصير
كافرا لا اقتران النية بترك الاسلام وتركه كفر والرضى
بالكفر كفر ونظير نية التجارة المقيم اذا نوى السفر
لا يصير مسافرا حتى يتصل بالعمل الذي هو الخروج من
الحران لانه نية السفر ليست بسفر وكذا نية
ترك الاقامة لانه متلبس بالاقامة وهي ضد تركها
وضد السفر وكذا الكافر اذا نوى الاسلام لا يصير مسلما
حتى يتصل النية بالعمل الذي هو عمل اللسان وهو التلفظ
بالشهادتين المعظمتين بشرطه اذ ترك الكفر ليس باسلام
وفي المبسوط لو نوى ان يكون سائمة علوفة او عواملا
فرضي عليها الحول يجب فيها الزكاة لان نيته لم يتصل
بالعمل كنية التجارة والسفر وهي متلبسة بالسوم
ولا كذلك نية الخدمة والوجه الثالث من الفرق ان
التجارة والسفر والاسلام

ان التجارة والسفر والاسلام امور انشائية فلا يعتبر
بها النية وهذا حتى يتصل بها الانشاء كنية العتق
والطلاق والبيع وغيرها بغير الفاظ تدل على الانشاء
بخلاف نية الخدمة والسفر والكفر على ما تقدم وفي شرح
النووي لو نوى التجارة بعد العقد لم يصير للتجارة وقال
الكرابيستي من الشافعية يصير للتجارة كنية في مال
التجارة وهو مذموم ابن حنبل وابن راهويه وفي الاخير
المالكية لو اشترى عرضا فنوى به القنية سقطت الزكاة
عنه وقال الشهاب لا تبطل التجارة بنية القنية اذا اشترى
للتجارة اقوى من النية وفي الجلاب لو اشترى عرضا
للقنية ثم نوى به التجارة لا يصير للتجارة بل يستقبل
حولا بعد البيع كقولنا في حنيفة والشافعية والفرق من
وجهين الاول ان الاصل في العروض القنية فيرجع الى
اصلها بالنية ويخرج عنها بما لا يرجع المقيم مسافرا بها
حتى ينضاف اليها فعل الخروج لانه الاصل الاقامة ويصير
مقاما بالنية لسلامتها عن معارضة الاصل الثاني ان
حقيقة القنية الامساك لنفسه وقد وجد بالنية و
حقيقة التجارة البيع لقصد الربح ولم يوجد وقوله
بخلاف اذا ورثه ونوى التجارة الى آخر المسئلة وقد ذكرناه
قبل هذا وقال مالك لو اشترى بغرض القنية ونوى التجارة
في المشتري ترك منزلة اصله ولا يصير للتجارة خلافا
للأئمة واعتبر بالارث وغيره مما قد مرناه وفي الحواشي
الاصلة هذا ان النية انما تعتبر اذا اتصلت بالعمل لانها
باطنة لا تعرف الا اذا اقترنت بفعل يدل عليها او يلازمها
قلت هذا التعليق ضعيف لانه النوى يعرف ما نوى وان

كانت النية أمراً باطنياً ونحوها تعني به له بما علمه
 في باطنه فلا تصرف كونه باطنية قالوا لأن النية شرعت
 لتمييز النوع من النوع فلا بد من اتصالها بالفعل قلت
 وهذا صحيح لأن النية لتخصيص العام أو لبيان البهم
 والمجمل ولهذا لو حلف لا يأكل أو لا يشرب ونوى شيئاً
 دون شيء لا يصدق ذكره في الجامعين لأن الفعل لا عموم
 له على المذهب الحق فبقي مجزئ النية فلما قوله
 ولا يجوز أداء الزكاة إلا بنية مقارنه للأداء أو مقارنه
 لعزل مقدار الواجب والأصل القرآن كما في الصلاة لكن
 لما كان الفعل يتفرق غالباً بالتفريق بوجوهها عند عزلها
 نفيًا للخرج كما في الصوم وفي الوبري ومنية المفتي قال
 أبو جعفر الهندواني لا يجزئ الزكاة إلا بنية مخالطة
 لأخراجها لأنها عيان محضة كالصلاة وعن محمد بن سلمة
 البلخي إذا تصدق ولم تحض النية ينظر إن كان وقت
 التصديق حال لو سئل عما تصدق به أمكنه الجواب
 من غير فكل يجزيه ويكون ذلك نية منه وروى عن
 محمد أنه قال إذا ميز زكاته وجعلها في صفة ونوى
 أن يكون ذلك من زكاة ماله ثم تصدق به لم تحض
 النية عند الدفع أرجو أن يجزيه وفي منية المفتي
 قال ما تصدقت به إلى آخر السنة فهو زكاة ماله لم يجزئ
 هذا إذا تصدق بقدر الزكاة وإن تصدق بجميع ماله
 إلى النية ويكون قد لا زكاة عن زكاته الواجبة في هذا
 هذا المال والباقي تطوعاً وهذا استحسان والقياس
 أن لا يجوز لأن الغرض والنفل مشروعان فلا بد من
 نية التعيين كالصلاة وجه الاستحسان أن الجزاء الواجب
 فيه متعين ووصل الحق

إلى النية

مكتوب

23
77

فيه متعين ووصل الحق إلى المستحق بخلاف الصلاة
 مثاله إذا وجبت الزكاة في مائتين فادى خمسة
 بنية الزكاة سقطت عنه زكاة المائتين وإن لم ينو
 سقطت عنه زكاة الخمسة وهي عن ذرهم وإن تصدق
 بجميع المائتين على فقراء أو وهبها له ولم يكن له نية
 أو نوى تطوعاً سقطت زكاتها لأن ربع عشرها
 متعين فقد وصل الحق إلى المستحق والهبه من الفقير
 صدقة وقربة ولهذا لا يرجع في الهبة للفقير كالصدقة
 وعند الشافعي لا يجزيه أتم إذا نوى تطوعاً فقد
 وجد أصل النية وقدر الزكاة متعين فأنشبه الصوم
 بنية النفل حيث يتأدى بها الغرض بخلاف الحج في
 ظاهر الرواية وفي رواية الحسن كالصوم وإذا لم ينو
 شيئاً فلا فرق بينها وبين الصوم أن صرف المال إلى
 الفقير نفسه قربة فلا حاجة إلى النية ولا كذلك
 الاستسكان فاته دأب بين العادة والعبادة فالنية
 هي المعينة للعبادة من العادة فلا بد منها فيه
 لذلك فالحاصل لنا فيه مذكر كونه أحد ما أن دفع
 المال إلى المسكين قربة وعبادة والنية إنما كانت
 لتحصيل العبادة وهي حاصلة بدونها فلا حاجة إليها
 والمدرك الثاني أن قدر الزكاة متعين فيه وقد وصل
 إلى المستحق وفيه اشكال لأن النية شرط فيها
 ولو تصدق بالنصاب عن واجب آخر يقع عنه
 ويضمن الزكاة كالنذر المعين في الصوم أن نوى
 فيه التطوع يقع عن النذر وإن نوى واجباً آخر
 يقع عنه وفي الخواشي فإن قيل لما احتل الغرض

والنفقة لا بد من تعيين الفرض كالصلاة قلنا دالة
الحال معينة اذا تعاقدا لا ينتقل مع تحقق الواجب
عليه كالحاج اذا لم يخطربا له فرض ولا نفقة يقع عن
الفرض لدلالة حاله قلت ومثله اذا وهب المشتري
المبيع للبائع في البيع الفاسد بعد قبضه ويجعل عن
فسخ البيع الفاسد حتى يبرأ من ضمانه ولا يجعل
هبة لان الرق واجب والهبة تبرع وكذا اذا وهبت
المرأة صلتها للمعين لزوجها قبل الدخول بها يجعل
عن الواجب بالطلاق قبل الدخول لاهية لما ذكرنا
ويبره على تعليله الصلاة فانها تجعل تطوعا ولا يجعل
عن الفرض فقد ينقل العاقل مع تحقق الواجب
في ذمته والفرق بينها وبين الحج ان التنقل بالصلاة
م شروع قبل الفرض كالسنن وتمكنه اداء الفرض
في الوقت مع احراز السنن والنوافل بخلاف الحج
فانه لا يكون في السنة الا مرة فرضا كان او تطوعا
فلو ضيق له النفقة يفوت الفرض لا السنة الاخرى
والفرق بين الصلاة وبين الزكاة وهبة المبيع
وهبة الصداق ان الزكاة في المال والمبيع والصداق
متعينة بخلاف الصلاة وفي المبسوط ان تصدق
ببعض ماله ففيه اختلاف بين ابي يوسف ومحمد
عند احدهما يجوز وعند الآخر لا يجوز انتهى كلامه
قلت عند ابي يوسف لا يسقط عنه الزكاة وبه قال
الشافعي وعند محمد يسقط هكذا ذكر الخلاف في
الجامع كما ذكر في الكتاب ووجه قول ابي يوسف
انه يجوز ان يكون الزكاة فيما بقي من المال فلا يستلزم
الا بالنية بخلاف هلك

الا بالنية بخلاف هلاك البعض حيث يسقط زكاته و
لا يجعل الزكاة فيما بقي من المال والفرق له ان في الدفع
وجد منه صنع فجاز ان يعتبر في تنقية الزكاة في باقي المال
ولا صنع له في الهلاك فهلك ما هلك على الشركة وقال الاوزاعي
النية في الزكاة ليست بشروط كالعتق والوقف والوصية
للفقراء مع انها عبادة فرع وهب لدين ممن عليه بعد
وجوب الزكاة ومنه غنى ضمن زكاته في رواية الجامع و
في النوادر لا يضمن وفي جوامع الفقه وقال ابو يوسف
لا يضمن وان لم يعلم انه كان فقيرا او غنيا لا يضمن وجه
رواية النوادر وهي قول ابي يوسف ان وجوب الاداء
يتوقف على القبض ولم يوجد فكان امتناعا من الوجوب
لا استهلاكا للواجب كاستهلاك النصاب لعين قبل وجوب
الزكاة بيوم ووجه رواية الجامع انه اتلف المال بعد
وجوب اصد الوجوب بالتمليك من غير الفقراء فيضمن
كما لو وهب لعين من الغنى بعد الوجوب ولانه يصير
بذلك قابضا حكما كعتاق العبد المبيع قبل القبض وتزوج
الجارية المبيعة قبل القبض اذا دخل بها الزوج وفي
جوامع الفقه اذا ابرأ المشتري من الثمن والمستقرض
لا يضمن الا ان يقصد به إسقاط الزكاة وفي المتن
اذا فعل ما فعله لا يضمن فرع في الولو الجي والخيي
رجل يعول لاخته او اخاه او عمته فاحتسب نفقتهم
عن زكاته اي نواها ان لم يفرض عليه جاز وان
فرضت لزماتهم لم يجز لان دفع الواجب عن واجب
آخر لا يجوز وفي الروضة وقال المجتهد عن ابي حنيفة
يجوز عجز الاطعام في الزكاة وان كان يعول يتيما

فيكون ما يكتسب ويطعمه من زكاته فالكسوف يجوز
 لوجوه التملك وكذا ان دفع الطعام اليه وان كان
 يملك في البيت من غير دفع اليه لا يجوز لعدم التملك
 وفي مسائل الفتاوى عن انه يوسف يجوز كسوف اليتيم
 وطعامه عن الزكاة بطريق القيمة وقال محمد يجوز
 الكسوف دون الطعام وعليه الفتوى ولم يفصل في
 الزيادات وجبت زكاة ماله فاشترى طعاما ودعا
 المساكين فغداهم وعشا هم ثم عنها ولم يحكم خلافا
 قال الجرجاني عندي هذا قول محمد اتاعلي قولها
 فيجوز كذا صدقة الفطرة في نية النية دفع لمحتزم
 زكاة ماله فرضا ونوى عن زكاة ماله يجزيه لان
 العبرة للقلب اذا النية فعله دون اللسان وقيل
 لا يجزيه وقيل ان تأول لفرض بالزكاة يجزيه والآخر
 الاول يؤيد نية الزكاة بما اخذ الظالم ظلماته فجزيه
 وان لم يأخذ عما جهة الزكاة وكذا لو وهب مسكينا
 درهما ونواه من زكاته اجزاه وفي شرح المهدب
 للنووي عن لقمان انه يكتفي باللسان بدون نية
 القلب ونقله الصيدلاني وامام الحرمين والغزالي
 قولا للشافعي وهو بعيد جدا اذ فعلا للسان غير
 النية وكيفية النية ان ينوى ان هذا فرض زكاة
 مالي او فرض صدقة مالي او زكاة المفروضة او
 صدقة مالي المفروضة ويجوز تقديم النية على
 الدفع في اصح الوجهين كالصوم وصححه البندجي
 وابن الصباغ والرافعي ومن لا يخصص من الشافعية
 وهو ظاهر نظر الشافعي في الكفارة فانه قال لا يجزيه
 حتى ينوى معها او قبلها

والآخر لسان ومن مات
 وعليه زكاة او صدقة فله
 لم يرد من تركته وان تبرع
 به الدررته جاز ان اوجي
 به يعتبر من ثلثه الاشياء
 هبة له فلا تنادي الا به
 او بنابه تحقيقا لمعنى
 العباد ان العباد في
 شرعته لا يتكلم لغيره
 الطابع من العام وذلك
 لا يتحقق بغير رضاء وقيل
 ولا نه مأمور بالانبات
 ولا يتحقق من غير الا ان يكون
 نيا به عنه لقيامه مقامه
 بخلاف الوارث لانه
 بخلاف جبر او قضية هذا
 ان لا يجوز اداء وارثه
 عنه الا ما جردناه
 استحيانا فقلت
 يستعمله عنه باء الواو
 لانه يشبه الختمية حيث
 قال صلى الله عليه وسلم
 قد بين الله اول رسم الحكم
 من شريح الاختيار
 على المختار في اول
 كتاب الزكاة انتهى

حتى ينوى معها او قبلها قالوا والكفارة والزكاة سواء
 قلت جواز التقديم في الزكاة اولى لان دفعها يتعده و
 يكسر بخلاف الكفارة فينوى حين يزن قدر الزكاة ويعزله
 وان لم ينوى عند الدفع هكذا ذكر الماوردي والبغوي و
 لو نوى بالخمس المدفوعة فرضا ونفلا يقع فرضا عند
 انه يوسف ويروي عن انه حنيفة لقول الفرض او
 لا فتقار الى نية التعيين وعند محمد وسوق الشافعي
 يقع نفلا كنية الزكاة والكفارة مسيلة اداء العين
 عن الدين يجوز لان العين خير من الدين واداء الدين
 عن الدين لا يجوز وهو ان يكون له على رجل ما يتادرم
 وحال عليها الحول وله على آخر خمسة دراهم جعلها
 عن المائتين لا يجوز اما لتفاوت الذمم او لما يلزم منه
 اداء الدين على العين عما تقدر قبض الدين لباقي منه
 ولو جعلها خمسة عن المائتين للذي عليه المائتان لم
 يذكر محمد رحمه الله فعلى العلة الاولى يجوز لعدم تفاوت
 الذمم وعلى العلة الثانية لا يجوز والحيلة فيه ان
 يتصدق عليه بخمسة دراهم من زكاة العين فاذا
 قبضها اخذ ما منه قضا عن دينه وفي المغني اداء الدين
 عن العين في الزكاة لا يجوز لانه اسقاط والواجب
 فيها التملك وبه قال احمد ولو دفع اليه دراهم الى
 وكيله ليتصدق بها تطوعا ثم نوى عن زكاة ماله
 فتصدق بها المامور جاز ذكر في نية المفتي ومثله
 في شرح المهدب ولو ادى الزكاة عن مال غني فاجاز
 المالك وسوقا لم يذ الفقير يجوز والافلا ولو ادى
 زكاة غني من مال نفسه بغير امر واجاز لا يجوز

الحيلة في دفع
 الزكاة الى المدين

وبما من يجوز له مائة عين ومائة دين يجب فيها
ذكر هذه المسألة في منية المفتي

زكاة السوايم

فصل في الابل في المبسوط افتتح محمد رحمه الله باب الزكاة
بزكاة السوايم اقتداء بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
في الزكوات فانها كانت مفتحة بالمواشي وقيل انما بدأ
بها بناء على عادة العرب فانهم كانوا ارباب المواشي
وكانوا يعدونها من انفس الاموال وقيل زكاة السوايم
مجمع عليها بخلاف زكاة عروض التجار فان الظاهر
لا يرون وجوب الزكاة فيها على ما ياتي بيان ذلك في باب
زكاة العروض ان شاء الله تعالى فبدأ بالمجمع عليه ليرتب
عليه المختلف فيه مع انه لا يعتد بخلافهم وانما قدم
صفة الابل لانها اكبر عندهم واعظم النعم قيمة واجساما
فكانت اهم قول له ليس في اقل من خمس ذره صدقة
فاذا بلغت خمسا سايمة وحال عليها الحول ففيها شاة
اذا تسع فاذا كانت عشرا ففيها شاتان الى اربع عشر
فاذا كانت خمس عشر ففيها ثلاث شياه الى تسع عشر
فاذا كانت عشرين ففيها اربع شياه الى اربع وعشرين
ثم العفويين كل شاتين اربع اربع الى خمس وعشرين
فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض وهي التي
طعنت في السنة الثانية ثم العفويينها وبين بنت
لبون تسع فاذا بلغت عشرا فيكون بينا وثلاثين
ففيها بنت لبون ثم العفويينها وبين الحقة تسع فاذا
بلغت عشرا وهي ست واربعون ففيها حققة ثم العفو
بينها وبين الجذعة اربع عشر فاذا بلغت خمس عشر
وهي ثمان احدى وستين

والله اعلم
عن طراز في خمس وعشرون
سببا فاذا بلغت ستا وعشرون
غيرها بقية عن طراز في المسموط
والله اعلم

وهي تمام احدى وستين ففيها جذعة وهي اعلى ما يؤخذ
في الابل ثم العفويينها وبين بنت لبون ايضا اربع عشرة
فاذا بلغت خمس عشرة وهي تمام ست وستين ففيها
بنت لبون ثم العفويينها وبين الحقتين اربع عشرة فاذا
بلغت خمس عشرة وهي تمام احدى وتسعين ففيها حقتان
ثم العفويينها وبين اول الالواجب بالشاة في الاستينا
ثلاث وثلاثون والى اول الاستينا في تسع وعشرون
فاذا بلغت خمساً من اول الاستينا ففيها شاة ثم
العفويين كل شاتين اربع كما مر الى خمس وعشرين
تمام خمس واربعين بعد المائة فيكون فيها بنت
مخاض مع الحقتين ثم العفويينها وبين الحقات الثلاث
اربع فاذا بلغت خمساً وهي تمام المائة والخمسين
ففيها ثلاث حقات ثم تسائف الفريضة فيكون
في الخمس شاة مع الحقات الثلاث والاربع بين
كل شاتين الى خمس وعشرين وهي تمام مائة و
خمس وستين ففيها بنت مخاض مع الحقات الثلاث
ثم العفويينهن وبين بنت لبون تسع فاذا بلغت
عشراً وهي تمام مائة وست وثمانين بنت لبون
مع الحقات الثلاث ثم العفويينهن وبين الحقة
الرابعة تسع فاذا بلغت عشراً وهي تمام مائة
وست وتسعين ففيها اربع حقات وفي المبسوط
ان شاء ادى اربع حقات من كل خمسين حقة
وان شاء ادى خمس بنات لبون من كل اربعين
بنت لبون ثم العفويينهن وبين الاستينا في
الثالث اربع وهي تمام المائتين ثم العفويينها

اربعة اخرى فاذا بلغت خمسا ففيها شاة فيكون العفو
 بين الحقايق الاربع وبين الشاة ثمانية وبين كل
 ثناتين اربع الى خمس وعشرين فاذا كانت خمسا
 وعشرين ففيها بنت مخاض ثم العفو بينهما وبين
 بنت لبون تسع فاذا بلغت عشرا ففيها بنت لبون
 وهي تمام ست وثلاثين بعد المائتين ثم العفو بينهما
 وبين الحققة الخامسة تسع فاذا بلغت عشرا وهي
 تمام ست واربعين ففيها خمس حقايق ثم العفو بعد
 اربع وهي تمام الخمسين بعد المائتين ثم يستأنف
 الفريضة واربع بعدها عفو تضاف الى الاربع العفو
 قبلها فيكون ثمانية بين الحققة والشاة الواجبة ثم
 يستأنف ابدان في كل خمس شاة الى خمس وعشرين
 فيجب فيها بنت مخاض الى ست وثلاثين ففيها بنت لبون
 الى ست واربعين ففيها حققة الى خمسين ثم يستأنف
 الفريضة بعد الخمسين هكذا ابداء الى ان يبلغ الحققة
 دون الحذعة وهذا معنى قوله ثم يستأنف الفريضة
 ابداء كما يستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين
 وهذا قول ابن مسعود رضي الله عنه والتخفيف والبر
 واهل العراق وحكي الداودي وابن تيمية عن علي
 ابن ابي طالب رضي الله عنه انه قال اذا زادت
 خمسا على العشرين والمائة او على الثلاثين والمائة
 او على العقود التي فوق المائة والعشرين او
 زادت اكثر من خمس ففيها شاة وحكي الشافعي
 في شرح البخاري عن حماد بن ابي سليمان والحكم بن
 عيينة ان في مائة وخمس وعشرين حققتين وبنت
 مخاض وحكي مذهبنا

مخاض وحكي مذهبنا عن عبد الله بن حنبل في رواية
 عنه وقال الشافعي واسحاق وابن حنبل في رواية
 اذا زادت على عشرين ومائة واحدة ففي كل
 اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حققة وفي شرح
 المذهب للنووي اذا زادت على عشرين ومائة
 واحدة ففيها ثلاث بنات لبون وكذا لو زاد بعض
 واحد عند الاصطخري ثم بعد مائة واحدة وعشرين
 يستقر الامر فيجب في كل اربعين بنت لبون وفي
 كل خمسين حققة وقال محمد بن اسحاق بن يسار و
 ابو عبيد ورواية عن احمد لا يتغير الفرض الى ثلاثين
 ومائة فيكون فيها حققة وبنات لبون وعن مالك لو اتيان
 وقالت الظاهريّة وابو سعيد الاصطخري اذا
 زادت على عشرين ومائة ربع بعير او ثمنه او عشرا
 ففي كل خمسين حققة وفي كل اربعين بنت لبون و
 قال محمد بن جدير الطبري يتخير بين الاستيناف
 وعدمه لو زودوا الاخبار ربهما واقتا قول ابن حزم
 والظاهرية فباطل بلا شبهة اذ لم يره الشرع يجعل
 السائمة نصا بربع بعير او ثمنه او عشرا
 وتعلقوا بقوله فان زادت وقالوا الزيادة يحصل
 بالثمن والعشر والاصل في ذلك ما روي ان
 ابا بكر كتب لهم ان هذه فرايض الصدقة التي
 فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين
 والتي امر الله بها رسول الله فمن يسئلها من المسلمين
 على وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعطه
 فيما دون خمس وعشرين من الابل الغنم في كل خمس

في كل خمس

ذو شاة فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها ابنة
مخاض الخمس وثلاثين فانه تكون ابنة مخاض فابن
ليون ذكر فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها ابنة ليون
الخمس واربعين فاذا بلغت ستا واربعين ففيها
حقه طروقة الفحل وفي البخاري طروقة الجمل الى
ستين فاذا بلغت واحدة وستين ففيها جذعة الى
خمس وسبعين فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنتا
ليون الى تسعين فاذا بلغت واحدة وتسعين ففيها
حقها طروقة الفحل الى عشرين ومائة فاذا
زادت على عشرين ومائة ففي كل اربعين ابنة
ليون وفي كل خمسين حقة فاذا تباين اسنان الابل
في فرايض لصدقات فمن بلغت عند صدقة الجذع
ولست عند جذعة وعند حقة فانها تقبل
منه ويجعل معها شاتين ان استيسرتا له او عشرين
درهما ومن بلغت عند صدقة الحققة ولست عند
الاجذعة فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين
درهما او شاتين ومن بلغت عند صدقة الحققة
ولست عند وعند ابنة ليون فانها تقبل منه
ويجعل معها شاتين ان استيسرتا له او عشرين
درهما ومن بلغت عند صدقة ابنة ليون ولست
عند الا حقة فانها تقبل منه ويعطيه المصدق
عشرين درهما او شاتين ومن بلغت عند صدقة
ابنة ليون ولست عند ابنة ليون وعند ابنة
مخاض فانها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان
استيسرتا له او عشرين درهما ومن بلغت عند
صدقة ابنة مخاض

صدقة ابنة مخاض وليس عند الا ابن ليون ذكر
فانه يؤخذ عنه وليس معه شيء ومن لم يكن عند
الا اربع من الابل فليس فيها شيء الا ان يسارها
وفي صدقة الغنم في سابعها اذا كانت اربعين ففيها
شاة الى عشرين ومائة فاذا زادت ففيها شاتان
الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه
الى ثلاثمائة فاذا زادت ففي كل مائة شاة ولا
يؤخذ في الصدقة هريمه ولا ذات عوار ولا تيس
الا ان يشاء المصدق ولا يجمع بين متفرقة ولا يفرق
بين مجتمع حسبه الصدقة وما كان من خليطين
فانها يتراجعان بينهما بالسوية واذا كانت سائمة
الرجل ناقصه من اربعين شاة شاة واحدة
فليس فيها شيء الا ان يشاء ربه وفي الرقة ربع العشر
فاذا لم يكن المال الا تسعين ومائة درهم فليس فيها
الا ان يشاء ربه رواه النساء وابوداود والبخاري
قال في المنتقى وقطعه في عشر مواضع وفي رواية
الدارقطني فاذا بلغت احدى وعشرين ومائة ففي
كل اربعين بنت ليون وفي كل خمسين حقة قال هذا
اسناد صحيح وروايته كلهم ثقات وعن الزهري
عن سالم عن ابيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كتب
الصدقة ولم يخرجها الى عماله حتى توفي قال اخرجها
ابوبكر من بعد فعمل بها حتى توفي ثم اخرجها عمر
من بعد فعمل بها قال فلقد هلك عمر يوم هلك
وان ذلك لم يقدرون بوصيته قال فكان فيها في الابل
في خمس شاة حتى ينتهي الى اربع وعشرين فاذا بلغت

باب
الصدقة
في المواضع
التي ذكرها
الشيخ

خمساً وعشرين فيها بنت مخاض وخمس وثلاثين
 فان لم يكن بنت مخاض فابن لبون فاذا زادت على
 خمس وثلاثين ففيها بنت لبون الى خمس واربعين فاذا
 زادت واحدة ففيها حقة الى ستين فاذا زادت
 ففيها جذعة الى خمس وسبعين فاذا زادت ففيها
 بنت لبون الى تسعين فاذا زادت ففيها حقتان الى
 عشرين ومائة فاذا كثرت الابل ففي كل خمسين حقة
 وفي كل اربعين ابنة لبون وهكذا الى آخر الحديث و
 فيه لا يؤخذ هرعه ولا ذات عيب من الغنم رواه
 ابوداود والترمذي وحسنه وروى الزهري
 عن سالم مرسلا فاذا كانت احدى وعشرين ومائة
 ففيها ثلاث بنات لبون حتى يبلغ تسعا وعشرين
 ومائة فاذا كانت ثلاثين ومائة ففيها بنتا لبون
 وحقة حتى يبلغ تسعا وثلاثين ومائة فاذا كانت
 اربعين ومائة ففيها حقتان وبنت لبون حتى يبلغ
 تسعا واربعين ومائة فاذا بلغت خمسين ومائة
 ففيها ثلاث حقات حتى يبلغ تسعا وخمسين ومائة
 فاذا كانت ستين ومائة ففيها اربع بنات لبون حتى
 يبلغ تسعا وستين ومائة فاذا كانت سبعين و
 مائة ففيها ثلاث بنات لبون وحقة حتى يبلغ تسعا
 وسبعين ومائة فاذا كانت ثمانين ومائة ففيها
 حقتان وابنتا لبون حتى يبلغ تسعا وثمانين ومائة
 فاذا كانت تسعين ومائة ففيها ثلاث حقات و
 ابنة لبون حتى يبلغ تسعا وتسعين ومائة فاذا
 كانت مائتين ففيها اربع حقات او خمس بنات لبون
 اي الستين وحده

اي الستين وجدت اخذت رواه ابوداود واستند
 الشافعي بحديث انس السابق قال النوراني وهو صحيح
 صحيح وقال ابن حزم الظاهري روى عن ثمامة بن عبد
 الله حماد بن سلمة وعبد الله بن المنثري قال كلاما ثقة
 امام وروى سفيان ابن حسين عن الزهري عن سالم
 عن ابيه عبد الله بن عمرو رضى الله عنهم ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كتب كتابا للصدقة فلم يخرج له عماله
 حتى قبض فقرنه بسيفه فعلم به ابو بكر حتى قبض
 وكان فيه في خمس من الابل شاة وفي عشر شاتان وفيه
 فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة
 وفي كل اربعين بنت لبون وقد قال الترمذي روى هذا
 الحديث عن الزهري عن سالم غير واحد ولم يرفعوه
 وانما رفعه سفيان بن حسين قال ابو بكر بن العربي
 وكل من روى الحديث لم يسند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الا سفيان بن حسين وفي الدارقطني عن انس لما استخلف
 ابو بكر بعثه الى البحرين فكتب له هذا الكتاب وختمه
 بخاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان نقش الخاتم ثلاثة
 اسطر محمد سطر ورسول سطر والله سطر وساق
 الحديث كما تقدم ووجه من قال لا يتغير الفرض
 لمائة وثلاثين ما روى في كتاب عمر بن الخطاب
 في الصدقات فاذا زادت على العشرين ومائة فليس
 فيما دون العشرين شيء فاذا بلغت ثلاثين ومائة ففيها
 بنتا لبون وحقة رواه ابوداود والترمذي ولنا
 رواية حماد بن سلمة قال قلت لقيس بن سعد
 اكتب لي كتابا في بئر محمد بن عمرو بن حزم فكتبه لي

سالم مرسلا

في ورقه ثم جاء يوما واخبر انه اخذ من كتابي بكر
محمد بن عمرو بن حزم واخبرني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كتب لحجته عمرو بن حزم في ذكر ما يخرج من فرايض
الابل فكان فيه اذا بلغت احدى وتسعين ففيها حقنانه
الا ان تبلغ عشرين ومائة فاذا كانت اكثر من ذلك ففي
كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون فافضل فانه
يعاد الى اول فرايض الابل فاما ان اقل من خمس وعشرين
ففيه الغنم في كل خمس ذرة شاة رواه ابو داود وروى
الحافظ ابو جعفر الطحاوي وحامد بن سلمة جبلا قال
الطحاوي ونيس حجة حافظ وقال ابو الفرج قال
احمد بن حنبل حديث ابن حزم في الصدقات صحيح
وبعض ما روى الطحاوي عن ابي عبيدة وزيا بن
ان مريم عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال في فرايض
الابل فاذا زادت على تسعين ففيها حقنانه لا عشرين
ومائة فاذا بلغت العشرين والمائة استقبلت الفريضة
بالغنم في كل خمس شاة فاذا بلغت خمسا وعشرين
فالفرايض الابل فاذا كثرت ففي كل خمسين حقة قال
الطحاوي فهذا ابن مسعود من البراءة الصحابة واعلم
وقد قال بالاستيناف بالشيء حديث آخر روى
سفيان عن ابن اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي
رضي الله عنه اذا زادت الابل على عشرين ومائة
قال يرد الفرايض الا اولها فاذا كثرت ففي كل خمسة
حقة وذكر ايضا ابو بكر بن ابي شيبة باسناده
عن علي رضي الله عنه قال اذا زادت على عشرين
ومائة يستقبل بها الفريضة وذكر هذه الاحاديث
في الامام قال ابن حزم

انه قال

في الامام قال ابن حزم الظاهري روى عن ثمانية بن
عبد الله حماد بن سلمة وعبد الله بن المثنى قال
وكلاما امام ثقة قلت لقد كذب الخبيث قال
الحافظ ابو جعفر الطحاوي لم يرفعه الا عبد الله بن
المثنى وهو ليس ممن يحتج بحديثه وقال ابو سلمة
الانصاري وهو ضعيف وذكر ابو الفرج في الضعفاء
والمتروكين وقال في الكلام مو صالح ولم يوثقه حماد
حماد بن سلمة عن ثمانية منقطع وحديث سالم عن
ابيه عبد الله بن عمر لم يرفعه احد من اصحاب
الزهرتي عن سفيان بن حسين قاله الترمذي كما
تقدم وسفيان ليس من كبار اصحاب الزهرتي وفي
حديثه ضعف قاله يحيى بن معين وقال احمد ليس
موثقا كذا وضعفه وقال ابن عدني يروي عن الزهري
اشياء يخالف الناس فيها ذكر في الكلام وقال يحيى
ابن معين لم يكن بالقوي وقال ابن حبان يروي
عن الزهري المقلوبات وذكر ابو الفرج في
الضعفاء والمتروكين وقال ابن حزم في المحلى
ضعف يحيى بن معين هذه الاحاديث وقال الترمذي
في حديث سفيان بن حسين مقال وسالت البخاري
عن هذا الحديث فقال أرجو ان يكون محفوظا
ذكر في كتابي العلل فلم يحزم البخاري بحفظه
فضلا عن صحته اعترض البيهقي فقال تعلق
بعض من ادعى المعرفة بالاثار وقال حديث حماد
ابن سلمة منقطع ولم يعلم ان يونس بن محمد
المؤدب رواه عن حماد بن سلمة قال اخذت

من يمامة بن عبد الله كتابا زعم ان ابا بكر كتبه لانسرين
مالك هذه فريضة الصدقة قلت لقد ركب البيهقي
الحق من هواه وعصبيته من يقوله الحافظ ابو جعفر
الطحاوي انه من يدعي المعرفة بالآثار الذي اطبق اهل
العلم والاثار على فضله وغزارة علمه بالفقه والحديث
وعلمه ورجاله ونبله وقد ذكر القاضي عياض في الاحكام
في باب لقرا في الحج قد صنف الناس في هذا الباب اطولهم
نفسا ابو جعفر الطحاوي المصري الحنفى فانه صنف
في هذه المسئلة ما يزيد على الف ورقة فهذا ما ية كراس
فيكون اربع مجلدات كبار في مسئلة واحدة فهذا من
البيهقي مكانين وترك الادب معه وهو اجل قدرا
قال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد رحمه الله قول حماد
اخذت هذا الكتاب من ثمانية هذه الضيعة يتاثر
فيها هل يقتضى سماع حماد الكتاب من ثمانية او لا انتهى
كلامه في الامام قلت قال البيهقي قيس ابن سعد اخذ
من كتاب لامن سماع فرقة حديث قيس قلت وكذا حماد
ابن سلمة قال اخذت هذا الكتاب من ثمانية فهو من
كتاب لامن سماع وهذه العلة خرج البخاري رواية
عبد الله بن المثني ولم يخرج عن حماد بن سلمة وان كان
اجل قدرا من عبد الله بن المثني لا نقطاع حديثه وعلم
سماع ما في الكتاب وراه البيهقي ايضا عن سليمان بن
داود الخولاني وذكر من ابني عليه كابن حنبل واه
زرعة ولم يذكر من تكلم فيه وقد قال يحيى بن معين ليس
بشيء وذكر ابو الفرج ابن الجوزي في كتاب الضعفاء
والمتروكين وفي المبسوط وجوب الحقتين في مائة وعشرين
ثابت باتفاق الآثار

صنف هذا
الكلام في حق
الطحاوي

ثابت باتفاق الآثار واجماع الامة فلا يجوز
ابطالها الا بما يثبت وبعدم ما به وعشرين اختلف
الآثار فلا يبطل باسرها ويعد حديثا بن
عمرو وانس في الزيادة الكثيرة في كل اربعين بنت
ليون وفي كل خمسين حقة وظاهر الخبر يتناول
زيادة فيها خمسون واربعون ويدل عليه قوله
بعد المائة والعشرين فاذا كثرت الابد ففي كل
خمسين حقة وفي كل اربعين بنت ليون وزيادة الوا
لا يقال كثرت وقال الرازي ثبت ذلك عن علي
و ثبت عنه انه احدا سنان الابد عن النبي عليه
السلام فكان اولي بالآخذ به والشيء فيما بين
ذلك باثر عمرو بن حزم ولا تعرض للشيء في اثر
ابن عمرو وانس جمع بين الآثار وفي كتاب عمرو بن
حزم في الصدقات والديات اذا زادت على مائة و
عشرين يستأنف الفريضة ويروي تعاد الفريضة
ذكر في الذخيرة المالكية ولان الزيادة الواحدة
على مائة وعشرين ان كان لها حصص من الواجب
يكون في كل اربعين وثلاث بنت ليون فهو مخالف
للآثار المشهورة ولا قايد به وان لم يجعل لها حظ
من الواجب كما هو مذهبه فهو مخالف لاصول الزكوات
فانه ما لا حظ له من الواجب لا يتغير به الواجب
كالعلوفة وعن علي رضي الله عنه في خمس وعشرين
خمس شياء وفي ست وعشرين بنت مخاض ويروي
ذلك عن الشعبي وشريك بن عبد الله ذكر السفاقي
في شرح البخاري وبه قال ابو مطيع البلخي وفي المبسوط

حديث علي بن الحارث
جميع الروايات
وذكر في اول الكتاب
على الحاشية على من المصنوع
والاستنباط

قال الثوري هذا غلط وقع من رجال علي ومرو
افقه من ان يقول هذا لان فيه موالا بين
الواجبين لا وقص بينهما وهو خلاف الزكوات
فانه مبناها على ان الوقص يتلوا الواجب والوجوب
يبلغ الوقص ثم اجمع المسلمون على ان فيما دون خمس
من الابل لا زكاة فيه وقال عليه السلام ليس فيما
دون خمس ذوة صدقة متفق عليه ويقال ساءت
الابل يسوم سوما اذا راعى واسمها اذا راعى
وسومها اذا جعلتها سائمة قال الله ومنه شجر
فيه تسمون اي ترعون وفي الاكمال وفي فوق التسع
الى اربع وعشرين فسق قال ابو عبيد الذوق ما
بين الثنتين الى التسع من الاناث ذوق الذكور
ما فوق التسع الى اربع وعشرين فسق وفي الذوق
الذوق الاناث وفي الذكور بالاجماع لا بالحديث نظير
فعلهم نصف ما على المحصنات والحق بين العبد
بالاجماع وعكسه من اعتق شركا له في عبده وجوز
عليه حكم الامة بالاجماع وقال غير انه عبيد كالامم
وغنى الذوق ما بين الثلاثة الى العشرة وقيل الذوق
واحد لقولهم الذوق الى الذوق ابل وانك ابن قتيبة
لا تترك قول خمس ذوق ولا يجوز خمس ثوث وما قاله
اشهر عند اهل اللغة وقال ابو حاتم تركوا القياس
في الجمع فقالوا ثلاث ذوق لثلاث من الابل كما قالوا
ثلاثمائة والقياس ما رت او هيئين ولا واحد له
لفظة والواحد بعير كالنساء واحدها المرأة
والصبية خمس او بنت والصرمة ما بين العشرة
الى العشرين والعسكر

الى العشرين والعسكر ما بين العشرين الى الثلاثين
والهجمة ما بين الستين الى السبعين والهيبة ما بين
خومائين والعرج من خمس مائة الى الف وقيل الصرمة
ما بين العشرة الى الاربعين ونحوها الخدمه والحذنة
والبصلة فاذا بلغت ستين فهي الصرمة والعكر والعرج
لا ما زادت والهجمة اربعون لا ما زادت وقيل هند
غير مصغر ما يتان وصححه ابو الحسن وقال امامه
ثلاث مائة واعلم انه بيان اسنان الابل من المهمات
التي ينبغي تقديمها والابل بكسر الهمزة والباء الموحدة
ويجوز تسكين الباء تخفيفا وهو فعل ومثله ملز في
الصفات وهي المرأة القصيرة العظيمة الخشبه قال
الشيخ جمال الدين بن الحاجب ولانثالث لها وذكر المبدائي
اربعة وناد عليها اطلا وهو الخاصة وايدا للوحشية
اي ولوه وهي التي تلد كل عام قاله الممتنع وفيما زعم
سيبويه لم يات فعل الابل ويلز لا حجة فيه لان الاشهر
فيه يلز بالتشديد فيمكن ان يكون تخفيفا ولا حجة في اطل
ايضا لانه لم يات الا في الشعر نحو قول امرئ القيس
له اطلا ظبي وساقا نعامه فيجوز ان يكون مما اتبع
الطاء الهمزة للضرورة فانه قال ابن عصفور في الممتنع
وجاود لغة في الوتد وخبر الفلج على الاسنان وابط
وحلح وحلب وهي جنس يقع على الذكور والاناث و
لفظها مؤنث تقول ابل سائمة وقال محمد في الجامع الابل
والجمل والبعير والجذور اجناس والناقاة للأنثى وفي
الصحيح الابل اسم جمع يعني كركب وخلق لا واحدا
من لفظها وهي مؤنثة ولا يدخلها التاء الا في الصغير

هذه لغة في الابل وغيرها

اسنان الابل

والجمل زوج الناقة والبغير بمنزلة الانسان ويقال
للجمل بغير وللناقة بغير وشربث من لبن بغيري
ولا يقال له بغيرا الا اذا اجذع ولا حملا الا اذا اربع
والجزور يقع على الذكر والانثى وهي مؤنثة قال النوى
يقول اهل اللغة يقال لولد الناقة اذا وضعت ربع
بضم الراء وفتح الباء الموحدة والانثى ربعة ثم هج
وهبة وفي الصحاح الربيع الفصيل ينتج في الربيع
مواولا للتاج فاذا نتج في آخن فهو هجج وهبعة و
ناقة مربع ينتج في الربيع فهي مرباع ايضا في الذخيرة
الهنج الذي يولد لغير حنثه فاذا فصل عنه امه هو
فصيل وهو في جميع السنة حوار وقيل او لا يخرج
يسمى سليلاً ثم حوارا لان يفصل ثم فصيلا
تمام الحول فاذا دخل في السنة الثانية فهو ابن
مخاض والانثى بنت مخاض مضافا الى النكث وقد
تضاف الى المعرفة وذكر تعريفها بغالب حالها كقول
الربيبية بالحجر قالوا سمي بذلك لان امه لحقت
بالمخاض وهي الحامل وقيل المخاض وجع الطلة
لقوله تعالى فاجاءها المخاض ثم لزمه هذا
الاسم وان لم يحمل امه فاذا دخل في السنة الثالثة
فهو ابن لبون والانثى ابنة لبون سمي بذلك لان
امه وضعت غير وصارت ذات لبن غالبا
فاذا دخل في الرابعة فهو حقة والانثى حقة لانه
استحق ان يحمل ويترك واستحق ضربا باللفظ
ويحمل منه اذا كانت انثى ولهذا جاء في الحديث
طروقة الفحل وطروقة الجمل بمعنى مطروقة
كحلوبة وركوبة فاذا

كحلوبة وركوبة فاذا طعن في الخامسة فهو جذع
يفتح الذال المعجمة والانثى جذعة وهي آخر الاسنان
المنصوص عليها في الزكاة وما فوقها من الكرايم فاذا
طعن في السادسة فهو ثني وثنية لا لقا به ثنيته
وهو اول الاسنان المحرمة في الاضحية من الابل وفي
السابعة رباع ورباعية وقال المطرزي يفتح الراء
وتخفيفا لياء وقال النوى رباع بضم الراء قال س
ويقال رباع خفيفه والاول اشهر وفي النهاية لابن
الاثير والمغرب والصحاح لم يذكر غير الثاني ولا
يزال رباعا ورباعيا حتى يدخل السنة الثامنة
فهو سدس وسدس لانه القى السن السدس
الذي بعد الرباعية فاذا دخل في التاسعة فهو
بازل للذكر والانثى لانه يزل نابه اي طلع وفي
العاشر مخلف للذكر والانثى هكذا ذكر هذه
الاسماء ابو عبيد وحكي ذلك عن الاصمعي وله زيد
الانصاري وانه زيد الكلان وغيرهم وفي قول انه
زيد النوى مخلف ثم بازل عام وبازل عامين و
مخلف عام ومخلف عامين وكذلك ما زاد فاذا كبر
فهو عود والانثى عود ومنه وانف العود بالعود
يخدم فاذا مريم يفتح القاف وكسر الحاء المهملة والانثى
ناب وشارق ويقال مخلف ثلاثة اعوام والخمسة اعوام
وهذا كله عن النضر بن شميل وله عبيد ولم يقيد
الجمهور بخمسة وعن انه حاتم اذا القى ثنيته فهو ثني
التي رباعيته فهو رباع وقال ابو عبيد اذا القحت في
خلفه الى عشرين اشهر ثم عشرين وقيل هي التي اتي عليها

من وضعها عشرة اشهر دل عليه قد حلت على عشرة
قال الجوهري العشرة الحامل من الابد ثم يضع في
اسمها بمنزلة الرايب للبن الخاثر حتى يتزع منه
زبد وهو اسمه على حاله قاله ابو عبيد وعن انه
داود سمعت من الرياشي وانه حاتم وغيرهما من
كتابا لنضربن شميل ومن كتابا في عبيد قالوا في
المحاور ثم الفصل اذا فصلت ثم بنت مخاض لسنة
الى تمام سنتين فاذا دخلت في الثالثة فهي بنت لبون
فاذا تمت له ثلاث ودخلت في الرابعة فهي حقة وحق
الى اربع سنين وهي تلغ ولا تلغ الذكر حتى تنقضي الى
آخر الاسنان التي قد منها وهي طلبة الطلبة وعن
ابن زياد ابن مخاض ابن سنة وابن لبون ابن سنتين
والحق ابن ثلاث والجذع ابن اربع والثني ابن خمس
السديس ابن ست سنين واليازك ابن ثمان سنين
وفي النابيع بنت مخاض هي التي في السنة الثانية
عند الفقهاء وعند اهل اللغة هي التي طعنت في الثالثة
وبنت لبون هي التي طعنت في الثالثة عند الفقهاء
وعند اهل اللغة هي التي طعنت في الرابعة لا آخرها
ولم ينابع عليه فيما نقل عن اهل اللغة ثم فصول
الاسنان عند طلوع شهيك لقولهم
اذا شهيك آخر الليل طلع قايبن اللبون الحق والحق جذع
لم يبق من اسنانها غير الهبع وروي ابو داود اول
الليل طلع والاول الصواب فان الابد ينزاد كورها
على انائها في اول الصيف وهي حمل سنة فتلد حينئذ
وسهيل يطلع اول الليل في اول الشتاء وآخر الليل
في اول الصيف فيسنت

بما قدمه كلامه في
بعد ثلاثين رجات
وفيه خلاف كثير من
العلماء

في اول الصيف فيستقيم المعنى حينئذ والفجر يكون
بالجهة وقد مضى من الصيف النثى والظن وانما
على رواية الليل كما رواه ابو داود وعبد الحق في الاحكام
فيكون الفجر لسعد الذابح فلم يكمل الابد سنة حتى
ينتقل والذي لم يولد اول الصيف لا ينتقل معها
لتقدمه او تاخره فيسمى الهبع وقال الازمري اول
نتاج الناقة ربع وآخر هبع والاني هبع و
الشارف المسنة الهرمة والبكر الصغير من ذكور
الابد والمهاري الابد المنسوبة الى مهر من حيدان
قوم من اهل اليمن والارحبية من اهل اليمن وكذا
المجندية والعقيلية بجذية صلاب كرام يبلغ
الواحد مائة دينار والقرملية ابن الترك و
الفوالح فحول سنديّة ترسل في العراب فينتج البخت
والواحد بخت كروم ورومي وترك وتركي وأصله
ان بخت نصر جمع بين العراب والنالح قبله هو الجمل
الضخم ذو السنمين فأتولد منها البختيا وفي المسوط
والمنافع انما وجبت الزكاة في الابد لانها مال كثير
لا يمكن اخلاؤه من الواجب ولا ايجاب واحدة منها
لاجحاف الملاك ولا ايجاب جزء منها لان الشركة
في العين عيب فكان ايجابا لساة فيها كما يجاب الخمسة
في المائتين لان الغالب ان بنت المخاض قيمتها اربعون
درهما شرح الفاظ الاحاديث قوله هذا فريضة
الصدقة اي نسخة فريضة الصدقة قال اهل اللغة
والفقه يسمى بنت مخاض وبنت لبون والحقه والجذع
فرايض جمع فريضة بمعنى مفروضة وليست الزكاة

صدق قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة قوله
التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين
قيل فيه ثلاثة أوجه أحدها من الفرض الذي
منه الأيجاب والالزام والمعنى أن الله تعالى فرضها
ويبلغها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر بها فستبني من
وتبليغها فرضا منه والثاني بمعنى سنن والثالث
بمعنى قد روي الظاهر وعليه الأكثر وقوله على
المسلمين دليل على أن الكفار غير مخاطبين بها إذ
من المؤمنين عن الله تعالى وقد تقدم قوله والتي أمر
الله تعالى هكذا في رواية البخاري وغيره من كتب
الحديث المشهورة وفي رواية أنه داود في سننه
بغير واو والأول عطف على قوله التي فرض رسول
الله صلى الله عليه وسلم وبغير واو يدك وقوله فمن سبها
بضم السين في الموضعين على ما لم يسم فاعله والظاهر
مكسورة في المكانين واختلفوا في الضمير في قوله
فلا تعطه قيل هو عايد إلى الزايد على الفرض
الظاهر وقيل إلى أصل الواجب لا يعزله بالتعذر
وقوله صلى الله عليه وسلم في أربع وعشرين من الأبد
فما دونها الغنم قيل الحكمة في تقديم الخبر على البنية
أن المقصود بيان النصب إذ الزكاة إنما يجب
بعد النصاب فكان تقديمه أهم لأنه السابق
في السبب وكذا قوله فيها بنت مخاض وفيها بنت
لبون وفيها حقة للآخر وقوله عليه السلام
بنت مخاض أنثى وبنت لبون أنثى وكذا قوله ابن
ذكر والبنت لا يكون إلا أنثى والابن لا يكون إلا ذكر
قيل احتراز من الخنثى

الاحتراز من الخنثى وقيل تأكيد لسنة الاعتناء بقوله
رأيت بعيني وسمعت بأذني وكتبت بيدي وقيل في
ابن لبون ذكراته إشارة إلى السبب الذي من أجله
يريد السنن فعلا عن بنت المخاض التي هي بنت سنة
إلى لبون وهو ابن سنتين فكانه قيل إنما يريد فضيله
السنة لتقصيه الذكورية ونظير قوله عليه السلام
فلا ولي رجل ذكر يعني إنما استحق العصبية الميراث
لوصف الذكورية الذي هو منشأ الحماية والنصي
فهو إشارة إلى التعليل وفي جوامع الفقه المعبر عن سن
الأبد بنت مخاض وسط وما زاد عليها السن والقيمة
عفو قلت يعني لا يجاب الشاة الوسط والأولم يكن
وسطا يجب الزكاة فيها دون الوسط ثم قال في خمس
وعشرين بنت مخاض وسط وفي ست وثلاثين بنت
لبون أو ابن لبون ويستوي في ذلك الذكور والإناث
سواء كانت منفردات أو مختلطات وفي المبسوط
والمحيط والمفيد والبداية لا يجزى في الأبد إلا الإناث
كما في الحديث ولا يجزى الذكور إلا بالقيمة وهو المذهب
وفي المنافع اعتبر في الأبد الإناث والصغار دون الذكور
كبنت مخاض وبنت لبون وحقة وجذعة وهذه الإناث
صغار لا تجزى في الأضحية فجعلت لا توثق كالحايز
للصغير بخلاف البقر والغنم على ما ياء في أن شاء الله تعالى
وقوله ومن بلغت عند من الأبد صدقة الجذعة
بالإضافة بغير تنوين وكذا صدقة الحقة ونحوهما
والمصدق بتخفيف الصاد وكسر الدال المستدرة
أخذ الصدقة وهو الساعي وإنما المالك فالمشهور فيه

بلغها

تشد يد صاحبه وكسرا الدال على المشهور وقيل بتخفيف
 الصاد قال الخطابي هو يفتح الدال **فصل**
 البقر ذكر صاحب كتاب الزينة ان لفظة البقر من
 البقر وهو الشق لانه يبقر الارض اي يشقها ولفظة
 الغنم من الغنمة والجذ من الجال لانه العرب يتجمل به
 وهو ضعيف والبقر جنس وانواعه الجاموس وال
 العراب والدر بانية وهي التي يحمل عليها ولها ثمة
 وفي الصحاح البقرة للذكر والانثى والماء للافرله
 كالتمر والتمر والبقر والبقر والياء والواو
 زايدان واهل اليمن يسمون البقرة باقون والباقر
 اسم جمع للبقر مع رعاته كالحامل لجماعة الحمال في
 شرح النووي البقر جنس واحده بقر وباقون
 وعن ابن يوسف البقرة الانثى قوله ليس في اقل
 من ثلاثين من البقر صدقة فاذا كانت ثلاثين سائمة
 وحال عليها الحول ففيها تباع او تبعة وهي التي
 طعنت في السنة الثانية وفي اربعين مسنة او مسنة
 وهي التي طعنت في الثالثة اختلف الناس في زكاة
 البقر فقالت الظاهرية لا زكاة في اقل من خمسين
 من البقر فاذا ملك خمسين بقر عاميا قهريا متصلا
 ففيها بقر وفي المائة بقرتان ثم في كل خمسين بقر
 بقر ولا شيء في الزيادة حتى يبلغ خمسين وقال
 آخرون في خمس من البقر شاة وفي العشر شاتان
 وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه
 وفي خمس وعشرين بقر الا خمس وسبعين فاذا زاد
 واحدة ففيها بقرتان الى مائة وعشرين فاذا زادت
 واحدة ففي كل اربعين

واحدة ففي كل اربعين بقر مسنة قال ابن حزم وابن
 المنذر هذا قول عمر بن الخطاب وجابر بن عبد الله
 الانصاري وسعيد بن المسيب وعمر بن عبد الرحمن بن
 جلد وقنادة والزهري ففيها المدينة قال ابن حزم
 فيلزم مالكا اتباعهم على اصله وما يروى فيه من الاثر
 موقوف منقطع واعتبروا بالابل كما في الاضحية اذ كل
 منها يجزيه عن سبعة ويروى عليهم بانه خمس من الابل
 وخمس ثلاثين من الغنم ولا يجب فيها ما يجب في الابل
 وعن مصدق الابل بكراته اخذ من كل عشر بقرات
 بقره ومذنبنا قول علي بن ابي طالب والله سعيد الخدري
 والشعبي وطا ووس وشهر بن حوشب وعمر بن عبد
 العزيز والحكم بن عتيبة وسليمان ابن موسى الدمشقي
 ومالك والشافعي وابن حنبل وحكي بن المنذر عن
 ابن قلابه في خمس وعشرين خمس شياه وفي ثلاثين
 تباع وفي البدايع ليس في اقل من ثلاثين من البقر
 زكاة فاذا كانت ثلاثين ففيها تباع او تبعة ولا شيء
 في الزيادة حتى يبلغ اربعين فاذا بلغت ففيها مسنة
 وهذا مما لا خلاف فيه بين الامة انتهى كلام علماء الدين
 الكاساني رحمه الله وذكرنا فيه ثلاثة مذاهب غير
 ما ذكرنا وبالله التوفيق ثم في الكتب الامتهات كالمبسوط
 والمحيط والبدائع والنفيس والمزيد والتحفة و
 الغنية في الاربعين مسنة ولم يذكروا المسنة وفي
 الاسبيجاني والوبري والينابيع وملتنج البحار
 وفي الاربعين مسنة او مسنة كما ذكر في الكتاب
 وهو الحق اذ لا فرق بين الذكر والانثى في البقر و

الغنم عندنا وقال مالك في الثلاثين تباع ذكروا
الاربعة سنين مستنة ولما كان يدفع عنه الاثنى والمستنة
لفضلها عليه ولا يأخذ الساعي المستنة الا اثنى
ذكر في الذخير المالكية وفي المغني لا يخرج الذكر
في الزكاة الا في البقر وانما يجزى في الثلاثين وما تكرر
منها كالسنتين والسبعين وما تركب من الثلاثين و
غيرها كالسبعين ففيها تباع ومستنة وانما الاربعون
وما تكرر منها كالثمانين فلا يجزى في فرضها الا الالف
الا ان يخرج عن المستنة بتبعين وعند الشافعي ان
تتخصت الابل انا او ذكورا تعينت الاثنى الا في
خمس وعشرين من الابل فان ابن لبون يجزى وان كان
الكل ذكورا فتلاثة اوجه يعرف من كتبهم وفي البقر
التبعية في الثلاثين وفي مواضع وجوبه وحيث وجبت
المستنة تعينت ان تتخصت انا او انقسمت كما
في الابل وان تتخصت ذكورا فالاصح جواز الذكر
وان اخرج يتبعين عن اربعين اجزاء على المذهب
وانما الغنم فان تتخصت انا او انقسمت تعينت
الاثنى وان تتخصت ذكورا فالذهب اجزاء الذكر
وفي جوامع الفقه اقل سن ينعقد به النصاب في البقر
تبعية وسط وفي الاسبيجاني والوبري تبعية وتبعية
ومن الصواب وكونه وسطا ليس بشرط فان كان
الزكاة يجب في التبعية من العجفاء وانما يشترط
الوسط لا يجاب من الاتبعة فايده قال الازهر
في ابن السنة تبعية وتبعية وفي الثانية جذع وجذعة
وفي الثالثة ثني وثنية وهي المستنة لانهما القوت
ثنيتهما وفي الرابعة ربيع

د

ما يرد

ثنيتهما وفي الرابعة ربيع لانهما القوت ربيعها
في الخامسة سدس وسدس لانها القوت السن
التي يسمى سدسا وفي السادسة ضالع ثم ضالع
سنة وضالع سنتين وذكر في المبسوط والمحيط و
البدائع والوبري وملتنى البجار والتخفة والغنية
وعامة الكتب ان التبعية الذي طعن في السنة الثانية
والمستنة التي طعن في السنة الثالثة وفي الاسبيجاني
والمنايع التبعية ماله عليه حول واحد والمستنة ما
الي عليها حولان وذكر الجرجاني في التحرير ان التبعية
ماله دون سنة قال النووي وهو شاذ وقال الواقفي
وجامعة ان التبعية ماله ستة اشهر والمستنة ماله
سنة وفي الاحكام السلطانية لبعض الحنابلة ان
التبعية ما حمل له ستة اشهر وقد روى على اتباعه
وقيل لتبع كرينه اربعة لتساويها والمستنة ما حمل له
سنة قال النووي وهذا غلط منه وقال المالكية
التبعية ماله سنتان والمستنة ماله اربع سنين وقيل
حتى يجمع سنين واقلها ثلاث ثم الاصل في وجوب زكاة
البقر قوله عليه السلام في عيد صاحب البقر اذا
لم يؤد زكاتها او حقها وانما النصاب ففيه احاديث
الاول حديث معاذ بن جبل وفيه وجوب الاول
رواية مسروق بن الاجدع عن معاذ اخرجها الترمذي
من حديث سفيان عن الاعمش عن ابن ابي شقيق
بن سلمة عن مسروق عن معاذ بعثه النبي عليه السلام
الى اليمن وامر ان يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبعا او
تبعية ومن كل اربعين مستنة وعند النساء عن

ابن ابراهيم عن مسروق عن معاذ واخرجه ابو محمد
الدارمي باسناده عن مسروق عن معاذ قال بعثني
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن وامرني ان اخذ من
البقر من ثلاثين تبيعاً حولياً ومن اربعين مستنة
والوجه الثاني رواية انه وايلد عن معاذ اخرجته ابو
داود واخرجه ابو بكر بن ابي شيبة قال وكيع عن
الاعمش عن ابراهيم وانه وايلد قال بعث النبي عليه السلام
معاذ الى اليمن الحديث والوجه الثالث رواية ابراهيم
عن معاذ اخرجته النسائي قال قال معاذ بعثني رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى اليمن وامرني ان اخذ من كل اربعين بقرة
ثنية ومن كل ثلاثين تبيعاً ومن كل حالم دينار او عدل
مغافر والوجه الرابع رواية طاووس عن معاذ رواه
مالك عن حميد بن قيس عن طاووس عن معاذ انه اخذ
من ثلاثين بقرة تبيعاً ومن اربعين بقرة مستنة وانه
بما دون ذلك فانه ان ياخذ منه شيئاً قال لم اسمع من رسول
الله صلى الله عليه وسلم فيه شيئاً حتى القاه فاسئله فتوفي
رسول الله قبل ان يقدم معاذ قال عبد الحق هذا هو
الصحيح وفي المنتقى اخرجته الخمسة وابن ماجه لم يذكر
حكم الحاكم والذي يعتد به في هذه الطرق وجهان احدهما
الانقطاع اما رواية ابراهيم فلا شك في انقطاعها واما
فيما بين مسروق ومعاذ فانه عبد الحق صاحب الاحكام
قال ومسروق لم يلق معاذ اولا ذكر من حديثه به عن
معاذ ورماها ابو محمد بن حزم بالانقطاع ثم رجع و
قال مسروق عندنا بلا شك اذكر معاذ ايسنة وعقله
وشاهد احكامه وادرك النبي عليه السلام وهو رجل
وكان باليمن ايام معاذ

71
وكان باليمن ايام معاذ وهذا ما لا شك فيه لانه هداية
النسب يما في الدار فصح ان مسروقا وان كان لم يسمعه
من معاذ فانه عندنا بنقل كافة من اهل بلد لذلك
عن معاذ في اخذ ذلك عن عهد النبي عليه السلام فوجب
القول به قال صاحب الامام رحمه الله يجب على قوالهم
ان يحكم بحديثه عن معاذ بحكم حديث المتعاصرين
الذين لم يعلم عدم اللقاء بينهما فان الحكم في ذلك ان يحكم
له بالاتصال عند الجمهور الا البخاري وعلي بن المديني
فانهما شرطان يعلم اجتماعهما ولو من واذ لم يعلم لقاء
احدهما الآخر لا يقولان انه منقطع بل يقولان لم يثبت
سماع احدهما من الآخر فاذن ليس فيه الا رواية احدهما
الحمد على الاتصال والآخر عدم العلم بالاتصال واما انه
منقطع فلا وفي الامام قال ابو عمر في التمهيد في باب
حميد بن قيس وقد روى هذا الخبر معاذ باسناده متصل
صحيح ثابت ذكره عبد الرزاق قال لا خبرنا معمر والنوري
عن الاعمش عن انه وايلد عن مسروق عن معاذ بن حبل
قال بعثه النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن فامرني ان اخذ
من كل ثلاثين بقرة تبيعاً او تبيعة ومن كل اربعين
مستنة ومن كل حالم دينار او عدل مغافر وقال في
الاستدكار في باب صدقة الماشية ولا خلاف بين العلماء
ان السنة في زكاة البقر ما في حديث معاذ هذا وانه
النصاب المجتمع الثابت المتصل من رواية معمر والنوري
عن الاعمش عن انه وايلد عن مسروق عن معاذ بحديث
حديث مالك فهذا نص آخر له بانه الحديث من رواية
مسروق عن معاذ متصل واما طاووس فانه لم يلق

معاذا ذلك عبد الحق وروي الدارقطني من جهة بقيّة بن
 الوليد عن المسعودي عن الحكم عن طاووس عن ابن عباس
 قال قال لما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذا بن جندب
 الى اليمن امر ان ياخذ من كل ثلاثين من البقر تبعة او
 تبعة جذعا او جذعة ومن كل اربعين بقر بقر
 مستنة فقالوا الاوقاص فقال ما امرني فيها بشيء و
 سأئتيك رسول الله اذا قدمت عليه فلما قدم على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم سألته عن الاوقاص فقال ليس فيها شيء
 قال بقيّة الاوقاص بالمسين فلا يجعلها بالصاد قال
 عبد الحق وبقية لا يحتج به وقال ابو الحسن ابن القطا
 لقيت بان بقية لا يحتج به ولم يتعدّض الى من هو اضعف
 منه وهو المسعودي والوجه الثاني في الاعتلال الارسل
 روى عن ابن وايل عن مسروق ان النبي عليه السلام
 بعث معاذا الى اليمن فامر ان ياخذ الحديث قال
 الترمذي وهذا اصح ومثله عن ابن بكر بن ابن شيبه و
 عن ابراهيم وانه وايل قال لا بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 معاذا رضي الله عنه الى اليمن الحديث وهذا ايضا مرسل
 وذكر بعد هذا في الامام اربعة احاديث ضعاف احدها
 يرويه انه عبيد عن ابيه عبد الله بن مسعود رضي الله
 عنه قال الترمذي لم يسمع من ابيه عبد الله شيئا والثالث
 رواية سليمان ابن داود عن الزهري عن ابن بكر
 محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن جده انه عليه السلام
 كتب الى اهل اليمن في كل ثلاثين باقورة تبعة جذع
 وفي كل اربعين باقورة بقر قال عبد الحق ليس
 في ذكاة البقر حديث متفق على صحته وقال علي بن
 احمد بن حزم قد صرح

الاوقاص والوقص
 ما بين الاربعين الى
 الستين وفي رواية
 بحسن اربعة اشبع
 القدر والتمارين
 الواجب او يحل
 على الضعاف وقال
 النورى يحل على ما لا
 يجب فيه الزكاة
 وقال ابو عبيد وهو
 من الابرار وجبت
 فيه الخنم كالحنيس
 قال الجوهري والمطرز
 الوقص نفع القافر
 عن المملوك اللغ
 ابن بزي جزا في خطبه
 الفقهاء والحنف واسكان
 القان وليس كما قال
 والشوق مثله وقال
 الاصمعي خنص لا بل
 والوقص بقر والغنم
 وذا ان يوفى بقر
 قال عبد الحق ليس في
 ذكاة البقر حديث
 متفق عليه

احمد بن حزم قد صرح الاجماع المتيقن المقطوع به الذي
 لا اختلاف فيه ان في كل خمسين بقر بقر فوجب لاخذ
 به وما دون ذلك فمختلف فيه ولا نقص في ايجابه قلت
 انظر الى تخليطه قد روى الحديث او لا بالانقطاع والضعف
 ثم استدرك ورجع فصححه ووجب القول باخذ ثم
 منع الاخذ به وقال لا نقص في ايجابه وهذا شبه كلام
 المروزي وهو كثير الهذيان والتخليط وسأل اللسان
 على الايتمه الثلاثة وغيرهم وقول الزهري وبلغنا ان
 ايجاب التبعة في الثلاثين والمستنة في الاربعين كان تحقيقا
 لاهل اليمن مرده اذ الحديث لم يرفع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الثابت لا يرفع بالبلاغات المخالفة له وقد ثبت في الثلاثين
 تبعا او تبعة فيكون حجة على الايتمه الثلاث في اقتصارهم
 على التبعة دون التبعة فاذا ثبت في الثلاثين اذ الذكر
 والاثني في واجبها سواء فكذا في الاربعين وانه يلفظ
 المستنة في واجبها وفي الامام من حديث ابن عباس وفي
 كل اربعين مست او مستنة رواه الدارقطني قوله
 فاذا زادت على الاربعين وجب في الزيادة بقدر ذلك
 الى ستين عند ابن حنيفة رضي الله عنه قال ابن حزم وهو قول
 ابراهيم وحماد ومالك بيان اذا زادت على الاربعين
 واحدة يجب جزء من اربعين جزءا من المسن والمستنة
 وسوربع عشرها او جزء من ثلاثين جزءا من تبعة او تبعة
 وهو ثلث عشرها مع المستنة وفي التيفين لزيدتين
 على الاربعين جزءان من اربعين جزءا من مست او مستنة
 وهما نصف عشرها او جزءان من ثلاثين جزءا من تبعة
 او تبعة وهما ثلثا عشر تبعة او تبعة وفي الثلث الزايد

علا الاربعين ثلاثة اجزاء من اربعين جزءا من مستن او
مستنة وهي ثلاثة ارباع عشرها او ثلاثة اجزاء من
تبيع او تبعة وهي عشر تبيع او تبعة وفي الاربعة الزاين
علا الاربعين اربعة اجزاء من اربعين جزءا من مستن او مستنة
وهي عشرها واربعة اجزاء من ثلاثين جزءا من تبيع او تبعة
وهي عشر تبيع او تبعة وثلاث عشرها وفي الخمسة الزاين
علا الاربعين خمسة اجزاء من اربعين جزءا من مستن او مستنة
وهي ثمن مستن او مستنة او خمسة اجزاء من ثلاثين جزءا
من تبيع او تبعة وهي سدس تبيع او تبعة وهكذا ترى
الواجب على حسب الزيادة الى الستين وفي البدايع وجوامع
الفقه ذكر في كتاب الزكاة وما زاد على الاربعين بحسب
ذلك ولم يفتر هذا الكلام وفي المبسوط ذكر في كتاب الاطلاق
بين انه حنيفة وابن ابي ليلى ان في الزايدة الواحدة ربع
عشر مستنة او ثلث عشر تبيع مع المستنة وهذا يدل على
انه لانصاب في الزيادة عنده وهذه رواية الاصل في
الحسن عن انه حنيفة انه لا شيء في الزيادة على الاربعين
حتى يبلغ خمسين فيكون فيها مستنة وربع مستنة او ثلث
تبيع قال في الروضة وفي تفسير المجتهد عن انه حنيفة لابن
شجاع روينا عن انه حنيفة انه لم يوجب شيئا بعد
الاربعين حتى يبلغ خمسين ومثله الصحيح من الروايات
وفي رواية اسد بن عمرو عنه لا شيء في الزيادة على الاربعين
حتى يبلغ ستين فيكون فيها تبيعان او تبيعتان ومثله قول
ابن يوسف ومحمد والشافعي ومالك وابن حنبل وعامة
العلماء قال في المحيط والبدايع وهو اوفق الروايات عنه
وفي جوامع الفقه وهو المختار فيها ثلاث روايات عنه
كما ذكرنا ولا خلاف فيما

وقولها او قول الروايات

كما ذكرنا ولا خلاف فيما بين الثلاثين والاربعين ولا
بعد الستين غير المعقوف وجه قول العامة ما
ذكرناه عن معاذ انه لما قدم من اليمن على رسول الله
صلى الله عليه وسلم ساله عن الاوقاص فقال ليس فيها
شيء وفسرت بما بين الاربعين الى الستين ووجه
رواية الحسن وهو القياس في الاوقاص انها تسع
كما بعد الستين وثبتا الاربعين ووجه رواية الاصل
المال سببا لوجوب ونصب النصاب بالراي لا
يجوز ولا يصح حديث معاذ لانه لم يذكر رسول الله
صلى الله عليه وسلم بعد قدمه من اليمن على الصحيح وقد
قدمناه ولو ثبت فالمراد به اول حال البقرة ابتداء
قبل الثلاثين وما بين الثلاثين والاربعين او يجمع على
الصغار قال النووي يطلق على ما لا يجب فيه الزكاة
وقال ابو عمر ومثله من الابد ما وجبت فيه الغنم
كالخمس والعشرين ونحوها من الابد فلا يبقى حجة
ثم في السبعين تبيع ومستنة وفي الثمانين مستنان
او مستنات وفي التسعين ثلاثة تبعة وفي المائة
تبيعان ومستنة وفي مائة وعشرون تبيع ومستنان
وفي مائة وعشرين ان شاء المالك دفع ثلاث مسان
وان شاء اربعة تبعة والخيار للمالك عندنا ومثله
قول ابن حنبل وعند مالك وبعض الشافعية الخيار
للمصدق وعلى هذا يتغير الفرض في كل عشر من
تبيع الى مستنة ومن مستنة الى تبيع قال ابو برك
يجب في كل ثلاثين تبيع او تبعة وفي الاربعين مستنة
فاذا بلغت سبعين فيها تبيع ومستنة لانها من

اربعون ومئة ثلاثون فاذا بلغت ثمانين ففيها مستثنى
 لاثنتي عشرة اربعون فاذا بلغت تسعين ففيها ثلاثة
 اتبعة لاثنتي ثلاث مئتين ثلاثون فاذا بلغت مائة
 وعشرا ففيها تباع ومستثنى لاثنتي عشرة ثلاثون و
 مئتين اربعون فاذا بلغت مائة وعشرين ففيها ثلاث
 مئتين لاثنتي ثلاث مئتين اربعون وان شاء اعطى
 اربعة اتبعة لاثنتي اربع مئتين ثلاثون وهذا قياس
 ما زاد على ذلك فائدة قال الجوهري والمطرزي الوقف
 بفتح القاف ما بين الفريضتين في جميع الماشية قلت
 والفتح اشهر عند اهل اللغة وصنف ابن بري جزا
 له في تخطية الفقهاء ولحنهم في اسكان القاف وليس كما
 قال والشوق مثله وقال الاصمعي الشوق يختص بالابل
 والوقص بالبقر والغنم ويقال وقص بالسين المهلة
 ايضا وقد يطلق على ما لا يجب فيه الزكاة وقال سند
 الجمهور على تسكين القاف وقد يفتح لان جمعه اوقاص
 كجد واحبال وجل واجمال ولو كانه ساكننا لجمع على
 افعلا نحو فلس وافلس وكلب واكلب قال الشيخ
 شهاب الدين القرافي رحمه الله في الذخيرة لا حجة
 فيه لانهم قالوا حول واحوال وهول واهوال قلت
 باب ثوب وحول وهول المعتد العين بالواو قياسه
 انه يجمع كذلك فلا نقض وانما الذي اورد الشيخ موقف
 الدين بن يعيش في شرح المفصل نحو فرخ وافرار
 وزند وازناد وراذ واذاد وانف واناف والراد
 اصل الحيين والزند العود الذي يقدح به النار وهو
 الاعلى والزند السفلى فيها ثقب وهي الانثى وجمعوا
 هذه الاسماء على افعال

ما يدرى
 الوقف

معتل العين

هذه الاسماء على افعال لان الراو في معنى الذقن والزند
 في معنى العود وفرخ في معنى طير او ولد فحملت على المعنى
 في الجمع اولان الهمزة مقاربة للالف فقالوا اذاد كما قالوا
 اثواب والنون في زند وانف ساكنه فهي غنة فحرت لغتها
 مجرى المتحركة والراء في فرخ حرف مكرر فحرت تكريرا
 مجرى الحركة هكذا ذكر في باب الجمع ونقص النوى باو طاب
 واوغاد واوغار واعلم ان هذه اللفظة معلومة عندهم
 قبل الشرع فيجب ان يكون المعنى لا يتعلق له بالزكاة التي
 لم يعلم الا من الشرع فاستعيرت من ذلك المعنى اللغوي
 الى المعنى الشرعي وذلك محتمل ان يكون من وقص العنق
 اذا قصرها او كسر ما تقصى عن النصاب او من وقصت
 به فرسه اذا قاربت الخطو لانه تقارب النصاب
 قوله والجواميس والبقر سواء يعني في جوب الزكاة
 في كل واحد منها وفي ضم احدهما الى الآخر لتكميل النصاب
 والجواميس نوع من انواع البقر واسم البقر ينطلق
 عليها الا ان الجاموس اخضر وفي المحيط والجاموس
 كالبقير لانه بقير حقيقة حتى لو حلف لا يشتري بقرا
 يحنث بشراء الجاموس ويرى اليمين على صاحب الكتاب
 في قوله الا ان او هام الناس لا يسبق اليه في ديارنا
 لقلته فلذلك لا يحنث به في يمينه لا ياكل لحم بقير الحنث به
 في شراء البقر ثم ان كانت الجواميس اغلب اخذت الزكاة
 منها وان كانت العربا اغلب اخذت منها ذكرا الوبري
 وينكر على القدوري في قوله والجواميس والبقر سواء
 فجعلها نوعين للبقر فكيف يكون البقر احد نوعي البقر
 وصوابه والجواميس والعربا سواء كما قد مناه و

والجواميس والبقير
 والذي يطمروا اذا
 حلف لا يشتري بقرا فان
 يشتري جاموسا لا يحنث
 للعرز ولذا في الاكل فان
 كل احد لا يرعى الا الجواميس
 موسر فان العوز اذا
 قال رجل اشترى بقرا
 او لم يقر فاشترى جاموسا
 سائرده عليه

البقر الوحشي ملحق بغير الجنس كالحمار الوحشي حتى لو الف لا يلحق بالاهلي كلما بد لبدا حلا كله فكذا البقر الوحشي وفي المغني يجب الزكاة في بقر الوحش في رواية عند ابن حنبل ولم يقل به احد غيري والسوم والنصاب حولا كاملا شرط عند فليفت يتحقق فيه السوم ومكلا النصاب حولا كاملا ومتى يجتمع من بقر الوحش ثلاثون سائمة واسم البقر لا يتناول له عند الاطلاق فكان القول به شرعا بكتاب ولا سنة ولا قياس صحيح ولهذا لا يجزئ في الاضحية والهدى وليس من بهيمة الانعام فصارت كالقطا بدلا ولي فان الطيبة تسمى غنرا ولا تسمى بقر الوحش بقر بغير اضافة ويجب عند الحنابلة في المتولد بين الوحشي والاهلي وعند الشافعي لا يجب مطلقا وموقوف داود وعندها ان كانت الام اهلية يجب وان كانت وحشية لا يجب وبه اخذ مالك قاسوا على المتولد بين السائمة والمعلوفة وزعموا ان غنم مكة متولدة بين الظباء والغنم وفيها الزكاة والزمن النوي بعدم الاجزاء في الاضحية والا لزاما باطلاق وفي المفيد يعتبر الاب عند وليس لنقله اصل في المحيط كما ذكرته وفي المحلى قال ابراهيم التيمي لا يجب الزكاة الا في اثاث البقر والغنم والله اعلم ~~فصل في الغنم قبل حشيقه من الغنمية~~ اذ ليس لها آلة الدفع كالناب للبعير والقرن للبقر قوله ليس في اقل من اربعين من الغنم السائمة صدقة فاذا كانت اربعين شياء سائمة وحال عليها الحول ففيها شاة لماية وعشرين

والمتولد من الاهلي والوحشي

ففيها شاة لماية وعشرين فاذا زادت واحدة ففيها شاتان لمائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه فاذا بلغت اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة شاة وهذا قول جمهور اهل العلم من الاثمة الثلاث والنوي واسحاق والثر وقص الغنم ما يتان الاثنتين وهو مائتين وواحدة وبين اربع مائة وقال ابن قدامة من الحنابلة في المغني الوقص مائة وتسعة وتسعون وهو سهو والصواب لا قول ذكر النوي في شرح المذهب واجتمعت الائمة على انه لا شيء في اقل من الاربعين من الغنم واجمعوا على ان في اربعين شاة شاة وفي مائة واحدة وعشرين شاتين وانها يجب في جميع انواعها كالضان والماعز من ضان بلاد السودان وما عدا البصرة وبنات حذق وهي الغنم الصغار كغنم الحجاز والنقد والمقرون الذي نصفه خلقه الماعز ونصفه خلقه الضان وقال النخعي والحسن ابن صالح اذا زادت الغنم على ثلاثمائة واحدة وجب فيها اربع شياه قال ابن تيمية وسور واية عن احمد وروى الشعبي عن معاذ ان الغنم اذا بلغت مائتين لم يغيرها حتى يبلغ اربعين ومائتين فيؤخذ منها ثلاث شياه فاذا بلغت ثلاث مائة لم يغيرها حتى تبلغ اربعين وثلاث مائة فيؤخذ منها اربع شياه وفي النووي والمغني في رواية عن ابن حنبل اذا زادت على ثلاثمائة واحدة ففيها اربع شياه ثم لا يتغير الفرص حتى يبلغ خمس مائة فيكون في كل مائة شاة وفي شرح الهداية لالة الخطاب الحنبلي في اربع مائة وواحدة خمس شياه وفي خمس مائة وواحدة ست شياه وهكذا حتى ينتهي

ل

قال ابو بكر في المعارضة فهذا مصداق الحديث
لفظا ومجازا فة بغير معنى فلا تختار به وحكي عن
معاداة الفرض لا يتغير بعد مائة واحدى وعشرين
حتى يبلغ مائتين واثنين واربعين ليكون مثل مائة
واحدى وعشرين لنا حديث ابن عمر ذكر البيهقي
وعني فاذا كانت الغنم مائتين وشاه ففيها ثلاث
شياه حتى يبلغ ثلاثمائة فاذا ازادت على ثلاثمائة
فليس فيها الا ثلاث شياه حتى يبلغ اربع مائة
شاه فاذا بلغت اربع مائة ففيها اربع شياه ثم
في كل مائة شاة وهذا يرد كل ما خالفه بغير
مستند والشعبي لم يلق نعاذا واحدا حتى شمس
الايمه السرخسي في المبسوط لنا برواية انس
ان ابا بكر رضي الله عنه كتب له كتابا لصدقات
الذي كتب له رسول الله صلى الله عليه وسلم ومثل في الكتاب
قلت اصحابنا لم يعملوا بجميع ما في هذا الكتاب
والعمل ببعض ما فيه وترك باقية ليس بصواب
فكان التمسك في هذا الكتاب عمرو بن حزم و
الاستدلال به في هذا المقام هو الوجه قوله
والضمان والمعرسوار ويجب فيها الزكاة لان
الغنم جنس ومما نوعاه ويضم احداهما الى الآخر
في تكميل النصاب وهذا لا خلاف فيه والضمان
قال النووي ويجوز تخفيفه بالاسكان كنظائير
يعني كراس وياس قلت تخفيفه ليس بالاسكان
بل بتدليلها الفا كما في راس وياس فايدلت
بحركة كندكة ما قبلها لما كانت ساكنة واسكان
الالف محال لانها لا يكون

الالف محال لانها لا يكون الا ساكنة قال ومو جمع
ضامين بمعنى قبل النون كركب وركب ويقال ايضا في
الجمع ضان يفتح الهمزة كحارس وحرس ويجمع ايضا
على ضيئين كغاز وعزى قلت الركب والحرس و
العزى كله منها ليس يجمع على الاصح بل هو اسم جمع
كما ذكر الشيخ جمال الدين ابو عمرو ابن الحاجب في
التصريف ولعل صناعة العربية عند غير قوله
قال والمعر يفتح العين واسكانها اسم جنس والواحد
معر قلت مما اسم جمع كركب وخلق والمعرى و
المعر يفتح الميم والامعوز بضم الهمزة بمعنى المعز
قوله ويؤخذ الثاني في زكاتها ولا يؤخذ الجذع وفي
المبسوط الجذعة هي التي تم لها سنة وطعن في
في الثانية والثاني الذي تم له سنتان وطعن في الثانية
وذكر النووي مثله في الضمان والمعر وكذا في الصحاح
وفي مجمع الغرائب الجذع الذي تمت له سنة ودخل
في الثانية وهو الذي يجزى في الاضحية قال الحري
انما يجزى في الاضحية لان الجذع من الضمان يزر وافيح
والمعر لا يلفح حتى يصير ثنيا وفي المغرب الجذع
ما تم له سنة ودخل في الثانية والثاني ما تم له
سنتان ودخل في الثالثة وفي النهاية كذلك وكذا
في الارزقي وذكر في المحيط والبدائع والاسيماحي
والوهريري والتهفة وجوامع الفقه والمنافع وغيرها
من كتب الفقه ان الجذع ما اتم عليه سنة أشهر وفي
بعضها اكثر السنة والثاني ما تم له سنة ودخل في
السنة الثانية وفي الذخيرة المالكية الجذع ابن سنة

اسم الجمع خلاف الجمع

الحق هو

وقيل ابن عشي شهر وقيل نصف سنة وفي شرح
المهذب للنووي وقيل اذ كان بين سنتين يصير
جذعا لستة اشهر وان كان بين هرمين فلثمانية
اشهر وهذا غريب وهذا رواية الاصل عن ابن حنيفة
رضي الله عنه وهي ظاهر الرواية وروى الحسن عنه ان
الجذعة يجزى من الضاة وبها قال ابو يوسف ومحمد
وفي المعز لا يجزى الا الثني بالتفان الروايات وقال
الحافظ ابو جعفر الطحاوي يجزى في الزكاة ما يجزى
في الاضحية يعني في زكاة الغنم قال الوبري وغيره
فعلى هذا ينبغي ان يجوز الجذع من الضاة اذ كان
كثيرا كما يجوز التضحية به لكن نص محمد في الكتاب
على عدم جواز وقيل في التوفيق انه يجوز بطريق القيمة
وحكى ابن المنذر عن عمر رضي الله عنه انه قال
لعامله خذ من العناق والجذعة والثني وذلك عدل
بين الغداء وخيار المال وبه قال الشافعي وعز ابن
عمر لا يجوز في الصدقة الا ما يجوز في الاضحية وقال
مالك يؤخذ الجذع والجذعة والثني والثنية و
الضاة والمعز فيه سواء وهو قول ابن عبيد والاشعث
واشعاق كما ذكرنا ذلك عن ابن يوسف ومحمد وعن
ابن حنيفة في رواية الحسن للآثر قول عمر وياخذ
الجذعة والثنية وذلك عدل بين غذا المال وخيار
رواه مالك وهو صحيح لكن لم يرفعه وقول الصالح
ليس بحجة عند الشافعي ومن تابعه وفي كتب الفقه
عن علي كرم الله وجهه لا يجزى في الزكاة الا الثني
فصاحدا قال صاحب التحفة ولم يرو عن غير
خلافه فكان كالأجماع

خلافه فكان كالأجماع قلت قد صح عن عمر خلافه
وقالوا تاويل ما رواه البخاري من حديث ابن بكير
الصديق رضي الله عنه لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها
لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني عنهما ما يجوز ادائهن
ويشهد لصحة هذا التاويل عد عليهم السخلة و
لا يأخذها وهو معارض ايضا لقوله خذ العناق
فلا تثبت قال السرخسي ولا يؤخذ منها الا البالغ
ومتوا الثني اذ ما دونه ناقص فان منفعة النسل
لا يحصل به انتهى كلامه وهذا يبطل بينت المخاض
وبنت اللبون بلواولي فانه لا يجوز فيها الذكور
الا بطريق القيمة وفي الغنم يجوز وحمل صاحب
الكتاب ما روى عنه عليه السلام انها حقنا الجذع
والثني على الابل يعتقد فان الجذع من الابل لا يؤخذ
في الزكاة اذ الذكر لا يجزى فيها والثني من الابل لا
يؤخذ لانه لا يجاوز الجذعة في الابل فابن قال
الازهرى اول ولد الغنم سخلة قال ابن قدامة
في المغني يفتح السين وكسرهما ذكر اذ كانا او انثى
من الضاة والمعز بهمة للذكر والانثى فاذا بلغ
اربعة اشهر فصل من امه فولد المعز جفرو
جمعها جفار بالكسر فاذا رعى وقوى فهو عزير
عقوه وسوغ ذلك كله جدى والانثى عناق وجمعها
عنوق على غير قياس واعنى ما لم يأت الحول عليه
فاذا اتى الحول عليه فالذكر قيس والانثى عترو وفي
الثانية الذكر جذع والانثى جذعة وفي الثالثة
ثني والانثى ثنية وفي الرابعة رباع وفي الخامسة

نايره

على غير قياس

سد يس صالغ وليس له بعد ذلك اسم ويؤخذ
 في زكاة الغنم الذكور والاناث لقوله عليه السلام
 في كل اربعين شاة شاة وقد ذكرنا اسنادا فيما تقدم
 والشاة يطلق على الذكر والانثى وهي محذوفة اللام
 وعين الكلمة واو قلبت الفاء قالوا شاة ماء
 وهو شاذ لازم فابدلوا الهاء منه وقال الجوهري
 الشاة تذكر وتؤنث فيكون التاني المذكور كالتاء
 في التثنية قياسا على الضحايا والهدايا ولان الذكر
 من الغنم اخبر من النعجة واطيب لحما وفي الذخيرة
 قال مالك يؤخذ التثنية من الضاة الذكر والانثى فيه
 سواء وفي المعز يؤخذ الانثى وقال الشافعي لا يؤخذ
 الا الاناث الا اذا كانت كلها ذكورا وقال الشافعي
 وابن حنبل يحزى الجذعة من الضاة والثنية من
 المحز وعند مالك يحزى الجذعة فيهما وقال
 النووي في الشاة الواجبة اربعة اوجه المنصوص
 من غنم البلدان كان بمكة فمكة وان كان ببغداد
 ببغدادية ولا يتعين غالب غنم البلد بل يخرجها
 من اتي النوعين شاء ولا يحزى غير غنم بلد
 وهو حكم بغير دليل الوجه يتعين غنم نفسه
 وهو مثله في التحكم الثالث يتعين غالب غنم البلد
 الرابع يجوز من غير غنم البلد ثم ادنى السن في
 الغنم لان عقاد النصاب التثنية وما دونه في حكم
 الحملان ويجوز المحز عن اربعين من الضاة وعن
 ابن العباس ابن العاص انه قال وجدت صدقة
 الغنم مستبينة حتى تبلغ اربع مائة فاختصت لها
 طريقا حتى لا يشتبه

طريقا حتى لا يشتبه على المتحقق فوجدتها اربعين
 شاة شاء وهي نصابه ثم يزداد عليه شاة وله وقصاة
 كل وقص نصابا وذلك ثمانون فاذا زاد وقص فيها
 شاتان ثم اذا وقص آخر ففيها ثلاث شياه ثم اذا زاد بعد
 ذلك نصاب وهو اربعون ووقصان بعد الاربعين وذلك
 ما يتاخر استوى الحساب فيكون في كل مائة شاة ثم قال
 وصدقة الابل مستبينة ايضا حتى يبلغ مائة واحدة وعشرين
 من الابل فما دونها الغنم في كل خمس شاة وذلك نصابها
 فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض ثم يزداد واحد
 كما يزيد في الغنم ثم لها وقصان كل وقص نصابا وذلك
 عشرة فاذا زادت وقصا ففيها بنت لبون ثم اذا زاد وقص
 آخر ففيها حقة ثم لها بعد ذلك ثلاثة اوقاص كل وقص
 ثلاثة نصيب وذلك خمسة عشر فاذا زاد وقص ففيها
 جذعة ثم اذا زاد وقص آخر ففيها بنت لبون ثم اذا زاد
 بعد ذلك نصاب ووقصان اول آخر وذلك تمام مائة
 واحد وعشرين استوى الحساب فيكون في كل اربعين
 بنت لبون وفي كل خمسين حقة عند الشافعي وعندنا
 يستأنف الفريضة بالشيء على ما مر في زكاة الابل
 فطير في الخيل والخيلا اسم جمع للعراة والبراذين
 ذكورها واناثها كالركب ولا واحد لها من لفظها وواحد
 فرس وقال الجوهري يذكر ويؤنث ويصغر بغير ياء وهو
 شاذ ومعها ثاني كلمات في بيت موزون وهو
 ذره وقوس وحرب درعها فرس نابك اذا نصف غرس
 وفي القدر وجهان والاجود قدير وفي الصحاح الخيل
 الفرسان قال الله تعالى واجلب عليهم بخيلك ورجلك
 طريقا حتى لا يشتبه

صلا في زكاة الخيل

ورواه ابو بكر الرازي وثبت انه عليه السلام قال ولم ينس حق الله في رعايتها وهو الزكاة وانفقوا على سقوط سائر الحقوق غير الزكاة وانه لاحق في المال غير الزكاة وما وره فيها من اطراق فحولها واعان وغيرهما منسوخ بالزكاة عند الجمهور ورواه روى في الحديث ان الزكاة تسحق كل صدقة وروى عن الشعبي وعطاء وطاوس والحسن و الظاهري انه محكم وان فيه حقوقا غير الزكاة ولا يجوز ان يحمل على زكاة التجارة فانه قد سيئد عن الخير بعد الخيل فقال ما انزل على فيها شئ يسوي هذه الآية الجامعة الفاذة فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره فلو كان المراد بذلك زكاة التجارة لذكر مثله في الخير وكذلك الحقوق موجهة في الخير ولم تذكر مع ان الترمذي ضعفه في مطالع الانوار الفاذة المنفردة القليلة المثلث بابها وروى ابو عمر بن عبد البر باسناد ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ليعلى بن امية تاخذ من كل اربعين شاة شاة ولا تاخذ من الخيل شيئا خذ من كل فرس دينار ودينارا وفي الامام فقر روى الخيل دينار ودينارا قال ابو عمر الخير في صدقة الخيل عن عمر رضي الله عنه صحيح من حديث الزهري وعن السائب بن مرثد قال لقد رايت ابي يقوم الخيل و يدفع صدقها الى عمر بن الخطاب رواه ابو عمر بن عبد البر ذكر في الامام وغيره وروى نعيم وعنه ابن شهاب ان عثمان رضي الله عنه كان يصدق الخيل ذكر في الامام قال ابو عمر روى جويريه عن مالك فيها حديثا صحيحا وذكر ابو عمر ايضا عن ابن عيينة عن الزهري عن

والخيل ايضا الخيل فيكون الثاني جمع اسم الجمع كالقوم والاقوام والخيالة اصحاب الخيل وفي النهاية لابن الاثير يا خيل الله اركبي يا فرسان خيل الله اركبي بحذف المضار قلت لاحاجة بنا الى حذف المضار لان الخيل هي الفرس كما ذكر الجوهري ويدل عليه قوله اركبي **قوله** اذا كان الخيل سائمة ذكورا واناثا فصاحبها بالخيار ان شاء اعطى عن كل فرس دينار او ان شاء قومها واعطى من كل مائة درهم خمسة دراهم عندنا في حنيفة و زفر و حماد بن ابي سليمان واسمه مسلم شيخنا في حنيفة و ابراهيم التيمي حكاه عنه في الروضة وزيد بن ثابت من الصحابة ذكره شمس الائمة السرخسي كما ذكر في الكتاب وقال ابو بكر ومحمد والائمة الثلاثة وغيرهم لا زكاة في الخيل الا اذا كانت للتجارة واخوان الطحاوي وعليه الفتوى استدلوا به عليه السلام ليس على المسلم في فرسه و غلامه صدقة متفق عليه ورواه الترمذي باسناده عن علي رضي الله عنه يرفعه عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقين وفي الامام روى البيهقي من حديث بقة بن الوليد قال حدثني ابو معاذ سليمان بن ارقم عن الزهري عن سفيان ابن المسيب عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عفوت لكم عن صدقة الجبهة والكسفة والنخعة قال بقيه الجبهة الخيل والكسفة البغال والاربعاء المرتبات في البيوت ولنا ما روى ابو يوسف عن ابي عبد الله عوركا بن الحضرم السعدي عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في الخيل في كل فرس دينار ذكر في الامام عن الدارقطني ورواه ابو بكر الرازي

الفتور على عدم زكاة الخيل

السائب بن ميثان عن عبد الله بن ميثان عن الفرير
شأتان أو عشرة درهما وقال ابن رشد المالكي في
القواعد قد صح عن عبد الله بن ميثان أنه كان يأخذ
الصدقة عن الخيل وفي المبسوط لحديث بن الزبير عن
جابر بن عبد الله وفي المنافع قيل إن الزبير بالكوفة
ابن الزبير تصحيف قال واليه إشارة التباين
قال أبو الزبير اسمه محمد يروي عن جابر وقال الفرير
في شرح مختصر الكرخي أبو الزبير بالكوفة قلت لا أدرك
لابن الزبير في الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
كل فرس سائمة دينار وعشيرة دراهم وليس في الرابطة
شيء قال المطرزي الرابطة ما يربط من الخيل في البلد
ومعناها ذات الربط لقوله في عيشة راضية وكقولنا
دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انتا لطاعم الكرام
قال السرخسي وعي وقعت هذه الحادثة في زمن
مروان فشا ورأى الصحابة رضوان الله عليهم فروى
أبو هريرة ليس على الرجل في عبء ولا في فرسه
صدقة فقال مروان لزيد بن ثابت ما تقول يا أبا
سعيد فقال أبو هريرة عجبا من مروان أحده
بجديت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول
ما تقول يا أبا سعيد قال زيد بن ثابت رضي الله
عنه صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما
أراد فرس الغازي فأتا ما حشر لطلب نسل
ففيها الصدقة فقال كم فقال في كل فرس دينار
أو عشيرة دراهم وفي النبايع وعي قيل هذا في
العرب كان لأن كل فرس كان قيمتها أربعين
درهم والدينار عشيرة

درهم والدينار عشيرة دراهم فيكون عن كل ما يتي
درهم خمسة دراهم وأما الآن يتفاوت قيمتها
فيقوم ولايتها يسام في أثر البلد أن الآلة الأثر لم
يشهر فيها لعزتها في ذلك الوقت وما كانت الآلة
للجهاد ثم كثرت بعد ذلك لاسيما في غير بلاد العرب
فصارت كالأبل والبقر وأما مشاورته للصحابه
فيدل على وجوبها إذا لا يسا ورهم في التطوع وأما
قال ما لم يكن حزنه كيلا يؤخذ على وجه الصغار و
حديثهم الأول محمول على خيل الركوب اذ هو متروك
الظاهر لأنها يجب اذا كانت للتجارة ولأن الغلام
المعطوف لا يكون سائمة فكذا المعطوف عليه والحديث
الثاني هو حديث علي قال أبو داود ورواه شعبه و
سفيان وغيرهما عن ابن اسحاق عن عاصم عن علي
ولم يرفعوه ذكر في الامام ثم الرقيق ان كان للتجارة
يجب فيها الزكاة وان لم يكن للتجارة لا يمكن ان يكون
سائمة فهو متروك الظاهر اتفاقا وقال الخطابي
اختلف الناس في زكاة الخيل وذكر عن عمر أنه لا زكاة
فيها وقال ابن المنذر وابن قدامة من الحنابلة الخلفاء
الراشدون وان يكونوا يأخذون منها صدقة وهذا
باطل فاننا قد ذكرنا عن عمرو عثمان اخذ صدقة الخيل
كما ذكر في الامام ولو ثبت حمل على انهم لم يكونوا يأخذون
من عينها وقد نص في المبسوط على أنه لا يؤخذ من
عينها لأن مقصود الفقير لا يحصل بذلك لأن عينها
غير ما كولا عند وفي المبسوط لم يثبت أبو حنيفة
للإمام ولايته الاخذ لأن الخيل مطيع كل طامع فانها

زكاة الرض

سلاح والظواهر انهم اذا علموا انهم لم يتركوها لصاحب
 وفي النخعة والحواشي وغيرهما جعلوا حق الاخذ للسامي
 لانها يتروى في البراري وحفظها بالحماية قال في الحواشي
 قوله وصاحبها بالخيار احتراز من قول الطحاوي فانه
 جعل الخيار الى العاقل في كل ما يحتاج الى حماية السلطان
 واما حديث بقة بن الوليد عن ابي معاذ فقد قال
 البيهقي ابو معاذ متروك الحديث قلت وبقة ضعيف
 مدلس ايضا وقيل احاديث بقة غير تقيته فكن منها
 على تقيته وروى من طرق قال البيهقي اسانيد هذا
 الحديث ضعيفة فائدة قال ابو عبيد الجبهة الخيل
 الكسعة الحمير والنخعة الرقيق وقال الكسائي وغيره
 النخعة بالضم البقر العاقل والكسعة مضمومة الكاف
 وفيها قولان احدهما الرقيق والآخر الحمير وكلاهما يرجع
 الى معنى الكسع وهو الدفع وكذا في النخعة انها العواقل
 من البقر او من الرقيق وذكر الفارسي في مجمع الغرائب
 عن الفراء ان النخعة ان ياخذ المصدق دينارا بعد
 فراغه من الصدقة وقيل النخعة الحمير وقيل كل دابة
 استعملت من ابل وبقر وبغال وحمير ورقيق وقيل
 الكسع والنخعة صغار الغنم ذكر ذلك في الامام وفي الصحيح
 النخ السوق الشديد قال لا تضرب باضربا ونخا نخا
 ما ترك النخ لهن نخا وفي الامام عن سارية الخليلي
 عن النبي عليه السلام انه قال قد اراحكم الله عن الجاهلية
 والسجدة والنخعة وفسر بانها آلهة يعبدونها في
 الجاهلية وذكر في شرح مختصر الكرخي وشرح الترمذي
 ان شاء ادى ربع عشر قيمتها وان شاء ادى عن كل
 فرس دينار وفي جوار

لطيفة
 فائدة

فرس دينار وفي جوامع الفقه يجب في الاناث والمختلطة
 عند كل فرس دينار وقيل ربع عشر قيمتها وفي احكام
 القراءة للشيخ انه بكر الرازي ان كانت انا او ذكورا و
 انا يجب وفي البدائع الخيلان كانت تعلف للركوب و
 الحمل او الجهاد في سبيل الله فلا زكاة فيها اجماعا وان كانت
 للجنان يجب اجماعا وان كانت تسام للذر والنسل وهي
 ذكور واناث يجب عند فيها الزكاة قولوا واحدا وفي الذكور
 المنفردة والاناث المنفردة روايتان قال في المحيط المشهور
 عدم الوجوب فيهما وقال في جوامع الفقه الصحيح انه لا
 زكاة فيهما لان النمل لا يحصل منهما بالذر والنسل ولا
 يؤكل لحمها عند بخلاف الابل والبقر والغنم المنفردة
 لانها تاكل اللحم فالزيادة فيها بالسمن بمنزلة الزيادة
 بالذر والنسل ولو قيل بالزيادة فيها بالسق والسمن
 ينهدا قيمتها فيحصل زيادة المأثبة وهي النماء يجاب
 عنه ان زيادة المال غير معتبة في السوايم وفي المبسوط
 في الاناث المنفردة قال ذكر في الزكاة للحسن بن زياد
 ومور رواية الكرخي عنه وفي رواية الطحاوي لا يجب و
 في الذكور المنفردة لا يجب نص عليه في المجتهد عنه قال
 صاحب الروضة ورايت في آثاره حنيفة قال ابراهيم
 النخعي في الخيل السائمة ان شئت في كل فرس دينار
 وان شئت عشرة دراهم وان شئت القيمة في كل ما تبي
 درهم خمسة دراهم عن كل فرس ذكر وان شئت قال محمد
 وبه اخذ ابو حنيفة فوجهها في الذكر حال الانفراد قال
 بسبب السوم يخف المؤنة على صاحبها وبه يصير
 مال الزكاة ووجه الفرق بين الاناث والذكور عند

الصحيح

الاصح

الانفراد ان الاناث تناسل باستعانة الفحل خلا
الذكور ثم اختلفوا على اصله هل يشترط فيها نصاب
الصحيح انه لا يعتبر فيها النصاب ومن قاله ابو
نصر البغدادى في شرح مختصر الشيخ انه الحسين
القدورى وفي النبايع حكاة عن الطحاوى وقال في النبايع
لا بد من ان يبلغ نصابا واختلفوا في قدر النصاب فعن
ابن جعفر الطحاوى نصابها خمسة كالابل وعن احمد
العباسي ثلاثة وقيل اثنان ذكر وانى قوله ولا يشترط
في البغال والحمر لقوله عليه السلام لم ينزل علي فيها
شيء الا هذه الآية الجامعة الفاظة الى آخره وقد
ذكرناه وسقطت عليه ولان المقصود منها الجوار والركاب
عادة وليس لها ذر ولا نسل للبغال وفي الحمر غير متفرقة
وسومها نادر ولا يعرف للبغال والحمر نصاب سائر
وانما يسام في غير وقت الحاجة اليها لدفع مؤنة الك
بخلاف الخيل فان الذر والنسل والسوم كثيرة فيها
في غير بلاد العرب لان العرب ينهض بعضها على
بعض فلا يترك ذنبا للخيل في المراعي وقد روى
حنبل والدارقطني والبيهقي باسناد ميم عن ابن
السيبيعي عن جارية ابن مضر بن العبدى الكوفي قال
جاء ثمانية من اهل الشام الى عمر رضي الله عنه
فقالوا انا قد اصبنا اموالا خيلا ورفيقا يجب لنا
فيها زكوة وظهر فقال عمر ما فعله صاحبائ في
ما فعله فاستشاور اصحاب النبي عليه السلام
وفيهم علي رضي الله عنهم فقالوا حسن وان لم يكن
جزية يؤخذون بها من بعدك رايته وهذا يدل
ان عمر لم يد الزكاة

ان عمر لم يد الزكاة في الخيل واجبة وكذا على قلت
هؤلاء الثلاثة رووا هذا الاثر ولم يتكلموا في رجاله
منهم من انه صحيح او حسن وهذا حادثة بن نصر
العبدى الكوفي يروي عن عمرو بن علي وابن مسعود
غيرهم قال علي بن المديني مروي الحديث ذكر ابو
الفرج في الضعفاء والمتروكين ولم ينهوا عليه ومنهم
من اهل الجرح والتعديل ومولود ثبت لاحتج فيه
فانهم لم يقولوا ان ما اصابوا من الخيل سائمة ولا ان
المول حال عليها ومثل ذلك لا يجب فيه الزكاة يؤكد
ان الرقيق الذي اصابوا لم يكونوا باعوا بنية التجار
بل كان للخدمة وبالله التوفيق فصل قوله
وليس في الفصلا والعجاجيد والحملان صدقة
قال المطرزي العجل من اولاد البقر حين يضعه
امه الى شهر وجمعه عجلة قلت مثل قوله وقوله
وعجول كقروم والعجول مثل عجل ولجمع عجاجيد
وذكر في المحيط والبدائع وقاضي خان والاسيحاوي
وخزانة العمل وخبر مطلوب والمنافع وغير هذا
من كتب لا صحابا لعجاجيد ولم يذكروا العجول مع
ان العجول اخف على النساء واشهر في الاستعمال
من العجول والعجاجيد والحملان بضم الحاء المهملة
وكسر هاء جمع حمل ونظير المكسور خرب وخربان
هذا آخر اقول ان حليفه وبه قال محمد بن الحسن
والثوري والشيعة وداود وابو سليمان وكان
يقول او لا يجب فيها ما يجب في الكبار من الخدع و
التيبة وبه قال زفر ومالك وابو عبيد وابو ثور

والغنم اسم جنس يطلق على الكبير والصغير حتى لو حلف
 لا يأكل لحم الابل والشاة يحنث باكل لحم الفصيل والحمل و
 وجه قوله انه يوسف ومن معه انه انظر للجانبين وفيه
 احتراز عن الكرايم فاشبه المهازيل والمراض ويدل عليه
 ما رواه البخاري في صحيحه من قوله انه بكر الصديق رضي الله
 عنه اخذ العناق واسناده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجه
 القول المرجوع اليه حديث سويد بن غفله قال اتانا
 مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعته يقول في عهدي
 ان لا اخذ من راضع اللبن شبارواه الدارقطني وفي النسائي
 لا اخذ راضع لبن قال النوراني وهو صحيح وفي سنن داود
 والنسائي نهينا عن الاخذ من راضع اللبن قال سويدانا
 اصغر من رسول الله صلى الله عليه وسلم بسنتين وهو جعني كوفي
 تابعي مخضرم ادرك الجاهلية ثم اسلم قبل مات سنة
 احدى وثمانين وقيل بلغ مائة واحدى وثلاثين سنة
 وفي المغني وروى عن النبي عليه السلام انه قال ليس في
 السبخة زكاة ولا في الشروع وره بينت المخاض والتبضع
 واليشاة ولم يره بالفصيل والعجل والحمل فلا وجه
 لا يجابها بالراي ولا الاجاب ما وره به الشرع للاجاف
 بارباب الاموال فلا يجب شئ والاصل براه الذمة والوجوب
 بالسمع ولم يوجد فيها قوله ثم عندنا يوسف لا يجب
 فيما دون الاربعين من الحملان وفيما دون الثلاثين من
 العجائل قلت ما حاجة الى ذكر ما دون الاربعين من
 الحملان وما دون الثلاثين من العجول لان الكبار منها
 في هذا العدد لا يجب فيها شئ بالاجماع فالصغار اولى
 بعدم الوجوب فيها ويجب في خمس وعشرين من الفصلا

تعريف
 سويد

وايوبكر من الحنابلة وفي المغني في الصحيح ثم رجع
 وقال يجب واحدة منها وبه قال الاوزاعي واسحاق
 ويعقوب ومحمد بن ادريس في الجديد وصححه ثم
 رجع الى ما ذكرناه انفا وعده ذلك من كراماته رضي
 الله عنه حيث تكلم في مسئلة واحدة بثلاثة اقوال
 فاخذ بكل قول من اقواله الثلاثة جماعة من المجتهدين
 ولم يصح منها قول رابع ويدوان ياخذ المصدق
 مسئلة ويره على صاحب المال فضلا ما بين المسئلة
 والصغرى التي هي مسئلة وهو رواية عن الثوري
 ووجه للحنابلة وفيه قول خامس ضعيف جدا
 لم ينقل عن الحنابلة انه يجب في خمس وعشرين من
 الفصلا واحدة منها وفي سنة وثلاثين واحدة منها
 سنة واحدة منها مرتين وفي سنة واربعين واحدة
 منها مثل سنة واحدة منها ثلاث مرات وفي احدى
 وستين مثل سنة اربع مرات واين ابن حزم من
 سماع هذا القول ثم قال في المحيط والبدائع تكلموا
 في صورة هذه المسئلة فانها مشككة قبل الخلق هل
 ينحقد عليها الحول ام لا وقد هككت الائمة بعد
 سنة اشهر وبقيت الاولاد وموالا صحت وفي الجامع
 الصغير هككت الائمة بعد عشرة اشهر وبقيت
 الاولاد قبل كانه له نصاب ومو مسان فاستفاد
 قبل حوله صغارا فشرى او هبته ونحوهما ثم هككت
 المساة وبقي المستفاد وقيل ملك نصاب من الغر
 الصغار وحال عليها الحول فلم يبلغ سن الاجزاء
 وجه قوله زفر ومن معه ان اسم الابل البقرة
 والغنم اسم جنس يطلق

قور

يقتل عن غير

صورة هذه المسئلة
 مشككة
 الاصح

يأتي

واحد منها ثم لا يجب فيها شيء حتى يبلغ مبلغا لو
كانت مائة يتنقش الواجب فيه بأه يبلغ ستمائة وسبعين
فهو الذي ينبغي الواجب فيه فيكون فيه ثلثان منها إلى
مائة وخمسين وأربعين فيجب فيها ثلث منها وهكذا
يجزئ وفي البدايع وعلى رواياته كلها لا يجب في الزيادة
على خمس وعشرين فصلا حتى يبلغ عدد ما لو كانت كبارا
يجب فيها اثنتان ومائة وستة وسبعون ثم لا يجب شيء
حتى يبلغ مبلغا لو كانت كبارا يجب فيها ثلث وسو
مائة وخمسون انتهى كلام صاحب البدايع وهو سهو منه
وانما الذي يجب فيه ثلاثة عند مائة وخمسة والعدد
ذكر في المحيط وغيره لأنه يجب حقتان إلى مائة
وعشرين ثم في خمس وعشرين بنت مخاض وفي خمس
وعشرين ومائة ان ثلث الواجب بالشاة مع الحقتين
لكن اراد به ان يكون الثلث بحسن الواجب اذ لا
يمكن اخذ فصل في موضع الشاة وانما لم يوجب الزائد
على خمسة وعشرين من الفصلان حتى يبلغ مبلغا
يتنقش فيه الواجب لان مادونه ذلك التفاوت في الواجب
بالسنة لا العدد وفي الصغار لا تفاوت في السنة
بين افرادها فيحذر رعاية ما ورده به الشرع فيه
وفي المحيط في الفصلان ثلاث روايات لان يوسف
اخذها قدامنا ولا شيء فيما دون خمسة وعشرين
فصلا على هذه الرواية وفي رواية عنه في الخمسة
خمس فصل وفي العشر خمسا فصلا وفي خمس عشر
ثلاثة اخماس فصل وفي عشرين اربعة اخماس فصل
وفي رواية اخرى عنه ينظر في الخمسة الى قيمة شاة
ثلاثة وسط والى خمس

ثلاثة وسط والى خمس فصل وانما كان اقل قيمة
يجب وفي العشر ينظر الى قيمة شاتين وسطين وفي
قيمة خمس فصل فيجب اقلها وفي خمسة عشر ينظر
الى قيمة ثلاث شياه او ساط والقيمة ثلاثة اخماس
فصل فيجب اقلها وفي عشرين ينظر الى قيمة اربع شياه
او ساط والقيمة اربعة اخماس فصل فيجب اقلها
وفي المفيد والمزيد في الخمسة ينظر الى قيمة شاة وسط
والى واحد منها فيجب الاقل وفي العشر ينظر الى شاتين
وسطين والى اثنين منها فيجب الاقل ومثله في شرح
مختصر الكرخي وفي رواية الحسن بن ابي مالك في عشر
ينظر الى شاتين والى واحد منها انتهى كلام صاحب المفيد
قال القدوري وهو الصحيح لانه الكبار يجزئ عن العشر
واحد منها او الشاتان فالصغار اولى وروى انه ذكر
للحسن رواية بكر العمري في العشرين اربعة منها
فضحك وقال كيف يكون فيها اربع منها وفي خمس وعشرين
واحد منها وفي الوبري هذا الخلاف فيما اذا لم يكن الصغار
للتجان اما اذا كانت للتجان وهي تساوي ما يتي درهم
يجب فيها الزكاة بالاجماع قايمة قال النووي الاقمت
لغة قليلة والفصيح في غير الاقمتات بحذف الهاء
وفي الاقمتات الاقمتات وقال الزمخشري في المفصل قد غلبت
الاقمتات في الاناس والامات في البهائم وهكذا ذكر
ابن يعيش في شرح المفصل والاكثر على زيادة الهاء وام
فعل بدليل الامومة والعين واللام من واحد بدليل
امات واجاز المبره وابو بكر ان يكون الهاء هنا اضلا
لقولهم اقمتة وتامت اذا اتخذت امات اقمتة فعلة

الصحيح
المجوب

قائمه
الامات والامات

واحد الميخنة زايده والهاء لام الكلمة كأنه وقبر الآلة
أبته شاذ وتامته انتا اقل منه قال الزمخشري وهو
من مسترف كتاب العين قال ابن يعيش لم يثبت بينه الا
حكاها ثعلب وحسبك به ثقة واثمه وتامته حكاها
كتاب العين لا غير وفيه من الاضطراب والتصريف الفاسد
ما لا يدفع وزاد بن الحاجب على الزمخشري في المفضل فقل
او ما اصلان كدمت ودمشروث وثرثار ولو لو ولا
فان كانت فيها واحدة مستنة يجب لزكاة فيها بلا خلاف
يجعل المستنة اصلا والصغار تبعاتها وقد ثبت الحكم بها
فيما لا يثبت اصلا كالاضحية اذا ولدت تضحى بالولد بها
للام وان كان لا يجوز بالولد اصلا ثم ان كانت المستنة
وسطا وهي ثنية في الحملان اخذت وان كان جنة فوه
الوسط يوم مر باده شاه ثنية وسط وان كان دونه
الوسط يوم مر باده لانها قارعة مقام الوسط او باده
قيمتها وفي شرح المهدب للنووي اذا كانت صغارا وواحدة
منها في سن الفرس يجب سق للفرض المنصوص عليه
عند الشافعي وهو قول مالك وابن حنبل فان هلك
المستنة بعد الحول لا يؤخذ منها شيء في قول ابن حنبل
ومحمد ويجعل تبعاتها في الوجوب والهلاك فاذا هلك
من غير صنع احد يجعل كأنها هلكت مع الصغار وعند
ابن يوسف يجب سبعة وثلاثون جزءا من اربعين جزءا
من حمل موافق لها ويسقط فضل المستنة كان الحمل
كان حملانا وهلك منها حمل وعند زفر يجب مثلها من
ثنية وسط وان هلك الصغار وبقيت المستنة يجب
فيها اجزء من اربعين جزءا من شاه وسط اتفاقا قال
الوبرتي قال في الذخيرة

الوبرتي قال في الذخيرة فقد جعل الواجب في المستنة
لا غير حال هلاكها حتى حكم بسقوط الواجب بهلاكها وجعل
الواجب في الكل حال بقاء المستنة وهلاك الصغار قال
الوجه في ذلك اننا نقول بانه الواجب في المستنة وحدها
وكيف يمكن ان يقال ذلك بل الواجب في الكل واعطى الصغار
حكم الكبار تبعاً للمستنة وجعل في حق المستنة كان الكل
كبار وهلك تسعة وثلاثون وبقيت المستنة بقسطها
فاما في حق الصغار فالمستنة اصل فاذا هلك جعل هلاكها
بمنزلة هلاك الكل ولو كانت له شاه ثنية ومائة وعشرون
حملا يؤخذ الثنية لا غير عندهما وعند ابن يوسف الثنية
تلك وحمل معها افضلها وعند زفر يجب فيها شاتان ثنتان
وسطا فلو هلكت تلك الشاة سقطت الزكاة عندهما
عند ابن يوسف يجب في الباقي حمل قال الوبرتي وعلى قياس
ما روي عنه انه يعتبر آخر النصاب يجب في الباقي مائة
وعشرون جزءا من حملين ولو هلك الكل الا تلك الشاة يجب
جزء من اربعين جزءا منها عند ابن حنيفة ومحمد وعلى قياس
قول ابن يوسف على تلك الرواية يجب فيها جزء من مائة
واحد وعشرين جزءا من تلك وجزء من حمل وكذا
لو كان له مائتا حمل وشاة فانه يؤخذ تلك الشاة فحسب
عندهما وعند ابن يوسف تلك وحملان فان هلكت تلك
سقطت الزكاة عندهما وفي قول ابن يوسف يجب في الباقي
حملا ولو هلك الكل الا تلك الواحدة فانه يجب فيها جزء
من اربعين من تلك على قولها وعلى قياس تلك الرواية
عن ابن يوسف يجب فيها ثلاثة اجزاء من مائتي جزء
وجزء جزء منها وجزء من حمل وفي البدايع اذا كانت له

مستتانه ومائة وتسعة عشر حلا يجب فيها مستتانه
بلا خلاف لان العدة الواحدة موجودة في المال وانه كان
المستتانه واحدة اخذت هي لا غير عند ما وعند ما يوسف
يؤخذ هي وحدها وفي السنين من العجول اذا كان
فيها تباع يؤخذها ولا غير عند ما وعند ما يوسف
يؤخذ التباع وعجل معه وفي سنة وسبعين فصلا
وفيها بنت لبون يؤخذ هي لا غير عند ما وعند ما
يوسف يؤخذ معها فصلا وفي المحلى لابن حزم ما
صغر من ان يسمى شاة لكن يسمى خروفا او جديا
او سحلة لم يجز ان يؤخذ في الصدقة الواجبة ولا ان
يعد فيها يؤخذ منه الصدقة الا ان يتم سنة فاذا
اتتمت عدت واخذت قال علي هذا وعن ابي حنيفة
اذا كان له اربعون خروفا وفيها واحدة مستتانه
هي وان كانت مائة وعشرين وفيها مستتانه اخذت
وان كانت واحدة اخذت هي لا غير وان لم يكن فيها
مستتانه اصلا فلا شئ فيها ولذا في العجاجة النصارى
ولو ملكها سنة فكثر قال وهذه شريعة ابيليس
لا شريعة الله ولا رسوله قال يعني قوله انه كان
مع المائة والعشرين خروفا مستتانه زائدان
اخذنا كلنا ما عن زكاة الخرفان وان كانت واحدة
مستتانه اخذت هي عن زكاة الخرفان قلت لقد كنت
الخبيث وشيخ في هذه المسئلة النباح الكثير الزائد
على قدر الحقيق وامتنع غارب الجهد والبهتان
فان احدا من الناس لم يقل اذا زاد على المائة والعشرون
خروفا مستتانه ولا انهما يؤخذان عن الخرفان
بل اذا كان الخرفان

بلا اذا كان الخرفان مائة وتسعة عشر ومستتانه
زائدان عليها يكونان عن انفسهما وعن الخرفان و
يؤلا يعرف العدة الذي يؤخذ فيه مستتانه ولا الحكم
عما اذا يؤخذ ان يتم ان اخذ المستتانه في الاربعين او
المستتانه عن مائة واحد وعشرين اذا كانت موجودة
في الصغار مذهب مالك والشافعي واحد وجماعات
غيرهم وقد جاؤا بعد ان حنيفة واخذوا بقوله مع كثر
بخالفه الشافعي له فما وجه خروجه عليه عن سجيبة
اهل العلم دون غيري ممن قال بقوله الا ان يكون قاله
باعتبار انه كبيرهم واقدامهم ثم قال فاذا لم يكن فيها
مستتانه لم يوجب شيئا وبه اخذ الحسن بن زياد ونقله
عنه ذلك خطأ وانما اخذ به محمد بن الحسن الشيباني
الجليل القدر فقيها ولغة باتفاق الطوائف الاضغاب
والاعداء ومثل هذا لا ينبغي ان يعتمد على نقله ولا
يعول على قوله فانه قد نقل عنه ثلاثة احكام خطأ
في فروع واحد وقد صنف عبد الحق بن عبد الله الانصاري
الخروجي كتابا له عليه فيه وبين اقواله الفاسدة و
تناقضه ونبه على بطلان كثير مما هو به في كتابه
المحلى وانتصر لائمة الانصار الذين لا اقتدار لهم
هدى ونور ومخالفهم ضلالا وثبوت يقبل الله منه
وانا به الجنة ثم اخذ ابن حنوم هذا بركة الاحتجاج
بقوله عمر رضي الله عنه من وجع او لها انه ليس
يقول رسول الله ولا حجة لاحد الا قوله ثانيا انه
خالفه ابو بكر الصديق فانه كان لا يأخذ من مال زكاة
حتى يحول عليه الحول والصغار لم يحل عليها الحول

او واحد لغته

عن الخرفان
على ان حرام

كلام ابن حزم

خطا ابن حزم

ثالثها لم يرو هذا عن عمر بن طريق متصلا بالأسن طريق
عكرمة بن خالد وموضعي ومن طريق ابن لعبد الله
ابن شفيان ولم يستمر رابعها قد خالفوا عمر في هذا
وقالوا لا بد أن يكون الاتيات نصا بابدون الاولاد
حتى يجب فيها الزكاة وليس ذلك في حديث عمر ثم قال
في تمشية مذهبه الباطل قد وجدنا الخرفان والجذال
لا يقع عليها اسم شاة في اللغة التي اوجب الله علينا
بها دينه فخرجت الخرفان والجذال عن ان يكون
متعلق الزكاة ولهذا لا يؤخذ خروف ولا جدي في
واجب الزكاة فاما من ملك خرفانا او عجولا او
فصلانا سنة فالزكاة واجبة عند تمام الحول لان
عند ذلك يستحق غنما وبقرا وابل الجواب عن الاول انه
غير مسلم بل قول الصحابي حجة عندنا وعند الترمذي
العلم فلا يلتفت اليه وعن الثاني لم يخالفه ابو بكر الصديق
رضي الله عنه ويحمل على غيرها من الاموال توفيقا
بين قوليهما ولان حول الاتيات حولها لانها الاصل
والاولاد تبع فلا يكون معارض لقول عمر وقد صح عن
ابن بكر انه قال لو منعوني عناقا كانوا يؤفدونها الى
سول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم والعناق لم يحملها
الحول عندا دايها وعن الثالث ان مالك بن انس يرواه
عن شفيان بن عبد الله الثقفي الصحابي عن عمر رضي
في الموطأ قال النووي وهو صحيح قلت في الموطأ
حد ثنا يحيى عن مالك عن ثور بن زيد عن ابن لعبد
الله ابن شفيان بن عبد الله وابن عبد الله ابن شفيان
ليس له ذكر في الكتب الستة ولا في غيرها فهو
مجهول لا يحتاج به

مجهول لا يحتاج به وقال ابو الفرج بن الجوزي عكرمة بن
خالد بن سلمة المخزومي المكي وعكرمة بن خالد المخزومي
المكي قال البخاري عن الاول انه منكر الحديث وقال النسائي
ضعيف والثاني روى له البخاري في صحيحه ولم يعينه ابن
خزم فلعلة الثاني واعتقد الاول لكن لم يدركا عمر فهو
منقطع قاله الحافظ شرف الدين الدياطي والعجب من
النووي كيف حكم بصحته بغير مستند ورواه البيهقي
عن بشر بن بن عاصم عن ابيه عن جده عن غير طريق مالك
وعن الرابع وهو قوله قد خالفوا عمر في هذا وقالوا لا بد
ان يكون الاتيات نصا بابدون الاولاد لم يخالف عمر في ذلك
فانه لم يقل اذا كانت الاتيات قد من النصاب بعد السخلة
لتكميل اصل النصاب ثم انه قد صرح بانها لا يستحق شاة
ولا بقرا ولا ابلا في اول الحول ولا في سطره والحول عند شرط
في المال الزكوي وكذا حال النصاب من اول الحول الى آخر
فاذا لم يكن الفصلان والحملاان والحول في اول الحول ولا في سطره
مال الزكاة فيصير ورثتها مال الزكاة في آخر كيف يوجب
الزكاة فيما لا يكون محلا للزكاة ولا محتدا به في اوله ووسطه
فلا فرق بين من ملك ابلا وبقرا وغنما في آخر الحول وبين من
ملك ثيابا لبذلة وعبيدا الخدمه اذا لم يكن محلا لتعلق
الزكاة بها قبل آخر الحول ولم يرد بها قال ابن خزم ومفاد
الظاهرية كتاب ولا سنة ولا قول صاحب الذي لا يعتد به
ولا قياس مع انه ليس بحجة عند فاقاله باطل قطعا
فنسبه مذهبه هذا الى شريعة ابيس اولى من نسبه
قوله العلماء الذينهم نجوم الهدى واصل الاقتداء قال ابن
واتا ابو يوسف والشافعي فقد طردوا قولها في الاربعين

شاة اذا ولدت قبل الحول بيوم ثم ماتت الامات فاجبا
 احد خروف من ذلك في الزكاة قال وهو عجب جدا وعلى هذا
 مسايك ذكرها في الزيادات اذا كانت له تسعة وثلاثون
 حملا وشاة مسنة عجفاء لا يبلغ قيمتها قيمة شاة وسط
 يؤخذ العجفاء اذ وجوب الزكاة لاجلها فان هلك العجفاء
 سقطت الزكاة عندهما وعند ان يوسف يسقط جزء
 من اربعين جزءا من حمليهما افضل الحملان وان هلك الحملان
 دونها يبقى جزء من اربعين جزءا منها كان الكمسات في
 الاصل ولو كانت له شاة وسط ومائة وعشرون عجا
 فعليه شاتان سمينه وعجفاء ولو لا السمينه لوجب
 ثنتان من افضلها وفيما تين وواحدة وسط يجب هي
 وثنتان من افضل العجا فان هلك بعد الحول فعنده
 يجعل كما لم يكن له الا مائتا شاة وهي عجا فيجب شاة
 عجفاء وان من افضلها وعند ان يوسف ومحمد يسقط
 الفصيل بهلاكها ويجعل كما الكمس عجا فيسقط بقدر
 ما هلك وهو جزء من كل شاة من احدى ومائتين من
 الثلث الواجبة وفي المحيط جعله قوله محمد وحده وان
 سببتا عشرين للشيوخ في الواجبات ومعنا ما واحد
 فلو هلك الكمس سوى الوسط يجب جزء من اربعين جزءا
 من الوسط عند وعند ما ثلاثة اجزاء من مائتي جزءه
 وجزء لكن جزء من وسط وجزء من عجفاء ولو كانت
 له عشرون شاة سمينه وعشرون عجفاء فهلك عشرون
 من السمان بعد الحول فعليه ثلاثون جزءا من اربعين جزءا
 من شاة سمينه اذا كانت وسطا عندهما وعند محمد
 نصف سمينه وربيع مهزولة لان السمينه وجب نصف
 في السمان ونصفها في العجا

في السمان ونصفها في العجا تبعا للسمان فاذا هلك
 عشر من السمان سقط ما وجب فيهن وهو ربع
 السمية اصلا وسقط ما وجب في عشر من العجا
 تبعا للسمان لهلاك المستتبع ولو هلك من السمان واحدة
 يجب في الباقي تسعة وثلاثون جزءا من اربعين من
 سمينه ولا يجعلها مائة كان الحول حال على الباقي
 اذ لو جعل كذلك لما وجب شيء بخلاف ما تقدم على قول
 انه حنيفة لانه الكمس هنا اصل وهناك يصرق بالهلال
 الى التبع وعند محمد يجب جزء من العجفاء ومائة و
 ثلاثون جزءا من السمينه ولو كانت له خمس من
 الابل بنات مخاض او اعلى منها وهي عجا يجب شاة
 مقدرة بقدرها وكذا في عشر الى خمس عشرين وطريقه
 ان ينظر الى بنت مخاض وسط والى قيمة افضلها و
 ينقص من الشاة الوسط بتلك النسبة بيانه ان
 كانت قيمة بنت مخاض وسط مائة وقيمة افضلها
 خمسين وقيمة شاة وسط عشرون يجب شاة تساوي
 نصف شاة وسط وهو خمسة وفي زيادات حسام
 الدين الشهيد ان كانت قيمة بنت مخاض وسط وقيمة
 شاة وسط عشرون يكون مثل خمسها فالآن ينظر الى
 قيمة افضلها فان كانت عشرين يجب شاة تساوي
 خمس افضلها وسوا ربعة دراهم وفيها ايضا ان كانت
 قيمة افضلها دون قيمة بنت مخاض وسط نظرا
 الى نقصانها فان كانت اربعين يجب شاة تساوي
 ثلاثة ارباع شاة وسط وان كان النقصان نصفها
 يجب شاة تساوي نصف شاة وسط وان كانت

العجاف خمسين يجب حقة مقدرة بقدرها و
طريقه ان ينظر الى قيمة بنت مخاض وسط والى
قيمة حقة وسط فان كانت مثلها او مثلها ومثل
نصفها يجب حقة مثلا فضلها ومثل نصف الذي
يليه في الفضل او مثل ثنتين من فضلها ولو كانت
خمسون بنت مخاض عجاف الا واحدة سميته قيمتها
خمسون وقيمة البواقي عشرون عشرون وقيمة الحقة
الوسط مائة يجب حقة تساوي ستين ليكون مثل
ثنتين من فضلها فان هلك السمينه فقدرها
بجب حقة مقدرة بقدرها ومضى ما تساوي عشرون
ليكون مثل ثنتين منها وعند محمد يسقط جزء من
خمسین جزا من الحقة المقدرة بعشرين وان هلك
الكل وبقيت هي فخذ ان حنيفة يجب خمس شاة
وسط وعند ان يوسف يجب جزء من ستة واربعين
جزا من الحقة المقدرة وعند محمد يجب جزء من
خمسین جزا منها ويقدر الحقة بستين لبقا الوسط
له خمسون فصلا الا واحدة وسطا ومضى حقة يجب
حقة وسط فان هلك بعد الحول سقط الزكاة
وعند ان يوسف تبقى بقدرها هكذا في مختصر الزكاة
للشيخ رحمه الله ومضى تسعة واربعون جزا من خمسين
جزا من فصيلة هكذا ذكر الشارح وينبغي ان يجب
عليه فصيلة لان في خمسة وعشرين فصيلة يجب
عنده ولا يزداد عليه حتى يبلغ ستا وسبعين فيجب
فصيلان عنده فكيف يكون في تسعة واربعين اقل
من فصيلة واحدة وان هلك نصفها اعني نصف الفضل
وبقي نصفها سقط

و بقي نصفها سقط نصفها وبقي نصفها قلت هذا
الجواب يستقيم على قول محمد اتا على قول ابن
حنيفة فينبغي بنت مخاض كان الحول حال على خمس
وعشرين لصرف الهلاك الى النصب الاخيرة وعند
ان يوسف يجب خمسة وعشرون جزا من ستة واربعين
جزا من الحقة الوسط ولو كان له ثلاثون تبعا اعجف
يجب فضلها فان كان فيها وسط يجب مئو ولو كانت العجاف
اربعين يجب مئو مقدرة بقدرها وطريقه ينظر
الى قيمة تباع وسط لانه اقل من يجب فيها الزكاة
والى قيمة مئو وسط فان كانت قيمة التباع اربعين
وقيمة المئو خمسين عرفت ان المئو تباع وربع
تباع فيؤخذ فضلها وربع الذي يليه في الفضل
فان كانت قيمة فضلها ثلاثين والذي يليه عشرين
كان الواجب مئو تساوي خمسة وثلاثين درهما
ليكون مثلا فضلها وربع الذي يليه في الفضل ستة
تبعا اعجف يجب ثلثا من فضلها فان كان فيها واحدة
وسط اخذت هي واخرى معها من فضلها فان هلك الكل
بعد الحول الا الوسط فعند يجب جزء من ثلاثين من تباع
وسط وعند ما يجب جزء من ستين جزا منه ومثله
من اعجف وفي جوامع الفقه ولو كان الكل عميانا يجب
عند ما وعن ان حنيفة روايتان ولو كانت معينه اخذت
واحدة منها عندنا وبه قال الشافعي وابن حنبل وقال
مالك لاجزية وجاء بصحيحه وفي المدونة اذا كانت كلها
عجاف او معينة او تيسا لا يؤخذ منها ويلزم بصحيحه
غير معينه ومضى بعيد جدا قال ابن العربي المالكى والاول

اقوى في النظر وفي جوامع الفقه ان كانت العجاف لا ينتفع
بها فهي كالضمار فايده اعجف وعجفاء قياستها ان يجمعوا
على عجم وعجفان وانما جعلا على عجمان حملا لها على ضدتها
وهي السمان ذكر السيرافي مسئلة ذكرها في المبسوط
والمحيط وخزانة الاكل والوبري وعامة الكتب ان
الخليطين يعتبر لكل واحد نصاب كامل حال الانفراد
ولا تأثير للخلطة فيها سواء كانت شركة ملك بالارث
والهبة او الشراء ونحوها او شركة عقد كالعنان والمفاو
ذكر الوبري وقال ابو بكر بن النذر اختلفوا في رجلين
بينهما ماشية نصاب واحد قالت طائفة لازكاة عليها
قال هذا قول مالك والنوري وانه ثور واهل العراق
قال ابن حزم في المحلى وبه قال شريك بن عبد الله والحسن
ابن حيي وقال الشافعي والليث وابن حنبل واسحاق
يجب عليها الزكاة لو كانوا اربعين رجلا لكل واحد
شاة يجب عليهم شاة قال ابو بكر الاول اصح يعني عدم
وجوب الزكاة وقال ابن حزم في المحلى الخلطة لا تحل
حكم الزكاة من الصحيح وقال الطرطوشي لا تصح الخلطة
الا ان يكون لكل واحد منها نصاب كامل والمعاذ المعتبر
فيها الراعي والفحل والمراح والدلو والمبيت ذكرها
مالك في المدونة ومنهم من ذكر الحلاب مكان المبيت و
حصول جميعها ليس بشرط والحلاب معناه ان يكون
الحالب واحدا الا انه يخلط الالبان ولو كان احدهما عبدا
او كافرا قال محمد بن مسلمة لم يصح الخلطة قال ابن حبان
يصح ولا يشترط الخلطة في جميع الحول قال ابن القاسم
لو اختلفا قبل الحول بشهرين فاقل فيها خليطان قال
ابن حبيب ادناه شهر

قايده

ابن حزم

ابن حبيب ادناه شهر وقال ابو محمد اذ لم يقصد
الفرار صحح وراي الاوزاعي ومالك وابو الحسن بن
المخلص من الظاهرية الخلطة في المواشي لا غير
راي الشافعي حكم الخلطة التي قال به جاري في المواشي
والزروع والثمار والدراسم والدنانير قال ابن حزم
وراى ان مائة نفس لو ملكوا ما في درهم كل واحد
درهما يجب عليهم فيها خمسة دراهم قال النوري الخلطة
بضم الخاء وسواء كانت الخلطة خلطة شيوخ و
اشتراك في الاعيان او خلطة اوصاف وجوار في المكان
بشروط تسعة احدها ان يكون الشركاء من اهل
وجوب الزكاة والثاني ان يكون المال بعد الخلطة
نصابا والثالث ان يحض عليه بعد الخلط حول كامل
والرابع ان لا يميز احدهما عن الآخر في المراح و
الخامس في المسرح والسادس في المشرب كالبير
والنهر والحوض والعين او كانت المياه مختلفة
بحيث لا يختص احدهما بشئ والسابع الراعي و
الثامن الفحل والتاسع في المحلب ولا يشترط خلط
اللبن وقال ابو اسحاق المروزي يشترط الخلط في
اللبن ايضا فيحلب احدهما فوق لبن الآخر قال
صاحب البيان هو اصح الوجوه الثلاثة وفي وجه
يشترط ان يحلبا معا وخلط اللبن ثم يقسمانه
وقال صاحب المفيد ويشترط عند اتحاد الدلو
والكلب قلت ليس ذلك مذهبنا ونقل الرافعي
عن الخياط انه حكى وجهها ان خلطة الجوار لا اثر لها
وغلط والمسروح المرعى وقيل طريقها الى المرعى

وقيل هو الموضع الذي يجتمع فيه لتسرح والمجلب
بالكسر هنا وماء الاناء الذي يجلب فيه والمجلب بفتح
اللام على المشهور وحكى اسكانها ومو غريب ضعيف
وفي بعض كتب الجنبلة ذكر الخلطة ست شرائط
ثم انه قد يكون اثر الخلطة في اجابها وقد يكون في تليها
وقد يكون في تقليلها مثال الاول خمس من الابل واربعون
من الغنم بين اثنين يجب فيها الزكاة ولو انفردت لا
يجب ومثال الثاني كل واحد مائة وشاة يجب على
كل واحد شاة ونصف ولو انفردت يجب على كل واحد
شاة ومثال الثالث ومو التقليل مائة وعشرون شاة
من ثلثه يجب على كل واحد ثلث شاة ولو انفردت
لوجب على كل واحد شاة استدكوا بقوله عليه السلام
لا يجمع بين منفرة ولا تفدق بين مجتمع خشية الصدقة
قال النووي رواه ابوداود والترمذي وقال حديث
حسن قلت قال الترمذي لم يرفعه عن الزهري الا
سفيان بن حسين الواسطي قال يحيى لم يكن بالقوي
وقال ابن حبان يروي عن الزهري المفلويان و
قالوا بسبب الخلطة يخف المونة فيفارق الانفرد
فناسب ان تجب الزكاة بسببها ولنا انه قد ثبت
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ليس فيما دون
خمس ذرة صدقة وليس فيما دون اربعين شاة شيء
وجميع النصوص الواردة في نصب الزكاة يمنع الوجوب
فيما دونها ولانه لاحق لاحد مما في ملكه الاخر وماله غير
زكوي لنقصانه عن النصاب ومثله مال الآخر
فاختلاطها كيف يجب به تكميل نصابه واخذ الزكاة
من مالي فقيرين او مسكينين

من مالي فقيرين او مسكينين اللذين يجب صرف الزكاة
اليهما بالنقص مع حضرة ما لها بخلاف ابن السبيل فاذا
لم يجب الزكاة على المكاتب باعتبار كسبه فلا لا يجب
على الخليط اذا لم يكن له نصيبا باعتبار كسبه غير كان
اولي قال ابو محمد وراوا في خمسة لكل واحد بنت مخاض
يجب على كل واحد منهم عشر شاة مع قوله عليه السلام
ليس في اربع من الابل شيء فهذه زكاة ما اوجبه الله تعالى
قط وخلاف حكم الله تعالى وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم و
سوالنا اياهم في هذا الباب يتسع جدا فلا سبيل لهم
الجواب نفهمه احدا البتة وقال الله تعالى ولا تكسب
كل نفس الا عملها ولا تزددوا زينة وزراخرى قال فقد جعلوا
زيدا كاسيا على عمر ووجعلوا المال احدا حكما في مال
الاخر وهذا باطل وخلاف للقرآن والسنن واشترط
الشروط التسعة المتقدمة وغيرها تحكم بلا دليل
اصلا لامن قرآن ولا من سنة ولا من قول صاحب و
لا من وجه معقول وليت شعري من جعل الخلطة
مقصودا على الوجوه التي ذكروها دون ان تريد به
الخلط في المنزل او في الصناعة او في الشركة او في الغنم
كما قال طاووس وعطا ولو وجبت باختلاط في المرعي
احالة حكم الزكاة لوجب ذلك في كل ما شابه في
الارض لان المرعي متصلة في اكثر الدنيا الا ان
يقطع بينها بحرا ونهرا وعمارة قال واما تقدير
المالكية باختلاط بالشهر والشهرين فتحكم بانه
وقوله ظاهره الاحالة جدا لانه خضعها للمواشي
فقط دون الخلطة في الثمار والزروع والنقدين

وليس ذلك في الخبر وايضا اعتبر حاله الخلطة في النص
لا غير وهو دعوى فانه قيل روى الدارقطني والبيهقي
عن سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم الخليفة ما اجتمع على الحوض و
الراعي والفحل قيل له يرويه عبد الله بن لهيعة
وهو ضعيف باتفاقهم فلا يجوز التمسك به وكذا ذكر
عبد الحق في الاحكام الكبرى عن ابن لهيعة فلا يصح
ولان الخليطين في اللغة التي بها خاطبنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم مما الشريكان اللذان اختلطت بهما ولم
يتميزا كخليطين من التبيذ وقاله ابن الاثير في
النهاية ولم يختلط مع غيب فليسا بخليطين هذا
ما لا شك فيه واذا تميزا مال كل واحد منهما
من مال الآخر فلا خلطة وفي المبسوط والمراد من
المجموع والتفريق في الملك لا في المكان لاجتماعهما في النص
اذا كانا في واحد مجمع وان كانا في امكنة متفرقة فلا
ان المتفرقة في الملك لا يجمع في حق الصدقة قال في
المبسوط والمحيط وتاويل قوله عليه السلام لا يجمع
بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ان
اذا كان له ثمانون شاة يجب فيها واحدة فلا يفرقها
ويجعلها لرجلين فيأخذ شاتين فعلى هذا يكون خطأ
للسامعي وسند كذا عن قريب ان شاء الله تعالى
ان كانت لرجلين فعلى كل واحد شاة فلا يجمع ويؤخذ
منها شاة والخطاب في هذا محتملان يكون للمصدق
بان يكون لاحد مائة شاة وللآخر مائة وشاة فعلى
شاتان فلا يجمع المصدق بينهما ويقول هذا كلها
فياخذ منه ثلاث شيات

فياخذ منه ثلاث شيات ولا يفرق بين مجتمع بان يكون
لرجل مائة وعشرون شاة فيقول السامعي في ثلاثه
فياخذ ثلاث شيات ولو كانت لواحد يجب شاة ويحتمل
ان يكون الخطاب لرجل مال ويقوى بقوله خشية
الصدقة فيخاف وجوب الصدقة فيحتمل ان استقامها
بان يجمع نصيب اخيه الى نصيبه فيصير ثمانين يجب
فيها شاة واحدة ولا يفرق بين مجتمع بان يكون له اربعون
فيقول نصفها لي ونصفها لابي فيسقط تركها قال
ابن حزم تاويل لطائفة التي قالت ان الخلطة لا
تحل حكم الزكاة هو الصحيح لان كثيرا من تفسيرهم
المذكور متفق عليه من جمع اهل العلم وليس شيء
من تفسير الطائفة مجمعا عليه فبطل تاويلهم لتعريفه
عن البرهان ولا يجوز ان يضاق لرسول الله قول
لا يدرك على صحته ولا اجماع ولا دليل شرعي وفي المحيط
ثلاثة لكل واحد خمسون شاة فخلطوها وصارت
مستركة بينهم فاحد المصدق منها شاتين فعليهم
ان يعطوا فيما بينهم وبين ربهم شاة اخرى لان
الواجب فيها قبل الخلط ثلاث شيات فلا يسقط
بالخلط وفيه خلاف السامعي قال شمس الامية
يبطل تعليلهم بخفة المونة بما اذا كان الشريك
دنيا او مكاتبا وقد افهم الشرع انها شرعت
للمواسات وهي انما يكون فيما له مال فمن كان له شاة
نصف شاة تساوي درهمين كيف يجب عليه مائة
غنية وبعد هذا عن النظر لا يخفى قد روع شاه بين
اثنتين وبين احد وما بين آخر تسع وسبعون

الصح

شاة فعلى الذي تم نصابه شاة وقال زفر لا زكاة عليه
لانه ملك تسعة وثلاثين ونصفين من شاة فلم تكمل
الاربعة ولنا انه ملك نصف الثمانين شاة بديلة
شريكه لو كان واحدا يجب فيتعذر الشركاء لا ينتقص
ملكه ولا يعدم صفة الغنى في حقه وكذا لو كان ثمانون
شاة بينه وبين ثمانين رجلا كل شاة بينه وبين واحد
منهم او ثمانون بقرا بين ثمانين نفرا لكل واحد منهم نصف
بقرة ولا احد منهم ثمانون نصف او عشر من الابل بين واحد
وبين عشرة لكل واحد نصف بغير فعلية زكاة نصيبه
خلاف الزفر هكذا ذكر في المحيط والمبسوط عند ابى
يوسف خلافا للزفر وفي المفيد والمزيد عن ابى يوسف على
الذي تم نصابه الزكاة عندنا فدل على انه قول
الثلاثة وفي النوادر ثمانون شاة لرجلين احدهما له
ثلثاها والاخر له ثلثها فاخذ المصدق شاة لزكاة
صاحب الثلثين يرجع صاحب الثلث بقيمة ثلث شاة
لان صاحب الثلثين دفع ثلث شاة من ملكه شريكه
ولو كانت الغنم مائة وعشرون بين رجلين احدهما
ثلثاها والاخر ثلثها يجب على كل واحد شاة واخذ
المصدق شاتين فصاحب فصاحب الثلثين يرجع
على صاحب الثلث بقيمة ثلث شاة لان نصيب صاحب
الثلثين من الشاتين شاة واحدة وثلث فاذا اخذ
المصدق شاة كاملة لاجل صاحب الثلث فقد اخذ
ثلثا من نصيب صاحب الثلثين لاجل زكاة صاحب
الثلث فيرجع بذلك عليه فهو معنى قوله عليه السلام
فانها يتراجعان بالسوية وفي المبسوط يرجع صاحب
الكثير على صاحب القليل

الكثير على صاحب القليل بثلاث شاة ثم اذا حال
حول آخر يجب شاة في مال صاحب الكثير ولا
يجب على صاحب القليل لنقص ماله عن النصيب
فاذا اخذ المصدق شاة من عرض المالكين رجع صاحب
القليل على صاحب الكثير بثلاث شاة فهو معنى
التراجع بالسوية وفي النهاية وقوله بالسوية
دليل على ان الساعي اذا ظلم احدهما بالزيادة
لا يرجع بها على شريكه بل يغرم له قيمة ما يخصه
من الواجب دون الزيادة ولو كانت مائتين وخمسين
شاة بين اثنين لاجل مائة وخمسون فاخذ المصدق
منها ثلاث شاة يرجع صاحب المائة على الآخر
بخمس شاة وفي المربعين رجل له عشرون من الغنم
في جبل وعشرون في السواد ياخذ كل واحد من المصدقين
زكاة ما في عمله وهو نصف شاة عندنا خفيفة و
ان يوسف وقال ابن حنبل ان بينهما مسافة القصير
لا يجب قال ابن المنذر لا اعلم احدا قاله غيري قال
ابن حزم في المحلى اذا كان لرجلين ثمانون شاة قال
ابو حنيفة يجب على واحد منها شاة قال ابو حنيفة
يجب على كل واحد منها شاة فاصاب في هذا ثم
قال فيه ولو كان نصفها لاربعين رجلا فلا زكاة فيها
قال واحتج في اسقاطها عن صاحب لاربعين بان
تلك الذي بين الاثنين يمكن قسمتها ومن لا يمكن
قسمتها قال ان كانت القسيمة ممكنة هنا لا يمكن
ممكنة هنا وان كانت متعذرة هنا فهي متعذرة
هنا لا فاعجب لقوم هذا مقدار فهمهم وفشروا هذا

ينطوق قول
ابن حزم

في كتابه المذكور وهذا هديا لنا كثيرا قلت المسئلة
الثانية كالاولى يجب الزكاة على الذي تم نصابه
بلا خلاف والاربعون الاخرى التي هي الاربعين رجلا
لا زكاة عليهم لعدم ملك النصاب خلافا للشافعي
وابن حنبل على ما تقدم اما لو كان شركاؤا ثمانين
رجلا لكل واحد نصف شاة وله وحده ثمانون
نصفها هل يصير الانصاف الثمانون اربعين شاة
فيجب فيها الزكاة ام لا فعندنا يجب وعند زفر
لا يجب بناء على ان النصفين من شاتين لا يصيران
شاة كاملة كن ملكا نصفين من عبيدين لا يصيران
رقبة كاملة حتى لا يخرج بتحرير النصفين من
عبيدين عن عبيد تحرير الرقبة وقد ذكرت هذا
الخلاف والمدرك قبل هذا باسطر من المبسوط
والمحيط والمفيد واما اذا كان شركاؤا اربعين كما ذكر
هذا السفيه الممروء فلا خلاف في وجوب زكاة عليه
والعذر لفرائه يمكن ان يقاسم الاربعين فيحصل
له اربعون شاة من غير ان يصير كل شاة مأخوذة من
نصف شاتين وكذا اذا كانت الثمانون بين رجلين
يملك كل واحد اربعين بالقسمة من غير تشقيص
وهذا البحث واضح مكشوف لكل من له ادنى فهم وعقل
وقد كذب الخبيث علينا حكما وتعليلنا
وكم من عايب قولنا صحيحا وآفته من الزعم السقيم
ومن يصل فهمه الى تدقيق اصحابنا في الفقه من اصحابنا
الاذهان الصحيحة ويشهد لما قلته الجامع الكبير
الزيادات والكتب المبسوطة وابن حزم جلف من اهل
المغاربة وليس له

هذا على اربعة

المغاربة وليس له فهم المعاني الفاحضة وانما موصاف
رواية والتحدث في بعض مسايل الخلاف وهو كثير الخطأ
فيها يفهمه الفاسد وكذبه على العلماء وجرأته عليهم
بالنقل الخطأ والباطل قوله ومن وجب عليه سن
فلم يوجد عند اخذ المصدقة اعلا منها وبقا الفضل
او اخذ دونها واخذ الفضل وقال ابو يوسف اذا وجبت
بنت مخاض ولم توجد اخذ ابن لبون وبه قال والشافعي
وابن حنبل وعندنا لا يجوز ذلك الا بطريق القيمة و
في المبسوط يتعين ابن لبون عند عدم بنت مخاض في رواية
عن ابن يوسف ومنع قوم اخذ ابن لبون اذا لم يكن عند
بنت مخاض اذا كان قادرا على قيمتها قياسا على ثمن
الماء في التيمم وثن الرقبة في الطهارة وان وجد بنت
مخاض معيبة جاز اخذ ابن لبون فانه اخرج ابن لبون
وزاد ثمننا وعند بنت مخاض او اخرج بنت مخاض
مكاف بنت لبون وزاد ثمننا لاخير فيه فانه وقع اجزاء
وقال اصبح الاحسن الاجزاء فيها ولو وجبت بنت
لبون فلم يوجد وجد حق لم يوجد بخلاف ابن لبون
عن بنت مخاض ثم للمصدقة ان يمنع عن اخذ الاعلى
وبقا الفضل لانه لا يجبر على الشرى ويجبر على اخذ
الادنى واخذ الفضل لانه دفع القيمة وهو جائز
عندنا على ما يات في البدايع قال محمد في الاصل ان
المصدقة بالخيار ان شاء اخذ قيمة الواجب وان شاء
اخذ الادنى وان شاء تمام قيمة الواجب من الدراهم
قال صاحب البدايع وقد ينبغي ان يكون الخيار لصاحب
السياسة ان شاء دفع الفضل واسترق الفضل من الدراهم
وان شاء دفع الادنى ودفع الفضل من الدراهم

لأن دفع القيمة جائز في الزكاة والخيار في ذلك لصاحب
 المال دون المصدق الآفة فصل واحد وهو ما إذا أراد
 صاحب المال أن يدفع بعض العين لأجل الواجب فالمصدق
 بالخيار أن شاء أخذ ذلك وإن شاء لم يأخذ كما إذا وجبت
 بنت لبون فأراد صاحب المال أن يدفع بعض الحقيقة
 بطريق القيمة أو كان الواجب حقه فأراد أن يدفع
 عنها بعض الجذعة بطريق القيمة فالمصدق بالخيار أن
 شاء قبل وإن شاء لم يقبل لما فيه من عيب للتشقيص
 قلت قوله إن شاء دفع الأفضل واسترجه الفضل ينبغي
 أن يكون برضى المصدق كما ذكرناه ثم في أثر شروح
 الجامع ومختصراته أنه إذا أدى بعض بنت لبون
 عن بنت مخاض بطريق القيمة يجوز ولم يذكر خيار
 المصدق وفي التحرير ومن وجبت عليه بنت مخاض
 فأدى عنها ثلثي بنت لبون أو نصف حقة بالقيمة
 جاز قال وذكر في بعض النسخ أن المصدق بالخيار
 وذكر في بعضها أنه لا خيار له لأن المنظور إليه المأثمة
 وهي تساوي قيمة بنت مخاض قلت وهو أشبه بالحق
 لأن قيمته مع عيب التشقيص يساوي قيمة بنت
 مخاض ولأن الحق عليه فيكون الخيار له لا للمصدق
 وفي الحواشي ومن وجب عليه سنن أمي مسنن أنما يعرف
 مسنن الدواب بالسنن فذكر السنن مجازا عن المسنن
 وكذا في المنافع وفيه أو ذوات السنن والسنن يذكر
 لذوات السنن من الحيوان دون الأنساء لأن عمر الدواب
 يعرف بالسنن ثم الخيار في ذلك وجب أن يكون للمالك
 لو جهين أحدهما أنها عبادة فلا بد للعابد من الاختيار
 في عبادته والثالث جواز

في عبادته والثالث جواز دفع القيمة للتيسير على المالك
 وذلك في اختيار المصدق واختيار المالك
 فليس للساعي أن يمتنع من قبوله إلا فيما كان فيه شراء وفي
 شرح الطحاوي الخيار في ذلك لرب المال دون المصدق إلا
 في دفع الشقص على ما تقدم وفي بعض الكتب لمسة بالحواشي
 ظاهر ما في الكتاب يدل على أن الخيار للمصدق يعني
 باختياره ما شاء قال وليس كذلك بل الخيار لرب المال يؤتى
 أي ما شاء قوله ويجوز دفع القيمة في الزكاة وكذا في الكفارة
 وصدقة الفطر والغشيرة والنذر والخراج قال المحافظ
 شمس الدين سبط ابن الجوزي وموقوف عمه وابنه وابن
 مسعود وابن عباس ومعاذ وطاوس وقال الثوري
 يجوز اخراج الغروض في الزكاة إذا كانت بقيمتها وهو
 مذهب البخاري وأحمد والروائيين عن ابن حنبل ولو أعطى
 عرضا عن ذهب وفضة قال شبيب يجزيه قال الطبري
 هذا قول يتيقن في جواز اخراج القيمة في الزكوات قالوا جمع
 أصحابنا على أنه لو أعطى فضة عن ذهب جزاه وكذا إذا
 أعطى ذهبا عن فضة عند مالك وقال سحنون لا يجزيه
 هو وجه للشافعية وأجاز ابن حبيب دفع القيمة إذا
 رآه أحسن للمساكين وقال مالك والشافعية لا يجوز وموقوف
 داود استدلوا بقوله عليه السلام في خمس وعشرين من
 الأبل بنت مخاض فإن لم يكن بنت مخاض فإن لبون ذكر
 وقال عليه السلام من وجب عليه جذعة ولم يوجد عندك
 وعندك حقة دفعها وشاتين أو عشرين درهما وكذا سائر
 ما ورد من الحيوان ولو كانت القيمة مجزية لذكرها
 قال إمام الحرمين في الأساليب المعتمدة الدليل لأصحابنا

يجوز دفع القيمة
 في الزكاة والفقار

ان الزكاة قربة لله تعالى فسيبيلها ان يتبع فيها
 صورتها والحاصل ان نصوص الزكاة عند من غير
 معلوله وتعلقوا بحديث معاذ حين بعثه الى اليمن
 خذ الحب من الحب والشاة من الغنم والبعير من
 الابل والبقر من البقر وبقوله عليه السلام في اربع
 وعشرين فمادونها الغنم في كل خمس شاة الى
 آخر الحديث وقاسوها على الهدايا والضحايا و
 قالوا لو غدت في الفقراء وعشيتهم لا يجزيهم او اسكن
 الفقراء دارا اجرتها قدر الزكاة لا يجزيه اولئك
 نصف صاع جيد من التمر مكان صاع زرع في النذر
 فصار كما لم يصب والوه اربع في المتبع قبل القبض
 قالوا لطرطوش من المالكية او ادنى نصف بنت مخاض
 جيد عن بنت مخاض وسط وقال نجم الدين الشافعي
 المعروف بالحنبلي ولا يجوز ابدال الثمن بخلاف جنسه
 ولو نذر ان يتصدق بدراهم لم يخرج عن عهدتها بحسن
 آخر ولنا حديث معاذ رضي الله عنه انه قال لا اله الا
 حين بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم لاخذ زكواتهم و
 غيرها ايتونه بعرض بيتا بيمين او كمين في الصدقة
 مكان الشعير والذرة اهون عليكم وجيز لا صجاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة رواه البخاري في صحيحه
 تعليقا بغير اسناد بصيغة الجزم قالوا لنووي اذا
 كان تعليقه بصيغة الجزم فهو حجة والدارقطني و
 لم يخف فعله على النبي عليه السلام ولا على الصحابة
 وفي الحديث الثابت في خمس وعشرين من الابل بنت
 مخاض فانه لم يكن فابن لبون وهذا نص على جواز
 دفع القيمة في الزكاة

انه لم يرد احد القدر
 والله كان عسرا

دفع القيمة في الزكاة لانه ابن لبون لا يدخله في الزكاة
 الا بطريق القيمة لانه الذكر لا يجوز في الابل الا بالقيمة و
 قد اوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ الوسط ونهى عن
 اخذ الكرايم وجعل الواجب الوسط دون الكرايم فلو
 دفع الكريمة المنهية عن اخذها برضى المالك جاز عند من
 على المذهب مع النهي من رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا اخذ
 القيمة التي لم ينهاه الشرع عن اخذها كان اولى بالجواز
 فانه قالوا اختارني عن الكرايم لمراعاة حق اصحاب
 الاموال فاذا اسقطوا حقهم يجوز قلنا فاذا لم تراعوا
 الصوت ومعنى العبادة بلا اعتبار المعنى والمقصود
 فكذا نحن نعتبر المعنى والمقصود من سد خلة المحتاج
 ومواساته وانما ورد الشرع باخذ بنت مخاض وبنت
 لبون ونحوها وياخذ شاة عن الابل وفي الغنم وياخذ
 تباع لا يتم كانوا اصحاب لمواشي لا يتيسر عليهم الا منها
 لان غير ذلك لا يجزيهم وقد جوزت الشافعية اخراج
 بعير عن خمس من الابل بغير تعرض واخذ تبطين
 عن اربعين من البقر مكان المستة واخذ بنت مخاض
 عن الحقة والجذعة عن الحقة والحقتين عن بنت مخاض
 من غير نص بالقياس والمعنى فهذا عين اخذ القيمة
 وفيها خلاف مالك وذكر الرافي مسئلة وهي انه اذا
 وجب عليه شاة في خمس من الابل فلم يوجد يخرج
 قيمتها بدراهم فيبطل قولهم انه يعيد وكذا اذا وجبت
 بنت مخاض فلم يجدها ولا ابن لبون فانه يعدل الى
 القيمة ومن العجبا هم يقولون في اصحاب الزكاة على
 الصبي والمجنون انها مونة وسد خلة المحتاج وهما ما

يقولون هي تعبد فيراعي عين النص وقال الامام الحارثي
لو لم تكن شاة في الاربعين فهلكت بعد التمكن وعسر
تحصيل شاة ومشت حاجة المساكين فالظاهر عندي
انه يخرج القيمة ولا سبيلا لتأخير حق المساكين فلم
يراعوا صوت النص ولم يجوزوا تأخير حق المساكين فلما
ينبغي لهم ان ينظروا الى نفع المساكين والفقراء ودفع
الضرر عنهم فانه من وجبت عليه شاة او بنت مخاض
في البرية لا يقدر المسكين على اكلها ولا على حملها ويتعذب
بها في البراري كان اعظم ضررا من التأخير الذي جوز
لاكله اخذ الامام عن الشاة والابل ثم ذكر امام الحرمين
انه من عليه الزكاة اذا امتنع عن ادائها اخذ الامام اتي
شيء وجد عندك من ماله فهذا بعد فان اخذ القيمة
انما يجوز عندنا برضى المالك وقد ذكر في المذهب ما اذا اخذ
الساعي من احد الخليطين قيمة الفرض الصحيح انه
يرجع على خليفته فحوزوا اخذ القيمة وقال سند
في الطراز اذا اخرج القيمة في الزكوات المذهب كراهته
فان وقع صح قاله ابن القاسم واشبه في المجموعة و
قاله مالك ومنع اصبع القيمة هذا اذا لم يجد المفروض
واذا قلنا بالجبران فالمذهب عدم التحديد بل يطلب
القيمة باللغة ما بلغت انتهى كلامه وقال السفاقي
في شرح البخاري اذا وجبت بنت مخاض ولم توجد
لا ابن لبون ولا بنت لبون ووجدت عندك حقة اخذت
هي ويرة المصدق اربعين درهما او اربع شياء عند مالك
ولا يجزي بعير عن شاة في خمس من الابل وهو قول ابن
حنبل وهذا لم يروه به اشرع ولا قياس والقيمة معني
في الشرع في الجملة باجماع

في الشرع في الجملة باجماع المسلمين وحدوث الشافعي بها
في حديث البخاري ومن العجب انهم يوجبون الشاة على
المحرم اذا قتل حماما ويثبتون بينها المشابهة بان كل واحد
منها يعتب ويهدر وموقياس شبهه فاسد ولا يجزؤون
اخذ القيمة بالقياس الصحيح وعن الصنايعي رضي الله عنه
انه قال راى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابل الصدقة
ناقة مستنة ويروي كوماة فغضب فقال ما هذه فقال
المصدق يا رسول الله ارجعتها لبعضين فسكت رواه
احمد وابوداود والنسائي وهذا عين الاستبدال قالوا
يجوز ان يكون معنى قوله ارجعتها ارجاعها بعد القبض
بالشراء قلنا لا ارجاع اخذ سن مكان سن اخرى قاله
ابو عبيد وقال الجوهري الرجعة في الصدقة ان يجب على
رجت المال اسنان في اخذ المصدق اسنانا مكانها فوقها
او دونها بثمنها وعن ابن كعب رضي الله عنه قال يعني
رسول الله صلى الله عليه وسلم مصدقا فمروا برجل فلم يجد
في ماله الا ابنة مخاض فاخبرته انها صدقته فقال ذاك
مالا لبن فيه ولا ظهر وما كنت لا فرض الله مالا لبن فيه
ولا ظهر ولكن هذه ناقة قنيية ويروي سمينة فخذها
فقلت ما انا ياخذ مالم او مربي فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم
منك قريب فخرج معي بالناقة حتى قدنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم فاخبرني الخبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ذلك الذي عليك وان تطوعت بخير قبلنا منك واجر لك
لله فيه قال فخذها فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقبضها
ودعاه بالبركة رواه احمد وابوداود وابو حاتم بن حبان
قال عمان وقد وليت صدقاتهم في زمن معاوية فخذ

من ذلك الرجل ثلاثين حقة لالف وخمسين مائة بغير عليه
ذلك الصياغة في احكامه ومواد آء بطريق القيمة
بزيادة فيها ولا يمكن ان يكون بنت مخاض في ذمته و
ما دفعه تطوعا ولا بعضها بنت مخاض الواجب عليه
والزائد تطوعا لان البازل والمخلف لا يكون بعضها بنت
مخاض لخروجها بزيادة السن عن بنت مخاض وزيادة
وزاعيم ذلك مكابز قال ابو الحسن بن بطال في شرح البخاري
كان معاذ ينقل الصدقات الى المدينة فيتولى قسمتها
بين فقراء المدينة فلا محالة انه قد اقتضى على جوار اخذ
البديل في الزكوات وكذا زيادة المصدق شاتين او عشرين
درهما اذا اخذ بنت لبون عن بنت مخاض انما يكون بطريق
الشراء للزائد واخذ القيمة لان المصدق لم يكن عليه
زكاة لما كد بنت اللبون ولا دين وكان عمر رضي الله عنه
ياخذ الغروض في الزكاة ويجعلها في صنف واحد من الناس
ذلك عبد الرزاق عن الثوري وبهذا المذهب احتج
البخاري مع كثرة مخالفيه لانه حنيفة واصحابه قال
ابن بطال لكثير ما ويره فيه من الاحاديث وفي المبسوط
ظن بعض اصحابنا ان القيمة بدل عن الواجب حتى لقبوا
هذه المسئلة بالابدال قال وليس كذلك فان المصير الى
البديل لا يجوز الا عدم الاصل واداء القيمة مع قيام
عين المنصوص عليه في ملكه جاز عندنا ونص في الجامع
على ان الواجب في الزكاة احدهما عندنا حنيفة وباختيار
المالك يتعين كالنقا وصدقة المشتري بالخيار وعندنا
الواجب لعين والمالك خيار النقل الى القيمة وقد ثبت
الخيار في البديل كالمسح على الخفين مع الغسل واستدل

وافق البخاري

في المسئلة بقوله تعالى

في المسئلة بقوله تعالى خذ من من اموالهم صدقة فهو
تنصيص على ان الماخوف مال وبيان رسول الله صلى الله عليه وسلم
لما ذكر كانه للتيسير على ارباب الماشية لا التقييد الواجب به
اذ ارباب الماشية تعزفهم النقص والاداء مما عندهم
ايسر عليهم الا ترى انه قال في خمس من الابد شاة وكلمة
في حقيقتها الظرفية وعين الشاة لا توجد في الابد فعرفنا
ان المراد بالشاة قدرها في المالية قلت ويحتمل ان يكون
للسببية كما في قوله عليه السلام في النفس المؤمنة مائة
من الابد اي بسبب قتلها لان حلولها في النفس محال و
قوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها
ولم يطعمها ولم تدعها تأكل من خشايتي الارض قال والمعنى
فيه انه ملكا الفقير ما لا يتقوى ما بقدر حقه في العين بنيت
الزكاة فيجوز لحصول المقصود من اغناء الفقراء قال عليه
السلام اغنومهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم والاغناء
باداء العادلة اتم وقد وصل اليه الكفاية بما وعد الله
له من البرزق فاشبهت الجزية الواجبة لكفاية المقابلة
بخلاف الهدايا والضحايا والفرق بينهما وبين الزكاة من
وجوه الوجه الاول ان القرية فيها هي الالاقة وهي غير
معقولة المعنى بيان الاول قوله عليه السلام لفاطمة
رضي الله عنها قومي فاشهدي اضحيته فانه يغفر لك
باول قطرة من دمها وقوله عليه السلام ما تقرب العبد
الى الله يوم النحر بشئ مواحب اليه من اهراق الدم
وبيان الثاني ان الالاقة اسالة دم الحيوان بالذبح وفيه
تعذيبه وازالة حياته وذلك ليس بما لا يدرك العقل
على حسنه بل عرف حسنه بالشرع بخلاف الزكاة فانها

دفع ماله لا المحتاج لوجه الله تعالى وذلك يعقوب المعنى
والوجه الثاني ان صرف القيمة لا القيمة بنيت
الزكاة زكاة وصرف قيمة الاضحية اليه ليس بتضحية
فلا يكون به اثباتا لما مور والوجه الثالث ان من دفع
القيمة في التضحية تارك لسنة الخليل عليه السلام
بخلاف دفع القيمة في الزكاة فانه مترك لحصول الغرض
المطلوب منها وهو اغناء الفقير عن السؤال ودفع
حاجته والوجه الرابع ان التضحية ليست حقا
للفقراء بدليلاته لا يجب لتفرقة عليهم ولا لذلك
الزكاة والوجه الخامس ان الاضحية غير واجبة
عندكم فلم يكن نقصا متفقا عليه والوجه السادس
ان الثنيتين من الصغائر لا يجزيان عن الكبيى بخلاف
الزكاة فان التبيين يجزيان عن المستنة وبنيت
مخاض عن الحق والجذعة والوجه السابع لو هلك
الاجم بعد التضحية لا يجب ضمانه ولا يكون تاركا
لسنة الاضحية بخلاف هلاك المال في الزكاة بعد
التمكن من الاداء عندكم فالفرق بين اداء القيمة
وبين التغذية والتعشية مع ان الحكم ممنوع على
قولنا يوسف من وجوع اولها ان اداء القيمة فعل
يخرج به عن العهدة في جناية العبد ولا يخرج بالنقد
والتعشية ثابته لانه يجوز الاعتياض بالقيمة
في جملة الحقوق المالية كالديون والاعيان وبدل
الكتابة والخلع والقصاص ولا يجوز بالتغذية و
التعشية ثابته ان القيمة تصلح لدفع حاجة
الاصناف الثمانية بخلاف التغذية والتعشية
فانها لا يوصلها ابن السبيل

فانها لا يوصلها ابن السبيل الى اهله ولا تصلح لاعانة
المكاتب في قلة رقبته ولا للغاوم على قضاء دينه
وغير ذلك ورابعها وهو المعتدات الواجبة في الزكاة
التملك وهو يوجد في دفع القيمة الى الفقير ولا يوجد
في التغذية والتعشية لانها لا اباحة ولهذا ليس له
ان يبيعه لغيره خامسها ان القيمة توصله لجميع
الاعراض والاعراض ولا كذلك التغذية والتعشية
سادسها ان معرفة القدر الذي يتناوله الفقير بالغذاء
والعشاء معتدلة والواجب في الزكاة معلوم وقيمته
معلومه ولا يجوز المجهول عن المعلوم سابعها ان القيمة
انفع للفقير لانه يمكنه ادخالها لا وقت حاجته و
الفرق بين اسكان الدار وبين دفع القيمة من وجوع
الاول ان الفقير لعلة غير محتاج الى السكنى ولهذا لا
يلزم قبول المجنى عليه في جناية العبد عندكم ويلزم
قبول القيمة الثانية ان الاعيان كاملة والمنافع ناقصة
والناقص لا يصلح بدلا عن الكامل كدفع المعيبة في الزكاة
عن الصحيحة الثالث المنافع عرض لا يبقى زمانين
وانما يتقوم بالعقد لضرورة الحاجة اليها الرابع انما
ليست بمال ولا متقومة وانما يتقوم بالعقد وبشبه
العقد بخلاف القيمة الخامسة ان المصدق في الزكاة
الواجبة يمكنه ان يأخذها كلها وقبض المنافع لا يتصور
جملة السادس نقضها لتصرفها الى الاصناف ولا يتحقق
ذلك في المنافع السابع ان الحاصل للفقير انما هو الانتفاع
وانه فعل والفعل لا يكون زكاة لان الزكاة شاة او
قيمتها وذلك عين وانما اذا ادنى نصف فقير ترجيد

عن قفيز ثم دقل في النذر فانه يجوز عند محمد
 وزفر فيمنع ولا يجوز عند انه حنيفة وانه يوسف
 لانه المكيد والموزون اذا قوبل بنفسه لا تعتبر
 قيمته فيقع نصف صاع عن مثله والجوهة عن
 نصفه الاخر ولا اعتبار بها في الربويات اذا قوبلت
 بنفسها فيطلا في صدقة الفطر لو ادى نصف صاع
 من تمر عن صاع من شعير بطريق القيمة لا يجوز
 الا عن نفسه وان لم يتحقق الربا لا اختلاف الجنس
 لانه كل واحد منهما منصوص عليه من الشارع متغير
 بتعين الشرع فلا يقع الا عن نفسه كيلا يلغى تعيين
 الشرع والجواب عن المغضوب والودائع انه يجوز
 بالتراضي وعندكم لا يجوز الاستدلال بالتراضي
 في الزكاة والجواب لثاني التايب للمغضوب منه
 والمودع والراهن حقيقة الملك والتايب هنا للغير
 حق الملك بانه ان من ملك الف بعير وجب فيها خمس
 وعشرون بنت مخاض ولا يجب فيها الزكاة فلو ملكها
 فقير واحد او فقير عندك لوجب الزكاة فيها
 فلما لم يجب ذلك على عدم الملك وينفذ بيع رب المال
 ولا ينفذ بيع الفقير والمصدق في الواجب قبل القبض
 ورب المال كالمودع والمغضوب منه والفقير كالمودع
 والمودع فلا يلزم من عدم جواز نقل الملك من العين
 الى القيمة عدم جواز نقل حق الملك لقوة الاولى
 ضعف الثاني ووجه آخر انه يمكن هنا من النقل
 الاجنبية ولا كذلك هناك والجواب الثالث ان
 ذلك يقع ابدالاً للمعين اذ المملوك معين ثمه وهنا
 لا يقع ابدالاً للمعين

لا يقع ابدالاً للمعين عن الخروج عن ملكه اكثر والجواب
 الرابع انما الوجوه زنا دفع القيمة هناك بغير رضا الملك
 لا ادى الى اتخاذ الفجار الغصب ذريعة لا تملك اموال
 المسلمين والجواب الخامس التمكن من الابدال توسعة
 لبراءة الذمة والاعيان لا تثبت في الذمة ثبوتاً محتملاً
 واما الاستبدال بالمبيع قبل القبض ففيه تفصيلاً كان
 عقاراً يجوز عند انه حنيفة وانه يوسف وانه كان منقولاً
 لا يجوز اتفاقاً للنهي عن بيع المبيع قبل القبض ولان فيه
 غرراً انفساخ العقد بين علم ما يات به بانه ان شاء الله تعالى
 ويلزمهم بتخير المولى في العبد المجاني بين الدفع والغداء
 ويجوز الاعتياض عن المهر وبدل الخلع والكتابة وبإدائه
 التعيين عن الشاة في الخمس من الابد وكذا في العشر والخمس
 عشر والعشرين وقد تقدمت فصارت كالتركة المستغرقة
 بالدين فانه ينتقل دين الغرماء اليها خراب ذمة المدين
 بالموت وللورثة الوفاء من آخر كما ان لرب اداء الشاة المملوكة
 من مال آخر بعد تعلق الفقراء به لعدم ملكهم ثم انه
 يجوز الاعتياض والبدل في التركة فكذا في الزكاة ولان القيمة
 تصلح لدفع حوائج الاصناف السبعة بخلاف الشاة وبنت
 المخاض والتبيع الآبالي بيع فكاه اسقاط الواسطة اولى
 ببيانه ان ابن السبيل يتوصله القيمة له ووطنه بخلاف
 الشاة ونحوها وكذا غيب على ما ذكرنا فكانت القيمة
 اولى بالجواز وكذا يمكن اذ خارجها الى وقت الحاجة كما ذكرنا
 في المنافع ولان الزكاة متعلقة بالكنة المبتسئة ولهذا
 وجبت في المال النامي الفاضل عن الحوائج الاصلية فالنقل
 بالصورة والمنع من القيمة يؤدى الى المسقة التي يزول

الفرقة المستوفية
 منقول من الزكاة
 اليها

ط
فان ادنى

معها التيسير فيؤدي الى افساد الوضع وقد غلط الطرموشي
المالكى ونجم الدين الحنبلى في نقضها بالمساييل لثلاث التي
قد منها فان اراد نصف بنت مخاض عالية عن بنت مخاض
وسط يجوز بطريق القيمة لان المنصوص عليه الوسط
واذا غير المنصوص عن المنصوص يجوز في غير الربويات
ذكر في الجامع وغيره وكذا يجوز الاستبدال بالثمن والمنذور
ولو عينته واجابوا عن حديث معاذ بان ذلك في الجزية لا
في الزكاة حكاه النووي قلت وفساد هذا الجواب من اربعة
اوجه اولها انه قال مكان الشعير والذرة وذلك غير
واجب في الجزية بالاجماع ثانيا قال في الصدقة كماله صحيح
البخاري والجزية صغار لا صدقة ومسميها بالصدقة
مكابرتا لها قال حين بعته رسول الله صلى الله عليه وسلم لاخذ
زكواتهم وفعله امتثال لما بعث من اجله وسببه وهو
الزكاة فليف تحمله على الجزية رابعها ان الخطاب مع المسلمين
لانه يتن لهم ما فيه من النفع لانفسهم وللمهاجرين
والانصار ولولا انهم يوثرون المهاجرين والانصار لما قال
خير للمهاجرين لان الكفار لا يختارون الخير للمهاجرين
والانصار قوله ان مذهب معاذ عدم جواز نقل الصدقة
لاصله لانه لا ينسب الى احد من الصحابة مذهب في هذا
رسول الله صلى الله عليه وسلم وما نقل الزكاة الى المدينة الا بامر
رسول الله لانه بعثه لذلك ولانه يجوز نقلها الى قوم احرار
من الفقراء الذين هم من اهل مكة وفقراء المهاجرين والانصار
احوج للاجرة وضيق حال اهل المدينة في ذلك الوقت
قال السفاقي انفصلا ابو محمد القاضي عنه بان حديث
معاذ في الجزية وكلامنا في الزكات قال بين ذلك انه نقل
الى المدينة وعندهم الزكاة

قال
لا نسب الى احد من
الصحابة مذهب في
حسابه فلو امره على ذلك

الى المدينة وعندهم الزكاة لا تنقل قال وايضا فان الجزية
كانت تؤخذ من قوم عرب باسم الصدقة فيجوز ان
يكون معاذ اراد ذلك في قوله في الصدقة قلت ما اقع الجور
والظلم من القاضي وقد ذكرنا فساد هذه التاويلات و
ما اجهله بالنقل انما جاءت تسمية الجزية صدقة من
بني تغلب نصارى العرب بالتماسهم في خلافة عمر رضي
الله عنه قال هي جزية فيسموها ما شئتم وما سماها
المسلمون صدقة قط وبعث معاذ لاخذ الزكوات كان
من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا خفاء في خطاء تاويله وقال
الطرموشي قال معاذ للمهاجرين والانصار بالمدينة
وفي المهاجرين بنواها شيم وبنوا المطلب ولا تحل لهم
الصدقة وفي الانصار اغنياء ولا تحل لهم الصدقة فدل
على ان ذلك في الجزية قلت زكاة هذا الذي قاله طامر
جدا وهو يخلق بجبال الشمس وخبط عشواء لانه اراد
بالمهاجرين والانصار من يحل له الصدقة لانه يحرم
عليه وكذا الجزية لا يصرف الى جميع المهاجرين بل الى
مصارفها المعروفة وفي قول معاذ ايتوني بعرض ثياب
خميص وقع بالصاد والصواب بالسين هكذا فسره
ابو عبيد واهل اللغة قال صاحب العين الخميص والخوس
ثوب طوله خمس اذرع ذكر ابو عبيد عن الاصمعي وقال
الداودي كساء فيسه خمس اذرع وعن ابن عمر الشيباني
انما قيل له خميص لان اول من امر بعمله من ملك من ملكه
ملوك اليمن يقال له خميص فنسب اليه قال الاعشى
يوما تراها كسبه ارويها الخميص يوما اديها نعل
يصفى الارض والخميصة بالصاد كساء اسود معلوم مراد

خمس

التخفيف عنهم فالخمس نسب واللبس ما يلبس من
التياب وقيل الملبوس الخلق والكوماء الناقة العظيمة
السنام وفي دلائل الاحكام لابن شداد من الشافعية ان
كل واحد من الشاتين او عشرين درهما اخذها المصدق
مع بنت مخاض فيما اذا وجبت بنت لبون او اخذها المالك
ودفع بنت لبون فيما اذا وجبت بنت مخاض عما تقدم
في الحديث اصله وليس بد لاعتن الاخرى قال وقال الثوري
عنه دراهم او شاتان واليه ذهب ابو عبيد وقال مالك
لا ياخذ الساعى دون السنن المفروض وزيادة ثمن
كالعشرين درهما او شاتين ولا فوقه ويؤدى ثمنه
وهو العشرون درهما او الشاتان لانه يرى دفع القيمة
في الزكاة ويرى اخذ ابن لبون عن بنت مخاض بهذا الحديث
وقدمت فعمل ببعض الحديث وتوكلت في قال الخطابي
الاصح من هذه الاقوال قول من ذهب الى ان كل واحد
من ذلك اصل قال اذا لو كان للقيمة مدخل لم يكن لنقل
الفريضه الى ما فوقها وما هو اسفل منها معنى قلنا بالاصح
الاقوال او صحيحها قول من ذهب الى كل واحد من العشرين
درهما او الشاتين ليس باصل وانه بطريق القيمة والتيسر
على اصحاب الاموال والسعاة بدليل ان النضر الجبراة
وراه في سنن واحدة نزولا وصعوه او من قال بذلك جوز
الترقي بسنتين واخذ جبرائيل والنزول بسنتين
جبرائيل وليس هذا الا قياسا بالتعدي والتقوم على
وجه التقريب والتيسر ولا يمكن ان يقال ان المصدق
او الامام يجب عليه عشرون درهما او شاتان زكاة
اصلا فيما اذا كان الواجب بنت مخاض واحد بنت لبون
وانما ما يجب عليه من

وانما ما يجب عليه من العشرين درهما او الشاتين
بازاء ما اخذ من الزيادة في بنت لبون عن بنت مخاض
فلا يستقيم ما ذكر الخطابي قال بعض من اخلاق له جوز
ابو حنيفة دفع الكلب عن الشاة وقصد به الشنعة وهذا
لا يكون شنيعا فانه اهل الصيد واصحاب الماشية يبذلون
الشاة والاموال النفيسة ليحصلوا كلبا لسلوق للصيد
وكلب الحراسة للماشية وهو مال وان كان لا يؤكل وما لا
يبيع اكله والساعى اذا اجتمع عند الصدقات من الغنم
يحتاج الى حراستها من الذيب فلا شنعة في اخذ لحفظ
ما عندك من سائمة الصدقة فروغ ذكرها في الجامع و
الذخيرة وغيرهما اذا كان لرجل ما يتاد به من جياذ نقد
بيت المال فاذا في عنها خمسة زيوفا او غلة جازع الكراهة
عندنا حنيفة وانه يوسف لاشئ عليه غيرها وعند محمد
وزفر يؤدى الفضل لكن عند زفر لا جلا اعتبار الجوفة
اذهي متقومة عندك لعدم الربا بخلاف ما لو ادى
سنة دراهم عن خمسة فانه يجوز ويقع الزكاة بقدر
الخمس والدرهم السادس يقع تطوعا فلا ربا وعند
محمد لا اعتبار الا يقع للفقراء ولهذا يقوم النصاب كما
موانع لهم فانه كانت قيمتها اربعة دراهم جياذ يؤدى
الدرهم الخامس وروى ابن سبعة عن انه يوسف انه
اذا ادى النهر بوجهه عن الجياذ يؤدى قدر النقصان او
دون الفضة فيها اقل من وزن فضة الجياذ وان كان
التفاوت في الوصف بان ادى ثمن الفضة عن المضروبة
وقيمة المضروبة الترخا زوما ذكرنا ولا من قولنا يوسف
هو رواية محمد عنه ولولا في مكان خمسة رهية اربعة

حيلة قيمتها خمسة رهية لم يحز الا عن اربعة عند
 علمنا الثلاثة وزفر يجوز عن الكاهن فهو اعتبر
 القيمة لعدم الربا عند وما اعتبر القدر للربا
 ومحمدا اعتبر الانفع بخلاف ما لو كان له ابريق فضة
 وزنه مائة وخمسون وقيمتها مائتان حيث لا يجب
 الزكاة لان محمدا انما يراعي حق الفقراء بعد الوجوب
 وكما ان النصاب ولو كان له ابريق فضة وزنه مائة
 وقيمتها ثلاث مائة لصياغته اذ ادى من لقي
 اذ ادى ربع عشرة وهو خمسة قيمتها سبعة ونصف
 اذ ادى القيمة اذ ادى من خلاف جنسه ما يساوي
 سبعة ونصفا كالغصب وان اذ ادى خمسة جاز
 عند ما وعند محمدا وزفر يؤدى الفضل كما مر والصياغة
 في الابريق كالجوهر في النقود ولو لقي من الذهب
 ما يبلغ خمسة دراهم لم يحز عن زكاة جميع الابريق
 بلا خلاف وفي القدوري ان ذلك من عين الابريق لقي
 ربع عشرة ويكون الفقير شريكه فيه بربع العشر
 وان اذ ادى من قيمته عدل الى خلاف الجنس وهو المذهب
 عند محمدا وعلى هذا اذا كان له مائتان فقير حنطة
 رهية او وسط قيمتها مائتان درهم للتجارة فاذا ادى اربعة
 اقفن حيلة يساوي الخمسة لا يجوز الا عن اربعة
 على ما مر وعند زفر عن الخمسة اذ لا ربا بين المولى
 فصاركما لو ادى شاة حيلة عالية عن شاتين وسطين
 ولنا ان الله تعالى عاملنا معاملة المكاتبين واثبت
 لنايدا والربا يجري بين المولى ومكاتبه قلت
 ويمكن ان يقال عاملنا معاملة الاحرار حتى صحت
 اقراضنا وتبرعاتنا

المذهب قول محمد

وعبد

اقراضنا وتبرعاتنا واعتناقنا والمكاتب لا يصح منه
 شيء من ذلك والاصحاب لم يذكروا غير الاول فيما
 علمت ولو ادى من صنف آخر يجوز اجماعا وقال
 الكرخي انما لا يجوز اذا قصد اداءها عن الحنطة انما
 اذا قصد الاداء عن القيمة والمالبة ينبغي ان يجوز
 ومراد محمدا اذا قصد الاداء عن الحنطة وعنه انه يقع
 عن القيمة بغير قصد اجتنابا للجواز هكذا في التحرير
 وفي الوجيز على قياس قولنا حنيفة ويعني ان الواجب
 احدهما عند فيقع عن الجائز دون الممتنع قال في
 التحرير والصحيح انه لا يجوز لانه مخير بين اداء
 مالبة خمسة اقفن بخمس الحنطة او بخمس آخر
 فعند اختيار اداء الحنطة يصير المؤدى باعتبار الذات
 بعض الواجب فلو وقع عن البقية انما يقع بالجوه
 ولا قيمة لها عند مقابلتها بخمسها وقال به الصبداني
 من الشافعية وقال الشافعي وابن حنبل لا يجزى الربوي
 عن الجيد قال احمد ويؤدى الفضل وعند الشافعي
 في احد قوليه لا يسترجع ويكون المؤدى تطوعا ويؤدى
 حيلة وفي القول الآخر يسترجعه من الفقير فان
 تعذر يؤدى التفاوت وقوله ولنا ان الامر بالاداء
 الى الفقير ايضا للرزق اليه يعني قوله تعالى وما
 من دابة في الارض الا على الله رزقها قلت بالاداء
 يتعلق بالامر والفقير يتعلق بالاداء وايضا لا
 يفعلون لاجله فيبقى الامر الذي هو اسم ان بلاخير
 لكن يمكن على بعد ان يجعل بالاداء متعلقا بالخير
 المقد راي ان الامر به بالاداء قوله وليس في

الصحيح

العوامل والحوامل والمعلوفة صدقة هذا قول اهل
العلم كطاء والحسن والنخعي وسعيد بن جبيرة والنوري
والليث والشافعي واحدا وان ثور وان عبيد وابن المنذر
ويروي ذلك عن عمر بن عبد العزيز ذكره في الامام وقال
قتادة ومكحول وما لا يجب الزكاة في المعلوفة والنوافل
بالعمومات ومو مذهب معاذ وجابر بن عبد الله العوفي
والحسن بن صالح ولنا ما تقدم من كتاب ابن بكرو وغيره
وابن حزم وفي سائمة الغنم في كل اربعين شاة شاة و
شرط السوم في الابل حديث بهز بن حكيم بن مخزومه
عن ابيه عن جده قال سمعت رسولا الله صلى الله عليه وسلم
يقول في كل ابل سائمة من كل اربعين ابنة لبون الحديث
ذكره في الامام قد وده السوم وهو مفهوم الصفة قال
شمس الائمة السرخسي والمبسوط المطلق يحمل المقيد
اذا كانا في حادثة واحدة والصفة اذا قرئت بالاسم
العلم ينزل منزلة العلة لا يجاب بالحكمة وعن علي بن
ابن طالب كرم الله وجهه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ليس في العوامل صدقة قال ابو الحسن القطان اسناد
صحيح ذكره في الامام وعن طاووس عن ابن عباس عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس في البقر العوامل صدقة
ولكن في كل ثلاثين تبيع وفي كل اربعين مسنة او مسنة
رواه الدارقطني وعن جابر رضي الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال ليس في المسنة صدقة رواه الدارقطني
وقد تقدم ليس في الجبهة ولا في النخعة صدقة قال عبد
الوارث بن سعيد النخعة الابل العوامل وقال الكسائي
البقر العوامل وقال غلام ثعلب النخ السوء السليل
وانما يكون ذلك في العوامل

وانما يكون ذلك في العوامل وفي احكام الضياء المقدسي
عن جابر بن عبد الله قال لا يوجد من البقر التي يجر عليها
من الزكاة شيء ولان العلف يستغرق ثماؤها ولا نهاية
لا يقتضي للنماء بل للحاجة فلا يجب فيها الزكاة ككتاب البذر
ودور السكنى وعبيد الخدمة اعترض شهاب الدين القرافي
رحمه الله فقال المفهوم انه قلنا انه حجة فالاجماع على انه اذا
خرج يخرج الغالب لا يكون حجة وغالب لا نعام السوم لا
سيما في الحجاز سلمنا سلامته عن معارضة الغلبة لكن
المنطوق مقدم عليه اجماعا وهو معنا لقوله عليه السلام
في كل اربعين شاة شاة ومو عام بمنطوقه ويؤكد ان
الزكاة انما وجبت في الاموال النامية بشكر النعمة النماء
في الاموال والعلف يضاعف النماء في الجسد والعلم يضاعف
المنافع فيكون هذا من باب مفهوم الموافقة لا مفهوم المخالفة
فيثبت الحكم في صورة النزاع بطريق الاولى وانعقد الاجماع
على ان كثرة المؤنة لا تؤثر في اسقاط الزكاة بل في نقضها
كالسبح مع النضج والدالية قلنا لا اعتبار لما ذكر مع
وجه النصوص بخلاف من نفى وجوبها لصدقة ولو حملت
الصفة على انها خرجت يخرج الغالب للمنفعة فايدتها و
تاثيرها فحملها على الفائدة اولى والجواب عن قوله المنطوق
مقدم على المفهوم انه المنطوق المطلق يحمل على المفيد في حادثة
واحدة لما عرفت على ما قد مناه وقوله فيكون من باب مفهوم
الموافقة لا مفهوم المخالفة قلنا ليس هو مفهوم المخالفة
بل مفهوم الصفة وقوله والعلم يضاعف المنافع ضعيف
هذا لان الزكاة لا يجب بنماء المنافع بل بنماء العين قال
السرخسي والعوامل التي يحمل عليها الاثقال انما يطلب النماء

من منافعتها ولا اعتبارها في الزكاة والموتنة وتوابعها تأثير
في التخفيف وقوله كثرة الموتنة لا يؤثر في اسقاطها بل
يؤثر في نقضها قلنا اذا لم يؤثرها هنا في تنقيصها بالاجماع
وجبان يؤثر في اسقاطها والا يلزم الغاء الوصف المؤثر
بالاجماع ووجوب الزكاة في السائمة باعتبار خفة الموتنة
فلو وجبت مع كثرة الموتنة لم يكن لخفة الموتنة اثر في اليجان
وفي المحلى قال مالك يزكي السوائم والمعلوفة والمتخذ
للركوب والحرب وغير ذلك من الابل والبقر والغنم وقال ابو
الحسن بن المغلس من الظاهرية في الابل كذلك وفي البقر والغنم
لا زكاة الا في سائمتها ولا خفاء في فساد قوله لان البقر لم
يرد فيها شرط السوم والظاهرية لا يرون القياس حجة و
قال بعضهم الابل والغنم يزكي سائمتها وغير سائمتها
واما البقر فلا يزكي الا سائمتها وهو قول ابن بكربن داود
عكس نص الحديث ولم يختلفوا في الظاهرية في ان الابل لا بشرط
فيها السوم وعند بعضهم يزكي غير السائمة من ذلك الابل
منه واحدة ثم لا يعيد الزكاة فيها وفي البدايع اذ استتمت
للحملا والركوب او اللحم فلا زكاة فيها وان استتمت
للتجارة ففيها زكاة التجارة حتى لو كانت اربعاً من الابل
او اقل يساوي ما يتي درهم يجب فيها خمسة وان
كانت خمسا لا يساوي ما يتي درهم لا يجب فيها الزكاة
وان استتمت للذرة والنسل ففيها زكاة السائمة و
في الذخيرة اشترى ابلا سائمة بنية التجارة وحال
عليها الحول وهي سائمة يجب فيها زكاة التجارة دوة
زكاة السائمة واجمعوا على انه لا يجمع بين زكاة السائمة
وزكاة التجارة وهو قول الشافعي ومالك واحمد
وشمرته يظهر فيما ذكر قبل

وشمرته يظهر فيما ذكر قبل هذا والاسامة لا بناء في القارة
فانه لم يبلغ قيمتها ما يتي درهم لا يجب فيها زكاة التجارة
ولا زكاة السائمة ولو كانت خمسا من الابل ولو بدا له
ان يجعلها يصير سائمة ويخرج من التجارة بنية
لان الاسامة مستمرة لها بخلاف مالونوى التجارة
في السائمة ولم يكن نواها عند شراؤها حيث لا تكون
للتجارة ما لم يتجر فيها وكذا لو كانت له سائمة فنوى
ان تكون علوفة لم تغير علوفه حتى يعلفها ثم لا يبنى
حول السائمة عما حول التجارة وبالعكس بل اذا صحت
احدا مما يستأنف الحول لها من ذلك الوقت وكذا
الزرع والثمر في الجديد واخذ قول القديم يجب
زكاة العين وفي احد قول القديم يجب زكاة التجارة
وجه الاول انه مجمع عليه ولانه يعرف بالعدد و
الكيل وفي التجارة يعرف ظنا فان لم يبلغ في احدهما
نصابا يعتبر ما يبلغ ذكر النوى في شرح المذهب
له ثم السائمة هي التي تكتفي بالرعى في اكثر الحول
وبه قال ابن حنبل قالت الشافعية في بعض وجوها
يشترط في جميع الحول كالنصاب ولا اعتبار بالكثر
كما لو كان اكثر النصاب سائمة ولنا ان اسم السائمة
لا يزول بالعلف اليسير فلا يمنع دخولها في الخير
ولان العلف اليسير لا يمكن التحرز منه فكان كالعدم
ولان الضرورة تدعو الى العلف في بعض السنة
كسنة الشتاء فانه قد لا يوجد الرعى فيها لاسيما
اهل الجبال فلو منع لما وجب الزكاة في السائمة
اصلا ولان اعتبار القليل يوجب سقوط الزكاة

بأنه يروى ما فرار من الزكاة ولأنه وصف معتبر
 في رفع الكلفة فاعتبر منه الأكثر كالسقي بالأكلفة
 فيه في الزرع بخلاف ما إذا كان بعض النصاب معلومة
 لأن النصاب سبب فلا بد من وجود شرطه والحول
 شرط فيكتفي بوجوده في أكثره والسابعة يطلق على الشاة
 الواحدة والجماعة وفي المنافع لم يرد جمع جهة العبادة إذا
 علفها نصف الحول لأن الشك وقع في السبب لأن المال
 إنما صار سببا بوصفها لاسامة والترجيح أنها يكون إذا
 تم السبب وقع الشك في الحكم قوله ولا يأخذ المصدق
 خيار المال ولا زذاته ويأخذ الوسط وهذا جمع عليه
 من أهل العلم قال الزهري إذا جاء المصدق قسم الساب
 اثلاثا ثلث خيار وثلث اوسط وثلث شرار وأخذ
 المصدق من الوسط رواه أبو داود والترمذي و
 رفعه سفيان بن حسين عن ابن شهاب وروى بخرو
 هذا عن عمر رضي الله عنه والاحاديث تدل عليه منها
 فأتاك وكذا يم أموا لهم الحديث رواه الجماعة ومنها
 ما روى سفيان بن عبد الله الثقفي عن عمرو وقد تقدم
 وفيه لا يأخذ الآكولة ولا الزبي ولا الماحض ولا الفحل
 الغنم ويأخذ الجذع والشيئة وذلك عدل بين غنم
 المال وخيان والآكولة بفتح الهمزة الشاة السميثة
 التي أعدت للاكل وفي الصحاح الآكولة الشاة التي
 تعزل للاكل وتسمن ويكون للمصدق أخذها وأما
 الآكيلة فهي المأكولة يقال هي آكيلة السبع والهاء
 لغلبة اسمها قال المطرزي آكيلة السبع هي التي منها
 يأكل ثم يستنقذ منه والآكولة هي التي تسمن للاكل
 هذا هو الصحيح وفي

هذا هو الصحيح وفي مجمع الغرائب والنهاية لابن الأثير
 الآكولة هي التي تسمن للاكل وقيل هي الخصى قال أبو عبيد
 والذي يروى في الحديث الآكيلة وأما الآكيلة المأكولة يقال
 هذه آكيلة الأسد والذئب وأما هذه فأنها الآكولة و
 في المغرب وعن ابن شميل أن آكولة الحية قد يكون آكيلة
 وهذا أنصح عذر لما روي عن محمد رحمه الله أنه استعمل
 الآكيلة في معنى السميثة على أنها قد جاءت في حديث
 عمر رضي الله عنه من رسالة قاضي القضاة أبو يوسف
 يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن جليس بن سعد بن حنيفة
 بنت مالك عرق سعد بأمته حنيفة وأبو عوف بن جبر
 وروى النبي عليه سعيد بن حنيفة يوم أحد لصغيره السلام
 فلما رآه يوم الخندق يقا تلقتا لشد يد دعا ومسح على
 رأسه ودعى له بالبركة في ولده ونسبه فكان عمّا
 لأربعين وخالا لأربعين وأبا لعشرين ذكر عبد الملك
 ابن محمد النيسابوري في شرح المصطفى عليه السلام إلى
 هرون الرشيد غير مرة وقال الزبي التي معها ولها
 والآكيلة التي يستمنها صاحبها ليأكلها وفي البدائع قال
 محمد الآكيلة التي تسمن للاكل وطعنوا في تفسير محمد
 وزعموا أن الآكيلة المأكولة وفي المبسوط الآكيلة التي
 تسمن للاكل وقال يونس هي الآكولة أنها الآكيلة
 التي تكثر تناول العلف قال السرخسي ولكن في
 عادة العوام أنهم يسمون التي تسمن للاكل الآكيلة
 ومقصود محمد تعليم العوام فاختر ما كان معروفا
 عندهم ليكون أقرب إلى أفهامهم مع ما فيه من اتباع
 الآثار لأن يشك عليه هذه اللغة وموجوب ضعيف

رسالة أبي يوسف

وقال النسقي والكاساني في طلبه الطلبة والبدايع طعنهم
عنه وهو وكان عليهم تقليد اذ كان اماما في اللغة واماما
في الشريعة واجبا لتقليد فيها كتقليد نقله اللغة مثل
ابن عبيد القاسم بن سلام والاصمعي والخليل والكسائي
والفراء وغيرهم وقد قلن ابو عبيد مع جلالة قدره
احتج بقوله وسيدا ابو العباس عن الغزالي فقال هي
عين الشمس ثم قال اما ترى محمد بن الحسن قال لخلابه
انظر هل دلتك الغزالي يعني الشمس وكان ثعلب يقول
محمد عندنا من اقرب سيبويه وان فسرت الالكه بما
قاله الطاعن لكن تفسير محمد اولى وموافق للغة قاله
علاء الدين الكاساني وقال النسقي ولو كانت بمعنى المأكولة
كما زعم الطاعن لاستوى فيها المذكور والمؤثث فجعلها
بالهاء دليلا على انها ليست نعتا للمأكول بل اسم لما اعد
للأكل كالضحية اسم لما اعد للتضحية والذبيحة بفتح
الراء وتشديد الباء مقصورة وهي التي يربى ولدها
قالوا وجمعها رباب بضم الراء فقلت هو اسم جمع وليس
بجمع كالتوأم والرخال والتكاثب وهي كلمات والرباب
بالكسر المصدر من الابد عايد وجمعها عود ومن ذوات
الحافر فريس وجمعها فرس ومن الآدميات نفسا و
جمعها نفاس كعشراء وجمعها عشارة وفي المغرب الرزقي
الحديثة النتاج من الشاة وعن ابن يوسف التي معها
ولدها والجمع رباب بالضم قال النوني قال اهل اللغة
هي قربة العهد من الولادة وقال الازهر في بقائه
في ربابها بكسر الراء وهي ما بينها وبين خمسة عشر ليلة
قال الجوزي قال الاموي في ما بينها وبين شهرين قال
محمد الرزقي قربة العهد

محمد الرزقي قربة العهد بالوضع التي يربى ولدها قال
صاحب البدايع نقدا على محمد الرزقي وزعموا انها مرباه
لامربية ووافق محمد الرزقي صاحب الديوان والمجلد قال
صاحب المجمل الرزقي التي يحسن في البيت فهو مربية لامربية
قال النوني في شرحه الرزقي ان كانت قربة العهد بالولادة
لا يقبل في الزكاة في وجهه قال امام الحرمين قالوا لانها تكون
مهرزولة لقرب عهد لها بالولادة قال وهذا ساقط قد لا
يكون كذلك وقد يكون غير المهرزولة والهرزولة الظاهر
البيت ثم قالوا لا يجوز الحمل في الصحبة لانه المقصود منها
التميم والمجمل يربى لها ويقل بسببه لهما فقد تناقض كلامهم
كما ترى والمأخض الحامل التي حاة ولادتها والافى خلفه
والمأخض المطلق قال الله تعالى فاجاءها المخاض لا جذع
الخلعة وقال الازهر هي التي اخذها المخاض وهو وجع
الولادة وقد خفضت بفتح الميم وكسر الخاء والغذاء جمع
غذاء مثل كريم وكرام وهي صفار السخار ويجوز ان يراد
بها الرهي وهو هموز ولهذا قيلها بالخيار وروى ابو داود
باسناده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثلاث من فعلهن
نقد لهم الايمان من عبد الله وحده واته لا اله الا هو واعطى
زكاة ماله طيبة بها نفسه رافدة عليه كل عام ولم يعط
الهرة ولا الدربة ولا المريضة ولا الشرط اللسمة ولكن
من وسط امواككم فان الله لم يسألكم خبز ولم يأمركم
بشيء ومعنى رافدة معينة والدربة الجرباء والشرط
ردالة المال بقوله ردالة مثل كرم كرامة والهرة
الكبيبة التي سقطت سنانها من الكبر وقال عليه السلام
ولا يؤخذ في الصدقة هرة ولا ذات عوار ولا أسن

الآ ان يشاء المصدق في الكتاب الذي كتبه ابو بكر
 لا نفس وقد تقدم وفي شرح البخاري لابن بطال
 العوار يفتح العين العيب كله ويضمها ذهاب
 العين الواحدة وقال غني الضم والفتح لغتان والفتح
 افصح وعارض ذلك حديث عائشة رضي الله عنها
 قالت بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم في اول الاسلام
 خذ الشارح والبلر وذوات العيب ولا ياخذ خزولاً
 اموال الناس قال هشام ارجى ذلك لسالفهم ثم نسخ
 بكتاب ان بكر وعمر وعمر بن حزم بالنها عن
 ذلك ذكر ابو عبيد في الاموال وحزرات المال
 خيارها بتقديم الزاء على الراء وموال الاصح الاشهر
 ويروى بالعكس ذكرها النووي في ديوان الادب و
 للعرب حزن المال خيار وخذ من حوائج اموالهم
 جمع حاشية وموال الطرق قال ابن الاثير في النهاية
 في الصغار كينت المخاض وبنت البتوة وحاشية
 كل جانب وطرفه ومنه الحديث انه كان يصلي في حاشية
 المقام اي جانبه وطرفه تشبيهاً بحاشية الثوب
 واطلاقه على الوسط لان الوسط الادون من الاربع
 ومو جانبه الاسفل والارفع من الادون ومو جانبه
 الاعلى هكذا فسره محمد رحمه الله في المنتقى فيكون
 الوسط اذا حط من الجانبين قال النووي في حديث
 عمر رضي الله عنه عد الصغار بالحركات الثلاث
 على الدال اذا كان الامر مضموم كعد وشد وشد
 قلت الاصل الكسر لا التقاء الساكنين ويجوز فيه
 الفتح للحمزة والضم للتباع واذا كان بعدها
 اللام الساكنة فلا يصح

اللام الساكنة فلا يصح ولا ضم على الاكثر والنووي
 حكى فيه الثلاث والصواب ما ذكرته ثم قال في حديث
 عمرا عند عليهم بالسخلة هو يفتح الدال على الاسرقلت
 اصله الكسر على التقاء الساكنين ويجوز فيه الفتح دون
 الضم والامر لعامله سفيان ابن عبد الله ابن ابراهيم
 الثقفي الطائفي الصحابي وكان عاملاً على الطائفة
 الكرامية جمع كريمة يقال بقاء كريمة اي عذبة اللبن
 ولان في اخذ الوسط رعاية المصلحة للجانبين فكان
 اولى قوله ومن كان له نصاب فاستفاد في انشاء
 الحول من جنسه ضمه اليه وزكاه بحوله وقال مالك
 اذا حمل النصاب بالاولاد قبل مجي الساعي بيوم زكي
 والحول عند مجي الساعي لا يجوز لان الحول وخالفه
 الاثمة وان استفاد من غير الاثمة لا يضم وقال
 الشافعي اذا حصل النتاج قبل حول الاثمة والاثمة
 نصاب يضم اليهن وترك لكل ولا خلاف عندهم
 في النتاج والرجح وحكي العبدري وغيره عن البصري
 في النخعي ان السخال لا يضم للاثمة بل حولها
 من وقت الولادة قال الشعبي وداوود لازكاة في
 السخال ولا ينعد عليها الحول قال ابن حزم وحصل
 مالك على قياس فاسد متناقض لانه قايض فائدة
 الماشية خاصة دون ساير الفوايد على في حديث
 عمر من عد الاولاد معها ثم نقض قياسه فراجح ان
 يضم نهبه او ميراثا او شرا لا ما عند منها الا ان كان
 ما عند نصاباً يجب فيه الزكاة قال ابن حزم لا حكم
 لمجي الساعي في الوجوب بقا على مالك وان نور ونص

نصاب المتشدد

الشافعي في الامم والقديم قال ثم تناقضوا فقالوا ان ابطأ
 علما او عامين لم يسقط الفرض ووجب اخذها كل عام
 فقد ابطوا قولهم بذلك والساعي وكذا يقبض الواجب
 وليس اليه منع الوجوب متأخرة ولهذا وجاء قبل الحول
 لا يعطى انتهى كلامه وفي النووي اعني شرحه للمذهب
 ان المستفاد في انشاء الحول بشر او هبة او وارث او
 نحوها مما يستفاد لا يضم لا ما عند في الحول بلا خلاف
 ويضم اليه في النصاب على المذهب وفيه وجه انه لا
 يضم كالحول واذا كان المستفاد دون النصاب ولا يبلغ
 النصاب لثاني لا يتعلق به الزكاة وان كان دون نصاب
 ويبلغ النصاب لثاني بان ملك ثلاثين بقرة ستة اشهر
 ثم اشترى عشرة فعليه عند تمام حوله الثلاثين تبع
 وعند تمام حوله العشرة ربع مستنة وعند ابن شريح
 لا ينقد حوله العشرة حتى يتم حوله الثلاثين ثم يستأنف
 حوله الجميع قلت هو الحق لان الثلاثين اذا لم يكن سببا
 للوجوب في حق نفسها كيف يكون سببا للوجوب في حق
 غيرها وان كان المستفاد نصابا ولا يبلغ النصاب لثاني
 بان كان عند اربعون شاة ثم اشترى اربعين شاة فيجب
 شاة في الاربعين الاولى عند تمام حولها وفي الاربعين الثانية
 ثلاثة اوجه احدها يجب بحولها شاة لانه نصاب منفرد
 بالحول قلت لو ملك ثمانين مع الاربعين الاولى قبل ان
 يملك هذه الاربعين الثانية بستة اشهر والثر حتى كانت
 مائة وعشرين يجب شاة واحدة فكيف في ثمانين شاة
 مع الاربعين منها لم يجل عليها الحول وهذا خلف وفي المغني
 يضم الشاج والدرج وهو زيادة قيمة الغروض والعبد
 والجارية وسهما في الحول

والجارية وسهما في الحول والنصاب بلا خلاف وقسم ثان و
 موافق يكون المستفاد من غير ما عند فهذا له حكم نفسه
 لا يضم اليه عند في نصاب ولا حول بل ان كان نصابا استقل
 به حولا كاملا وزكاة والا فلا شيء فيه وقسم ثالث وهو
 ان يستفيد من جنس النصاب الذي عند وقد انعقد عليه
 الحول بسبب مستقل مثلا ان يكون عند اربعون من
 الغنم مضى عليها بعض الحول فيشترى او ينهب مائة
 فهذا يجب فيه الزكاة حين مضى عليه حوله من وقت الشراء
 والانتها بوبه قال الشافعي واسحاق وابو ثور وعندنا
 يضم ويكتفى بحوله النصاب الاول وهو قول عثمان وابن
 عباس والحسن البصري والثوري والحسن بن صالح قال في
 المغني وهو قول مالك في السائمة وفي النبايع المسئلة ذات
 صور منها اذا كان له خمس وعشرون ناقة فولدت عند
 قريبا حولا احدي عشرة منها ثم تم حوله الامتات فاته
 يجب فيها بنت لبون وهذا اتفاق من الايممة وكذا ان كان
 له اربعون بقرة فولدت كلها قبل الحول فتم حولها يجب
 فيها مستتان ومنها اذا كان له اربعون من الغنم فولدت
 قبل الحول احدي وثمانين فتم الحول على الامتهات يجب فيها
 شاتان كما ذكرنا وكذا لو ملكها بسبب آخر عندنا على ما تقدم
 وكذا اذا كان له نصاب دراهم او دنانير فملك نصابا آخر
 في انشاء حولها ثم حال حوله النصاب الاول فانه يجب زكاة
 النصابين واتفقوا على ان الابد لا يضم اليه البقر والغنم
 ولا بعضها الى بعض الا ان يكون للتجارة وكذا لا يضم السائمة
 الى الدراهم والدنانير ولا يضمان الى السائمة احتجوا بما
 روى الترمذي عن ابن عمر رضي الله عنه انه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم

من استفاد مما لا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول
وباروي ابن عمر وانس وعائشة ان النبي عليه
السلام قال لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول رواه
الترمذي ولان علة الضم التبعية لانه متى ملك
مقصودا كان اصلا في الشيء فلو ضمه الى ما عنده
يصير ما نعام كونه اصلا فيؤدي الى التناقض ولنا
ما رواه الترمذي انه عليه السلام قال ان من السنة
شهر يودون فيه زكاة أموالكم فما حدث بعد ذلك
فلا زكاة فيه حتى يجيء راس الشهر قال شمس الدين
سبط الا الفرغ رواه الترمذي بمعناه وقيل انه
موقوف على عثمان رضي الله عنه وفي المحيط وغيره
ولان المستفاد بكثر وجوه كثيرة اسبابه كغلة
المستغلات واجرة العبد والصنائع والخراج
الاملاك وتحت عروض التجارات والاكساب و
الايرباب وغير ذلك من الاسباب فلو شرط لكل
مستفاد حول على حد ادى الى العشر والخرج و
مراعاة ابتداء الحول وانتهائه ويدوم الحرج والشك
الى آخر العمر حيث ينتهي الى عدم الامكان فصار
كالاولاد والارباع وزيادة السمن والحسن وفي المنافع
لا يمكن مراعاة الحول لكل مستفاد الا يخرج عظم
لا سيما اذا كان النصاب دراهم وهو صاحب غلة
يستفيد كل يوم وانقاود الثمين واشترط الحول
للتيسير وهذا تعسير فيعور على موضوعه بالنقض
وفي المبسوط الضم في خلال الحول بالعلة التي بها
يضم في ابتداء الحول وضم بعض المال الى بعض
لتكميل النصاب في ابتداء

لتكميل النصاب في ابتداء الحول بعلة المجانسة
والجنسية هي العلة للضم لا التولد فكذا في خلال
الحول فلو كان هذا ما يسرى بعلة التولد كان
الاولى ان يسرى الى الحادث بعد الحول لتقدر
الزكاة في الاصل ثم ما بعد النصاب لا ولا على
النصاب لا ولا وتبع له حتى سقط اشتراط
النصاب فكذا اعتبار الحول وجعل حولا ان الحول
على الاصل حولا لا على التبع فصار كما لمعادن وعند
اختلاف الجنس لا يضم لانها لو كانت موجودة في
اول الحول لا يضم فكذا اذا وجدت في اثنا عشر وكذا
اذا ضم في النصاب وهو السبب ففي الحول اولى
لانه شرط بيانه اذا كان له ما يتاد رسم مضى عليها
نصف الحول فهو له مائة اخرى فان كان الزكاة
يجب فيها اذا تم حولها فلو لا المائتان لما وجبت المائة
شيء فاذا ضمناها الى المائتين في اصلا الوجوب ففي
وقته اولى ولان افراد كل جزء من المستفاد بالحول
يفضي الى اختلاف اوقات الواجب والحاجة الى
ضبط مواقيت الوجوب ومعرفة قدر الواجب
امر مهم وفي افراد كل ملك بالحول واجاب القدر
اليسير من الربع والثلث والعشر وعشر العشر
في كل يوم وساعه ما لا يخفى من الحرج الذي لا يمكن
تحمله وما جعل عليكم في الدين من حرج وقد اعتبر
الشرع ذلك بايجاب غير الجنس فيما دون خمس وعشرين
من الابل والجواب عن حديث ابن عمر الا ان
فيه عبد الرحمن بن يزيد بن اسلم وهو ضعيف

في الحديث ضعفه علي بن المديني وابن حنبل وغيرهما
ويروى في قول علي بن عمر ولا يصح رفعه وفيه ايضا
بقية وفي حديث انس بن حسان بن سياه قال الدارقطني
ضعيف وفي حديث عايشة حارثة بن محمد قال احمد
ليس بشيء وقال يحيى ليس بثقة ولو ثبت لما كان
مخالفا لما ذهبنا لان حول الاصل حول للزيادة حكما
كما قالوا في الاولاد والارباح والزيادة في البدن بالسهم
وفي الجامع اذا كان له الف درهم واربعون من الغنم
او خمس من الابل السائمة فادى زكاتها ثم باعها
بالف فتم الحول على الالف الذي كان عنده لا يضم الثمن
الى الالف الذي تم حوله عنده انه حنيفة وعندنا يضم
وكذا لو باعها بعبد ونوى التجارة فيه لا يضم العبد
ولا ثمنه ولو نوى الخدمة في العبد ثم باعه يضم الثمن
الى الالف هكذا في التحرير وفي الوجيزين لو نوى في العبد
الخدمة ثم باعه اختلفوا فيه وجه الضم ان بنيته
الخدمة فيه صار بحال لا يجب فيه الزكاة قط فكانه
مالا آخر لم يؤد زكاته ولا زكاة اصله ولو باعها بعبد
للخدمة ثم باعه يضم ثمنه وكذا لو جعلها علوفة او
اسامها يضم لانه الثمن لم يقع مقام اصله مال الزكاة
ولو كان له غنم وابل فباع الغنم بابل وحال الحول
على الابل التي كانت عنده لا يضم الابل التي كانت هي ثمن
الغنم الى الابل الاولى عنده وعندنا يضم ولو كان عليه
دنانير واموال التجارة فهي كالدرهم في الخلاف وجه
قولها انه على الضم الجفسي عندنا وقد وجد
ثبت المعلول ومواضع علم بالعلو كما اذا جعلها
علوفة ثم باعها وصار

علوفة ثم باعها وصار ثمن الطعام المعشور وثن
الارض العشرية بعد اداء عشرها وثن الارض
الخارجية بعد اداء خراجها وثن العبد بعد اداء فطرته
ولم ان ثمنها قام مقام عينها لانه بدل لها وقد ادى
زكاتها في الحول فلو ضمها الى ما عنده من النصاب ادى
زكاته يكون مؤقيا زكاة ماله واحدا في العام مرتين
وقد قال عليه السلام لا ثنى في الصدقة بخلاف ثمن الطعام
المعشور لان سبب وجوب الارض النامية حقيقة
لا الخارج فاختلف السبب وبخلاف ثمن الارض الذي
اخذ عشر الخارج منها لان محل الوجوب الخارج لا الارض
وسبب وجوب الخراج الارض النامية حكما وبخلاف
ثمن العبد الذي ادى فطرته لان محل وجوب الفطرة
ذمة المولى لا العبد بدليل انه لو هلك بعد وجوب
صدقة الفطرة لا يسقط ولو هلك بعد وجوب الزكاة
يسقط فاختلف السبب ولا تعلق للمال بانه في صدقة الفطر
بدل وجوبها عن الاحرار وسبب وجوبها راس بموته
ويلى عليه علي وجه الكمال فالضم لا يؤدى الى الشيء
لاختلاف المتعلق ولان العشر يفارق الزكاة حتى لا يشترط
قيمة الملك ولا المالك حتى وجب لعشرة ارض الوقف
والمكاتب مع انتفاء وجوب الزكاة في الابل والبقر السائمة
الموقوفة وانتفاء وجوب الزكاة في مال المكاتب قلت في
ضم ثمن العبد بعد اخراج فطرته نظرا فان الاصحاب
لم يوجبوا صدقة الفطرة في عبيد التجارة وعملوا بالثني
في الصدقة واذا اختلف السبب لا يبالى بالثني كالبدنة
والكفارة في الخطاء فالخلاف ان نظرن الى اختلاف السبب

ينبغي ان يحبس فيهم الزكاة وصدقة الفطروا ان لم ينظروا
ذلك ينبغي ان يضم عنهم بعد اخراج الفطنة ويمكن ان
يجاب بان الضم في البدل مع اختلاف السبب فهو انزل
درجته والعين متحدة في الزكاة وصدقة الفطرة
عبيد التجارة فكاه كالقصاص والدية فانه لا يجمع بينهما
بخلاف الدية والكفارة في قتل الخطا لان المستحق مختلف
مع اختلاف سبب وجوبها ثم ان ثمن السوايم التي
اديت زكاتها اذ لم يضم اليها النصاب الذي عند عاقب
انه حنيفة يجعل نصابا اخر اذا استفاد مالا آخر
بالهبة او الارث او غير ذلك يضمه اليه اقربها حولا
لانه انفع للفقراء كما يقوم العروض به ولا تارة اذا تم
حولا الاصل وهو اقرب صار الضم مستحقا لانه وان
حكم الاصل والاستحقاق فيه ولا استحقاق في الآخر
بخلاف الاولاد والارباح حيث يضم اليه اصلها ولا يراعى
القرب لان الاتصال بالذات اولى من القرب فانه قبل
علمه الضم عندكم الجنسية دون التولد فينبغي ان
يراعى فيها القرب احتياطا لامر الفقراء كما قلتم في
غيرها قلنا قد بينا قوة الاتصال فيها والجنسية
موجودة فيها ايضا فالتولد ان لم يكن علمه مستقلة
صلح ان يكون مرجحا قال محمد الا ترى ان احد المالكين
لو كان جارية قيمتها الف فصارت تساوي العين ثم
حال الحول على المال فان الزكاة في ذلك المال وان كان
اقربها حولا لانا لو ضمناها اليه كان عليه ان ينفق
زكاة نصف الجارية في نصف السنة والنصف الآخر
فعند ستة اشهر وهذا محال فاذا ثبت هذا الزمان
المتصلة ثبت في المنفصلة

ط
التوالد

المتصلة ثبت في المنفصلة لانها كانت متصلة والضم
مستحق فيها فلا يتغير بالانفصال فرع اذا وجبت
الزكاة في السائمة ثم باعها صاحبها نفذ بيعه عندنا و
في جوامع الفقه وخرائفة الاكل باعها بحضرة المصدق
ان شاء اخذ الفريضة من المشتري وان شاء اخذ القيمة
من البايع ولو تفرد قال ياخذ من المشتري وفي جوامع الفقه
لو باع السائمة ثم حضر الساعي فانه لم يتفرد قايلا معناه ان
لم ينقله المشتري اخذ الزكاة من العين ويرجع المشتري
على البايع بحضرتها من الثمن وان افترقا ضمن البايع و
في المبسوط والجامع اذا حضر بعد البيع فالقياس ان يلخذ
الصدقة من البايع ولا سيد له على المشتري في عين
السائمة لانها مملوكة المشتري ولا زكاة عليه لكن البايع
يضمن قدر الزكاة لانه لا يملكه بعد البيع كبيع
الجلد لكن استحسن ان حضر قبل الافتراق ان شاء
اخذها من البايع وان اخذها من المشتري ورجع المشتري
بحضرتها على البايع وبعد الافتراق ياخذها من البايع
لان العلماء اختلفوا في ذوال ملك البايع قبل الافتراق
للحديث والساعي مجتهد ان شاء اخذ بظاهر الحديث
فاخذ من العين وان شاء اعتبر بالبيع مزيل لانفسه
فاخذ من البايع وروى محمد بن سباعة عن محمد ان
العين لنقل الماشية لانها تدخل في ضمان المشتري و
يخرج به من ضمان البايع والتخلية وان كانت ناقلة
للضمان لكن هذا في حقها لا في حق غيرها بدليل
الاستحقاق بخلاف ما لو باع الطعام قبل اداء عشقه
حيث ياخذ المصدق من العين بعد الافتراق وبعد

النقل ويرجع المشتري على البائع بحصته من الثمن
وفي البدايع قبل الافتراق وبعد أن شاء أخذه من
المشتري وانه شاع من البائع ولو مات يؤخذ من تركته
من غير وصية وفي المعنى ليس للساعي فسخ بيعه
قال أبو الخطاب سواء قلنا يتعلق بالعين أو بالذمة
قال أبو البركات بهذا قال الحسن والثوري والأوزاعي
والليث ومالك قال وليس للساعي نقض البيع بقدر
الزكاة وقال الشافعي لا يصح بيعه في أحد قوليه
أن قلنا يتعلق بالعين فقد باع ما لا يملكه وإن قلنا
بالذمة فقد رزق الزكاة منهن وبيع الرهن لا يجوز
والصحيح أن الزكاة يتعلق بالعين على الجديد كحق
المضارب والشريك ويصير الفقراء شركاء في العين
حتى لو حال على النصاب حول بأن لا يجب فيه الزكاة
لأنهم ملكوها قدر الفرض فنقص النصاب به قال
الثوري في المسئلة أربعة أقوال الصحيح أنها تتعلق
بالعين تعلق الشركة قلت هذا باطلا من وجهين أحدهما
أنه ينبغي أن لا يجوز دفع الزكاة من مال آخر كالحكم
في المال المشترك والوجه الثاني ينبغي أن لا يجب على
المالك ضمان قدر الزكاة لو كان شريكا إلا بالتعدي
لأن القاعدة أن هلك من المال المشترك هلك على الشركة
وما بقي يبقى على الشركة والقول الثاني يتعلق تعلق
الرهن ولا يصح لأن حكم الرهن لا يثبت بدونه التسليم
للمرتهن والرهن لا يكون إلا على دين ولأدين على
المالك والثالث تعلق الرهن الجنائية وهو باطل بالعبد
الجان إذا هلك بعد التمكن من الدفع بالجنائية والرابع
يتعلق بالذمة وهو القدر

يتعلق بالذمة وهو القديم وبه قالت الظاهرية
ولنا أنه عليه السلام نهى عن بيع الثمار حتى يبدوا
صلاحها وما بعد الغاية مخالف لما قبلها وسواء عام فيها
يجب فيه الزكاة وما لا يجب ونهى عن بيع الحب حتى
يشد ويبع العنب حتى يسوق وبما لا يجب فيه
الزكاة وفي المبسوط والجامع استدلالا أصحابنا بحديث
حكيم بن حزام رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
دفع إليه دينارا واحدا أن يشتري به أضحية فاشترى
شاة بالدينار ثم باعها بدينارين فاشترى شاة بدينار
فجاء بشاة ودينار فدعاه أن يبارك له في تجارتها
رواه أبو داود وفي حديث ابن خزيمة عن شيخ من
أهل المدينة عن حكيم ابن حزام ورواه الترمذي من
حديث ابن خزيمة عن حبيب بن ثابت بن حكيم قال
الترمذي لا نعرفه إلا من هذا الوجه وحديث عروة
بن عبيد بن ابن الجعد الباري أن النبي عليه السلام
أعطاه دينارا يشتري به أضحية أو شاة فاشترى
له به شاة ثم فباع أحدا منها بدينار فجاء بدينار وشاة
فدعى له بالبركة في بيعه فكان لو اشترى التراب لم يرج
فيه ورواه أبو داود والترمذي في البيوع وابن ماجه
في الأحكام فقد جوز النبي عليه السلام بيع الأضحية
بعد تعلق حق الفقراء بها فدل أن تعلق حق الفقراء
بالمال لا يمنع جواز البيع وفي جواز البيع بيع البدنه
الواجبة والأضحية خلاف ابن يوسف ذكر في مناسك
الجامع والمعنى فيه أن صحة البيع يعتمد المالك والقدرة
على التسليم ومملكه باق في ماله بعد وجوب الزكاة وكذا

قدرته على التسليم لقيام يده وصار بيع العبد الجاني
 وبيع التركة المستخرقة بالدين بخلاف بيع العبد
 المديون اذ لم يف ثمنه بالدين وفي الاستيعاب في الحقوة
 المتعلقة بالمال على مراتب ثلاث حتى يجب على المالك
 في الملاك الزكاة حتى اذ كل ما خلا عن المالك لا يجب فيه
 الزكاة كسوايم الوقف والخيل المسومة او كان مأكلا
 من غيرها فلا زكاة ولو هلك المال بعد وجوبها يسقط
 لان الحق كان فيه فهلك بهلاكه ومنه قول الثوري ومالك
 واسحاق واشهر الروايتين عن ابن حنبل وهو الصحيح
 قاله بن يمين في شرح الهداية وقد تقدم وحق يجب على
 المالك بسبب الحج وصدقة الفطر والاضحية حتى انه
 لو وجب عليه الحج بان كان مؤمرا عند خروج اهله بل
 فلم يخرج حتى ذهب ماله لا يسقط عنه الحج وكذا صدقة
 الفطر بعد طلوع الفجر من يوم الفطر وكذا الاضحية
 بعد خروج ايام التضحية وحق يجب في الملاك على اعتبار
 المالك كالعشر والخمس ويرث عليهم في جواز نسخ البيع في
 قدر الزكاة قبلا لا افتراق يكون لزوم البيع قبله بخلاف
 فيه وان الساعي بمنزلة المجتهد في المختلف فيه عدم
 جواز بعد الافتراق او النقل بل ينبغي ان يجوز له فسخ
 في قدر الزكاة من غير قيد فان بيع قدر الزكاة مختلف
 في جواز وقد ذكرنا انه لا يجوز على قول الشافعي والجمهور
 عنه من وجهين احدهما ان خيار المجلس وكذا فيه النقص
 فجاز ان يعتبر بخلاف منع بيع مال الزكاة والوجه
 الثاني ان الخلاف في خيار المجلس ثابت في الصدر الاول
 فكان خلافا معتبرا ولا كذلك بيع مال الزكاة ولا معتبرا
 بمن تاخر وهذا الوجه

بمن تاخر وهذا الوجه سمعته من شيخنا الامام العلامة
 قاضي القضاة صدر الدين رحمه الله مسئلة استبدال
 مال الزكاة بمال الزكاة لا يكون استهلاكاً ويتحول الزكاة
 لا البدل ويبنى على حوال الاول واستبدال مال الزكاة
 بغير مال الزكاة استهلاك فيضمن قدر الزكاة واستبدال
 السائمة بجنسها او بغير جنسها استهلاك عندنا وقال
 زفر ومالك ان استبدال السائمة بجنسها لا يكون استهلاكاً
 ويبنى على حوالها وان لم ينتقض البينة عن النصاب قاله
 ابن حنبل وبغير جنسها لا يبنى الا ان يكون فارقا فلنا حد
 الساعي زكاة ما اعطى قاله مالك وقال ابن وهب يبنى في
 غير الجنس ايضا سدا للذريعة قاله في الدخيلة ومنع
 الشافعي التنا في الجنس وغيره في النقيض والمواشي وفي
 التحرير وقال الشافعي في القديم لا ينقطع حكم الحول بحال
 لقيام البدل قلنا المالا الاول لم يجد عليه الحول ونظرت
 المالكية الى تسمية المار وهو باطل لوجوب ثلاثة ادها
 عدم تلفيق النصاب منها ثانيها اذا ملك اربعا من الابل
 يساوي ما في درهم لا يجب فيها الزكاة باعتبار المالية
 ثالثها لو ملك اربعين من الغنم ومئ تساوي مائة درهم
 يجب فيها الزكاة واستبدال مال الزكاة بمال الزكاة تمييز
 لحق الفقراء اذ النماء لا يحصل الا بالمبادلة والتجان
 وذلك ما دون فيه والوجوب باعتبار المالية وجميع
 الانواع في التجان كنوع واحد في حق المال ولهذا يضم
 البعض الى البعض في تكميل النصاب الاستبدال بغير مال
 الزكاة استهلاك بخروجه عن محلبة الزكاة بخلاف السائمة
 اذ النماء لا يحصل من عينها فلا حاجة الى التصرف لتحصيل

١٠٤
 ما سجد و حكم
 اسد الزمار الزكاة

النماء ولا يعتبر فيها المالكية وانما يعتبر فيها العدم و
الصورة فكان الحق متعلقا بالصورة دون المالكية فكان
الثلاث البدل غير الاولى في الصورة والتعلق ثم في كل
موضع جاز فيه الاستبدال يضمن فيه الفاحش دون
اليسير واختلفوا في الفرق بين الغبن الفاحش واليسير
ويعرف في موضعه وفي الفاحش مضمون وان لم يعلم لانه
استهلك وعن ابي يوسف اذا لم يعلم لا يضمن لانه لا يربط
بدون العلم قال الصداق الشهيد وقاله صحيح اذ وجوب
الضمان امر بينه وبين الله تعالى فيستقيم البيع على
ثم اذا عاد اليه قد تم ملكه بعد وجوب الضمان عليه
بسبب موافقته بغير من الضمان وان عاد بسبب آخر
لا يبطل ضمانه قوله قال والزكاة عندنا في حنفية و
ابن يوسف في النصاب والوقف يجعل المالك من الوقف
دون النصاب عندنا وفي كتب الشافعية كالمذهب و
نحو هلا الاوقاف عفو وكذا في كتب المالكية كالذخيرة
ونحوها وكذا في المغني للحنابلة وهو الاوجه اذ لو كان
عفو الاختلاف قال ابو بكر بن المنذر في الايمان بقوله
الشعبي والثوري والحسن بن صالح ومالك والشافعي
واسحاق وان ثور وابي يوسف ومحمد وقول اكثر اهل
قلت اخطاء في قول محمد وكذا قاله العبد روى في الذخيرة
الوقف لا شيء فيه وقال سند في الطراز لمالك والشافعي
في تعلق الزكاة بالوقف قولان والاصح عند الشافعية
والمالكية تعلقها بالنصاب دون الوقف وهذا نص
في القديم والتركيب الجديد وقال في النويطي من كتب
الجديد متعلق بالجميع وقال في المغني للحنابلة يتعلق
بالنصاب دون الوقف

بالنصاب دون الوقف عند اصحابنا وقال محمد وروى
يتعلق بهما لهما كتاب ابي بكر الصديق ذكره البخاري
في الاصل اذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين بنت
مخاض انثى فاذا بلغت ستا وثلاثين لا خمس واربعين
بنت ليون انثى وقد تقدم مد الوجوب الى ذلك فدل
على انه غير خال عنه وفي الشافعية وكذا اربعين شاة شاة
الى مائة وعشرين رواه ابو داود واحمد والترمذي
وقال حديث حسن ولان الزكاة يتعلق بالمال النامي
ومو موجود في الوقف فلا يخلى عن الوجوب ولايتها
وجبت شكر النعمة وهي لا تختص ببعض المال دون بعض
فصار كالشهادة ونصاب لسرقه وقتل الواحد جماعة
عمدا والقدرة في الصلوة على الاصح وجنابات العبد و
المدبر وام الولد والنجاسة وجميع المقدرات وكما
لو استغاد الفا فاخلط بالفرحولي فهلك الف يركى
خمس مائة وكما لو اخلط الاربعون من الغنم بعد الحول
باربعين لصبي او مجنون او كافرا واشترى اربعين
شاة فاخلطت باربعين شاة حولية فهلك اربعون
يجب نصف شاة اتفاقا والجمهور قوله عليه السلام
اذا زادت الغنم على ثلاث مائة ففي كل مائة شاة شاة
ثم ليس فيها شيء حتى يبلغ مائة الحديث رواه احمد
وابو داود والترمذي وقال حديث حسن وذكر ابو
الفرج في حديث معاذ قبل له امرت في الاوقاص بشيء
فقال لا وسأتم شكرا النبي عليه السلام فساله فقال لا
وروى القاضي ابو يعلى وابو اسحاق الشيرازي في
كتابيهما انه عليه السلام قال في خمس من الابل شاة

ولا شيء في الزيادة حتى يبلغ عشرة اذ كان في التحقيق
فقد نصرت لشارع على نفي الوجوب فيه ولا ان الوقص
تبع اذا النصاب باسمه وحكمه يستغنى عنه وهو
بذلك لا يستغنى عنه والمال متى اشتمل على ما يصل
تبع فما هلك منه يصرف الى البيع كمال المضاربة وهو
اولى لان اخلاؤه لا يضرون واخلاء النصاب يبطل الزكاة
وما ذكر من المسائل فان كل ذلك لا يصل وليس ثمه
تبع ولا ان مال الصبي والمجنون والكافر لا حظ له في
الزكاة بخلاف ما نحن فيه وثمرت الخلاق تظهر فيمن
هلك تسعاً من الابل فمال عليها الحول فهلك منها اربع
يجب شاة عند ان حنيفة وان يوسف ويصرف الهلاك
الى الاربع الوقص وعند محمد وزفر يجب خمسة اتساع
الشاة الواجبة ويسقط اربعة اتساعها وهكذا
فرضت الشافعية والمالكية والحنابلة في كتبهم وفيه
تفصيل عندهم وان هلك خمس فحلت تسعة يسقط خمس
فعند ما يسقط خمس شاة وعند محمد وزفر يسقط خمسة
اتساع شاة ولو حال على ثمانين شاة فهلك منها اربعون
يجب شاة عند ان حنيفة وان يوسف وعند محمد وزفر
يجب نصف شاة ولو كانت مائة وعشرين فهلك منها
ثمانون يجب شاة عند ان حنيفة وان يوسف كانه الحول
حال على ما بقي وعند محمد وزفر يجب ثلث شاة ويسقط
ثلثاها بهلاك الثمانين ولو كانت مائة واحدى وعشرين
شاة فهلك الا اربعين يجب شاة عند ان حنيفة وان
يوسف ويصرف الهلاك الى النصاب لا خير ثم ويتم
ينتهي الى النصاب لا اول كذا ذكر محمد ولم يذكر قول
نفسه ولا قول زفر

ط
الحول

نفسه ولا قول زفر وقياس قولهما ان يجب اربعون جزاً
من مائة واحد وعشرين جزاً من شاتين وذكر ابو يوسف
قول نفسه في الامالي مثلاً قول محمد وزفر من مائة وخمسين
ذكر قول ان يوسف مع قول ان حنيفة في هذه المسئلة كما
ذكر في الجامع والاول لا يصح واليه مال الكرخي والقاضي
ابو حازم فرق ابو يوسف بين النصب والوقص فقال بين
اذا جعل الوقص كان لم يكن بقي الواجب بحاله بخلاف النصب
لانه لا فصل فيها ولا عفو ولا ان العفو تبع بخلاف النصب
ولان حنيفة رضي الله عنه ان النصاب لا اول لا يصل وما
بعد من النصب تبع بدليل ان من ملك نصاباً وعجل
زكاة نصيب جاز كما اذا ملك ما يدرهم وعجلها عن
ثمانية آلاف الى الساعى ثم ملكها قبل الحول يقع الزكاة
عن ثمانية آلاف بخلاف التعجيل قبل ملك النصاب حيث لا
اعتبار به ولو لم يهلك شيء منها حتى حال عليها حولان فعليه
ثلث شاتان للسنة الاولى وشاة للسنة الثانية ولو
هلكت شاة على ثمانين شاة هلك اربعون يجب في الباقي
شاة بالاجماع المركب اما عند ما فلان الزيادة يجعل كان
لم يكن فكانت حال الحول على الاربعين مرتين واما عند
محمد وزفر فلان الواجب فيها شاتان وقد هلك نصف المال
فيسقط نصف الواجب ويؤشاة فبقي شاة ولو هلك ستون
منها فعليه نصف شاة اتفاقاً واما على قولها فلان صار
كان لم يملك الا اربعين ووجب عليه شاة ثم هلك نصفها
وعند محمد وجب في الثمانين شاتان وبقي ربع ربع النصاب
فيبقى ربع الواجب وان هلك عشرون فعند ما يجب شاتان
وعند محمد شاة ونصف يسقط ربع الواجب بهلاك ربع النصاب

١١٧
والاصح

على اصله كما مر وبقية التفريعات في الجامع وفي الحواشي
رجله سبعة من الأبد هكذا بعد وجوب الزكاة أربعة
منها يجب ثلاثة أجزاء من الشاة الواجبة ويسقط جزاء
عند ما وعند محمد يجب ثلاثة أجزاء من سبعة ويسقط
أربعة ولو كان له اثنا عشر بعيرا فذلك بعد الحول منها عشر
قال أبو حنيفة يجب جزآن من خمسة من الشاة الواجبة
للنصاب الأول ويسقط ثلاثة أجزاء منها وقال أبو يوسف
يجعل قيمة الشاة عشرة أجزاء يجب جزآن ويسقط ثلاثة
أجزاء وقال محمد وزفر يجعل اثني عشر جزءا يجب جزأة
ويسقط عشرة أجزاء قوله وإذا أخذ الخوارج الخراج
وصدقة السوايم لا يثنى عليهم وأفتوا بأن يعتدوها
دون الخراج وفي البدايع إذا غلب هلا بغي على مدينه
أو قرية لا هلا العدل فأخذوا صدقة سوايمهم وعشر
أراضيهم وخراجها ثم ظهر عليهم الأيام لا يأخذ منهم ثانيا
لعدم حماية الإمام في تلك المدة وأخذ بسببها إلا أنهم
يقتون فيما بينهم وبين الله تعالى أن يؤدوا الزكاة والعشر
ثانيا ويسكت محمد عن الخراج واختلغوا فيه قبل علمهم
أن يعتدوا كالزكاة والعشر ولا أنهم يأخذونها بطريق
الاستحلال ولا يصرفون ذلك إلى المصارف وقيل لا إعادة
عليهم لأنه يصرف إلى المقاتلة فهم محله إذا يدعون عن
الاسلام قال وأما ملوك زماننا فهنا يسقط هذه الخوة
بأخذهم قال الفقيه أبو جعفر الهندواني يسقط ذلك
كله وإن لم يضعوها في أهلها لأن حق الأخذ لهم فكان
الوبال عليهم وقال الشيخ أبو بكر بن سعيد الخراج يسقط
ولا يسقط الزكاة والعشر كما ذكر في الكتاب وقال أبو بكر
الاسكان أن جميع ذلك

إذا أخذ الخوارج

بغير سبب الحماية

وأما ملوك زماننا
فهنا يسقط عن أصحاب
الأموال بأخذهم

الاسكان أن جميع ذلك لا يسقط عنهم ويعطونه ثانيا لأنهم
لا يضعون ذلك موضعه ولو نوى صاحب المال بدفعه إليهم
عن زكاته قبل يجوز لأنهم فقراء إذا لو حوسبوا بما عليهم من
تبعات الناس لا يفضل لهم شيء من المال وفي المبسوط قال
محمد بن سلمة وأبو مطيع البلخي أخذ الصدقة جائز لعلي
ابن عيسى بن يونس بن صاهان وإلى خراسان وحكي ميربغ
وجبت عليه كفارة يمين فسال الفقهاء عما يكفر به يمينه
فأفتوا له بالصيام ثلاثة أيام فجعل يبكي ويقول لحشمة
أنهم يقولون لي ما عليكم التبعات فوق مالك فلكفار ترك
كفارة يمين من لا يملك شيئا وكذلك ما يؤخذ من الرجل في
الجنابات إذا نوى به عن زكاته وعشره عند الدفع يجزيه
على هذه الطريقة قال السيرخي موالا أصح وفي المبسوط من
لم يؤد زكاته سنين في عسكر الخوارج ثم تاب لم يؤخذ بها
لعدم حماية إمام العدل إذا لا يجزي عليه حكم الإمام و
عليه أن يؤد في ما بينه وبين الله تعالى لأن الحق قد لزمه
بتقديس سببه فلا يسقط عنه كالأموال الباطنة فيكون الأداء
إليه ومن أسلم في دار الحرب وأقام بها سنين فأن عرف
وجوب الزكاة عليه لم يؤد ها ثم خرج إليها لم يؤخذ بها لأنه
لم يدخل تحت حماية الإمام لكن يفتى بأدائها فيما بينه وبين الله
تعالى ولم يعلم بوجوبها عليه لم يجب عليه أدائها خلافا للزفر
ومالك والشافعي وإن نورو قال ابن المنذر عن أصحابنا أنهم
قالوا الزكاة عليه فيما مضى من غير فصل وأخطأ في النقل
وجه قولهم أن الجهد تائي في اسقاط المائتم لا في اسقاط
الواجب بعد تقديس سببه ووجه قول علمائنا وهو التحسان
أن توجه الخطاب يتوقف على البلوغ أو دليله ولم يوجد

ان

الاصح

لو

واحد منها اذ الخطاب غير شايع في دار الحرب ليقوم الشيعة والعشيرة اعدادتها وهذا بخلاف من مر على عاشر الخوارج
 مقام الوصول اليه وذكر ابن تيمية وصاحبها المغني انهما تبيها درهم فاعشرها ثم مر على عاشر اهل العدل
 الخوارج والبغاة اذا اخذوا اجزأت عن صاحبها مضاه فانه يعشرها ثانيا بلا خلاف لان التفريط جاء من قبله
 لوجوبها او ضياعها قال ابو صالح سالت سعيد بن ابي حيث مر عليه بماله فوكه وليس على الصبي من بني
 وقاص وابن عمرو وجابر وابو سعيد الخدرى وابا بن تغلب في ساجته شيء وعلى المرأة فيها ما على الرجل
 وسلمة بن الاكوع وانسا فقلت هذا السلطان يصنع منهم اذا بلغت مقاديرها ما يجب فيه الزكاة على
 ما ترون افادفع اليهم زكاة فقالوا نعم وعن ابن عمر المسلم وقال زفر لا شيء على المرأة ايضا ومرو رواية الحسن
 انه سئل عن مصدق بن الزبير ومصدق بن جندب عن ابن حنيفة قال الكرخي انه اقيس لانه خرجه حينئذ
 الحروري فقال في ايها دفعت اجزاء عنك ومرو الحسن ويحيى لعشر مضاعفا على صبياتهم لانه مؤنة ومهم
 والشعبية والنخعي ومحمد بن علي وابن حنبل والشافعي نصارى العرب كانوا بقرب الروم ينتحلون خلتهم
 فيما ذكر الماوردي اذ اكاة عاد لانه قسمتها واه كانه وان لم يتمسكوا بجميع شرائعهم فحكمهم حكم النصارى
 جابر فيها لم يجز دفعها اليه وقال مالك انه اخذها قال الله تعالى ومن يتولهم منهم فانه منهم وقال ابن عباس
 جبراً اجزاته وان حملها اليه فختار لم تجزيه ومثله نصارى بني تغلب انهم لو لم يكونوا منهم الا بالولاية
 عن سالم وعبيد بن عمير وطاوس والنوري ولنا كانوا منهم وقال ذلك حين قال علي رضي الله عنهما
 حديث ابن مسعود رضي الله عنه انه عليه السلام انهم لم يتعلقوا من النصرانية الا بشرب الخمر وقال
 قال سئلون بعدى اثنى وامور يتكرونها قالوا بالاسلام عليه السلام بعدى بن حاتم حين جاءه فقال عليه
 الله فمات امرنا قال يؤدون الحق الذي عليكم من الله السلام ما يقررك الا ان يقول لا اله الا الله فقال لا اله الا الله
 عليه وعن وايلين حجر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا اله الا الله فقال لا اله الا الله فقال لا اله الا الله
 ورجل يساله فقال لا اله الا الله فقال لا اله الا الله فقال لا اله الا الله فقال لا اله الا الله فقال لا اله الا الله فقال لا اله الا الله
 حقنا ويسالونا حقهم قال لا سمعوا واطيعوا فالتاموا لا يحل في دينك فنسبه الى صنف من النصارى مع اخيان
 ما حملوا عليكم ما حملتم رواه مسلم والترمذي وعبد بن عيسى غير متصديق به باخذ المربع وموربع الغنمة و
 ابن عمر ادفعوها الى من غلب وعن نافع عن ابن عمر الغنمة غير مبا حمة دين النصارى فثبت بذلك
 ان الانصار سألوا فقالوا ان هو لاء يغلبون من ان انتحال بني تغلب لدين النصرانية يوجب ان
 واهل الشام يغلبون مرة فالى من تدفع زكاة اموالهم يكون حكم النصارى وان يكونوا اهل كتابه
 قال الى من غلب ذلك ابن تيمية لكن الا حوط في الزكاة فينبذ يجب اخذ الجزية منهم قال الشيخ ابو بكر الرازي
 والعشيرة اعدادتها

قول

انه قال

قد روى اخبار كثيرة عن ائمة السلف في تضعيف
الصدقة عليهم في اموالهم على ما يؤخذ من المسلمين
قال وموقوف اهل العراق وموقوف النوري والثاقبي
ولا يحفظ عن ملكهم قال وعن داود بن كره وس
عن عمار بن النعمان انه قال لعمر بن الخطاب رضي
عنه يا ابا عبد المؤمن ان بني تغلب من قد علمت شوكتهم
ومهم بازاء العدو فانه ظالموا عليك العدو واستد
مؤنتهم فصالحهم عمر على ان لا يغسوا اولادهم في
النصرانية اي المعمودية وان تضاعف عليهم الصدقة
وكان عمار يقول قد فعلوا فلا عهد لهم قال وهذا خبر
مستفيض عند اهل الكوفة وقد ذكر ابن زنجويه
النسائي في كتاب الاموال من طرق وفيه عن داود
ابن كره وس قال صالحت عمر بن الخطاب عن بني تغلب
بعد ما قطعوا الفرات وارادوا اللحق بالروم على
ان لا يصبغوا صبغاً ولا يكرهوه على دينهم وعلى ان
عليهم العشر مضاعفاً وكان داود يقول لبني تغلب
ذمة وقد صنعوا في دينهم وفيه عن داود عن عمار
عن عمر بن الخطاب عن السقاح ابن مطر الشيباني في
رواية ابن شبرمة اشترط عليهم عمر ان لا ينصروا
اولادهم قالوا وكذلك ساير اموالهم من المواشي
والارضين في كل خمس من الابد شباتاً وكذا الغنم
والبقرة ويكون فيما سقته السماء عشراً وما سقى
بالخرب والدالية عشرون المبسوط والجامع الصغرى
لقاضي خاين وغيرهما من كتب الفقه عزوا هذا
الصلح الى كره وس والصحيح ما ذكره الرازي في
النسائي وعن علي

بشر

والصحيح

النسائي وعن علي رضي الله عنه انه قال لبني لقيط
بني تغلب لا تقتلن مقاتلة منهم ولا سبيبن الذرية
لان كتب الكتاب بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان لا ينصروا اولادهم اذا ارادوا الاسلام وعن احمد
ابن عطيّة الكوفي قال سمعت ابا عبيد يقول كنا
مع محمد بن الحسن اذا قبل الرشيد فقام الناس
كلهم الا محمد بن الحسن فانه لم يقم وكان الحسن بن
زياد يقيد القلب على محمد بن الحسن فامهل الرشيد
يسرا ثم خرج الاذن فقام محمد بن الحسن فجزع اصحابه
ثم خرج وموطيتا لنفسه سرورا وقال لاصحابه قال
لا ما كد لم يقيم مع الناس قال قلت لكرهت ان اخرج
عن الطبقة التي جعلتني فيها انك اهلتني للعلم فكرهت
ان اخرج الى طبقة الخدمة التي هي خارجة منه وان
ابن عمك صلى الله عليه وسلم قال من احب ان يتخذ له الرجال
فيما فليتبوء مقعده من النار وانه انما اراد بذلك
العلماء فمن قام بحق الخدمة واعتزاز الملك فهو هيبة
للعدو ومن قعد اتباعا للسلطة التي عنكم اخذت
فهو زين كلم وشرف للدين قال صدقت يا محمد ثم شاورني
فقال ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه صالح بني تغلب
على ان لا ينصروا اولادهم وقد نصروا ابناهم وحلت
بذلك دماً ومم فأتري قال احتمل ذلك منهم عثمان و
ابن عمك وكان من العلم بالانكفا عليك وجرت السنن
بذلك فهذا صلح من الخلفاء بعد ولا شيء ياحقك في
ذلك وكشفت العلم ورايك اعلا قال ونحن نخرجهم
على ما اجروهم ان شاء الله ان اجرونيته بالمشور
الله

وكان يشاور في امره ثم ينزل جبريل بتوفيق الله و
 عليك بالدعاء لمن ولاه الله امره وامر بذلك اصحابك
 وقد اموت كل بشي تفرقه على اصحابك قال فخرج له
 حال كثير ففرقه وذكر النساء في كتاب الاموال ان
 يكون في اموال نسايتهم وصبياتهم مثل ما يؤخذ من
 وعزاه الى اهل الحجاز لكن لما غويوا بمعاملة الزكاة
 بسواهم وجبت على نسايتهم دون صبياتهم في ظاهر
 الرواية كما في الزكاة الحقيقية الا انها جزية في حقنا
 لهذا لا توضع موضع الزكاة بل توضع موضع الجراج
 الجزية ولهذا يسقط اذا اسلموا كالجزية قوله
 ان هلك المال بعد وجوب الزكاة سقطت الزكاة عنه
 وبه قال الثوري وابو ثور ورواية عن احمد وداود
 لم يمنعها وقال مالك اذا امتز الزكاة عن ملكه لم يسلمها
 الفقير فتلفت في ذلك فلا تفريط سقطت الزكاة عنه
 والزكاة لا تجب في الماشية عند قبلي مجي الساعي فاذا
 هلك قبله فلا ضمان عليه والتمكن من الاداء ليس
 شرطا لوجوبها عندنا وبه قال ابن حنبل وفي ظاهره
 احمد يضمن قبل التمكن وبعد وعند الشافعي التمكن
 شرطا لوجوبه ويضمن اذا هلك بعد التمكن وان استه
 بعد وجوبها ضمنها بالاجماع وان هلك بعد طلب الفقير
 لا يضمن واختلفوا بعد طلب الساعي قال ابو الحسن
 اللخمي يضمن لتعنته وقال ابو طاهر الدباس وابو
 سهيل الزجاجي لا يضمن وفي المبسوط الاول قول
 العراقيين ومشايخنا يقولون لا يضمن وهو الماصح
 في المفيد والمزيد هو الصحيح وقال في المحيط عليه
 المشايخ وفي البدايع

ما لا يضمن

VII ص ١٧١

الامح

المشايخ وفي البدايع ومشايخ ما وراء النهر قالوا لا
 وهو الماصح وفي المبسوط والبدايع فقد قال في الكتاب
 اذا حبسها بعد ما وجبت عليه الزكاة حتى ماتت لم
 يضمنها وليس مرادة منعها من العلف والماء فانه
 استهلك بل مرادة منعها من الساعي ووجهه انه لم
 يفوت على احد بهذا الجنس ملكا ولا يدا فلا يصير ضمانا
 وله راي في اختيار محل آخر للاداء ان شاء من اخذ هذه
 السائمة وان شاء من سائمة اخرى او اشترى ثيابا ونحوها
 ودفعها اليه اجماعا او قيمتها عندنا فانما حبس السائمة
 ليؤدي الواجب من محل آخر فلا يصير ضمانا قلت قول
 الاصحاب لم يفوت ملكا على احد ممنوع عند الشافعية
 فانه الفقهاء يملكون قدر الزكاة بحولان الحول قبل الدفع
 اليهم وينتقل بالموت له ورثتهم عندهم لكن هذا ضعيف
 جدا لا يباربعة وعشرين نفسا من اهل مدينته او قرية
 او قبيلة مجهولون ومن الا يدفع المذكي زكاته اليه
 كيف يكون مالكا وكيف ينتقل بموته له ورثته وهذا
 ماله اصله الشرع دقيقة ينبغي ان لا يكون بيننا وبينهم
 خلاف فيما اذا تلف النصاب بعد الحول لان التمكن من
 التصرف في اربعة وعشرين نفسا لا يتحقق ابداء التمكن
 شرط الوجوب عندهم والهلاك قبل الوجوب لا يوجب
 الضمان ثم ان الشافعية قالوا يضمن بالتلفه قبل التمكن
 وقالوا لا يجب قبل التمكن فقد اجبوا الضمان قبل الوجوب
 وانفقوا على انه لا يوجب الضمان قبل الحول قال الثوري
 وان تلفه غير المالك قبل التمكن وقلنا التمكن شرط
 الوجوب لم يجب وكذا ان قلنا يتعلق بالذمة وان قلنا

دقيقة

يتعلق بالعين انتقلت الى بدله قلت من التوفيق
لا يجب عليه شاة بد قيمتها ونقد ربالا باسم او
الدنانير فلا يصلح بدلها متعلق الزكاة في السائمة
فكيف ينتقل الى البدل فانه قالوا يشتري بها شاة قلت
لم يكن محلا لتعلق الزكاة الواجبة عنده فلا يلزمه
شراء شاة ولان الفقراء لو ملكوا جزءا من النصاب
قبلا لتملكوا الحاز وطى الجارية التي هي للتجارة
وجوب الزكاة كوطى الجارية المشتركة ولما جاز
بيع قدرا الزكاة ولا الدفع من محل آخر فانه قيل ان
تقولون حق الفقراء يتعلق بالعين حتى اسقطتم
الزكاة بهلاك النصاب وتعلق حرقم بها ينبغي ان
يمنع الوطى لجارية المكاتب في حق المولى احاب الله
ركن الدين في المنتخب بان كسب المكاتب مملوك له
بدا حقيقة والمولى رقية حقيقة بخلاف جارية الفداء
فانه لا ملك للفقراء بدا ولا رقية قبل الدفع اليهم
قلت لو كان مملوكا للمولى رقية كما رعم لفسد ملك
المولى فيما اذا اشترى المكاتب زوجة مولاة اذ ملكه
رقية زوجته بمنع نكاحه ابتداء وبقاء وانما للمولى
في كسب مكاتبه حق الملك دون حقيقة وحق الملك
يمنع من الابتداء ولا يمنع البقاء ذلك في الجامع
الزيادات والزمهم اصحابنا بالعبد الحرة اذ انما
سقط الحق بموته ومنعوا الحكم فيها اذا تحقق الظاهر
بالدفع او الفداء فلم يفعل حتى هلك وقبل الطلب
يجب عليه شيء ونحن نفرض الهلاك فيما اذا لم
واختار دفع العبد قبل تسليمه وبالعبد المديون
اذا مات وبالدائن

هذا المكاتب للمولى رقية

اذا مات وبالدائن المتعلق بالتركة يسقط بهلاكها
وبالشقص الذي فيه الشفعة اذا صار بحرا وانما
بضمن الموضع بالمنع بعد الطلب لان الطلب بالرق
للحال وطلب الشرع مطلق في العمر وقريته الحاجة
بدل على استجباب التعجيل دون وجوبه ولهذا لو
اذاها بعد سنين لم يكن قاضيا ونقول طلب الشرع
بالدفع الى من يعينه المالك فصار كما لو قال الموضع اذ
وديعني الى من شئت من عبيدي وطلبها واحد منهم
فمنعه لا يضمن بالهلاك فرة آخر ان بالمنع في الوديعة
صارت يد يد نفسه لا يد موهعه فاذا انزال يد
الحكمة يجب ضمانها كما اذا جدها ثم الفرق بين
الهلاك والاستهلاك من وجوب اولها ان تعذر الهلاك
لعدم صنعه بخلاف الاستهلاك ثانيا ان ضمان
الاستهلاك ضمان معاوضة ولهذا يصح اقرار الماذون
له بالخصب والاستهلاك فموضعة يقوم مقامه
ثالثا يجب لضمان بالاستهلاك على المودع والوكيل
والوصي والولي والشريك والمضارب فكذا هنا
رابعها لو سقطت الزكاة بالاستهلاك لا سقطت عنها
بعد وجوبها بفعله وقدرته على الاداء من غير ان يوصل
الحق الى مستحقه ولا اصله في الشرع بخلاف الهلاك
خامسها ان الاستهلاك في الغالب يكون لمصلحة تعود
اليه اما باطلا وبانتفاع آخر بخلاف الهلاك سادسها
ان حق الفقراء في العين هو الصحيح من مذهب الشافعي
ويدل عليه قوله عليه السلام ها تواربع عشر اموالكم
وقال عليه السلام في الرقة ربع العشر وقال المعاذ رضي الله عنه

خذ من الابد الابدي ومن البقر البقر وقال تعالى وفي اموالهم
 حق معلوم فاذا هلك النصاب سقط حق الفقراء لان
 المال المشترك اذا هلك يهلك على الشركة سابعها ان الاستهلا
 جنابة منه فيؤخذ بها بخلاف الهلاك تأمنها لولم يجب
 عليه الضمان في فصل الاستهلاك يعود الضرر الى الفقراء
 بفعله ولا كذلك الهلاك قاسمها لو نفينا الزكاة في
 الاستهلاك يلزم انتفاء الضمان في الهلاك لتحقيق الهلاك
 الاستهلاك فيلزم فوات المصلحة في الصورتين وسقوط
 الزكاة فيهما ولا كذلك العكس حاشي عاشرها ان ايجاب
 الزكاة في هلاك المال يخل بمقصودها لانه مقصودها مواساة
 الفقراء واغناؤهم عن السؤال ودفع حاجتهم وبعد
 هلاك المال صار صاحبها فقيرا يجب مواساته فليطلب
 مواساة غيره حاشي عشر حق الملك لتحقيقه في حق الهلاك
 تغليظا على الجاني بخلاف الهلاك تتم الفرق بينها وبين صدقة
 الفطر والحج والاضحية ونحوها من وجوب الوجه الاول
 ان محله وجوبها لنفسه لاماله ونفسه باقية بعد هلاك المال
 والوجه الثاني ان محله الزكاة غير محله صدقة الفطر والحج
 ونحوها لانها تتعلق بالمال النامي ولا كذلك غيرها وفي ايجاب
 الضمان بعد هلاك المال اخلال بموضع الزكاة دل على التفرقة
 اشتراط الحول فيها دون غيرها فاذا كان السبب باقيا فيها
 جاز ان يبقى الحق لبقاء سببه بخلاف الزكاة فانه السبب
 فيها مكل النصاب لكامل النامي وقد هلك وقوله لان الوجه
 في الذمة قلت قال النووي الصحيح ان الزكاة تتعلق بالعين
 على المذهب الجديد وفي هلاك بعض النصاب يسقط بقدر
 اعتبار البعض بالكل على ما عرفت قوله وان قدّم
 الزكاة على الحول وهو ما لا

اذ اقام الزكاة على
 الحول وهو ما لا
 للنصاب حائل

الزكاة على الحول وهو ما لا للنصاب حائل يعني في اول
 الحول وآخر ولم ينقطع فيما بينها قال الاستيعابي والحصري
 بثلاثة شروط وبه قال الحسن البصري والبخاري ومجاهد
 والحكم وابن ابي ليلى وسعيد بن جبير والزهرى والاوزاعي
 والنوري والحسن بن حي والشافعي وابن حنبل واسحاق
 وابو عبيد والشعبة وابو نوري وقال ربيعة وماكلا وداود
 وابن المنذر لا يجوز وحكي ابن المنذر عنهم الكراهة و
 روى ابن القاسم عن مالك جواز التحجيل قبل الحول
 بالزمن اليسير قال ابن عبد الحكم كالشهر وحكي ابن
 المنذر عن البصري انها كالصلوة قبل الوقت للجمهور
 ما رواه علي رضي الله عنه ان العباس رضي الله عنه سأل
 رسولا لله صلى الله عليه وسلم في تحجيل صدقته قبل ان يحك
 فرخص له في ذلك رواه الخمسة الا النسائي قال النووي
 اسناده وفي رواية تحجيل الزكاة وقال ابو داود رواه
 هشام عن منصور بن زاذان عن الحكم عن الحسن بن مسلم
 التابعي عن النبي عليه السلام وحديث هشام أصح
 وعن علي رضي الله عنه عن النبي عليه السلام قال لعمر
 انا قد اخذنا زكاة العباس العام الاول للاول رواه
 الترمذي والدارقطني وقال القاضي عياض في الاكمال
 حديث منصور انا تحجيلنا منه زكاة عامين قال
 وهو عامة الفقهاء وفقهاء اصحاب الحديث ومن
 وافقهم من السلف لسنتين والترك خلاف مالك وسفي
 الليث وابن سيرين في الكل وفي احكام الضياء المقدسي
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان العباس قد استلفنا
 زكاة ماله العام والعام المقبل قال النووي واحتج

نور

البيهقي والاصحاب للتعجيل بحديث انه هرب
رضي الله عنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر
رضي الله عنه على الصدقة فقبل منع ابن جميل فخال
ابن الوليد والعباس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ينفع
ابن جميل الا انه كان فقيرا فاغناه الله واما خالد
فانكم تظلمونه خالدا قد احتبس اذ راعه واعتاده
في سبيل الله واما العباس فهي علي ومثلها معها ثم
قال يا عمر اما شعرت ان الرجل صنوا بيده رواه
البخاري ومسلم والترمذي ينقم بمعنى ينكر بكسر
الضاد وفتحها في الماضي وبالعكس قاله شارح العبد
قاضي القضاة تقي الدين بن دقيق العيد رحمه الله وقال
الجوهري نقيمت على الرجل اذا عبت عليه يعني نكأه
ما لا يجب عليه فكيف تمتنع عما يجب عليه وقوله صنوا
ابيه قبل من لا يبيده وقيل شقيق ابيه ويجمع على صنوا
واصلة في التخلتين يخرجان من اصل واحد ووجه
الدلالة على عا جواز تعجيل الزكاة انه عليه السلام
كان قد استلف منه صدقة عامين للحاجة فصارت
زكاتها عندك عليه السلام وانه طلب منهم تعجيل
زكواتهم اذ لا يظن بهم منع الزكاة الواجبة ولهذا
قبلتها كانت صدقة التطوع ورواية الحسن بن
مسلم الصحيح انه مرسل وموجبة عند الجماعة
والاشكال على الشافعي لانه ليس من مراسيل ابن
المسيب وانتصر النووي له فقال يحتج الشافعي
بالمرسل اذا اعتضد باحد اربعة امور وهي ان يسند
من جهة اخرى او يرسل منها او يقول بعض الصحابة
او اكثر العلماء فواجه

نقد منارة منارة العبد

او اكثر العلماء فما وجد واحد من هذه الاربعة
جاز الاحتجاج به وقد اجتمع في حديث علي الامور
الاربعة وانه روى في الصحيحين معناه من حديث ابي
هريرة وروى ايضا مرسل ومتصلا وقال به ابن عمر
فانه يقدم صدقة فطر يوما ويومين رواه البخاري
وقال به اكثر العلماء كما ذكره الترمذي ولانه تعجيل
مال بعد وجوه سبب وجوبه فيجوز كتعجيل الدين
المؤجل والكفارة والدية بعد الجرح قبل زهوق
الدوخ وجرح صيد الحرم وصوم رمضان في حق
المسافر والمريض ذكرهما في المحيط والمسافر في المبسو
والصلوة في اول الوقت لانه الوجوب يتقرر في آخر
الوقت وفي المحيط قد تحقق سبب الوجوب فيترتب
عليه الوجوب الا انه لم يتحتم عليه الاداء للمحال
حتى يحول عليه الحول تيسيرا عليه بخلاف التكفير
قبل الجرح والحقت وتعجيل الزكاة قبل ملك النصاب
وتعجيل زكاة العلوفة قبل الاسامة لعدم سبب الوجوب
في هذه الاشياء كالصوم والصلوة والحج قبل الوقت فانه
قبل سبب وجوب الحج البيت عندكم ولهذا لا يتكرر
والسبب موجه قبله الحج عبادة بدنية غير معقولة
المعنى فلا يجوز قبل وقته وهذا الجواب يستقيم في الصلوة
والصوم ايضا بخلاف الزكاة فانه عبادة مالية وهي
معقولة المعنى وذكر في المبسوط للمسئلة عند كل واحد
ان يكمل النصاب حصل الوجوب لاستجماع شرائطه
من ملك النصاب كاملا النامي وخولان الحول تأجيل فيه
كما ذكر في المحيط والمدرك الثاني ان سبب الوجوب قد

تحقق على ما تقدم وفي الزيادات يد الساعي في الصدقة الواجبة يد الفقراء يعني بعد الحول حتى لو هلك ما في يد من سقطت الزكاة عن المالك وفي الصدقة النافلة يد المالك حتى يكمل النصاب مما في يد وفي المفيد يصلح ثانياً عن المالك في الدفع وعن الفقير في القبض فإلم يسلم إلى الفقير فهو يد ماله كلما فإذا عجل للساعي خمسة عن مائة درهم في يد وحال وهي يد الساعي بحسب الزكاة استحساناً لما ذكرنا والقاسم لا يجب لأن الخمسة يقع زكاة من وقت التعجيل ولهذا لا يسترد ما فنقص النصاب في آخر الحول وإن استغاد خمسة قبل الحول وقعت الخمسة زكاة كل درهم من الخمسة عن نفسه وعن أربعين درهماً وفي جوامع الفقه عجل الفاعل عن أحد وأربعين الفاعل لا شيء عليه غنى وفي النبايع قال في الأملاء لا يكمل النصاب بما في يد المصدق ولا يجوز ذلك عن زكاته وعليه أن يرد ما عاها صاحبها ويأخذها أربعاً من الغنم ووضع المسئلة في تعجيل بنت مخاض عن خمس وعشرين من الأبل وقال محمد أن باعها المصدقة وهي باقية في يد المشتري بعينها كمل بها النصاب وجازت عن زكاته وإن اتلفها المشتري فلا وكذا إن أخذها بكامله نفسه واتلفها وفي فتاوى الناطق لا يكمل النصاب بما في يد المصدق عند أبي يوسف ويكمل عند محمد وفي النبايع دفع زكاته إلى فقير عن أربعين شاة وحال على الباقي لا يقع زكاة ولا يسترد ما من الفقير ويكون تطوعاً وهذا سائر النصب وفي الزيادات إن كانت الشاة في يد الإمام أو الساعي يسترد ما وهو قول الشافعي وابن حنبل وإن قال للفقير

حنبل وإن قال للفقير أنها زكاة معجلة يرجع فيها عند الشافعي وعن أحمد بن حنبل روايتان قال أبو بكر لا يرجع سواء أعلم أنها زكاة معجلة أو لم يعلمه قال القاضي منهم هو المذهب عندي وقال أبو البركات هو ظاهر المذهب وقال ابن حامد إن دفعها له الساعي استرد ما بها بكل حال وإن دفعها له المالك فيشترط الإعلام لئلا تدفع ماله إلى الفقير على وجه القرية والعبادة لله تعالى وقد تم ذلك بوضوئه إلى الفقير فيقع زكاته واجبة إن تم النصاب وتطوعاً أو لم يتم فنصار كما إذا تغير حال الفقراء وأطلق في الدفع وفي المفيد والمزيد يقع المعجل نفلاً ويتوقف وقوعه زكاة على حولان الحول فرع قال في المغني لا يجوز تعجيل الزكاة قبل ممل النصاب بلا خلاف علمنا قلت عند الشافعي لو اشترى عرضاً للتجارة يساوي عشري دراهم فجعل زكاة ما يتن وحال الحول وهو يساوي مائتين يحزبه المعجل عن زكاته في الصحيح لأن الاعتبار عند في العروض بآخر الحول لكن هذا يخالف قوله عليه السلام لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ويجوز لسنتين وأكثر ذلك في المحيط وغنى وفي المبسوط لم ينزه على سنتين وقال الحسن البصري يجوز لثلاث قال ابن شبرمة يجوز لسنتين وأكثر كما قلنا وقال في المبسوط وقال الشافعي لا يجوز إلا السنة واحدة وفي المحيط وهو قول زفر قلت لأقول للشافعي فيه وإنما هو أحد الوجهين لأصحابه فيما زاد على السنة بشرط أن يبقى بعد المعجل نصاب وصح المروزي والبنديجي

والغزالي في الوسيط والجرجاني والشاشي والعبدري
الحوار لسنتين وأثر قال أبو النووي ولوا إلى عشر سنين
قال مالك عرضا للتجارة ثمانيتين فعجل زكاة أربع
مائة فحال الحول ونوى ساوي أربع مائة أجزاء للجمع
هذا هو المذهب وقيل في الزيادة وجهان كالسجالي
وعند أحمد لا يجزي عن الزيادة ذكر في المغني وفي تعجيل
عنه لسنتين روايتان وقال ابن عقيل لا يختلف الرواية
في أنه لا يجوز لثلاث سنين وجه قولنا ما تقدم من
حديث ابن عباس رضي الله عنه ولأن المال النامي سبب
لوجوب الزكاة في كل سنة بدليل وجوبها في كل سنة
إذا كان المال باقيا في يد ويجوز عن نصب خلافا للزفر
حتى لو ملك خمس من الأبد فعجل أربع مائة وسم الحول
على عشرين من الأبد يقع المعجل زكاة لكل واحد عند
زفر يقع مائة واحدة عن الخمس لا غير حجتنا أن ملك
النصاب كما هو سبب لنصاب واحد فهو سبب لنصب
حتى لو ملك مائتي درهم فدفعها إلى الساعي ثم ملك قبل
الحول ثمانية آلاف درهم وقع المائتان كلها زكاة عن
نفسها وعن ثمانية آلاف ذكر في الزيادات قال في
التحريم ولأن النصاب الأول أصل وما رواه تبع
لهذا يكتفي بحول الأصل ويجعل المستفاد كالوجود
أول الحول لوجوب الزكاة في كل فلكل حق التعجيل
وفي المرغيناني له خبر عن الأبد حواما فعجل عنها واما
في بطونها شائتين ثم تجت على ما لم يسم فاعله خاسا
وأن عجل عما يجمل في العام الثاني لا يجوز فإنه قبل ينبغي
أن يجوز عند أبي يوسف كتعجيل عشر النخل قبل خروج
شمع لأن الأبد سبب

شمع لأن الأبد سبب كالنخل قيل له السبب الأبد مع
لقاح الفحول ولم يوجد بخلاف النخل فرع ذكر النووي
في النوادر رجل عجل زكاة الفين وله ألف فقال إن
أصبحت ألفا أخر قبل الحول فهي عنها والآخرة عن هذا
الألف للسنة الثانية أجزاء لأنه يجوز له التعجيل عن
أيتها شاء فرع له مائتان عجل عنها خمسة للحول الثاني
فتم الحول الأول ولم يكمل المائتان ثم تم الحول الثاني
وعند مائتان لم يجزيه لأنه لم يكمل النصاب في ابتداء
الحول الثاني فرع له مائة وخمسة وتسعون درهما و
ثوب للتجارة يساوي خمسة فصارت قيمة الثوب
عشرة ثم ذهب من الدراهم خمسة وسم الحول يستحق
من المصدق نصف الثوب لأن يد كيد ولم ينقل المؤدى
كله زكاة وفي عمدة الفتاوى رجل له ألف عجل عشرين
درهما فحال الحول وهلك منها ثمان مائة وبقيت مائتان
فعليه درهم واحد لأنه أعطى عن كل مائتي درهم أربعة
دراهم وبقي لكل مائتي درهم فانه هلك ثمان مائة
قبل الحول فلا شيء عليه لأنه يتبين أنه لا زكاة عليه
الألف المائتين لأن ثمان مائة هلك قبل الحول فيكون
خمس من العشرين زكاة المائتين وخمس عشر منها
تطوعا فانه هلك مائتان بعد الحول وبقيت ثمان مائة
فعليه أربعة فانه هلك المائتان قبل الحول فلا شيء عليه
وهذا في عدة المفتي والمحيط والولوالجى له ألف بيض
والف سود عجل خمسة وعشرين عن البيض فهلك
يقع عن السود وكذا بالعكس ومثله في جوامع الفقه
وكذا لو عجل عن البيض فهلك وبقي نصاب الدنانير

او عروض التجارة او الدين كان ما عجله عن الباق
 الآخرة رواية عن ابي يوسف ولو حال وماله ملكه عند
 ثم ضاع احدا المالكين كان ما عجله زكاة ما بقي عليه
 تمام ما بقي وكذا في الدرامم او الدنانير وفي جامع الفقه
 والوبري لو كان الاداء بعد الحول كان عمن نوى اجلا
 حتى لو هلك المنوي عنه او استحق لا يسقط عنه زكاة
 الباقي بخلاف السائمة فان الرجل لو كان له اربعون
 من الغنم وخمس من الابل فعجل زكاة احدهما
 وشم الحول على الآخر لم يكن المعجل زكاة الباق ذكر
 المرغيب في العتاق في جوامع الفقه وهكذا في جامع
 بخلاف ما اذا كان له نصابان من الذهب والفضة فحجر
 زكاة احدهما بعينه ثم استحق المعجل عنه وشم الحول
 لا يكون المعجل زكاة عن الباق وفي التحرير والوبري لا
 يخلوا اما ان يحول الحول على المالكين جميعا او يهلكا
 ويحول على الآخر او يستحق احدهما اما اذا حال عليها
 كان المعجل عنها وتعيينه لغو في رواية الجامع لا اتحاد
 الجنس بل يكتفي بالنصاب بالضم فيكون ما عجله
 عن الواجب بحولان الحول وفي رواية نوادر ابن سليمان
 عن ابي يوسف وهي رواية عن ابن حنيفة وذكر ابو عبد
 الباق في هذه الرواية في المناسك يكون المعجل عما نوى
 اذا حال عليها والا فلا صح وان هلك احدهما وبقي الآخر
 وحال عليه كان المعجل عن الباق سواء كان الباق هو الذي
 عجل عنه الزكاة او الذي لم يعجل عنه لانه انما عجلها
 عما يجب عليه بحولان الحول وكذا لو استحق احدهما
 يكون عما نوى ولا يكون عن الباقي اذا نوى عن المستحق
 لانه اذ زكاة مال

الحول
 الامام

لانه اذ زكاة مال غني فلا ينوب عن زكاة ماله
 بخلاف الهلاك لانه لم يتبين ان مال غني وفي التحرير
 ان هلك احدهما قبل الحول يقع عن الباقي على الروايتين
 بخلاف الاداء بعد الحول لانه تفريخ للمال عن حق الفقراء
 فكان مفيدا ولاحق لهم قبل الحول حتى لو نوى عن القائم
 عند التعجيل ثم حدثت زيادة يقع المعجل عنها ويلغو
 تعيينه وعلى هذا العبد مع الجارية والدرامم وجميع
 انواع العروض اذ المعبرة في المال المالية وهي متخذ
 وكذا لو كان الفعين والفردين عجل زكاة العين فهلك
 العين يقع المعجل عن الدين ولو اذ بعد الحول عن العين
 فصاحت لا يقع عن الدين وكذا العبد والجارية قبل
 الحول وبعد ولو عجل زكاة احدهما قبل الحول ثم مات
 الذي اذ زكاة بعد الحول يؤدى نصف زكاة الآخر
 على هذه الرواية وعلى رواية النوادر يؤدى زكاة الباق
 كلها وفي جوامع الفقه له ابل وغنم اذ شاة بنية الزكاة
 ولم ينو عن احدهما جعلها عن ايتها شاة مسئلة ذكرها
 في المفيد عجل زكاة الى فقير قبل تمام الحول فمات الفقير
 قبل تمام الحول او ارتد او ايسر يقع زكاة عندنا خلافا
 للشافعي لانها وقعت قربة فتعتبر حالة عند الدفع اليه
 وفي المبسوط والمفيد والتحرير زيادات الغياشي الزكاة
 يجب عند تمام الحول مستندا الى اول الحول قلت اذ كنا
 جعلنا الحول كالشرط لا ينبغي ان يستند الوجوب الى اول
 الحول لان المعلق بالشرط يقتصر بلا خلاف ولان الزكاة
 لا تجب الا في المال النامي والحول اقيم مقام النماء لاشتماله
 على الفصول الاربعة والغالب فيها تفاوت الاسعار

ويقوى هذا بما قال قاضي خاذه في زيادته ان المعجل
يقع زكاة من وقت التعجيل اذا استفاد ما يكمل به
النصاب في عدة مواضع وذكر في موضع ان المعجل في
الساعي في القياس يستند الوجوب الى اقل الحول وفي
الاستحسان يقتصر على آخر الحول وفي الزيادات لو كان
الساعي استهلك الخمسة المعجلة او انفقها قرضا على
نفسه يكمل النصاب بالخمسة التي في ذمته فيكون قيام
الدين في ذمته كقيام العين في يد وكذا لو اخذها بعت
له نفسه لان العالة انما تكون بعد وجوب الزكاة و
يكون الدين الذي في ذمته الساعي عن زكاة العين وان
كان اداء العين في الزكاة وجوزنا هذا لان ولاية الاخذ
له فلا فائدة في اخذ منه ثم دفعه اليه وان كان صرفها
الى الفقراء او الى نفسه ولو فقير لا يجب الزكاة وكذا
لو ضاعت الخمسة من يده ثم وجدها بعد الحول لا يجب
الزكاة ويستبرأها منه **باب**
زكاة المال **فصل** في الفضة والذهب في الفضة
والذهب واجبة بالكتاب والسنة واجماع الامة
اما الكتاب فقوله تعالى والذين يكتزون الذهب والفضة
ولا ينفقونها في سبيل الله فيبشروهم بعذاب اليم وفي شرح
البخاري لابن بطال من ادى زكاة حالة فليس يداخل
في آية الكنز والكنز اسم للمال مدفون لا يراد به التجار
ذكر في المبسوط وكان مذهبنا في ذلك وجوب اخراج
الذهب والفضة وعدم جواز ادخالهما ذكر ابو بكر
الرازي واما السنة فما رواه مسلم عن ابي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب ذهب ولا فضة
لا يؤتي منها حقها الحديث

لا يؤتي منها حقها الحديث رواه البخاري وغيره وقد
تقدم وفي كتاب ابن رضى الله عنه وفي الرقة ربع العشر
فانه لم يكن الا تسعين ومائة فليس فيها شيء الا ان يشاء
ربها وقال عليه السلام ليس فيما دون خمس اواق صدقة
متفق عليه وعليه اجماع الامة وفي المنافع قدم الفضة
على الذهب لانها اروح عند دم والثر وجودها وايسر
تحصيلها الا ترى ان اقل المهر ونصاب السرقة قدرا
بها ولا انها مجمع على انها اصل في وجوب الزكاة ومن العلماء
من قدر الذهب بقيمة الفضة ولا انها مجمع على قضائها
والذهب مختلف في نصابه على ما ياتي بيانه قوله
ليس فيما دون مايتي درهم صدقة لقوله عليه السلام
ليس فيما دون خمس اواق من الورق صدقة متفق عليه
وقد ذكرته والاقية اربعون درهما وهي بضم الهمزة و
تشديد الياء وجعلها اواق تشديد الياء وتخفيفها قال
القاضي عياض في الاحكام وانكر غير واحد ان يقال وفيه
بفتح الواو وحكى اللحياني انه يقال وفيه وتجمع وقايا
كركيبة وركايا وفي الذخيرة المالكية كانت الاوقية
في زمنه عليه السلام اربعين درهما والنواة خمسة دراهم
والنش نصف درهم ودرهم بفتح الهاء وكسرها والاول
المشهور ويقال درهم حكا هق ابو عمر الزاهد في شرح
الفصيح والورق بفتح الواو وكسرها وله تخفيفان
فتح الواو وكسرها مع سكون الراء وبوقياس والرقعة
بكسر الراء وتخفيف القاف وبها اسم الفضة وقيل الورق
الدارام خاصة وفي المغني الرقة الدرام المضروبة
ونقل صاحب البيان من الشافعية عنهم ان الرقة هي

الذهب والفضة قال النوراني موغلط فاحسن قلت قد ذكر
السفاحسي في شرح البخاري ان الورق اسم لها كما نقلها
صاحب البيهقي وقال ثعلب وموافق التاويلين وفي الذهب
القرافيّة الرقّة الدراهم المصكوكة ولا يقال غيرها
الورق المصكوك وغني وقيل هما المصكوك وفي المنافع
الفضة يتناول المضروب وغني والرقّة يختص بالمضروب
وقال عليه السلام لمعاذ رضي الله عنه لما بعثه رسول الله
صلّى الله عليه وآله إلى اليمن قال له فاذا بلغ الورق مايتي درهم
فخذ منه خمسة دراهم الحديث رواه الدارقطني وعن
جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال ليس فيما دون خمسة دراهم
من الورق صدقة وليس فيما دون خمس ذره من الابلاصة
رواه البخاري ومسلم وقال ابو الحسن ابن بطال الخبزي
في زكاة الفضة دون الذهب لقلة الذهب عندهم وانما
كان يجتمع اليوم وكان صرفه عشرة دراهم فيجعلوا الفضة
دينارا بمنزلة مايتي درهم فاوجبوا فيها نصف دينار
وتواتر العلماء وعليه جماعة العلماء والنصاب لاصل
ومنه قول الشمول ونحن كماء المزن لا في نصابنا كاهام
ولا متنا بعد بخيل واصله النصب وهو العلم ومنه النصب
لجاء تنصب علما لعبادتهم او من الارتفاع لانه نصاب
الحوض جاز ترفع حوله فالنصاب اصل للوجوب
وعلم عليه ويرتفع به عن حد القلة فاجتمعت كل
قوله ولا شيء في الزيادة حتى يبلغ اربعين درهما فيكون
فيها درهم في كل اربعين درهما وهم وهذا عندنا خفيفة
رضي الله عنه وهو مذهب عمر بن الخطاب وانه حرم الاكثر
رواه عنها الحسن البصري وهو مذهب ذكوان بن حزم
وغني وبه قال المحول

118
وغني وبه قال المحول وعطا وطاووس في رواية وعمر
ابن دينار والزهرجي والاوزاعي والشعبي وابن المسيب
وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي وماكلد وابن حنبل وما
زاد فيحسابه وهو قول علي وابن عمر والتخفي وعن طاووس
اذا نادت الدراهم على مايتي لا يجب شيء حتى يبلغ اربعين
ففيها عشرة وفي ستمائة خمسة عشر درهما قال الفقيه
هذا لا يؤخذ به وانما يؤخذ بقوله اني خيفة احتجوا
بما روي عن علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله
اذا كان له مايتي درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم
وليس عليك شيء يعني في الذهب حتى يكون كالعشرون
دينارا فاذا كان كالعشرون دينارا وحال عليها الحول ففيها
نصف دينار فاذا زاد فيحساب ذلك قال عاصم ابن ضمر
فاذا روي ا على يقول فيحساب ذلك ام رفعه لا رسول الله
صلّى الله عليه وآله وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول الا ان
جويرا قال ابن وهب يزيد في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله
ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول واحتجوا ايضا بكتاب
ابن بكر الصديق وفي الرقّة ربع العشر قلت لا اول لم يثبت
رفعها فبقي مرفوعا على علي رضي الله عنه والثاني صحيحة
مع انه محمول على النصب ولنا حديث معاذ رضي الله عنه
حين وجهه رسول الله صلى الله عليه وآله إلى اليمن قال له اذا بلغ
الورق مايتي درهم ففيها خمسة دراهم ولا ياخذ ما زاد حتى
يبلغ اربعين درهما وفيه منها ل بن الجراح وعن ابن بكر محمد
ابن عمرو بن حزم عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وآله
قال في كل خمس اوق خمسة دراهم فما زاد ففي كل اربعين
درهما درهم وفيه سليمان بن داود الجزري ذكر في المحلى

وعن علي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله وفيه الحسن بن
 عمار وعنه ابن شهاب بن زهري في الصدقات نسخة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في الصدقة وهي عند آل عمر بن الخطاب قرأتها
 سالم بن عبد الله بن عمر فوعيتها على وجهها وفيها وليس في
 الورق صدقة حتى يبلغ ما يتي درهم ثم في كل أربعين زاد
 على المائتين درهم قال يونس بن يزيد سمعت الزهري يقول
 هم التي نسخ عمر بن عبد العزيز حين أقر على المدينة فامر
 عماله بالعكس بها وفي الامام وروى ابو محمد الدارمي في مسنده
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب مع عمر بن حزم الى شرحبيل
 ابن عبد كلال ونعيم بن عبد كلال في كل خمس اواق من
 الورق خمسة دراهم فما زاد ففي كل أربعين ورواه درهم ليس
 فيها دون خمس اواق شيء وكل اواق بضم الكاف وتخفيف اللام
 لان في ايجاب الزكاة في الكسور حرجا يتناو ورواه في كل
 بيانه انه يجب في حبة جزء من أربعين جزءا من حبة وهذا
 شيء لا يوقف على حقيقته بخلاف زكاة البقر عندك لسهولة
 حسابها وفي البدايع لو نقصت المائتان حبة في ميزان
 كانت تامة في ميزان لا يجب لزكاة للسكك وللشافعية في
 اصقها وبه قطع الحاملي والبنديجي والماوردي وآخرون
 يجب وقال الصيدلاني يجب وشئ عليه امام الحرمين
 وعند ما كذا لو نقصت المائتان ثلاثة دراهم يجب وعند لا
 يمنع الحبة والحبثان وبه قال ابن حنبل وعنه قيراطان وفي
 المحيط والبدايع والاسنيجاني والتخفة والغنية لا تعتبر
 في الفضة والذهب صفة زائدة على كونها فضة وذهايب
 في المضروبة والنقر والتبر والحلي والمصوغ وحلقة السلا
 والسكين والمنطقة والحجام والسرج والاواني والمسامير
 المركبة في المصحف

الدرهم في الزكاة

المركبة في المصحف والكواكب فيه اذا خلصت بالاذابة
 والخواتيم والاسورة وغيرها ويجمع بين ذلك فاذا بلغت
 نصبا يجب فيها الزكاة ولو كان وزنها دون المائتين
 وتصنيختها ونقشها يساوي مائتين لا يجب فيها وفي النسيج
 اذا اكملت المائتان في العدد ونقصت في الوزن لا يجب
 وان قيل النقص قوله والمعتبر في الدراهم وزن
 سبعة وسوان يكون العشرة من الدراهم وزن سبعة
 مثاقيل وذكر في قنية المنية وجوامع الفقه ان المعتبر
 في الزكاة وزن اهل مكة وفي الكيل كيل المدينة ويدل
 عليه قوله عليه السلام الكيال على مكيال اهل المدينة
 والوزن على وزن اهل مكة رواه ابو داود والنسائي و
 ابو علي شرط البخاري ومسلم وقال النووي كان اهل المدينة
 يتعاملون بالدراهم عددا وقت قدومه عليه السلام
 فاشداهم الى الوزن وجعلوا لغير وزن اهل مكة وقال
 ابو سليمان الخطابي قال بعضهم لم يزل الدراهم على هذا
 المعيار في الجاهلية والاسلام وانما غيروا السكك ونقوشها
 وقام الاسلام والاقية اربعون درهما وقال الماوردي في
 الاحكام السلطانية استقر في الاسلام وزن الدرهم ستة
 دنانير كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وقيل راي عمر
 الدراهم مختلفة منها البغلية السودا وهي ثمانية دنانير
 ومنها الطبرية وهي اربعة دنانير ومنها المغربية ثلاثة
 دنانير ومنها اليمنية دنانير واحد فاخذ البغلية والطبرية
 لكونها اغلب في الاستعمال فكانا اثني عشر دنانير فاخذ
 نصفها فصارت الدراهم ستة دنانير فجعلها درهم الاسلام
 انتهى كلام الماوردي في البغلية منسوبة الى مكة يقال له

المكيال لاهل المدينة
 والوزن لاهل مكة
 وسبعة دراهم

ما يخط في وزن الدراهم
 والماسط والاسنيجاني

راس البغلة والطبرية قيل منسوبة الى طبرية بجز
الباء وقيل الى طبرستان وفي الميسوط كانت الدراهم
على عهد عمر رضي الله عنه على مراتب ثلاث بعضها عشر
قيراطا كالدينار وبعضها اثنا عشر قيراطا وبعضها عشر
قيراطا وكان يقع بين الناس اختلاف ومنازعة في
بياعتهم فشاؤا وعمر في ذلك فقال بعضهم خذ من كل
واحد من الانواع الثلاثة ثلثه فاخذ ثلث العشرة
والاثني عشر والعشرين فصارت اربعة عشر قيراطا
فيكون وزن كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وهي سبعة
دينارين لان عشرة دراهم مائة واربعون قيراطا وسبعة
دينارين كل دينار عشرون قيراطا مائة واربعون قيراطا
وفي المدينتين كانت الدراهم على عهد رسول الله صلى الله عليه
واذ بكر وعمر مختلفة كما ذكر السرخسي فطلب من عمر
رضي الله ان يجمع الناس على نقد واحد لا يختلف فاخذ
من كل نوع من الثلاثة درهما فكانت اثنين واربعين
قيراطا وامر ان يضرب من ذلك ثلاثة دراهم متساوية
فصار كل درهم اربعة عشر قيراطا وكل عشرة سبعة
مثاقيل الى يومنا قال وكان الدرهم يشبه النواة
فصار مدورا على عهد عمر فكتبوا عليه وعلى الدينار
لا اله الا الله محمد رسول الله فزاد ناصر الدولة ابن حماد
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت منقبة للاحد ان
وما يضرب للمثل بحجته بنيت جميلة في سنة ست
وستين وثلاث مائة فانها استحصيت اربع مائة
جمل عليها محامل ولا تعلم بايها تكون ونشرت على الله
عشر الاف دينار حين رأتها وشاهدتها ولست المجاز
بالحرمين وفي ايام

حامد بن عباس هو
الذي امر بقتل الخلاج

بالحرمين وفي ايام المقتدر بايته سنة ست وثلاث مائة
في رواية حامد بن العباس رتب على بن عيسى بن
الخراج ان يحمل الى الحرمين الشريفين والى المجاورين
بها والى اربابا لوظايف بمكة والمدينة في كل سنة ثلاثة
مائة الف دينار وخمسة عشر الف دينار واربع مائة
وسنة وعشرون دينارا وهو الذي امر بقتل الخلاج
فقتل وفي المنافع وقيل كانت الاوزان مختلفة قبل عهد
عمر فمنها ما كان الدرهم عشرين قيراطا كالدينار ومنها
ما كان عشرة قيراطا وهو الذي يسمى وزن خمسة و
منها ما كان اثني عشر قيراطا وهو الذي يسمى وزن ستة
فاراداه يسمى في الخراج وطالهم بالاكبر فسحق عليهم
فالتمسوا التخفيف فجمع حساب ثمانية فاستخرجوا
له وزن السبعة وانما فعلوا ذلك لوجوه ثلاثة الوجه
الاول انك اذا جمعت اعداد الاصناف الثلاثة واخذت
من كل صنف عشرة دراهم صار الكل ثلاثين درهما وهي
احد وعشرون مثقالا فاذا اخذت ثلث الكل كان سبعة
مثاقيل والوجه الثاني انك اذا اخذت من كل عشرة من
هذه الاصناف ثلثها وجمعت الاثلاث الثلاثة كانت سبعة
مثاقيل والوجه الثالث انك اذا اقيست الفاضل على
السبعة من العشرة وهو ثلاثة والفاضل ايضا على السبعة
من مجموع الستة والخمسة وهو اربعة ثم جمعت مجموع
الفاضلين وهو ثلاثة واربعة كانت سبعة والعجب
انك تجد الباء سبعة كما تجد الملق سبعة ومعنى وزن
سبعة ان كل عشرة دراهم من الدراهم التي صار كل درهم
منها اربعة عشر قيراطا مثلا سبعة دراهم من الدراهم

التي كان كل درهم منها عشرين قيراطا وفي الاخير القيراط
 قيل التغليه كثرت لرداها وقال ابو عبيد كان الجيد منها
 اربعة دوانق والروية ثمانية دوانق فالجيد الطرية
 والروية التغليه السوها فجعلوا الاسلام وجعلوا درهمين
 متساويين كل درهم ستة دوانق والدوانق سدس
 درهم فغلب ذلك بنوا امية واجتمعت الامة عليه فاجم
 فيه ثلاثة اوجه احدها انه وزن سبعة دنانير عدل
 بين الكبار والصغار وانه موافق لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا وكس ولا شطط وقال النوءي وصاحب الامام عن ابن
 حزم انه قال بحثت غاية البحث عند كل من وثقت به من
 اهل التميمي فكل اتفق على ان دينار الذهب بمكة وزنه
 ثنتان وثمانون حبة وثلاثة اعشار حبة من حبات الشعير
 المطلق وهو المسمى الغالب غير الخارج عن مقدار الشعير
 وفي كتاب الشافعية ثنتان وسبعون حبة وفي المنافع الدرهم
 مائة شعيرة عند اهل الحجاز وعند اهل سمرقند ست
 وتسعون شعيرة والقيراط خمس شعيرات وثلثون شعيرة
 والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء
 من ثمانية واربعين جزاء من درهم والدرهم سبعة اعشار
 المنقال فوزن الدرهم المكي سبع وخمسون حبة وستة
 اعشار حبة وعشر عشر حبة وهو درهم الزكاة وفي اللؤلؤ
 عن ابن حبيب مثله قال ابن حزم فالرطل مائة وثلاثون
 وعشرون درهما بالدرهم المذكور وقيل واربعة اسباع
 درهم قال النوءي وقطع الغزالي انه مائة وثلاثون
 درهما قال وهو غريب ضعيف تنبيه الدرهم المصون
 اربعة وستون حبة وهو اكثر من درهم الزكاة فاذا
 اسقطت الزايد كان

مغرفة الطسوج
 والحب والرطل

فاذا اسقطت الزايد كان النصاب من دراهم مائة
 وثمانين درهما وحبين فقط ذكر الشيخ شهاب في دحيته
 وفي فتاوى الفضلي يعتبر دراهم كل بلد ودنانيرهم بوزنهم
 فيعتبر في خوارزم ووزنهم فيجب الزكاة عندهم في مائة وخمسين
 وزنة سبعة فعلى هذا ان مائة مائتي درهم في زماننا يكون
 نصابا وان لم يبلغ وزنها مائة مثقال ولا قيمتها اثني عشر
 دينارا وفي المقدمات قال ابن حبيب يجب الزكاة في مائتي
 درهم بوزن مائتان ويزكي اهل كل بلد بوزنهم ولا يتعد
 وقال القاضي عياض وزعم بعضهم ان الدرهم لم يكن
 معلومة الى زمن عبد الملك بن مروان وانه جمعها بوزن
 العلماء وجعل كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ووزن
 الدرهم ستة دوانيق وهذا لا يصح ولا يجوز ان يكون الدرهم
 مجهولة والاوقية مجهولة وهو يوجب الزكاة في اعداد
 منها ويقع بها البياعات والانكحة كما ثبت في الاحاديث
 الصحيحة قال النوءي هذا هو الصواب الذي يجب اعتقاده
 وانما كانت مجموعات من ضرب فارس والروم وصغارا
 وكبارا وقطع فضة غير مضرورة ولا منقوشة ويمتنية
 ومغربية فجمعوا البرها واصغرها وضربوا عا ووزنهم
 ولم يتغير المنقال في الجاهلية ولا في الاسلام واجمع اهل
 العصر الاول فمن بعدهم الى يومنا هذا عليه وقيل اول
 من ضربها في الاسلام عبد الملك بن مروان بالعراق سنة
 اربع وسبعين حكاه سعيد بن المسيب ثم امر بضربها
 في النواحي سنة ست وسبعين وقيل اول من ضربها
 مصعب بن الزبير بامراخيه عبد الله بن الزبير سنة
 سبعين عا ضربت لاسي ثم غيرها الحجاج وقيل اول

قال القاضي عياض ان
 عبد الملك جمع الدرهم
 بالاصح وقوله لا
 يصح لان عبد الملك قد
 خلع وادم عنهم متون
 بامر الزكاة والعتقات

من ضرب الدراهم والدنانير آدم عليه السلام وقال
 اولادى لا يندفع حوائجهم الا بها والدائق بفتح النون
 كسر هاء سدس درهم وكان من الدراهم الصغير ربعة و
 من الكبير ثمنه وقال المنافع هو قيراطان ويجمع عاداتان
 ومثلا الاصل مثله كاهل وكواهل وعلى دوائيق بزيادة الياء
 منه ابو جعفر الدوائيق لانه لما اباد حفر الخندق بالكوفة
 قسط على كل منهم دائق فضة واخذ وصرفه لا حفر الخندق
 وقال الحسن البصري لعن الله الدائق ومن دقق الدائق
 وهذا يشهد للاول وايراد به الحجاج لانه هو الذي دقق
 الدوائيق ذكر في النهاية ولعله كان يرمى لعن الفاسق
 قال النووي وقع في اكثر نسخ المذهب كتاب وقية سبعة
 مثاقيل وهكذا نقله صاحب البيان قال وهو غلط صريح
 قلت اوقية اربعون درهما وهي ثمانية وعشرون مثقالا
 اثنا عشر دراهم سبعة مثاقيل وهي ربع الاوقية
 قوله واذا كان الغالب على الورق الفضة فهو في حكم الفضة
 واذا كان الغالب عليها الغش فهو في حكم الغش يعتبر
 ان يبلغ قيمتها نصبا باحاصله لان الزكاة يجب في الغشوة
 اذا كان الغالب عليها الفضة هكذا روى الحسن عن ابي
 حنيفة كالمزيفة والمكحلة والنهرجة اذا الغالب على
 الفضة وان غلب الغش على الفضة وكانت اثنان رايحة
 او كان بمسكها للتجان يعتبر قيمتها فان بلغت مائتي درهم
 مما الغالب عليه الفضة يجب فيه الزكاة والا فلا
 الدراهم التي اكثرها صفر الغش يغني عن المحمدية والحاقية
 والقاهرة والبرهانية والمسببية والعدائية و
 السوقية وسائر هذه الضروب لازكاة فيها الا باحد
 ان يبلغ ما فيها من الفضة

كان الحسن البصري يرمى
 لعن الفاسق

اذا كان الغالب الفضة
 في نفسه وان كان الغالب
 الغش فحكم الغش

ان يبلغ ما فيها من الفضة مائتي درهم او تكلوه للتجان
 وقيمتها مائتان باه كانت كثير اذ الصفر لا يجب فيه
 الزكاة الا بنسبة التجان ذكر في المحيط وقال في النبايع
 قوله واذا كان الغالب عليها الغش فهو في حكم الغش
 يريد به اذا كانت الفضة لا تخلص بالنار وان كانت
 تخلص شيء من الفضة لا يكون في حكم الغش سواء
 ما فيها من الفضة ويضمه الى ما عندك من فضة او
 ذهب او مال او تجارة ويذكر في الكتاب وهذا امر ثالث
 فيها يجب به الزكاة وان كانت الفضة والغش سواء
 يجب فيها احتياطا ذكر ابو نصر في شرح القدوري
 وقيل لا يجب وقيل يجب فيها درهما ونصف قال صاحب
 النبايع حكى في هذا من اثنى به عن المتأخرين وفي
 التبري يعتبر كل واحد على حدته وكان الشيخ
 الاحام ابو بكر محمد بن الفضل يفتي بوجوب الزكاة
 في الغش بيفته والعدائية في كل مائتي درهم بخمسة
 دراهم عدا نصر على العدة في المبسوط والمحيط و
 البدايع ولم يذكر العدة في المفيد وهو اختيار الحلواني
 والسرخسي والبدايع والتحفة قول السلف المتقدمين
 اصح وفي منية المفتي ويجب في الفلوس الراجحة اذا
 كانت مائتي درهم ما يغلب فيه النقرة واعلم ان
 الدراهم لا تخلوا عن قليل غش وتخلوا عن الكثير
 قد يكون الغش فيها خلقيا كالري من الفضة وهذا
 ظاهر مكشوف فان من اخذ الفضة الخالصة الطلغ
 فصرها دراهم ولم يضاف اليها صفر يغرم اجرة الصفر
 والنقاش اذا لم ينقص قط بالنار ولهذا قيل جعل في

اذا كان الغش
 والغش سواء

اصح

كل مائة درهم سلطانية وزن درميين من الصفر ليقوم
ذلك باجرة الصناعات وقد اوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم
في كل مائة درهم من دراهم زمانه خمسة دراهم و
لا يوجد دراهم لا يكون فيها غش قليل البتة ولو وجد
ذلك بالعرض والتقدير كان في حيز الندة وغايتها
والشرع يره بالغالب والمستعمل بين الناس لا بما لا يوجد
الافراضا وتقديرا ولان اطلاق اسم الدراهم يتناولها
لغة وغرفا فلا يجوز الخاؤها واشترط قيد لم يكن في زمانه
عليه السلام ولا في ايام خلفائه الراشدين رضي الله عنهم
ومن بعدهم فاذا ثبت ان الدراهم لا تخلوا عن الغش جعل
الاعتبار للغالب وجعل الغش المغلوب تابعا للفضة الفا
ولم يجعل الفضة المغلوبة تابعة للغش الغالب وان كان
في عبارة صاحب المحيط ما يشعر بذلك فان قال عن السلف
في الغطرفة ينظرون كالتاها نار ايجة او سلعا للتجان
يجب في قيمتها كالفلوس الراجحة وان لم تكن للتجان فلا اركا
فيها لان ما فيها من الفضة مستهلك لغلبة النحاس عليه
فصار كالسبوق انتهى كلامه والصواب الفرق وموان قليل
الفضة قايما في كثير الغش حقيقة حالا باللون وما لا يلاحظ
اذا النار لا يستهلك الفضة ويأكل الغش القليل ولا يظفر
لون الغش المغلوب اصلا وقال صاحب الكتاب هنا وفي
الصرف انها لا تنطبع الآبه وفيه نظربلا انطباع الخالص
احسن واهون لانها الين كما تدعى في الاواني المصوغة وهذا
يقول اهل الحنيفة بذلك لكن لا يطبع ولا يضرب الآبه اما
للكسب ولادفع الخسران عما تقدم وفي الجامع جعل الفضة
المساوية للغش كالمغلبة في المعاملة وفي المغرب للنهرج
الدريم الذي فضته له

الدريم الذي فضته له وقيلا الذي يكون الغلبة فيه
للفضة اعراب نهرجة عن الازهرية وعن ابن الاعراب
المبطل السكة وقد استعير لك روي باطلا ومنه نهرج
دمه اذا اهدر وابطلا وعن المجيلة دريم مبرج النهرج
قال المطرزي ولم اجد بالنون الآله وفي النهاية لابن الاثير
في حديث الحجاج انه اتى بحراب لولؤ نهرج اي روي والنهرج
الباطل واللفظة معربة وتليها كلمة هندية اصلها نيهله
وهو الروي فنقلنا في الفارسية فقيلا نهرية عربت نهرج و
في الصحاح دريم نهرج والبهرج الباطل والشئ الروي وفي
المغني نهرجه وفي الصحاح القيراط نصف دانق واصله قراط
يتشد يد الراء بذلك عليه جمعة على قراريط بتضعيف الراء
قايلا من احد جر في التضعيف باء وكذا دينا راصله دنار
بتضعيف النون وقوله القيراط نصف دانق لا يصح لان
الدانق سدس دريم والقيراط نصف سبع وكل دانق
قيراطان وثلاث قيراط وفي المغرب للدانق قيراطان كما في
الصحاح الا ان يدعى ان الدراهم كان اثني عشر قيراطا وقد
كان من الدراهم ما هو كذلك على عهد عمراو وعبد الملك ثم صار
الدريم اربعة عشر قيراطا وكان كذلك في ايام الجوسري و
المطرزي وفي الحواشي القيراطان نصف دانق وشعيرة و
ثلاثة اخماس شعيرة وعند الشافعي وابن حنبل يشترط
ان يبلغ الفضة والذهب الخالصا نصابا ولا يكمل محبة
غش وقال مالك لا اعتبار للغش اليسير كالدانق في الغش
وقال ابن النجار من المالكية الحكم لا غلب لقولنا وقد تقدم
وجهه في فصل الذهب ليس فيما دون عشرين مثقالا
من الذهب صدقة فاذا كانت عشرين مثقالا او حال عليها الحول

والنهرج الباطل

ففيها نصف مثقال وقال الحسن البصري ليس في اقل من
اربعين دينارا صدقة وهو شذوفا وذهبت طائفة الى
ان الذهب اذا بلغت قيمته مائتي درهم ففيه الزكاة
وان لم يكن عشرين مثقالا او موقولا عطاء وطاووس وزرنيخ
وايتوب لسحيا في وسليمان بن حرب وكذا لازكاة في العنبر
حتى يبلغ قيمتها مائتي درهم عن عاصم بن ضمرة عن علي
رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس في اقل من
عشرين دينارا شيء وفي عشرين دينارا نصف دينار رواه
ابوداود في مسنده صحيح او حسن قاله النووي وعن ابن
عمر وعائشة انه عليه السلام كان يأخذ من كل عشرين
دينارا نصف دينار ومن الاربعين دينارا رواه ابن ماجه
والدارقطني قال ابن عبد البر لم يثبت عن النبي عليه السلام
في زكاة الذهب شيء من جهة ثقل الثقات وهو محمول
على تقدير نصابه لا على اصل الوجوب فيه وقال ابن حزم
في حديث علي في حساب ذلك حديث مائل لا يصح عن
رسول الله فيه شيء ووجه قول عطاء وطاووس ما رواه
الحاكم ابو عبد الله من حديث اسماعيل بن ابي اويس قال
حدثني ابي عن عبد الله بن ابي بكر ومحمد بن ابي بكر بن عمر
حرم عن ابيهما عن جدما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم فاذا بلغ
الذهب مائتي درهم ففي كل اربعين درهما درهم وقال
هذا حديث صحيح على شرط مسلم قال صاحب الامام قوله
على شرط مسلم قال صاحب الامام قوله على شرط مسلم
فيه ابو اويس واسمه عبد الله ابن ابي اويس بن مالك مات
سنة سبع وستين ومائته روى له مسلم عن الزهري
قال يحيى بن معين ابو اويس

قال يحيى بن معين ابو اويس صدوق وليس بحجة
وقال ابو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به وقال ابو عمر
انه ممن لا يال الزهري وكذا ذكر عنه معرو وغيره قال
صاحب الكتاب والمثقال ما يكون سبعة منه عشر دراهم
وقال في الدراهم العشرة منها وزن سبعة مثاقيل وهو
دور لاة عشرة دراهم عرفنا مقدارها بسبعة مثاقيل
وسبعة مثاقيل عرفنا مقدارها بعشرة مثاقيل
المثقال درهم وثلاثة اسباع درهم والدرهم سبعة
اعشار المثقال او نصف دينار وخمس دينار وقد
قد منا معرفتها بالحب في فصل زكاة الفضة قوله ثم
في كل اربعة مثاقيل قيراطان لاة اربعة مثاقيل ثمانون
قيراطا فكاة القيراطان ربع عشرها وهو عشر مثقال
لان المثقال كان في زمانهم عشرة دراهم وسلمت المالكية
والشافعية ان الدنيا في الزكاة والجزية عشرة دراهم
وزعمت انه اثنا عشر درهما في الآية والسرققة والنكاح
وتجمعها الدم ولا تمتا لتفرقة بين ذلك في الترمذي
قوله الاكثرون قالوا لصحاحك بن مزاحم وغيره الاكثرون
عشرة آلاف درهم وانه جعله اول حد الكثرة لانه قيمة
النفس المؤمنة وما دونه في حد القلة قال القاضي ابو بكر
ابن العربي في عارضه الاحرف في شرح الترمذي وهذا
فيه بالغ وانه لا يستحبته قولوا واصوبه يا ابا انتهى كلامه
قوله وليس فيما دون اربعة مثاقيل صدقة وعندما يجب
في الزايد بحسابه وهو رواية عن انه خفيفة ذكرها في
المجامع في باب زكاة الاجن وقال طائفة لا شيء فيما زاد
على الاربعين دينارا حتى يبلغ اربعين دينارا ففيها دينار

ثم في كل أربعين دينارا دينارا ذكر ابن حزم في المحلى
 قال وروينا عن بعض التابعين انه لازكاة فيما زاد
 حتى يبلغ الزيادة عشرين دينارا وهكذا ابدا واما
 حديث علي رضي الله عنه فيما زاد بحسابه فقد رواه
 شعيب وسفيان ومهر عن ابن اسحاق السبيعي عن عامر
 عن علي موقوفا عليه وكذلك كل ثقة رواه عن عامر
 انما اوقفه علي علي ذكر عبد الحق في الاحكام الكبرى
 قالت المالكية والشافعية والحنابلة في كتبهم قد اسند
 زيد بن حبان الرمي عن ابن اسحاق عن عامر بن ضمر
 عن علي عن النبي عليه السلام ذكر ابو احمد وذكر ثوبان
 يحيى بن معين له قلت زيد بن حبان بكسر الحاء وبالباء
 الموحدة الرمي واصله كوفي ذكر في الكمال قال ابن ابي
 حاتم زيد بن حبان لا شيء وقال احمد تركنا حديثه وكان
 محمدا يقول حدثنا قبل ان يفسد وقال الدارقطني ضعيف
 الحديث فلا يثبت رفعه روى له النسائي وفي المبسوط
 قال عليه السلام ها تواربع العشر من كل أربعين درهما
 درهم وليس عليكم شيء حتى تأتي درهم فاذا كانت
 مائتي درهم ففيها خمسة دراهم رواه ابو داود وقال
 السرخسي قوله وفي كل أربعين درهما درهم لم يروه
 في الابتداء فعلم ان المراد به المائتين قلت لكن في هذا الحديث
 فما زاد فعلى حساب ذلك فلا يمكن حمله على ما ذكره الشيخ
 وقد ذكرنا انه لا يثبت رفعه فلم يبق الا وقفه على علي
 رضي الله عنه والرواية عنه مختلفة وقد خالفه في ذلك
 عمر بن الخطاب وابو موسى الاشعري وقد ذكرناه قوله
 وفي تبر الذهب والفضة وحليتها واوليها الزكاة
 وفي المغرب للتبر ما كان

بلغ

وفي المغرب للتبر ما كان غير مضروب من الذهب والفضة
 وعن الزجاج موكلا جوهرا قبل ان يستعمل كالخماس
 الصفرو غيرهما وبه تظهر صحة قول محمد رحمه الله
 الحديث ينطلق على المضروب والتبراي وغير المضروب
 من التبر وهو الهلاك قال في النبايع يريد بالتبر القطعة
 التي اخذت من المعدن والحلي جمع حلي كيدى في جمع يدى
 بالضم والكسر كحلي وعتي وهي ما يتحلى به المداة من
 ذهب او فضة وقيل وجوهري والحلية الزينة من ذهب
 او فضة وفي التبريد ويستخرجون منه حلية تلبسونها
 وهي اللؤلؤ والمرجان قال ابو بكر بن المنذر و ابو محمد بن
 حزم في الاشراف والمحلى وجوب الزكاة في حلي الذهب
 والفضة مذنب عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود
 وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو بن
 العاص وابو موسى الاشعري وابن المسيب وابن جبير
 وعبد الله بن شداد وعطاء وطاوس وحيوة بن مهران
 وموالا عمش وابن سيرين ومجاهد والضحاك وجابر بن
 زيد وعلقمة والاسود وعمر بن عبد العزيز والزهري
 والثوري ودر الهذلي والاوزاعي وابن شبرمة والحسن
 ابن حي واستحبه الحسن وقال الزهري حضت السنة
 ان في الحلي الزكاة وموقوف عائشة وام سلمة وفاطمة
 بنت قيس ذكر عبد الحق في الاحكام الكبرى واستقطف
 زكاتها جابر بن عبد الله وعائشة والشعبي ومالك والشافعي
 وابن حنبل في رواية واسحاق وقد كان الشافعي يقول
 بهذا في العراق وتوقف بحصر وقال ما استخبر الله فيه
 وقال الليث ما كان من حلي يلبس ويعار فلا زكاة فيه

ط

واذا اتخذ للتحرز عن الزكاة ففيه الزكاة وقال ان
يذكر في عام واحد لا غير وقال الحسن البصري وعبد
لله بن عتبة وقتادة وابن حنبل من زكاته عاريت
ويروى ذلك عن ابن عمر وجابر اذا زكاة من ذكره النساء
قال ابن المنذر وابن حزم الزكاة واجبة بظاهر الكتاب
والسنة استدلت من اسقط الزكاة بحديث جابر عن
النبي عليه السلام انه قال ليس في الحلتي زكاة ذكره
في الامام قال قاضي القضاة تقي الدين بن دقيق العيد
رايت بخط الشيخ زكي الدين عبد العظيم المنذري بعد
تخرجه لهذا الحديث فيه عافية بن اتيوب ولم يبلغني فيه
ما يوجب الضعيف وقال ابو الفرج بن الجوزي ما عرفنا
احدا طعن فيه وقال تقي الدين المذكور يحتاج المحتج
ان يبلغه ما يوجب تعديله يعني المنذري قال البيهقي
والله يروي عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس
في الحلتي زكاة لا اصل له وفيه عافية ابن اتيوب مجهول
فمن احتج به مرفوعا كان مغرورا بدينه داخل في الضعيف
به من يحتج بالكذابين انتهى كلام البيهقي قلت هذا غريب
من البيهقي مع بعضه للنسائي وقال سبط ابن الجوزي
هو ضعيف مع انه موقوف على جابر وعن عافية رضي
عنها كانت تلي بنات اختها يتامى في حجرها فلا يخرج
عليهن الزكاة وعن جابر انه كان يري الزكاة في كثير
دون قليلها وغير ذلك من الآثار قلنا ما رواه حسين
المعلم عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان امرا
انت رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي يدها ابنة لها وفي يد
ابنتها مسكتان غليظتان من ذهب فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم

فرس من البيهقي

في مدارج النبوة

صلى الله عليه وسلم اتعطين زكاة هذا قالت لا ايسترك ان يسود
الله بهما يوم القيامة بسوارين من نار فخلعتها والفتها
له رسول الله وقالت ما لله ولرسوله قال النوفلي وبنو
اسناد حسن قلت رواه ابو داود والنسائي والترمذي
وروى الترمذي من رواية ابن لهيعة والمثنى بن الصباح
قال وابن لهيعة وابن الصباح ضعيفان قال ولا يصح
في هذا الباب عن رسول الله شيء قال وهذا كلام الترمذي
قال وهذا الذي ضعفه الترمذي بناء على انفاد ابن
لهيعة وابن الصباح به قال وليس منفردا به بل رواه
ابو داود والنسائي وغيرهما من رواية حسين المعلم عن
عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وحسين المعلم ثقة بلا خلاف وروى له البخاري ومسلم
ورواه النسائي من رواية خالد بن الحارث مرفوعا ومن
رواية معتمر بن سليمان مرسلا انتهى كلام النوفلي وهو
حجة بالاتفاق وفي الامام قال شيخنا الحافظ ابو محمد المنذري
يعني زكي الدين عبد العظيم لهذا الترمذي قصد التضعيف
من جهة الطرق التي خرج الحديث بها والآل الطريق التي
رويناها بها لا مقال فيها فان ابا داود رواه عن ابن كامل
المجذري وحيد بن مسعود ومما من الثقات الذين احتج
هم مسلم في صحيحه واما خالد بن الحارث فالامام الفقيه
الثبت الذي اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج به وكذا
الحسين بن ذكوان المعلم قد احتجوا به في الصحيحين قال
في هذا حديث حسن يقوم به الحجة ان شاء الله تعالى اعترض
ابو الحسن بن القطان على الترمذي وقال ينبغي على اصله
ان يقبله ويصححه فقد عهد عنه انه يقبل حديث عمرو بن

شعيب عن ابيه عن جده اذا كان الراوى عنه ثقة والمسئلة
السوار قال في الامام فتى الفارسي في كتابه حديث آخر
رواه ابو داود باسناده عن عبد الله بن شاذان ابن الهادي
انه دخل على عائشة رضي الله عنها فقالت دخلت على
رسول الله صلى الله عليه وسلم فراى في يدي قنحات من ورق
فقال ما هذا يا عائشة فقلت صنعتهم انزيتن كدبهن
يا رسول الله قال اتوددين زكاهن قلت لا وما شاء الله
قال هو حسبك من النار واخرجه الحاكم في المستدرک وقال
هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه قالوا
الامام ولم يبق في الخبر الا كونه من رواية يحيى بن ايوب
وقد اخرج له مسلم وقد ذكر الدارقطني في رجال البخاري
ايضا وقول ابن القطان بالنسبة الى من فوقه لا يثبت لان
مراتب الرواية مختلفة ولا يلزم من نقصان مرتبة رجل
عن آخر تضعيفه بالنظر اليه والحديث على شرط مسلم
هذا كلام الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد حديث آخر
عن ام سلمة رضي الله عنها قالت كنت لبس اوضاحا من
ذهب فقلت يا رسول الله اكثر من قال ما بلغ ان يؤدى
زكاته فتزكى فليس بكثرة اخرجه ابو داود وهذا الحديث
اخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط البخاري
ولم يخرجاه ومومن حديث محمد بن مهاجر عن ثابت بن
عجلان وهذا محمد اخرج له مسلم في صحيحه وثابت ابن
عجلان اخرج له البخاري في صحيحه وقال عبد الحق في اسناد
ثابت بن عجلان ولا يحتج به قال ابو الحسن بن القطان
قوله في ثابت بن عجلان لا يحتج به قوله لم يقله غيب فيها
اعلم ونهاية ما قال فيه العقيلي لا يتابع على حديثه
وهذا من قول العقيل

وهذا من قول العقيل يحامل عليه انما حسن بما قال من
لا يعرف تاليفه فاما من عرف بها فانفراده لا يثبت الا ان
يكثر ذلك منه وقال ابو حاتم الرازي ثابت بن عجلان صحيح
الحديث وقال النسائي ثقة حديث آخر عن علقمة عن عبد
الله رضي الله عنه ان امرأة اتت نبي الله صلى الله عليه وسلم فقالت
ان لي حلتيا واة لي ابني اخ ابيجزى عني ان اجعل زكاة
الحلتى فيهم قال نعم رواه الدارقطني وفيه قبضة بن عتبة
قال صاحب الامام مخرج له في الصحيح والثر البخاري عنه
في صحيحه وفي الصحيح الاوضح حلتى من الدرامم الصحيح
والفتحات خواتم كبار وذكر لنا ابو الفرج ثمانية احاديث
في بعضها المحتاج بن اوطاه قلنا قد صرح من غير طريقه كما
قد مناه قال وفي بعضها سهر بن حوشب وقد وثقه احمد
وروى عنه في غير موضع فهو حجة عليه ولنا ايضا عموم
الاحاديث وفي اجاب لزكاة في الذهب والفضة فلا يجوز
اخراج البعض منها بما لا يثبت والرواية بالوجوب عن
عائشة رضي الله عنها قد صحت واخراجها زكاتها وقع عنها
الخلاف فيه وكذا عن ابن عمر وزعموا ان اتخاذ الحلى
لاستعمال مباح يسقط الزكاة عن الذهب والفضة كئيب
البذلة واذعوا ايضا ان المال لا يبقى ناميا بذلك فلا يبقى
فيه الزكاة كما لو اشترى بها دارا لا يسكنها قال ابن حزم
هذا فاسد لانه لم يات به قران ولا سنة ولا اجماع ولا
نظر صحيح وهذا صحيح لانه لا تأثير لقولهم اتخذت لاستعمال
مباح فانه باطل باسكانها للنفقة على زوجاته واولاده
ونفسه اذا مسكت الامر واجب ولا يبطل عنها الزكاة
فالمباح اولى ولا ان الحلى مال فاضل عن الحاجة الاصلية

ثم آذ زكاته ففعلت رواه احمد والبيهقي وسعيد بن منصور
وابو عبيد قال المطرزي وفي شرح القدوري انه عمر قال
لجاس ممالك قال الجعاب والادم وفي نسخة اخرى الخفاف
جمع خف والاول هو الصحيح والجعاب جمع جعبة السهام
قلت روى احمد ما لم يمال الاجعاب وادم كما في شرح القدوري
وعن ابن عمر قال ليس في العروض زكاة الا ما كان للتجان
رواه ابن حنبل باسناد صحيح ورواه البيهقي من جهته
وان ابن عباس ضعفه البيهقي وغيره وهو محمول على غير
عروض التجان مع انه قد روى ابن المنذر عنه وجوبها
في العرض وقال عليه السلام ها تواربع غشور اموالك
وقال آذ زكاة اموالك وما ذكر من قوله عليه السلام
فيها تقومها فيؤدى من كل مايتى درهم خمسة دراهم
لا اصل له في الحديث وفي المغرب الثرياع البيت من
التياب خاصة عن ابن دريد وعن الليث ضرب من
التياب ومنه ابتز جاريته اذا جردها من ثيابها وعن
ابن الانباري رجل حسن البزاي التياب عن الجوهري
من من الثياب امتعة البراز والبراز حرفته قال
وقال محمد في السير التي عندها الكلفة ثياب الكنان
والقطن دون ثياب الصوف والخز وفي الاسرار والمغنا
والتيابيع اشترى ارض عشرة اوجاج للتجان يساوي
ما في درهم لا يجب فيه الزكاة وعن محمد لو اشترى ارض
عشرة للتجان يجب لزكاة مع العشر بخلاف السائمة اذا
اشتراها للتجان حيث يصير للتجان خلافا للشافعي
ذكر في المبسوط وفي شرح المهذب للنووي واذا كان
مال التجان نصابا من السائمة او التمر او الزرع لم يجب فيه
بين وجوب زكوات التجان

بين وجوب زكوات التجان والعين بلا خلاف وانما يجب
احداها وفي الواجب قولان اصحهما وهو الجديد واحد
قولي القديم يجب زكاة العين كما قلنا في ارض العشر
والخراج والثاني وهو احد قولي القديم يجب زكاة التجان
وفي الذخيرة والمرغيبا في تعتبر في تقويم عروض التجان
الدرهم المضروبة حتى ان من اشترى عبدا للتجان به
ينقصر فضة وزنها ما يتاخر لا يساوي ما يتين درهم مضروبة
لا يجب فيه الزكاة وان وجبت في راس ماله لان عين
الذهب والفضة لا تعتبر فيها الضرب ولا التقويم ثم
العروض انما يصير للتجان اذا وجدت النية عند الشراء
وقبول الهبة واشياها وقد تقدمت المسئلة ولا يصير
للتجان بمجرد النية الا في رواية عن ابن حنبل ذكرها
في المغني وهو قول الكرابيسي ذكر في المبسوط وفي جوامع
الفقه في السائمة اذا نوى انه ان وجد زكاي يبيعها لا
يبطل السوم ولو نوى ان يجعلها علوفة او يعهد عليها لا يبطل
السوم مالم يفعل بخلاف عروض التجان اذا نواها للفتنة
حيث يبطل التجان وكذا العبد اذا نواه للخدمة وعن محمد
اذا نوى ان يستخدمه يبطل التجان مالم يجعله للخدمة
ولو اشترى الجلاب شيئا او القصاب للحم في التجان
فانه رعاها في المفان لم يبطل كونها للتجان لان الرعي
للتخفيف في المؤنة قوله قال يقومها بما هو نافع
للمساكين احتياطا بحق الفقراء وفي المبسوط قال في الكتاب
يقومها يوم حال الحولان شاء بالدرهم وان شاء بالدنانير
وعن الحنفية في الامالي يقومها بانفع النقيدين للفقراء
وفي التحفة والغنية يقومها باوفر القيمتين وانظرهما

للفقراء والثرى ما زكاة عن انه حنيفة وعنه التخيير
وسمى محمول على ما اذا لم يكن بينهما تفاوت قال السرخسي
اعتبرا بوحنيفة حق الفقراء كما لو كان يقوم به باخذ
النقدين لا يتم به النصاب وبالاخر يتم يقوم بها يتم
فهذا مثله قلت قد افهم انه اتفاق وفي الاسبيجاني و
الوبري والحواشي اذا كانت بحال لو قومها بما شاء من
النقدين تبلغ نصابا اما اذا كان باحدا ما تبلغ نصابا
يعني ما يتي درهم وبالاخر لا يبلغ عشرين دينارا يقوم
بما يبلغ ولم يحكم خلافا فهذا يؤيد ما فهم من قول صاحب
المبسوط وهو قول ابن حنبل وفي التخيير ولهذا يقوم بما
هو انفع والزم محمد به وفي شرح مختصر الكرخي و
جوامع الفقه وغيرهما يقومها في المصر الذي هو فيه وان
كان في مكانة يقومها في البلد الذي يصير اليه وفي الكتاب
وتفسير الانفع ان يقومها بما يبلغ نصابا وفي المفيد والشيخ
ان هذا قول انه حنيفة ولفظ المحيط محتمل وعنه ابو
يقومها بما اشتراه ان كان الشري بالنقد وان كان بغير
في النقد الغالب رواه عنه محمد وعن محمد يقومها بالنقد
الغالب على كل حال رواه عنه محمد بن سماعه وعند الشافعي
ان اشتراها باحدا للنقدين يقومها في آخر الحول براس المال
فان نقص به عن النصاب وبلغ بنقد البلد فلا زكاة فيه
وان كان راس المال دونه النصاب ففي اصح الوجهين يقوم
براس المال وان ملكها بالنقدين وكل واحد منها نصاب
يقوم بهما واعتني محمد بالمغصوب والمستهلك اعتبارا
لحق الله تعالى بحقوق العباد وابو يوسف اعني بما قام
عليه لانه اصله وعند تعذر وافق محمد ووجه روايته
الكتاب ان وجوب الزكاة

الكتاب ان وجوب زكاة فيها باعتبار المالية والنقدان
سواء فيها وبما قيم الاشياء كما قلنا في الاصل اذا بلغت ما يتن
ان شاء المالك اذ اربع حقا وان شاء خمس بنات لبون
ولهذا تخير المالك في الزكاة بين دفع القيمة او العين وخير
المصدق ووجه اعتبار الانفع للفقراء وما يجب به الزكاة
ان جانبا لفقراء مراعى بالاتفاق الا ترى ان في بيع السوايم
للذين ينظر للفقراء بلا خلاف ويضم المستفاد غير الاولاد
والارباح الى اقرب لنصابين حولا ويجعل الصغار تبعاً
للكبيرة حتى يصير الكل في حكم الكبار نظرا للفقراء ولا يؤخذ
الكبيرة المستتعبة اذا كانت من الاوساط ويضم الذهب
الى الفضة لتكميل النصاب وفي شرح المهذب للنووي اذا
ملك نصابين كنصاب بقر وغنم وعليه دين ليس من جنس
ماله قال ابو القاسم الكرخي وابن الصباغ وابن شريح
يراعى الا غبط للمساكين كذهبنا وقال البغوي يوزع
الدين عليها فلا يجب الزكاة فيها وهذا على القول بمنع الدين
تم الواجب عندنا في غير مال التجارة باعتبار قيمتها لان
الواجب في ملكه وملكة العين ولهذا يسقط الزكاة بهلاك
العين عندنا بعد التمكن من الاداء وفي البدايع الواجب
ربع العشر من العين في قول اصحابنا وقيل هذا قولها اما
قولا بوحنيفة فالواجب احدها اما العين او القيمة والخيار
للمالك والصحيح انه قول جميع اصحابنا ولهذا يسقط الزكاة
بهلاك النصاب ولو كان الواجب احدهما تحينت القيمة
وكذا لو وهب لنصاب من الفقير سقطت الزكاة وعند الشافعي
في الواجب ثلاثة اقوال اصحها عندهم وهو نصفه في الامم و
المختصر وبه الفتوى وعليه العمل يجب ربع عشر القيمة

ولا يجوز ان يخرج من نفس العرض والثالث التخيير وما
قد يمانه ضعيفان وحكي القميري طريقا رابعا وهو ان
كان العرض حنطة او شعيرا او ما ينفع المساكين عينه
اخرج منه وان كان عقارا او حيوانا اخرج من القيمة نقد
فاذا اشترى بها في درهم ما في قفيز حنطة للتجارة وحال
عليها الحول وهي تساوي ما في درهم فعلى الصحيح الجديد
عليه خمسة دراهم ولا يجزيه خمسة اقفة وعلى الثاني
اقفة وعلى الثالث يتخير بينهما فلو اخراخاها بعد التكرار
من الاداء حتى نقصت قيمتها فعادت الى ما به لزمه على
الجديد خمسة دراهم وعلى الثاني خمسة اقفة ولا يلزمه
ضمان نقصان القيمة مع بقاء العين كالغاصب وعلى الثالث
يتخير بينهما وان زادت حتى بلغت اربع مائة فان كان
قبلا مكان الاداء وكان المكان شرط الوجوب يلزمه على
الجديد عشرة دراهم وعلى الثاني خمسة اقفة وعلى الثالث
يتخير وان قلنا شرط الضمان يلزمه على الجديد خمسة
دراهم وعلى الثاني خمسة اقفة قيمتها عشرة دراهم قال
ابو هريز يكفي على هذا القول خمسة اقفة قيمتها
دراهم لان هذه الزيادة حدثت بعد وجوب الزكاة وهي
محسوبة في الحول الثاني ولو اتلفا الحنطة بعد الوجوب
وقيمتها مائتان فصارت اربع مائة لزمه خمسة دراهم على
الجديد اعتبارا اليوم الاثلاث وعلى الثاني خمسة اقفة
قيمتهما عشرة دراهم وعلى الثالث يتخير وعندنا المالك
متخير بين اداء خمسة اقفة منها وبين اداء قيمتها زاد
سعرها او نقص يد له على جواز اخراج عينها قول
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يا امرئ ان تخرج الصدقة من
الذي يعد للبيع وقد

الذي يعد للبيع وقد ذكرناه ولات وجوب الزكاة في اموال
التجارة باعتبار المالكة وهي موجودة في عينها وما ليتها
فلا معنى لمنع دفع العين او دفع خمسة اقفة من الحنطة
لدفع خمسة دراهم بل لا ولي لانه دفع الى المسكين خمسة
دراهم فلهذه ذهب فيشترى بها حنطة لقوت عياله
فكان دفع الحنطة اليه اسقاطا لكلفة الشراء عنه ولم
يرى منع دفع العين كتاب والاستة ولا قول صاحب
لا قياس معتبر فان نقصت قيمتها بعد الحول حتى صارت
مائة او زادت حتى صارت اربع مائة يؤدى خمسة
اقفة اتفاقا وان ادى القيمة يؤدى خمسة دراهم عند
انه حنيفة اعتبارا اليوم الوجوب وعند ما يؤدى عشرة
دراهم في الزيادة ودرهمين ونصفا في النقصان اعتبارا
اليوم الاداء وكذا كل عرض او ملك او موزون او معدود
ولو كانت الزيادة والنقصان في الذات بعد الحول ففي
الزيادة يعتبر يوم الوجوب اتفاقا وفي النقصان يوم
الاداء اتفاقا ايضا وفي السوايم قيل كذلك عند وقيل
يعتبر يوم الاداء بالاجماع اذ المعتبر الصوت فيها ذكر
في البدايع والتحرير وتامه في الجامع قوله واذا كان
النصاب كاملا في طرفي الحول فنقصانه فيما بين ذلك
لا يسقط الزكاة وبه قال الحسن ابن ابي الحسن البصري
وابراهيم النخعي وسفيان الثوري والحكم وقال زقوان بن
حنيد والشافعي في السوايم والنقود ونقصان النصاب
في اثناء الحول يمنع وجوب الزكاة ويشترط كمال النصاب
في جميع الحول وقال الشافعي لا يؤثر نقصان النصاب
في عروض التجارة في اول الحول ولا في الثانيه بل يكفي كماله

في آخره وقال النور في شرحه في اعتبار النصاب في عرو
التجارة ثلاثة اوجه الصحيح عند جميعهم وهو نصه
في الام انه يعتبر في آخر الحول فيه والوجه الثاني وبه
قال ابن شريح يعتبر في جميع الحول لقول زفر وابن حنبل
والوجه الثالث يعتبر في اول الحول وآخر ولا يضر
نقصه فيما بينهما لقولنا وهذا الوجه حكاه ابو حامد
والمجمل والمأوود في الشاشي وابن شريح وقال مالك
ان كمال النصاب في آخر الحول بنتاجه او زوجه احتسب
حوله من حين ملكه اصله ولم يؤثر النقص في اول الحول
ولا في وسطه حتى قال لو اتجر في دينار حتى صار عشرين دينار
او استبدل بعشرين من الضان اربعين من الحزا وصار
العشرون اربعين بنتاجها بنى على حول الدينار وما بعد
ولو كانه الكمال بعد الحول لزومه الزكاة في الحال وعما
كقوله في نتاج السائمة وهذه الاقوال كلها مخالفة لقوله
عليه السلام لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول وقد
قد غناه ولم يأت بالتفرقة بين اموال التجار وغير
دليل سمعي ولا عقلي وجه قولنا ان كمال النصاب شرط
وجوب لزكاة بالنص فيعتبر وجوه في اول الحول لينقل
السبب وفي آخره لينتقل الحكم وينو الوجوب وانما انما
الحول فليس بوقت انعقاد السبب ولا وقت ثبوت
الحكم فلا معنى لاعتبار كمال النصاب فيها الا انه لا بد من
بقاء من النصاب الذي انعقد عليه الحول ليضم المستفاد
اليه ولو خاتم فضية والشافعي لم يعتبر النصاب في
اموال التجار الا في آخر الحول للمستفقة قلنا المستفقة في
انشاء الحول في كل جزء منها لا في اول الحول لينعقد به السبب
وما بينهما حاله البقاء

وما بينهما حاله البقاء والبقا اسهل من الابتداء وقد
ذكرنا وجه الاشتراط فيه وهو نظير عقد المضاربة
على الف يبقى بقاء بعضه حتى اذا ربح فيه يحصل جميع
راس المال او لا بخلاف ما اذا هلك كله وفي المحيط اشترى
عصير التجار ثم تخمّر ثم تخلد فهو للتجارة وكذا
شاة التجار اذا ماتت فدبغ جلدوها فهو للتجارة وعبد
التجار اذا قتل خطا فدفع قاتله به فالثاني للتجارة لانه
بدله قائم مقامه لها ودعا بخلاف العهد لو صالحه المولى
على عبد او غني لم يكن للتجارة لانه بدل ما ليس بماله
ويبطل الكتاب واذا عجز لا يعود للتجارة وذكر في الذخيرة
اذا تخمّر العصير في انشاء الحول ثم تخلد وقيمته تبلغ
نصابا لانه لا زكاة فيه واسار الى الفرق بينهما وبين جلد
الشاة اذا دبغ فقال لا بد ان يكون على الشاة شيء من الصوف
يشترى بشيء فلم ينقطع الحول باعتبار ولا كذلك العصير
اذا تخمّر وكذا ذكر مسألة الجلد في المنتقى ولم يذكر مسألة
العصير والمعنى ان الجلد مال في نفسه الا انه لا يظهر بمجاورة
التجاسة ويبقى الحول باعتبار ان مال وهذا المعنى يبقى للحول
في مسألة العصير لانه غير مال غير متقوم عندنا ونقص
القدوري في شرحه ان حكم الحول لا ينقطع في مسألة العصير
وسوى بينهما وقيل في نوادر ابن سماعه ان الحول لا ينقطع
في مسألة العصير كما ذكر القدوري هكذا ذكر في الذخيرة
وهو موافق لما ذكر في المحيط قوله ويضم قيمة الذهب الفضة
لانه عروض التجار يقوم بالذهب والفضة فيضم بعضها الى
بعض لا اتحاد الجنس وان افرقت جهة الاعداد بخلاف الابد
والبقر والغنم حيث لا يكمل ذلك نصابا بالضم لانه لا اعتبار

التنبيه

فيها للمالية وصورها مختلفة وهذا اجماع وكذا يضم الذهب
الى الفضة استحسانا ذكر ابو بريح للمجانسة من حيث
اليمانية وما جنس واحد في الاستحسان وجهور العلماء يرون
الضم في ذلك لوجوب الزكاة قال ابو حنيفة والاوزاعي والثوري
يدرون ضمها بالقيمة وقت اخراج الزكاة وابو يوسف في عهد
وماك يرون الضم بالاجزاء ومرواية هشام عن ابي حنيفة
ذكر في المبسوط ورواية الحسن عنه ذكرها في المفيد وهو
قوله الاول ورواية عن احمد والشافعي وابن حنبل في رواية
وابو ثور وداود لا يدرون وذهب آخرون الى ان الضم انما
يكون اذا حمل النصاب من احد ما من منع الضم احتج بالقرآن
منها ليس في اقل من خمس اواق من الرقعة صدقة مع ان
الاصل براءة الذمة وللمجهور ما روى عن بكير بن عبد الله
ابن الاسود انه قال من السنة ان يضم الذهب الى الفضة
لا يجاب الزكاة والسنة اذا اطلقت يراد بها سنة رسول
صلواته على من ذكر صاحب المبسوط والبدائع وغيرهما في كتب الفقه
ولان نصابا احدهما يكمل بما يكمل به نصابا لاخر في عروض
التجارة فكذا يكمل نصابا احدهما بالآخر واذا جاز تكميل
نصابا بالفضة او الذهب بالضم الى الثوب والعبد بالقيمة
فالاحد ما اولى ولا نهما يجريان مجرى جنس واحد في معرفة
قيم المتلفات واروش الجنايات واثمان البياعات وتقوم
عروض التجارات فاشبه انواع الفضة والذي يدل على
انها جنس واحد في باب الزكاة ان الواجب في كل واحد من
ربع العشر ووجوب الزكاة فيها باعتبار معنى واحد وهي
المالية والتمنية الاصلية ولاجل هذا كانا سببا لوجوب
الزكاة فيها من غير نية التجارة وصار كنصابا لنقطع
في السرقه ثم اختلفت الروايات

في السرقه ثم اختلفت الرواية فيما يورث في فروق ابن
ابن مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه يورث من المائة
درهمين ونصفا ومن عشرة مثاقيل ربع مثقال ومن
احدى الروايتين عن ابي يوسف وسوا قريب الى المعادلة
والنظر الى الجانبين وعن ابي يوسف انه يقوم احد ما
بالآخر فيؤدى من صنف واحد وهذا اقرب الى ان
الزكوات ذكر في المبسوط والبدائع وغيرها ببيان
الضم بالقيمة او الاجزاء اذا كان له مائة درهم و
عشرة دنانير او مائة وخمسون درهما وخمسة دنانير
او خمسة عشر دينارا وخمسون درهما فانه يضم عندهم
جميعا لتكامل النصاب بالاجزاء وان كان له مائة درهم
 وخمسة دنانير يساوى مائة درهم فعند يجب الزكاة
لكمال النصاب بالقيمة وعند ما لا يجب لانه مالا نصف
الدرهم وربع نصابا لودنانير ولو كان له خمسة وتسعون
درهما ودينارا يساوى خمسة دراهم يجب الزكاة في ذلك عند
ابى حنيفة ويقوم الفضة بالذهب فيكون الخمسة والتسعون
من الدراهم بقسمة عشرة دينارا وبالدنانير يصير
عشرين دينارا ذكر في المبسوط والبدائع وفي النبايع
يقوم الذهب بالدراهم فينظر ان بلغت نصابا من
الدراهم يجب الزكاة والا يقوم الدراهم بالدنانير فان
بلغت قيمتها عشرين دينارا يجب والا فلا قال هكذا
رواه الحسن عن ابي حنيفة وفي البدائع والمحيط والنبايع
والتحفة والغنية لو كان له مائة درهم وعشرة دنانير
يساوى مائة واربعين درهما فعند يجب ستة دراهم
وعند ما يكون بالاجزاء نصابا تاما فيجب في كل واحد

منها ربع عشق فيكون الواجب فيها درميين ونصفا
 وربع دينار وفي بعض النسخ يجب خمسة دراهم على
 قولها وان كانت قيمة العشق اقل من مائة درهم
 فقد اختلفوا على قولنا في حنيفة والصحيح الوجوب
 ذكر في المحيط والينابيع لانه الدرهم اذا قومت بالدينار
 يبلغ نصابا من الذهب كما ذكرناه وفي البدائع واجعوا
 على انه لو كان له مائة درهم وخمسة دنانير وقيمتها
 خمسون درهما لا يجب لزكاة لعدم كمال النصاب سواء
 كان الضم بالقيمة او بالاجزاء وكذا في النخعة والغنية
 وفي الاسبيجاني وغيره معنى الضم بالاجزاء ان يكون من
 كل واحد منها نصف نصاب من غير نظر الى قيمتهما او من
 احدهما نصف وربع ومن الآخر ثمن ومن الآخر ربع او من احدهما نصف
 وربع وثلث ومن الآخر ثمن وفي المحيط لو زاد على النصابين
 اقل من اربعين درهما واقل من اربعة مثاقيل من الذهب
 يضم احدي الزياتين الى الاخرى ليتم النصاب وربع
 درهما او اربعة مثاقيل عند وعندهما لا يضم لانه الزكاة
 تجب في الكسور عندهما والنصاب ليس بشرط فيها لهما
 اة القيمة في الدراهم والدنانير لا اعتبار لهما اذ سائر
 الاشياء يقوم بها فصار لحقوق العباد ولكن ملكا ابريق
 فضة وزنه مائة وخمسون وقيمتها ما يتان بالنقش و
 الصياغة او آنية ذهب وزنها عشق دنانير وقيمتها
 ما يتا درهم لا يجب فيها الزكاة باعتبار القيمة والوحيدة
 رضي الله عنه اعتبر ذلك بعروض التجار ونصاب القطع
 في السرقة ولان اصل الضم لمراعات حق الفقراء في
 صفة الضم وما قاله ابو حنيفة انفع للفقراء والمسكين
 واحوط في العبادات وقال

والصحيح

واحوط في العبادات وقال ابو الخطاب ظاهر كلام احدا انه
 يضم بالاحوط من الاجزاء والقيمة فيوجب في مائة درهم
 وتسعة دنانير قيمتهما مائة درهم وهذا هو قولنا في حنيفة
 رضي الله عنه كما ذكرناه وهذا بخلاف ابريق الفضة وآنية الذهب
 فانه ما وجب ضم ذلك الى شيء اخر حتى يعتبر فيه القيمة وهذا
 لان القيمة في الذهب والفضة انما ينظر في الشرع عند مقابلة
 احدهما بالآخر اذ الجوهر والصنعة لا قيمة لهما اذا قوبلا
 بنفسهما قلت ويرى عليه انه اذا كان ينظر للفقراء ويأخذ
 بالاحوط في العبادات ينبغي له ان يقوم بخلاف جنسه ليبلغ
 نصابا والجودة والصنعة معتبر في الشرع اصله الاب في الوص
 والمريض والغاصب وفي الحواشي لو كان له عشق دنانير ومائة
 درهم يساوي ثمانية دنانير فعند ابن يوسف ومحمد يجب الزكاة
 بضم الاجزاء وهي نصف نصاب الذهب ونصف نصاب الفضة
 وعند الحنيفة لا يجب لعدم كمال النصاب بالقيمة قلت لكن
 الصحيح خلاف هذا عن الحنيفة كما قدمناه وفي الجامع لو
 ادى خمسة نهرجة او مكسة عن خمسة جياذ يجوز ويكن
 عند الحنيفة وانه يوسف وعند محمد وزفر يوتي الفضل
 اما عند زفر فلعدم الربا بين المولى وعبد اجاب لا صحاح
 في الكتب بان الله تعالى عاملنا معاملة المكاتبين والرباء
 يجري بين المولى ومكاتبه قلت بل اجري علينا احكام
 الاخر حتى يجوز تبرعنا واعتاقنا واوجب علينا الزكاة
 والحج وان ثبت لنا شهادة وجوز لنا التزوج بالاربع من
 النساء كل هذه الاحكام مختص بالاحرار ولا يثبت شيء من
 ذلك للمكاتب واما محمد رحمه الله فلانه اعتبر الانفع للفقراء
 فاذا ادى اربع جيت عن خمسة رهية لا يقع الا عن اربعة

الصحيح

ولا تعتبر الجوهرة عند علمائنا الثلاثة فلم يعتبر محمد الجوهرة
فيما له واذا ادى خمسة رهية عن خمسة جيدة لا يساويها
لا يجوز عند محمد فيؤدي درهما سادسا اذا كانت الستة
الرهية يساوي الخمسة الجيدة فجعل الجوهرة التي للفقير
معتبرة مع المقابلة بالجنس لانه الجوهرة معتبرة في الجملة كما
في حق الاب والوصي والمريض والغاصب فيعتبر ههنا
نظرا للفقراء والمساكين واحتياطا في العبادة وكذا اذا كان
له ابريق فضة وزنه مائتان وقيمته ثلاث مائة لصياغته
ان ادى من العين ادى ربع عشرة ومو خمسة قيمتها سبعة
ونصف وان ادى القيمة يؤدي من خلاف جنسه ما يساوي
سبعة ونصف وان ادى خمسة جاز عندما وعند محمد وزنه
لا يجوز حتى يؤدي الفضل عما سدت الاب والوصي فلا
تصرفهما مقيدا بالانظر والا حسن ولهذا لا يجوز للوصي على
يتيم وقيمة ان يشتري لاحد مما من ماله الاخر ما يصلح
واما المريض فحاله حال الحجر فلا يجوز له تضييع الجوده
على الغرماء والورثة في حال التهمة ولهذا منع من بيع الوارث
قال محمد في الجامع المريض ممنوع من ايقاع الوارث والصواب
ما قلته والغاصب ثبت يد اعادة على العين والصفة
اذ الصفة تضمن باليد العادية ولا تضمن بالعقد ولانه
متحد فبنا سب حالة التغليب عليه بخلاف المذكي
باب فيمن يمد على
في المبسوط العاشر من ينصبه الامام لاخذ الصدقات
من التجار ومواسم فاعلم من عشرة اذا اخذ عشر ماله
الذي يجب فيه الزكاة ويأمن التجار بمقامه في المفاوز
من قطاع الطريق واللصوص وما روى من دم العشار
محمول على من ياخذ اموال

محمول على من ياخذ اموال الناس ظلما وعدوانا وفي الصحاح
عشرت القوم اعشرهم بضم السين عشر ا بضم العين اذا اخذت
عشر اموالهم ومنه العاشر واعشرهم بالكسر عشر ا بفتح اذا
صرت عاشرهم وعاشر العشرة احد عشر وعاشر التسعة اذا
صار التسعة عشرة بنفسه فمن الاول ثالث ثلاثة بالاضافة
لا غير ومن الثاني ثالث اثنين ان شئت اضفت وان شئت لم تضفت
واعلمت ثالثا ويسميه احد ربع العشر عاشر الما فيؤمن
العشر قوله واذا مر عا العاشر مال فقال اصبته منذ
اشهر او على دين مستغرق لما في يدى او ليس المال لي او انا
اجير فيه او هو ودية عندى او بضاعة ليس للتجار
او قال انا مضارب او مكاتب وعبدما ذون له صدق مع
يمينه لانه انكر سبب وجوب الزكاة عليه فكان القول
قوله مع يمينه وفي خزائنه الاكل الا اذا كان ربه المالا معه
فانه يعشر وعن ابو يوسف لا يمين عليه في هذه الوجوه
كلها لانها عبادة ولا يمين في العبادات كالصوم والصلاة
والحج ووجه ظاهر الرواية لا مكذب له في تلك العبادات
وهنا يكذب العاشر وكذا اذا قال اديتها لعاشر آخر
وفي تلك السنة عاشر آخر وكذا لو قال اديتها بنفسى الى
الفقراء في المصر اذا ادار اليه في المصر في الاموال الباطنة
كالذهب والفضة وعروض التجارة وهي وان كانت من الاموال
الظاهرة لكن لا يجب فيها الزكاة الا بالنية وهي امر باطن
وخس الزكاة من الاموال الباطنة وكذا صدقة الفطر اذا قال
اديتها لآخر فهل يشترط اخراج البراءة لم يشترطه في الحج
الصغير وموظف الرواية لان البراءة عسى لا تبقى وقد
لا ياخذها صاحب السائمة غفلة والخط يشبه الخط

وقد يزور وفي قاض خاف ومن اصحابنا من قال يشترط
اخراج البراءة في الاموال الباطنة كما في زكاة السوايم
في احدي الروايتين والاصح ان لا يشترط في الاموال
الباطنة على الروايات كلها لانه قوله اذيتها العاشر
آخر لا يكون دون قوله اذيتها بنفسه فصار كالموقع
اذا قال يهدى الوديعة وقال في المفيد هو الصحيح
وفي المحيط لكن فيما بينه وبين ربه يلزم في الزكاة بشرط
في الاصل وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة اخراج البراءة
في السوايم واموال التجار لصدق دعواه وفي البديع
ان اخراج البراءة على خلاف اسم ذلك العاشر يقبل
قوله مع يمينه في ظاهر الرواية لانها ليست بشرط
وعلى رواية الحسن لا يقبل كما لو لم يكن في تلك السنة
عاشر آخر وفي الحواشي في قوله اصبته منذ اشهر
اريد به ان لا يكون في يد مال آخر من جنس النصاب
قد حال عليه الحول اما لو كان في يد ذلك لا يلتفت اليه
العاشر وياخذ من هذا المال الذي لم يحل عليه الحول
لان المستفاد يضمن الى ما عندك من النصاب الا ان
تمن الابد الزكاة فحينئذ لا ياخذ العاشر منه باعتبار
نصاب آخر عند حال عليه الحول وقوله على دين الملة
منه دين العباد وقال شمس الابنة الحلواني اطلق
في الكتاب قوله على دين والاصح ان العاشر يساله عن
قدر راس الدين فان اخبر بما يستغرق النصاب فحينئذ
يصدق والا فلا انتهى كلام صاحب الحواشي قلت فان
اخبر بما ينقص النصاب فكذلك لانه لا ياخذ من المال
الذي يكون اقل من النصاب اذا ما ياخذ العاشر زكاة
حتى يشترط شرائط

الطاهر
والاصح

الصحيح

والاصح

حتى يشترط شرائط الزكاة فيه ذكر في المفيد والمزيد
وشرح مختصر الكرخي للقدوري وغيرهما فاذا سافر
بالاموال الباطنة التحقت بالظاهرة وكانت ولاية اخوها
الى الامام وهذا لانه اذا خرج بها الى البراري والمفاوز
احتاج الى حماية الامام لها فكان الماخوف بازاء الحماية وفي
شرح المهذب للنووي اذا قال المالك لم يحل عليه الحول
بعد او قال هذه السخا اشتريتها وقال الساعي توالت
من النصاب او قال المالك توالت بعد الحول فقال الساعي
قبله او قال الساعي كانت ما شئت نصابا ثم توالت
فقال المالك بل تمت نصابا بالتوالد فالقول قول المالك
في هذه الصور ونظايرها مما لا يخالف الظاهر ويحتمل
مستحبة فيها ولا زكاة عليه وان كان المالك مخالفا للظاهر
بانه قال بعته ثم اشتريته قبل الحول ولم يحل بعد او قال
دفعته الزكاة بنفسه وجوزنا ذلك فالقول قول المالك
مع يمينه بلا خلاف فهذا اليمين مستحبة ام واجبه فيه
وجهاه اصحهما مستحبة فاذا امتنع عن اليمين لا يجبر
عليها ولا زكاة عليه وان قلنا واجبه اخذت منه الزكاة
ثم اختلفت السافعية هل هذا اخذ بالنكول ام لا قالوا
نظير هذا اللعانة فانه الزوج اذا لا عن لزم المرأة اللعان
فاذا امتنعت حلت حد الزنا لا بامتناعها ونكولها
عن اليمين بل يلعان الزوج وانما لعانها مسقط لما وجب
عليها من الحد بلعانه قلت كيف يكون قول الزوج بيمينه
موجبا حد الزنا الذي لا يثبت الا بشهادة اربعة من
الرجال على زوجته وهذا لا اصل له في الشرع ولم يره
كتاب ولا سنة ولا قياس ولا شبهة ومن يقضى بالنكول

انما يقضى به في الاموال وما يجري مجراها واما الحدود
فلا سبيلا الى القضاء بالتكول فيها فليتهم قالوا قضينا
فيها بالتكول واما ادعوا ايجاب حد الزنا عليها يقول
المدعي مع يمينه اربع مرات لان اللعان يمين عندهم
قوله وكذا الجواب في صدقة السوايم في ثلاثة فصول
قوله اصبته منذ اشهر او على دين او اديتها لعاشرك
وفي تلك السنة عاشر آخر وفي الفصل الرابع وهو ما اذا
قالا ديتها بنفسى الى الفقراء في المصرا لا يصدق وان حلف
قلت ينبغي ان يقال يصدقه وياخذ منه ثانيا لانه متعدي
في الدفع بنفسه اذ ليس ولاية الدفع الى الفقير اليه عاما
بذكر من الجائز ان يكون العاشر قد راسى دفعه الى الفقير
فكيف لا يصدق في الدفع مثاله اذا باع الفضولي ملكا غيب
ان شاء اجاز بيعه وان شاء فسخه ولا يقال لا يصدق
على البيع بل يصدق ويفعل ذلك لانه غير نافذ فحقه
وما ذهبنا اليه مذهب سعيد بن ابى وقاص وابن عمر
وان سعيد الخدري وانه هرب وسلمة بن الاكوع وانس
وعائشة رضي الله عنهم وبه قال مالك وابو ثور وابو عبيد
وقال الحسن وابن جبير والاعمش ومكحول وابن حنبل
يضعها المالك في مواضعها وقال النووي في شرح المهديات
الاموال الظامنة هي الزروع والثمار والمواشي والمعادن
ففي اصح القولين وهو الجديد جواز تفرقة بنفسه
في القديم منعه فان دفعها بنفسه فعليه دفعها ثانيا
الامام اونايبه وسواء كان الامام عادلا او جابرا قال
النووي للمالك تفرقة ماله الباطن بنفسه قال وهذا
لا خلاف فيه ونقل اصحابنا فيه اجماع المسلمين قلت
في الجوامع اذا كان الامام

ياخذها الامام عادلا
كان او غير عادلا

في الجوامع اذا كان الامام يحد في الاخذ والصرف لم يسع المالك
ان يتولى الصرف بنفسه في الناحية ولا غيب قال ابن تيمية
وسوقولنا في ثور ايضا وان متر بالاموال الباطنة على العاشر
فولاية اخذها له باتفاق اصحابنا وبه امر عمر بن الخطاب
بضم الصعابة على ما ياتي بيانه بعد هذا ان شاء الله تعالى
فيطلب نعلم الاجماع على ذلك ولا خلاف في شرعية الدفع الى
الامام العادل قال ابن سيرين كانت الصدقة تدفع الى النبي
عليه السلام او من امر به ولا انه بكر او من به والى عمر او من
امر به ولا عثمان او من امر به فلما قتل عثمان اختلفوا
فمنهم من كان يدفعها اليهم ومنهم من يقسمها رواه ابو عبيد
وان كان جابرا جاز الدفع اليه ايضا وسقط الفرض
ايضا لو جوهها او ضيعها وبه قال الحسن والشعبي
والنخعي ومحمد بن علي والشافعي وابن حنبل وقال مالك
ان اخذها منه جبرا اجزائه وان حملها اليه اختيارا لم يجزه
وروي معناه عن سالم وعبيد بن عمير وطاوس والنوري
وذكر الرافعي عن الشافعية ان الامام لو طلبها لوجب الدفع
اليه بلا خلاف بذل الطاعة وترك الاقتيات على الامام وجه
قوله الشافعي على الجديد انه قد اوصى الحق للمستحق فبرأ
ذمته كالموكل بالبيع اذا قبض الثمن بنفسه دون الوكيل
برأت ذمة المشتري ولانه قد اسقط المؤنة عن الامام
فان شبه الاموال الباطنة ولنا حديثا بن عبد الله قال جازنا
من الاعراب فقالوا يا رسول الله اناسا يا تونا فيظلمونا
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارضوا مصدقكم رواه مسلم
في صحيحه وعن سفيان بن ابي صالح عن ابيه قال سألت سعيد
ابن ابى وقاص وابن عمر وابا هريرة وابا سعيد الخدري ان

أَقْبَسَ زَكَاةَ مَا لِي أَوْ أَدْفَعُهَا إِلَى السُّلْطَانَةِ فَأَمْرُهُ جَمِيعٌ أَوْ
 أَدْفَعُهَا إِلَى السُّلْطَانَةِ مَا اخْتَلَفَ عَلَيْهِ مِنْهُمْ أَحَدٌ وَفِي رِوَايَةٍ فَقُلْتُ
 لَهُمْ هَذَا السُّلْطَانَةُ يَفْعَلُ مَا يَرُودُ فَاذْفَعُ إِلَيْهِمْ زَكَاةَ مَا لِي فَقَالُوا
 كُلُّهُمْ نَعَمْ فَاذْفَعُهَا رَوَاهُ الْإِمَامُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي مَسْنَدِهِ
 وَعَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ لَيْثٍ عَنْهُمَا أَدْفَعُوا صَدَقَاتِكُمْ إِلَى مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ
 أَمْرَكُمْ فَمَنْ بَرَّ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسِيءَ فَعَلَيْهَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ
 صَحِيحٍ أَوْ حَسَنٍ هَكَذَا ذَكَرَ النَّوَوِيُّ عَنْهُ وَعَنْ ابْنِ عَمْرِو قَالَ
 أَدْفَعُوهَا إِلَيْهِمْ وَإِنْ شَرُّ بَوَابِهَا الْخُمُرُ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ
 صَحِيحٍ أَوْ حَسَنٍ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُ
 وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا فَصَارَ كَالْخَرَجِ وَالْجَزْيَةِ وَلَا تَنْهَايُ حَتَّاجٌ إِلَى الْخُرْمِ
 فِي تَغْيِيرِ الْأَصْنَافِ وَتَحْقِيقِ صِفَاتِهِمْ وَشُرُوطِهِمْ وَتَعْيِينِ الْمُلَاكَةِ
 فِي الْحَاجَاتِ وَهِيَ أُمُورٌ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهَا إِلَّا إِمَامٌ وَلَوْلَا الْأُمُورُ الْغَالِبَةُ
 وَصَارَ كَالْوَأَصِيِّ بَثَلَتْ مَالَهُ لِلْفُقَرَاءِ فَصَرَفَهُ الْوَارِثُ إِلَيْهِمْ
 كَذَا هُنَا الزَّمَمُ بِهَا فِي الْبِدَايِعِ وَغَيْرِهَا قِيلَ زَكَاةٌ مَوْلَا الْأَوَّلِ
 الثَّانِي سِيَاسَةٌ لَا قِتْيَانِيَّةٌ عَلَى الْإِمَامِ وَقِيلَ يَوْمَ الثَّانِي وَالْأَوَّلِ
 يَنْقَلِبُ نَفْلًا أَوْ يَقَعُ نَفْلًا وَمَوْلَا الصَّحِيحِ وَفِي الْمَبْسُوطِ ثُمَّ تَقَرَّرَ
 مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ زَكَاةَ مُحَضَّرٍ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَاتَمَّ
 يَسْتَوْفِيهِ مَنْ يَعْينُ تَأْيِيْدًا عَنْهُ فِي اسْتِيفَاءِ حَقِّهِ وَهُوَ الْإِمَامُ
 فَلَا يَبْرَأُ ذَمُّهُ إِلَّا بِالصَّرْفِ إِلَيْهِ قَالَ الْأَسْرَحُسِيُّ وَعَلَى هَذَا
 يَقُولُ وَإِنْ عَلِمَ صَدَقَتُهُ فِيمَا يَقُولُ أَخَذَتْ ثَانِيًا وَلَا يَبْرَأُ إِلَّا بِإِلَاقَةِ
 إِلَى الْفَقِيرِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ وَمَوْلَا اخْتِيَارِ بَعْضِ مَشَائِخِنَا
 لَا تَلَا إِمَامٌ رَأْيًا فِي اخْتِيَارِ الْمَصْرُوفِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبْطُلَ رَأْيُهُ
 بِالْإِدَاءِ بِنَفْسِهِ إِلَى الْفَقِيرِ وَلَا أَنْ الْعَامِلُ لَهُ نَصِيبٌ فِيهِ
 فَلَا يَبْطُلُ حَقُّهُ بِذَلِكَ وَهُوَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوَكِيلِ إِذَا قَبِضَ
 الثَّمَنَ الْمَوْكَلُ بِنَفْسِهِ وَالطَّرِيقُ الثَّانِي أَنَّ السَّامِعَ عَامِلٌ
 لِلْفَقِيرِ بِوَلَايَةِ شَرْعِيَّةٍ

الصحيح

بم

لِلْفَقِيرِ بِوَلَايَةِ شَرْعِيَّةٍ فَهُوَ مَوْلَى عَلَيْهِ فَلَا يَصْطَحُّ قَبْضُهُ
 كَالْمُرَاحِقِ الْخَافِظِ لِمَالِهِ إِذَا دَفَعَ الْمَذِينُ دَيْنَهُ إِلَيْهِ
 دُونَ الْوَصِيِّ كَانَ لِلْوَصِيِّ قَبْضُهُ ثَانِيًا وَلَا يَبْرَأُ إِلَّا بِقَبْضِ
 الْأَوَّلِ فَعَلَى هَذَا الطَّرِيقِ يَبْرَأُ بِالْإِدَاءِ إِلَيْهِ فِيمَا بَيْنَهُ
 وَبَيْنَ اللَّهِ فَطَامِرُ قَوْلِهِ فِي الْكِتَابِ لَمْ يَصْدَقْ فِي ذَلِكَ أَشَانٌ
 إِلَيْهِ وَمِثْلُ ذَلِكَ إِذَا عَلِمَ صَدَقَتُهُ لَمْ يَتَعَدَّ ضَرْبًا لَهُ إِذَا الْفَقِيرُ
 مِنْ أَهْلِ الْقَبْضِ فَيَصْطَحُّ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ بِخِلَافِ الصَّبِيِّ
 قَوْلُهُ وَمَا صَدَّقَ فِيهِ الْمُسْلِمُ صَدَّقَ فِيهِ الذَّمُّ وَالتَّغْلِيْبُ
 لِأَنَّهُمَا مِنْ أَهْلِ دَارِ الْإِسْلَامِ فَحُكْمُهُمَا فِي ذَلِكَ حُكْمُ الْمُسْلِمِ
 فِي التَّضْعِيفِ فَيَرَامِي شُرَايِطُ الزَّكَاةِ تَخْفِيفًا لِلتَّضْعِيفِ
 وَفِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ لِلْقُدُورِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا قَالَ الْمُسْلِمُ
 أَوْ الذَّمُّ أَدَيْتُهَا إِلَى عَامِلٍ غَيْرِي أَوْ دَفَعْتُهَا إِلَى الْمَسْكِينِ
 فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَحْمِيهِ قِيلَتْ قَوْلًا صَحَابِيًّا مَا يَصْدَقُ فِيهِ
 الْمُسْلِمُ يَصْدَقُ فِيهِ الذَّمُّ لَا يَسْتَقِيمُ فِيمَا إِذَا قَالَ الذَّمُّ
 دَفَعْتُهَا إِلَى الْمَسْكِينِ كَمَا ذَكَرَ شَارِحُ الْمُخْتَصَرِ لِأَنَّ مَسْكِينًا
 الْمُسْلِمِينَ وَمَسْكِينًا أَهْلَ الذَّمِّ لَيْسُوا بِمَصْرُوفٍ مَا يُؤْخَذُ
 مِنْ أَهْلِ الذَّمِّ لِأَنَّ بَنِي تَغْلِبَ الَّذِينَ قَالُوا الْعَدْرُ رَضِيَ عَنْهُ
 خُذْ مِنْهَا ضَعْفًا مَا تَأْخُذُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَسَقَمَ زَكَاةً فَأَخَذَ
 عَمْرٍ مِنْهُمْ عَمَّا وَجَّهَ الْجَزْيَةَ لِأَنَّ الزَّكَاةَ لَا يَجِبُ عَلَى الْكَافِرِ
 وَلِهَذَا اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّهُ يَوْضَعُ مَوْضِعَ الْخَرَجِ وَالْجَزْيَةِ
 وَلَا يَصْرَفُ إِلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ فَكَيْفَ يَقْبَلُ قَوْلُ الذَّمِّ
 دَفْعُهَا إِلَى الْمَسْكِينِ بِنَفْسِهِ وَالْمَسْكِينُ لَيْسُوا بِمَصْرُوفٍ
 هَذَا الْمَالُ وَالذَّمُّ غَيْرُ التَّغْلِيْبِ أَبَعْدَ أَذْ لَيْسَ فِيمَا يُؤْخَذُ
 مِنْهُ شَبَهَةٌ بِالزَّكَاةِ بَلْ مَوْجَالٌ يُؤْخَذُ بِحِمَايَةِ الْإِمَامِ قَالَ
 وَلَا يَصْدَقُ الْحَرَجِيُّ إِلَّا فِي الْجَوَارِي يَقُولُ مِنْ أَقْرَبَاتِ أَوْلَادِي

بم
 ورواه
 في صحيحه

وفي الميسوط لانه ان قال لم يتم الحول فهو ليس بمعتبر
في حقه لانه لا يمكن من الاقامة في دارنا حولاً حتى لو اقام
حولاً يصير ذمتياً وان قال على دين فالدين الذي وجب
عليه في دار الحرب لا يطالب به في دارنا قلت يجوز
ان يكون الدين المدعى وجب في دار الاسلام قبل مرور
على العاشر وفي الواجب لانهم لا يصدقون تجارنا في دعوى
ذلك فنحن لا نصدقهم ايضا حتى لو علم انهم يصدقونهم
نصدقهم نحن ايضا وهذا اقرب وان قال ليس مامع
للتجارة فهو ما دخل دارنا الا بقصد التجارة فامعه يكون
للتجارة وان قال اذ يته الى عاشر آخر وفي تلك السنة عام
آخر لا يقبل قوله لانه ما يؤخذ منه اجرة الحماية وليس
معنى الزكاة بخلاف الذمتي وقد وجدت الحماية وفيه
نظر لانه يتكدر الاخذ منه من غير تجدد الامانة وهو
غير مشروع اقا اذا قال الجواريه هن اتمهات اولادى
ولغلمته هم اولادى فلا لا النسب يثبت في دار الحرب
كما يثبت في دار الاسلام لم حاجتهم وامومة الولد من فرق
النسب فخدمت المالكية في اولاده واتمهاهم وان كان
كاذبا فهو اقرار منه بحق الجزية وان قال لعبيد هم
مدبرون لا يقبل منه لان التدبير لا يصح في دار الحرب
قوله ويؤخذ من المسلم ربع العشر ومن الذمتي نصف
العشر ومن الحر في العشر فياخذ من المسلم الذي وجب
عليه الزكاة ما يمد به ربع العشر لانه لما اخرج ماله
الى البراري والمهامه يحتاج الى حماية الامام فيثبت له
ولاية اخذ الزكاة منه لاجل الحفظ والحماية بخلاف السوا
والذي احوج الى الحماية اذا طاع اللصوص والسماق
الى اموال اهل الذمة

الى اموال اهل الذمة اشد واكثر وقال بعض الخنابلة
من المصنفين الفرقة بالحماية لا يصح فاة البضائع واموال
السفان في حوانيت الحضرمين والعروض لولا حماية السلطنة
لا هبت وهذا جهل من قايكه للفرقة فاة المدينة محمية
بهيبة السلطنة والمفاوز والقفار بمباشرة نواب السلطنة
اذ لو خلت منهم اخذوا ولا تجدى الهيبة في البرية نفعا
لهم وهذا امر معروف لكل من ترك مكابرة عقله والمحتل
عليه في ذلك الاثار منها ما ذكر في المحلى لابن حزم عن السائب
يريد قال كنت اعشر مع عبدالله بن عتبة زمن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه فكان ياخذ من اهل انصاف عشر
اموالهم فيما تجروا به وعن ابن مالا عن عمر يؤخذ
من المسلمين من كل اربعين درهما درهم ومن اهل الذمة
من كل عشرين درهما درهم ومن كل عشرة درهم
درهم درهم ومن طريق زياد بن جدير امرني عمر بن
أخذه من بني تغلب ومن نصارى اهل الكتاب نصف العشر
وعن عمر انه كتب الى ايوب ابن شرحبيل خذ من المسلمين
من كل اربعين دينارا دينارا ومن اهل الكتاب من كل
عشرين دينارا دينارا اذا كانوا يدبرونها ثم لا يؤخذ منهم
شيئا حتى راس الحول وان سمعت ذلك ممن سمع النبي
عليه السلام وفي الاسراف قال ابو بكر ابن المنذر اجمع
من يحفظ عنه من اهل العلم ان لا صدقة على الذمة في شيء
من اموالهم ما داموا مقيمين واختلفوا في المقدار الذي
اذا مر به الذمتي على العاشر يجب لاخذ فيروينا عن
عمر انه اخذ من المسلمين من كل ما ياتي درهم خمسة
درهم ومن اهل الذمة من كل ما ياتي درهم عشر درهم

فرونا

وكتب عمر بن عبد العزيز ان يؤخذ من كل عشرين دينارا
دينارا فما نقص فبحسابه الى ان يبلغ عشرة دنانير فان
نقص منها ثلث دينار فلا شيء وموقوف التورثي والحسن
ابن صالح وانه ثور وفي الحرة العشر وقال ابو عبيد قان
مر بخسين درهما اخذ منها خمسة دراهم قال ابن المنذر
وكما ذكرته في اهلا الذمة سوى نصارى بني تغلب فان
جماعة قالوا ايضا عفا عليهم الصدقة وهذا قول ابي حنيفة
واصحابه وقول ابن ابي ليلى والثوري والشافعي واليعقوب
قال وروينا في ذلك اخبار عمر بن الخطاب ولا احفظ غير
خالفهم قلت خالفهم داود واصحابه وقال مالك يؤخذ
من تجار اهلا الذمة العشر اذا اتجروا الى غير بلادهم
مما قلنا او اكثر اذا باعوا ويؤخذ منهم في كل سفر كذلك
ولو مرارا في السنة فان اتجروا في بلادهم لا يؤخذ منهم شيء
ويؤخذ من الحرثي كذلك الا فيما حملوا الى المدينة من
الحنطة والزيت خاصة فانه يؤخذ منهم نصف العشر
فقط وهذا عجيب قوله وان مخرج حرثي بخمسين درهما
لم يؤخذ منه شيء الا ان يكونوا ياخذون متاعا من مثلها
فكذا في الجامع الصغير والسير الكبير فيمنع يكون اخذ
ذلك مجازاة على صنيعهم ووجه رواية التتاليل الزكاة
وهي انه لا تؤخذ من القليل شيء وان اخذوا متاعا
القليل لم يزل عفو او موقوف للتفقة عادة واخذهم ظلم
ولامتابة في الظلم الا يدرى انهم لو كانوا ياخذون جميع
الاموال من التجار لا ياخذ منهم الجميع لانه غدر هؤلاء
في المبسوط وغيره وفي المحيط ان اخذوا متاعا الجميع يؤخذ
منهم الجميع الا قدر ما يبلغهم الى ما منهم وفي المبسوط
ايضا يؤخذ من الحرثي

محيط

ايضا يؤخذ من الحرثي مثلا ما ياخذون متاعا عشرة
كاه او اقل او اكثر وان كانوا لا ياخذون متاعا اصلا لا
ياخذ منهم شيئا لانه لا اخذ بطريق المجازاة ولاننا
اذا لم ياخذ منهم يستمرون على ترك الاخذ من تجارنا
ولاننا اولي بالمكارم منهم بخلاف الذمى فان حكم ما
يؤخذ منه حكم الزكاة المضاعفة فيراعى شروطها
وان مخرج حرثي بما يتي درهم ولا يعلم كم ياخذون متاعا
اخذ منه العشر وفيه قول عمر رضي الله عنه فان
اغناكم فالعشر يعني عجزتم عن معرفة ما ياخذون
منكم ووجه اخذ العشر قد تقدم وان مخرج حرثي
على ما يبر فعشر ثم مخرج آخر لم يعش حتى
يجول الحول اذا اخذ في كل مرة قبل عوفه الى دار الحرب
يستأصل ماله وبعد الحول يتجده الايمان فيؤخذ
ثانيا اذا اخذ بعد لا يستأصل الماله وفي المبسوط
ومراده اذا يعلم بحاله حتى حال الحول فيأخذ منه
ثانيا كما تاخذ من الذمى لتجدد الحول عليه وفي
المبسوط وقاضي خان روى ان نصرا نيا دخل دار
الاسلام بفرس ليبيعه فاخذ العاشر منه عند
دخوله وموا القادرهم وكانت قيمته عشرين الفا
ثم لم يتفق ببيعه فمرد به على العاشر عابدا الى دار
الحرب فطالبه العاشر فعشر ثانيا فقالوا اني كلما
تدرت بك ان ادبت عشر اليك لا يبقى لي شيء فترك
الفرس عند وجاء الى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم
فوجد عمر رضي الله عنه في المسجد مع اصحابه ينظرون
في كتاب فوقف على باب المسجد فقال لانا الشيخ النصري

مخرج حرثي عشرة
او مخرج آخر ما حكمه

فقال عمران الشيوخ الحنفية ما وذاك فقص عليه قصته
 فعاد عمر الى ما كان فيه فظن النصراني انه لم يلتفت
 الى ظلامته فعزم على اداء العشرة ثانيا ورجع فلما انتهى
 الى العاشر وجد كتاب عمر قد سبق وفيه انك اذا اخطأ
 منه مرة فلا تاخذ منه مرة اخرى قال النصراني ان
 ديننا يكون العدل فيه هكذا الحق ان يكون حقا فاما
 وروى ان اليهوديا غصب عليه دار بالبصرة عام
 عمر فقص اليه يهودي المدينة فوصل اليها ووجد عمر
 جالسا فمشى ما نزل به فاخذ عمر عظمة فكتب عليها
 نسلم لليهودي دار واشخص النافا استحق لليهودي
 امر عمر وما كتب فقال يا خيبة المسعى وخاف على
 نفسه من سطوة العامد فلما وصل اليه اراه العظم
 فاصفر وجه العامد وسلم له الدار وحك ويقرب
 من هذا ما روى في وقعة اليرموك انه هرق قتل الروم
 في اربع مائة الف مقاتل وقدم عليهم واقام يوقظهم
 الروم بانظاليه واقبلت الروم يريدون المسلمين
 ثم فوق ثلاثين الفا اميرهم ابو عبيدة بن الجراح
 خلافة عمر بن الخطاب وفيهم خالد بن الوليد وعادة
 ابن جيل وعمر بن العاص وسفيان وابنه يزيد
 وعدة الصحابة الفرصا حب فجلت الروم يفسدون
 في الارض ويعضون الامراء وشكاهم اهلا القرى فلا
 يزال جماعة ينجى بالجارية قد اقتضت وجماعة يسكنون
 اغنامهم قد ذبح وانه اموالهم قد سلبت فقام الى
 ما هان رجلا من اهلا البلد من اهلا الذمة فسلكوا
 اليه مظلمة بلسانه يقول لا يراها الملك كانت له مائة
 شاة وابني يربعاها

حطية عجيبة في
 امره قتل وعسكره
 وفسادهم والترك
 اتبعهم في قتلهم

شاة وابني يربعاها فمد عظيم من عظامك فضرب خياري
 واخذ حاجته من الغنم وانتهت اصحابه بقيتها فجاثها
 امرأت يشكوا اليه انتهاب اصحابه غنمي ويقول له اما
 ما اخذت انت لنفسك فهو لك ولكن ابعت الى اصحابك
 يربوا علينا ما اخذوا فامروها فادخلت الخباء فطالمتها
 عند فلما راي ذلك ابنيها دنا من باب الخباء فاطلع فاذا هو
 بصاحبكم ينكح امته وهي تبكي فصاح الفلام فامربه فقتل
 فلما سمعت به جيئت اليه فضربوه بالسيف فالتقيته
 بيدي فقطعهما فقال له باهاة هل تعرفه قال نعم قال اين
 موقال هو ذا العظيم حاضر عندك فغضب ذلك العظيم فاقتل
 من اصحابه نحو مائة رجل فضربوه باسيافهم حتى قتلوا
 وباهاة ينظر لا ما صنعوا بين يديه فقال العجب كل العجب
 كيف لا يتهلك الجبال وتترك الارض وسترون عاقبة
 الظلم ثم بعد ذلك بعث باهاة جرحه رسولا الى المسلمين
 وكان من خيارهم يطلب من المسلمين خالد بن الوليد ليكون
 رسولا في الصلح بينهم فجاءهم خروجه الروم وقد قدام القتب
 وكان وصوله عند غروب الشمس فحضرت صلاة المغرب
 فقام المسلمون يصلون صلاتهم وهو ينظر الى رجال المسلمين
 يصلون ويدعون الله تعالى وينتزعون اليه ولا يصرف
 الرومي بصري عنهم وراى عبادتهم وقيامهم الليل ونظر
 الامور بالمعروف ونهيم عن المنكر وكفهم عن ظلم العباد
 فاسلم على يداه عبيدة فلما رجع اليهم بالرسالة وكتم اسلا
 واخبر باهاة انهم بالليل رهبان وبالنهار اسودوا
 شجعان خلاق سيئة الروم فلما كانت النصية لهم على
 الروم وقتلوا منهم خلقا لا يحصى عددهم واخرجوهم من

ما روى

البلاد ثم رجع اليهم حرجه وحسن اسلامه واسلم
 غني ايضا في هذه الغزوة وحسن اسلامه واذا رجع اليه
 لادار الحرب ثم خرج اليها عشرة ثانيا وثالثا وكونا
 في يوم واحد لتجدد الامانة وبه قال السجاق وابو ثور
 وابو عبيد وعن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز
 لا يكثر في السنة ولا يكثر على اهل الذمة قال ابو
 عبيد هذا اذا كان المال الذي مر به بعينه في المرة الاولى
 وانه كان غني اخذ منه وهو قريب من الصواب لم يوجد
 منه شيء وقد دخل تحت حاية الامام ولا يأخذ العاشر
 من مكاتب اهل الحرب ولا من صبيانهم الا اذا اخذوا
 متا وفي الولو الحج يأخذ العاشر من مكاتب الحر
 وصبيانهم الا اذا لم يأخذوا متا بخلاف ما اذا امر الحر
 من ياتي درهم حيث لا يؤخذ منها الا اذا علم انهم
 يأخذون متا من مثله والفرق ان العفو عن القليل
 عادت للملك فالظاهر تركه لا اخذ منه وليس الظاهر
 تركه الاخذ من المكاتب الصبيان قلت هذا ظاهر جلا
 عاد الحزبي الى دار الحرب ولم يعلم به العاشر ثم خرج
 ثانيا لم يأخذ لما مضى بخلاف المسلم والذمي اذا امر عليه
 وهو لا يعلم ثم علم في التلذذ يأخذ منها عن الماضي
 ذكر في المحيط والبدائع وغيرهما ولم يعلموا والظاهر ان
 المستامن لما دخل دار انتهى امانه وعاد حريته
 الدم والمال فلا يمكن ان يكون العشر دينا عليه لنادي
 المحيط علة بانقطاع الولاية بالعفو ولو كان صاحب
 الثوب هو قوه في فتحه على ضربا وقال كدباس
 حلفه ولم يفتح والقوه هي ثوب الى قوهستان كون
 من كور فارس ومنه

مقدم
 عاد الحزبي الى داره ولم
 يعلم به العاشر ثم خرج
 ثانيا لم يأخذ لما مضى
 بخلاف المسلم والذمي اذا
 امر عليه وهو لا يعلم

المستامن اذا عاد
 الى داره صار مباح
 الدم

من كور فارس ومنه قول محمد في الاجابات كبيع القوه
 بالقوه نسبية وفي الخزانة والبدائع لو عشرين عاشر
 اهل البغي لا يحسبه عاشر اهل العدل وياخذ منه
 ثانيا بخلاف ما لو ظهر اهل البغي على مداين من مداين
 اهل العدل او قرية من قراهم فاخذوا صدقة السوايم
 وعشر اراضيهم وخراجها ثم ظهر عليهم امام اهل العدل
 لا يأخذ منهم ثانيا والفرق ان المار على عاشر اهل البغي
 مقصود بحدود وشمه ضيقهم الامام قوله فان مر
 ذمتي بخمسة عشرها اي اخذ من قيمتها نصف عشرها و
 لم يعشر الخنازير ان مر بها وقال الشافعي لم يعشر الخمر
 ولا الخنازير وقال زفر يعشرها وقال ابو يوسف ان مر
 بها جميعا فكما قال زفر وان مر بكل واحد من الخمر و
 الخنازير وحك فكما قال ابو حنيفة ومحمد وروى ابو حنيفة
 مذهبه عن ابراهيم النخعي وكان مسروق يقول
 ياخذ من عين الخمر في البسوط والبدائع مديها للجان
 وفي المحيط قول زفر رواية عن ابو يوسف قلت يعني
 عند الاجتماع وفي شرح مختصر الكرخي اذا امر الذمي
 بخمر للجان اخذ عشر ثمنها اي قيمتها والصواب نصف
 عشر قيمتها كما تقدم ونصر عليه في قاضي خان وعند الشافعي
 الخمر والخنازير ليسا بمال عند اهل الذمة ولهذا لا
 يضمن متلفهما عندك فلا يأخذ شيئا عنهما ووجه قول
 زفر ان كل واحد منهما مال عندكم يضمن بالانلاق وكذا
 في عشرها ووجه قولنا في يوسف ان الخمر اشبه بالمال
 من الخنازير بدليل ان له لو اسلم الذمي او غنق المكاتب
 وفي يد خمر وخنازير امسك الخمر للتخيل وسيب الخنازير

عشر اهل البغي
 يوحى ثانيا بخلاف
 في عشر الخراج وفيه
 خلاف قال السجاق
 في سعيه الخراج سقط
 ولا سقط الزكاة والعشر
 جميع ذلك لا يسقط عنهم
 يطونهم ثانيا لانهم لا يعفون
 ذلك موضوع وتقدم قبل هذا
 بسبب ولا ضرر في قوله
 واذا اخذ الخراج الخراج

فيحشر الخنزير تبعاً للخبر ولم ينكح من حكم يثبت تبعاً
 أنه لم يثبت مقصودها كما ستقرأ من الحيوان وبيع
 الشرب والطريق وعزلاً لوكيد ووقفاً لنقل وقية
 الرقيق يجوز مع ما لا آخر عندنا حنيفة ولنا ما روي
 عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال بلغنا أنه في
 خمونا هذا الذمة ولو تم بيعها وخذوا العشر من الثمن
 ولأن الخمر من ذوات الأمثال ولا يكون أخذ قيمتها كأخذ
 عينها ولهذا لو تزوج الذمة ذمتة على خمر فاني بقيتها
 لا يجبر بقبولها وقيمة الخنزير كعينه اذ هو من ذوات
 القيم والقيمة في ذوات القيم كعينها ولهذا لو تزوج
 امرأة على عبد او فرس في الذمة وان بقيته يجبر عليها
 كما يجبر على العين ولأن الاخذ لاجل الحماية والمسلم يحرم
 خمر نفسه للتخليد فكذا يجبرها عن غيب ولا يجبر خنزير
 نفسه بل يجب عليه تسييته بالاسلام فكذا لا يجبرها
 عن غيب ولأن الخمر كانت ما لا تنفوق ما كانت عصياً وهي
 بعرضية المالة المتقومة بالتخليد كالرضيع والحش
 فجاز ان يؤخذ عنها لاجل حمايتها بخلاف الخنزير فانه
 ليس له عرضية المالة في حق المسلمين ويعرف قيمة الخمر
 بقوله فاسقين تائباً او ذمتين اسماً ولو مر صبي او
 امرأة من بني تغلب بال فليس على الصبي شيء وعلى
 المرأة فيه ما على الرجل لانه يعاملها كالمعاملة الزكاة
 لما ذكرنا في صدقة السوايم ومن مر على عا شرباً له درهم
 واخبر ان له في منزله مائة اخرى وقد حال عليها الله
 لم يترك المائة التي مدها لقلتها وما في بيته لم يدخله
 حمايته وهو ياخذها بطريق الحماية اذ كان الذي يجبر
 حمايته نصاباً قوله

حمايته نصاباً قوله ولو مر بما يتي درهم بضاعة
 لم يعشرها لانه ليس بمالك ولا نايب عنه في اداء الزكاة
 ولا انها لا يجوز الا بالنية ولم يوجد من المالك ولا ان
 المستضع ما يور بتحصيد الرج للمالك لا بتقصص ماله
 وكذا المضاربة بمنزلة البضاعة حتى لا يعشرها وكان
 ابو حنيفة يقول لا ولا يعشرها لانه بمنزلة المالك ورب
 المال كالاجنبي حتى جاز بيع ما للمضاربة من رب المال
 لتحصيد اليد ولا يصح نهيه عن التصرف بعد ما صار
 المال عروضاً ثم رجع وقال لا يعشرها وهو قولها لانه
 ليس بمالك ولا نايب عنه في اداء الزكاة الا ان يبلغ نصيبه
 من الرج نصاباً او يكون عند من المال ما يكمل به النصاب
 فيؤخذ منه لانه ملكه فيه كاملاً حتى يستحق به الشفعة
 ولو مر عبد ما ذون له في التجارة بما يتي درهم وليس عليه
 دين عشى قال ابو يوسف لا ادرى ان ابا حنيفة رجع عن
 هذا ام لا وقياس قوله الثاني في المضاربة وهو قولها لانه
 لا يعشرها وفي المفيد رجوعه في المضارب رجوع في الماذون له
 وفي شرح مختصر الخرخي للقدوري ان رجوعه في احدهما
 رجوع في الآخر لانه الوجوب بالملك والمالك ولم يجتمعا
 من اصحابنا من تكلفا الفرق فقال يد المضارب يد نيابة
 عن المالك ولهذا يلحق العهد رب المال من جهته كالموقع
 ولهذا اذا ذون له في نوع يتقيد به والماذون يتصرف باهلية
 نفسه اصاله والاذن فكذا المجر حتى كانه الاذن في نوع اذنا
 في الانواع كلها ولا يرجع بالعهد عليه وذكر في الاصل انه
 لا يؤخذ العشر من هؤلاء في قولهم جميعاً وجعل الماذون له
 كالمضارب لانهم امروا بتحصيد المال لا باخراج الزكاة

اذ ابلغ نصف المضارب
 نصاباً سواء كان باخرة الناصر

اصح

الا اذا كان المالك معهم وقد ذكرناهم في اول الباب لا اذا كان
الدين الذي على المادونة له يحيط بماله لعدم الملك على قول
ابن حنيفة ولو جود الشغل على قولها ومسئلة المار
على عاشر الخواارج قد منها فلان عبيد لها والله اعلم
باب المعادة والركاز
في الصالح المعدن بكسر الدال لالة الناس يقيمون فيه
الصيف والشتاء وهو من عدة معدن من باب ضرب
عدونا اذا اقام ومنه جنات عدة ومعدن كل شئ
ومركزين واحد والمعدن خاص لما يكون في باطن الارض خفية
والكثر خاص لما يكون مدفونا والركاز يصلح لها وفي جمع
الغرايب قبل الركاز المعادة وقبله تكون الجاهلية
والاصل فيه من ركز في الارض اذا ثبت صله والكثر يكون
في الارض كما يركز الرمح وفي النهاية لابن الاثير الركاز
كنوز اهل الجاهلية المدفونة في الارض وهي المطالب العرف
عند اهل الحجاز وهو المعادة عند اهل العراق والقولا
يحملها اللغة قال والمعدن والمركز واحد قال ابو حنيفة
اركز الرجل اذا اصاب ركازا وهو قطع من الذهب يخرج
من المعادة قال ابن بطال وهو قول صاحب العين والله
عبيد وقال النووي الركاز بمعنى المركز كالكتاب
بمعنى المكتوب قوله معدن ذهب وفضة او حديد
او رصاص او صفر او نحاس وجد في ارض خراج او غير
يجب فيه الخمس وتمهيدا للنظر فيه في ستة فصول الفصل
الاول في جنسه الفصل الثاني في قدر الفصل الثالث
في مكانه الفصل الرابع في واجد الفصل الخامس واجبه
الفصل السادس في مصرفه اما الفصل الاول
فالمعدن انواع ثلاثة

فالمعدن انواع ثلاثة النوع الاول ما يذوب بالنار
وينطبع كالذهب والفضة والحديد لا آخر ما ذكرنا
والنوع الثاني ما يذوب بالنار ولا ينطبع كالخض والنون
والكحل والزرنيخ والمغن وما يوجد في الجبال كالياقوت
والزمره والبلخشن والفيروزج ونحوها والنوع الثالث
ما يكون ما يعا كالقار والنفط والملح المائي ونحوها
فالوجوب يختص بالنوع الاول دون النوعين الاخرين
عندنا ووجب ابن حنبل في الجميع وما لا والشافعي في الذهب
والفضة خاصة لنا عموم حديث المعدن والركاز على ما ياتي
وخرج منه المايح لانه لانه بمنزلة الماء وملحق به ولا يقصد
بالاستيلاء ويجب الخراج في الموضع الذي يتاخر فيه الزراعة
هكذا في المحيط وفي المبسوط ما حول عين القير من الارض
الخراجية وقال بعض مشايخنا لا شئ فيه من الخراج لانه
غير صالح للزراعة فصارت كالارض السبخة وما لا ينفعها
الماء وكاذا ابو بكر البرازي يقول لا شئ في موضع واما حريمه
ما اعدت صاحبه لا لبقاء ما يحصل له من ذلك فانه مسح
ويجب فيه الخراج لانه في الاصل صالح للزراعة وانه اعطاه
صاحبه لم حاجته وما لا ينطبع فهو من اجزاء الارض كالتراب
الاحمر والحجارة والفصوص في الحقيقة اجزاء نقية مضية
ولا شئ في الحجارة والتراب وروى صاحب المبسوط عنه
عليه السلام انه قال لا ركاز في الحجر ولم يره به اذا كان للحجارة
فكان محمولا على المعدن قلت هذا لا يدرك على عدم وجوب
الخمس فيه فانه ليس بركاز واما الفصل الثاني فيجب في
قليله وكثيره ولا يشترط فيه النصاب عندنا واشترط
مالك والشافعي وابن حنبل ان يكون الموجود نصابا ولم

يشترط الحول وقالوا كم من حول قد مضى عليه ضعف
هذا الكلام ظاهر لانه الاحوال التي مضت عليه في غير ملك
الواحد فكيف يحسب عليه واختار داود واستحاق و
ابن المنذر وابن حنبل والمذني والشافعي في البويطي
اشتراط النصاب والحول في ذلك ولنا ان النصوص خالية
عن اشتراط النصاب فلا يجوز اشتراطه بغير دليل
وفي المحيط وقال الشافعي يجب في الذهب والفضة ربع
العشر وفي غيرهما العشر قلت انما يجب عند ربع الف
عند كمال نصاب الزكاة ولا يجب فيما دون النصاب شيء
ولا شيء في غير الذهب والفضة ومثله في المبسوط واتا
الفصل الثالث في مكانه ان وجد المسلم او الذمي في
دان معدنا فهو له ولا شيء فيه عند انه خيفة واحد
الا اذا حال الحول على نصاب في مال الزكاة وعند ان ي
ومجد يجب الخمس في الحال وعند مالك والشافعي الزكاة
في الحال قاسن ابو يوسف ومحمد على الكثر وابو حنيفة
يقول ملكه الامام الدار جميع اجزاها واطباؤها على ان
لامونه عليه فيها بخلاف الكثر فانه مؤدع فيها وفي رواية
للجامع الصغير يجب في ارضه دون دان وفي كتاب الزكاة
من الاصل الارض كالدار وجه الفرق ان الدار ملكك
خالية عن المؤن ولهذا لا يجب فيها عشر ولا خراج حق
لو كان فيها نخل يخرج الكرا من التمر في السنة لا يجب
فيه شيء بخلاف الارض والحانوت والمنزل كالدار
والذهب والفضة والعنبر واللؤلؤ مستخرج من البحر
لا خمس فيها ولا زكاة عند انه خيفة ومحمد بن جميعها
للواحد وبه قال مالك في الجوامع لابن شاسر عن ابي
يجب فيها الخمس وعند

يجب فيها الخمس وعند الشافعي وابن حنبل يجب الزكاة
لكن عند الشافعي في الذهب والفضة خاصة وانه وجب
في الفلاة والجبال والموات ففيه الخمس وباقيه للواجد
وان كان في العاير وكان الامام اختطه للغاري ففيه
الخمس واربعة اخماسه لصاحب الخطه او لورثته او
ورثته ورثته ان عرفوا والا يعطى اقصى مالك للارض او
ورثته وان لم يعرفوا فلبيت المال وقال ابو يوسف للواجد
وهو استحسانه وان لم يكن مملوكا لا أحد كالجبال والمفاوز
ونحوهما فاربعة اخماسه للواجد اتفاقا وفي الاستيعاب
وغیر ان كان معدنا فباقيه لصاحب الارض اتفاقا وجعلوا
خلاف ابن يوسف في الكثر وهو ظاهر قال ابو يوسف في
الموجود في الدار كالموجود في الفلاة لانه الواجد هو الذي
اظهره وحان قال ولا يجوز ان يقال لامام ملكه بالقسمه
لانه الامام عادل في القسمة فلم يكن تملك الكثر منه
عد لا هذا معنى الاستحسان فاذا لم يملكه بقي على اصل
الاباحه فمن سبقت يلك اليه ملكه الا في حق الخمس و
لها ان صاحب الخطه ملكا لبقعة ظاهرها وباطنها بالحيان
ثم المشتري منه يملك بالعقد فيملك الظاهر دون الباطن
فظهر ما اذا اصطاد سمكة في بطنها لؤلؤ فهي له هذا
اذ لم تكن مثقوبة بخلاف ما لو اشترى سمكة لا يملك
اللؤلؤ بخلاف ما لو اشترى سمكة في بطنها سمكة حيث
يملكها المشتري وبخلاف المعدن حيث يكون للمشتري
لانه من اجزاء المبيع فينتقل الى المشتري وهو مشط
لانه اذا اشترى الارض بدراهم فوجد فيها معدنة فضة
اضعان الثمن فهذا ربا محقق ولا يقول لامام ملكه

الكثر بالقسمة بل يقول قطع مزاحمة ساير الغنائم
 عن تلك البقعة وقد ريد عليها فهو ملكة بالحيان
 بهذا الطريق فصار كالمعدن وان دخل المسلم دار الحرب
 فوجد في الصحراء غير ملكا احد زكاه فهو له ولا خير
 فيه دخل بامان او بغير امان وبه قال ابن الملاحون
 من المالكية وان وجد في ملكا احد رفق عليه وفي الغنيمة
 ان دخلها بامان وان اخرجها ملكه ولا يطيب له وقال
 الشافعي ان وجد في دار الحرب في موايت لا يدبونها عنه
 ففيه الخمس والباقي له كدار الاسلام وكذا ان كانوا
 يدبونها عنه في الصحيح وعندنا كله له كما ذكرنا وقال
 مالك هو بين الجيش وقال الاوزاعي موبين الجيش
 اخراج الخمس وان وجد في ارض مملوكة لهم واخذ
 يقر وقال فهو كاخذه من بيوتهم بخمس وباقيه له
 وعندنا كله له الا ان يدخلوا مستنحين فيخمس لانه
 غنيمة وان كان بغير قتال فهو فني ومستحقه اهل
 الفتي قال النووي كذا ذكر امام الحرمين وقال الامام
 هذا محمول على ما اذا دخلها بغير امان اما اذا دخلها
 بامان فلا يجوز له ذلك لانه جناية فيجب ردها
 لانه ان اخذ خفيه فهو بسرقة وان اخذ جهازا
 اختلاس وكلاما ملكا خاصا للمسارق والمختلس وان
 وجد الحرب في ذلك في دار الاسلام اخذ خمسة وباقيه
 الا ان ياذن له الامام في العمل او قاطعة على شيء يؤخذ
 خمسة وله ما شرطه واما بشرطه واما الفصل الرابع
 فني واحد قال في جوامع الفقه والتحفة والغنية
 غيرها وفي الركاز وهو المعدن الخمس وهو الاثمن
 لله سبحانه وتعالى

الصحيح

معنى الامام فاطم
الحزبي عرش

مسألة عجيبه من
احباب الفقهاء

في

الزكاة

وان لحقه كلفة ومؤنه واتفاق ما فيه ربح العشر
وفي الكثر الخمس وعن ابن عمر وفي الزكاة العشر
عن النبي عليه السلام وفيه يزيد بن عياض وعبد الله بن
نافع وصفها النساء بالترك في الامام واحتجوا
بما روي عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن غير واحد
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقطع بلال بن الحارث بن
عصمة المزني مائة الف قبلية جلسيتها وغورتها من
قدس ولم يقطع حق مسلم من ناحية القرع فتلك الاما
لا يوجد منها الا الزكاة الى اليوم رواه مالك في الموطا وابو
داود وفي الامام قال ابو عمر بن عبد البر هذا الخبر
منقطع في الموطا ولم يخرج احد من الستة مستندا
النووي في شرح المذهب وقال الشافعي ليس هذا مما
يثبت اهل الحديث ولو ثبت لم يكن فيه رواية عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اقطاعه فان الزكاة في المعدن
دون الخمس ليست مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال البيهقي موكما قال الشافعي في رواية مالك قلت
اعترف الشافعي انه لا حجة فيه ولم يثبت رفعه
لو كان ثبت رفعه عند ذلك محتجاً به فكيف
له ان يجعله مذهبه بعد اقران بذلك بغير دليل
وقال ابن حزم هذا ليس بشيء لانه مرسد وليس
مع ارساله الا اقطاعه عليه السلام تلك المعادة
وليس فيه انه عليه السلام اخذ منها الزكاة ثم
كان المالك يوثق او لم يخالف له لانهم راوا في النذر
بغير كثير عمل الخمس وهو خلاف خبرهم ويسألون
عن مقدار العمل الكثير وحال النذر ولا سبيل اليه
الا بدعوى لا يجوز

الا بدعوى لا يجوزنا الاستغفار بها والنذر بفتح النون
وسكون الدال المنقطع من الذهب والفضة عن هيئته
ومنه نذر العظم اي قطعة ونادر الكلام ما خرج عن
اسنوبه ورواه الدراوردي عن كثير بن عبد الله بن عمر
ابن عوف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اخذ من معادن
القبليّة الصدقة موصولا وخرجه البيهقي ايضا ونظفه
انه عليه السلام اخذ من معادن القبليّة الصدقة و
الخمسة زكاة عندك وهو ليس بنصف في ربع العشر لو ثبت
وكثير مجتمع على ضعفه لا يحتج بمثله ذكر التزاور وانقره
به ابو سبيح ولم يتابع على اسناده في الكمال قال يحيى
ابن معين كثير ليس بشيء وقال احمد بن حنبل ليس بشيء
وعنه ليس يساوي شيئا وقال النساء متروك الحديث
وقال ابن حزم وقياسهم على الزروع باطلا لانه يلزم ان
يراعى فيه خمسة اوسق والا فقد تناقصوا ويلزم ان
يقيسوا كل معدن من حديد ونحاس ورصاص على الزرع
وراي مالك ان من ظهر في ارضه معدن يسقط ملكه عنه
ويصير للسلطان قال هذا في غاية الفساد بلا برهان
رواية سقيمة ولا غيرها مما يثبت الشبهة قال ابو عبيد
هو عند اشبه بالمختم من الزروع وان كان يلحقه مؤنة
وكلفة فكذلك مجاهد العدو بلا جهاد اشد واعظم خطرا
لان فيه بدلا للنفس والمال وقد جعل الله في الغنيمة الخمس
فادنى ما يجب في المعدن ان يكون مثلهما ينال من العدو
ومع هذا ان حكم الزرع مخالف لحكم المعدن من الذهب
والفضة لان الزرع انما يجب فيه الزكاة في وقت الحصاد
من واحد ثم لا يجب فيه بعد ذلك شيء وان ملك عند

صاحبه سنين وانه الذهب والفضة لازكاة فيها عند
 الفائدة حتى يحول عليها الحول فيجب حينئذ ان لا يزال
 الزكاة جارية عليها كل عام فقد اختلف حكمها في الاصل
 واختلف في الفرع وابين من هذا فيما يختلف فيه ان
 الواجب في الزرع العشر فهذا اختلاف متفاوت شديد
 فكيف يشبه به مخالفة الآثار التي ذكرناها انتهى كلام
 ابن عبيد والقبليته بفتح القاف والباء الموحدة قال ابو عبيد
 البكري هي من ناحية الفرع بضم الفاء والراء حجازي
 من اعمال المدينة الواسعة والصفراء واعمالها من الفرع
 ومنضافة اليها قال النووي يسكون الراء مع ضم الفاء
 وبالعين المحبة بلاد مكة والمدينة وفي النهاية لابن الاثير
 بضم الفاء وسكون الراء وبالعين المهمله موضع بين مكة
 والمدينة وفي كلام الشيخ زكي الدين عبد العظيم المنذري
 بالضمين وقيل يسكون الراء وبالعين المهمله قلت قول
 النووي بالعين المحبة ومم ان لم يكن الخلط من الكاتب
 وقوله وقول ابن الاثير والمنذري يسكون الراء مسامي
 في العيان لان الاثبات قد نقلوا ضمتها فتسكينها حينئذ
 قياس لطيب وعنف في المفرده ورسد ونذر في الجمع فلا حاجة
 الى ذكر سكونها قوله جلس بها اي يجدها وسوما
 اطمان من الارض والقدس المرتفع من الارض ولنا ما
 رواه ابو هريه رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه قال العجاء جبار والتبرجبار والمعدن جبار
 الركاز الخمس رواه الجماعة ويروي العجاء جرحها جبال
 الى آخر وقد تقدم انه يتناول المعدن والكنز وقالوا
 ان الركاز معطوف على المعدن فعلم ان الخمس فيه لا المعدن
 وجوابه ان قوله عليه السلام

وجوابه ان قوله عليه السلام والمعدن جبار عطف على
 قوله والتبرجبار وليس فيه ما يبقى ان يكون المعدن
 ركازا الا انه اخبر بما هو جبار ثم اخبر بما يجب فيه
 الخمس وسوا الركاز المشتمل على المعدن وفي الامام عن
 ابن هريه رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الركاز الذهب الذي يثبت بالارض رواه البيهقي
 في المعرفة وفيه ابو علي حبان بن علي العنبري قال
 يحيى بن معين في رواية عنه هو صدوق وقال ابو
 زرعة ليقن وعن ابن هريه رضي الله عنه قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الركاز الخمس قيل وما الركاز
 يا رسول الله قال الذهب الذي خلقه الله في الارض
 يوم خلقت رواه البيهقي وذكر في الامام ولم
 يتكلم عليه فدل على صحته او حسنه وفي الامام
 انه عليه السلام قال وفي السيوطي الخمس قال و
 السيوطي عروق الذهب والفضة التي تحت الارض
 وفي النسائي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
 ان رجلا قال يا رسول الله القرية العادية التي
 باداهلها اصيب فيها الشيء قال فيها وفي الركاز
 الخمس فانه كان المباديا لا ولا الكنز فيكون الركاز
 المعدن وان كان المراد به المعدن فيكون الركاز الكنز
 ولا يجوز ان يكون اللقطة لانه لا شيء فيها وقال حميد بن
 زنجويه النسائي في كتابه لاموال قوله من جعل
 المعدن ركازا او يجعل فيه الخمس بمنزلة المغنم
 شبهه عندي بتاويل الحديث لمرفوع الذي ذكرناه
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سئل عن النبي عليه السلام

يوجد في القرية العادية او في الخربة فقال فيه وفي
الركاز الخمس قال ابو عبيد فقد بينت لنا ان الركاز غير
المال الذي يوجد في الخربة العادية فعلمنا بهذا انه
المعدن وقال الفسائي وعن علي بن ابي طالب رضي الله عنه
انه جعل المعدن ركازا واجب فيه الخمس ومثله عن
الزهري ولان المعادن كانت في ايدي الكفرة لان السهم
والخزنة والجبال والرمال وجميع الارض كانت في ايدي
الكفرة وعروق الذهب والفضة بمنزلة اجزاء الارض
فاخذناها بالقهر والغلبة فكانت غنيمة وفيها الخمس
ويستوي فيه الاراضي العشرية والمخرجية اعترض
عليه ابن حزم الظاهري فقال اسقطوا الزكاة المفروضة
بالمخراج ولم يسقطوا الخمس وهذا تناقض قلت انظر الى
تلاهي وجهه وقصور ادراكه وفهمه فانه لا يدرى
ان الخمس في المعدن والركاز لم يجب بسبب الارض لان
موقعه في الارض والمخراج والعشر يجب بسبب الارض
النامية والزكاة في الارض اذا كانت للتجارة يجب
باعتبار ماليتها الارض ولا تعلق لخمس المعدن والركاز
بالارض كما لو دفن ذهبه في الارض المخرجية او العشرية
يجب فيه الزكاة ولا يمنع وجوب المخرج والعشر في
الارض مع ان النص الواضح في الخمس لا يفصل بين الارض
العشرية والمخرجية فانه قبل اذ كانت غنيمة ينبغي
ان يكون اربعة اخماسه للغانمين دون الواجد قلنا
عنه اربعة اجوبة احدها انه لم يقصدوا بالاستيلاء
تملكا في باطن الجبال والمفاوز والثالث ان يد الغانمين
لم يثبت على الكثر والمعدن حقيقة لانه اثما يثبت
ايديهم على الظاهر وعلى الباطن

ايديهم على الظاهر وعلى الباطن حكما فلا يمنع يد الواحد
الثابتة عليه حقيقة وحكما فكانت كالعدم بالنسبة
الى اليد الحقيقية والثالث ان تمكلا الغانمين اثما يثبت
بالاحرار ولم يوجد والرابع ان تمكلا الغانمين لم يثبت على
الظاهر لان الامام لم يقسم ذلك بينهم بل تركه على الاباحة
لعدم رعيته اليه فكيف يثبت على الباطن قال الهروي
والسفاقي في شرح البخاري العجاء البهيمية تنفلت
من يد صاحبها سميت بها لعدم نظفها والجبار الهدوي
ان جنابها هدر لا غرامة فيها والبيرجبار يتناول على
وجهين احدهما يحفرها الرجل بارض فلاة للمانة فيسقط
فيها النسيان او محسب يجوز له حفرها من العبدان والثاني
يستاجر من يحفر له ببراغ ملكه فيتنازل على الاجير فلا شيء
عليه وكذا المعدن اذا استاجر من يحفر فيه فيتنازل عليه
ثم ما كان من دفن الجاهلية قداما وكثر فيه الخمس بكسر
الدال بمعنى المدفون ذكر في المغني قال ابن المنذر في الاشراف
لا يعلم احدا خالف هذا الا الحسن فانه جعل الخمس في الذي
يوجد في ارض الحرب وما يوجد في ارض العرب جعل فيه
الزكاة وما كان عليه علامة الجاهلية كالصلبان والاصنام
او اسماء ملوكهم فهو ركاز وفيه الخمس وان كان عليه علامة
الاسلام كالاحدية وهي التي عليها قد هو الله احدا وآية
او آيات غير ذلك من القراءة او اسم النبي عليه السلام
كلمة الشهادة او اسم احد من الخلفاء او اسم ملك من
ملوك المسلمين فهو لقطعة وكذا اذا كان مختلطاً وان لم يكن
عليه علامة يجعل اسلامنا زماننا لتقدم عهد الاسلام
وتغلبنا للدار ويكون حكمه حكم اللقطة ولم يذكره البيهقي

وقيل يجحد جاهلنا اذ الكنوز من دفين الجابرة والفرا^{عنة}
غالباً قال في الكتاب وهو ظاهر المذهب وعند الشافعية
انه وجد في دار الاسلام في موات او في القلاع العادية لم
يعدها مسلم ولا ذو عهد فهو ركاز وفي الطريق المسلوكة
لقطة في الصحيح وكذا في المسجد وانه وجد في ملك غيب فهو
لمالكه اذ ادعاه والامن انتقل اليه منه اذ ادعاه والآ
لمن احيى الارض او لم يمت فانه لم يدعه ولا ينتقل عنه بالبيع
لانه موهب فيها ثم لو رثته فانه كانت ملكه باه احيائها
اخرج خمسة والباقي له وانه كانت موقوفة فالكنز لمن في يد
الارض قال النووي كذا ذكر البيهقي فرع في منصف الشافعية
لو وجد من الركاز مائة درهم ثم مائة اخرى للخمس واحد
منها بل ينقسم الحول عليها من وقت كمال النصاب فاذا تم
الحول لزمه الزكاة ربع العشر كسابر النقص فلم يوجب
فيها حكم الزكاة ويرى قوله عليه السلام وفي الركاز الخمس
ولم يفصل بين ركاز وركاز ولو وجد مائة وفي يده مائة
اوله مائة دين يجب الخمس في المائة التي وجدها وهو غريب
يجب في مائة خمسها وفي مائة ربع عشرها والجميع زكاة
عندنا واما الفصل السادس ففي مصرفه ومصرفه
خمس العشر والفئ عندنا وبه قال مالك وابن حنبل
رواية والمزني وابو حفص ابن الوكيل من الشافعية وفي
محمد مصرف منه حيلة القرآن وذو المرضى وكسبة
الامرأ ودواب البر ذك في جوامع الفقه وعند الشافعية
يصرف في مصارف الزكاة وقاسه على الزرع ولانه يجوز
ان يكون لنبى او مسلم من الامم السالفة فلا يصرف في ماله
مصرف الفئ قلنا قياس الخمس على الخمس اولى من قياسه
على ربع العشر والعشر

على ربع العشر والعشر وكونه لنبى او لمومن بعيد جداً
لان الكنوز ميراث الفراعنة والاكاسية ودينهم وان
تصدق بنفسه امضاه الامام لانه لم يدخل في حياته
وبه قال ابن حنبل وابن المنذر وقال ابو ثور يضمه الامام
لو فعل والمحتاج ان يصرفه لانفسه قال في التحفة
اذا لم يعنه اربعة الاخماس وبقى عمره وعلى رضى الله عنها
على واحد رواه احمد وابن المنذر واختر القاضى وابن
عقيل من الخابلة ولم يجوز الشافعية لكونه زكاة على اصله
ويجوز صرفه الى من شاء من اولاده وابائه المحتاجين
بخلاف الزكاة والعشر وصدقة الفطرو الكفالات والنذور
ذكرها الاسيبجا في ثم الاختلاف الذي وقع بين علمائنا
في اربعة مواضع في ثلاثة منها مجمد مع انه حنيفة وفي واحد
منها مع انه يوسف فمن الثلاثة الكفر اذا وجد في ارض مملوكة
فهو لصاحب الخطة عندهما وعندنا يوسف للواجد والثالث
المستخرج من البحر لا خمس فيه عندنا وهو قول الجمهور
بما نزله عدم ثبوت يد احد عليه وعندنا يوسف وهو
قول البصري والزهري وابن عبد العزيز فيه الخمس
لعوم الحديث والثالث الزبيب يجب فيه الخمس عندنا
وعندنا يوسف لا يجب هو يقول لا ينطبق بنفسه فانه
الخير والنقط وما يقولان انه ينطبق مع غيب فانه حجر
يطبخ فيسيل منه الزبيب فاشبه الرصاص والرابع اذا
وجد معدنا في دار لا يجب فيه الخمس عندنا حنيفة و
عندنا يجب وقد تقدم وحكى عن ابي يوسف ان ابا حنيفة
كان يقول لاشئ في الزبيب وكنت اقول انا فيه الخمس فلم
ازل ناظر حتى قال فيه الخمس ثم رايت انه لاشئ فيه

فصار الحاصلة في قولنا حنيفة الآخر وهو قولنا يوسف
الاول وهو قول محمد فيه الخمس وفي قولنا يوسف الآخر
وهو قولنا حنيفة الاول لا شيء فيه لانه ينبع من العين
واللؤلؤ قيل مطر الربيع يقع في الصدق فيصير لؤلؤا
هذا اصله ماء ولا شيء في الماء وقيل ان الصدق حيوان
يخلق فيه اللؤلؤ وليس في الحيوان شيء ونظير طير المسك
يوجد في البر فلا شيء فيه وكذلك العنبر قيل انه ينبت في
البحر بمنزلة الحشيش في البر هكذا رواه ابن رستم عن
محمد وقيل انه شجرة ينكسر فيصيبها الموج فيلقها الى
السلح واليس في الاشجار شيء وقيل انه خنثى دابة
وليس في اختار الدواب شيء ذكر ذلك كله في المبسوط
قيل يخرج من عر واللؤلؤ بهزتين وبواوين والثانية
بالواو والاول بالهمزة وبالعكس قال النووي اربع لغات
قلت لا يقال لتخفيف الهمزة لفة والمرجان صغير اللؤلؤ
قيل كئيب ذكر النووي وما روى عن عمراته اخذ الخمس
من العنبر وانما اخذ ما دس البحر وروى عن ابن
عباس انه قال فيه شيء دس البحر دفعه وقوله
ولا زكاة فيه ذكر في الامام عن ابن عباس وبه يقول
او هو محمول على المجلس بدخول اراضي الحرب فيصيبه
العشر في ساحتها وفيه الخمس لانه غنيمة قوله متاع
وجد زكاه وفيه الخمس ومعناه وجد في ارض لا مأكلا
لها لانه غنيمة عن السر خستى قيل اراد بالمتاع الذهب
والفضة وقيل اراد الثياب والاواني المستتمتع بها في
البيوت والاواني اشبه بالصواب وفي المبسوط ولا
يسقط الخمس عن الزكاه والمعدن وان كان الواجد
مدنيا او فقيرا لا يطلق الله

مدنيا او فقيرا لا يطلق النص ولا في الخمس صار حقا
لصارق الخمس في ذلك فلا يختلف باختلاف من يظهر على
يديه ولا فرق بين ارض العنوة وارض الصلح وارض
العرب وهو قولنا الشافعي وابن حنبل وقال مالك الزكاه
في ارض الواجد بعد الخمس وفي ارض الصلح لاهل تلك
البلاد ولا شيء فيه للواجد وما وجد في ارض العنوة لمن
افتتحها بعد الخمس وانما ما يوجد من الجواهر والحديد
والرصاص ونحوه فانه كان يقول فيه الخمس ثم رجع
عنه فقال لا شيء فيه قال ابن القاسم ثم آخر ما فارقنا
عليه ان قال فيه الخمس ذلك القرطبي في شرح الموطأ
قال لاسماعيل بن اسحاق القاضي كل ما وجد المسلمون
في حرب الجاهلية التي افتتحها المسلمون من اموالهم
طائفة او مدفونة فهو الزكاه يجري مجرى الغنائم
يكون لمن وجد اربعة اخماسه وسبيل خمسة سبيل
خمس الغنيمة شارب

زكاة الزروع والثمار قال ابو حنيفة رضي الله عنه
في قليل ما اخرجته الارض وكثير العشر سواء سقى
سبحا وسقته السماء الا القصب والحطب والحشيش
وهو مذهب ابراهيم النخعي ومجاهد وحماد وزفر
وبه قال عمر بن عبد العزيز ذكر ابو عمر بن عبد البر
حكاية في الامام ومروني عن ابن عباس اعلم ان اهل
العلم اختلفوا في ذلك على سبعة اقوال القول الاول
ما ذكرناه وهو قول داود والظاهرية فيما لا يوسق
وقال ابن المنذر لا نعلم احدا قاله غير النعمان لقد
كذب في ذلك فانه لا يخفى عنه من قاله غير وانما

عصيتته يحمله على اركان مثل القول الثاني
يجب فيها له ثمة باقية اذا بلغ خمسة اوسق وهو
قول انه يوسف ومحمد والوسق بفتح الواو ويروي
بكسرها ايضا ذكر القاضي عياض في الاحكام والنووي
وسكون السين ستون صاعا بصاع رسول الله عليه
قال الخليل هو حبل البعير والوقر حبل البغل والحمار
والوسق عند محمد اربع مائة رطل وثمانون رطلا بالقياس
بالبغدادى والخمسة الف رطل واربع مائة رطل وعند
انه يوسف وهو قول مالك والشافعي وابن حنبل الف
وست مائة رطل والوسق ثلاث مائة رطل وعشرون
رطلا بالبغدادى عندهم ولا يجب عندهم ما في الخضراوات
ولا في البطيخ والخيار والقثاء والقند ونص محمد انه
لا عشرة في السفرجل ولا في التين والتفاح والكمثرى
والخوخ والمشمش والاحاص وفي النابيع ويجب كل
ثمره تبقى سنة كالجوز واللوز والبندق والفسق
في المبسوط واوجبا في الجوز واللوز وفي الفستق على
قول انه يوسف وعلى قول محمد لا يجب وفي المرغيناني
عن محمد انه لا عشرة في التين والفسق والجوز واللوز
والبندق والتوت والموز والخروب ذكر هذا القدر
وعند يجب في التين والفسق قال الكرخي هو الصحيح
عنه وفي الاهلية وسائر الادوية والسدر والاشنة
يجب فيما يجي منه ما يبقى سنة كالعنب والرطب و
غيرها وعن محمد ان كاه العنب لا يجي منه الزبيب
لرقته لا يجب فيه العشر ولا يجب في السعير والصنوبر
والحلبة وعن انه يوسف انه اوجب العشر في الخنثاء
وقال محمد لاشئ فيه

الصحيح

وقال محمد لاشئ فيه كالرياحين وفي المبسوط عن محمد
في التين والاحاص والعتاب روايتان وذكر في العيون
التين الذي يبيس يجب فيه العشر ولا عشرة في التفاح
والخوخ الذي ليس يجب فيه العشر ولا عشرة في التفاح
في المبسوط ولا شئ في بزر البطيخ ويروي بتقديم الطاء
ايضا والقثاء والخيار والرطبة وكل بزر لا يصلح الا للزراعة
ذكر المقدوري ويجب في بذر القنب دون عيادته ويجب
في الكمون والكمراويا والخرفول لانه ذلك من جملة الحبوب
وفي المحيط ولا عشرة فيما هو تابع للارض كالنخل والاشجار
واصله كل شئ يدخل في بيع الارض تبعاً فهو كالجزء
منها فلا شئ فيه وما لا يدخل الا بالشرط يجب فيه كالتمر
والحبوب القول الثالث يجب فيما يدخل في ثمن الحنطة
والشعير والدخن والذرة والارز وكذا في القطية
كالعدس والحمص والبقلي والجلية والماس واللوبياء
ونحوها وموقول الشافعي وفي الارز ست لغات فتح الهمزة
وضم الراء وتشديد الزاي والثانية كذلك لكن بضم
الهمزة والثالثة بضم الهمزة والراء وتخفيف الزاي
كعقيق والرابعة كذلك لكن بسكون الراء والخامسة
رذ بضم الراء وتشديد الزاي كثر والسادسة رذ
بالنون الساكنة كقفل ولا زكاة عند في التين والتفاح
والسفرجل والرقان والخوخ والجوز واللوز والموز و
سائر التمار سوى الرطب والعنب ولا يجب عند وفي
الزيتون في الجديد وفي الورس في الجديد واوجبه في القديم
من غير شرط النصاب في قليله وكثيره ولا يجب التمسك
في الجديد ولا زكاة في غير النخل والعنب من الاشجار عند

عدم العشر

ولا في الخضراوات القول الرابع قول مالك مثل قول
 الشافعي وزاد عليه وجوب عشرة في الترمس والسمسم
 والزيتون وواجب لما للكلية في غير رواية ابن القاسم في
 بذر الكتان وبذر الساجم لعموم نفعها بمصر والعراق مع
 انه لا يؤكل بزرهما ولا دهنهما فبطل اشتراطهما القوت
 واما الوجوب في الزيتون فيقولوا الزهرى والاوراقى و
 الثورى واللبى ورواية عن ابن حنبل وهو مذهب ابن
 عباس وعمر قال ابن تيمية هو الصحيح القول الخامس
 وهو قول ابن حنبل يجب فيما له البقا واليبس والكيل
 من الجبوب والثمار سواء كان قويا كالحنطة والشعير
 والسلت وهو نوع من الشعير وفي المغرب شعير لا قشر
 يكون بالغور والحجاز والعلس وهو نوع من الحنطة يزعم
 اهله انه اذا اخرج من قشره لا يبقى بقاء غير من الحنطة
 ويكون منه حبتان ثلاث في كمام واحد وهو طعام اهل
 صنعاء وفي المغرب هو يفتح حبة سوداء اذا اجذب
 الناس طينوها واكلوها عن الغورى والجوهري وعند
 اصبح هو جنس متفرق وقال ابن القاسم المالكى ليس
 بمومن نوع الحنطة ويجب في الارز والذرة والذخن وكما
 او كان من القطنيات كالعدس والبقلاء والحمص والماش
 او من الابازير كالزبيب والكمون والكراميا او من البزور
 كبزور الكتان والقثاء والخيار ونحوه او من حبات البقول
 كالرشاد والفجل والقرطم والسمسم وسائر الجبوب
 ويجب عند التمر والتزبيب واللوز والبندق والفسق
 دوة الجوز والتين والمشمش والتفاح والكمثرى والنوخ
 والاجاص ودوة القثاء والخيار والبادخجاء واللفت
 والجذر وزعم ان اللوز

نقول

والجذر وزعم ان اللوز والبندق ونحوهما من الكليبات
 دوة الجوز فانه من المحدثات ولا يجب ولا يجب
 في ورق السدر والخطمي والاشنان والاسن ولا يثمر
 ذلك ولا ياتي الازهار كالزعفران والعصفرو ولا في
 القطن القول السادس يجب في الجبوب والبقول
 والثمار قاله حماد بن ابن سليمان شيخ الامام القول
 السابع ليس في شئ من الزروع زكاة الا في التمر والزبيب
 والحنطة والشعير حكاه العبد رضى عن الثورى وابن
 ابي ليلى وابن العربى عن الاوزاعي وزاد الزيتون
 القول الثامن يؤخذ من ثمن الخضراوات اذا بلغت ما يبي
 درهم وهو قول الحسن والزهرى القول التاسع ان
 ما يوسق يجب في خمسة اوسق منه وما لا يوسق يجب
 في قليله وكثيره وهو قول داود الطائرى واصحابه
 وانفقوا على انه لا يجب لعشرة خمسة اشياء وهي
 الحطب والقصب والحشيش والتبن والسعف وذكر
 في المبسوط الطرفاء عوض الحطب والسعف ورق
 جريد الخلل الذي يسق منه الزيت والمراوح وعن
 الليث اكثر ما يقال له السعف اذا يابس واذا كانت
 رطبة فهي الشطية والمراد بالقصب الفارسي وهو
 الذي يدخل في الابنية ويتخذ منه الاقلام قبل هذا اذا
 كان القصب لارض والجنات اما لو اتخذ الارض مقصبة
 فانه يجب فيه العشر ذكره الاسيحياني والمرغيناني
 والوبري وكل ما يستنبط في الارض ويقصد بالتفلال
 لقوايم الخلاق بتخفيف اللام يجب فيه العشر فانه
 صاحب التحفة يقطع في كل ثلاث سنين وقال الاسيحياني

السيطه

ويجب في قصب السكر

في كل ثلاث سنين او اربع ويجب في قصب لسكو
والذرين وروي اصحاب الاملاء عن انه يوسق في
قصب الذرين وهي رواية عن انه حنيفة وبنو مضغة
حرقه ومسحوقه عطر يضرب الى البياض يصفى
يجلب من الهند ويجعل في الادوية وسمي ذرين
لانه يدق ذن ذن وذو الصالح ساح الماء يسمي
سبحا اذا جرى على وجه الارض وسمي فيجاء الفخ
بالتاء الماء الجاري من عين وغيرها وان ثبت وما
سقى فيجاء بالماء فمعناه الصب والفوران من فاحت
ريح المسك يفوح ويفج والقدر يفج اذا غلت وافاج
دمه هراقه وساب الماء سيبا اذا جرى في الذخيرة
سقى الماء المطر والسيح السيل والعيون والانهار وجبه
قول من اشترط خمسة اوسق وبقي وجوب العشرة والخضر
حديث انه سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس
في اقل من خمس ذره صدقة ولا في اقل من خمس اواق
من الورق صدقة ولا في اقل من خمسة اوسق صدقة
وقد تقدم وفي مسلم ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ
خمس اوسق وسواء في الحب والتمر وفي الامام عن
عاذ بن جبيل انه كتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يساله
عن الخضر اوات وهي البقول فقال ليس فيها شيء قال
ابو عيسى اسناد هذا الحديث ليس بصحيح وليس يصح
في هذا الباب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء وفيه الحسن
ابن عمار ضعيف ضعفه شعبة وعيسى وتركه ابن
المبارك وعن عائشة رضي الله عنها قالت جرت السنة
من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اوسق زكاة
والوسق ستون صاعا

سار
اقل

الوسق ستون صاعا

والوسق ستون صاعا وذلك ثلاث مائة صاع من الحنطة
والشعير والتمر والزبيب وليس فيها اثبتت الارض الحضر
زكاة وفيه صالح بن موسى ضعفه الدارقطني وقال يحيى
ابن معين ليس بشيء وقال النور في رواه ابو داود باسناد
ضعيف منقطع ايضا ذكر في شرح المهدب ووجه قول
انه حنيفة ومن قال بقوله حديث عبد الله بن عمر رضي
عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيها سقت السماء و
العيون او كان عشريا العشر وفيما سقى بالنضح نصف
العشر قال في المنتقى رواه الجماعة الامسلا لكن لفظ
النسائي وانه داود وابن ماجه بعلامكان غيرنا و
عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيها سقت
السماء والغيم العشر وفيما سقى بالسانية نصف العشر
رواه مسلم والنسائي واحدا ورواه داود وقال فيها سقت
الانهار والعيون فد كعموم الحديث ثابت على وجوب
العشر في جميع ما اخرجته الارض من غير قيد واخراج
لبعض الجارج عن الوجوب واخلايه عن حقوق الفقراء
قال القاضي ابو بكر بن العربي في عارضة الاحوذى و
اقوى المذهب في المسئلة مذهب حنيفة دليله واحوط
للمساكين واولاها قياما بشكر النعمة وعليه يد كعموم
الآية والحديث وقد رام الجويني ان يخرج عموم الحديث
من يدى انه حنيفة بان قال انه هذا الحديث لم يات للعموم
وانما جاء ليفصل الفرق بين ما يقبل ويكثر مؤنته وأبدا
في ذلك واعاد وليس بممتنع ان يقتضى الحديث الوجهين
العموم والتفصيل وذلك لاجل في الدليل واضح في التاويل
انتهى كلامه قلت قال القرافي في الذخيرة والظاهر

انه نقله من كلام الجويني اذ الكلام اذا سبق لمعنى لا
يحتاج به في غير هذه قاعدة اصولية فقوله عليه السلام
انما الماء من الماء لا يستدل به على جواز الماء المستعمل
لانه لم يره به الا لبيان حصر الموجب فلا يستدل به
عليه انتهى كلامه قلت النص اشتمل على جملتين شرطية
وجزائية فالجمله الشرطية لعموم محل الواجب فالقائ
عمومها باطل والجمله الجزائية لبيان مقدار الواجب
مثاله قوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سكة فلجمله
الشرطية وهي الاولى وردت لبيان سبب استحقاق
القائد وعموم من فعل ذلك والجمله الثانية الجزائية
وردت لبيان ما يستحقه وهو سبيل مقتول واختصاصه
به فلا يجوز ابطال مدلول الشرط كما لا يجوز ابطال مدلول
الجزاء وليس هذا نظير ما استشهد به القرافي رحمه الله
وقد يساق الكلام لامروله تعلق بغيرة وايما به واثان
اليه الا ترى الى قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن
وكسوتهن سيقتا ليه الآية لبيان وجوب نفقة
المطلقات وكسوتهن اذا ارضعن اولادهن وفيها
اشارة الى ان للاب تاويل لا نفس الولد وماله حتى
لا يستوجب العقوبة بوطئ جاريته ولا بسببه ذلك
السر حتى في اصوله وقاعدته هذه ان كانت صحيحة
ابطلت عليه قاعدة مذهبه ومدركه لان قوله
قوله عليه السلام لا صدقة في حب ولا تمرح حتى يبلغ خمسة
اوسق سبق لبيان تقدير النصاب ونفي الوجوب عما
دون الخمسة الاوسق فلا يدل حينئذ على عموم الحب والتمرح
وقد قال هو عام في الحبوب والثمار واعتراضا على
انه حنيفة من وجه آخر

انه حنيفة من وجه آخر فقالوا احديثنا خاص وحديثكم
عام والعام يحمى على الخاص ليكون عملا بالخاص والعام
فيما وراء المخصوص وفي المخصوص اذا قال الشارع في الخيل
زكاة ثم قال ليس في ذكورها زكاة يكون الثاني مختصا للعام
وعندنا يصير ذلكا القدر من العام معارضا للخاص
ان كان العام متأخرا عن الخاص فعند الشافعي وموقوف
انه الحسين البصري يحمى العام عما وراء المخصوص
وعندنا وموقوف لا القاضي عبد الجبار العام المتأخر
ينسخ الخاص المتقدم وعند ابن الفارض يتوقف فيه
وان جهلا التاريخ فعند الشافعي يخص العام بالخاص
وعندنا حنيفة يتوقف فيها ويرجع الى غيرهما او ترجيح
احدهما بدليل قال صاحب المصنف هذا سديد وضعف
قولا الشافعي عما تقدروا ان يكون الخاص المتأخر مطلقا
لان الخاص اذا ورده بعد التمكن من العمل بالعام كان نسخا
ونسخ الكتاب بخبر الواحد لا يجوز والثاني ان العموم
يخص بالقياس مطلقا بخبر الواحد والى قال وهو ضعيف
لان القياس يقتضي اصلا يقاس عليه وذلك الاصل ان
كان متقدما على العام لم يحجز القياس عليه عندنا وكذا
ان لم يعرف تقدمه او تأخره لا يجوز القياس والمعتد
ان فقهاء الامصار يخصصون اعم الخبرين باخصهما مع
فقد علمهم بالمتأخر انتهى كلام المصنف قلت لما لم يعم
دليلا على صحته اخذ بالتقليد لفقهاء اصحابه ويدل
عاصحة ذلك ان ابن عمر لم يخص قوله تعالى وامتهاكم
اللاتي ارضعنكم بقوله عليه السلام لا يحرم المصاة ولا
المصاة فاذا ثبت التعارض بين العام والخاص فقد

ذكر عيسى بن ابيان ثلاثة اوجه في ترجيح احدها
اتفاق الامة على العمل باحدهما وثانيها عمدا كثر الامة
باحدهما واعتبرهم على من لم يعمل به كعلمهم بحديث ابي
سعيد وعندهم على ابن عباس في قوله لا ربا الا في النسبة
ثالثها ان يكون الرواية لاحدهما اشهر وذا دا بوعبد
الله البصري في وجهين آخرين احدهما ان يتصنح حكما
شرعيا والثاني ان يكون احدا الخبرين بيانا للاخر
بالاتفاق كما تفاهم على نصاب لسرقه وعدم العمل
بعموم الآية قال ابو الحسن البصري صاحب المعتمد هذه
الامور ما من لتاخر احدا الخبرين عن الاخر اذ لو كان
متقدما عليه منسوخا لما اتفقت الامة على العمل به
ولا عابوا من ترك العمل ولما كان نقله اشهر ولما
اجمعوا على كونه بيانا لناسخه وقال ابن بطال في شرح
البخاري استعمل ابو حنيفة المفسر دون المجمل في
قوله عليه السلام ليس فيما دون خمس اواق من الزكاة
صدقة ولم يعمل بعموم قوله وفي الرقة ربع العشر
وهنا ترك المفسر وعمل بالمجمل وكان يلزمه العكس
فقد تناقض قلنا لم يرد بقوله ولا في اقل من خمسة
اوسق صدقة الزكاة بقرينة عطفها على زكاة الابل
والورق فهذا ترجح حملها على زكاة التجار اذ الواجب
في النقود والعروض واحد وهو الزكاة وكانوا
يتبايعون بالاوساق وقيمة خمسة اوساق كانت مائة
درهم في ذلك الوقت غالبا فاذا كان الحكم على ذلك لا الكيل
ايسر عليهم او يجوز ان يكون قيمة ذلك حين سئل
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ياتي درهم ولان لفظة
الصدقة في الزكاة اظهر

الصدقة في الزكاة اظهر من العشر فصرفه اليها اولى
ولا كذلك صدقة الرقة فلم يفهم ابن بطال الفرق بينها
وهذا لانه النبي عليه السلام نفى الصدقة ولم ينفي العشر
وقد كان في المال صدقات نسختها آية الزكاة والعشر
ليس بصدقة مطلقة اذ فيه معنى المؤنة حتى وجب في
ارض الوقف ولا تجب لزكاة في الوقف ولان دلالة العام
على افراده كدلالة الخاص على فرد واحد لانه قول كل اكرم
الفقهاء قايهم مقام اكرم زيد وعمرا وبكرا وخالدا الفقهاء
فاقاموا الواو في الجمع مقام التعديد بالعطف فلا فرق
بين الداليتين ودلالة الخاص ظاهري غير قطعية حتى
جاز صرفه الى المجاز بالقياس وخبر الواحد كما يجوز
تخصيص العام بذلك وهو مجاز ايضا لانه العام اذا حمل
على بعض مدلولاته يصير من ذكر الكل وارادة البعض
فهو من طرق المجاز ولو قال انسان انا اعمل بالدليلين
بان اعمل بالعام واحدا الخاص على مجاز لا يكون عاملا
بالدليلين فكذا عكسه فيبطل قولهم فعلم بالدليلين ثم
اعرض الحافظ ابو جعفر الطحاوي في عليهم في حمل المطلق
على المقيد وذكر مناقضتهم في ذلك فقال رويتم عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم انه رقا معا عزا عندما جاء فاقر بالزنا اربع
مرات ثم رجمه ورويتم انه عليه السلام قال لا نيس
اعد الى امرأة هذا فان اعترفت فارجهما فجعلتم هذا
دليلا على الاعتراف بالافتراء من واحد لانه ذلك ظاهر
قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم فان اعترفت فارجهما ولم
يجعلوا حديث ما عزم المفسر قاضيا على حديث انيس
المجمل حتى يحملوا المطلق على المقيد فما ينكرون على من فعل

مال

مثله في حديث الزكاة بل حديث انيس اولى بالحمل على
 حديث ما عزلانه ذكر فيه الاعتراف واقرار هامة واحدة
 ليس مواعتراف الزاني الذي يوجب الحد في قول مخالفكم
 قلت وفي حديث عايشة رضي الله عنها انه عليه السلام في
 غسل الجنابة توضع وضوءه للصلاة وفي حديث ميمونة
 النص على تأخير غسل الرجلين والحديثان ثابتان ولم
 يحمل الشافعي المطلق على المقيد في تأخير غسل الرجلين مع
 اة الحادثة واحدة ومن مذهبه حمل المطلق على المقيد في
 حادثين فكيف في حادثة واحدة وذكر الطحاوي وجها
 آخر في ابطال اعتبارهم العشر بزكاة الورق والمواشي
 فقال الزكاة يجب في مقدار معلوم ووقت معلوم وهو الحول
 ورايتا ما يخرج من الارض يجب عند خروجه ولا ينتظر
 به وقت فلما سقط اذ يكون له وقت معلوم يجب العشر
 بحلوله سقط اذ يكون له مقدار يجب فيه ببلوغه فلا
 يشترط المقدار كما لا يشترط الميعات فكان اعتبار
 بخمس الزكاة وخمس الغنائم اولى ثم اة الشافعي ومالك
 وابن حنبل مع انه يوسف ومحمد تمسكوا بنفي العشر
 في الخضراوات بما لا يصح له من الاحاديث وقد قال
 الترمذي وابو عمرو بن عبد البر لا يصح في هذا الباب
 عن رسول الله وتركوا به العمل بعموم الحديث الصحيح
 الذي قد مناه ثم اعترض القرافي على ابن حنبل في قوله
 العلة الكيل والادخار في الجبوب والثمار فوجب في
 اللوز وجوب الكيل دون الجوز لعدمه لانه معدود
 فقال الكيل وصف طروتي فيلحق وزعم اة العلة المناسبة
 للحكم في هذا الحديث القوت والادخار كما هو مذهب
 مالك لانه فيها حفظ الاجساد

١٥٠
 مالك لانه فيها حفظ الاجساد التي هو سبب مصالح الدنيا
 والآخرة فوجب شكرا لهذه النعمة قلت هذه القاعدة
 تعرف بتنقيح المناط وبتجريح المناط وضابطها السير
 والتقسيم وموان يسيرا وصفان محلا للحكم فيلحق الوصف
 الطروتي وهو الوصف الذي لا يعلم كونه مناسبا للحكم
 ولا مستلزما للمناسب ذكر في المحصول ويضيف الحكم الى
 المناسب له مساله ما روي انه جاء اعرابي الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم مكشوف الرأس وهو يقول هككت
 واهككت واقعت امرأت في نهار رمضان فوجب النبي
 عليه السلام عليه الكفارة فكونه اعرابيا لا يصلح ان
 يكون علة لوجوب الكفارة وكذا كونه مكشوف الرأس
 فالوصف المناسب لا يجاب لكفارة الوقاع المفسد لصوم
 رمضان لما فيه من هتك حرمة صوم هذا الشهر ونحوه
 نقول علة وجوب لعشر حصول ثمار الارض بالاستغلا
 واخراج الارض اصناف الاموال التي تحصل للعباد مصالح
 الدنيا والآخرة واليه الانسان بقوله عليه السلام فيها
 سقطت السماء العشر فانه اذا سقطت السماء تحمت الارض
 فاخرجت انواع الخيرات والبركات فذلك علة مناسبة
 للحكم والقوت والادخار غير مذكورين في الحديث
 والتقدير بها بغير نص يبطل عموم الحديث بلا دليل
 فلا يصار اليه واجابه عليه السلام في الحب والثمار
 لكونها من ثمار الارض لا لكونها قوتا ومدخرا لانه اعم
 فائدة وليس فيه ابطال عموم الحديث ونقول ذكر الحب
 والثمار خرج مخرج الغالب مما يقصد به استغلال الارض
 لا يحصر الايجاب فيها ومن الغرائب قول ابن القصار

السير والسبق

فاير

طريه

من المالكية انما اسقط مالك زكاة التبن لعدمه بالمدينة
فينبغي ان يسقط الارز والذيتون لعدمها بالمدينة و
الحجاز ولاته عليه السلام بعث الى جميع اهل الارض
ومو مشرع لهم ورسالته غير مختصة بالمدينة فلا يلزم
من عدمه بالمدينة ان يبطل الحكم في سائر البلاد ثم العلماء
استدلوا على وجوب العشر في الزيتون والرمثان متساويا
وغير متساوية كلوا من ثمن اذا اشمر واثم حقه يوم
حصادة وعكسه سواء لانه احدهما ان الزيتون لا يؤكل
من ثمره اذا اشمر فلا يكون مراداً والسؤال الثاني ان لفظ
الزروع ظاهر في الزرع فيختص الحكم به ثم ان هذه السورة
مكية والزكاة وجبت بالمدينة ثم لا خلاف في ان المطلق
يحمل على المقيد اذا كان ذلك في الحكم دون السبب كقوله
تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام وفي قراءة ابن مسعود
رضي الله عنه فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام متتابعات
فما شرطنا التتابع من المحال ان يكون الواجب متتابعاً
وغير متتابع فالمطلق موجود في المقيد دون العكس كقوله
الاطلاق والتقييد في السبب لانه يمكن ان يكون كل
واحد منهما سبباً للحكم فلا منافاة وانما عمل الشافعي
في هذا بالمطلق وترك المقيد لان القراءة الشاذة عند
بحرلة التفسير فلا يكون حجة عند ونحن نقول
قراءة الصاحب بالسماح من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتر
عن روايته عنه عليه السلام فيجب العمل بها ولا يجوز
حملها على التفسير لوجهين احدهما انه اثبت في بعض
قرانا لا تفسيراً والثاني ان التفسير لا يكتب في
المصحف فيبطل حمله على التفسير فرع لا يضم جنس
الى جنس في تكميل النصاب

الى جنس في تكميل النصاب ويضم نوع الى نوع كما في
السوايم فلا يضم قمح الى شعير وكذا القطنيات فلا
يضم المحصن الى الفول والعدس وبه قال عطاء و
مكحول والاونا عتي والتورثي وشريك ابن عبد الله و
الحسن ابن صالح وابوعبيد والشافعي وابو ثور وابن
المنذر وابن حنبل في احدي الروايتين وقال مالك يضم
الحنطة الى الشعير والسلت وكذا القطنيات يضم
بعضها الى بعض كالعدس والحبس والجلبان ولا يضم
الى الحنطة والشعير وحكي ابن المنذر عن الحسن البصري
والزهري ضم الحنطة الى الشعير كقول مالك وحكي
عن طاووس وعكرمة ضم الحبوب جميعها بعضها الى بعض
قال ولا اعلم احداً قاله غيرهما واجمعوا على انه لا يضم
الابل الى البقر والغنم ولا التمر الى الزبيب وفي المبسوط
ما يحرم التفاضل بالبيع يضم بعضه الى بعض عند محمد
وسور رواية عن ابن يوسف وما لا يحرم كالحنطة والشعير
لا يضم لانها جنسان وفي المحيط عن ابن يوسف اذا
اخرجت حبواً مختلفة ولم يبلغ نوع منها نصيباً
ثلاث روايات في رواية يضم فيؤدي من كل جنس
حصته كالذهب والفضة وفي رواية ما ادرك
في وقت واحد كالحنطة والشعير والمحصن يضم وان
لم يدرك في واحد وفي رواية لا يضم اصلاً كالسوايم
ونقول محمد وان اتخذ الخارج وحصله رساتين
مختلفة فان كان العايد واحداً يضم وان اختلف
العمال لا يضم لكن يؤديه بنفسه وقال محمد لكل
واحد حق الاخذ بحصته ما في ولايته بخلاف العايد

فرع والمشارك بين جماعة اذا بلغ نصابا يجب فيه
العشر عند ان يوسف لانه المعتبر فيه الملاك دون
المالك وعند محمد لا يجب حتى يبلغ نصيب كل واحد
نصابا وهو قول مالك والحنبل والارز يخزن في قسي
لا يزداد على خمسة اوساق وعند مالك وعند الشافعي
وابن حنبل يجعل النصاب عشرة اوساق لا جلد قسي
والزموا بنو النعمان قسي الفول الاسفل وقال ابو عبيد
العثرى ما يسيقيه السماء ويسميها العانة العذرى
ويقال له العثرى ايضا وحاشا سقي غيرنا او عيلا
والفسل الخفيف وقيل اشتقاقه من العاثر وهو
الساقية التي يجري فيها الماء لانه يعثر بها من يجرها
وهي بفتح العين والثاء ويروى سكونها ايضا وانكر
القلعي قوله من قال العثرى الشجر الذي يشرب من
الماء المجتمع في موضع فيجري اليه كالساقية وقال انما
هو ما سقيت السماء ولا خلاف فيه بين اهل اللغة وليس
كما قاله القلعي بل هو قول قليل من اهل اللغة وذكر ابن
فارس قولين فيه لا اهل اللغة وقال العثرى من النخل
ما سقي سحبا وقال الازهرى وغني عن اهل اللغة
ان العثرى مخصوص بما سقي من ماء السيل والبعث
ما شرب بعروقه من الارض من غير سقي من سماء
ولا غيرها والذي يشرب بعروقه يخرس في ارض
ماؤها قريب من وجه الارض فيصل اليه عروقه
فيستغني به عن السقي وكذلك ما كان عروقه يصل
الى نهر او ساقية وانكر ابن قتيبة وقال هذا لا يوجد
وقال بعضهم البعث والعذرى واحد وهو ما سقيته
السماء وقال غني الع

السماء وقال غني العذرى ما سقيته السماء والبعث
ما شرب بعروقه من غير سقي ولا سماء وهو معنى
ما تقدم في قوله وما سقي بغرب او دالية او سانية
ففيه نصف العشر على القولين بل على اقوال وجهه
ما ذكرناه من الاحاديث الصحيحة التي تقدمت في اول
الباب ولان المؤنة يتفاوتت بذلك فتفاوتت الواجب
به والخرب الدلو الكبيى وفي الينابيع الذي يستقى
بالبقر والدالية والدولاب بفتح الدال ذكر النووي
في التي يديرها البقر والناعورة يديرها الماء
بنفسه والسانية والناضح اسم البعير والبقر التي
يستقى عليها من البير او النهر والاني ناضحة وفي الذخيرة
القراني الدالية ان يحض الدابة فيرفع الدلو فيرفع
ثم يرجع فيزل والسانية البعير الذي يستقى عليه
اي يستقى قاله الخطابي والناضح السقي بالجد والجد
الذي يجتر ناضح ومثله الدواليب والنواعير وقال
الهرودي النضح ان يستخرج القليل من الماء ومنه قوله
من السنن العشر الاستنضاح بالماء وهو دون النضح
بالخاء المعجمة والاول بالحاء المهملة قال الجوهري العذرى
بكسر العين وسكون الدال المعجمة الزرع الذي لا يستقيه
الأماء المطر وقيل السانية الدلو العظيمة وادائها التي
بها يستقى ثم سمي لدواب سوانه لاستقائها ونسبة
السقي الى السماء لانه المطر الساقى منها ينزل وقيل انما وجب
العشر لقيامه مقام الكمال لان الحسنة بعشر حسنات
كاجاء في رمضان واتباع سنة من شوال وان سقي بعض
السنة بكلفة وبعضها بغير كلفة اعتبر الغالب وسقط

حكم الآخر وموقول عطاء والثوري ومالك وابن حنبل
واحد قول الشافعي اعتبارا للغالب كما مر في السابقة
وان سقي نصفها بكلفة ونصفها بغير كلفة قال مالك
الشافعي وابن حنبل يجب ثلاثة ارباع العشر فيؤخذ
نصف كل واحد من الوظيفتين ولا يعلم فيه خلافا
ذكرها في الذخيرة والمحيط وغيرهما ان وقت وجوب
العشر عند انه خفيفة عند ظهور الثمرة وعند انه يوسف
وقت الادراك وموقول مالك والشافعي وعند محمد
تصفيته وحصوله في الحظي وثمرته يظهر في وجوب
الضمان بالاتفاق وعندهما فيه وفي تكميل النصاب مسألة
لومر بالخضراوات على العاشر لا يعشرها عند انه خفيفة
وكذا كل ما لا يبقى حولا كالفواكه وان بلغت قيمة ذلك
ما ينبغي درهم وقال ابو يوسف ومحمد يعشر لانه مال الفاعل
كما لو كان شجرة في المدينة ولانه خفيفة ما تقدم من
قوله عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة والمراد بها
الزكاة على ما مر ولان العاشر انما يأخذ الزكاة للحماية
وهذه الاشياء لا يفتقر الى الحماية لانه لا يقصد اخذها
ولا تها يتلف في يد العاشر في المفاوز فلا يفيد ذكر في
البدايع وملحق البحار وغيرهما وجعت بالالف والنساء
لغلبتها اسما اذ البحر لا يجمع على حرارات ولكن يجمع على
حر وحرارة وكذا اخواتها وفي المغرب هي الفواكه
كالنخيل والكمثرى او البقول كالكرفس والكرات وكذا
وقال ابو يوسف فيما لا يسق اي لا يكال كالزعفران
والقطن والورس يعتبر ان يبلغ قيمته قيمة خمسة
اوساق من ادنى ما يسق وفي الثوري من اراد ما يسق
كالدخن والذرة في زمان

كالكرفس والكرات

ط
ادنى

كالدخن والذرة في زمانا وفي بعض النسخ في ديارنا فيجب
فيه العشر وقال محمد يجب العشر اذا بلغ الخارج خمسة
اعداد من اعلى ما يقدر به ذلك الشيء فاعتبر في القطن
خمس اجمال كل حبل ثلاث مائة من وهي ست مائة رطل
والجمل ثلاثمائة آلاف رطل بالبغدادى لانك تقول عند اوقية
ورطل ومن وقنطار وحبل من القطن فالجمل على مقادير
قلت وكان ينبغي له ان يقدر بالقنطاري لانه القنطار اعلى
ما يقع به التعامل والا قارير فيه ولا اعتبار بالجمل فيها
وفي الزعفران خمسة امناة ويقال امناة ايضا لان مفرد
منا وتثنيها منوان ويقال من ايضا ومنان والمن اعلى
مقادير الزعفران وعند مالك والشافعي وابن حنبل
لا شيء في الزعفران والقطن ومن اعتبر حاجه دفع العري
بحاجة دفع الجوع اوجب في ذلك واو يوسف ومحمد خالفا
قاعدتها الاصولية من وجهين احدهما ان العام لا يحمل على
الخاص عندنا على ما تقدم والوجه الثاني انه لم يرد
نص فيما لا يسق فكيف قاساه على ما يسق مع معارضة
عموم الحديث لهذا القياس ولا يقال انه مخصوص بالمسما
بالمستثنيات المذكورة في اول الباب لانا نقول ليس
ذلك بتخصيص لانه الله تعالى قال كلوا من ثمره اذا امر
واثنا حقه يوم حصاده وليس في الحطب واخواته ما
يؤكل ولانه عام فيما يقصد به استغلال الارض
وتلك الاشياء مما ينبغي من الجنان فلا يتناولها العموم
وانما قد راو يوسف بالادنى لانه الغالب عندنا في العشر
معنى العبادة واستدل عليه بصرفه في مصارف الزكاة
فكان الاحتياط في ذلك الاخذ بالادنى وانما اخذ محمد بالاعلى

بما

لا الغالب فيه عند معني المؤنة واستدل عليه
بوجوبه في مال الصبي والمجنون والمكاتب المأذون
المدين وارض الوقف فلا ينبغي عا الاحتياط فلا يقدار
بالادنى بالشك والاصل براءة الذمة قوله وفي
العسل العشر اذا اخذ من ارض العشر وموخر
عن عمر بن عبد العزيز والاوزاعي والزهرى و
ربيعة ومكحول ويحيى بن سعيد وابن وهب من
المالكية وسليمان بن موسى الفقيه الاشدق الاشقر
واسحاق وابو عبيد وابن حنبل وقال ابن ابي ليلى
والحسن بن صالح ومالك والشافعي لا شيء في العسل
لهم انه متوكل من حيوان فاشبه اللبن والابريسم
ولنا حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان
رسولا لله صلى الله عليه وسلم كان يؤخذ في زمانه من قرب
العسل من كل عشر قرب قريبة من اوسطها وهو
حديث حسن ذكره القرطبي وعنه ابي بن سبابه
بطن من فهم وفي الصحاح والمغرب قوم بالطائفة
خضع قال في المغرب وشبابه تصحيف وشبابه ابن
عاصم السامي الصحابي غير هذا وفي المبسوط قوم من
جرهم كانوا يؤثرون لرسول الله صلى الله عليه وسلم من ثلث
الف عليهم من كل عشر قرب قريبة وكان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يحكي لهم وادي بن لهم رواها ابن ماجه
وحيد بن زنجويه والنسائي وابو عبيد في كتاب الاموال
والاثرم وعن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال
جاء هلال احد بني متعان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعشر وخذله وكان ساله ان يحكي واديا يقال له
سلبه فحكي له رسول الله

سلبه فحكي له رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الوادي
اخرجه ابو داود ويطوله وعن نافع عن ابن عمر
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في العسل في كل عشرة اذن
زق رواه الترمذي وقال في اسناده مقال وقال البخاري
هو نافع عن رسول الله مرسل وعن ابن مريم عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن ان يؤخذ من العسل
العشر ذكر في الامام ولا يعارضه ما ذكره عن معاذ
رضي الله عنه انه سئل عن العسل في اليمن فقال لم اؤمر
فيه بشيء لانه لا يلزم من عدم امر معاذ ان لا يحكي فيه
العشر واثبات انه هرب مقدم على نفي امر معاذ
عن ابن عبيد ذكر في كتاب الاموال قال حدثني ابو مسهر
عن سعيد بن عبد العزيز التميمي عن سليمان بن
موسى ان ابا سيار المصبي وكان حليفا لبني محالة
قال يا رسول الله ان لي نخلا قال اذ العشر قال فاحم
اذا خيلها فحماه له قال الشيخ شرف الدين الدمياني
اسناده ثقات غيما انه مرسل وموخر عنه
عند مالك وابن حنبل وابو سيار المصبي ثم العيسى
قبلا سمع عمي بن الاعلم ذكر ابو عمرو بن عبد البر
في انساب الصحابة وعن عبد الرحمن بن ابي ذباب عن ابيه
عن جده ان عمرو رضي الله عنه امن في العسل بالعشر
رواه الاثرم والامر للوجوب وعن عطاء الخراساني
عن سفيان بن عبد الله الثقفى قال لعمران عندنا ولد
فيه عسل كثير فقال عليهم في كل عشرة افراق فرق
ذكر حميد بن زنجويه في كتاب الاموال وقالوا انما اخذ
النبي عليه السلام عشر العسل من هلال بن سعد

اذ جاء به متطوعا وحى له الوادى رفقا ومعهون له
 بذلك ما اخذ منه وهذا لا يصح لانه قولان هرب عن
 النبى عليه السلام انه كتب الى اهل اليمن ان يؤخذ من
 العسل العشر وكذا قوله اذ العشر وكذا امر عمر بن الخطاب
 في العسل ينافى التطوع به فلا يستقيم حمله عليه وقال
 الاندم قلت لاحد اخذ من العشر من العسل كان على
 انهم تطوعوا به قال لا بل اخذ منهم فان قالوا فقد
 روى عن عبد الله بن عمر العبدي عن نافع عن ابن عمر
 قال ليس في الخيل ولا في الرقيق ولا في العسل صدقة قلت
 العبدي ضعيف لا يحتج به ومعنى حى لهم الوادى ان
 النخل انما يرمى من النبات انوارها وما نفع منها فاذا
 حيث مما عيها اقامت ويحتمل ان يكون حى لهم الوادى
 ليحصل فيه ولا يترك احد يعترض العسل فانه قيل وقال
 البخاري ليس في زكاة العسل حديث يصح قلت هذا
 لا يقدح ما لم يبين علة الحديث والقادح فيه قد رواه
 جماعة منهم ابو داود ولم يتكلم عليه فاقد حاله ان يكون
 حسنا وهو حجة ولا يلزمنا قول البخاري لان الصحيح
 ليس موقوفا عليه ولم من حديث صحيح لم يصححه البخاري
 ولا يلزم من كونه غير صحيح ان لا يحتج به فانه ليس
 لم يبلغ درجة الصحيح وهو يحتج به ولان الخليل بن ابي
 من الانوار والثمار وفيها العشر قلت عندهم لا يجب
 في الانوار والازهار والثمار وما يتولد مما يجب فيه العشر
 يجب في المتولد كالسوايم والشجر من القصير بخلاف
 اللبن لان الزكاة يؤخذ من اصلها فلا يؤخذ منها ولا
 كذلك الفصيل بعد ما صار شعيرا لا يؤخذ منه شيء
 بخلاف دونه القز لانه

بخلاف دونه القز لانه يتناول الاوراق ولا شيء فيها
 بالاتفاق وفي الصحاح الا برسم معدب قال ابن السكيت
 موبكسر الهزة والراء وفتح السين وقوله في الكتاب
 لحديث بنى سيبان سهو بل ذلكا بوسيان كما تقدم ولو
 وجد العسل في الفلاة والجبال يؤخذ عشرين ذكر محمد
 في كتاب الزكاة عن ابى يوسف في الاملاء لا خمس فيه ولا
 عشر وفي قاضي خان روى اسد بن عمرو ومحمد بن الحسن
 عن ابى حنيفة الوجوب فيه وهو ظاهر الرواية وعن
 ابى يوسف والحسن لا شيء فيه لانه مباح كالصيد والحشيش
 وفي الوبرى الوجوب استحسان والقياس ان لا يحذف فيه
 شيء لانه متولد من حيوان كاللبن وقد ذكرنا الفرق
 بينهما وفي شرح مختصر الكرخي والمفيد انما لا يجب في ارض
 الخراج لانه ياكل من انوار الثمار ولا شيء في الثمار ارض
 الخراج فكذا فيما يتولد من ثمارها ويجب في قليله وكثيره
 عند ابى حنيفة رضى الله عنه لانه لا يشترط النصاب في العشر
 وعن ابى يوسف اذا بلغت قيمته قيمة خمسة اوساق
 وعنه انه قد روى بعشرة ارطال قال في المبسوط وهو
 رواية الامالي وهي خمسة امنا كما ذكر عنه انه اعتبر
 فيه عشر قرب للحبر وعن محمد ايضا ثلاث روايات
 احداها خمس قرب والقربة خمسون مثاقيل في النتائج
 وفي المغني القربة مائة رطل والثانية خمسة امنا
 والثالثة خمسة افراق قال السرخسي وهي تسعون
 مثاقيل في قصيد لسكر يعتبر ان يبلغ ما يخرج منه خمسة
 اوساق وفي شرح الكرخي اعتبر خمسة افراق فاعتبر
 الوزن دون الكيل وفيه خمسة امنا وكذا يجب في المت

قصير الشعر

اذا كان على العواصج في ارضه العشر وقيل لا يجب كما
لو كان على الاشجار ذكره المرغيناني قال القسبي
والمطرزي وصاحب الديوان الفرق ستة عشر
رطلا وذلك ثلاثة اصوغ قال المطرزي هكذا في
التهذيب عن ثعلب وخالد بن يزيد قال الازهرى
والمحدثون على السكون وكلام العرب على التحريك
وفي التكملة وقرى العتيبي فقال الفرق بسكون الراء
من الاواني والمقادير ستة عشر رطلا وبالفخ
مكيال ياخذ ثمانية رطلا وقيل بالسكون مائة و
عشرين رطلا قال وبعضهم يقول بسكون الراء اربعة
ارطال وذكر النسفي انه ستة وثلاثون رطلا وذلك
عن القاضي من الخبابة وقال في تعليقه ان الفرق
ستة وثلاثون رطلا عادة جارية بينهم كجارية الابل
والاوقية وفي الصحاح الفرق بسكون الراء وقد تحرك
وقد تقدم مستوفى في فصل العسل وعند ابن حنبل
نصابه عشرة افراق وهو قول الازهرى ومروى عن
ابن عمر رضي الله عنه وجعه على افراق يدل على
تحريك الراء في المفرد لانه الفرق بالسكون جمع على افراء
وفروق قوله وكل شيء اخرجته الارض مما فيه
العشر لا يحسب جوا العال ونفقة البقر وهو قول
الشافعي قال في الوبري وغيره لا يعتد لصاحب الارض
بما اتفق على الغلة من سقي ولا عمار ولا اجرة حائط
ولا اجرا العال ولا نفقة البقر ويجب له عشر ونصفه
في جميع الخارج واجهوا على انه ما تلف او سرق او ذهب
بغير صنعه لا غرم عليه في ذلك وقال مالك لو تلف
الحاجة جميع الخارج

الحاجة جميع الخارج فلا ضمان عليه وجه ذلك انما
وجده فيه زيادة مؤنه وكلفة اوجب الشرع في الخارج
منه نصف العشر فقد رفع المؤنة من حيث فكذا
الواجب لكثرة المؤنة فلا معنى لرفعها ثانيا ومن الثاني
من قال ينظر الى قدر المؤنة من الخارج فيسلم له بالعشر
ويخرج من الباقي لان ذلك بمنزلة السالم له بعوض قلنا
المؤمن لم ترفع من نصيب الزكاة مع تكرار الواجب فيها فلان
لا ترفع من العشر مع عدم تكرار كان اولي وفي المحيط
وجوامع الفقه والمرغيناني لا ياكل شيئا من طعام العشر
حتى يؤدى عشر ولو اكل ضمن عشر وعن ابو يوسف لا
يضمن لكن يكمل به النصاب وعنه يتوكل له ما يكفيه
وعياله وفي خزانة الاكل لا يحسب على صاحب الارض
ما اطعم عياله وجيرانه وهذا ياه وما بقي ففيه العشر
ان بلغ خمسة اوسق ولا يحسبه ابو حنيفة ايضا وفي
شرح مختصر الكرخي وروى الفضل بن عازم عن ابو يوسف
ان ما اكل واطعم بالمعروف اعتد به في تكميل الاوسق
ولم يلزمه عشر وفي التي ذكرناها عنه وعن محمد بن يعقوب
ذلك من تسعة اعشار وقال الشافعي لا يجوز للمالك ان
يتصرف في الثمار قبل الخرص بملك ولا بيع فان اكل غرم
وعزيم العلم والاغرم وقال ابن حنبل يجوز له الاكل
بقدر الثلث او الربع ولو خرصه الخارج ترك ذلك لما
روى عنه عليه السلام انه قال اذا خرصتم فدعوا الثلث
فانه لم يدعوا الثلث فدعوا الربع رواه ابو عبيد وابو
داود والنسائي والترمذي وفي الزخية المالكية وفي
الماكول من الثمن لا يحسب في الخرص وفي شرح الموطا

للقرطبي انه مذهب مالك والنوري وفرقوا لا بحقيقة
 ان ما ياكله من الثمر والزرع محسوب عليه وان مذهب
 الشافعي كذهب ابن حنبل وموقوف اليت قلت الصحيح
 من مذهب انه لقول انه حنيفة واحتجوا ايضا بقوله تعالى
 كلوا من ثمر اذا اثمر واوتوه يوم حصاده وبه قال
 ابو داود ويحيى القطان وفي المروغيناتي وجميع الفقه ان
 مؤنة حمل العشر على السلطان دون ربا الارض مسئلة
 لا يخص الرطب والعنب وغيرهما من الثمار والزرع
 عندنا قال الشعبي والنوري الخرص بدعة وقال الشافعي
 هو سنة في الرطب والعنب والاخرص في الزرع وموقوف
 ابن حنبل ومالك وقال القرطبي في شرح الموطا وقاس
 الشافعي الزيتون عليها ومنع خرصه باجماع المتقدمين
 وقال داود النظامي واصحابه لا يخرص النخل وحديث
 ابن المسيب عن غياث بن اسد منقطع ولم يأت خرص
 العنب الا فيه وقال ابو عمر بن عبد البر ذكر اصحاب
 الاملاء عن محمد بن الحسن انه يخرص الرطب ثمراوه
 والعنب زيبيا قلت لم يذكر اصحابنا هذا القول عن محمد
 فيما علمته وهو عند كثير اصحابنا هذا القول عن محمد
 خرصها كذا وكذا رطبا اي خرزها ويحيى منه كذا وكذا
 ثم اذكر النوري ويكتفي بخارص واحد عندهم بمنزلة
 الحاكم وفي قول للشافعي لا بد من عدلين كالحكمين
 والمقربين في المتلفات وفي الذخيرة المالكية وبعد الخرص
 لا عيب بما يحصل عند الجذاذ لا اتصال الحكم به وهو بعيد
 من الشرع والفقه لان الحاكم اذا ظهر خطاه وجب نقض
 حكمه فكيف بصاحب الجذر والظن وكيف يفتر الانساة
 على الخطاء ويعلم به

الصحيح

اي الخرص

على الخطاء ويعلم به وموافقا لآمال الناس بالباطل لانه
 اذا حصل عند الجذاذ مقدار الواجب ذهب للمالك بغير
 شيء وهو قول ابن نافع وخالف ما كافيته وقالوا لو خرص
 اربعة اوسق فجاء خمسة يجب عليه فيبطل قولهم وجعل
 الحازر بمنزلة الحاكم غلط بين لان الحاكم بعد بشهادة
 عدلين والخارص لا يعمل بقول غيره بل يعمل بقول نفسه
 فكيف اذا نقضوا حكم الحاكم ولم ينقضوا حوز الحازر عند
 بيان خطايته وظهور وفي اصح قول الشافعي ان الخرص
 يضمن ومعناه ان حق المسكين ينقطع من عين الثمر و
 ينتقل الى ذمة المالك حتى كان له ان يتصرف في جميع الثمر
 ويكفيه تضمين الخارص ولا يفتقر الى قبول المالك وفي قول
 لا بد من التصريح بالتضمن وقبول المالك قال النوري
 وهو المذهب ولو اصابته آفة مساوية كالمجراد و
 الاحتراق بالنار او بافة الريح على الشجرة او في الحرير
 فلا شيء على المالك بالاتفاق قلت اذا كان هذا تبعا لما
 على الشجرة بما قدن الخارص في الذمة كيف يجوز اشتراط
 بقائه وسلامته الى وقت احراقه وتمكنه من النقل
 والتحويل الى بيته لسلامة ما في ذمته بغير اثر ولا نظر
 استدكوا بحديث سعيد بن المسيب عن عتاب بن اسيد
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الكرم انما يخرص كما
 يخرص النخل فيؤدى زكاتها زيبيا كما يؤدى زكاة النخل
 ثم رواه ابو داود والترمذي وقال حسن غريب
 ولم يصححه وهو مرسل لان عتابا اسلم يوم الفتح و
 ولاه رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة ولم يزل واليا عليها الى
 ان مات يوم مات ابو بكر الصديق رضي الله عنه سنة

بعض العلماء

الخارص

ثلاث عشرة وسعيد بن المسيب ولد بعد ذلك بستين
وقيل بربع وفي الامام وقيل ولد بعد سنة عشرين
وقال ابو علي سعيد بن عثمان بن السكن ولم يرو هذا
الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه غير هذا
وفيه محمد بن صالح المدني التمار وثقه ابن حنبل وقال
زرعة الرازي شيخ ليس بالقوي لا يعجزني حديثه
وقال ابن حبان يروي المناكير عن المشاهير لا يحل
الاحتجاج بافراده ذكره ابو الفرج يرويه عن ابن
محمد عبد الله بن نافع القرشي المخزومي المدني الصفي
وليس موثوقا عندهم بالحفاظ وعبد الله بن نافع في
الرواة سبعة وروي الواقدي عن عبد الرحمن بن
عبد العزيز عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن
المسور بن مخرمة عن عتاب ابن اسيد قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان يخرج من اعقاب ثقيف كخرص النخل
ثم اخذ في الرواية تسلم من الانقطاع لو صحت كلها
لا يصح لانه الواقدي عندهم كذاب ومسور بن
مخرمة ابن نوفل الزهري ولد بمكة بعد الهجرة
بستين وقدم الحصين بن نمير لقنن ابن الزبير
في صدر صفر وجا صرمكة فاصاب المسور حجر
المجنين وهو يصلي بالحجر فقتله في مستهل شهر
ربيع الاول سنة اربع وستين وصلى عليه ابن الزبير
بالحجون وتعلقوا ايضا بحديث سديد بن ابي حنيفة في
تركه الثلث او الربع وقد ذكر قبيل هذه المسئلة
لمذهب ابن حنبل وفيه عبد الرحمن بن مسعود قال
النووي فلم يتكلموا فيه بجرح ولا تعدل ولا موثوق
وقال ابو الحسن بن القطان

الواقدي في كلام

قال مسور بن مخرمة
في الامام ابن الزبير

وقال ابو الحسن ابن القطان لا يعرف له حال ولا يعرف
بغير هذا وهو غير كاف ذكره في الامام وتعلقوا ايضا بما
روى عن ابن جريج انه قال اخبرني عن ابن شهاب عن
عروة عن عائشة رضي الله عنها انها قالت وهي تذكر
شأن جبير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله
ابن رواحة اليه فيخرج من النخل حيث يطيب قبل
ان يؤكل منه وفي هذا جهالة المخبر لابن جريج عن ابن
شهاب رواية ابو داود ومن حديث حجاج عن ابن جريج
وقال الموفق ابن قدامة في المغني متفق عليه وهو غلط
منه وليس له ذكر في واحد من الكتابين فضلا ان يتفقا
عليه وفي الامام قال ابن ابي شيبة ايضا قال محمد بن بكر
قال ابن جريج كذلك اخبرنا عبد الله بن فلان ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم امر بخرص خيبر حين طاب ثمرهم و
هو مجهول مرسل وروي ابن ماجه عن ابن عباس انه
عليه السلام بعث عبد الله ابن رواحة حين يصرم
النخل فخرص النخل وهو الذي يدعونه اهلا المدينة
الخرص فقال في ذلك اذوا فقالوا لا ثبت علينا يا ابن
رواحه فقال انا احذر النخل واعينكم نصف الذي قلت
قال فقالوا هذا الحق وبه يقوم السماء والارض وقد
رضينا ان نأخذ الذي قلت وفيه انه قال قد خرصت
عشرين الف وسق من تمر فان شئتم فلكم وانه ابين
فلي قالوا بهذا قامت السموات والارض فاخذوها بما
قال وفي هذا انه عليه السلام بعثه وقت التصرم وقرب
القسمه وهذا اضطراب كبير في بعث ابن رواحه
رضي الله عنه وقال ابو بكر ابن العربي ليس في الخرص

حديث يصح الآ واحد وموسى رواه البخاري قلت وسلم
في المناقب عن ابن حميد الساعدي رضي الله عنه قال كنا
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة تبوك فلما جئنا وادي
القرى اذا امرأة في حديقة لها فقال رسول الله صلى الله
عليه وآله واصحابه اخرصوا وخرص رسول الله صلى الله عليه وسلم عشى
اوسق فقال لها اخصي ما يخرج منها حتى ارجع اليك
شاء الله فلما اتينا تبوك قال عليه السلام اما انما
ستبت ربح شديدا فلا يقوم من احد ومن كان معه
بغير فليعقله وهبت ربح فقال رجل فالفقه يجلس
واهدى ملكا يله لرسول الله صلى الله عليه وسلم بقله بيضا
وكساه ثوبا وكتب لهم يخبرهم فلما انه وادي القرى
قال للمرأة كم جاء حديثك فقالت عشى اوسق خرس
رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث ففي هذا الحديث انه عليه
السلام خرس حديثها وامرها ان يخصي ان جعل
زكاتها في ذمتها وامرها ان يتصرف في ثمر نخلا كيف شاء
فهو حجة عليهم وانما كان يفعل ذلك تخويفا للاكثر ليلا
يخونوا وان يعرفوا مقدار ما في النخل لياخذوا الزكاة
وقت الصرام هذا معنى الخرس عندنا فاما انه يلزم
حكم شرعي فلا قال الحافظ ابو جعفر الطحاوي رحمه الله
ليس فيما ذكرنا ان التمر كانت رطبا حينئذ فتجعل
لصاحبها وحق لله بمكيله ثمر يكون عليه نسيئة و
قد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر على رؤس
النخل كيلا ونهى عن بيع الرطب بالتمر نسيئة وثبت
ذلك الا حديثا صحيحا وانما اريد خرس ابن رواحه
ليعلم به مقدار ما في ايدي كل قوم من الثمار فيؤخذ
بقدر وقت الصرام لا

قنار

بقدر وقت الصرام لا انهم يملكون شيئا منه مما يجب لله
يبدل لا يزول ذلك عنهم قال وكيف يجوز ذلك وقد يجوز
ان يصيب التمر بعد ذلك آفة فيتلفها فيكون ما يؤخذ
من صاحبها بدلا من حق الله فيه ما خوفي بدلا مما لم يسلم
له قلت اذا اصابها آفة لا يجب عليه شيء وقد تقدم
وقيل انه منسوخ بآية الربا وحديث المزابنة اذا عمل
بالبحر اولى فكيف اذا لم يكن المبيع ثابتا والمحرم صحيح
ثابت فدرج ولولم يتصرفوا فيه بعد الخرس اخذ العشر
ما وجد وفي الذخيرة ما لا يضمن ولا يترتب بخرسه ان
لو كان ذلك ممكنا فاذا بلغ نصابا اخذ من ثمنه وان قل
عن نصاب النقد وان نقص عن النصاب لا يؤخذ من ثمنه
شيء وان زاد على نصاب النقد وقال الشافعي يؤخذ رطبا
وعنبا وهو قول عبد الملك من المالكية فقد اوجعوا في الثمار
التي لا يتخرو وهو نقض لما اصلوه فابعد فان قيل
كيف سمي العنب كرمنا وقد ثبت في الصحيحين انه عليه
السلام قال لا تسموا العنب الكرم فان الكرم المسلم وفي
رواية فان الكرم قلب المؤمن يؤيد قوله تعالى والنخل
والاعناب وقوله تعالى ومن ثمرات النخل والاعناب
وقوله تعالى وعنبا وقضبا وزيتونا ونخلا ولم يذكر الاعناب
دون الكرم والجواب انه تسميتها كرمنا من الراوي فلعنه
ما بلغه النهي او فهم ان النهي نهى تنزيهه وعن وايلين
حجروا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تقولوا الكرم وقولوا
العنب والحيلة بفتح الباء وسكونها وفي حديث البخاري
ومسلم من علامات النبوة اخبار عليه السلام عن الربح
التي هبت قبل كونها قال ابن بطال وهذا لا يعلم الا

نايرة

هذا من بعض معجزاته
طال الله عليه وسلم وهي
لا تخصي

بالوجه وفيه لما رأى أخذاً قال هذا جبل يحبنا ونحبه
فيما المراد به اهله جذوة المضاف لقوله تعالى وسيد
القرية التي كثافها يريد اهلها قال الخطابي حمل الكلام
على عمومهم وحقيقته اولى من حمله بجانب وتخصيصه
وقد ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتج حراً تحته فقال
اثبت فليس عليك لآ نبي او وصي فسكن وقد حرق
الجذع اليابس وكلمة الذيب وسجد له البعير وسلم
عليه الحجر واخبر اللحم المسموم انه مسموم فلم يكر
حب الجبل له قوله قال تغلبى له ارض عشر عليه الف
مضاعفا وقد تقدم ذلك في باب زكاة السوايم عن محمد
ان فيما اشتراه التغلبى من المسلم عشرا واحدا لان
العشرا الواحد صار وظيفة الارض فلا يتغير بتغير الملك
فان اشترها منه ذمتي غير تغلبى فعليه العشر مضاعفا
لجوانا التضعيف عليه في الجملة كما اذا مر على العاشر بال
التجان فانه يؤخذ منه نصف العشر وهو تضعيف
كافر غير تغلبى وكذا اذا اشترها منه مسلم او اسلم
التغلبى عندنا لا حنيفة سواء كان التضعيف اصليا
وهو انه ورثها من آباؤه او تداولتها الايدي من تغلبى
لا تغلبى بالشري او الهبة ونحوهما او كان حاد ثابته
اشترها التغلبى من مسلم وقال ابو يوسف يعوده الى
عشر واحد وان باعها من ذمتي يبقى التضعيف وروي
الحسن عنه ان عليها الخراج وقال محمد ان كانت هذه
الارض من الاراضى التي وقع الصلح عليها من عمر
بني تغلب واستمرت معهم وهو الاصل فالجواب ما قال
ابو حنيفة وان كانت ارضا اشترها التغلبى من مسلم
او ذمتي فاسلم التغلبى

او ذمتي فاسلم التغلبى يعوده الى عشر واحد كما قال
ابو يوسف وروي محمد بن سماعة عن محمد ان التغلبى
اذا اشترى من مسلم ارضا عشرية لا يؤخذ منه الا
عشر واحد وان لم يسلم وذكر الكرخي ان التضعيف
العارض لا يتصور على قول محمد وهو الصحيح لان الصحيح
ان التغلبى اذا اشترى ارضا عشرية لا ايضا عفو عليه
العشر عنه وجه قولنا ان يوسف ومحمد ان سبب
التضعيف قد زال بالاسلام فصارت الاراضى كالسوايم
يزول التضعيف فيها بالاسلام ووجه قولنا لا حنيفة
ان ما يؤخذ من الكافر بمنزلة اخراج المقاسمة لعدم
اهلية الكافر لوجوب العشر عليه وارض الخراج لا
يتغير بالاسلام وبالبيع من المسلم ثم الفرق بين العشر
والخراج ان المسلم يجوز ان يؤخذ منه الخراج وان كان
فيه معنى العقوبة لانه الاسلام لا ينافي العقوبة من
وجه كالحذود وذكر ابو بكر الرازي في احكام القرآن
عن عمرو بن علي رضي الله عنهما اخذ الخراج ممن اسلم
ارض الذمتي وقال لا يجعل ما جعل الله في حق هذا
الكافر عنقه وعن ابن عمر مثله فدل هذا على جواز
بيع اراضيهم الخراجية وبقاء الخراج على المشتري منهم
فيبطل به دعوى الوقف كما توهم مالك واحد ودعوى
وجوب القسمة كما يزعم الشافعي لانه بيع الوقف
لا يجوز وبيع مال الغائبين لا يجوز لاهل الذمة قال
ابو بكر الرازي خراج الارض ليس بصغار قال لا انا
لا نعلم خلافا بين السلفاء من اسلم من اهل الذمة

الصحيح

ثاني عشر

قال شريفة الامم هذا ليس بصحيح

يؤخذ منه الخراج لارضه دونه وقبته بخلاف وجوب
 العشر على الكافر لان الكفر ينافي وجوب ما فيه من
 العبادات على الكافر وفي النسخة عن عمر بن عبد العزيز
 ان الجزية التي قال الله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد
 وهم صاغرون انما هي على الرؤس لا على الارضين وعن
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان نهر الملكا سلمت قريته
 ارضها بخراجها وعن علي رضي الله عنه ان دهقاننا سلم
 على عهده فقال انا اقيم على ارضك دفعنا الجزية عن
 راسك واخذنا من ارضك وان تحولت عنها فنحن احرى
 بها ذكرك الرازي والنسائي ارا ديه انك لا تجزيت عن
 عمارتها وزراعتها دفعناها لمن يقوم بخراجها لان لا يملك
 الحقوق الواجبة فيها وفي المغرب الدهقان عند العرب
 الكبير من كفار العجم وقد غلب على اهل الروسا تيق
 منهم ثم قيل لكل من له عقار كبير دهقان واشتق
 منه الدهقنة ويقال للمرأة دهقانة ولان الاسلام
 لا يمنع بقاء الخراج كما لا يمنع بقاء الرق بخلاف الجزية
 على فانه يستوي فيها الابتداء والبقاء كالجزية
 في النكاح والقدر على الماء في التيمم لان الجزية صفاء
 محض والخراج في معنى ثماء الارض ولهذا لا يجب الا
 في الارض الصالحة للزراعة وفي المبسوط قال مالك
 اشترى مسلم من ذمتي ارضا خراجية يصير عشيرة
 وان اشترى ذمتي من مسلم ارضا عشيرة قال مالك
 يجبر على بيعها من مسلم وفي احد قولي الشافعي لا يجبر
 بيعها كما لو باع عبدا مسلما من كافر عند وفي قوله لا
 يجب العشر والخراج وهو قول ابن ابي ليلى وقال
 شريك بن عبد الله

ثبت

شريك بن عبد الله لا شيء فيها كالمساكين قال صاحب
 المبسوط ولكن هذا ليس بصحيح قال النووي هذا قول
 مالك والشافعي وابن حنبل وفي قول مالك لا يصح بيعها
 وفي الذخيرة القرافية لو صالح الامام اهلا الذمة على
 خراج ثم اسلموا يسقط عنهم كالجزية وان فتحها عنوة
 وباعها بئمن يسقط منهم يؤخذ في كل سنة وهو الخراج
 وانزل الغنائم منها وضرب الخراج عليها وهو اجرة
 عند مالك والشافعي لا يسقط بالاسلام وقال ابو بكر
 الرازي وقول من زعم ان عمر دفع ارض السواد الى
 اهله بطيبة من نفوس الغنائم على وجه الاجارة
 غلط لوجوه احدها ان عمر لم يستطع نفوس
 الغنائم في وضع الخراج بل نظرهم على ذلك وشاور
 الصحابة على وضع الخراج وامتنع بلال واصحابه و
 دعاهم عليهم فامر الاسترضاء ثانيا لم يحضروا هـ
 الذمة الغنائم على تملك الاراضى فلو كان استيجارا لهم
 او اجارة منهم لاشترط عند عقد الاجارة ثانيا لم يوجد
 في ذلك رضي اهلا الذمة فلو كان اجارة او استيجارا
 للعامل بارض الوقف كما زعموا انها يصير وقف لا يشترط
 رضاهم ورابعها انه لم يصدر بين عمر وبين اهلا الذمة
 عقد اجارة ولا بينهم وبين ثوابه فكيف يؤخذ الاجارة
 بلا عقد خامسها جهالة الاراضى تمنع من صحة الاجارة
 سادسها جهالة المد تمنع صحتها سابعها الخراج
 مؤيد وتأييد الاجارة باطل ثامنها الاجرة لا يسقط
 بالاسلام وقد قالوا الخراج يسقط به تاسعها قد
 اخذ عمر الخراج من النخل والكرم والاشجار ولا يصح

الاجارة

اجارتها عاشرها اة جماعة من الصحابة اشتروا
اراضي من اهلا السواد من ملاكها فلو كانت بأيديهم
بطريق الاجارة لما صح شراؤها وكذا لو كانت وقفاً كما
زعموا وبان اة شاء الله تعالى بقتة الوجوه والادلة
على بطلان كونها وقفاً في باب تسمية الغنائم من كتاب
قوله ولو كانت الارض لمسلم باعها من نصراني غير
تخليق وقبضها فعليه الخراج عند انة حنيفة قال في المصنف
سواء وضع عليها الخراج اذ لم يوضع حتى لو وجد بها عيب
لم يرد لها بل يرجع بالنقصان وفي رواية السير الكبير
ذكرها في البدائع وفي موضع آخر ان وضع عليها الخراج
فليس له اة يرد لها للعيب الحاصل في يد المشتري بالو
واذا لم يوضع يرد لها بالعيب ويكون عشرية كما كانت
وفي البدائع هذا اذا ردت لها بالقضاء وبغيره تعذر
خراجية لانه بيع وفي الاولى كما انقطع حق المسلم عن
صارت خراجية والخراج اولى بالكافر من العشرية
كان وقال ابو يوسف يجب فيها عشرين كالتخليق اذا
الوصف اولى من التبديد ولا يجب عشر واحد لما فيه
من التسوية بين المسلم والكافر ثم تصرف في مصارف
الخراج لانه لاحق للفقراء في مال الكافر لانهم ياخذون
على وجه الظهنة والعبادة وقال محمد هي عشرية كما
كانت لان العشرية وظيفة الارض كالخراج لا يتغير
بالبيع وقد تعلق حق الفقراء به كما تعلق حق الفقراء
بارض الخراج ثم في رواية السير الكبير تصرف في مصارف
الزكاة لان الواجب لما لم يتغير عند لا يتغير صفته
ايضاً ورواه قريش بن اسماعيل عنه ذكر في السير الكبير
وفي رواية عنه يصرف

كعب

وفي رواية عنه يصرف في مصارف الخراج لانه مال الكافر
على ما مر وسور رواية محمد بن سماعه عنه وقاس على
المال خوف من اهلا الذمة اذا مر وعلى العاشر وذكر قبض
المشتري لانه شرط وجوب الخراج التمكن من الزراعة
وبالقبض يقدر عليها فان اخذها مسلم منه بالشفعة
اورثت على البائع لفساد البيع فهي عشرية كما كانت وكذا
لو باعها بشرط الخيار للبائع ففسخ البيع اما الاول فلا
حق الشفيع مقدم على حق المشتري فتحوّل لصفقة
اليه فصار كانه باعها من الشفيع المسلم قلت ذكر في
الجامع اة الاخذ بالشفعة من المشتري له احكام البيع
للمتلك بيد خلاصان الضرور لانه ياخذها جبراً ولهذا
ثبت للشفيع خيار الرؤية والعيب وانه رآها المشتري
وابراة من العيب ولا يثبت لاجل حق الشفيع ويرد
على البائع اذا كان اخذها منه لا يسلم للمشتري فقلت على
الفسخ دون التحول قال لا سبب في التحول لانه
لو انفسخ البيع بين البائع والمشتري وانعقد بينهما بيع
آخر لبطلان اخذها بالشفعة قلنا لا يتعدى الانفساخ
للا شفيع كما لا قاله بين البائع والمشتري لو ابتاع منها
بها بثمن ثم ابتاع بقتها فالشفعة للمجاراة السهم الاول
دونه الثاني وعلى فيها باة الشفيع جائز فيهما والمشتري
شريك في الثلث لم يجعل تحولا لصفقة بالاخذ بالشفعة
في السهم الاول كما الشفيع اشتراه من البائع بل اعتبر
شري المشتري في السهم الاول لحق جعل شريكاً به فاذا
اعتبر شراة النصراني من المسلم يجب اة يصير خراجية
وفي الزيادات اشترى داراً وهو شفيعها وغيره وقبضها

ش

ح

جمله وانظر الشفيع

الشرى

٣

فوهيها وسلمها فليشربكه ان ياخذ نصفها ويبطل الهبة
 في الباقى لان الشرع مقارن اذ حق الشفعة يثبت عند زوال
 ملك البايع قبل ثبوت ملك المشتري حتى لو اشترى دارا
 بشرط الخيار للمشتري يثبت الشفعة فيها وان لم يملكها
 المشتري عند بخلاف رجوع الواهب في النصف ونقص الوهب
 فيه لانه شيوع طاري فمن ثمة قال بعض المشايخ ان من
 اشترى جزا من دار ثم اشترى بقيتها احتيالا للشفعة
 كان للشفيع ان ياخذ الكل استدلالا بهذه المسئلة لانه اذا
 الجزء الاول بحق سابق فيصير شريكا في الدار وهو خلاف
 ظاهر الرواية واما الثاني فلان بالفسخ والرق يحكم الفسخ
 جعل البيع كأن لم يكن قال ولا حق المسلم لا يبطل بهذا
 لكونه مستحق الرق قلت هذا التعليق فيه نظر بل يثبت
 حق البايع في البيع الفاسد بالتسليم الى المشتري ويبطل
 حق الله تعالى حتى لو تعلق بالبيع حق العبد لا يبيح
 الفسخ وعلته انه قد اجتمع فيه حق الله وحق العبد
 وهو الذي تعلق به حقه بالشرى ونحوه وحق العبد
 مقدم على حق الله تعالى لم حاجته وغنى الرب سبحانه
 فلو كان حق البايع لم ينقطع به بعد البيع والتسليم
 استقام هذا التعليق واما الثالث وهو البيع بشرط
 الخيار للبائع فلان الرق بخيار الشرط والرواية فسخ
 للعقد من الاصل من كل وجه قبل القبض بعد بقبض
 القاضى وبغيره والمبيع لم يخرج من ملك البايع في خيار الشرط
 فالكلام فيه اظهر قوله واذا كان لمسلم دار خصة فله
 بستانا فعليه العشر اذا سقاه بماء العشر وان سقاه
 بماء الخراج فعليه الخراج والاراضى العشرية ستة
 ارضى لعرب كالحجاز

خلاف ظاهر الرواية

الاراضى العشرية ستة

ارضى العرب كالحجاز واليمن وخوصها والثانية ارض
 اسلام اهلها على ذلك تطوعا والثالث قسمت بين
 الغائبين والرابعة احييت وسقيت بماء العشر
 والخامسة الارض الخراجية انقطع عنها ماء الخراج
 فسقيت بماء العشر والسادسة جعل دان بستانا
 وسقاه بماء العشر ومو ماء السماء والعيون والآبار و
 البحار الكبار التي ليس لاحد عليها يد والارض الخراجية
 ايضا ست الاولى الارض التي فتح عنوة وترك
 في ايديهم بالخراج المضروب عليها كما فعله عمر رضي الله عنه
 في ارض سواد العراق ومصر والثانية ارض احيائها
 كافرذمتي باذن الامام او قاتل فرضخ له الامام ذلك في
 التحفة والثالثة جعل دان بستانا وان سقاه بماء العشر
 والرابعة طلب بعض الكفار من الامام ان يضرب على
 اراضيهم خراجا من غير قهر والخامسة احييت بماء
 الخراج والسادسة ارض اشترها مسلم من كافر و
 السابعة الارض العشرية اذا انقطع عنها ماء العشر
 فسقيت بماء الخراج والثامنة لمسلم دار خصة فجعلها
 بستانا وسقاه بماء الخراج كما تقدم ذكر ذلك كله الاول الحج
 وغيره والماء الخراجي ماء الانهار والصغار التي احتفرها
 الاعاجم على ما ياتي في باب الخراج ان شاء الله تعالى وماء
 جيحون وسبحون ودجلة والفرات عشرين عند محمد
 خراجي عند انه يوسف والخلاف مبني على اثبات اليد
 عليها وليس على المجوس في دان شيء وكذا اليهودي و
 النصواني بل لا ولي لانها اهل الكتاب ووجه ذلك ان عمر
 رضي الله عنه جعل المسكن والمقابر عفوا للمحاجة

والاراضى العشرية ستة وزيد اشترى

وعدم الاستثناء وقال قاضي خاثة انه اجماع الصحابة
 فاذا جعل دان بستانا وسقاؤه بمان العشر فعلى قياس
 قول ابو يوسف يجب عشرة اذ على قياس قول محمد بن
 واحد وقد قلنا وجه القولين وفي قاضي خاثة لم يذكر
 غير الخراج وفي المرغيناني له قرية في ارض الخراج وفي
 بيوت ومنازل ومتابن ومرايط يستغلها ولا يستعمل
 لا يجب فيها شيء وفي ارض الصبي والمراة التعليلتين
 في ارض الرجل من العشر المضاعف في العشر والخراج
 الواحد في الخراجية والخراج لا يضاعف عليهم اجماعا
 اذ التضعيف سرق فيما هو معنى الصدقة والخراج موقوف
 بحضنة ولم يرد به نقد وقد علم التضعيف في الزكاة في
 قوله وليس في عين الغير ويقال له القار ايضا وهو
 الزيت والنفط بالفتح والكسرو وهو افصح وهو يكون
 على وجه الماء في العين ولا في الملح في الارض العشرية
 الخراجية كالماء والجهد وليس ذلك من انزال الارض التي
 هي ريعها ونماؤها وفي ارض الخراج اذا كان حريمها صالحة
 للزراعة يجب الخراج في حريمها للتمكن من الزراعة
 المحيط ويحب الخراج في الموضع الذي يصلح منها للزراعة
 مسئلة العشر على رتب الارض المستأجرة عند ابي حنيفة
 وزفر عند الجماعة على المستأجر قال في المبسوط سقا
 كان اقل من الاجر واكثر وفي العارية على المستعير
 قال زفر على المعير قال ابو بركي والولوا الحق هذا اجماع
 اذا كان المستعير في متي فيجب له عشر وبه قال زفر
 ابو بركي والاسبيجاني فيه روايتان احداهما عارت الارض
 لانه فوت العشر بالاجارة وكان متمكنا من الزراعة
 وفي الثانية في الخراج

العشر على رتب
 الارض المستأجرة

وفي الثانية في الخراج وعندنا على المستعير لكن يجب
 عشران عندنا يوسف ومحمد عشر واحد ذكر في المحيط
 وفي الارض المخصوصة على الغاصب وان نقصت الارض
 بالزراعة وضمن النقص فعلى المالك عندنا وان لم ينقص
 فكما قال في المستأجرة وفي الارض المدفوعة مزارعة على
 صاحب الارض عندنا لانها فاسدة وعندنا لانها صحيحة
 عندنا وفي الاسبيجاني والوبري لو كان يجيزها فعشر
 الخراج على رتب الارض لكن في حصة يجب في عينه وفي حصة
 المزارع يجب في ذمته دينار عليه وخراج المستأجرة والمستعارة
 على الاجر والمعير وخراج المخصوصة اذا كان له بيعة او
 كان الغاصب مقرا يجب على رتب الارض وان كان جاحلا
 ولا بيعة له ولم ينقص الارض بالزراعة فعلى الغاصب
 وان نقصت فعلى رتب الارض ان كان مثلا النقص او اقل
 وان كان اكثر يجب على الغاصب الاكثر من الخراج والنقص
 وقال ابو يوسف يجب على رتب الارض على قياس قولنا في
 حنيفة قلنا النقص واكثر كالاجرة وفي بعض الكتب ان كان
 اقل من الخراج فالخراج على الغاصب وسقط عنه ضمان
 النقص وبرئ وان كان اكثر ياخذ ويؤدي منه خراجها
 وفي المنتقى عن ابو يوسف الخراج على رتب الارض نقصتها
 الزراعة او لا ذكر في الذخيرة وان باع ارض العشر مع الزرع
 ولم يبلغ يجب قدر الثقل على البائع وعشر الحب على المشتري
 عندنا يوسف وقال ابو حنيفة على المشتري هكذا ذكر
 في النوادر وقيل على المشتري بلا خلاف اذا عثر في الحب
 وهو حاصل للمشتري وفي ارض الخراج اذا باعها وقد بقي
 من السنة مقدار ما يمكن المشتري ان يزرعها فيجب الخراج

عند

على المدفوع له

عليه الفسور

والأفعلى البايع وقد رت المدة بثلاثة أشهر وعليه الفتوى
وفي الذخيرة هذا في الدخنة فانه يدركه هذه المدة هذا خراج
يؤخذ في آخر السنة اما يؤخذ في أول السنة على سبيل
التقدمة فذلك لا يكون على البايع ولا على المشتري وان كان
فيها زرع فالخراج على المشتري وان كان قد انعقد الحث وبلغ
فهو بمنزلة بيع الارض الفارغة في فرع رجله ارض خراجية
باعها من رجل ومكثت عند المشتري شهرا ثم باعها من آخر
ومكثت عند شهر او باعها من آخر ومكثت عند شهر اثم
وتم تداولها الاثرية سنة كاملة فليس على واحد منهم
خراج الا ان يبقى في يد المشتري الاخرى يمكن من الزراعة
على ما تقدم فيجب عليه خراجها وان كان للارض ريعا خريفي
وربيعي وسلم احدها للبائع والاخر للمشتري فالخراج عليها
قال في الذخيرة هكذا ذكر صدر وفيه الكواجيت خراج الارض
اذا لم يطلبه السلطان يتصدق به على الفقراء فرع ذلك
في الوبري لو هلك الزرع قبل الحصاد يسقط الاخر عشر والباقي
الاجن عن المستاجر وبعد الحصاد لا يسقط عن الاجر عند
قلت هذا مشكوك وفيه الذخيرة قال محمد السلطان اذا جدد
العشر لصاحب الارض لا يجوز بلا خلاف وقال شيخ الاسلام
على وجهين احدهما ان يتركه اغفالا ونسيانا فيجب على صاحب
الارض ان يتصدق به على الفقراء والثاني ان يتركه عليه
بعلمه وهو على وجهين احدهما ان يكون غنيا فيكون له جابن
فيضمن السلطان مثله من مال بيت مال الخراج لبيت مال
الفقراء والوجه الثاني ان يكون من عليه العشر محتاجا اليه
فلا ضمان عليه اذ لا فائدة في اخذ ثم في اعادته اليه وكذلك
جعل خراج ارضه له عند محمد كالعشر وعندك يوسف يجوز
وبه يفتي وفي المحيط

ط
العشر

به يفتي

وبه يفتي وفي المحيط قول في حنيفة ولو باع السلطان العشر
من رتب الارض او من غني قبل قبضه يجوز بخلاف صدقة
السائمة وقال محمد لا يجوز فيها وقال في المبسوط ان شاء اخذ
العشر من البايع وان شاء من المشتري ويرجع المشتري على البايع
هذا في بيع رتب الارض قال في الذخيرة المالكية ان باع زرع
بعد رفعه اخرج زكاته من جنس المبيع وبيعه نافع قاله
الايمية لعدم تعيين حق الفقراء وفي بيع العنب يؤخذ من
ثمنه عند مالك ولا يجزيه العنب والرطب وقال الشافعي
وعبد الملك يؤخذ رطبا وعنباً وعندنا يجزيه اتي ذلك اذا
وان شرط الزكاة على المشتري يؤخذ منه عند مالك وعندنا
يفسد البيع به وان باع وتعدت الزكاة عليه قال ابن القام
والشافعية يؤخذ من المبيع لتقدم حق الفقراء فيه على
المشتري ومنع اشبه بالرجوع لصحة البيع واستقرار الملك
للمشتري كالعبد الجاني اذا باعه سيك بعد العلم بجانيته
والتزامها ثم اعسرية باب
من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز قوله الاصل فيه
قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية فهذه ثمانية
اصناف قال صاحب الكاشف عن حقايق التنزيل
انما قصر لجنس الصدقات على الاصناف المعدودة وانها
مختصة بها لا يتجاوزها الى غيرها كانه قبلهم لا
غيرهم فكانت الصدقات محصورة فيهم لان انما الحصر
ما دخلت عليه فيما بعد فاذا دخلت على المبتدأ كان
محصورا في الخبر واذا دخلت على الخبر كان محصورا في
المبتدأ فان قبل جمع السلامة جمع قلة والفقراء والمساكين
كلها جمع كثر فكيف يناسب قسمة القليل على الكثيرين

عليه

المؤلفه قلزم

قيل له جوابا اذ اجمع القلة الجمع المنكر فاذا
دخلته لام التعريف كان للكثرة والاستغراق هكذا
في المحصول والثالثة اذ جمع القلة يستعمل للكثرة وبالعكس
قال الله تعالى ولوان ماء الارض من شجرة اقلام وفي
الثالثة قوله تعالى ثلاثة قروء وقد سقط منها المؤلفة
قلوبهم لان الله تعالى اعز الاسلام واغنى عنهم وعلى
ذلك انعقد الاجماع انتهى كلام صاحب الكشاف وفي الكامل
للبرهان انه جئ من اليمن يذهب ففسحه رسول الله
صلواته عليه وسلم ارباعا اعطى ربعا الاقرع بن حابس المجاشعي
وربعا زيد الخيل لطاي وربعا علقمة ابن علافة الطائي
وربعا عيينة بن حصن الفزاري وكانوا من المؤلفة
ومهم ابو سفيان واسمه صخر بن حرب وصفوا ابن
امية واعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم الزبير فان يزيد
ابن امرؤ القيس وكان يقال له قمر نجد لحسنه وجماله
اسلم سنة تسع فولاه رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقه
قومه واقرباء عليها ابو بكر وعمر رضي الله عنهم ومنهم
عدي بن حاتم رضي الله عنه ومنهم عباس بن مرداس
السامي واعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا سفيان وصفوا
والاقرع وعيينة وعباسا كل واحد منهم مائة من الابل
قال صفوان بن امية لقد اعطاني ما اعطاني وهو ابغض
الناس الي فما زال يعطيني حتى كان عليه السلام احب
الناس الي رواه مسلم قال النوراني هو لاء كلهم اصحابه
وفي المحيط والميسوط كان عليه السلام يعطيهم سبعمائة
الصدقة ويؤلفهم على الاسلام وقيل كانوا قد اسلموا
وقيل كانوا وعدوا بالاسلام وقيل قوم يرجي خيرهم
وينتصر بهم على غيرهم

وينتصر بهم على غيرهم من الكفار وضرب منهم بخان شئ
وعن جابر بن عامر والسعبي لما استخلف ابو بكر انقطع بيدهم السلام
الرشا قال النوراني اتفق الخلفاء على منع الكفار منهم بعد
عليه السلام وقوم لهم شرف فيعطون لترغيب نظر ابيهم
في الاسلام وفي الذخيرة المالكية الجهاد تان باليسان وتان
بالبنان وتان بالاحسان يفعل مع كل صنف ما يليق به وذكر ان
الغزنوي في معاني القرآن انهم كانوا ثلاثة عشر رجلا فاعطى
كل واحد منهم مائة من الابل حكاه عن مقاتل وقال الشيخ
الحافظ ابو بكر الرازي قال جماعة من السلف ليس اليوم
المؤلفة قلوبهم وفي التتفة اختلاف اصحابه في سهم المؤلفة
قال بعضهم منسوخ وقال بعضهم يصرف سهمهم الي من كان
حديث عهد بالاسلام ممن موه مثل حالهم من الشوكة والقوة
ليكون ذلك حاملا لامثالهم على الدخول في الاسلام وفي المنافع
المؤلفة قلوبهم اصناف ثلاثة صنف كان يتالفهم رسول الله
ليسلموا او يسلم قومهم باسلامهم وقوم اسلموا وفي اسلامهم
ضعف فيريد بذلك تقريرهم على الاسلام وقوم يعطيهم
لدفع شرهم وانشد عباس بن مرداس جعل يهني وذهب
الغبيدين عيينة والاقرع فاما كان حصن ولا حابس يفوقان
مرداس في مجمع وما كنت دون احد منهم فمن تضع اليوم
لا يرفع ويروي جدي مكانه منها من والاول يخالف
عنه لبيد بن ربيعة قال ابو بكر الرازي جاء عيينة والاقرع
ابن حابس لانه بكر فقالا يا خليفة رسول الله ان عندنا
ارضا سبعة ليس فيها كلاء ولا منفعة فان رايتنا تعطيناها
فاقطعها اناها وكتب لهما عليها كتابا واشهد وليس في القوم
عمر فانطلقا الي عمر ليشهد فلما سمع عمر من الكتاب تناوله

شعر عباس

ومن تحفظ الابرار

من ايديهما ثم تقلد فيه فجاء ويدوي اثم مرق الكتاب
وقال لا اله الا الله تعالى اعز الاسلام واغنى عنكم فان تبتم
عليكم والافييننا وبينكم السيف فانصرفوا الى ان بكر
وقالوا انت الخليفة ام مو فقال ان شاء الله ولم ينكر عليه
فوقع الاجاع فانه قتل الاجاع لا ينسخ ولا يتنسخ لانه الاجاع
انما صار حجة بعد رسول الله ولا ينسخ بعد فكيف نسخ الكتاب
به وجوابه يجوز ان يكون في ذلك نص علمه عمر رضي الله عنه
وجواب آخر يجوز ان يكون هذا من قبيل انتهاء الشيء بانتهائها
عليته كانتها النفي العام بان دفاع العدو ووجه ثالث
وهو انه انما كان يدفع ذلك اليهم لقله عدده المسلمين وكثرت
عددهم الكفار دفعا للصغار عن بيعضه الاسلام فلما وقع
الامن من شرهم كان الدفع ذللا وصغارا فيعود الامر
على موضعه بالنقيض فلا يجوز وابن عمر رواه البيهقي
وفي الجوامع كانوا في صدر الاسلام يظهرون الاسلام فيناظر
بالعطاء ليكلف غيرهم بالنكافهم ويسلم باسلامهم وقد
استغنى الآث عنهم قال عبد الوهاب فلا سهم لهم الا ان
قدعوا حاجة اليهم ومن صنف من الكفار لا يسلمون بالقرى
بل بذلك وقيل اسلامهم ضعيف عظم من ملوك الكفار واسلموا
فيحفظون ليتألفوا اتباعهم وللمشافعي قولان في اعطائهم
بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الحسن والزهري ومحمد بن
علي وابو عبيد وابن حنبل والظاهرية ان سهم المؤلفة
باق لم يسقط وروى عن ابن حنبل مثله قول الجماعة وقول
صاحب الكتاب وعلى ذلك انعقد الاجماع فيه بعد مع
مخالفة من ذكرناهم الا ان يريد به اجماع الصحابة
السكوني ولا يعطى الكافر منهم من الزكاة غير المشافعي
فانه قيد كيف يصرف

الاسلام

فانه قيد كيف يصرف الزكاة اليهم وهم كفار قلنا الجهاد
واجب على فقراء المسلمين واغنياءهم لدفع شرهم فكان
يدفع اليهم سهم من مال الفقراء لدفع شرهم فكان ذلك
قايما مقام الجهاد في ذلك الوقت لجهل الفقراء عنه ثم سقط
لعدم حاجة جهاد الفقراء لكثرت اولي القوة والنجد من
المسلمين قوله والفقير من له ادنى شئ والمساكين من
لا شئ له وقيد على العكس وفي المبسوط روى ابو يوسف
عن ابن حنيفة ان الفقير الذي لا يسال والمساكين الذي يسال
وروى الحسن عن ابن حنيفة ان الفقير الذي يسال ويظهر
افتقار حاجته الى الناس وقال الله تعالى يا ايها الناس انتم
الفقراء الى الله وقال تعالى وانتم الفقراء اي المحتاجون
والمساكين هو الذي يسال ولا يعطى وبه زمانه وقال الله تعالى
او مسكينا ذا متربة اي جلد لا صق بالتراب من الجوع و
العرس فالخداة المذهب عند المسكين اشد حالا من
الفقير وعند الشافعي على العكس والا قول ابن عباس
وجابر بن زيد ومجاهد وعكرمة والزهري والحسن
مالك ومثله عن ابن زيد وابن دريد وابن عبيد ويونس
وابن السكيت وابن قتيبة والقتبي والافطس وتغلب
نقلته من عدة كتب وقال السفاقي هو قول اهل اللغة
جميعا وفي النهاية لابن الاثير هو الذي لا شئ له وقيل الذي
له بعض الشئ والثاني اختيار الطحاوي وهو قول الاصمعي
وابن الانباري وفي الينا بيع قال ابو حنيفة الفقير المذكور
في الآية هو المحتاج الذي لا يسال ولا يطوف على الابواب
المساكين الذي يسال وفي المرغيناني الفقير والمساكين
الذي لا يملك نصا با غير ان المسكين يسال والفقير لا يسال

وروى ابن سماعه عن محمد بن عمار حنيفة ان الفقير
 اسواء حالا من المسكين ذكرها المرغيناني وقيل الفقير
 افقر المهاجرين والمساكين الذين لم يهاجروا قاله الفقهاء
 وقيل الفقير من به زمانه والمسكين الصحيح المحتاج
 قاله قتادة وقيل الفقير من لا مال يقع منه موقعه
 كان او غني سائلا كان او متعقفا والمسكين من له مال
 او حرفه ويقع منه موقعه ولا يخفيه سائلا كان او غني
 سائلا قال ابن المنذر يعزى هذا الى الشافعي وقيل للمسكين
 الذي يخشع ويستكين وان لم يسأل والفقير الذي يتجمل
 ويقبل الشيء سرا فلا يخشع قال هذا قول عبيد الله
 ابن الحسن العنبري وقال محمد بن مسلمة الفقير الذي
 له المسكن يسكنه والخادم والمسكين الذي لا ملك له
 في الطلبة الطلبة المسكين الذي اسكنه العجز عن الطول
 للسؤال والفقير المحتاج وقيل الفقراء من المسلمين
 المساكين من هذه الذمة يروى عن عكرمة وقيل الفقير
 الذي ليس له مال وهو من اظهر عشيرته والمسكين الذي
 ليس له مال ولا عشيرة استدلالا لصحفي وابن الانباري
 بقول الشاعر هـ كل من اجر عظيم يؤجره ما تعيب
 مسكينا كثيرا عسكرا عـ عشر شيئا سمعه وبصيا
 فثبت له عشر شيئا وقال الله تعالى اما السفينة
 فكانت لمساكين فثبت لهم سفينة وروى عائشة
 رضى الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اللهم اجعل
 مسكينا واعني مسكينا واحشرني في زمن المساكين
 ونفوس بالله من الفقر واستعاذ به عليه السلام من
 الفقر رواه البخاري ومسلم واحيني مسكينا واميتني
 مسكينا رواه الترمذي

مسكينا رواه البخاري والبيهقي واسناده ضعيف فذكر
 ان الفقير اشد ولا ان الفقير بمعنى المفقر وهو المكسور
 الفقدان ولا ان الله تعالى قد هم على المساكين والتقديم
 يدل على الاهتمام بهم دون غيرهم وللجمهور قوله تعالى
 للفقراء الذين احصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضربا
 في الارض يحسبهم الجاهل اغنيا من التعفف فاستأمنهم
 فقراء ووصفهم بالتعفف وترك المسئلة ولا ان الجاهل لا
 تحسبه غنيا الا اوله ظاهر جليل وثمن حسنه فذكر على
 انه ملكه للقليل لا يسلبه صفة الفقر وانشد عن ابن الاعرابي
 يمدح عبد الملك بن مروان ويشكو اسعانه انا الفقير
 الذي كانت حلوبته وفق العيال ولم ينزل له سبد
 فسماه فقيرا مع ملكا حلوبة يقال ليس له سبد ولا بدائي
 لا قليلا ولا كثيرا حكاه الجوهر في اعراضه على بيت الراعي بانه
 انما سماه فقيرا بعد ذلك حلوبته لانه قال كانت حلوبته
 لا ان له حلوبة الا ان وهذا ضعيف يوفق معنى الشعر لانه
 يصف مصدقين جازوا واخذوا حلوبة هذا الفقير وفي البداه
 يستعمل مسكينا لما اسكنه حاجته عن التحرك فلا يبرح مكانه
 لعجزه قال الله تعالى او مسكينا ذا متربة قيل في التفسير
 ان حفر الارض الى غايته فاستتر بالتراب لانه عار لا
 تواريه شيء وعن عبد الرحمن بن ابراهيم قال كان ناس من
 المهاجرين لا حرم الدار والعبد والناقة يغزوا عليها ويحج
 فسماهم الله تعالى فقراء وجعل لهم سهما في الزكاة الا ترى
 كيف حصر على الطعام المساكين وجعل الكفارات لهم من
 الاطعمة والافاقية اعظم من الحاجة الى سد الجوعة ولا ان
 المسكين يفعل من السكون مبالغة في وصفه بذلك اي

لا حركة له كالميت وقيل لا عراي ا فقير انت فقال لا بل
مسكين فدل على ان المسكين اشتد حاجة وضروته من
الفقر وقال عليه السلام ليس المسكين الذي يترقب القمة
واللقمات والتمر والتمرانة لكن المسكين الذي لا يعرف
ولا يظن به فيعطى ولا يقوم فيسال الناس متفق وهذا
غاية في العدم والحاجة فانه حصل له اللقمة والتمر
قد اندفع بعض حاجته والفقر من فقر بالفاقة
والمسكين من سكن حتى كانه مات للفاقة وقال ابو نصر
الفقر من افتقر الى غيري والمسكين من سكنت نفسه
الى الفقر وهو يقوى ما قبله والفقر لغة فيه وانما
قدم الفقراء لانهم لا يسألون فاقروهم اهم او قدوا
لكثرهم وتيسر وجودهم على صاحب الزكاة بخلاف
المساكين وفيه اشكال وسواء المساكين جمع مسكين
ومو مفجيد للمبالغة كما تقدم ولم يشترطوا المبالغة
وقد تركوا ظاهر القرآن ولا حجة لهم في الشعر لانه لم
يُرَ ان له عشر شياء بل لو حصلت له عشر شياء
كانت سمعه وبصره ولا تقاتله مجهول وقولهم الفقير
بمعنى المغفور وهو المكسور الفقار ممنوع فانه الخفس
قال الفقير من قولهم فقرت له فقرة من مالي اي
اعطيته فيكون الفقير من له قطعة من المال لا بعينه
انتهى كلامه وقال ابن الفرش يجوز ان يكون من قولهم
فقرت انفا البعير اذا خزمته بعود ليروضه وبذلك
فكان الامر اذ له فسمي فقيرا كذلك ولو اخذ الفقير
مما قاله فالذي سكن عن الحركة اقربا الى الموت
واما الآية فالجواب عنها من اوجه احدها انه سأل
مساكين ترخا واستضعافا

عليه

في الفقر

مساكين ترخا واستضعافا كما يقال لمن امتحن بكنية
وثلمه مسكين وفي الحديث مساكين اهل النار وقال
عليه السلام مسكين مسكين من لا زوجة له قالوا يا رسول
الله وان كان ذاملا قال نعم وان كان ذاملا وقال
عليه السلام يا مسكينه عليك السكينة اي الوقار ومنه
مساكين اهل الحب حتى قبورهم عليها ترابا لذلك
بين المقابر ومعنى قوله عليه السلام اللهم احبني
مسكينا اي محببا متواضعا لله تعالى غير متكبر ولا
جبار ولم ير معنى الفقر قال النووي وروى انه
استعاض من المسكنة ايضا واستعاض من قنيتها
ثانيها المراد بالمساكين المقهورون كقوله وضربت
عليهم الذل والمسكنة وان كانوا اغنياء اذا لا طاعة لهم
بدفع الملك عن غضب سفينتهم ثالثها قيل انهم
كانوا اجرا فيها وانضافت اليهم كما يقال هذه دابة فلان
السايس ويضاف بالتصريف والكون فيها قال لا تدخلوه
بيوت النبي وقال فرقت في بيوتكم فاضاف البيوت
ثان الى النبي عليه السلام واخرى الى ازواجه ومعلوم
انها لا تخلوا من ان يكون ملكا له اولهت فلاضافة
باعتبار التصريف والسكنى كما يقال هذا منزل فلان
اذا كان ساكنا فيه وان لم يكن مالكه رابعها ما جاء
من آية قري مساكين وهي كالتفسير للمشقة ولها
وجهان وجهان احدهما يراد بهم الدباغون من المسك
وهو الجلد واليه ذهب جماعة من المفسرين والثاني
من المسك الذي هو معنى الامساك ومولقة قليلة
والمبسوط وقيل كانت السفينة عارية معهم ومما

او الفقراء

معنى النور والملك صنفان او صنف واحد قال سنده في الوصايا وذكر
 في الوصايا انهما جنسان وقال وفسترناما في الزكاة
 قلت لو قال ثلث مالي للفقراء والمساكين ولفلان
 كان لفلان الثلث منه وللفقراء والمساكين الثلثان
 فهذا يدل على انهما جنسان وروى عن ابي يوسف ان
 نصفه للفقراء والمساكين ونصفه لفلان فذكر على
 انهما صنف واحد وانه موصوف بصفتين عند ذك
 الرازي قوله والعامل يدفع اليه الامام ان عمل
 بقدر عمله يعني من الزكاة فيعطيه ما يسعه واعوانه
 غير مقدّر بالثمن خلافا للشافعي قال في الينابيع والقاضي
 هو الذي نصبه الامام لقبض الصدقات من المواسي
 قاله ابو يوسف وفي اكثر النسخ هو الذي نصبه الامام
 لجباية الصدقة ويدفع اليه من الزكاة بقدر عمله
 فيقول له جعلت لك الثمن من الصدقات او العشر
 وفي قاضي خان يعطى كفايته ثمنها كان او اقل او اكثر
 كرزق القاضي وفي المفيد فيعطيه ما يكفيهم وعيالهم
 واعوانهم وفي الذخيرة لو اخذ عمالا الزكاة فلا بأس
 به فان حمله الى الامام بنفسه لا يستحق العامل من تلك
 الصدقة شيئا وفي جوامع الفقه لو كان كفاية العامل
 يستغرق الزكاة كلها اخذ نصفها اذا اخذ النصف
 عين الانصاف ولو ضاع المالا من يد سقطت عماله
 واجرى الموقى وفي شرح المهذب للنووي العامل
 يستحق قدر اجر مثله قل او اكثر غير مقدّر بالثمن
 ويبدأ به وهو قول مالك وفي المبسوط والمحيط وشرح
 مختصر الكرخي وملتنى البخاري مقدّر بالثمن عند الشافعي
 والصواب ما ذكرته

والصواب ما ذكرته وفي المبسوط وغيره يقسم الزكاة
 عند على سبعة اصناف على احد وعشرين نفسا لسقوط
 نصيب الموثة لغة بالاجماع ثم قالوا نصيب العامل مقدّر بالثمن
 عند فينبغي على ما ذكره ان يقولوا مقدّر بالبيع وفي
 التحفة يقسم على ثمانية اصناف اربعة وعشرين نفسا
 قال النووي ويعطى الحاشي وهو الذي يجمع ارباب الاموال
 والعريف وهو الذي يعرف الساعي اهل الصدقات
 كالنقيب للقبيلة والحاسب والقاسم والكاتب كلهم
 باخذون من سهم العامل ولا يباحونه في اجرة مثله ويؤخذ
 في عده ولا تقدر الكتابة واما الامام والقاضي فلا يصرف
 اليها من الزكاة وفي الذخيرة وروى عن مالك السابق والولي
 وهو شاذ ويجوز ان يكون العامل غنيا لانه ياخذها اجرة
 ولا يجوز ان يكون هاشميا وبه قال مالك وهو الصحيح من
 ذهب الشافعي ويحرم على بني المطلب ايضا وفي النهاية
 الاصح جواز صرفها الى العامل منهم وقال بعض المالكية
 يجوز ان يستاجر بعض بني هاشم على حراستها وسوقها
 قال ابن العربي لا يجوز لان حراستها وسوقها لجمعها وضمتها
 وفي الذخيرة اجاز احمد بن نصر ان يكون العامل هاشميا
 او عبدا او ذميا بالقياس على العامل الغني قلنا او سلخ
 الناس لا ينافي الغني وينافي الهاشمي لشرفه والعبد
 لعدم ولايته والكافر على المسلم وذكر ابو نصر البغدادي
 ان ما ياخذ العامل عندنا اجرة ولهذا الحق له اذا
 حمله المالك بنفسه الى الامام وكذا ياخذ مع الغني وقال
 مالك الذمى ياخذ من غيرها وقال ابن الجلاب ياخذ منها
 بقدر عمله وعند الشافعي زكاة وكذا مولى الهاشمي

الحاشي والعريف
 والحاسب والقاسم
 والكاتب والنيب

ح ٧١

لا يكون عاملا في الزكاة كالحاشية ومنهم من قال لا تحرم
 على موالهم اذ لاحظ لهم في سهم ذوي القربى الذي عوّض
 به من الصدقة ووجه المنع ان رسول الله صلى الله عليه
 بعث رجلا من بني مخزوم على الصدقة فقال لابي رافع
 مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم اصحبني كما تصيب منها
 قال لا حتى اسال رسول الله فانطلق فساله فقال عليه
 السلام ان الصدقة لا تحل لنا وان مولى القوم من انفسهم
 رواه الخمسة الا ابن ماجه وصححه الترمذي وفي النسائي
 عن ابن عباس قال استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ارقم
 ابن ارقم الزهرى على الصدقة فاستتبعا ابا رافع
 فانه ابورافع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستنسان فقال
 النبي عليه يا ابا رافع ان الصدقة حرام على محمد وعلى
 آل محمد وان مولى القوم من انفسهم والرجل المذكور
 هو الارقم ابن ارقم بن ارقم بن ارقم بن ارقم بن ارقم بن ارقم
 وفي قاضي خاوند بن ارقم وهو غلط وفي الاكمال ويجوز
 الطحاوي ان يكون الهاشمي غلاما عليها ومولى القوم
 منهم في حرمة الصدقة عليهم لان جميع الوجوه حتى
 انه لا يكون منهم في الكفارة ولا في تضعيف الصدقة
 حق بني تغلب ومولى المسلم اذا كان كافرا يؤخذ منه
 الجزية قوله وفي الرقاب يُعان المكاتبون منها في
 فكذلكهم قال هذا قول اكثر العلماء وبه قال علي
 وابن جبير والنخعي والزهرى والثوري والشافعي
 الليث ورواية ابن القاسم وابن نافع عن مالك في الغني
 واليه ذهب احمد قال ابن تيمية ان كان معه وفاء للثمن
 لم يعط لاجل فقره لانه عبد وان لم يكن معه شيء
 اعطى الجميع وان كان معه

السلام

اعطى الجميع وان كان معه بعضه تتم سواء كان قبل
 حلول النجم او بعد كيلا يحل النجم وليس معه شيء فيفسخ
 الكتابة وياخذ مع كونه مكتسبا ثوبا ويجوز دفعها
 الى سيده لانه اعجل لعنقه وعند الشافعية انه لم يحل
 عليه نجم ففي صرفه اليه وجهان وان دفعه اليه فاعتقه
 المولى او ابواه من بدل الكتابة او عجز نفسه والمال
 في يد المالك رجع فيه قال النووي وهو المذهب كذا لو
 ادى من كسبه وبقي مال الزكاة في يد المخلص
 استغنى عنه وعق والمال في يد المخلص الرجوع و
 لو تلف في يد المخلص عجز نفسه فوجهان في الرجوع عليه
 واختلفوا هل يرجع في رقبته او ذمته وان سلمه الى
 سيده ثم عجز نفسه ففي الرجوع وجهان وان هلك في
 يد رجع بيده ويكون فرض الزكاة باقيا على الدافع
 وفي المغني ان انفسه المكتوبة فما في يد سيده ومو
 تول عطاء والا حنيفة واصحابه ورواية المروفي
 والكوسج عن احمد كساير السابيه وكالفقر والمسلمين
 اذا استغنيا فان ادعى انه مكاتب كلفا لبيته و
 يقبل فيها الاستفاضة وان صدقه سيده فالاصح
 انه يقبل اذ من ملك الانسا ملكا لاخبار ويصرف
 لا المكاتب بغير اذن سيده ولا يصرف الى سيده
 الا باذنه ولا يصرف الى مكاتبه وهو المذهب في جوف
 ابو علي بن خيران قال وهو ضعيف قلت اشترط
 اذن المكاتب في الدفع الى سيده بعيد جدا لانه
 قضاء دين المكاتب بغير اذنه وقضاء الديون
 من الاجانب لا يتوقف على اذن المديون ولان الدافع

لقد عنته

الشيء بالاشارة
 عن يمينه والى

تاسع عشر

شروط عنقه فكما انه لا يتوقف اعتاقه على اذنه
 اجماع شرطه ولا انه اعجل لعنقه كما مد ولا فرق بين
 ان يكون سيدا غنيا او فقيرا وفي الجمهور كالرفع الى
 غريم الغني وفي المحيط وقد قالوا لا يدفع الى مكاتب
 الهما شمتي بخلاف مكاتب الغني وقد اوضحنا الفرق
 وقال ابن عباس يعتق منها الرقبة رواه البخاري وبه
 قال البصري وعبد الله ابن الحسن العنبري ومالك
 واسحاق وابو ثور وانكر مالك القول الاول فقال المكاتب
 عبد ما بقي عليه درهم فكيف يعطى من الزكاة وفي الجوامع
 يشترى بها الامام الرقاب فيعتقها عن المسلمين والوال
 لجميعهم وقال ابن وهب هو فكالمكاتبين ووافقه
 الجماعة ولو اشترى بركاته رقبه فاعتقها لكون
 ولان له لا يجزيه عند ابن القاسم خلافا لاشبه
 ولا يجزيه فكلا الاسير بها عند ابن القاسم خلافا لابن حبيب
 ولا يدفع عند مالك والا وناحى الى مكاتب ولا الى عبد
 موسي كان سيدا او عسيرا ولا من الكفارات وذكر
 ابن المنذر عن الزمري نصف سهم الرقاب يشترى
 به رقبه ممن صلى وصام وقدم اسلامه من ذكرا وانثى
 فيعتق ثم اختلفوا في ولاية فقال ابو عبيد المعتق وقال
 الحسن واسحاق يجعل ما يتركه المعتق من الزكاة في
 الرقاب وقال عبيد الله بن الحسن يجعل ما خلفه المعتق
 من الزكاة في بيت مال الصدقات وفي قول مالك ولا في
 لجماعة المسلمين كما ذكرناه وحكي عن ابن المنذر في الاشهر
 عن النخعي وابن جبير انه لا يعتق منها رقبه كاملة
 لكن يعطى منها في رقبه ويعين به مكاتب واجه قول
 الجمهور ما رواه الب

سوا كان سيدا موسرا

الجمهور ما رواه البراء بن عازب ان رجلا جاء الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقال دلني على عمل يقربني من
 الجنة ويُباعدني من النار فقال اعتق النسيئة وفك
 الرقبة قال يا رسول الله اولنا واحدا قال لا اعتق النسيئة
 ان ينفره يعتقها وفك الرقبة ان يعين في ثمنها رواه
 احمد والدارقطني وعن ابن هزيمة ان النبي عليه السلام
 قال ثلاثة كلهم حق على الله عون الغارم في سبيل
 الله والمكاتب الذي يريد الاداء والنكاح المتعفف رواه
 الخمسة الا آبا داود ولان التملك من العبد لا يمكن وهو
 ركن في الزكاة كبقية الاصناف ولان ذلك يؤدى الى تعطيل
 هذا السهم لان كثيرا من الناس لا يبلغ ركاته ما يشترى
 به رقبه بخلاف اعانة المكاتب فانها تحصل بدرهم واحد
 قلت يعارض بنذور وجوه المكاتبين بخلاف شراء العبد
 وفي المبسوط هذا فاسد لان التملك لا بد منه وما يخذ
 بايع العبد عوض عيبه وفي شرح مختصر الكدخي لا يخلوا
 اتا ان يكون مصروفة الى مالك العبد او الى العبد لا يجوز
 الاول لانه غني وما يخذ عوض عن ملكه فلا يكون
 زكاة ولا الثاني لان العبد لا يملك رقبه نفسه بذلك
 انما يتلف على ملك مولاه والدفع الى عبد الغني كالرفع
 الى الغني بخلاف المكاتب لانه خريد ولا سبيل للمولى الى
 ما يريه قوله والغارم من لزمه دين ولا يملك نصيبا
 فاضلا عن دينه ومثله في المبسوط وقال ابو نصر البغدادي
 الغارم من لزمه دين وان كان في يده مال لانه مستحق
 بالدين فصار كمن لا مال له وفي الذخيرة الغارم ان يكون
 ماله قد رما عليه او كان له مال على الناس لا يمكنه اخذ

ان

فهو غني في الظاهر ويجعل له الصدقة وقال محمد الغارم
 الذي له مال غريب وذيون لا يأخذ من الصدقة الا قدر
 حاجته بخلاف الفقير حيث يأخذ فوق حاجته وقال ابن
 المنذر عن مجاهد اذا ذهب بالارجل سبيلا وحريق او
 اذ ان له حيا له فهو من الغارمين وقالت الشافعية الغارم
 ضربان ضرب غرم لاصلاح ذات البين واطفاء النيران بين
 القبيلتين وهو ان يتخذ دية قتيل فيعطى مع الفقير
 الغني او لغير دم بانه يحمل قيمة متلف والغني بالفقر
 وكذا بالعروض على المذهب كالفقير والضرب الثاني
 من عدم لاصلاح نفسه وعياله في غير معصية او تلف
 على غنى سهوا فيعطى ما يقضى به دينه في اصح القولين
 ولا يعطى مع الغني في اصح القولين والغرم يطلق على اللين
 وصاحب الدين واصلا الغرامة اللزوم ومنه قوله تعالى
 ان عذابها كان غراما وقال الا زهرتي معنى اصلاح ذات
 البين اصلاح حال الوصل بعد المباشرة والبين يكون وصلا
 ويكون فرقة والنايين العداوة والشحناء عن قبضة
 ابن مخارق الهالك قال تحملت جملة فاتيبت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اساله فيها فقال قم حتى تاتي بنا الصدقة فقام
 كلبها ثم قال يا قبضة ان المسئلة لا تحل لاحد الا بعد
 ثلاثة رجل تحل حاله فحلت له المسئلة حتى يصيبها
 ثم يمسك ورجلا صابته جايحة اجتاحت ماله فحلت
 له المسئلة حتى يصيب قواما من عيش او قال سدادا
 من عيش ورجلا صابته فاقه حتى يقول ثلاثة من
 ذوي الحجى من قومه لقد صابت فلانا فحلت له المسئلة
 حتى يصيب قواما من عيش او قال سدادا من عيش فما
 سواهن من المسئلة

الغرم يطلق على
 المحرم وعلى ما
 له من

درت قبضة ياتي

سواهن من المسئلة يا قبضة سحنت ياكلها صاحبها
 سحنت رواه مسلم والنسائي وابوداود والحالة بفتح
 الحاء وتخفيف الميم الكفالة وقوله من قوله اشان الى
 اهل الحنن الباطنة وقوله ثلاثة لعلها لاجراة عن
 حكم الشهادة الى طريق انتشار الخبر واشتهر وان قصد
 بالثلاثة اقل الجمع لانفس العدة اذ ليس في الشهادات
 اشتراط الثلاثة والقوام بالكسر ما يقوم بحاجته ويستغنى
 به والسداد بالكسر ما يسد ثلمته وخلته وبالفتح
 اصابة المقصد والصواب قوله وفي سبيل الله منقطع
 الغزاة عند ابي يوسف وعند محمد منقطع الحاج وفي البسوط
 وفي سبيل الله فقراء الغزاة عند ابي يوسف وعند محمد
 فقراء الحاج ومثله في المحيط والذخيرة والتحفة والغبية
 وشرح مختصر الكرخي والمفيد والتجريد والمرغيباني
 والولوالجى وعامة كتب الاصحاب ولم يذكر احد منهم
 قولنا حنيفة وقد كشفت عن ذلك من نحو ثلاثين مصنف
 فكيف لا يتكلم الامام في معرفة سبيل الله مع وقوع الحاجة
 الى ذلك وفي الوبرتي هم الحاج والغزاة المنقطعون عنا والهم
 وليس معهم شيء وفي الاسيحياتي اراد به الفقراء من اهل
 الجهاد ولم يحكم فيها خلافا فيجوز ان يكون ذلك قولنا حنيفة
 ايضا وقال ابن المنذر في الاشراف قولنا حنيفة وابي يوسف
 ومحمد سبيل الله هو الغازي غير الغني وحكي ابو ثور عن
 الحنيفة انه الغازي دون الحاج وذكر ابن بطال في شرح
 البخاري انه قولنا حنيفة وما لك والشافعي ومثله النووي في
 شرح المذهب فهو لا يقولون قولنا حنيفة كما ذكرته
 وجدد في خزنة الاكل ما يوافق نقله لار الجماعة

فقال فيه سبيل الله فقراء الغزاة عندنا وعن محمد بن الحجاج
ايضا حكاه عن فتاوى البقال وفي الغزنوي وفي سبيل الله
منقطع الغزاة وعن محمد بن منقطع الحاج فهذا يدل على ان
ذلك رواية محمد بن خلف ماذكن الجماعة وبالاول قال مالك
والشافعي والثوري وابو ثور واحمد في رواية واختان ابن
القاسم وابن المنذر قال ابو عبيد لا اعلم احدا افتى بصرف
الزكاة الى الحج ورواية محمد بن قولان بن عباس وابن عمرو بن
قال ابن حنبل في رواية من اسحاق واختان البخاري قال
ابن عبد الحكم يدخل شري المساحي والحيال والمرالك وكذا
النوايتة للغزو ويدفع للجواسيس النصارى وقال النووي
في شرح المهدب سم الغزاة المتطوعين الذين لاحق لهم
في الديوان بكسر الدال في الفصح المشهور ويروى فتحها
وانكسر الاصحى وغيره وهو محذوب وقيل عروى وهو
غريب وفي المرغيناني وقيل في سبيل الله طلبة العلم
قلت هذا بعيد فان الآية نزلت وليس هناك قوم يتأهلون
طلبة العلم وجه من جعل الحج من سبيل الله ما روى ابو
داود انه عليه السلام قال للرجل كان جعل جلاله في سبيل
الله لو اجمعتها عليه كان في سبيل قال النووي اسناد
صحيح وفي حديث ام محمد مثله لكنه من رواية محمد بن
اسحاق صاحب المغازي وقال ابو داود انه في عرق و
المدلس اذا قال عن لا يحتج بحديثه بالاتفاق والجمهور
ان الحج يسمى سبيل الله لكن الآية محمولة على الغزو
لغيرته ولا انه عليه السلام ذكر المغازي في سبيل الله
لحدا الصدقة ولم يذكر الحج وهو تفسير في سبيل الله ولا
اخذ الزكاة اما الحاجة اليها كالفقير او الحاجة اليها
كالعامل والحاج لا يحتج

احكام الغزاة

كالعامل والحاج لا يحتج اليها لعدم الوجوب عليه
ان كان فقيرا او لان عند كفايته ان كان غنيا ولا يحتج
نحو اليه ولو جعل عليها كان الترفايد قال النووي
انما يعطى الغازي اذا حضر وقت الخروج وان مات في الطريق
او امتنع الغزو بسبب آخر استمر منه وفي المنتقى لابن
نسيم انه عليه السلام جعل جماعة على ابل الصدقة الى
الحج رواه احمد والبخاري تعليقا وقال الحسن البصري
ان اشترى اياه من زكاته جاز ويعطى المجاهدين
والذي لم يحج ثم تلا انما الصدقات للفقراء الآية
في انها اعطيت اجزات قال السفاقي في شرح البخاري
جزى ثلث في المشهور فاذا كان رباعيا ثم في لغة بني
نسيم وقد قيل جزى واجزى بمعنى واحد معنى قضى مثلا
وفي رواية قال ولا يصرف الى اغنياء الغزاة عندنا واختان
ابن القاسم وعيسى بن دينار وقال مالك والشافعي و
آخرون انه يجوز صرفها الى اغنياء الغزاة اذا لم يكن لهم شيء
في الديوان ولم يكونوا يأخذون من الفج ويحشكوا اياما رواه
محمد بن السبيعي الكبير عن عطاء بن يسار انه عليه السلام
قال لا تحل الصدقة لغني الا الخمسة الغازي في سبيل الله
والعامل عليها والغارم ورجل اشترى الصدقة بتماله
ورجل جاز مسكين فتصدق عليه فاهلها الى الغني قال
محمد بن بطامي اخذ اهل المدينة قلت رواه محمد بن عطاء
مرسلا وهكذا ارسله مالك وابن عيينه اخرجاه ابو
داود ورواه ابو داود عن عطاء بن يسار عن ابي
سعيد الخدري عن النبي عليه السلام ومعهما والثوري
وصلاه ورواه عطية بن سعد العوفي متصلا ولا يحتج

حديثه وهو حديث حسن وعلمنا بنا ومن قال يقول
حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه عليه السلام قال
اعلمهم أن الله فرض عليهم صدقة يؤخذ من أغنيائهم
فتره في فقرائهم متفق عليه ولا يعارضه حديثهم
لأنه لم يصح ولو صح لا يبلغ درجة حديثنا الثابت في
الصحيحين وقال عليه السلام لا يحل الصدقة لغني لواه
ابوداود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن
حديثهم قال محمد وعلمنا بنا حلق على الغازي المنقطع
ماله وليس في يده ما ينفق على نفسه وأهله في وطنه
فيكون فقرا إذا غنيا ملكا وقال الشيخ أبو بكر الرازي
قد يكون الرجل غنيا في أهله وبلده يدار يسكنها وأثاث
بيتا ثلث به في بيته وخادم بخدمة وفارس يركبه وله
فضل ما لا يجب عليه الزكاة فيه ولا يحل له الصدقة
فإذا عزم على الخروج للغزو واحتاج إلى آلات السفر
وسلاح الغزو والعك فيجوز له أخذ الصدقة إذا قد انفق
الفضل فيما يحتاج إليه من السلاح والعك ولو لا سفر
للغزو لبقي غنيا إذا لا يحتاج في أقامته إلى انفاق الفضل
فإذا قصد الغزو جاز له أخذ الصدقة وهو غني في هذا
الوجه فهذا معنى قوله عليه السلام الصدقة لا تحل
للغازي الغني وفي النسائي عن الحسن في سبيل الله كان
أناس يهزون ولم يكن يبلغ ما يأخذون في نفقاتهم فكان
من احتاج زاده سهما في الصدقة وعن عمر بن عبد العزيز
للحشرط الفقير ومن نصيبه حاجة في ثمن وسوغازي
في سبيل الله حظ من الزكاة فقد اشترط الحاجة والفقير
في الغازي وتعلقوا أيضا بالعطف لدلالة الله على المغاير
قلنا المغاير ثابتة مع

قلنا المغاير ثابتة مع فقير الغازي إذا عطف نوع
على نوع آخر والثاني هو باطل بعطف المولى كفة على العالمين
إذا العطف على ما يليه أولى وذكر الغازي وهو المديون
بعد المكاتب وموديون أيضا لاختلاف نوع الدينين
وكذا عطف فقراء الغزاة على مطلق الفقراء من باب
عطف الخاص على العام ولأن حديثهم متروك الظاهر
عندهم أخرجوا منهم الغزاة الذين لهم نصيب في الديوان
وغني وانه لم يستغنوا بذلك عن غير دليل شرعي وجعلوا
للغزاة المتطوعة وفي المبسوط المراد به الغني بقوة اليد
إذا القدرة على الكسب والقتال انما يكون بالبدن لا بحجم
ملك المال ولأن حديثهم يفيد الحصر في الخمسة المذكورين
بالنهي والاثبات ويذكر العدة الخمسة وقد جوزوا الدفع
إلى أغنياء المولفة وليسوا من الخمسة فوجب تأويل حديثهم
على ما ذكرناه في قوله وابن السبيل من كان له مال
في وطنه وهو في مكان لا شيء له فيه وفي المحيط وابن السبيل
كل منقطع عن ماله وانه كان غنيا في أهله أو كان تاجرا
له دين على الناس لا يقدر على اخذ ولا يجد شيئا يحل له
الصدقة لأنه فقير يدا كإبن السبيل وفي أحكام القرآن
للشيخ أبي بكر الرازي إبن السبيل هو المسافر المنقطع وبه
يأخذ من الصدقة وانه كان له مال في بلد وكذا روي عن
مجاهد وقتادة وانه حفص قال بعض المتأخرين هو
من يعزم على السفر وليس له ما يحتمل به قال وهذا
خطأ لأن السبيل هو الطريق فمن لم يحصل في الطريق
لا يكون إبن السبيل وكذا لا يصير إبن سبيل بالعزم على السفر
وإبن السبيل كإبر السبيل قال إبن عباس في قوله تعالى

الا عابري سبيلهم المسافرين لا يجدون الماء فليتيهم
فكذا ابن السبيل هو المسافر لان من عزم على السفر
وفي النبايع وابن السبيل منقطع الغزاة عن ابن يوسف
ومحمد وعن محمد موضع آخر منقطع الحاج فقد فسره ابن
السبيل بما فسره به في سبيل ولا بد ان يختلفا في كتاب
علي صالح المرحلي ابن السبيل هو الذي لا يقدر على ماله
في سفر وهو غني ويقدر ان يستقرض فالتقرض خير له
من قبول الصدقة وان قبلها اجزاء عمن يعطيه ولا يلزمه
الاستقراض لاحتمال عجز عن الاداء والسبيل الطريق
بذكر ويؤتى وفي المبسوط وشرح مختصر الكرخي سمي ابن
السبيل للزوم الطريق كل يوم الولد والدته قلت يجوز
ان يقال ان السبيل لما دفعته من بلد الى بلد كما ترفع الامام
الابناء سمي ابن السبيل وفي النبايع ايضا ابن السبيل هو
المجتاز في مصر قد قطع به او الخارج اراد الانصراف الى اهله
ولم يجد ما يتعبد به وفي جوامع الفقه هو الغريب الذي ليس
بشئ وان كان له مال في بلد ومن له ديون على الناس
ولا يقدر على اخذها لغيبهم او لعدم البيئته او لاعتساف
اولتاجيلة يحمل له اخذها وقوله في الكتاب وهو في مكان
لا شئ له فيه وقول العتاني هو الغريب الذي ليس بشئ
ليس في الشئ على اطلاقه او عمومته بل المراد به شئ لا
يكفيه لرجوعه الى وطنه يؤتى ما ذكر في قنية النية
ابن السبيل له ما يكفيه في معيشته وزاد يكفيه الى
وطنه لا يجوز دفع الزكاة اليه والحاج المذكور فيه على
قول محمد اسم جمع مثل حامد وليس يجمع محقق في خزانة
الاكل لا يجب على ابن السبيل اداء زكاته حتى يرجع الى ماله
ولو تصدق غني بغير اس

ولو تصدق غني بغير اس
وبما من يجوز قلت اذا كانت قايمة في يد الفقير ينبغي
ان يجوز لان الاجابة اللاحقة كالوكالة السابقة على
ما عرفت في الجامع وفي الذخيرة والواقعات اذا لم يكن له
بيئته عاد له انما يجوز له اخذ الصدقة اذا رفعه الى
القاضي فحلفه فحلف وهو المراد من اطلاق العتاني
في جوامع الفقه وذكر فيها ايضا ان من عليه دينه اذا
كان معسرا فالمختار جواز اخذ الصدقة له ومثله في
الولوالحي وقال النووي الغارم نوعان احدهما من ينشئ
سفرا والثاني الغريب المجتاز في سفرا لطاعة دون
المعصية وفي المباح وجهان فاذا زعم يريد السفر والغزو
لا يكلف البيئته وعندنا وبه قال مالك من ينشئ السفر
لا يعطى بل يختص بالمجتاز وقد ابطال الشيخ ابو بكر الرازي
قوله من زعم جواز الدفع له من يعزم على السفر فيما
تقدم قريبا ثم ما اخذ ابن السبيل لا يلزمه رقه بملك
ولا التصديق به لانه اخذ باستحقاق فاشبهه الفقير
والمسكين اذا استغنا بعد الاخذ وكذا الغازي وغيرهما
وهو قول مالك خلافا للشافعي قوله قال في هذه جهات
الزكاة وللمالك ان يدفعها الى كل واحد منهم وله ان يقتصر
على صنف واحد وهو قول عمر بن الخطاب وعلي بن ابي
طالب وعبد الله ابن عباس وحذيفة ابن اليمان ومعاذ
ابن جندب وبه قال سعيد بن جبير والحسن بن ابي الحسن
والنخعي وعمر بن عبد العزيز وابو العالية وعطاب
ابن رباح واليه ذهب الثوري ومالك واحمد في ظاهروا رواية
وابو ثور وابو عبيد عن النخعي ان كان المالك كثيرا احتمل

قسمته على الاصناف قسم عليهم وان كان قليلا صرف
 لا صنف واحد وقال الشافعي يصرف جميع الصدقات
 كالزكات وصدقة الفطر وخمس الزكاة الى ثمانية
 اصناف ويكون من كل صنف ثلاثة الا العاملين عليها
 فانه يجوز ان يكون العامل واحد فان فرق زكاته بنفسه
 او بوكيله سقط نصيب العامل فيفرق الباقي على سبعة
 اصناف احد وعشرين نفسا ان وجدوا حتى لو تركوا واحدا
 منهم ضمن نصيبه ولو قول عكرمة وداود الظاهري
 وقال المزني و ابو حفص الباب سابع يصرف في خمس
 الزكاة الى من يصرف اليه خمس الفخ والغنمة وقال
 الاصطخري يصرف صدقة الفطر الى ثلاثة من الفقراء
 لقلتها واختار الرويان في الحلينة وحكاها عن جماعة
 منهم وجوز الشيرازي صرفها الى واحد واستحسن
 الصرف اليهم اصبع من المأكلية كيلا يندرس العلم
 باستحقاقهم ولما فيه من الجمع بين مصالح سد الحاجة
 والاعانة على سد النخور ووفاء الدين والخلاص من
 الرق ولما يرجى من بركة دعاء الجميع بالبركة ومعاونة
 ولي لله تعالى ويقدم العامل لان ما يأخذ اجرة ثم
 المساكين ثم الفقراء وابن السبيل يقدم على الفقير
 لانه الفقير في وطنه واذا استوت الحاجة يؤثر الاثر
 ولا يحرم غنى وكان عمر رضي الله عنه يوترأهل الحاجة
 ويقول الفضائل الدينية لها اجود في الآخرة والصدق
 رضي الله عنه كان يوتر سابقا للاسلام والفضائل الدينية
 اذ حفظ نيئة الابرار افضل من حفظ نيئة غيرهم
 لما في بقايتهم من المصالح وجوامع الفقه الفقير الذي
 يسأل الخافا وباطل اسرا

حفظ

حفظ ما في
 جوامع الفقه

يسأل الخافا وباطل اسرا فانيؤجر على الصدقة عليه سالم
 يعلم انه يصرفها في معصيته للشافعي ان الله تعالى اضاف
 جميع الصدقات اليهم بلام التملك واشترك بينهم بواو التشريك
 فذكر على انه مملوك لهم مشترك بينهم هذا لفظ الشيرازي
 في المذهب وتعلقوا بما روي من حديث زياد بن الحرث الصدائي
 قال اني روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على قوم فانا رجلا
 فقال اعطني من الصدقة فقال ان الله لم يرض في قسمة
 الصدقات بنبي مرسل ولا ملك مقرب حتى تولى قسمها
 بنفسه ثم جزأها ثمانية اجزاء ثم قال ان كنت من احد
 هذه الاجزاء اعطيتك وزعموا انه نص فيه والحديث
 رواه ابو داود وقال ابن حزم الظاهري لا يختلفون فيمن
 امر بما لا يقوم ستمام انه لا يجوز ان يخص العبد فمن
 المصيبة ان يكون امرا للناس او كد من امر الله تعالى و
 الجماعة قوله تعالى وان تحفوها وتوتوها الفقراء فهو
 خير لكم بعد قوله ان تبدوا الصدقات فقد تناول جنس
 الصدقات وبين انماها للفقراء لا غير خير لنا ولم يجعلنا
 بذلك متعددين ضامين ولا يقال ان ذلك نصيبهم
 فانه غلط لان الضمير عايد الى الصدقات والفقراء
 ونصيبهم لم يتقدم لهم ذكر الضمير وفي حديث معاذ بن
 لما بعثه الى اليمن قال له اعلمهم ان عليهم صدقة يؤخذ
 من اغنيائهم فيترد في فقرائهم رواه البخاري ومسلم في
 صحيحهما وقد تقدم قوله ويدل عليه فعلية السلام
 فانه لما اتاه مال الزكاة وضعه في صنف واحد وهم
 المؤلفون قسم فيهم الذهنية التي بعث بها على رضي الله
 عن النبي صلى الله عليه وسلم واتما يؤخذ من اليمن الصدقة لاسلامهم

زيد بن الحرث
 الصدائي احمد
 في نيل النور على السلام

معنى تكلم بالصدق
قبضة تقدم

ثم اتاه ما لا آخر فجعله صنفا آخر لقوله لقبضه بن الخازن
حين يحمده خاله فأتى النبي عليه السلام فسأله فقال اقم
يا قبضة حتى ياتينا الصدقة فنامرك بها وقد تقدم في
الغازمين وفي حديث سلمة بن صخر البياضى انه امره
بصدقة قومه بنى زريق وقد كان ظاهرا من امراته
فا من ان ينطلق الى صاحب صدقة بنى زريق فلو كان
دفعها الى الاصناف الثمانية واجبا لما جاز دفعها الى واحد
ولا الى صنف واحد فان امكن صرفها الى الجميع لكثرتها
كان اولي ليجرح عن الخلاف والا لوجب عليه خمسة دنانير
في ما يتين فصرفها الى فقير واحد افضل من تفريقها
على جماعة لا استغنا الواحد بها دون الجماعة قال
الشيخ ابو بكر الرازى قولنا لسافعي للآثار والسنن
وظاهر الكتاب ولا يروى عن الصحابة خلاف ما ذكرناه
اولا لظهور واستفاضته فيهم من غير خلاف ظهر من
احد من نظرائهم قال ولم يسبقه اليه احد قلت قد ذكر
ابن المنذر في الاشراف انه قول عكرمة وفي حديث عبيد
لله بن عدي بن الجبار وفي الرجلين اللذين سالا رسول
الله من الصدقة فزأما جلددين فقالا لا شيئا اعطينا
ولا حظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب رواه ابو داود و
الفسائى قال النووى الحديث صحيح فلم يسألها من ائمة
الاصناف بما فجعل الاستحقاق بالفقر فان قيل كانت
المؤلفة ياخذونها لا بالفقر اجاب انهم لم يكونوا ياخذونها
صدقة وانما كانت الصدقة للفقراء ويدفع منها لهم لا دفع
الاذى عن الفقراء اوليسلموا فيكونوا قوق لهم وعونا
للمسلمين وكان التصرف في ذلك للامام قولهم اضاف اليهم
جميع الصدقات بلام التمام

اجواب ان اللام المختص
بالملك والاطراف المختص
فيها احد وعشرون

جميع الصدقات بلام التملك واشرك بينهم بواو التشريك
الى آخر فالجواب عن ذلك من وجوه الوجه الاول ان اللام
لها معان تترقى الى عشى قال ابن يعين في شرح المفصل افره
بعضهم لها كتابا وزاد على ذلك كثيرا قال وقيل اصلها الاختصاص
واستعمالها في الملك لما فيه من الاختصاص لان كل ما كان مختصا
بملكه ولهذا لم يذكر الزمخشري في المفصل غير الاختصاص
لعمومه ولم يذكر انهما للملك فقال اللام للاختصاص كقولك
المال لزيد والسرج للدابة وجاني اخ له وابن له ولا ملك
في هذه الثلاثة بل فيها الاختصاص وهو موجود في الملك ايضا
فكان ذكر الاختصاص اجوده فاذا ثبت انها للاختصاص قلنا
اللام في الآية للاختصاص يعني انهم يختصون بالزكاة ولا
يكون لغيرهم كقولهم الخلافة لقريش والسقاية لبنى
هاشم اى لا يوجد ذلك في غيرهم فلا يلزم ان يكون مملوكة لهم
فيكون اللام لبيان محل صرفها ويقول هذه الخيل لفلان
السايس وهذه الارض للزراعة وهذا اللجام للفرس قال
الله تعالى فطلقوهن لعدتهن اقم الصلوة لادوك الشمس
وقوله عليه السلام صوموا لرؤيتي وافطروا لرؤيتي و
تقول هذا القصر للملك وهذه القلنسوة للقاضي اى لا
يصلح الآله ولا ملك في هذه المثل قال الله تعالى ولمن خان
مقام ربه جنتان فلا يتعين الملك في الآية والوجه الثاني
الفقراء والمساكين لا يعدون ولا يخصون لكثرتهم فكانوا
بجهولين والتمليك من الجهول محال فلا يمكن حملها عليه
ولهذا قال النووى لو كان في البلد اكثر من ثلاثة من الصنف
لا يثبت ملكهم ولا ينتقل الى ورثتهم بموتهم فلا على
عدم الملك في بلد ما ادعوا من ان اللام للملك بخلاف

خط قول النووى

الثلاثة عندهم والوجه الثالث ان قوله تعالى وفي الزكاة
وفي سبيل الله لا الام فيها فاذا حمل على الاختصاص سقيم
الجمع ولا يستقيم الملك في الطرق وهذا بين مكشوف والوجه
الرابع ان الاضافة يؤخذ بادنى ملابسة كما في كوكب الخرقا
وصد طرقك وتقول كنانا في بيت فلان اذا كان ساكننا فيه
باجانة واعانة او غضب قال الله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي
وقال وقرون في بيوتكن واذكروا ما يتلى في بيوتكن والاضافة
بمعنى اللام ومعنى ان البيوت انما لرسول الله صلى الله عليه وسلم
اولا وزوجه رضي الله عنهن وقد اضاف اليهم بغير ملك فكذا
ها سنا والوجه الخامس قال الطرطوشي لو ان رجلا اوتي
لاصحاب مائة حنيفة والسافعي بعدم صنف منهم لم
يصرف لا غنى بل يرد الى الورثة وفي الزكاة عندهم يصرف
الى بقية الاصناف فلو كانت اللام للملك وكانت للصدقة
للجميع كما زعموا لوجب ان ينتظر حتى يؤخذ ذلك الصنف
ولا يجوز ان يصرف ملكه الى غير ملكه فلما جاز الصرف
اليهم علم ان كل واحد منهم محل لجواز الصرف اليه وان
ذكر الاصناف لبيان اسباب الحاجة وتنوعها قال الامام
في النهاية يجمعهم كلهم الحاجة والوجه السادس ان الله
ذكر العالمين ايضا بلفظ الجمع وعطفهم على الفقراء العالمين
باللام انهم اتفقوا على الاقتصار على واحد منهم وعلى التفتت
من الثمن وعلى ابطاله بالكلية فيما اذا حملها المالك الى الام
بنفسه فلو كان ذلك ملكا لثلاثة كما اقتضت اللام ولفظ
الجمع على ما زعموا في باقي الاصناف ذلك لما جاز شئ منه
والوجه السابع ان الله تعالى نصر على اجناس هؤلاء المالكين
المذكورين كما نصر على اصنافهم ثم تقر بان لا يجب
استيعاب احاد الاجناس

استيعاب احاد الاجناس مع الامكان فكذلك لا يجب استيعاب
الاصناف والوجه الثامن ان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي
انقسام الاحاد على الاحاد لما عرف في الجامع ونجى فيعطى واحد
الفقراء او اخو المساكين واجرا العالمين عليها الى آخرها
لانته لم يقل انما صدقة كل انسان لهذه الاصناف والوجه
التاسع ان ظاهر الآية يقتضي انه لو دفع زكوات ثمانية
اعوام الى ثمانية اصناف زكاة كل عام لا صنف انه يجزيه
اذ جمع الصدقات ولم يعدد الملاك او وكله ثمانية في اخرج
زكاهم او كان وليا لثمانية ايتام عليهم زكاة على اصلهم
فاعطى كل صنف زكاة واحد انه يجزيه قال ابن تيمية
وعند المخالف لا يجوز والوجه العاشر قالوا ان من
وجب عليه جزء من اربعين جزءا من شاة بان تلف
النصاب الا شاة بعد الحول قبل التمكن يجب صرفه الى
احد وعشرين نفسا من الاصناف السبعة غير العالمين
او جزء من نصف دينار او خمسة دراهم او صاع من
الشعير فان تكليف التوزيع في ذلك بالسوية من اعظم
الحرج المتق بالخصوص من الكتاب والسنة ولم يبلغنا
بخبري مثل هذا في عصر الصحابة عن احد منهم ومن بعدهم
ولو كان ذلك شيا واجبا لما اهلوا ولو فعل ذلك لاحت
منهم لنقد لكثرة من يجب عليه وعموم البلوى به ثبت
ان الاصل له والوجه الحادي عشر قال محمد الدين
ابن تيمية الحنبلي لو قال ان شئني الله مريض فالي
صدقة فيشفي لا يلزمه استيعاب الاصناف مع انها
صدقة والوجه الثاني عشر قال ابن عباس رضي الله عنه
اذا وضعت في صنف واحد فحسبك انما قال الله تعالى

انما الصدقات للفقراء وكذا وكذا لا يجعلها في غير
ومن ترجاه القرآن وعالم التأويل وادري بكلام
العرب ومعنى الايمن غيبى والوجه الثالث عشر
ان اللام المعرفة اذا دخلت على الجمع وتعد فيه
الاستغراق يحمل على الجنس كقولك لا تزوج النساء
اولا اشترى العبيد او لا اكرم الناس او لا اجالس الفقراء
اولا هين العلماء فانه يحث بالواحد للجنس وفي
شرح المحصول لشهاب القرافي لا يهين المسلمين او لا
يؤذي الذميين لا يشترط فيه العدم ومنه قوله تعالى
لا تحل لك النساء من بعد يقتضى حرمة الواحد في
هذا الشرايط الثلاثة من كل صنف في الآية للاستعمال
بخلافه ولانه لو قال نساء او عبيدا يشترط فيه الثلاثة
اقل الجمع فلو اشترط الثلاثة مع الالف واللام لكفا
التعريف والوجه الرابع عشر انهم قالوا يجوز للام
ان يدفع صدقة الرجل الواحد والرجلين والكر
الى فقير واحد والامام يقوم مقام رب المال في التفرقة
فا بطلوا الام الملك والعدم ولم يستوعبوا احاد الصدقة
الواحد ايضا قال الشيخ شهاب الدين القرافي وهاتان
الصورتان يهدمان مذهبهم في الملك قال النووي
يشترط استيعاب الاصناف من بقية الزكوات قلت
وهذا لا يجدي نفعاً فانه المالك لو دفع جميع زكاة
الى فقير واحد واستوعب الاصناف من زكاة سوا
وغرها لا يجوز عندهم فكان الالزام لازماً والوجه
الخامس عشر قال الشيخ ابو بكر الرازي بان لنا
بالنصر انهم مصارف لاجل الحاجة وهم كذلك
الى الكل او البعض

لا الكل او البعض كاللجنة علمنا بالنصر انها قبله
لا دار الصلوة سواء اذيت اليها ام لا والوجه السادس
عشر ان الله تعالى قد نص في الكفاية على المساكين ثم
يجوز اسقاطهم واعطاء الجميع للفقراء باتفاق المسلمين
اذ فهم ان المقصود من ذكر المساكين الاصناف للحاجة
فكذلك الزكاة بلا ولي لان في الكفاية اسقاط المنصوص
عليه بالكلية بغيبى وفي الزكاة الاقتصار على بعض
المذكورين وليس فيها اعطاء غير المنصوص عليه و
الوجه السابع عشر ان العاملين جمع محقق وابن السبيل
فيه وفي سبيل الله ليس يجمع فعملوا المفرد جمعاً والجمع
المحقق مفرداً قال ابن تيمية وهذا مناقضة ظاهر
قلت لهم شبهه في التعلق بلفظ الجمع واللام وليس لهم
شبهه في سبيل الله وابن السبيل لان كتاب ولامن
سنة ولامن قياس شبهه ولا قول صاحب مع مخالفة
الصحابة الذين ذكرناهم ولامن جهة شبهة في اللفظ
فان الابن منفرد وعطف المفرد على الجمع جاز ولو
تكفوا او ادعوا ان الابن جنس مع مخالفة اللفظ
فالجنس لا يدل على الثلاثة ولا على عدم البتة فما علم
لهم في هذا مستنداً ولا اوقفت لهم فيه كلام وبالله
الاعتصام والوجه الثامن عشر اذا اطلق احد الصنفين
في الوصية والوقف والندور وجميع المواضع غير الزكاة
ولم ينف الاخر فانه يجوز ان يعطى الصنف الآخر
ويبطل المنصوص عليه بلا خلاف عندهم ذكر النووي
في شرح المذهب فلو كان اللام للملك لما جاز ابطال احدهم
مع انهما صنفان في الصحيح والوجه التاسع عشر

الخلاف بيننا وبينهم في الصدقة الواحدة والآية لا
 تدل ان الصدقة الواحدة تقسم على الاصناف
 الثمانية بل لو دفع صدقة عام واحد الى صنف واحد
 وصدقة عام آخر لصنف آخر وصدقة رجل آخر
 لصنف آخر بحيث لا يحرم الاصناف كافة فاء بالآية
 وجمعها بينها وبين ما تلوها من الآية وذكرنا من السنة
 الثابتة وقول السلف الصالح ولم يرد تكلم مخالفتهم في
 المصير اليه الموقوع للعشرين انه يجوز بالاجماع حرمان
 بعض الصنف الواحد واعطاء البعض فوجبه يجوز
 اعطاء صنف بالاعتصار عليه وترك الصنف الآخر والجامع
 ان الواجب عليه التملك من تلك الجهة ولا ملك للحد
 تملكه فلم يبطل احد ملكا ولا يدا فيجوز ويلزمهم
 حق العالمين عن الثمن اذ لو كان ملكا لهم او حقوا
 لما جاز ابطاله فكذا غيى لان لفظ الجمع واللام مشتركة
 بينهم وبين غيرهم العادي والعشرون لو اوصى لافان
 اولدوى ارحامه يكتفى بواحد في اظهر الوجهين فلم يغير
 الجمع فتناقض قولهم ذكر الدافعي فله الحد والمئة
 لاجبة لهم في حديث الصداي فانه قال ان كنت من احد
 هذه الاجزاء اعطيتك وذكر الاجزاء الثمانية لمنع المانع
 عنهم فكان الحديث لنا لا لهم وقول ابن حزم في المصيبة
 ان يكون امر الناس او كد من امر الله تعالى قلت ما الجاهل
 واكثر هذا يانه وتثانيه وكلامه فيما لا يفهمه انما
 يقول ذلك اذا كانوا محصرين لانه تملك منهم فلا يجوز
 ابطال ملكه مع ان لنا ان نمنع فانه لو نذر ان يتصدق
 زيد الفقير بهذا الدرهم يجوز ان يتصدق به عامدا
 والفقير انما اذا كانوا مجبولين فلا تملك من المجبول

ع

ذكر ذلك في التحفة وغني وبالمنع قال مالك والشافع
واما الحرث فلا يجوز صرف صدقة ما اليه بالاجاع
حتى التطوع لانه بقربة ذلك في التحفة وغني
الملتقطات جنس الصدقات لا يجوز صرفه الى الحرث
المستامن واما الذبي فلا يجوز صرف الزكاة اليه
اتفاقا ويجوز صدقة التطوع اتفاقا وكذا صدقة الفم
والنذر والكفارة عندهما وعند ابى يوسف لا يجوز
خزانه الاكل ويجوز صرف صدقة الفطر وصدقة النذر
لا اهلا الذمة اما الكفارات فلا قلت كانه جعل
الكفارات من باب الفرائض دون الواجبات كالزكاة
والعشر لانها ثابتة بالكتاب لكن فقهاء المسلمين اولى
وعن ابن سيرين والزهري جواز دفع الزكاة الى الكفار
ولا يعطى الكافر من الزكاة الا المؤلفة قلوبهم وفيه
خلاف الشافعي وقد تقدم وجه قول المانعين القياس
على الزكاة والعشر وجه قولنا قوله تعالى لا ينهاكم
الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين ولم يخرجوكم من دياركم
ان تبرؤهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين ومنه
القياس في الزكاة والعشر لكنا تركناه بحديث يعاذ
المتقدم ولان الزكاة وجبت على المسلمين لمواسات
اخوانهم الفقراء والمساكين فلا يصرف الى الكافر لانه
وجوب المواسات له وفي النسائي عن ابن عباس
قال كان اناس من الانصار لهم انساب وقربا من قريظة
والنضير فكانوا يتفقون ان يتصدقوا عليهم يريدون ان
يسلموا فنزلت ليس عليك هداهم ولكن الله يهدي من يشاء
وما تنفقوا من خير فلا نفسم وعن سعيد بن جبير
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

انساب

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدق على اهل بيت من
اليهود بصدقة فري تجرى عليهم وقال الله تعالى ويطعمون
الطعام على حبه مسكينا ويتيموا واسيرا وما ذكر صاحب
الكتاب تصدقوا على اهلا الاديان كلها لم اقف عليه قوله
ولا يبنى بها مسجد ولا يكفن بها ميت وكذا لا يبنى بها
القنابر والسقايات ولا يحفر بها الابار ولا يصرف في
اصلاح الطرقات وسد الثغور والحج والجهاد مما لا تملك
فيه وقال انس والحسن ما اعطيت من الجسور والطرقات
صدقة قاضية وقال ابو ثور وابن حبيب من المالكية
يقضى بها دين الميت وجعله من الغارمين والصحيح
ما ذكرنا وبه قال مالك والثوري والشافعي وابن حنبل
قال ابن المنذر لا يقضى بها دين ميت ولا يكفن بها
لا يبنى بها مسجد ولا يشتري بها مصحف ولنا الاجماع
قبله ولان التملك من شرطها ولا يتحقق في الصور المذكورة
ولا يشتري بها رقبة تعتق خلافا لما لا وغني وقد اوضحناه
في الرقاب وفي المحيط والمفيد لو قضى بها دين ميت
او حي بغير امر لا يجزيه وبما يجزيه ومثله في المغني
عن حنبل وما ذكر عن انس والحسن وهم عليها وليس
مراد ما عان الجسود والطرقات بل معناه اعطى الزكاة
لمن يبنى بالجسود والطرقات من العشائر الذين يقيمهم
السلطان لاختد الزكوات والعشور وان ذلك يسقط
الفرض ووجه الوجه انهما قالاما اعطيت من الجسود
والطرقات ولم يقولوا في الجسود كذا في كتاب ابى عبيد وقد
اصححه بعض من نظرفيه فضرب على من والحق
في تقسيم الكلام على المعنى الذي توجه ولم يعلم ان

الصحيح

ان

الرواية صواب وانما الوهم في معناها وانما الحصر فلا
 يستقيم صرفها في غير الاصناف المذكورة في القرآن قوله
 ولا تدفع الى غنى وفي المبسوط والمحيط والتحفة الغنى
 على ثلاث مراتب لمرتبة الاولى الغنى الذي يتعلق
 به وجوب الزكاة وقد تقدم في اول كتاب الزكاة
 والمرتبة الثانية الغنى الذي يتعلق به وجوب صدقة
 الفطر والاضحية وحرمان الزكاة هو ان يملك ما يفيض
 عن حوائجه الاصلية ما يبلغ قيمته مائتي درهم عند
 دور لا يسكنها وحوانيتها يوجرها ونحو ذلك والمرتبة
 الثالثة في الغنى غنى حرمة السؤال يسئل ما قيمته
 خمسون درهما وقال عامة العلماء ان ملك قوت يومه
 وما يستربه عورته يحرم عليه السؤال وكذا الفقير
 القوي المكتسب يحرم عليه السؤال وزاد في المفيد مرتبة
 رابعة وهي غنى وجوب نفقة ذي الرحم المحرم واختلافه
 في حد على ما ياتي في النفقات وفي المنتقى عن محمد لو
 كان لرجل دار تساوي عشي آفاق درهم ليس فيها
 فضل عن سكنه يحل له الزكاة وان فضل فيها عن
 ذلك ما يساوي مائتي درهم لا يحل له ولو كانت له
 ضيعة عليها لا يفيض عنه وعن عياله لا يحل له الزكاة
 عندهما وعند محمد يحل لانهما مشغولة بحاجته
 ويسئل عليه بيعها اذ لا يستحدث فيها الملك ساعة
 فساعة ولو كان له فيها بقدر الحائنة لا يحل له الزكاة
 عندهما وعند محمد يحل لانهما تباع للضيعة وفي فتاوى
 الفضلي قيل لرجل كيف حاله قال انا غني عند ابو
 فقير عند محمد هذا رجل ملك دورا وحوانيتها يسأل
 الوفا كذا لا يكتفي غلبته

عن نفقته

من رجع عنه
 الى يوسف بن محمد
 محمد

الوفا كذا لا يكتفي غلبتها لقوته وقوت عائلته عند
 ابو يوسف غني لا يحل له الصدقة وعند محمد فقير
 يحل له الصدقة وعن الحسن البصري قال كانت الصدقة
 تحل للرجل وله دار وخادم وسلاح يساوي عشي
 آفاق درهم وينهي عن بيعها وفي جامع الفقه الفقير
 من له قوت يوم له وولياله او يقدر على كسب ما
 ينفق على نفسه وولياله يحل له الزكاة ولا يحل له
 السؤال والمساكين من ليس شيء له ولا يقدر على الكسب يحل له
 السؤال مقدار القوت وفي المرغيناني لو كان له لشق
 يشتاء لا يحتاج اليها في الصيف لا يحل له الزكاة عند
 ابو يوسف وقياس هذا لا يحل الزكاة اذا كان له طعام
 سنة يبلغ نصابا وهو خلاف المشهور وفي المحيط وجوامع
 الفقه لو زاد على طعام شهر يبلغ مائتي درهم ولا يحل
 له الصدقة وفي الذخيرة هذا قول بعض المشايخ
 اختلفت الصدقات الشهيد وبعض المشايخ اعتبر ما زاد
 على السنة وفي التحفة لا يجوز صرف جميع الصدقات المفروضة
 والواجبة الى الغنى كالزكاة والعشر والكفارات
 وكصدقة الفطر والمنذورة وفي الذخيرة للقوافي
 من ملك نصابا من العين فهو غني فلا يأخذ الزكاة
 وعن مالك ايضا الفاضل من غير العين يمنع وعنه ايضا
 النصاب من العين لا يمنع والمستغني بقوته يأخذ
 من سهم الفقراء والمساكين وفي كتاب الطرطوش القادر
 على الاكتساب يجوز له اخذ الزكاة عند مالك ومو
 المنصور عندهم كقولنا وقال الشافعي لا يجوز وفي المغني
 عن ابن حنبل روايتان في الغني المانع من اخذ الزكاة

أظهرها ملكا خمسين درهما أو قيمتها من الذهب وإن لم
يكفهايته وعليها أحد وعشرون نفسا من أصحابه
ذكرهم ابن تيمية في شرح الهداية لأبي الخطاب وروى
ذلك عن علي بن أبي حمزة وسعد بن أبي وقاص والتمني
والتوري وأبو المبارك وأبو حنيفة وأبو هرويه احتجوا
بما رواه حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد
عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من سأل وله ما يغنيه جاء يوم القيامة خموش
أو خدوش أو كدوش في وجهه قالوا يا رسول الله وما
غناه قال خمسون درهما أو قيمتها من الذهب هكذا
التمني وابن تيمية وقال رواه الخمسة وفي سنن أبي داود
جاءت يوم القيامة خموشا أو كدوشا قال الترمذي
حديث حسن لكن قد ضعفه شعبة وقال الخطاء
قد ضعفوه وقال يحيى بن معين هو حديث منكر
وقال المنذري في شرح السنن قد ضعفوا هذا الحديث
والرواية الثانية الغني المحرم لأخذ الزكاة ما يحصل
به كفاية الأنسان حتى لو كان محتاجا حلت له الصدقة
وإن ملك نصابا وهو قول الشافعي ورواية عن مالك
وعندنا ملك النصاب الذي يصير غنيا عما ذكرته
وهو قول ابن شبرمة ورواية المغيرة عن مالك
التقدير بالحاجة مع ملك النصب ضعيف إذا كان
للحاجة ولم يره به شرع والنصاب ضابط شرعي
لأن الغني دافع للأخذ وقال الحسن وأبو عبيد الغني
من ملكا وقية وهي أربعون درهما وفيها حديث
أنه سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من سأل وله قيمة

من سأل وله ما يغنيه

محرم

من سأل وله قيمة أو قية فقد ألحق وقال هشام و
كانت الأوقية درهما على عهد علي عليه السلام أخرجه
النسائي وعامة العلماء قالوا إن من ملك قوت يومه
يحرم عليه السؤال وهو في المحيط والتخفة وغيرهما وقد
قد مناه ورواية صالح وأبو منصور وغيرهما عن ابن خنبل
لحديث سهل بن الحنظلة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
من سأل وعند ما يغنيه فأنما يستلكر جبر جهنم قالوا
يا رسول الله ما يغنيه قال تغذيه أو يعشيه رواه
أحمد وأبو داود وقال يغذيه ويعشيه وفي موضع آخر
شبع يومه وليلته قيل تأويله من وجد غدا وعشاء
على دوام الأوقات وقيل هو منسوخ بالحديث الذي ذكر
فيه الأوقية والخمسين والقدرة على الغداء والعشاء
يحرم سؤالا للغداء والعشاء ويجوز معها سؤالا للجنة
والكساء ونحوها ويجوز لصاحب الأوقية والخمسين
سؤالا ما يحتاج من الزيادة على ذلك وجعل أبو عبيد
واسحاق وأبو ثور القوت كالغنى وهو قول ابن عمر
والشافعي لحديث عبد الله بن عمر عن النبي عليه
السلام أنه قال لا تحل الصدقة لغني ولا الذي من
سؤالي رواه أبو داود والترمذي وأحمد قال الترمذي
حديث حسن وفيه ربحان بن يزيد قال يحيى ثقة
وقال أبو حاتم الرازي شيخ مجهول وفي رواية لذي
قوت وعن عبد الله بن عمر ولا تحل الصدقة لغني ولا
لذي من سؤالي وهو يكسر الميم وتشد يد الراي قال
الهيتمي هو ذو العقل والشك وهو القادر على الكسب
وأنما يقدر عليه بالعقد وسلامة الأعضاء وفست

الغنى

في المطالع بالقدرة على الكسب والحد والسوى الصحيح
 القادر على الكسب وقال غني المتى القوق والسق
 وفي حديث الجليلين لاحظ فيها الغنى ولا القوتى مكتسب
 وفي العارضة قال مالك يجوز دفعها الى الفقير القوتى
 كقولنا صاحبنا قال ابن العزقي وبه قالت أمه وقال
 الشافعي وأبو ثور وأبو عبيد لا يجوز قال والحديث
 محمول على المسئلة هكذا ذكر أبو عيسى الترمذي مع
 ان الحديث لم يصح اسناده وانما هو موقوف على عبد الله
 ابن عمرو فلا فائدة للتعب فيه انتهى كلامه وقال النووي
 في شرح المذهب القوتى من البيوتات الذي لم يجز عاده
 بالتكسب بالبدن له اخذ الزكاة ولو اشتغل بالعلم
 وترك التكسب ويرجى منه النفع حكاه الزكاة
 واذا قبل على نوافل العبادات وترك الكسب لا تحله
 الزكاة بالاتفاق بخلاف العلم ذكر النووي ولنا ما روينا
 عن النبي عليه السلام انه قال من سال وله خمس
 اوراق فقد الحاقا رواه الحافظ ابو جعفر الطحاوي
 الشيخ ابو بكر الرازي وابن تيمية وذكر ابن بطال في
 شرح البخاري وفي الصحيحين من حديث معاذ واعلم
 ان عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم وتترك للفقراء
 والغنى في الشرع من ملك ما يتى درهم او ما يبلغ قيمته
 ما يتى درهم ومن ملك دون المائتين من الاربعين
 الخمسين لم يكن غنيا فوجبه يدخل تحت الفقراء ولا
 يدخل تحت اسم الفقير من ملك ما يتى درهم لوجوب
 الزكاة عليه وحديث بن مسعود نص في حرمة السؤال
 وبها يقول ولذا غير محمول على حرمة السؤال
 والطبري المراد به التلذذ

اذا كان الرجل من
 ذوي البيوتات
 او اشتغل بالعلم
 حله اخذ الزكاة

والطبري المراد به التلذذ والاستغناء بها وقال الرازي
 كان ذلك في اول الهجرة مع كثرة فقراء المسلمين وقلة
 ذات يدهم فمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده ما يكفيه
 من اخذ الزكاة لياخذها من ليس عنده شيء وهو نظير
 قوله عليه السلام من يستعفف يعفه الله ومن يستغن يغنه الله
 يغنه الله ومن يصبر يصبى الله وما اعطى احد عطاء
 مؤخرا واوسع من الصبر ويعارضه قوله عليه السلام
 للمساكين حق ولو جاء فيرس رواه ابو داود وابن حنبل
 وقيل كان في ابتداء حرمته الاخذ بقوق البدن ثم نسخ
 بملاك المائتين واستقر الامر على ذلك وهو موافق للاصول
 اذ النسخ بالاخف ولان القوتى الذي لا مال له والذي لا
 بملاك النصاب فقير حقيقة وحكما اما الحقيقة فانه لا شيء
 له واما الحكم فلان الفقير الزمن لو ذهب له مال لا يلزم
 قبوله ويجوز له اخذ الزكاة فقد ربه على الغنى فوق قدر
 الكسب على الكسب ثم تكلل القدرة لا يمنع من اخذ الزكاة
 فالكسب لا سيما اذا كان الواهب ولدا فلا دلة ولا منه
 فيها ويدل على بطلان قوله من يقول ان القوق والقدرة على
 الكسب يحرم اخذ الزكاة ان الزكوات والصدقات كانت
 تحل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيفقرها على فقراء الصحابة
 من المهاجرين والانصار واهل الصفة وكان اكثرهم اقوياء
 مكتسبين ولم يخص بها الزمنى دون الاصحاء وهكذا
 امر الناس من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين
 الى يومنا هذا يخرجون صدقاتهم للفقراء الاقوياء والضعفاء
 ولا يعتبرون فيها ذوي العاهات والزمانه
 دون الاقوياء والاصحاء قيل معنى قوله تعالى لا يسألون

يعني بالمائتين

الناس الحافا لا يسألون ولا يلحفون في المسئلة الحافا
وقيل لا يكون منهم سوال فكيف يكون منهم الحافا لقول
امرئ القيس : على لا حب لا يهتدى بمنان اى ليس له
منار يهتدى به ويد على السوال وصفهم بالتعفف
والسائل ليس بتعفف وعن سمع قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان المسئلة كذا يكد بها الرجل وجهه الا ان يسال الرجل
سلطانا او في امر لا بد منه رواه ابو داود والنسائي و
الترمذي صحيحه وعن ابي هريرة سمعت النبي عليه السلام
يقول لا يغدوا احدكم فيحطب على ظهره فيتصدق منه
ويستغنى به عن الناس خيره من ان يسال رجلا عطا
او منعه متفق عليه يقال الخف في المسئلة اذا بالغ فيها
والخ وقيل الخف شمل بالمسئلة ومنه اشتق اللجائي وغنى
العزاه وما فيه من خلاف الشافعي وغنى ذكرناه في سبيل
الله وهو مكثر في الكتاب فلا نعيد فرع له مائة
وتسعون درهما دفع اليه درهما من الزكاة ياخذ درهما
وبرق درهما مروي عن ابي يوسف فرع ذكره في الذخيرة
رجل دفع زكاة ما يتي درهم الى فقير فجاء بدرهم من
الستوفة ليرقه فقال ربنا مال رقه على الباقي فان
النصاب كانه ناقصا بهذا الدرهم فليس له ذلك ويكون
الباقى تطوعا الا ان يرقه باختيار فرع من كان عند
كتب فقه او حديث او ادب يحتاج الى دراستها يجوز
دفع الزكاة اليه وكذا المصاحف ذكر ذلك المروغني في
جوامع الفقه الزايد على مصنف والكتب التي لا يحتاج
اليها اذا بلغت قيمتها ما يتي درهم يمنع جواز الدفع الى
مالكها قوله قال ولا يدفع المذكي زكاته الى ابيه وجده
وان علا ولا الى ولد وولد

عنده كتب فقه

من قوله العجاء تعرف
الدرجة والطبقة

في قوله
ولا يدفع المذكي
زكاته الى ابيه وجده

وان علا ولا الى ولد وولد وولد وولد وكذا اولاد
المنجى باللحاة بخلاف ولد العاصي وفي جوامع الفقه ولا
يصرفها الى والد وان علا ولا الى ولد وان سفل ولا
الى اولاد بنته واجداده وجداته من قبل الاب والام
والام وفي المبسوط لا يصرفها الى ولد وولد وولد ولا الى
ابويه واجداده وكذا كل من ينسب الى المذكي اليه
بالولاد وكذا العشر وصدقة الفطر والنذر والكفارات
وجزاء قتل الصيد قال ابن المنذر في الاشراف اجمع
اهل العلم عليه ومن سواهم يجوز دفعها اليه ومنه
افضل ذكره في المبسوط وفي الاستيعاب واما الاخوة
والاخوات والاعمام والعلمات والاخوان والخالات و
اولادهم فلا بأس بدفع الزكاة اليهم والصحيح ما ذكره
في المبسوط لما فيه من الصدقة والصلة قال عليه السلام
الصدقة على المسكين صدقة وهي على ذي الرحم ثنتان
صدقة لا وصلة وعنه عليه السلام افضل الصدقة الصدقة
على ذي الرحم الكاشع وذكر الزندويستي ان الافضل
في صرف زكاة المال والفطر الى احد هؤلاء السبعة اخوته
واخواته الفقراء ثم اولادهم ثم اعمامه وعماته الفقراء
ثم اخواله وخالاته الفقراء ثم ذوي الارحامه ثم جيرانه
ثم اهل سبكه ثم اهل مصي وفي المدونة لا يعطونها من
يلزمه نفقته ولا من لا يلزمه لا يلي موا عظامهم ويعطونهم
من يلي تفريقها بغير امن كما يعطون غيرهم قيل لانه توفد
نفقته الواجبة وقال عبد الوهاب لانهم اغنياء بنفقته
وقال ابن حبيب لا يجزيه دفعها الى من يلزمه نفقته
ولا من نسبهم كالاجداد والجذات وبني البنين والبنات

تعزز الطينة والفرجة
ايضا من هذه العجاء

مراعاة لمن يقول لهم النفقة قال صاحبنا لذي خبي و
 يلزمه ان يقول ذلك في العم والعمة والخال والخالة
 وفي المهدب لا يجوز دفعها الى ولد ووالد الذي يلزمه
 نفقته ويجوز ان يدفع اليها من سهم العاملين في
 المكاتبين والغازمين والغزاة ولا يجوز من سهم المولفة
 وان كان ممن يلزمه نفقته وقال القاضي ابو الفرج
 لا يتصور اعطاء الانسان زكاته العام قالوا
 مرادهم دفع الامام لولد صاحبنا لزكاة ويجوز دفع
 دفعها عند الولد ووالد اذا لم يجب نفقته عليه
 من سهم الفقراء ولا يدفع المراءة الى زوجها عند اخصه
 وماكد ومواختيار الخرق وان يكر من الخنابلة وقال
 ابو يوسف ومحمد والشافعي واشهب من المالكية يجوز
 قال القرافي كرهه الشافعي واشهب قلت زوجها افظ
 عند الشافعي حكاه النووي عنه احتجوا على ذلك بحديث
 زيب زوجة عبد الله بن مسعود رضي الله عنها انها
 قالت يا رسول الله انك امرت اليوم بالصدقة وكان
 غدي حلي فاروت ان اصدق به فزعم ابن مسعود
 انه هو وولد احق من تصدقت عليهم فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم صدق ابن مسعود زوجها وولدك احق من
 تصدقت رواه البخاري والجواب ان ذلك كان في صدقة
 التطوع بلا شك الا تراهم عليه السلام يقولون زوجك
 وولدك احق ولا يعطى الولد من الزكاة وقولها حلي
 ولا يجب ذلك زكاة ولا زكاة عند الشافعي في الحلي وعند
 لا يكون الحلي كله زكاة ويجب حرمة وعنها انها
 قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني امرأة ذات صنعة
 ابيع منها وليس لزوجي

حب الزكاة في الحلي

ابيع منها وليس لزوجي ولا الولد شي يشتغلون فلا
 تصدق فهد لي فهم اجر فقال كذا كذا اجرا ان اجرا الصدقة
 واجرا الصلة ورواه الطحاوي عن ربيعة بنت عبد الله امرأة
 ابن مسعود قال ابو جعفر ربيعة بنت زيب ولا يعلم
 له امرأة غيرها في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصدقة
 من فضل صنعها لا يكون من الزكاة وذكر في المغني ايضا
 فصار كما لو دفع الزوج الى زوجته وفي المبسوط ويجوز دفعها
 الى زوجته عند الشافعي بناء على قبول شهادته لها عند
 قال ابو بكر بن المنذر في الاشراف اجمع اهل العلم على منعها
 للزوجة وفي المهدب لا يجوز دفع الزكاة الى من يجب نفقته
 عليه من الاقارب والزوجات من سهم الفقراء والمساكين
 من غير خلاف في مذهبه على ما قطع به العراقيون وذكر
 الخراسانيون فيها وجهين اصحهما المنع وفي المبسوط وقولها
 استحسان ووجه قول انه حنيفة ان الزوجية اصل الولاد
 ثم ما يتفرع من هذا الاصل يمنع صرف كل واحد منهم
 زكاته الى الآخر فكذا الاصل ولهذا لا يقبل شهادة احدهما
 للآخر وكل واحد منهما يرث صاحبه من غير حجب حرمان
 فالاتصال بين الزوجين ثابت فاشبهها الاجداد ولفظة
 الزوجة لغة والفصيح الزوج قال الله تعالى ويتعلمون
 منها ما يفرقون به بين المروء وزوجه من غيرها ويشهد
 للاول قول الشاعر وان الذي يسعى ليفسد زوجتي
 كساع الى اسد الشرى يستبيلها قوله ولا يدفع الى
 مدبر ومكاتبه وام ولد وعبد عبد ومكاتب مكاتبه
 اقامد بترته وام ولد فالملك قائم فيها وانما امتنع بيعها
 ولهذا يحل وطهرها ولو قال كل مملوك في حر عتق عبد

اجمع اهل العلم

الفصح ان يقول
 زوج فلان لا زوجة

ومدبر و اتم ولد والمكاتب مملوك رقبة وهو عبد
ما بقي عليه وبما قلنا قال الثوري والشافعي وجهوا العلم
لان المكاتب عبد كما ذكرناه حتى لا يقبل شهادته وحقه
متعلق بماله ولهذا منع من التبرع وينفذ عتاقه وولاه
له ولا يجوز له التزوج بامته ويصح استيلا د مكاتبته
وهو اقرب من ولد في حق الملك لان ولد يجوز تبرعه
ويتزوج الاب بامته بخلاف المكاتب وعن ابن حنبل رواية
في دفع السيد زكاته الى مكاتبه والاشهر الجواز وهو قول
ابن ثور وقال ابن مطرف يعطى مكاتبه وما يتم به عتقه
ومدبر ما يعتق به ولا الى عبد قد اعتق بعضه عند
ابن حنيفة وعند ما يجوز في الحواشي ان كانت الرواية
بضم الهاء على ما لم يسم فاعله فصورته اعتق احد
الشركيين نصيبه من العبد المشترك فليس لشريكه السكينة
دفع زكاته اليه عند لانه في حكم مكاتبه وعند ما يجوز
وان كان المعتق محسرا لانه حر عليه دين عند ما وانه
يفتح الهبة على ما سمي فاعله فصورته اذا رهن عبدا
ثم اعتقه الراهن وهو محسور فهذا العبد يسعي والمستسعي
كالمكاتب عند فلو ادى الراهن زكاته اليه لا يجوز عند لانه
الى مكاتبه وهو محمول على ما اذا اعسر بعد وجوب الزكاة
عليه وعند ما هذا العبد حر وعليه دين وانما لو اعتق
المولى بعض عبده عتق كله عند ما ولا شيء عليه قلت
يؤخذ على صاحب الحواشي في حكمين فيه الحكم الاول قوله
والمستسعي كالمكاتب عند والحكم الثاني قوله في العبد
الرهن اذا اعتقه الراهن انه يسعي وهو كالمكاتب عند
بل يسعي وهو حر بالاتفاق اما الحكم الاول والمستسعي
تانه يكون حكمه حكم المكاتب

ارادة ولده

تانه يكون حكمه حكم المكاتب كما ذكرنا لانه لا يرد في الرق
بالعجز وتانه يكون حرا وهو يسعي بالاتفاق وذلك في مساييل
ذكرها في زيارتها في خان وغيره المسئلة الاولى قال المولى
لامته اعتقتك على ان تزوجيني نفسك فقبلت عتقت
فان ايت تسعي في قيمتها وهي حر بالاتفاق والمسئلة
الثانية اذا اعتق الراهن العبد المرهون وهو محسور يسعي
في قيمته وهو حر بالاتفاق والمسئلة الثالثة اعتق المولى
العبد المديون وهو محسور يسعي وهو حر بالاتفاق اصله
اذا كانت السعاية لرق العتق يسعي وهو حر وان كانت
لنزول العتق يسعي وهو عبد عند كما في معتق البعض
وكذا اذا اعتق المريض عبدا وعليه دين يسعي وهو عبد
لان تصرف المريض نافذ فيما يقبل الانتفاص موقوف
فيما لا يقبله هكذا في اقرار الجامع واما الحكم الثاني فقوله
اذا اعتق الراهن العبد المرهون يسعي وهو كالمكاتب
عند غلط بل يسعي وهو حر هكذا في زيارات قاضي خان
وغيره ولا يدفع الى مملوك غني الا الى مكاتب غني فانه يجوز
وقد تقدم وفي التحفة وغيره لا يجوز دفعها الى عبد غني
ومدبر و اتم ولد اذا لم يكن عليهم دين مستغرق لوقايم
والسايم فان كان مستغرقا وهو ظالم ترك دين الاستهلاك
ودين التجارة ينبغي ان يجوز عند ابن حنيفة لانه لا يملك
كسب عبده اذا كان الدين ظاهرا مستغرقا في حقه وقال
ابن المفيد يجوز عند والى عبد نفسه لا يجوز وان كان عليه
دين وفي الذخيرة اذا كان العبد زمنا وليس في عيال مولاه
ولا يجد شيئا يجوز وكذا اذا كان مولاه غائبا وان كان
غنيا مروني عن ابن يوسف ولا الى ولد غني اذا كان صغيرا

يعني الدين

بخلاف الكبير وإن كانت نفقته عليه وإن صرفها إلى ولد
 غني وهو عالم بحاله لم يجوز والى زوجة غني أو بنت غني
 وهي بالخعة جاز عند ما قال قاضي خاوند ووظاير الرواية
 وقال أبو يوسف لا يجوز لولد الغني الصغير وفي المني
 أن قضى بها لم يجوز لأنها تصير ديناً وفي شرح مختصر الكفر
 روايتان عن أبي يوسف وفي رواية كقولها وفي رواية
 يشترط القضاء بها وفي قنية المنية أن لم يكن للصغير
 أب وله أم غنية يجوز الدفع إليه وعن أبي يوسف إذا كان
 أبو البنت الكبير من متاريف الأغنياء لا يجوز الدفع إليها
 وفي الذخير ذكر في بعض شروح الجامع الصغير أن
 على قول أبي حنيفة يجوز الدفع إلى ولد الغني الصغير
 كان أو كبيراً وقال صاحباه يجوز في الكبير دون الصغير
 وروى أبو سليمان عن أبي يوسف أنه إذا أعطى صغيراً
 فقراً وأبوه غني أو كبيراً زمناً أو أعمى لا يحترق مثله
 ومما في عيال الأب لم يجوز وإن لم يكن الزمن في عيال الجاهل
 والبنت الكبرى الفقيرة في عيال الأب لغني يجوز
 الدفع إليها قال هذا لفظ المنتقى وفي الحاوي في البنت
 الكبرى التي لها أب غني وزوج قبل يجوز الدفع إليها
 وقيل لا يجوز وفي العيون إذا كان ولد الغني بالغاً جاز
 الدفع إليه ذكر إذا كان أو أنثى وعن أبي يوسف لا يجوز
 الدفع إلى امرأة الغني إذا قضى لها بالنفقة قالوا هذا
 ليس صحيحاً لأن المرأة لا تصير غنية بالنفقة قالوا فإنه
 لها حوايج سوى النفقة لا يستحق على الزوج قلت
 ولو استحققت تلك الحوايج على الزوج لا تصير بذلك غنية
 لأن الغني يملك النصاب لأبلا استغناء عن الحاجة
 وفي النبايع لو دفعها إلى ولد

الصحيح أنه يجوز

به يفتي

الاصح

الاصح

وفي النبايع لو دفعها إلى أخته ولها زوج ومهرها ألق
 من النصاب يجوز وكذا النصاب عند أبي حنيفة و
 عند ما لا يجوز بناء على أن المهر قبل القبض ليس بنصاب
 عند أبي حنيفة وعند ما نصاب وبه يفتي قاله الأسدي جازي وإن
 كان معسراً جازاً اتفاقاً وإن دفعها إلى امرأة غني يجوز
 وعند ما لا يجوز إذا فرض لها النفقة وقيل قول محمد
 مع أبي حنيفة وهو الأصح ويجوز دفعها إلى فقير وله ابن
 غني أو أب غني وفي قاضي خاوند فرق بين زوجة الغني
 وولد الغني أن زوجة الغني يستحق النفقة على الزوج
 بالعقد بمنزلة الأخت فلا يخرج من أن تكون فقيرة
 وولد الغني يستحقها بالجزئية فإنه الصرف إليه
 كالصرف إلى الغني قلت يرد عليه سؤالان أحدهما
 النفقة لا يجب عندنا بالعقد لكن لو قال بالاحتباس
 المقصود استقام والسؤال الثاني يبطل ما ذكر بيئت
 الغني إذا كانت كبرى فإنه يجوز الصرف إليها في ظاهر
 المذهب مع ثبوت الجزئية ولو أعطى الزوج غير الزوج
 من سهم الفقراء والمساكين الأصح عدم الجواز عند الشافعية
 وهو قول ابن حنبل ويجوز الدفع إلى صبي يعقل قال
 في جوامع الفقه أي لأمر منها من يد ولا يخدع وإلى
 المعتوق دون المجنون والصبي الصغير يقبض له أبوه
 أو جد أو وصيته وقيل وكذا من هو في عياله قريباً
 كان أو اجنبياً وقيل ليس لغير الولي قبضها إلا عند
 غيبتهم غيبة منقطعة أو عند خشية الموت و
 يقبض الملقط للقط والزوج لزوجته الصغير إذا
 بنى بها وفي الحاوي دفعها إلى صبي لا يعقل فدفعها إلى وصيته

او وليه لم يجزيه كمن وضع زكاته على دكان فاحذوا
 الفقير فرغ في الوقف على الفقراء لا يعطى الفقير
 يلزم نفقته غيبه اما بالاجماع او بالقضاء في ماله في حيا
 غيبته بخلاف الزكاة وذكرها في الذخيرة قوله ولا يرد
 الى بنى هاشم ذكر في الذخيرة للقرا في ان الصدقة تجوز
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم اجماعا وفي المغني الظاهر ان
 الصدقة فرضها ونفلها كانت محذمة على رسول الله
 في حديث سلمان الذي وصفه له انه ياكل الهدية
 لا ياكل الصدقة الواجبة وقال ابن شداد في احكام
 اختلاف الناس في تحريم الصدقة على رسول الله وذكر
 ابن تيمية في الصدقة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهين
 للشافعي قولين قال وانما كان يتركها تنزهها وعن احمد
 حذ صدقة التطوع له وفي نهاية المطالب يحرم فرضها
 ونفلها على رسول الله والائمة على تحريمها على قرابته
 عليه السلام على ما يفضلهم وقال الا بهر في المالكية
 لهم فرضها ونفلها وهو رواية عن ابن حنيفة وقال
 الاصطخري ان منعوا الخس جاز صرف الزكاة اليهم
 روى ابن سماعة عن ابن يوسف ان زكاة بنى هاشم
 تحل لبنى هاشم ولا تحل ذلك لهم من غيرهم وفي النبايع
 يجوز للهاشمي ان يدفع زكاته للهاشمي عند ابن حنيفة
 وعند ابن يوسف لا يجوز وفي جوامع الفقه ويكن للهاشمي
 عند ابن يوسف خلافا للمحمد وروى ابو عصمه عن ابن
 حنيفة جواز دفعها الى الهاشمي في زمانه قال الطحاوي
 هذه الرواية عن ابن حنيفة ليست بالمشهور في
 الاحكام انما يحرم عليهم التطوع دون الفريضة عند
 بعض المالكية لان المنع

بعض المالكية لان المنع فيه دون الفريضة قال ابن العربي
 والكتب طائفة بتحريرها عليهم وفي المبسوط يجوز دفع
 صدقة التطوع والاوقاف الى بنى هاشم مروى عن ابن يوسف
 ومحمد في النوادر وفي شرح مختصر الدرر والاسديجاني و
 المفيد اذا سموا في الوقف وفي الدرر واذا اطلق الوقف لا
 يجوز لان حكمهم حكم الاغنياء وفي الذخيرة الوقف على اقرباء
 رسول الله صلى الله عليه وسلم جائز وان كانت الصدقة لا تحل لهم
 وفي المنتقى عن ابن يوسف يجوز صرف صدقات الاوقاف الى
 الهاشمي اذا سموا في الوقف وفي البدايع الاغنياء وبنوها
 ان سموا في الوقف يجوز الصرف اليهم وان لم يسموا لا يجوز
 لانها صدقة واجبة وفي شرح التجرى للكردي في الصدقة
 على بنى هاشم بطريق الصلة والتبرع قال بعض اصحابنا
 يحل وقال بعضهم لا يحل وفي الجامع الصغير الوقف على بيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كالصدقة قال ثمة الصدقة
 الفريضة والتطوع سواء وفي شرح القدوري الصدقة
 الواجبة كالزكاة والعشر والندور والكفارات لا يجوز
 واما الصدقة على وجه الصلة والتطوع فلا باس فصار
 في الوقف روايتان وفي صدقة التطوع روايتان وفي المبسوط
 حكي الجواز عن ابن يوسف ومحمد في النوادر في التطوعات
 والاوقاف ولم يحكم خلافا عنها وجوز بعض المالكية صدقة
 التطوع لهم وعن ابن حنبل فيها روايتان ذكر سماه المغني
 وعند الشافعية فيها وجهان وفي الندور خلافا عندهم ذكر
 ذلك امام الحرمين في النهاية وفرق في المبسوط وغيره بين
 الواجب والتطوع ان في الواجب يطهر نفسه باسقاط
 الفرض فيندس المؤدى كالماء المستعمل في رفع الحدث

والنفقة تبرع بما ليس له عليه فلا يتدسس المؤنة كمن
تبرع بالماء انتهى كلامهم قلت ان كاه التبرع متوضعا
يسقط فرضا ولم يقع قربة فلم يصير الماء مستعلا بخلاف
صدقة التطوع فانها قربة وعبادة فليست نظيرة
للتبرع بالماء بل نظيرها ان يتوضأ ثانيا بنية الوضوء
يصير الماء مستعلا به لان الوضوء على الوضوء نور
على نور فكان عباد كصدقة النفقة قد قوا بين التبرع
عليه السلام وبين اهل بيته ان النبي عليه السلام كان
اشرف الخلق وكان له الخمس والصفى فحرم نوعا من
فرضها ونفلها واهل بيته دونهم في الشرف ولهم خمس
الخمس وحده فحرموا احد نوعها ومنوا بفرض دون النفقة
والدليل على حرمة الصدقة عليهم قوله عليه السلام
اهل بيت لا يحل لنا الصدقة رواه البخاري عن ابي
رضا عنه وعن المطلب ابن ربيعة ان رسول الله
صلواته عليه وسلم قال ان هذه الصدقات انما هي او سأل
الناس وانها لا تحل للمحمد ولا لآل محمد رواه مسلم
عن ابي هريرة رضي الله عنه قال كان عليه السلام اذا
بطعام سأل عنه فانه قيد صدقة قال لاصحابه
ولم ياكل واذا قيد هدية ضرب بيده فاكل معهم
البخاري وعنه انه مر به قال اخذ الحسن بن علي رضي
الله عنهما من ثمن الصدقة فجعلها فيه فقال رسول الله
صلواته عليه وسلم كخ اكرم بها اما علمت ان لا ناكل الصدقة
متفق عليه ولحق موزجر للصبيان وردع وقال لا اكل
هي كلمة اعجبت اعربتها العرب ويروى بفتح الكاف
والثوين وفي رواية انه ذكر بكسر الكاف واسكان
الحاء ويروى بتشديد

نظر من التبرع بالماء

في ضمير

فان

الحاء ويروى بتشديد الحاء ايضا وفي حديث عبد
المطلب ابن ربيعة مع الفضل ابن عباس انه عليه
السلام قال ان الصدقة لا ينبغي لآل محمد انما هي او سأل
الناس ادع لي محمية ابن جرد وكان على الخمس و
نوفل ابن الحارث بن عبد المطلب فقال لمحمية انك هذا
الغلام ابنتك للفضل ابن العباس فانكجه وقال كنوفل
انك هذا الغلام ابنتك لي فانكجني وقال لمحمية اصدق
عنهما من الخمس كذا وكذا قال الزهري ولم يسمه في اخرجه
مسلم وذكر الشيخ ابو بكر الرازي في احكام القراءات انه
عليه السلام قال لا ينبغي نوفل بن الحارث لا يحل لكم اهل
البيت من الصدقات شئ ولا غسالة الايدي ان
لكم في خمس الخمس ما يغنيكم او يكفيكم قال ومم آل علي
والا لعتاس والاحفروا لعقيد والاحارث ابن
عبد المطلب فلنذكرها هنا نسب سيدنا ومولانا محمد
المصطفى انه القاسم سيد الاولين والاخرين المفضل
علي جبرائيل وجميع المقرين والكروبيين وعما الرسل
والانبياء اجمعين البشير النذير السراج المنير خاتم
النبيين وتاج العارفين رسول رب العالمين المبعوث
الى الاسود والاحمر والخلق اجمعين محمد بن عبد الله
ابن عبد المطلب بن هاشم ابن عبد مناف بن قصي بن
كلاب بن مناة بن كعب بن لؤي ابن غالب بن فهر بن مالك
ابن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس
ابن مضر ابن نزار بن معد بن عدنانة قال ابو عمرو بن
عبد البر هذا لم يختلف فيه احد من الناس وروى
عنه عليه السلام انه نسب نفسه الى هكذا العدنانة

اهل البيت ونسب
النبي صلى الله عليه وسلم

واختلفوا فيما بين عدنان واسماعيل بن ابراهيم عليه السلام وبين ابراهيم وبين سام بن نوح عليه السلام وعبد المطلب جد النبي عليه السلام اسمه شيبه وما ابوجن عليه السلام عمرو وقال عمرو الذي هشم التري لقومه ورجال مكة مسيتون عجان وعبد مناف اسمه المغيرة وقصته اسمه زيد وهو الاكبر قال النسفي وكان لعبد مناف جد رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة بنين هاشم وعبد شمس والمطلب ونوفل وابو عمرو ومات ولا عقب له وكان عليه السلام له اثنا عشر عما اكبرهم الحارث بن عبد المطلب ومنهم ابو طالب واسمه عبد مناف ومنهم ابو لهب واسمه عبد الهذلي ولم يسلم منهم الا حمزة والعباس رضي الله عنهما وكان ابو طالب عبد مناف ابو علي اكبر من اخيه عقيل بعشر سنين ذكر في الاكمال والشافعي من ولد هاشم بن المطلب ستم باسم عمته هاشم ابن عبد مناف والمطلب وعبد شمس جد جد عثمان ونوفل جد انجبير بن مطعم اخوة اولاد عبد مناف وليسوا من اهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيس وصلت والقائم اولاد مخزومة بن المطلب وقيس هذا لك النبي عليه السلام ولدا عام الفيد وقال عثمان وجبير نحن وبنو المطلب اليك سواكم في الاتصال بك والانشاء اليك فلما ذالم تعظنا فقال عليه السلام ان بني المطلب لم يفارقوه في جاهلية ولا اسلام فبين عليه السلام ان ذلك لاجل النص لا لغير المجرة وقال الشيخ ابو بكر ليس استحقاق سهم بن الحسن اصلا لتحريم الصدقة لان التناحي والمسالكين وابن السبي يستحقون سهم من الخمس ولم يحرم عليهم الصدقة فكان بنو المطلب وفيه خلاف

وهاشم ابو عبد المطلب قال الشافعي يمتنع مع النبي عليه السلام في هاشم

ولده هو النبي عليه السلام عام الفيد

بنو المطلب وفيه خلاف الشافعي ولأنه لو كانت اجابتهم ونصرهم آياته في الجاهلية والاسلام اصلا لتحريم الصدقة لوجب ان يخرج الى اهل لب وبعض الحارث ابن عبد المطلب من اهل بيته وينبغي ان يحرم على من ولد في الاسلام من بني امية لانهم لم يخالفوه فثبت انها لا تحرم الا على بني هاشم خاصة وهو قول مالك ذكر عياض في الاكمال قال واستثنى ابو حنيفة بني لهب وقال ابو نصر البغدادي وما عدا المذكورين لا يحرم عليهم الزكاة فهذا يوافق ما ذكر عياض ويقويه قول الاسيبجاني في شرح القدوري انهم كلهم ينسبون الى هاشم بن عبد مناف الا من ابطال النص قرابته وهم بنو اهل لب وكذا في المنافع وعن احمد روايتان في بني المطلب وقال اصبح من عشيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم الا قربون الذين امر بانذارهم الى قصته قال وقيل قرين كلها وفي الاكمال كل من لم ينسب له فليس بقرشي وان من تقدم فها فلا يقال له قرشي وفه ابو قرين قال محمد بن اسحاق قرين هو النضر و تابعه عليه ابو عبيد وعليه الثرائس وقال الشيخ ابو بكر وحكي الطحاوي في معاني القران ان ولد المطلب منهم قال ولم اجد ذلك عنهم رواية وجعل آل اهل لب من اهل البيت فيقتضي هذا ان تحرم الصدقة عليهم خلافا لما ذكر ابو نصر والاسيبجاني وعياض ولم اجد عن غير الرازي ثم انه وجدت في الايجاز يقول ولد الحارث بن عبد المطلب وولد المطلب جميعا فهذا يقتضي دخول بني اهل لب وفي سنن داود واخرجه النسائي ايضا عن ابن عباس قال بعثني الى النبي عليه السلام في ابلا عطاها آياته من الصدقة

طاد عشر

وفي رواية أنه بكدها وقال أبو سليمان لا ادري ما وجهه
والذي لا شك فيه ان الصدقة بحرية على العباس لشرفه
وغناه والمشهور انما اعطاه من سهم ذوي القربى من الف
يشبه ان يكون ما اعطاه من ابل الصدقة ان ثبت الحديث
قضا عن سلفه كان يسلفه منه لاهل الصدقة وعلى رفق
ولي اليمن قضا وحربا وبعث بالذهب التي جلبها من
اليمن الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس فيه نص ان اخذ
لنفسه من الصدقة ولعله اخذ من الفئ وغني ما يسوغ
له اخذ او تبرع بعلمه للفقراء ومواليهم منهم في حومة
الزكاة عليهم وهو قول الثوري وابن الماجشون وابن نافع
ومطرف من المالكية واصح الوجهين للشافعي ذكر الثوري
وذكر القاضي عياض وابن بطال في شرح البخاري ومسلم
مالك والشافعي وابن القاسم يبيحها لهم قالوا لان موالهم
لم يعرضوا عن الزكاة خمس الخمس فلا يحرمون بخلاف بقية
ولنا حديث انه رافع انه عليه السلام قال لا الصدقة لاننا
لنا وان مولى القوم من انفسهم وصححه الترمذي وقد
تقدم في العاملين واسمه ابل هيم وقيل اسلم وقيل ثاب
وقيل هرمز ذكر المنذري ولان الولا لمة كلهم النسب
والموضع موضع الاحتياط عن ارتكاب المحرم ونذكر نسب
العشرة المبشرة بالجنة وكيفية اتصال انسابهم بنسب
رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم اجمعين ليقف على
انسابهم من لا يعرفها او لهم الصديق الاكبر ابو بكر
عبد الله بن عتبة بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن
ابن منى بن كعب يلتقي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في منى
في الاب السابع ابو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل بن
عبد العزى بن رباح بن

نسب العشرة المبشرة
وانما لهم بالنسب السلام

عبد العزى بن رباح بن عبد الله بن قريظ بن رباح ابن
عدى بن كعب بن لؤي يلتقي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاب
الثامن ذوالنورين ابو عمرو وعثمان بن عفان ابن ابي العاص
ابن امية بن عبد شمس بن عبد مناف يلتقي رسول الله صلى الله عليه وسلم
في الاب الرابع ابو الحسن علي بن ابي طالب ابو طالب اسمه
عبد مناف يلتقي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاب الثاني وهو عبد
المطلب ابو محمد طلحة بن عبيد الله ابن عثمان بن عمرو بن
كعب بن سعد بن تيم بن مرة يلتقي رسول الله صلى الله عليه وسلم
في الاب السابع مثلا الصديق سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم
طلحة الخير وطلحة الجود وطلحة الفياض ابو عبد الله
الزبير العوام بن خويلد بن اسد بن عبد العزى بن قصي
يلتقي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاب الخامس حوارتي رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال عليه السلام لكل بيت حوارتي
وحواري الزبير متفق عليه والحواري الناصر ابو اسحاق
سعد بن ابي وقاص واسمه مالك بن ابيب بن عبد مناف
ابن زهر بن كلاب بن مرة القرشي الزهري يلتقي رسول
الله صلى الله عليه وسلم عند الاب الخامس وهو كلاب وكان رضي
لله عنه نجاة لا دعوة ويقال له فارقت الاسلام واول
من رمى السهم سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد
العزى بن رباح بن عبد الله ابن قريظ بن رباح بن عدى
ابن كعب بن لؤي القرشي العدوي يلتقي رسول الله صلى الله عليه وسلم
في الاب الثامن كعب بن عبد الرحمن بن عوف بن عبد
عوف بن عبد المدار بن زهر بن كلاب بن مرة يلتقي رسول
الله صلى الله عليه وسلم في الاب الخامس وعن علي رضي الله عنهم
انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انت امين

في اهل السماء وامين في اهل الارض ابو عبيدة عامر بن
عبد الله بن الجراح ابن الهلال بن وهيب بن ضبة ابن
الحارث بن فهر بن مالك يلتقي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
في الابل السابع عند فهر وموامين هذه الامة ومات في
طاعون حمواس وهي قرية بين الرملة وبيت المقدس
ومنها بدأ وعم وتواستوا قلت وقيل انه جاء عقيب غزاة
عظيم وكان الانساة يقول عم واس قتلته مات فيه
خمس وعشرون الفا فهو لاء العشى القرشيتون الذين
شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة اللهم في زمرة لهم
فدع ذكر ابو الحسن بن بطال في شرح البخاري ان الفقهاء
كافة اتفقوا على ان اواجه عليه السلام لا يدخل
في آله الذين حرمت عليهم الصدقات وفي المغني عن
عائشة رضي الله عنها قالت انا آل محمد لا يحل لنا الصدقة
قال صاحب المغني فهذا يدل على تحريمها على اواجه عليه
السلام وقوله لانهم ينقسمون الى هاشم بن عبد مناف
ونسبه القبيلة اليه اعلم ان الزبير بن بكار ذكر ان
العرب ست طبقات شعب وقبيلة وعمان ويطون
وفخذ وفضيلة قالوا لثان ابن خزيمه قبيلة وقريش
وهو النضر بن كنانة وعمان وقصي بطن وهاشم فخذ
والعباس فضيلة والشعب فوق الكل جمع القبائل
القبيلة تجمع العاير والعمان تجمع البطون والبطون جمع
الاخاذا والفخذ جمع الفضائل والشعب مثل مضر
ربعة وحمر ومدحج هكذا ذكر الزبير فهاشم فخذ
اسفل من القبيلة بثلاث درجات او بدرجتين والقبائل
فضيلة فكيف يقال لاولاد الفضيلة الذي هو اسفل
من الكل قبائل وهي

اي الطاعون

الطبقات والدرجات
بمعنى واحد

والدرجات بمعنى الطبقات

من الكل قبائل وهي اسم لاولاد الاعلى قوله قال
ابو حنيفة ومحمد اذا دفع زكاته الى رجل يظنه فقيرا
اي يظنه فقيرا مسلما غير هاشمي وحذرة الصفة لقوله
ياخذ كل سفينة غصبا اي ياخذ سفينة سالحة فيان
انه غني او هاشمي او كافرا ودفع في ظلمة فيان الله
ابن او ابنه فلا اعادة عليه وهو قول الحسن البصري
ومالك وانه عبيد والمختار عند الحنابلة اذا بان غنيا
بخلاف مالو بان هاشميا او كافرا او احدا ابويه او ابنه
عندهم فانه يعيد ولو دفعها لكافرا او غني او عبدا
يجزيه في ظاهر الرواية عند مالك وقال ابو يوسف الشافعي
والتوري وابن حنبل ورواية عن ابن حنيفة انه لا يجزيه
وفي الحنفية اذا دفعها الى المذكورين ولم يعلم بحالهم فهذا
على ثلاثة اوجه الوجه الاول دفعها بنية الزكاة
ولم يخطر بباله انه غني او فقير مسلم او ذممي فهو على
الجواز الا اذا تبين ما يمنعه والوجه الثاني دفعها
على وجه السك ولا يتحرر او يتحرر بقلبه ولم يظهر دليل
الفقر فالاصلا الفساد الا اذا تبين انه فقير يجوز
والوجه الثالث اذا تحرر وطلب وفي المبسوط فسالة
فاخبر انه فقير او كان جالسا مع الفقراء او كان عليه
زكاة الفقير وفي المفيد وكان يصنع صنعه من مد اليد
والاستماحة او كان ضريبا ومعه زكاة وعصا فظهر
خلافة فلا اعادة عليه عند ابن حنيفة ومحمد وفي النبايع
ان تصدق على ظن انه مصرقي ثم تبين انه غني
فانه ينظر ان لم يكن شاكا عند الدفع فهو على الجواز الا
ان يظهر الخطاء وان لم يتحرر فهو على الفساد الا ان يظهر الصوت

قلت قوله على انه مصرف اذ لم يشكوا ليس بمسلم لان
الظن رجحان الاعتقاد والشك تساوي الامرين في
الاعتقاد فكيف يتصور تقدير الشك بعد فرض الظن
ولو تحرى كما ذكرنا ثم بان غنيا او عبد غني او هاشميا
او مولاه او ذميا او حربيا او احد المولودين او والدين
او احد الزوجين سقطت الزكاة عندك حنيفة ومحمد
وعند يوسف لا تسقط وان ظهر انه عبد او مكاتبه لا
يجزيه اتفاقا وروى ابن شجاع عن انه حنيفة عدم الجرا
في الوالدين والولد والزوجة وفي الهاشمي والذني
روايتان ايضا وانه تبين انه حر حتى جوز في كتاب الزكاة
من الاصل وتاويله اذا كان مستائنا في دارنا وذكر ابو
يوسف عن انه حنيفة في جامع البراءة انه لا يجوز اذ
التصدق على الحر حتى ليس بقربة اصلا ولهذا لا يجوز
التطوع له وفي الخفة انه ظهر انه كان حربيا او مستائنا
لا يجوز بالاجماع وقد ذكرت انها على الروايتين في كتب
الشافعية ان دفع الى فقير فظهر غنيا استرجع وكذا
عند الحنابلة وانه غاب اخذ بدله فان تعذر والدافع
هو الامام لم يضمن ولا رتب المال وانه كان الدافع رب المال
ولم تبين انه زكاة لم يرجع وان تبين ورجع او بدله
فان تعذر فهل يضمن رب المال الزكاة فيه قولان احدهما
لا يضرب للاجتهاد كدفع الامام وكذا ان ظهر كافرا او عبدا
فالمذهب انه كالاول وجه قولاي يوسف ومن قال
بقوله انه قد ظهر خطاه فصار كما لو ظهر ان الماء الذي
توضأ به كان نجسا او الثوب الذي صلى فيه كان نجسا
او قضى القاضي بالاجتهاد في حادثة ثم ظهر له نقص خلافه
او دفع الدين الذي كان عليه

او لا يضرب بالمال

تشبيه

او دفع الدين الذي كان عليه الى غير مستحقه بالاجتهاد
ولنا فيه حجج الحجة الاولى ما اخرج البخاري في صحيحه
عن معن بن يزيد رضي الله عنهم انه قال كان ابن يزيد اخرج
دنانير يتصدق بها فوضعها عند رجل في المسجد فجئت
فاخذتها فاتيته بها فقال والله ما اياك اردت فخاصمته
لارسل الله صلى الله عليه وسلم فقال لك ما نويت يا يزيد ما اخذت ولا
يا معن فانه قيل يحتمل ان يكون ذلك تطوعا قلنا احتجاجنا
بقوله لك ما نويت وكلمة ما عامة في الفرض والنفل ولا
يختص عمومها عندنا بالشرعية والاستفهاية ثم لو اختلف
الحكم بين الفرض والنفل لاستفصل فلما عم او اطلق
علمنا انه لا يختلف وفي البدايع دفع زكاة ماله الى رجل
ليدفعها الى الفقراء ومثله في المحيط الحجة الثانية عن
ابن هريج رضي الله عنه ان النبي عليه السلام قال قال رجل
لا تصدقن بصدقة فخرج بصدقته فوضعها في يد سارق
فاصبحوا يتحدثون تصدق على سارق فقال اللهم كذا الحمد
على سارق لا تصدقن بصدقة فخرج بصدقته فوضعها
في يد زانية فاصبحوا يتحدثون تصدق الليلة عمارانية
قال اللهم كذا الحمد على زانية لا تصدقن بصدقة فخرج
بصدقته فوضعها في يد غني فاصبحوا يتحدثون تصدق
على غني قال اللهم كذا الحمد على سارق وعلى زانية وعلى
غني فاتي فقيد له اما صدقتك فقد قبلت اما السارة
فلعله ان يستعف بها عن سرقة واما الزانية فلعلها
ان يستعف بها عن زناها واما الغني فلعله ان يعتبر
فينفق مما اعطاه الله متفق عليه هكذا المنتقى لابن
تيمية وقال الموفق ابن قدامة في المغني رواه النسائي و

في صحيح مسلم بلا شك الحجة الثالثة حديث الخلد
وفيه قال ان شئتم اعطيتمكم ولا حظ فيها لغني ولا
لقوي مكتسب وقد تقدم فقد اتى بقولها ولو كان
حقيقة الغني شرطاً للأجزاء لما اتى بقولها الحجة
الرابعة قوله عليه السلام للرجل الذي سأل الصلاة
ان كنت من تلك الأجزاء اعطيتك خفك وقد ذكرناه قبل
هذا فالتفت بقوله الحجة الخامسة دفعها واجب عند
التحرر وما يوربه هو المجزئ فدفع على سقوط الزكاة
عنه الحجة السادسة انه قد اوصى بها الى من امر الله
بالتصالة اليه فاشبهه ما لو وافق الحق الحجة السابعة
لو قلنا لا يجزيه يجب عليه الدفع ثانياً الى فقير آخر
بالاجتهاد فكان نقض الشيء بمثله وهو باطل الحجة
الثامنة اذا ظهر الخطأ في الثاني يجب عليه الاجتهاد
ثالثاً على تقدير عدم اجزاء الأول وكذا رابعاً وخامساً
فيقضي التسلسل وهو باطل الحجة التاسعة القياس
على دفع الامام بالاجتهاد فانه يجزيه ولا يضمن الامام
ولا رب المال بلا خلاف بخلاف دفعه الى عبد لا يد
عبد يد نفسه فكأنه دفع بيمينه الى شأله الحجة
العاشرة الفقير والغني طريقهما الظن والاجتهاد ونقص
الوقوف على حقيقة الفقير فان كثيراً من الأغنياء
يخفون غناهم ويدعون الفقر فيدار الحكم على المظنة
دون الحقيقة دفعا للعسر وتخفيفا لليسر الحجة الحادية
عشر ذكرها في المبسوط وهي انه ليس له ان يسترق
من القابض ولا ان يضمنه بالاتفاق فلم يجز له لضعف
ماله قلت هذا حجة على انه يوسف الحجة الثانية عشر
القياس على القبلة والجماع

القياس على القبلة والجماع ان طريقها الاجتهاد وقد
اتى بما في وسعه فلا يلزمه غني والفرق بين الزكاة و
بين الدين ان الوصول الى رتب الدين سهل لانه متعين
وفي الزكاة غير متعين وطريق اصابة الاجتهاد كالقبلة
ووجه آخر في الفرق ان ملكاً صاحب دين ثابت في ذمته
فلا يجوز ابطاله الا بالوصول اليه او الى من يقوم مقامه
وفي الزكاة ليس للفقير ملك فهذا لا يد فلم يكن وقوعه
في يد غني ابطالاً لملكه فافترقا واما القاضي فاجتهد
خطا مع وجود النص بخلافه وبخلاف الاول والثاني
لسهولة الوقوف على حقيقة العجاسة فيها وغير الغني
من المساييد كلها على الروايتين عن انه حنيفة وفي جوامع
الفقه لو اذني من غير تحريم واصاب جاز ولو تحرر
وفي البر رايه انه غني فدفع اليه فان علم بعد ذلك
بفقره جاز وهو الصحيح وقد زعم بعض مشايخنا ان
عند انه حنيفة ويحمد لا يجزيه كما في الصلاة والفرق
ان الصلاة الفرض لغير القبلة مع العلم لا يكون طاعة
اما التصديق على الغني فصحيح يثاب عليه اذ هو احسان
الى عباد الله وفي جوامع الفقه فرض لاخت فقير او اخ
من فقير فاذني المفروض عن الزكاة لا يجوز عندنا
وهو رواية هشام عن انه حنيفة وفي المجزئ عنه يجوز
ولو نوى الفرض والزكاة جاز عنها عندنا يوسف وعند
يحمد لا يقع عنها قوله ولا يجوز دفع الزكاة الى من يملك
نصاباً من اتي مالاً كان ويجوز دفعها الى من يملك اقل
من ذلك وانه كان صحيحاً مكتسباً لان حقيقة الحاجة
لا يتوقف عليها فاذا دبر الحكم على مظنتها وهي فقد الغني

الصحيح

الثاني

الشرعي كالبلوغ والسفر والتقاء الختانين وقد
تقدمت المسئلة بما فيها من الخلاف ودلائلها وقال
عليه السلام لا حظ للفقير ولا للفقير مكنسب رواه ابو
داود والنسائي باسانيد صحيح ويكره ان يدفع الى
واحد مائتي درهم فصاعدا وان دفع جاز وقال زفر لا
يجوز وعند الشافعي وابن حنبل لا اعتبار بالنصاب بل
يدفع اليه قدر كفايته ولو كان الوفاء وعن ابن يوسف
لا يمكن دفع المائتين الى واحد بل الكراهة في الزيادة لان
بعض المائتين مستحق لحاجته للمال فالباقى اقل من مائة
فلا يمكن الا اذا زاد عليها وفي الاسبيجاني يجوز المائتين والكثير
ويكره وعن ابن يوسف لا يجوز الفضل وعن الحسن لا يجزئ
المائتان كقول زفر وهذا في الوبري وروى ابن نافع عن
مالك لا القدر الذي يعطى غير محدود وقيل عنه قوت
سنة وقال المغيرة لا يعطى نصابا كقولنا ويكره ان يدفع
الى انسان مائتي درهم هذا اذا لم يكن عليه دين او لم يكن له
عائلة ذكر في خزائنه الاكل والوبري واما اذا كان عليه
ديون اوله عيال فالزيادة على الدين يعتبر ان يكون نافي
من النصاب واذا قسم المدفوع على عياله ان اصاب كل
واحد اقل من مائتين فلا بأس به وفي قاضي خان جعل
هذا اختيار بعض المتأخرين وغني اطلاق هذا الحكم كانه
وغني وصلاحا لمحيط وغني وجه قول زفر والحسن
ان الغني قارن الاداء فيكون صدقة على الغني فيمنع
ولنا ان دفعها صادق كلف الفقير والغني يثبت به
لانه حكم وحكم الشيء بعينه والمانع ما سبق لا ما يلحق
فلا يمنع وانما يمكن لوجوه ثلاثة احدها قربه من الغني
لمن صلى وبقر به نجاسة

يجوز ان يدفع
الى واحد اكثر
من عشرة مثقالا
والكثير من مائتي درهم

لمن صلى وبقر به نجاسة ثانياها المقصد منها دفع حاجة
الفقير وهذا دفع حاجة الغني ثالثها يمكن لكافة الخلاف
وفي الحواشي ولان الغني حكم الاداء وحكم الشيء لا يكون مانعا
لذلك الشيء اذ لو كان مانعا لتبين انه لم يكن مانعا لان الغني
لو منع الجواز لبطل الملك ولو بطل الملك بطل المانع ولان الغني
يثبت فلا يثبت بدونه فثبت انه لو كان مانعا لم يكن مانعا
وما في ثبوته بطلانه يكون باطلا كما لطلاق الثلاث جملة يثبت
الحرمة الغليظة وعند ثبوته لا يبقى منكوحه فكذا دفع
النصاب يصادفه وهو فقير وبه يزول فقره ولان الصدقة
اولا يقع في يد الرحمن قبل وقوعها في يد الفقير والفقير نايب
عنه في القبض ولهذا لا يبطل بالشروع لانه القابض اولا
هو الله تعالى فكان الغني للفقير في الزمان الثلاثة فلا مانع عند
الدفع قال وان يغني بها انسانا احب الي قال في الكتاب معناه
الاغناء عن السؤال لان الاغناء مطلقا مكروه وفي قاضي خان
اذا به الاغناء عن السؤال في يومه كقوله عليه السلام
اغنوم عن المسئلة في مثل هذا اليوم والظاهر ان القايك
محمد لان الكتاب تصنيفه وفي معان القرآن للشيخ ابن بكر الرازي
قال ابو حنيفة رضي الله عنه وان يغني بها انسانا احب الي و
في الحاوي دفع زكاته الى فقير واحد افضل من تفريقه على
جماعة لحصول الغني للواحد دون الجماعة وفي قاضي خان اذا
الاد ان يتصدق بدرهم فالصدقة به على واحد اولى من
ان يشتري به فلو ساء يتصدق بها على جماعة من الفقراء
مسئلة رجل جمع زكاة لفقير فاجتمع اكثر من مائتي درهم
هل يجزيهم عن زكاتهم قال كل من اعطى قبل ان يصير مائتي
درهم او كانوا لا يعلمون ذلك جاز في قوله انه حنيفة ومحمد

التصدق بالدرهم على
واحد افضل من ان يخرجه
خبره ويقره على جماعة

وان لم يكن الفقيه امر ذلك الرجل جاز في الوجهين جميعا
قوله ويكن نقل الزكاة من بلد الى بلد وانما يفرق صدقة
كل قوم فيهم الا ان ينقلها الانسان الى قرابته او الى قوم
احوج من اهل بلد وعن ابن حنيفة لا يخرجها الا الذي قرابة
ذلك في المحيط وماكد قال في مشهور مذهبه بعد مجواز النقل
قال الطرطوشي اجتزأت المالكية جواز النقل واستحبت
اشبهان ان يقسم ببلد الا ان يكون بموضع حاجة وقال كذا
اذا كانت حاجة غير اهل بلد اشد نقلها وجوز الحسن
والنخعي نقلها الذي قرابة ومذهب الشافعي مضطرب
والاصح حرمة النقل وعدم الاجزاء وفي قول لا يحرم تجزئ
وفي قول يحرم ويجزئ ولا فرق في الاصح بين مسافة القصر
وغيرها ومنع النقل ايضا ابن حنبل ولم يفرق بين مسافة
القصر وغيرها وبين الاحوج والقرابة وغيرها وفي المغني
فان خالف فنقلها اجزائه عند اكثر اهل العلم واختار ابو
الخطاب وهو قول الليث وماكد وجوز النقل في رواية الى
الثغر وسوق الحسنة وعبد الرحمن بن مهادتي ومنع النقل
سعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز ولنا ان عمر رضي الله عنه
نقل زكاة مصر الى الحجاز وكان ابو العالية يبعث زكاته
الى المدينة وحديث عدي بن حاتم انه حمل صدقات قوم
الى ابي بكر في ايام الرقة وحديث الزبير فان بدراته حمل
صدقة قومه الى ابي بكر فقبلها وحديث عمر انه قال لا ين
انه ذياب وبعثه بعد عام الرمادة فقال لعقله عليهم
عقالين فاقسم احدهما وايتني بالآخر ذكرهما ابو عبيد
وحديث معاذ لاهل اليمن ايتوني بخمسين الحديث تقدم
في باب دفع القيم في الزكاة قال صاحب المغني وغيره وحمل
الصدقة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحج
الحج

وحمل الصدقة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة مذكور
في غير ما حديث وانما قول معاذ امرت ان اخذ الصدقة
من اغنيائهم فانها فقراهم يقتضي اغنياء اهل المدينة
وكان والي اليمن فكانه قال امرت ان اخذ صدقة اهل اليمن
فانها فقراهم اهل اليمن فلا يمنع ان ياخذ صدقة احد
طرفي اليمن فيردها في الطرف الاخر فان قيل النقل مكروه
عندكم ولا يؤمر بالمكروه قلنا فقراهم البلد لهم حق ان الفقراء
والجوار ولساير الفقراء لا غير في ترجيح الاول ولا يمنع
جواز غير الاول لوجوه الحق الواحد فكانت لكراهية
ترك الاول في فسادت كالكفارات والنذور والوصايا للفقراء
فان اصح الطريقين القطع بالجواز قال النووي هذا هو الصحيح
قال الاسفندي في الفرق ان الكفارة تعلقت بالذمة فلا
اختصاص لها بالمكان بخلاف الزكاة والفرق الثاني قال ابو
اسحاق الشيرازي المقصد من الكفارة تطهير الذنوب وهو
حاصل بالتفريق والمقصد من الزكاة مواساة الفقراء و
فقراء الجيران او بالمواساة والفرق الثالث النقل في
الزكاة مكروه عندكم ولا كذلك الكفارة ونحوها قلنا هذا الفرق
باطل بالنذر فانه يستوي فيه المعين والذمي في الذمة
في جواز النقل والزكاة في الذمة ايضا على قول عندكم وجه
اخر ان الذي ذكرتم يدل على الولاية ولا يمنع الجواز به
يقول مسئلة تعتبر في الزكاة مكان المال وفي صدقة
الفطر عن نفسه مكانه وعن وليه ورفيقه مكان الولد
والرفيق عند ابن يوسف وعند محمد مكان الاب والمولى
وهو الاصح لانه في الذمة بخلاف الزكاة ذكرها في المحيط
والروضه وفي الواقعات مثلا قول محمد وفي المرغيناني

الصحيح

الحج

في الوصية للفقراء تعتبر مكانة الموصي دونه حكاة
 المال وفي الذخيرة القوافية ان كان المال في مكان
 والمالك في مكان فقولان ومن حال عليه الجواز بغير
 بلك ركنيها معه وما خلف بلك وقد كان يقول
 يقسم بلك وفي صدقة الفطر ينظر الى موضع المالك
 فقط وفيه قال واحد وفي اصح الوجهين عند الشافعية
 يعتبر مكانة رب المال في صدقة الفطر فترجى من
 مسايد الامر باداء الزكاة ذكرها في المبسوط والجامع
 وجوامع الفقه والواقعات لوقال لوجله ادفع زكاة
 الى من شئت او اعطها من شئت فدفعها لنفسه لم
 يجز وفي جوامع الفقه جعله قول انه خفيفة وقال وعند
 انه يوسف يجوز ولو قال ضعها حيث شئت جاز وضعها
 في نفسه وقال في المرغيناني وكل يدفع زكاته فدفعها
 لولد الكبير او الصغير او زوجته يجوز ولا يحسب
 لنفسه وفي الواقعات الصغير اوصى بثلاث ماله الى
 انسان يضعه حيث شاء جاز له وضعه في نفسه و
 لو قال اعطه من شئت لا يجوز وضعه في نفسه علما
 فقال لانه صار معرفة بالاضافة اليه والمعرفة لا يظ
 تحت النكرة واحاله الى الجامع لكن هذا التعليل باطل
 بمسئلة الوضع وفي المبسوط اوصى اليه بثلاثة يضعه
 او يجعله حيث شاء فجعله في نفسه او في ولد جاز
 كالموصي وليس له جعله او وضعه في ولد الموصي كالموصي
 فان وضعه في بعض فكذا الموصي فهو باطل ويرى على
 جميع الورثة وليس له ان يعطيه احدا بعد ذلك لانها
 به وصار فعله كفعل الموصي وفي الجامع فرق بين الوضع
 وبين الدفع والصرف

لا زال الخطاب لا بد من
 في الخطاب توفيه
 حلال

كلف

وبين الدفع والصرف والفرق ان الدفع والصرف
 للملك كالا عطاء والايثار والواحد لا يكون ملكا
 متملكا في غير الاب والجدة والوصي عندك وليس الوضع
 للملك فافترقا قال ابو بكر الرازي لا يأخذ احد
 بسببين وللشافعية فيه طرق ثلاثة احدها لا
 يأخذ الا بسبب واحد وصححوا وعند المالكية يأخذ
 بسببين واسباب وفي جوامع الفقه ومن سلك في
 اداء زكاته يؤذنها ثانيا لان وفيه جميع العركا لشك
 في اداء الصلوة في الوقت بخلاف خارج الوقت ولو
 قضى دين فقير بامر ونوى به الزكاة يجوز ولو دفعها
 الى فقير ليحج بها او ليغزو بها او يبني بها رباطا يجوز
 عن الزكاة والفقير يصنع بها ما شاء والخيلة ان يقول
 الفقير وكل رجلا من علمائي ليقبضه كذا ومن ان
 يصرفه الى رباط او يقول ليقبضه من زكاته كذا ثم
 يقضى بها دينه عليه ولو شرط قضاء دينه في الدفع
 لم يجز ولو وهبه بهذا الشرط صححت الهبة وبطل
 الشرط قال مالك لا يعجنني ميا شئ المالك للزكاة
 بنفسه خوف المحنة وليدفعها الى من يشق به ليفرقها
 وعندنا ميا شئها بنفسه والاعلان بها افضل وهو
 قول الشافعي وابن حنبل وفي التطوع الاخفاء افضل
 قال المرغيناني لان في الاعلان بالزكاة نفي التهمة
 واقتداء غني به فصار كالا ضحية قال مالك لا يسع
 المالك ان يتولى صرفها بنفسه اذا كان الامام عادلا
 لا في النقيدين ولا في غيرهما بل يدفعها الى الامام وخالف
 الجماعة في النقيدين ويجوز الاقتصار على فقير واحد

في الزكاة عند ما وعند محمد يشترط اثناة كالوصية
عنه وعنه انه يكتفي بواحد لقولها ذكر ذلك كله في
خزانة الاحكام وذكر الشيخ ابو بكر الرازي في معان
القرآن عند انه يوسف في الوصية للفقراء يجزيه
دفعه الى فقير واحد وقال محمد يشترط دفعها الى
اثنين وشبهها ابو يوسف بالصدقات وهو اقبس
باب صدقة الفطر
قوله صدقة الفطر واجبة على الحر المسلم اذا كان
مالكا لمقدار النصاب فاضلا عن مسكنه وثيابه واثاثه
وفرسه وسلاحه وعبيده فيقول يحتاج الى معرفة
صدقة الفطر لغة وشرعا والى معرفة وجوبها والى
معرفة سبب وجوبها والى معرفة شرط وجوبها والى
معرفة ركنها والى معرفة شرط جوازها والى معرفة
من يجب عليه والى معرفة الذي يجب من اجله والى معرفة
المقدار الواجب فيها والى معرفة الاصناف التي يجب فيها
والى معرفة الكيل الذي يجب به والى معرفة وقت وجوبها
والى معرفة وقت ادايتها والى معرفة جواز تقديمها
على وقت وجوبها والى معرفة كيفية وجوبها والى معرفة
وقت استحباب ادايتها فهذه المعارف جامعة لمباحث
هذا الباب وهي ست عشى معرفة اتم معرفتها
لغة فقد قال النوني هي لفظة مولد لا عربية ولا
عربية بل هي اصطلاحية للفقهاء كما انها من الفطر
التي هي النفوس والخلقة اي زكاة الخلقة ذكرها صاحب
الحاوي والمنذري قلت ولوقيد لفظة اسلامية كانت
اولى لانها ما عرفت الالف الاسلام قال ابو بكر الجرجاني
هو اسمها على لسان صلوات

هو اسمها على لسان صاحب الشرع وهذا يؤيد ما ذكرته
ويقال لها صدقة الفطر وزكاة الفطر وزكاة رمضان
وزكاة الصوم واما معرفتها شرعا فانها اسم لما يعطى
من المال بطريق الصلة والعبادة ترخا مقدارا بخلاف
الهبة فانها تعطى صلة تكثر ما لا ترخا ذكر في المحيط
واما معرفة وجوبها فيقوله عليه السلام ادوا والامر
للو جوب والحديث ابن عمر فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم
صدقة الفطر على ما ياله وهي فرض عند الشافعي ومالك
وابن حنبل وروى عن اسماعيل بن علقمة وانه بكر الاصح
وابن اللبان من الشافعية وحكي بن عبد البر عن بعض
المتأخرين من المالكية والداوودية ورواية عن مالك
ذكرها في الذخيرة انها سنة وليست بواجبة واستدلوا
بحديث انه لما روي بن حميد عن قيس بن عباد قال
امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل تنزل
الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يامرنا ولم ينهنا ونحن نفعله
رواه النسائي وابن ماجه قال النوني ولا يعرف حال
انه عمار في الجرح والتعديل ولانه قد تقدم الامر بها فبقي
وجوبها ما لم ينسخ ولا فائدة في تكرار الامر بها ونقل الاجماع
على وجوبها ابن المنذر في الاسماء والذي استدل به صاحب
الكتاب من حديث ثعلبة بن صخير فيه اضطراب كبير
عند الرواة ويروى عن ثعلبة بن عبد الله بن صخير عن
ابيه ويروى عبد الله بن ثعلبة بن ابي صخير او ثعلبة بن
عبد الله بن ابي صخير عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ادوا صاعا من بر او قمح على اثنين صغيرا وكبير حرم
او عبد ذكر او انثى اما غنيكم فيزكيه الله واما فقيركم

اسماء ذرية النبي
صلى الله عليه وسلم

فريق الله عليه أكثر مما أعطاه ذكر ذلك كله في الامام عن
 انه داود الدارقطني وفي الامام ايضا روايه جرجة عن
 الزهرقي عن عبد الله بن ثعلبة بن صغير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 خطب قبل العيد بيوم او اثنين فقال لا صدقة الفطرة من
 من يد عن كل انسان او صاع مما سواه من الطعام ويروي
 عن عبد الله بن ثعلبة قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس
 قبل الفطر بيوم او يومين فقال لا صاعا من بر او قمح بين
 اثنين او صاعا من تمر او صاعا من شعير عن كل حر وعبد
 صغير وكبير قال صاحب الامام في رواية محمد بن يحيى الجزم
 بقوله عبد الله بن ثعلبة بن صغير وكذا روايه ابن خزيمة
 وصغير بضم الصاد وفتح العين المهملتين قبل العذرة
 نسبة الى قبيلة والعدوى نسبة الى جده وقال الامير
 ابو نصر الحافظ ابن ماکولا في الاكمال صوابه ثعلبة بن صغير
 العذري او ابن ابي صغير وبمثلها ثبت الوجوب لانه
 خبر الواحد وهو لا يفيد العلم والقطع على ما عرفت واما
 معرفة سبب وجوبها فهو راس يمتوئنة مؤنة تامة وبلي
 عليه ولاية تامة لانه عليه السلام امر بصدقة الفطر
 عن الصغير والكبير والحر والعبد ممن يمتوئون رواه الدارقطني
 واخرجه البيهقي من جهته فقال اسناده غير قوي
 حديث اخر عن علي بن موسى الرضائي عن ابيه عن جده عن
 آبايه ان النبي صلى الله عليه وسلم فرض صدقة الفطر على الكبير
 والصغير والذكر والانثى ممن يمتوئون ذكر في الامام قلت
 علي الرضائي هذا ابن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن
 محمد الباقر بن علي بن زين العابدين ابن ابي عبد الله الحسين
 ابن علي بن ابي طالب وشرط الولاية لان الاصل راسه
 وهو يلى عليه وغيره

ما ذكره

وهو يلى عليه وغيره بمنزلة في الدب عنه ونصرتة فالحق
 براسه واعتبر الشرع الولاية حيث اوجبها عن اولاده
 الصغار وما ليك للخدمة والدليل على ان السبب
 الراس الموصوف انما يضاف اليه فيقال زكاة الرأس
 ويتعد بتعدده مع اشهاد اليوم واما اضافها اليه
 لانه وقت وجوبها او شرطه وفي الجواهر كل من وجبت
 نفقته بمكلا وقراءة او نكاح يجب صدقة فطر
 قال القرافي في الذخيرة وابو حنيفة اعتبر الولاية
 التامة قال ووصف الولاية باطلا طه او عكسا لان
 المجنون والفاسق لا ولاية لهم مع وجوبها لهما
 والحاكم له ولاية ولا وجوب عليه انتهى كلامه قلت
 نقله خطأ وغلط بل السبب عندنا الولاية التامة
 والمؤنة التامة فالحاكم لا مؤنة عليه فلم يوجد المجموع
 في حقه والفاسق له ولاية وعليه مؤنة فيتحقق
 المجموع في حقه وفي حق المجنون المؤنة وكذا ولاية الاب
 ولايته لعجزه عن النظر لنفسه ومذهبه فاسد و
 اعتبار النفقة وحدها باطلا طه او عكسا لان العبد الموصوف
 برقبته لا انسان ويجزم منه لا يخرج صدقة فطر على
 صاحب الرقبة على المذهب عند نفقته على صاحب
 الخدمة وعبد الكافر وزوجته النصرانية واليهودية
 نفقته عليه ولا يجب عليه صدقة الفطر عنهم وكذا
 الاجير بنفسه يجب نفقته عليه ولا يجب صدقته
 عليه ويجب صدقة المار ب ومكاتبه عليه عند
 لا يجب نفقتهما فبطل قوله وفي المحيط والينابيع يخرج
 عن نفسه وعن اولاد الصغار على الاطلاق عند محمد وزفر

وهو قول البصري وعند ابن حنيفة وان يوسف في عالم
 يوسف قال الشافعي وابن حنبل وابن راهويه وابن
 المنذر والظاهرية يخرجها عنهم ابو وصي
 ايهم او وصي فحقيقه ما وجدتهم عند عدمه او وصي
 او وصي وصيته او وصي نصيبه القاضى ومثله في الاثر
 ذكره الاسيوطي وان لم يكن لهم مال لم يجب في مال ابيهم
 والمجنون على هذا الخلاف ولا يجب على الوصي بالتفاد
 الروايات وعلى هذا عبيد بن رافع وامارهم اذا كانوا القضاة
 والمدبرون ام الولد قن يجب فطرتها على سيدتها
 وهذا القول كل مملوك لي حر عتق عبيد ومدبرون
 وامتهات اولاده ولا يجب عن مكاتبه لعدم الولاية
 والنفقة وكان ابن عمر لا يؤدّي عن مكاتبه وهو قول
 الشافعي والثوري واحمد وان سلمة قال النووي اوجبها
 بعض الشافعية على المكاتب نفسه لانها تتبع للنفقة
 عندهم ونفقته واجبة عليه في كسبه فكذا صدقة
 فطره وهو باطل بالذمى وفي قول يجب على المولى عنه
 هو قول مالك وعطاء بن ثور والظاهرية وقال اسحاق
 يؤدّي عنه ان كان في عياله والصحيح انها لا يجب كالزكاة
 ولا فطره على كافر أصلي عن نفسه ولا عن غيره الا اذا كان
 له عبد مسلم او قريب مسلم او مستولد مسلمة فانها
 تجب عليه في اصح الوجهين ذكره النووي وهو قول ابن
 حنبل قال ابن المنذر اجمع من يحفظ عنه من اهل العلم
 ان لا صدقة على الذمى عن عبد المسلم وكذا في المحيط
 لان الفطر زكاة فلا يجب على الكافر زكاة المال وقال
 ابو ثور يجب عليه ان كان له مال لان العبد بماله عبد
 سواء كان ماله في يد

الصحيح

سواء كان ماله في يد او ودعة عند غيره او مواجرت
 او عارية وان كان عبد آبقا او ماسورا او مخصوبا
 يخرجها الا يجب هكذا في البدائع والينابيع وبه قال ابو ثور
 والشافعي وابن المنذر وعن ابن حنيفة يجب في الآبق وبه
 قال عطاء والثوري وقال الزهري واحد واسحاق يجب ان
 كان في دار الاسلام وفي المراهون على المشهور ان فضله
 بعد الدين نصاب يجب وعن ابن يوسف لا يجب حتى يفتكه
 وان هلك قبله فلا صدقة على الراهن بخلاف عبد
 المستغرق بالدين والذي في رقبته جناية والفرق ان
 الدين على الراهن ولا دين على المالك في العبد المديون
 الجاني قال ابو يوسف ورفيق الاجناس ورفيق القوام
 الذين يقومون على زمرتهم ورفيق النجى ورفيق الغنمية
 والسبي والاسرى قبل القسمة لا فطر فيهم لعدم الملك
 والولاية لعين والعبد الموصى برقبته لانساق وجزمته
 لاخر يجب على الموصى له بالرقبة دون الخدمة كالعبد
 المستعار وقال ابن الماجشون يجب على مالك الخدمة لانها
 مؤنة ويجب عن عبيد العبد وبه قال الشافعي وقال مالك
 لا شيء فيهم لان ملكهم غير مستقر وهو باطل بتجوين
 وطى جاريته فكيف يبيع الوطى في ملك غير مستقر
 قال ابو بكر بن العرق المسئلة مشككة جدا فانه كما
 يطاء جاريته ومملكه غير مستقر يجب عليه صدقة
 فطره ومملكه غير مستقر وقال ابن المنذر قال مالك وابو
 حنيفة وابو يوسف ومحمد ليس على الرجل في عبد عبيد
 صدقة الفطر وقال الشافعي يجب عنهم قلت نقله عن
 اصحابنا خطأ وقال الليث لا يؤدّي عنهم من مال ساداتهم

سنة لا فطر عليهم

حب في عبد غير

وهذا نظر ضعيف لان الحكم ملكه وما يشفق على عبيده
ماله فصار كعبيد التجار وعبيدهم في الزكاة وفي البذائع
ان كان على المولى دين مستغرق لا يخرج عنده حنفية و
عند ما يخرج وانه لم يكن عليه دين لا يخرج بلا خلاص
لانه عبيد التجار الا ان يكون اشتراهم للخدمة باذن
المولى فيجب اذا لم يكن عليه دين وعند ما يجب مطلقا
لان الدين لا يمنع ملكا للمولى والعبيد الذين يعملون وارضه
او ما شئته يجب فطرهم خلافا لعبد الملك في معتق
البعض اقوال ستة القول الاول لا شئ فيه وهو
قولا حنفية قال ابن العربي لعنه اقوى في الدليل
والقول الثاني يجب على المعتق كله ان كان له مال وهو
قولها لانه حر عند ما والقول الثالث يؤدى المالك
نصف صدقة فطر ولا شئ على العبد فيما عتق والقول
الرابع يجب عليها صدقة كاملة اذا ملكا فضلا عن
قوتها قاله ابو ثور والشافعي والقول الخامس يؤدى
الذي يملك نصفه صدقته كاملة وهو قول ابن الماجشون
والقول السادس على سيد بقدر ما يملكه وفي ذمة
المعتق بقدر حرثيته فان لم يكن له مال يزكى سيد عن
كله قاله محمد بن مسلمة وفي المحيط والتحفة لا يجب
عليه ابويه وان كانا فقيرين ولا عن جده لعدم الولاية
وعند الشافعي يجب عليه اذا كانا فقيرين للنفقة
ولا عن ولد الكلبى الفقير الزمن لما ذكرنا وان كان
الاب فقيرا مجنونا يجب على الابن للولاية والموتة
ذكر في المحيط والتحفة ولا يجب عن حقه الصغار
وان كانوا في عياله وروى الحسن عن ابن حنيفة انها
تجب عليه وهو قول الشافعي

ولا يجب عن حقه

تجب عليه وهو قول الشافعي وفي النبايع تجب على الاب
اذا كانوا فقراء وفي الجذر روايتان عن ابن حنيفة في
رواية الحسن تجب وفي ظاهر الرواية لا تجب واجمعوا
على انه لا يجب على الاب فطر عبيدهم وفي المجز عن
ابن حنيفة يجب على الاب صدقة فطر ولد الكلبى الذي
ادرك معتوقها وان كان عاقلا ثم جن لا يجب وقال محمد
لو جن في صغر فلم يزل مجنونا حتى ولد له ولد لم يجب
عليه صدقة الفطر عن ولد وان جن جنونا مطبقا من
حال صغر فهو بمنزلة الصبي يجب على ابيه ومثله في
المحيط ولو كان له ابوان يجب على كل واحد منهما صدقة
كاملة عند ابن يوسف وحكى الزعفراني والاسيحاوي
قولا حنفية مع ابن يوسف وعند محمد عليها صدقة
واحدة وان مات احدهما فهو ابن الباقي منها في ميراثه
وصدقته لزوال مزاحمته وفي التحفة لا يجب على الغنى
صدقة اخوته الصغار الفقراء وفي رواية الحسن يجب
على الجذر عند عدم الاب وان كان الاب فقيرا وله جدر
غنى لا يجب عليه باتفاق الروايات ويجب عليه نفقته
ولا يجب على الجنين عند الجمهور واستحى ابن حنبل
ولم يوجبه وواجبه في رواية داود والظاهر في ذلك
في المحلى وروى عن عثمان انه كان يعطي عن الحمل وقال
ابو قلابه كانوا يخرجون عن الحمل وقد ادركا الصحابة
وفي الامام كان عثمان رضي الله عنه يعطي صدقة رمضان
عن الحمل وقال ابو قلابه كانوا يعطون حتى عن الحمل
وفي الوبري لا يجب عن فرسه ولا عن غنم من سائر الحيوانا
غير الرقيق وما روى عن عثمان وغنى محمول على التطوع

ولا بن ابون

وعند الظامرية لا يجب على ابيه ولا عن امه ولا عن
ولاء ولا يجب الا عن نفسه وزيافته لا غير قوله ولا
يؤدى عن زوجته عندنا وبه قال الثوري والظاهر
واختار ابن المنذر وابن سيرين وخالف ما لكافيه
وقال الليث وماكد وابن حنبل والسافعي واسحاق
على الزوج وكذا عن خادمها قال ابن المنذر اجمع اهل
العلم قاطبة ان المرأة يجب فطرتها على نفسها قبل ان
تنكح وثبت انه عليه السلام قال صدقة الفطر على كل
ذكر وانثى ولم يصح عن رسول الله ما يخالف هذا الخبر
وليس فيه اجماع فيتبع فلا يجوز اسقاطها عنها واجبا
على غيرها بغير دليل وقال ابن جزم في هذا عجب
وموان السافعي لا يقول بالمرسل ثم اخذ هنا بابن
مرسل في العالم وهو رواية ابراهيم بن يحيى الكلابي
عن جعفر بن محمد عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
فرض صدقة الفطر على كل حر وعبد ذكر وانثى
معتقون والحاكمها بالولد الصغير والعبد بعيد جدا
لان نفقتها مقابلة بالاجتياز المنتفع به كالاخر لها
ولهذا لم يقل احد بوجوب صدقة الاجير وان وجب
نفقته على المستاجر فيما اذا استاجر بنفقته الا الله
وجه المجابلة ولان الولاية والمؤنة قاصي فيها
لا يلزمه مداواتها ولا اجرة الطبيب ولا ولاية له في
مالها ولا على اولادها من غير بخلافها فافترقا
اعتبارها بنفقتهما بالمد بالعبد فانه يجب نفقة زوجته
عليه ولا يجب فطرتها وكذا عبيد بيت المال يجب نفقتهم
فيه دون فطرتهم وكذا العبد الموقوف على انشاء
نفقته عليه دون فطرته

لا يلزم الزوج
مداواة المرأة
ولا اجرة الطبيب

اجع

الصحيح

نفقته عليه دون فطرته في الصحيح وما روى عن ابن عمر
انه كان يؤدى عن عبيد نساء به قالوا يحمل على التطوع
ولو ادى عنها وعن اولاده الكبار الذين هم في عيال له جاز
استحسانا لقيام الاذن دلالة وعادة وعبيد التجار
لا يجب فطرتهم عندنا وبه قال عطاء والثوري والفضلي
والعنبري خلافا للكثر قال في الكتاب عند السافعي وجوبها
على العبد ووجوب الزكاة على المولى فلا تينا في وقال الثوري
في شرح المذهب هل يجب على المؤدى ابتداء او على المؤدى
عنه فان ادى المؤدى عنه ان قلنا يجب على المؤدى لا
يجزيه بغير اذنه وان قلنا على المؤدى عنه ويتحمل تجزيه
قال وعندنا وجوبها على المولى بسبب كالكافة فيؤدى
الى النبي المسمى في الشرع ولا يستدل بقوله عليه السلام
على كل حر وعبد فان معنى على بمعنى عن كقولك رضى
على بمعنى رضى عني وكقوله تعالى اذا اتى الناس
أمرهم وهو ماش على مذهب نخاة الكوفة ويرد هنا
على انه خيفة سوال فانه لا يرى ضم ثمن السوايم التي
ركبت الى ماله من الدرامم فيكتفي بحولها لاجل الثمن
في الصدقة ووجب ضم ثمن العبد الذي ادى صدقة
فطرته الى ماله من الدرامم وفرق بان صدقة الفطر
تجب عن عبد الخدمة من غير اعتبار المالية حتى وجبت
بسبب الحر والمدبر وادم الولد ومن غير اعتبار الحول
حتى لو ملك عبدا قبل طلوع فجر يوم الفطر يجب فطرته
فاذا اختلف السبب كيف يؤدى الى الثمن والذي يمكن
ان يقال في الجواب اننا لو اخذنا صدقة الفطر عن عبيد
التجارة لاخذنا عن عين واحدة صدقتين في وقت واحد

او في سنة واحدة بخلاف فتم ثمنه فان الاخذ من بدله
وصدقة الفطر من عينه مع اختلاف السبب وفي ثمن البدل
المزكاة البدل قائم مقام البدل لا اتحاد جهة الزكاة والسبب
فاقتراقا والعبد بين شريكين لا فطرة على واحد منها وكذا
العبيد بين اثنين عند انه خيفة وقال على كل واحد منها
ما يخصه من الرؤوس دون الاشفاص يعني انه يجب في
الزوج دون الفره كالثلثة والخمسة والسبعة ولا يجب
في الثالث والخامس والسابع اتفاقا ويجب في اثنين واربع
وسنة عند ما وفي المبسوط والاصح ان قولنا في يوسف
كقولنا في خيفة وفي المحيط الخلاف كما ذكر في الكتاب ولا
والعذر لانه يوسف ان الصدقة تنبني على الولاية دون
الملك وهي قاصية في العبد المشترك وقيل هو بالاجماع لان
اجتماع النصيب بالقسمة ولم يوجد فلم يتم ملك الرقبة
الكاملة لك واحد وهو قول التورتي والحسن البصري
وعكرمة خلافا للكثر قلنا ان السبب ناقص فصار
كنصاب بين رجلين في الزكاة قال ابو بكر ابن العربي
قوتى وقال داود لا يجب على احد فطرة غيبى ويمكن
المولى عبد من الاكتساب ومن تبرع بنفقة انسان
في رمضان لا يجب فطرته عند الجمهور واكثر الخائبة
اوجبوها عليه وقالت الخائبة لو ملك جماعة عبيد
على كل واحد منهم فطرة كاملة حتى لو كانوا مائة يجب
عليهم مائة صاع بسبب عبد واحد وهو خلاف النص
حيث يوجب عن كل خرد او عبد صاعا قوله وبوق
المسلم الفطرة عن عبد الكافر وهو قول ابن عمر و
هريز ومجاهد وسعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز
والنخعي والتورتي واسحاق

والاصح

مرويه

والنخعي والتورتي واسحاق وداود كنفقته وقال الحسن
وسعيد بن المسيب ومالك والشافعي وابن حنبل لا يجب عنه
كما ذكر ذلك كله التورتي والقرطبي في شرط الموطا استدلوا
بحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم
صدقة الفطر على الناس من رمضان صاعا من تمر او صاعا
من شعير على كل خرد او عبدا وانثى من المسلمين ولانه
للتطهير والكافر ليس باهل للتطهير ذكر القراني في التخي
ولنا عموم عمن تموتون وعموم على كل خرد وعبد وحديث
ابن عباس عن النبي عليه السلام اذ وا صدقة الفطر عن
كل خرد وعبد صغير او كبير يهودي او نصراني قال ابن
قدامة في المغني لم يذكر اصحاب داود ابن وجامعوا السنن
قلت ذكر الدارقطني في سننه وقال عبد الحق في الاحكام
الكبرى انما يروى من فعل ابن عمر قال الحافظ الفقيه
ابو جعفر الطحاوي قوله من المسلمين يعني لا يكون المخرج
الامسلا وانما العبد فلا يدخل في هذا الحديث لانه لا يملك
شيئا وانما يريد به مالك العبد وروى قتيبة بن سعيد
عن مالك هذا الحديث ولم يذكر من المسلمين هكذا في شرح
الموطا للقرطبي وكذا في الامام وقال ابو قلابة عبد الملك بن
محمد التابعي ليس احد يقول فيه من المسلمين غير مالك
ورواه البخاري ومسلم ولم يذكروا من المسلمين وقال
الترمذي رواه غير واحد عن نافع كما روى مالك ولم
يذكروا فيه من المسلمين والمشهور عن عبيد الله ليس
فيه من المسلمين ذكر في الامام وكان ابن عمر يخرج عن
عبد الكافر كما ذكر عبد الحق والقرطبي والتورتي و
غيرهم وهو اخبر بمعنى ما روى ولا يظن به مخالفة

عنه

رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان أشد الناس اتباعا له
قوله وفعله فان صححت روايته يجعل على انه سمعه
مرة عامتا ومرة خاصا على تقدير ان يكون من المسلمين
بياننا للمخرج عنهم اذ لا يجوز ان يكون سمعه مرة واحدة
عامتا فاسقط البعض ولا خاصا فزاد فيه من عنده
فانه حملاته سمعه مرتين يجعلانه سمعه او لا
عن المسلمين ثم سمعه مرة اخرى بالزيادة من الرسول
صلى الله عليه وسلم ويتبع العكس اذ فيه ابطال البعض ما
يتناول له الا بالتأني وفي تقديم الخاص تقرير لا ابطال
فكان اولي بالتقديم ولانا نعلم بها وهم يطلون اظ
فكان ما قلنا اولي بخلاف قوله عليه السلام في خمس
الابد شاة حيث لم يعمل بها لانا انما تركناه بحديث
آخورد لا على عدم وجوب الزكاة في العلوقة على
مرة في الزكاة وما لك عكس ذلك ولان تراكم المومن
عذر في اسقاط الزكاة لانها متعلقة بالكنه المنة
وهنا حديث آخر لا على وجوبها بسبب العبد الكافر
وان ضعفوا فالضعيف عند ابن حنبل حجة اقوى
مفهوم الصفة المجلة ولان الواجب هنا قد ريسر
فلا حرج في ايجابه بخلاف الزكاة حتى اوجيناه
المحروهم اوجبوا على الفقراء والمساكين ولم يوجب
عليهم الزكاة والاصل ان سبب الحكم اذا ولفظ
ومقيدا يعمل بها مثل هذه المسئلة والحكم اذا ولفظ
مطلقا ومقيدا يعمل بالمقيد لتعذر العمل باللفظ
دون السبب كصوم كفارة اليمين والفج في الابد
وقالوا لا يجب عن عبد الكافر لعدم الطهر وهو بالعلم
بابنه وعبد الرضيع

الاصراق سبب الحكم
اذ اورد مطلقا
ومقيدا يعمل بالمقيد

بابنه وعبد الرضيعين اذ تطهر الطاهر محال وانما
يقع طهر في حق نفسه ولو كان على العكس فلا وجوب
بالاتفاق يعني لو كان العبد مسلما وما لك كافر اذ اتا عند
فلان الوجوب على السيد والكافر ليس باهل لوجوب
ما هو قربة وعبادة وعند الشافعي يجعل المولى عن عبد
يستدعي اهلية اداء العباداة والكافر ليس باهل له
هذا كلام الاصحاب عنه وقد ذكرت ان الكافر يجب عليه
صدقة عبد المسلم وقربه المسلم ومستولاه المسلمة
في اصح الوجهين عندهم وفي المحلى عبد العبيد يخرج عنهم
العبيد دون مولاهم عند ابن حزم الظاهري ثم قال فان
قيد كيف لا يجب عليه لنفسه ويجب عليه لغيره وهو
عبد قال قلنا حكم بذلك رب العالمين قلت لقد كذب
على رب العالمين قال ثم يقول للشافعيين والمالكين
انتم تقولون بهذا في الزوجة فانها لا يخرج عن نفسها
وتخرج عن عبيدها حاشي ما لا بد لها منه لخدمتها
قالوا لو ددنا ان تعرف ما يقول الخفيفيون في نصراني
اسلمت ام ولد او عبد فحبس ليبيع فجاء يوم الفطر
فعلى من يجب صدقة فطر فها تارة المسئلة لا يقع
فقلنا ابد الاله ساعه يسلم عبد وام ولد عتقا للوقت
قلت لا تجب على النصراني عنها ولا عليها لرقها ويجب
على النصراني في اصح الوجهين عند الشافعي على ما
ذكرنا وعند عامة اهل العلم لا يجب على الكافر الاصل
والمرتد ويجب عند الشافعي كالزكاة والصلاة عند
ومن باع عبدا واحدا ما بالخيار وفي المحيط والعبد مقبوض
وفي الاسبيجاني والوبري لو كان الخيار لهما او لمن شرطه

الخيار يجب على من يصير العبد له وقال زفر واحرو
 الشافعي يجب على من العبد في ملكه يوم الفطر ان
 كان الخيار للبائع فعليه وان كان للمشتري فعليه
 ثم البيع او الفسخ وعند مالك على البائع بكل حال
 لان الولاية والمؤنة موقوفه اذا التوقف في السبب
 يوجبه في الحكم ولهذا توقف الملك في ولد المبيعة وكسبها
 الا في حق النفقة على المبيع فانها على المالك اتفاقا
 صيانة للمبيع وان البيع باثا ولم يقبضه فمري يوم العبد
 ثم قبضه فهي على المشتري لان ملكه كان باثا وقد تفرد
 بالقبض وان هلك في يد البائع فلا شيء على واحد منها
 فالبائع لعدم ملكه والمشتري لعدم تقدر ملكه قبل القبض
 وان رده قبل القبض بخيار عيب او روية بقضا او غير
 فعلى البائع لانه عاد اليه وقد تم ملكه منتفعا به وبعد
 القبض على المشتري لانه زال ملكه بعد تمامه وتاكل
 ولو اشتراه فاسدا وقبضه قبل يوم الفطر فباعه او اعطاه
 فصدقته عليه لتقدر ملكه ولو قبضه بعد يوم الفطر
 فعلى البائع لان الملك له يوم الفطر وملك المشتري بقبضه
 على القبض ولو تزوجها على عبد بعينه ودفعه اليها
 طلقها قبل الدخول بها حتى عاد اليه بصفه فالصدقة
 عليها كالهلاك وان لم يقبضه فلا شيء عليها بالاتفاق
 بخلاف الزكاة عند ما لانها تعتمد الولاية والمؤنة بخلاف
 الزكاة فانها تعتمد الملك وكذا زكاة التجار على من يصير
 له عندنا خلافا لهم واما معرفة شرط وجوبها فالاسلام
 والحرية والغنى حتى لا يجب الا على المسلم الحر المورس
 بملك مقدار النصاب وشرط الاسلام لانها عبادة
 حتى يشترط فيها النية

معرفة شرط وجوبها

حتى يشترط فيها النية ولا يتأذى بفعل الغير بغير اذنه
 وهي لا يتأذى من الكافر وواجبها الشافعي على المرتدين و
 خالف فيه الجماعة وهو بعيد وقد تقدم والحرية لان العبد
 لا يملك شيئا وان ملك والعبادات المالية لا يجب عليه ووجب
 الظاهرية على العبد وبعض الشافعية وابو ثور واستدلوا
 بما روي انه عليه السلام فرض الزكاة على الناس على كل حر
 وعبد قال القرافي معناه عن كل حر وعبد وهكذا جاء في
 بعضها قال ولولا ذلك لما كان لقوله على الناس فائدة قلت
 يكون ذلك بدلا من الناس وفرضه على الناس عن كل حر
 وعبد بعيد اذا لا يجب على الناس عن كل حر في الدنيا قال
 ابو بكر في العارضة المسئلة مشكلة جدا فان الحديث
 لم أر من يدخل اليه من باب ولا من يفهمه بتحقيقه فانه
 قال على كل حر وعبد ذكر وانني صغير او كبير فجعلها
 مفروضة على هؤلاء فيأتي دليل يخرج الناس عنهم وكل
 واحد مفروض عليه فان قالوا بقوله ممن يموتون رواه
 الدارقطني عن علي وابن عمر رضي الله عنهم ولم يصح ذلك
 في حديث ابن ابي صغير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 صدقة الفطر عن كل حر وعبد صغير او كبير وهو امثل
 من الاول فيجعل على بمعنى عن الصريحة في هذا الحديث
 يؤيد ان ابن عمر كان يخرجها عن بنيي الصغار وعبيد
 وكذا وجدوا السنة جارية بذلك انتهى كلامه قلت وهذا
 اجماع ولا يعتد بخلاف الظاهرية وقول انه نور شاذ والغنى
 لا يجب الا على من يحرم عليه الصدقة لا على من يجب له
 الصدقة وقال الشافعي يجب على الموسر وهو ان يملك صاعا
 فاضلا عن قوته وقوت من يلزمه نفقته ليلة العيد

تفرد

ويومه وانه فضل بعضه صاع لزمه اخراجه في اصح
الوجهين ولو كان حقة ثم اعتبر امام الحرمين كونه
فاضلا عن مسكنه وعبد للخدمة قال الرافعي اذا نظر
في كتب اصحاب لا تجد ما ذكره ودين الادب يمنع وجوب
الفطرة بالاتفاق بخلاف الزكاة قلت ضيقوا في وجوب
صدقة الفطر حتى اوجبوها على الفقراء والمساكين من
غير اشتراط نصاب ولا حول بخلاف الزكاة فيجعلون الذين
ما نفعوا المضيق ولم يجعلوا مانعا في الزكاة مع ان جملة
من الصحابة والسلف قالوا بمنعه في الزكاة ولم ينقل
مثله عنهم في الفطرة وهذا خلف ومثله قول الشافعي قال
مالك واحد وغيرهما قال ابن العربي في عارضة الاخوة
المسئلة لا اضعفه رضي الله عنه قوته فان الفقير لا زكاة
عليه ولا امر النبي صلى الله عليه وسلم باخذها منه بل امره
له وقد قال عليه السلام انما الصدقة عن ظهر غنى وانما
يمن تحول رواه البخاري ومسلم فان لم يكن غنيا كمن
يؤمر بدفع الصدقة وحديث ثعلبة لا يعارض الاحاديث
الصحيح ولا الاصول القوية ووجوبها على من ملك فاضلا
عن قوت ليلته ويومه ولا اصل له في الشرع ولم يرويه
اثر ولا نظر وانما جاء في حديث ثعلبة انما غنيكم في قوله
الله واما فقيركم فيرد الله اثم ما اعطى وفي سنن
النعامة بن راشد قالوا لا يحتج به وهو الذي يروي فضل
صاع من بر فيرد مع معاظده بعد احاديث
فكيف يحل لهم ان يعلموا به في ايجاب الصدقة على الفقير
مع فقره به ولم يات الا من جهته قال النووي فضل
عن قوته صاع وله عند اخراج الصاع عن نفسه واذ
لم يؤد فيه سقط عنه

و
و
و

لم يؤد فيه سقط عنه ويسع حرام من العبد في فطرته
متجه امام الحرمين واما معرفة ركنها فالتمليك لان
الاداء هو الايتاء والاعطاء وذلك بيان عن التمليك كما في
الزكاة ثم الصدقة على ثلاثة انواع نوع لا يجوز فيه الا
التمليك كالزكاة والعشر والخمس وصدقة الفطر ونوع يجوز
فيه التمليك والاباحة كالقارات وجزاء الصيد وقضاء
الصوم والصلاة ونوع مختلف فيه كصدقة الخلق من اذى
ولبس المخيط من علة وعذر فيجوز في ذلك طعام الاباحة
عندما وعند محمد لا يجوز الا التمليك ذكر الاسيبجاني وغيره
واما معرفة شرط جوازها فكون المصروف اليه فقيرا
لقوله عليه السلام اغنومهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم وهذا
ما لا خلاف فيه وانما خلاف الشافعي في اشتراط اربعة وعشرين
نفسا من الاصناف الثمانية وقد مررت المسئلة في الزكاة
مع ضعف قوله واما معرفة من يجب عليه فانها يجب
على الابن والابن الصغير والفقير وعلى السيد عن عبد و
مدبر ومدبرته وام ولد وعن الشافعي في قول يجب على
العبد ويتحمل عنه سيد حتى لو لم يؤد عنه سيد حتى عتق
يؤد عن نفسه ذكر في المحيط وعندنا لما كان الغني شرا
والعبد لا يملك شيئا لم يجب عليه والعقد والبلوغ ليس
بشرط عندنا وبه قال الشافعي واحمد واسحاق وابونور
وابن المنذر وعند الحسن البصري ومحمد وزفر شرط الوجوب
في مالهم واما معرفة الذي يجب فاولاده الصغار ومالك
للخدمة ومملوكاته دون مكاتبه وزوجته وقد ذكرنا في
واما معرفة مقدار الواجب فيها فنقول **فصل**
مقدار الواجب قوله الفطرة نصف صاع من بر او دقيق

معرفة ركنها

معرفة شرط جوازها

معرفة من يجب عليه

عليه اخراجه عن

او سويق او زبيب او صاع من تمر او شعير معه قال ابو عمرو في حديث
 ومحمد الزبيب بمنزلة الشعير وهو رواية الحسن عن
 انه حنيفة والاول رواية محمد عن انه يوسف عن انه حنيفة
 وهي رواية الجامع الصغير ونصف صاع من تمر مذهب
 بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن
 ابن طالب وابن مسعود وجابر بن عبد الله وانه هريز
 ابن الزبير وابن عباس ومعاوية واسماء بنت ابي بكر
 الصديق وسعيد بن المسيب وعطاء مجاهد وسعيد بن
 جبير وعمر بن عبد العزيز وطاوس والنفخ والشعير
 وعلقمة والاسود وعروة وانه سلمة وعبد الرحمن بن
 وانه قلاية عبد الملك بن محمد التابعي والاوزاعي والثوري
 وابن المبارك وعبد الله ابن شداد ومصعب بن سعد
 الحافظ الفقيه ابو جعفر الطحاوي وموقول القاسم
 وعبد الرحمن بن القاسم والحكم وحماد ورواية عن مالك
 ذكرها في الاخير وقال ابو عمرو بن عبد البر وروينا عن
 جماعة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجماعة من التابعين
 بالحجاز والعراق وقال الشافعي ومالك وابن راهويه
 ابن حنبل الواجب صاع منه وبه قال الحسن وابو العباس
 وقيل عن علي وابن عباس روايتان قال ابن قتيبة
 بكسر الفاء استدلوا على ذلك بما رواه مالك عن زيد بن
 اسلم عن عياض بن عبد الله ابن سعد بن انه سرح
 انه سمع ابا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر
 من طعام او صاعا من شعير او صاعا من تمر او صاعا من
 او صاعا من زبيب قال ابو عمرو بن عبد البر هذا موقوف
 في الموطن لم يختلف فيه روايته فيما علمت قالوا والطعام
 هو البر بدليل ذكره

لعل
 وعبد

او

او

ابو سعيد وكان طعامنا الشعير والزبيب والتمر والاقط
وهكذا في الامام والمحدثين لا ينفك عن روى الحافظ ابو بكر
ابن خزيمة في مختصره مختصرا المسند الصحيح عن نافع عن
ابن عمر قال قال صلى الله عليه وسلم لا تكون الصدقة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
الا التمر والزبيب والشعير ولم تكن الحنطة وعن عياض
ابن عبد الله العامري انه سمع ابا سعيد الخدري يقول
ما اخرجنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اصاعا من دقيق
او صاعا من تمر او صاعا من شعير او صاعا من اقط قال
ابو الفضل العباس بن الوليد يا ابا محمد احدا لا تذكر في
الدقيق قال بلى هو فيه اخرجه الدارقطني من طريق
ابوداود عن عياض انه سمع ابا سعيد الخدري يقول
لا اخرج ابدا الا صاعا انا كنا نخرج على عهد رسول الله
صاعا من تمر او شعير او اقط او زبيب زاد سفيان في
اصاعا من دقيق قال حامد بن يحيى فانكر على سفيان
فتركه قال ابوداود فهذه الزيادة وهم من ابن عيينة
ولم تذكر الحنطة في هذه الروايات عن ابي سعيد الخدري
وروى ابو بكر بن خزيمة من طريق محمد بن اسحاق بن
وفيه صاع تمر او صاع من حنطة او صاع شعير او صاع
اقط فقال له رجل من القوم او مدين من قم فقال
سعيد لا تلك قيمة معاوية لا قبلها ولا اعلم بها قال
الحافظ ابو بكر بن خزيمة ذكر الحنطة في هذا الخبر
محمود ولا ادرى من الوهم وقول الرجل له او مدين
من قم قال على ان ذكر الحنطة في الخبر خطأ وهم
لو كان صحيحا لم يكن لقوله او مدين من قم معنى
قال ابن القطان وذكر عبد الحق من طريق مسلم
ابو سعيد ثم اتبعه

ذكر الاختلاف
في مقدار النطر
في البر والدقيق
وفروا معويه

الاقط والفسيرة

من مراسيد سعيد بن المسيب وقد اشتهر تقويها
وما قال الشافعي فيها وقال ابو محمد بن حزم خالف
المالك في قاعدتها في قول المرسد فاته كالمسند عند
قلت وكذا الخبايلة قال فكان اولى بالقبول لكثرة
وشهرتها ومجيبها من طرق فقهاء المدينة وعند الشافعي
مراسيد سعيد بن المسيب حجة فقد تركوها مع
غيرها وذكر ابو بكر بن العربي في العارضة ان شهر
الحديث بالمدينة يغني عن صحة سند عند مالك
وانه شهر عظيم ما اتفقت الفقهاء السبعة المذاهب
كما تقدم مع صحة سندها وذكر الامام في التقدير
بنصف صاع من بر عشرين احاديث في بعضها الثقات
ابن راشد قال صاحب الامام روى عنه الثقات مثل
حماد بن زيد وجري بن حازم ووهب بن خالد وغيرهم
من الثقات قال وروى يحيى بن خريجه عن الزهري
عبد الله بن ثعلبة بن صغير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
خطب قبل العيد بيوم او يومين فقال لا صدقة الفطر
مدا ان من بر على كل انسان او صاع مما سواه من الطعام
اخرجه الدارقطني روى عن الزهري روى عنه ابن
جريح وفرعه بن سويد قال ابن ابي حاتم سالت
عنه فقال شيخ والذي يعتد به في حديث الزهري
عن ابن ابي صغير وجهان احدهما الاختلاف في اسم
صغير عن مسدد ثعلبة بن ابي صغير من جهة ابي داود
ومن جهة سليمان بن عبد الله بن ثعلبة بن ابي صغير
او ثعلبة بن عبد الله بن ابي صغير وفي رواية محمد بن
يحيى الجزم بعبد الله بن ثعلبة بن صغير وذكر محمد بن
يحيى في كتاب العلاء

يحيى في كتاب العلاء ما هو عبد الله بن ثعلبة وقد ذكرنا
ذلك في اول الباب وثانيهما الاختلاف فيه في صاع ونصف
صاع ففي حديث سليمان بن حرب عن الدارقطني عن
حماد بن راشد عن الزهري عن ثعلبة بن ابي صغير ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وصاعا من قمح او قال بر عن
الصغير والكبير والذكر والانثى والحرة والمملوك والغني
والفقر فاما غنيتكم فيركيه لله واما فقيركم فيركه الله
عليه الترمذي اعطى هذه الرواية يعارض رواية النصف
قلت لكن هذه الرواية شاذة غريبة لان الروايات بالنصف
تعارضت وتكاثرت دون رواية الصاع ولان النصف هو
الذي يوافق مذهب الزهري الراوي لهذا الحديث دون
الصاع فلا يؤخذ به كما لم ياخذ الراوي له به وقال القوطي
في الباب مثله عن ابن عباس وابن عمر وزيد بن ثابت
وانه هرون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الدارقطني و
روى ابن عمارة النبي عليه السلام فرض صدقة الفطر
صاعا من تمر او صاعا من شعير قال فعدا الناس الى نصف
صاع من بر قال في المغني متفق عليه وقال الترمذي حديث
حسن صحيح فهذا اجماع ولان الناس الذين كانوا من
ابن عمر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم خير الناس
فلا يعارضه حديث ابن سعيد لوجهين احدهما انه خبر
واحد والاجماع مقدم عليه لانه اقوى منه اذ يفيد العلم
وخبر الواحد لا يفيد والثاني انه لا يدل على ان الصاع
فرض لانه قال كنا نخرج صاعا من بر ولم يقل امرنا به
ويجوز له ان يخرج صاعين وثلاثة ومما اعظم الاجور ولا
خلافة فيه الا ما يروى قولنا ضعيفا عن مالك وقاسه على الظاهر

اذا صلاها خمسا ورقة واعليه واستبعد هذا القول عنه
ابن حنبل ذكر ابن تيمية وعن ابن عمر قال كان الناس
يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا
من شعير او تمر او سلت او زبيب فلما كان عمر وكثرت
الحنطة جعل نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك الاشياء
رواه ابو داود ومن رواية عبد العزيز بن ابي رواد عن
نافع عن ابن عمر عن النبي عليه السلام واسم ابن رواد
ميمون المكي الا انه قد روي له الجماعة الا مسلما قال يحيى
القطا في ثقة وكذا ابن معين وقال جازم ثقة صدوق متعبد
فلا يلتفت الي ابن حزم والمندرج في تصنيفها وقال الحاكم
حديث صحيح وابن عيينة يقول فلما كان معاوية ولا
منافة فلعله وقع منها ولو كان الفرض منه صاعا لما
فعله واحد منها وعن عبد الخالق الشيباني قال سمعت
سعيد بن المسيب يقول كانتا لصدقة على عهد رسول الله
والا بكر نصف صاع وعن سعيد ابن المسيب قال خطب
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر صدقة الفطر فخص عليها
وقال نصف صاع من تمر او صاع من شعير عن
كل خير وعبد ذكر او انني وقال القرطبي في شرح الموطأ
قال ابو عمر بن عبد البر وروي الثقات عن سعيد بن
المسيب انه قال كانت صدقة الفطر على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم نصف صاع من حنطة او صاعا من شعير
او صاعا من تمر وفي الدارقطني عن عصمة بن مالك عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدقة الفطر ما ان من
قمح او صاع من شعير او تمر او زبيب فمن لم يكن عنده
اقط فصاعين من لبن وذكر الحافظ ابو جعفر الطحاوي
في شرح الآثار عن عياض

في شرح الآثار عن عياض ابن عبد الله بن سعد بن ابي سرح
انه حدثه ابو سعيد قال انما كنا نخرج على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم صاعا من تمر او صاعا من شعير او صاعا من
تمر غني فلما كثرت الطعام في زمن معاوية جعلوا مدين
من حنطة وعنه قال من جاء بصاع من اقط قبل منه و
من جاء بصاع من تمر قبل منه ومن جاء بصاع من زبيب
قبل منه ولم يذكر في هذين الحديثين الحنطة وعنه كنا نعطى
زكاة الفطر من رمضان صاعا من طعام او صاعا من شعير
او صاعا من اقط قال الحافظ الجميع من رواية عياض عن
ابن سعيد الخدري قال وهذا فيه اضطراب كبير وعن ابي
سعيد انه قال لم يخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا
صاعا من تمر او صاعا من شعير او صاعا من زبيب وصاعا
من دقيق او صاعا من سلت ثم شك فيه سفيا فقال
دقيق او سلت رواه النسائي ولم يذكر فيه صاعا من طعام
وهو يفتي كثير الاضطراب في حديثه وجوز ابن حنبل
الدقيق والسويق والسلت مع شك الراوي في ذلك قال
ابو جعفر الفقيه الحافظ وقد عارض حديثا في سعيد
حديث ساء بنت ابي بكر الصديق رضي الله عنهم قالت
كنا نخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مدين من قمح او
صاعا من تمر رواه من طرق ورواه احمد ايضا قال يعلى
على ان ما كانوا يؤدّون من مدين في حديث اسماء هو
الفرض وما كانوا يؤدّون في حديث ابي سعيد زيادة على
ذلك على التطوع كما تقدم قال والدليل على صحة ذلك
اه الحسن البصري اخبر ان مروان بعث الى ابن سعيد
اه ابغى الى بزكاة الفطر عن رقيق قال ابو سعيد للرسول

انه مروا ان لا يعلم ان ما علينا ان نعطي لكل راس عند
 كل فطر صاعا من تمر او نصف صاع من بر فهذا ابو
 سعيد قد اخبرنا عليه ان يؤد به من زكاة الفطر عن
 عبيد قد لا هذا على ما ذكرناه وان ما روى عنه ما
 زاد على ذلك كان اخبارا منه ولم يكن فرضا اذ لو كان
 فرضا لما وسعه ان يقول الفرض نصف صاع من البر
 ومن غير صاع وكما صرح به في حديث اسماء من الذين
 ويدل عليه قول ابن عمر فعد الناس بنصف صاع من
 حنطة انما يريد بهم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين
 يجوز تعديلهم وتجب الوقوف عند قولهم في عصر النبي
 كما ذكرناه قال وقد روى ذلك عن ابن بكر وعمر وعليهما
 نصف صاع وكفى بهم قدوة والحذر من مخالفتهم قد لا
 على انهم هم المعدلون قال فهذا حجة عظيمة في ثبوت
 نصف الصاع من الحنطة قال الزهري انه سمع نعا
 ابن المسيب وابا سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف وعبيد
 الله بن عتبة والقاسم وسالم وطاووس فقهاء المدينة
 الذين لا يخرج ما لا عن قولهم وتقليدهم قالوا امر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدقة الفطر بصاع من شعير
 او ثديين من قمح ومرسل سعيد حجة عند الشافعي
 وجميع المدرسين عند احمد وحالك وقد قال الحافظ قاضي
 القضاة تقي الدين ابن دقيق العيد والامام هبة الله
 صحيحه ورجالها رجال الصحيح وعن سعيد بن المسيب
 كانت الصدقة يعطى على عهد رسول الله وان بكر وعمر
 نصف صاع حنطة وابو سعيد لم ينكر القيمة وانما التمس
 المقوم وقال تلك قيمة معاوية لا قبلها ولا عملها
 قاله الطحاوي قلت

قاله الطحاوي قلت وهو صحيح لانه لو كان انكر القيمة
 لقال تلك قيمة لا قبلها ولا عملها وكان اعم فائدة
 وعن محمد بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي عليه السلام
 بعث مناديا فحاج مكة الا ان صدقة الفطر واجب
 على كل مسلم ذكر او انثى حر او عبيد صغيرا او كبيرا
 مائة من قمح او سواء صاع من طعام رواه الترمذي
 وقال حديث حسن غريب ورواه الدارقطني ايضا
 باسناده ان صدقة الفطر حق واحد على كل مسلم
 صغيرا او كبيرا ذكر او انثى حر او مملوك حاضر او بار
 مائة من قمح او صاع من شعير او تمر من طرق ولم يضعفه
 وروى الحسن البصري قال لا ابن عباس خطيبنا في آخر
 رمضان على منبر البصرة فقال لا يخرجوا صدقة صومكم
 فكاة الناس لم يعلموا فقال من هاهنا من اهلا المدينة
 قوموا الى اخوانكم فاعلموهم فانهم لا يعلمون فرض رسول
 الله صلى الله عليه وسلم هذه الصدقة صاعا من تمر او صاعا من
 شعير او نصف صاع قمح على كل حر او مملوك ذكر او
 انثى صغيرا او كبيرا فلما قدم على رضى الله عنه راي
 رخص الشعير قال قد اوسع الله عليكم فلو جعلتموها
 صاعا من كل شيء رواه ابو داود واحمد والنسائي و
 قال الحسن لم يسمع من ابن عباس وقاله احمد وعلي بن
 المديني قلت مولد ابن عباس قبل الهجرة بثلاث سنين
 ولدا بالشعب وتوفي في سنة سبعين وقيل سنة تسع
 وستين وقيل سنة ثمان وستين وولد الحسن البصري
 لستين بقيتا من خلافة عمر رضى الله عنه وتوفي
 لعشر سنين ومائة ذكر ذلك في الاحمال وهو اصغر من

ابن عباس بن ثيف وعشرين سنة فكان اهلا للسمع
منه مقدار أربعين سنة وكان ابن عباس ببلاء وقد
قال خطبنا وقد قال مسلم بن الحجاج النيسابوري
بالولا في مقدمة كتابه اذا امكن اللقا يحمد روايته
على الاتصال دون الانقطاع على الصحيح وقد قال خطبنا
ويروي خطب لنا وقولهم خطب لنا اي لاهل بلدين
هو البصية غلو في التعصب لا يقبله العقل ويدل على
الاتصال ما أخرجه الترمذي عن قتيبة عن عبد الوارث
عن يونس عن الحسن عن ابن عباس قال امر رسول الله
صلى الله عليه وسلم بصوم يوم عاشوراء وقال فيه حديث حسن
صحيح وكتب هذا السند من حديث الترمذي الشيخ
الحافظ شرف الدين الدميالحي بخطه والمنقطع عندهم لا
يكون صحيحا ولا حسنا ولو كان منقطعاً لا يضيء عندنا
ومد قول اكثر اهل العلم لا سيما الحسن فانه جليل القدر
لا يرسله الا عند الوثوق بمخبره وروى ابن عمر عن النبي
عليه السلام انه امر عمرو بن حزم في زكاة الفطر بنصف
صاع من حنطة او صاع من تمر رواه الدارقطني من رواية
سليمان بن موسى الفقيه الاشدق الدمشقي روى له
مسلم في صحيحه وقال الحاكم ابو عبد الله عنه انه على شرط
البخاري ومسلم ذكر في مستدركه على الصحيحين وعن
علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر
نصف صاع من بر او صاع من تمر رواه الدارقطني ولفظ
النساء فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر على
الصغير والكبير والحرة والعبد والذكر والانثى نصف
صاع من بر او صاع من تمر او شعير قال الحسن فقال
علي اما اذا وشع الله فان

اذا امكن اللقا
حل الرواية على
الاتصال دون الانقطاع
نقطاع على الصحيح

علي اما اذا وشع الله فان وسعوا اعطوا اصاعاً من بر
وعني قال ابو جعفر والنظر يد له عليه فانهم اختلفوا
في تقاربات الامانة فقال بعضهم يجب من التمر والشعير نصف
صاع ومن الحنطة نصف ذلك وقال آخرون منها صاع كامل
ومن الحنطة نصف صاع فكلهم قد عدلوا الحنطة بمثلها من
التمر والشعير فكان النظر على ذلك اذا كانت صدقة الفطر
صاعاً من التمر والشعير ان يكون من الحنطة نصف ذلك
ونصبت المناظرة في كتبهم ان في الفدية في الحج والكفان الفرض
من البر مثله نصف الفرض من التمر والشعير فوجب ان
يكون هناك ذلك والجامع ان كلا منها طهر ولان الفرض من
البر لو كان صاعاً لما فات علمه عن الخلفاء الراشدين وغيرهم
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمه هؤلاء وهم المستأخرون
وكيف يتبين فرضية ذلك مع الاضطراب لبالغ فيه ومعارضة
ما ذكرنا من الاحاديث الكثيرة الناصية بخلافه ومخالفة
الصحابة وسادات التابعين والجم الغفير من اهل العلم
الذين ذكرناهم في اول الفصل وقيل الراوي سمع اول
الحديث وهو قوله او صاع من بر دون آخر وقوله عن
كلاثنين وقال ابن حزم وخالف لما لكون يعمل اهل المدينة
ابا بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وجابر بن عبد الله
وعائشة واسماء وابا هريرة وابن الزبير وهو عنهم كلهم
صحيح الا عن ابن بكر وعثمان فان فيه روايتين عنها وجه
رواية الحسن عن ابي حنيفة في الزبيب حديث ابي سعيد
كتاخرج صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
صاعاً من طعام او صاعاً من زبيب وكان طعامنا الشعير على
ما مر قالوا لا حجة له في حديث ابي سعيد لانهم حملوا

ع
ث

قوله في الصاع من البر أن ثبت علم التطوع بالزيادة
 في البر فكذلك الزبيب قلت هذا بعيد في الزبيب لأنه
 لم يرد فيه نص بخلافه ولا كذلك البر لوجود النصوص
 بخلافه لكن الزبيب في بلادهم كالبر في القيمة بخلاف التمر
 والشعير لأنه يرمى منها النواة والتخالة بخلاف الزبيب
 والبر وما يرمى التخالة من البر إلا أهل الرفاهية
 وكذا حب الزبيب وإنما معرفة الاصناف التي يجب فيها
 فقد اختلفوا هل العلم فيها اختلافا شديدا فذهب داود
 الظاهري ومن معه إلى أنه لا يجب لأمن التمر والشعير
 ولا يجزئ عند قح ولا دقيقة ولا دقيق شعير ولا سوي
 ولا خبز ولا زبيب ولا غير ذلك لأنه ذكر في حديثين عن
 التمر والشعير ولم يذكر غيرهما اتفاقا عليه وقال مالك
 يجب من تسعة وهي القمح والشعير والسلت والذرة
 والدخن والارز والتمر والزبيب والاقط وزاد ابن
 حبيب العسل فصارت عشرة وقال سنده قال في الحنطة
 يؤد بها من كل ما يجب فيه الزكاة إذا كان قوته فعلى
 هذا يؤد بها من العطاء فزاد على المذكور بالقياس
 لأنه من مفهوم اللقب الذي هو اضعف المفومات الخمسة
 او بالقياس على باب الربا او مفهوم قوله عليه السلام
 اغنوم عن المسئلة في مثل هذا اليوم رواه مسلم ولا سوي
 لا يجزئ شيء من القطنيات ولا يجزئ دقيق ولا سوي
 قال ابن حزم في المحلى العجب كل العجب ما اجان مالك
 من اخراج الذرة والدخن والارز لمن كان ذلك قوته
 ليس من ذلك شيئا مذكورا في شيء من الاخبار اصلا
 من اخراج الدقيق وقد ذكر في بعض الاخبار على ما تقدم
 فقال لم يذكر في الاخبار

لا يرمى النخاله من البر
 والمحجب من الزبيب الا المبرق

مفهوم التقباض
 المفومات

فقال لم يذكر في الاخبار ومنعه من اخراج العطاء وان
 كانت قوته ومن اخراج الزيتون والتين وانه كان قوت
 المخرج قال وهذا كله تناقض وتجادل في القياس و
 خلاف الاخبار قال وهذا القول كله في السافعية ولا فرق
 وفي الذخيرة القرافية منع مالك الدقيق وزعم ان الرواية
 فيه ثابتة واجاز الذرة والدخن والارز بغير رواية وهو
 معنى ما ذكر ابن حزم عنه وذكروا شبهة ان الحنطة يصلح
 للصلق والبذر بخلاف الدقيق قلت هذا منع قياس لا دقيق
 على الحنطة لكن قد اعتبروا القوت والاغناء عن المسئلة
 في مثل ذلك اليوم ولم يعتبروا البذر والصلق والبذر ليس
 بمقصود للفقراء ودقيق الحنطة اولى من الحنطة والشعير
 لأنه يتخذ منه القوت الذي هو قوام الانسان وفيه اسقاط
 كلفة الطحن عن الفقراء والمساكين فهو اولى بالجواز واتى
 بذر واتى صلح في الاقط والزبيب ولا يتخذ من الاقط
 خبز ولا موقوت وانما مواد ام في بعض بوادي العربان
 وقياسه على الخبز باطل لأنه وقد اخبر بالصاع وهو
 كيل والخبز لا يكال قال النورتي ويجزئ في المذهب المحقق
 والعدس لأنه قوت واختلفوا في الاقط قيل لا يجزئ لأنه
 لا يجب فيه العشر وقال الماوردي الخلاق فيه في اهل البادية
 انما اهل الحضر فلا يجزيهم قولا واحدا وفي الجبل واللبن
 عندهم خلاف وقال ابو بكر ابن العربي يخرج من عيش كل
 قوم من اللبن لبنا ومن اللحم لحما ويخرج اللوبيا وغير ذلك
 قلت انما يجوز ذلك بطريق القيمة ومن لم يجز ذلك دفع القيمة
 كإبن العربي وامثاله وجوز دفع اللحم واللبن واللوبيا
 بغير نص ولا اند ولا قول صاحب ولا نظير فهو هو من
 فقال لم يذكر في الاخبار

لا

وتناقض بين قوله وفي الاسبيجاني الواجب من اربعة
 انواع من الحنطة والشعير والتمر والذبيب لوروه
 الاخبار بها عما تقدم وفي غيرها يعتبر القيمة وفي الحنطة
 في الاقط تعتبر القيمة وفي الذخيرة قدر بنصف صاع
 في دقيق الحنطة وسويقها وبصاع في دقيق الشعير
 وسويقه لزيادة قيمتها على الحنطة والشعير غالبا
 حتى لو نقص لا يجوز وروى عن ابن حنيفة لو اعطي فيه
 نصف صاع دقيق او سويق جيد لا يساوي نصف صاع
 حنطة وسط ولا يجزيه فدل على ان الجواز فيها
 بطريق القيمة لانه عين الواجب وفي التحفة دقيق
 الحنطة والشعير وسويقهما مثلها وكذا في المحيط
 لم ينظر الى القيمة وفي الكتاب الاول ان يدعى فيها
 القدر والقيمة احتياطا وبعض الحنابلة لم يجوز السور
 لفوات بعض المنافع ولا رواية عن اصحابنا في الخبر
 من الحنطة والشعير والتفق المشايخ على الجواز
 اختلفوا في طريقة فقال بعضهم اذا ادى متوین من
 خبر الحنطة يجوز وقال آخرون لا يجوز الا بطريق
 القيمة وهو الاصح لانه لا نص فيه وهو موزون غير
 مكيد والكيد هو المعتبر في هذا الباب بالنص
 بدليل ما روى عن محمد انه لو وزن اربعة ارطال
 من الحنطة ودفعها عن نصف صاع منها لا يجوز لان
 الحنطة يختلف قال ابن قدامة الحنطى عن محمد بن
 الحسن خمسة وثلاث من البر لا يجزيه لاختلاف
 البر قلت محمد لا يعتبر خمسة وثلاث وهذا الاطلاق
 في اجزائه لانها لا تنقص عن نصف صاع وانما يجزى
 كلام محمد انه صح نقله

والخبر يعتبر فيه القيمة وهو الصحيح

الحج

نقل

كلام محمد انه صح نقله بن قدامة على مذهبهم وذكر
 القدوري عن ابن حنيفة انه لا يجوز لان الصاع قدر
 بالوزن لان العلماء حين اختلفوا في مقدار الصاع انه
 ثمانية ارطال وخمسة ارطال وثلاث فقد اتفقوا على
 التقدير بالوزن واعتبار وفي الذخيرة العدس والماش
 يستوى فيها الكيل والوزن يعني ان الصاع منها يكون
 ثمانية ارطال والثمانية الارطال منها صاع وما سواها
 قد يكون الوزن اقل من الكيل كالمح وقد يكون اكثر
 كالشعير فاذا كان الكيل تسعة ثمانية ارطال من العدس
 والماش فهو الصاع الذي يكال به الحنطة والشعير و
 التمر وقال ابن حنبل اخذنا العدس فعيّرنا به وهو اصل
 ما يكال لانه لا يتجافى عن مواضعه ووزنه فاذا سوي
 خمسة وثلاث قلت لا يقال عيّرته بل عايرته وعاورته
 اي اعتبرته مسئلة يجوز ان يعطى ما يجب عن جماعة مسكين
 واحد وما يجب عن واحد مسكين نص على ذلك ابو الحسن
 الكرخي وكذا في المحيط جوزه في الفصليين ولم يحك خلافا
 وفي الذخيرة وغير الكرخي من المشايخ لم يجوز دفع ما يجب
 لواحد الى مسكين قالوا لان الاغناء منصوص عليه مسئلة
 ويجوز التلقيق من جنسين بان يؤدى نصف صاع من
 تمر ونصف صاع من شعير وهو قول احمد وقالا الشافعي
 لا يجوز ذلك النوع وهو قول مالك لانه لم يرد به نص
 ولنا ان الخير اذا اخرج نصف صاع تمر مثلا فقد سقط
 عنه الفرض في قدره وبقي عليه نصف فوجبة كثر في ادائه
 من اى صنف شاء كالاول مسئلة الاداء عند الجمهور
 من اى صنف شاء من المنصوص عليه وقال مالك يخرج

الحج

بالذي اخبره وغيره
 يجوز دفع ما يجب
 لواحد ان يعطى المسكين
 في صنفه الحنطة
 يجوز المسكين

من غالب قوته وقوت اهل بلد من غير تخيير قلنا لا بد
الصحيح وروى بالتخير ولم يرد بغالب عيش كل بلد او
بغالب عيشه كتاب ولا سنة ولا قول صاحب فلا يضيق
عليه بقوته او بقوت اهل بلد بخير دليل والزبيب يكن
قوت اهل المدينة فضلا ان يكون غالب قوتهم ولا الاقط
ويذكر عليه قوله عليه السلام اغنوه عن السؤال في هذا اليوم
فأتى شئ حصل به غناهم تناوله ظاهر الحديث ولم يكن
فيه مخالفة اجاع اهل العلم وزعموا ان او محموله على التخيير
ومعناه ان كان غالب عيشكم كذا فاخرجوه وان كان غالب
العيش كذا فاخرجوه مع كل نوع من الانواع العشرة هكذا
في الذخيرة المالكية وهذا يحكم بانه واضرار جليل كئيب بلا
دليل واخراج اللفظ عن موضعه فلا يلتفت اليه ويجوز
دفع القيمة عن الانواع المذكورة فيه وهو قول الحسن
والشعبي والثوري وابن حنبل وعمر بن عبد العزيز
رواية عن ابن حنبل خلافا للشافعي ومالك وقال الاسعدي
وابو ثور يجوز عند الضرورة وقال سنده المالكية
في الطرقات ان عدل عن غالب عيشه او عيش بلد
الى ما سوا على جاز والى الادنى لا يجوز وهذا عين احد
القيمة لان الواجب عندهم غالب عيشه فاذا جاز له
تركه واخذ عوضا اعلى منه كان ذلك اخذ القيمة بشرط
الزيادة ويؤخذ قيمة اى الثلاثة شيئا من البر والشعير
والتمر هكذا في الذخيرة قال وموقوف ابي حنيفة واهل
يوسف وعند محمد قيمة الحنطة والاحوط في الزبيب
القيمة لعدم شهرة النص فيه ذكر في المحيط والمحيط
والذخيرة قال ابو يوسف الدقيق احب الى من الحنطة
والدرهم احب من الدقيق

والدرهم احب من الدقيق والخبز لا يجوز الا بالقيمة وهو
الاصح وفي الكتاب هو الصحيح وكان الفقيه ابو جعفر يقول
اذ القيمة في ديارنا افضل لان القيمة ايسر وادفع للمحاجة
واعمل نفعا وقال ابو بكر الاعمش الحنطة افضل من القيمة
لما كان الخلف فيها وفي الكتاب عنه تفضيلها على الدقيق و
القيمة واختار مالك وابن حنبل اخراج التمر قال ابن المنذر
مالك يختار اخراج العجوة منه واختار الشافعي واسحاق و
ابو عبيد اخراج البر اما معرفة الكيل الذي يجب به فهو الصاع
واختلفوا في مقدار ما يسعه من الرطل بالبغداد في ما يستوي
كيله ووزنه على ما تقدم فذهب ابو حنيفة ومحمد والثوري
وجاعة من اهل العراق الى انه ثمانية ارطال بالبغداد في
ويقول ابراهيم وذهب هذا المجاز الى انه خمسة ارطال
وثلاث رطل بالبغداد في وروى قال مالك وابو يوسف الشافعي
وابن حنبل والرطل بالبغداد في مائة وثمانية وعشرون
درهما واربعة اسباع درهم وقيل مائة وثمانية وعشرون
وقيل مائة وثلاثون درهما قال الثوري الاول اصح يعلقوا
بالروي عمر بن حبيب قاضي البصرة قال سمعت مع ابي
جعفر فلما قدم المدينة قال لا ينبغي بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم
فعاين فوجد خمسة وثلاثا بالبغداد في وعمر بن حبيب
القاضي هذا ضعيف عند الحديثين ونسبة يحيى بن معين
الى الكذب وروى الدارقطني عن بشر بن عمارة قال سأل مالك
عن مد النبي عليه السلام قال هذا مد ثم قال لم اذكر
النبي عليه السلام وهذا الذي اتخذه به مد عليه السلام
وفيه قال مالك انا حذرت هذه فوجدتها خمسة ارطال
وثلاثا فذكر انه مبعث على تحريمه دون التحقق وقال القزويني

الاصح والصحيح
عنه الحنفية واحد
ولم يقسموه كالشافعي

معرفته الصاع والارطال
والصاع عند الحنفية ثمانية
ارطال بالعراق هذا

في شرح الموطأ في احتجاج مالك على أبي يوسف جاء واحد
 بصاعه فقال لا خبر في انه انه صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وجاء آخر بصاعه فقال لا خبر في انه انه صاع رسول الله
 وجاء آخر فقال لا خبر في انه صاع رسول الله عن الآباء
 والاجداد قال القاضي أبو يوسف فقيرته فوجدته
 خمسة ارطال وثلثا ينقصان يسيرا فرايت أمرا قويا
 فتركت قول انه خيفة في الصاع واخذت بقول اهل المدينة
 قلت فهو لا كلام مجهولون لا يعرفون اسماء آبائهم ولا عائلاتهم
 فلا يكون الاحتجاج بقولهم فشهادتهم لما لك كشهادة العوام
 لكسائتي على سيبويه عند هارون الرشيد ولنا ما رواه
 صاحب الامام عن جريد بن يزيد عن انس بن مالك ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بالماء رطلين ويغتسل
 بالصاع ثمانية ارطال قال في الامام رواه الدارقطني ورواه
 ايضا عن عبد الكريم عن انس رضي الله عنه قال كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بماء رطلين ويغتسل بالصاع
 ثمانية ارطال ولم يتكلم عليهما وروى عن الاسود عن
 عائشة رضي الله عنها قالت جرت لسنة من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في الغسل من الجنابة صاع والصاع ثمانية
 ارطال قال الدارقطني في حديث عائشة صالح بن يوسف
 الطحفي وضعفه ولو كان في الحديثين الاولين شيء
 لما سكت عنهما مع سلة تعصبه فيما يخالف مذهبه ثم
 التضعيف من الحديث من غير ذكر سبب التضعيف لا قبل
 عند الفقهاء والاصوليين وجماعة من اهل الحديث فلا
 يلتفت الى تضعيف الدارقطني وذكر القرطبي عن مالك
 انه قال الكفارات كلها وصدة الفطر وزكاة العشور
 بالماء الا صغرمدة النبي صلى الله عليه وسلم

اخذ ابو يوسف بقول
 اهل المدينة في الصاع
 قلت شاذة اجم
 الغفير الذي لا يمكن
 طوم على الكتاب احتجاج
 الى اسام واسماء ابائهم
 قصه السارح
 سيبويه

تضعيف الحديث
 من غير بيان وجه
 التضعيف لا يعتبر

بالماء الا صغرمدة النبي صلى الله عليه وسلم الا الظهار فانه بمدة
 هشام وهو الماء الاعظم قال ابو عمرو بن عبد البر لم يختلف
 العلماء في ان الكفارات كلها بمدة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الا الظهار فان مالك خالف فيه الجماعة فواجهه بمدة هشام
 ابن اسما عيدا المخزومي على ما كان بالمدينة لبني مروان
 قال ابو عمرو بمدة هشام بالمدينة معروفة كما ان الصاع الحجاجي
 بالعراق معروفة انتهى كلام ابن عبد البر قلت ولم يختلفوا
 في ان الصاع الحجاجي ثمانية ارطال وكان يفتخر على اهل
 العراق به ويقول لهم الم اخرج لكم صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وافتخار بذلك مشهور وكان قبل مالك والجماعة وكان اقدر
 من مالك على ذلك فكان اولي بالاخذ واحوط للفقراء وتقدم
 ذكره بادلتة باوضح من هذا في فصل الغسل من هذا السنج
 والماء رطلان عند اهل العراق ورطل وثلث عند اهل الحجاز
 ذكر في الصحاح واما معرفة وقت وجوبها فوقت طلوع
 الفجر الثاني من يوم الفطر وهو المشهور عند المالكية وبه
 قال ابن قاسم وابن مطرف وابن الماجشون وابو ثور و
 الليث وابن وهب من المالكية وداود واصحابه والقديم
 للشافعي بيخداد ورواية لاحد وقال الشافعي في الحديث
 بمصر يجب بغروب الشمس من ليلة الفطر وهو قول
 الثوري واسحاق ورواية عن احمد لعلها ظاهرا لرواية
 عنه وقال ابن حزم في المحلى وقت وجوبها من طلوع
 الفجر الثاني مستد الى وقت ابيضاض الشمس ووقت
 دخول صلاة العيد فمن مات قبل طلوع الفجر الثاني
 فلا شيء عليه ومن ولد بعد ابيضاض الشمس او اسلم بعد
 فلا شيء عليه ومن مات او ولد او اسلم هذين الوقتين

صاع هشام والحجاج

ما رواه حبيب الفطر
 بطول الفجر يوم الفطر

فعليه زكاة الفطر ومن العلماء من قال يجب بطلوع الشمس كصلاة العيد وقال ابن العربي وتعدى آخرون وقالوا يجب بطلوع الشمس قال ولا وجه له قالوا معلوم ان ليلة الفطر ليست من رمضان بل هي من شوال فمن ولد فيها او ملك لم يولد ولم يملك في رمضان بل ولد وملك في شوال وزكاة الفطر اتماما لرمضان لا لشوال ولان الفطر بانفصال الصوم وذلك بغروب الشمس من آخر رمضان ونحن نقول بطلوع الفجر من وقت الفطر الذي يتعين بعد رمضان واما الذي كان قبله من الليل قد كان في جميع رمضان وفطر رمضان ما يكون بعد ما كان يصومه وصار مضادا له وليس الليلة كذلك وانه الليلة ليس بموضع صيام فيعتبر ويراعى واما يوصف بالفطر ما خالف ما قبله والليل لا يوصف بالفطر لعدم قابليته للصوم قال ابو عمر هذا قول من لم يمتحن النظر لان يوم الفطر ليس بموضع للصوم فاحرى ان لا يراعى قلت جوابه ان مثله هذا في اليوم كان يصومه كل يوم ومثله تلك الليلة لم يكن يصومه اصلا فافترقا ولانه لو صامه صح عندنا مع الكراهية ولا ذلكا الليل ولانه يحمل على الفطر الشرعي الذي لا يوجد في رمضان وذلك انما يتحقق بطلوع الفجر ولان الاضافة يفيد الاختصاص في المضاف والاختصاص الصدقة بالفطر انما يتحقق باليوم دونه الليل فابان الخلاف تظير عندنا فيمن اسلم في ليلة الفطر قبل طلوع الفجر او ولد او ملك يجب وعنده لا يجب ولو ما فيها او مات وله او عبد لا يجب عندنا وعنده يجب وكذا الزوجة عند

وكذا الزوجة عندك واما معرفة وقت ادايتها فيوم الفطر من ادله الى آخره وبعد يجب لقضاء عند بعض اصحابنا والاصح انه يكون اداء ويجب وجوبا موسعا ذكر في المحيط وفي الذخيرة لا يسقط بالتأخير ولا بالافتقار بعد وجوبها وبغروب الشمس من ليلة الفطر الى غروبها من يوم الفطر الوقت وقت اداء واما القضاء والثائم بعد عن بعض العلماء ثم اختلفوا فمنهم من جعل السبب الجزئي الاول وبقيته الوقت ظرفا للاداء ومنهم من يقول يجب بغروب الشمس وجوبا موسعا الى غروب الشمس من يوم الفطر وكل جزء من اجزاء هذا الوقت سبب للجواب ووقت للاداء كوقت المكتوبة فلا جرم ان كل من تجدد في اتي وقت كان من اجزاء اليوم والليلة وجب عليه الاخراج وفي المقدّمات قال عبد الملك المالكى آخر وقتها زوال الشمس من يوم الفطر كصلاة العيد وقال ابو بكر في عارضه الاحرفي قبل الفطر سبب وجوبها وانا اقول وقت وجوبها وسبب وجوبها ما يدخل الصوم من النقص بالغلو والرفث والغيبة ونحوها كسجدة السهو في الصلاة قلت يؤيد قول ابن العربي ما روى عن وكيع بن الجراح انه قال زكاة الفطر لشهر رمضان كسجدة السهو للصلاة لغير النقص قلت هذا يمكن في صدقة نفسه واما صدقة اولاده وعبيده عليه وصدقة الصغير والمجنون في مالهما فلا وجه لما قالوا فيها واستدلوا لاصحابه الوقت

وقت ادايتها
ع
ص

شرط وليس بسبب واة السبب ما تقدم من
 انه راس بجوثة ويلى عليه على ما مر في معرفة
 سبب وجوبها بان الصدقة يتحدد بتحدد الزكاة
 مع اتحاد اليوم قلت تعليل اصحابنا هذا بطل
 بتحدد الصدقة بتحدد يوم الفطر مع اتحاد الزكاة
 فلو كان السبب هو الراس المذكور لما تعلقت
 صدقة الفطر مع عدم تحدد الراس كالبيت في الحج
 ولما تعلقت الصدقة بتحدد يوم الفطر كانه كونه
 المكتوبة بتحدد بتكرر الوقت ويمكن ان يقال
 هذا الشرط ملحق بالسبب كحولان الحول في حال
 الزكاة على ما مر في الزكاة واما معرفة جواز
 تقديمها على يوم الفطر فقد قال ابو حنيفة رضي
 جواز تقديمها السنة و سنتين قالوا وهو الصحيح
 وفي الكتاب ولا تفضيل بين مدة ومدة وهو الصحيح
 وعن خلف بن ايوب يجوز لشهرو في الذخيرة واختلوا
 في معنى جواز تعجيل صدقة الفطر قبل الفطر بيوم
 يومين هل وقع ذلك اتفاقا ويجوز لاكثر من ذلك
 اولئك الجواز به قبل وقع اتفاقا وقبل لا يجوز
 اكثر من ذلك لانها وجبت لا غنى الفقراء عن المسئلة
 في مثل ذلك اليوم فيقدم بيوم ويومين ليتحقق غناه
 يوم الفطر وللشافعية ثلاثة اوجه اولها يجوز
 تعجيلها في رمضان ولا يجوز قبله ثانيا يجوز بعد طلوع
 الفجر الثاني من اليوم الاول من رمضان ولا يجوز قبله
 ثالثا يجوز في جميع السنة وعند الحنابلة يجوز يوم
 ويومين وقبل بنصف الشهر كتعجيل اذ ان الفجر من
 نصف الليل وهو قياس

معرفته جواز تقديمها

الصحيح الصحيح عبارة
الهداية

نصف الليل وهو قياس فاسد فانه القيس عليه غير
 مسلم وهو قياس شبه ضعيف وقال الحسن بن زياد
 وما لا يجوز تعجيلها قبل وجوبها واما معرفة كيفية
 وجوبها فقد ذكرنا انها واجبة وجوبا مستوعبا الاصح
 ولا يتوقف اداؤها بيوم الفطر لانه معقول المعنى فلا
 يتوقف الا بعد وجوبها بوقت بخلاف الاضحية لانه الواجب
 فيها الاراقة وهي لا تعقد في جميع الاوقات وانما عرفت
 قربه في هذا الوقت بالنص فيقتصر عليه وعن علي
 رضي الله عنه انها لا تجب الا على من اطاق الصوم وقال
 الحسن ابن ابي الحسن وسعيد بن المسيب لا يجب الا على
 من صلى وصام وهو شذوذة واما معرفة وقت استحبابها
 اداؤها فقد اتفقت الاية الاربعة على استحباب اداؤها
 بعد فجر يوم الفطر قبل الذهاب الى صلاة العيد وتمسكوا
 بذلك حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال امرنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بركة الفطر ان يؤدوها قبل خروج الناس الى
 الصلاة رواه البخاري ومسلم وابوداود والترمذي
 والنسائي وبما رواه ابوداود وابن ماجه عن النبي عليه
 السلام انه قال من اداها قبل الصلاة فهو زكاة مقبولة
 ومن اداها بعدها فهي صدقة من الصدقات ولان
 المستحب ان يطعم الانسان قبل الصلاة فيقدم للفقير
 ليأكل منها ورخص محمد بن سيرين وابراهيم النخعي
 في اخراجها بعد يوم الفطر من غير كراهة في تأخيرها
 فروع ويجب على الحاضرة والبادية عند الجمهور وشذوذة
 عطا والزهرزي وربيعة والليث فقالوا لا يجب على البادية
 ولقاة في العارضة بما روى عن عمرو بن شعيب عن ابيه

كما
 معرفة كيفية وجوبها
 على الاصح

هذه عبارة الهداية
 وتأخر مسلم واحذر
 وهي قوله وان اخرها
 عن يوم الفطر

عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر صاريها ان صدقة
الفطر حق واجب على كل مسلم صغير او كبير ذكر او انثى
حد او مملوك حاضر او باء ندان منه فيج او صايح من شعير
او تمر استند لابن العربي في العارضة عما وجوبها على
اهل البدو به وما اشكح من الله تعالى ان ياخذ ببعض
الحديث ويترك باقية الذي يخالف مذهبه فانه كان صحيحا
فينبغي له ان ياخذ بالمدين ايضا وان كان غير صحيح فلا
يحتاج به على غيب وهك هذا الاقله تقوى ودين
اعلم بالصواب ثم الجزء الرابع من الفاية في شرح الهداية تليوه في
قوله وان اخروها عن يوم الفطر لم تسقط وكان عليهم اخراجها الا ان
القربة فيها محمول فلا يتقدر وقت الادا فيها بخلاف الاضحية ماله في البسوط
واذا لم يخرج صدقة الفطر فعليه اخراجها وان طالت المدة الا على قول الحسن
زياد فانه يقول تسقط بعض يوم الفطر لا بقربة اختصت باحد يوم العيد
قياس الاضحية يسقط بعض ايام النحر ولما ان هذه صدقة ماله فلا تسقط بعد
الوجوب الا بالاداء كركوه المال ولا نقول الاضحية تسقط بل نقول يقتل الواجب
الى التصدق بالقيمة لان اراقه الدم لا يكون قربة الا في وقت مخصوص او مكان
واما التصدق بالمال فقربة في كل وقت فسودع تصدق بطعام الغير عن صدقة
الفطر واجاره المالك والطعام قائم جازوا الا فلا وان ضمنه جاز في كل الاحوال
يجل صدقة الفطر قبل ملك النصاب ثم ملكه صح لان السبب موجود واذا لم
ابن بين ابوين على كل واحد منها صدقة الفطر كما ملا وقال محمد على كل نصه وان كان
احدهما متغيبا او ذميا والاخر موسرا وجب كله على الاخر عندهما والى
جواز تججيل الفطرة لسنين كما يجوز لسنة رواء الحسن عن ابي حنيفة وقال
الكرخي يجوز بيوم او يومين قبل العيد وقال خلف ابن ايوب يجوز بعد دخول
رمضان لا قبله وكذا ذكره محمد بن الفضل ايضا وان كان للصغير مال ادى عنه
ابوه صدقة الفطر من مال الصغير لانه مؤثنه الراس فاشبهه مؤثنه الارض
وعند محمد يودي الاب من مال نفسه وان ادى من مال الصغير ضمن الصغير

ما ينبغي لاهل العلم
ان يتقوا من مثل هذا
مع ان ابن الحزني رجل
جليل القدر ثقل مذهبه

هكويه
في بيان ما ذكره
في كتابه الصغير
في بيان ما ذكره

سلا
30

يا كريم

بسم الله الرحمن الرحيم ربي يسر
كتاب الصوم

الصوم في اللغة الامساك قال الله تعالى حكاية عن مريم
ان نذرت للرحمن صوما اي صمتا وسكوتنا وكان مشروعا
عندهم الا ترى الى قولها فلن اكلن اليوم شيئا قال
الناطقة الذبيحة في خيل صيام وخيل غير صائمة
تحت العجاج واخرى تغزل اللجج في اي قايمة على غير
علف قاله الجوهري وقال ابن فارس ممسكة عن المسير
وفي المحيط وغيره ممسكة عن الاعتلاق وصام النهار اذا
قام قيام الظهيرة قال صام النهار وهجرنا يعني قام
قيام الظهيرة وقال ابو عبيد كل ممسك عن طعام او كلام
او سبي صائم والصوم ركوب الدراج والصوم البيعة و
الصوم ذوق الجماعة وسأل النعمان والصوم اسم شجر
في لغة هذيل والصيام مصدر كالصوم وفي الشرع
الامساك عن الاكل والشرب والجماع وما يؤولحق به
من طلوع الفجر الى غروب الشمس على ما ياتي بعدها
ان شاء الله تعالى واختلفوا في صوم وجب في الاسلام
اولا قبل صوم عاشوراء وقيل ثلاثة ايام من كل شهر
لانه عليه السلام لما قدم المدينة جعل يصوم من كل
شهر ثلاثة ايام رواه البيهقي ولما فرض رمضان
خير بينه وبين الاطعام ثم نسخ الجميع بقوله تعالى
فمن شهد منكم الشهر فليصمه فوجب الصيام الى الليل
وابيح الطعام والشراب والجماع الى ان يصلي العشاء
الاخر او ينام فيحرم جميع ذلك الى غروب الشمس
الفجر فاختر عمر رضي الله عنه زوجته ولدها فوطيها
نزلت وفي صومه

لله

لله

نزلت وفي صومة بن صرمة بن مالك بن عدى النجاري
الانصاري يكنى ابا قيس انه لم يجد ما يفطر عليه فذهبت
امراته يطلب له طعاما ففكبت عيناها فجاءت بطعام
فلما رآته نائما قالت خيبة لك فلما انتصف النهار
غشي عليه فذكرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت
هذه الآية احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم ففرحوا
بها فرحا شديدا ونزلت فكلوا واشربوا حتى يتبين
لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود ولم ينزل من الفجر
وكان رجالا اذا ارادوا الصوم ربط احداهم في رجله
الخيط الابيض والخيط الاسود ولا يزال ياكل حتى يتبين
له رؤيتهما فانزل الله عز وجل بعد من الفجر فعلموا
انما يعني الليل والنهار رواه البخاري في صحيحه ورواه
بن قيس كما ذكرته ومثله ذكر ابو داود والنسائي والترمذي
وهكذا ذكر ابو عمر بن عبد البر في كتابه الذي صنفه في اسماء
الصحابة وذكر عبد الحق في الاحكام الكبرى والنووي في شرح
المهذب عن البخاري قيس بن صرمة الانصاري ولم يتكلم
عليه وهكذا هو في صحيح البخاري قال الداودي اخشى الله
ليس بمحفوظ واتما صرمة بن قيس ابو قيس قال السفاقي
وكذا ذكر غير الداودي انه صرمة بن قيس وفي المبسوط
هكذا كان في شريعة من قبلنا ثم خفف الله الامر على هذه الامة
وجعل اول الوقت من حين يطلع الفجر الثاني وسبب التخفيف
ما ابتلى به عمر بن الخطاب وصرمة بن انس هكذا في المبسوط
وقال ابو عمر بن عبد البر صرمة بن انس وابو انس اسمه
قيس بن صرمة وقال سلمة بن الاكوع لما نزلت وعلى الذين
يطيقونه فدية طعام مسكين كان من اراد ان يفطر فداى حتى

لله

لله

المنايع من العلم
ما خسر من العلم
الحديث بطريقه
ذكره الغفلة والاشياء الجاهلة

نزلت وان تصوموا خير لكم ففسختها وفي رواية كذا في رمضان
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من شاء صام ومن شاء افطر
فافتدى بطعام مسكين حتى نزلت فمن شهد منكم الشهر فليصمه
رواهما البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابوداود
نزلت فريضة رمضان في شعبان من السنة الثانية من الهجرة
فصام رسول الله صلى الله عليه وسلم تسع رمضانات وفيها حوت
القبلة وامر بركة الفطر وبني على عايشة في شوال قالت
تزوجني عليه السلام في شوال وبني في شوال فاتي نساء
رسول الله كانت احظي متى عند رواده مسلم وتزوج علي
بفاطمة فيها ذكر ابن دحية في العلم المشهور قال القراء
يجمع رمضان على رمضايين وقال الجوهري يجمع على رمضا
ورمضانات وقال الفراء يجمع على رمضين كسلاطين
سراجين وشياطين وقال ابن الانباري جمعه رماض
فاستفقت الشهور من بعض عوارضها عند البعض يقال
رمض يومنا بكسر الميم في الماضي وفتحها في المستقبل اذا
كثر حدث وقالوا هو من الرمضاء وهي الجارة الحارة
لانه قديما في وقت الحر وشوال من شيل الابدان بها
لذا باب يعرض لها او من شيلها للضرب خرج مسلم في
صحيحه عن ابن ابي بشار لا يصاري رضي الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال من صام رمضان ثم اتبعه بست من شوال
كان كصيام الدهر وساقه ايضا من طريق قال ذوا
النسبين ما بين دحية والحسين هذا حديث لا يصح عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه يدور على سعد بن سعيد
موضعي تركه مالك وقال احمد بن حنبل سعد بن سعيد
ضعيف الحديث وقال النسائي ليس بالقوي وقال ابو حاتم
محمد بن حبان الحافظ الرازي لا يجوز الاحتجاج بحديثه و

رمضان جمع على
اي صيغة وبسبب
اسماها

محمد بن حبان الحافظ الرازي

لرجب ثمانية عشر اسما
اولها رجب

رجب ماخوف من رَجَبْتُ الرجلَ ترجيبا اذا عظمت له ثمانية عشر اسما وهو من الاشهر الحرم وبه الاول والثاني الاصل لانه ما كان يسمع فيه قفقة سلاح ولا قولهم يا صباحاه والثالث الاصل لان كفار مضر كانت تقول ان الرحمة تصبت فيه صبا لطيفا ولهذا قال عليه السلام في الصحيحين ورجب مضر والرابع رجم لانه يرمي فيه الشياطين في قول مضر والخامس الحرام والسادس الهرم لان تحريمه قديم من زمن مضر بن نزار والسابع المقيم لان حرمة ثابتة لم ينسخ وبه واحد الاشهر الحرم والثامن الملقى والتاسع الفرو والعاشر من صلا السنة بكسر الصاد يقال انصلت الريح نزعته نصله ونصلته جعلته له نصلا فيكون الهزة للسلب والحادي عشر من صلا الاله والاله الحربة والثاني عشر من رجب الاصل سنة والثالث عشر شهر العتيق والقيس شاة كانت تذبح في رجب لالهتهم قال وحكي ابو بكر بن العرو في القيس قال روى مسلم ان النبي عليه السلام قال على اهل كلب بيت في كل عام اضحاة وعتيق ونسب الى مسلم ما ليس فيه اصلا كاتيه ما قراءه ولا طالعاه وهو حديث لا يصح وانما ذكر احمد في مسنده من طريقين واثنين وهو حديث باطل لانه يرويه عبد الكريم ابن ابن الخارق ابو امية البصري والجلد اهل العلم بالحديث في ضعفه وكان مؤدب مكتب وانما ذكر ملكا سمته ولم يكن من اهل بلد فيعرفه فاخذ عنه لما رآه بملكه وهو كذاب في قول ابيوب بن انه تمها لستخيانا والمتروكة في قول جميعهم او من طريق ابن رملة المجهول قلت قوله ولم يكن من اهل بلد فيعرفه فاخذ عنه لسمته ليس بعذر صحيح لملكه ولا يحل له ان يروي عن من لا يعرفه والرابع عشر المبرج والخامس عشر القشقيش والسادس عشر رجب وهو اسلامي وحديث

اذ

وهو اسلامي وحديث انه بكر محمد الموصلي المعروف بالنقاش رجب شهر لله وشعبان شهري ورمضان شهر انتي فمن صام رجب الحديث موضوع قال طلحة بن محمد الحافظ وابو بكر الحرياني كان النقاش يكذب وكذا حديث عمرو بن الازهر من صام ثلاثة ايام من رجب كتب الله له صيام شهر ومن صام سبعة ايام من رجب اغلق عنه سبعة ابواب من النار والحديث موضوع قال احمد كان عمرو بن الازهر يضع الحديث عن ابيان بن ابي عياش وهو ضعيف قال وفي هذا الشهر احاديث كثيرة عن الوضاعين منهم يامون بن احمد ذكراته وضع مائة الف حديث ومنهم شهر بن خوشب وكان شرطيا للمحتاج وحديث صلاة الرغاية لم يوضع على بن عبد الله بن جهم وضعها على مجهولين وما صنع في صيامه شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن صومه ابو بكر وعمر رضي الله عنهما قال حديث مسعر بن كدام ابو سلمة العامري الهلالي الكوفي المفضل على سفينة التور في الحفظ والاتقان مات سنة خمس وخمسين ومائة وكان على اسناد من التورق وانقن من حماد بن زيد ان عمر رضي الله عنه كان يضرب ايدي الرجال في رجب اذا رفعوها عن طعامه ويقول هذا شهر كان اهل الجاهلية يعظمونه وشعبان من التشعب بظهور قتال العرب فيه لان صلاح رجب الفرد في الحرام في فضل شهر رمضان قال عليه السلام لآم سنان الانصارية عمرة في رمضان تعدل حجة او حجة معي متفق على صحته وعن ابن هرين رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا دخل رمضان لفظ البخاري اذا جاء رمضان لفظ مسلم فتحت ابواب الجنة وغلقت ابواب النار وصفت الشياطين زاد النساء وينادي مناد كل ليلة يا طالب الخير هلم ويا طالب البشرا مسك عن النبي عليه السلام وقال

فضل رمضان
فصل رمضان

عليه السلام من صام رمضان ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم
من ذنبه اخرججه الشيخان والترمذي وعنه انه هريز رضي الله
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان اول ليلة من شهر رمضان
صعدت الشياطين ومردة الجن وغلفت ابواب النار فلم يفتح لها
باب وفقت ابواب الجنة فلم يخلق منها باب وينادي مناد يا باغي
الخير اقبل يا باغي الشر اقصر وبعثت من النار ذلك الذي
ليلة اخرججه الترمذي وقال حديث حسن وعنه انه هريز رضي الله
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل عمل ابن آدم له الا الصوم فانه
لي وانا اجزي به والصيام جنة فاذا كان يوم صوم احدكم فلا
يرفث ولا يصخب فان سابه احد او قاتله فليقل انه امر
صائم والذي نفس محمد بيد الخلق فم الصائم اطيب عند الله يوم
القيامة من ریح المسك يدع طعامه وشرابه وشهوته من اجلي
وللصائم فرحتان يفرحها اذا افطر فرح بفطن واذا التقى ربه
فرح بصومه وعنه انه هريز انه عليه السلام قال كل عمل ابن آدم
يضاعف الحسنه بعشر امثالها الى سبع مائة ضعف الا الصوم
فانه لي وانا اجزي به الى آخر الحديث اخرجها الشيخان وعنه
سهد بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان في الجنة باباً يقال
له الريان يدخل منه الصائمون يوم القيامة لا يدخلهم
احد غير الصائمون يقال اين الصائمون فيدخلون منه فاذا دخل
آخرهم اغلق فلم يدخل منه احد رواه مسلم وعنه انه امامه قال
اتيت النبي عليه السلام فقلت مر في امر اخذ عنك قال عليك
بالصوم فانه لا مثله اخرجته النساء قبل صدق الشياطين
وسلسلت مردة الجن والعفاريت وبقيت غيرها وقيل بعد
تصفيدها يجمع على المعاصي بالوسوسة وقيل زالت المعاصي التي
يسببها وبقيت التي من قبل شهوات الانسان وقوله ايماناً واحتساباً
قال الخطابي يعني ان صومه

الصائم

السبب وسوسه
الشياطين

قال الخطابي يعني ان صومه على التصديق والرغبة في الاجر والثواب
طيبة بها نفسه غير كارهة له ومستثقلة صيامه وقوله كل عمل
ابن آدم له فيه وجوه الاقوال معناه لنفسه فيه حظ لاطلاع
الناس عليه فهو يتعجل ذلك الا الصوم فانه لا يطلع عليه احد
غير الله سبحانه والوجه الثاني عن ابن عيينة اذا كان يوم القيامة
يما سبب الله تعالى العبد فيؤتي ما عليه من المظالم من سائر
اعماله الصالحة حتى لا يبقى الا الصوم فيتحلل الله سبحانه ما
يبقى عليه من المظالم بالصوم فيدخله به الجنة والوجه الثالث
قال ابو عبيد انما خصص الصوم بذلك لانه ليس للانسان فيه
قول ولا فعل وانما مونية في القلب وترك للشهوتين شهوة
البطن وشهوة الفرج فقال الله تعالى انا اتولي جزاء على ما
اراه من التضعيف لانه منفرد بعلمه دون الملكين الموكلين
بالانسان انتهى كلام ابن شاذان في ذلك في احكامه وقال عبد الواحد
في شرح البخاري قوله من قال كل عمل ابن آدم له تكتبه الحفظة
الا الصيام ليس بصحيح بل الحفظة تعلم امتناعه عن الاكل والشرب
والجماع وامساكه عن ذلك لله تعالى فاذا كف عن الاكل وحويه
في الباطن وتماذى على ذلك فقد علمت صيامه قلت وتعلم نيته
ذلك بقلبه والدليل عليه ان الحفظة تكتب له صلاته وزكاته و
حجته وجميع العبادات ما ظهر منها وما بطن ولا ينفعه شيء من
ذلك الا بالنية التي هي عمل القلب فلولا يطلع على ذلك لما كتبه له
اذ لا ينفعه بدون ذلك الوجه الرابع ان الصوم لا يدخله الريا
بل هو امر بينه وبين ربه لانه لو دخل بيته فاطم لا يعرفه
احد غير الله سبحانه بخلاف بقية الاعمال والوجه الخامس
سائر الاعمال يفعل لله تعالى ولغيره مثلاً السجود للمصنوع وبيع
القربان لالهتهم والطواف حول بيت النيران بخلاف الصوم

تفسير قوله عليه السلام
/// الصوم فانه لي

فانه لم يفعل للصنم ولا للمعبود سواه قلت يره عليه الصوم
لرحله والمشتري والزهر والوجه السادس ان عدم الاكل
والشرب والجماع والاستغناء عنها من صفات الله تعالى قال
لله تعالى وهو يطعم ولا يطعم فكان له مزية على غيره من
العبادات والوجه السابع اضافته اليه لتشريفه وتعظيمه
كبيت الله وناقته والوجه الثامن معناه انا المنفرد بعلم
مقدار اجرة وثوابه وغنى عن الاعمال يطرح على مقدار
اجورها قال كل حسنة بعشر امثالها وثواب الصوم يوزن
الى سعة جوده وغيب عليه قال الله تعالى انما يؤتى الصابرون
اجرهم بغير حساب والرفق السخف والفحش من الكلام
ورفت بفتح العين في الماضي وضمها وكسرهما في المستقبل
ومصدرها يسكون الفاء ورفث بكسر العين في الماضي وفتحها
في المستقبل رفثا بالتحريك المصدر ويقال ارفثا يضارا
يصخب بالسين والصاد معناه قلت الظاهر ان اصل الكلمة
بالسين وهي تقلب صادًا جوازًا اذا كان بعدها خاء
واخواتها من حروف الاستعلاء وعند الطبري ولا يستخرج
من السخرية بالناس والصيام جنة اي ستر مانع من
المعاصي او عن النار وقوله فان قاتله احد اي دافعه
ونازعه يعني ان امره اراد ذلك منه فليمتنع وقد يكون
المفاعلة من واحد لقوله فليقل اي صايه تاويلان
احدهما انه يقول لصاحبه ذلك لينكف عنه والثاني انه
يقول في نفسه مفكرًا فيما يناله ان لو قاتله عن مثله ما
يأت فينتقص صومه من اجله وعند الاوزاعي والظاهر
يبطل بكل معصية فكيف عن الخوض فيما خاض فيه صلجه
والخلون بضم الخاء ويدوي بفتحها قال الخطابي وهو خطأ
وحكى القاسمي الوجهين

نفس الرفت

وحكى القاسمي الوجهين فيه قال صاحب الافعال خلف فيه
واختلف اذا تغير الغم بخلو المحنة لاجل ترك الاكل قيل
معناه ان صاحبه يحل عند الله اطيب من ربح المسك لكثرة
منافع ثوابه واجره وقيل يعقب في الآخر اطيب من عبق المسك
وقال الداودي فضل تغير راحة فيه عند الله على غنى من العمل
كفضل المسك عند العباد على الرواح المتغير وليس ان الله
تعالى يوصف بالشتم وقال ابو سليمان طيبة عند الله رضاه به
وثائق الجملة وثوابه له وفيه ثلاث لغات فتح الفاء في
الاحوال الثلاث وكسرها كذلك واتباع الفاء الميم كاسم
ثم الاسم المتمكن لا يكون على حرفين قالوا اصله فوق ولهذا
قالوا في جمعه افواه والميم والواو من مخرج واحد والفرق
جمع بين الواو والميم في قوله ماها ثقتان في من فورها على
الناس الغادي اسد زحام وفيه قولان احدهما انه جمع
بين البدل والبدل منه ويوجأ ثرة البدل دون العوض
فوزنه الان فية حذف الهاء التي هي لام الكلمة منه والثاني
ان الميم بدل من الهاء قدمت على العين فوزنه الان فلح
وفيه بعد لان الميم لا تشبه الهاء لكن هي من حروف الزيادة
في الجملة وفيها خفاء فساغ ان يبدل منها حرف ابين منها
يشبه ما يشبهها وهو الواو فان الميم يشبه الواو وهي تشبه
الهاء وقوله للصائم فرحتان يفرحها اما فرحته عند افطاره
فلها وجهان احدهما فرحته بتمام عبادته الى آخر النهار سالمة
عن الفساد وما يرجو من الثواب عند ذلك والثاني فرحته
باباحة الاكل وما منع منه الصائم وذهاب ألم الجوع
والعطش عنه وهو ظاهر على الرواية التي فيها اذا افطر فرح
بفطره واذا لقي ربه فرح بصومه واما فرحته عند لقاء ربه

في عينه لما يراه من الثواب وحسن الجزاء كما قال في الرواية الاخرى
 اذا لقي الله تعالى فجزاه فرح وكرة باب الريان للصائمين تكريم
 لهم وزيادة اختصاص وذهب بعض اصحابنا وبعض الشافعية
 والمالكية الى انه يمكن ان يقال جاء رمضان او ذهب رمضان او
 هو رمضان لكن جاء شهر رمضان وهذا شهر رمضان سواء كان
 هناك قرينة ام لا وزعموا ان رمضان اسم من اسماء الله تعالى
 روى محمد بن الحسن هذا عن مجاهد والحسن قال البيهقي روى
 ذلك عن مجاهد والحسن قال البيهقي روى ذلك عن مجاهد والحسن
 بطريق ضعيف وروى عن ابن هريث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه قال لا تقوا رمضان فان رمضان مولد لله عز وجل ولكن قولوا
 شهر رمضان وهو ضعيف ضعفه البيهقي وغيره وهو من
 رواية ابن معشر نجيح السندی قال ابو الخطاب ابن دحية
 في العلم المشهور انه حديث موضوع وقال عبد الحق في الامام
 الكبرى ابو معشر هذا من ضعفه اكثر ممن وثقه وهذا
 الحديث ذكر ابن عدی قال الطبري يجوز مع القرينة بان يقول
 صمت رمضان وهذا رمضان والصحيح جواز مطلقا يقال
 رمضان وشهر رمضان ويدل قوله عليه السلام اذا جاء رمضان
 ودخل رمضان وفي رواية لسلام اذا كان رمضان وقال من صام
 رمضان لا تعدوا رمضان ممن في رمضان ولا يثبت اسم الله
 تعالى بالقياس بل يثبت بخبر صحيح ولم يوجد ولو ثبت انه اسم
 الله تعالى يكون مشتركا بالحكيم والعالم ويجوز ان يقال جاء
 الحكيم والعالم قوله الصوم ضربان واجب ونفل فالواجب
 ضربان منه ما يتعلق بزمان بعينه كصوم رمضان والنفل ما
 يجوز بنية من الليل وان لم ينو حتى اصبح اجزائه النية ما
 بينه وبين الزوال وبه قال سعيد بن المسيب والاذاعي
 وعبد الملك وابن العلاء

الصحيح

اسماء الله تعالى لا تثبت
 الا بخبر الصحيح لا
 توقفيه

وعبد الملك وابن العلاء من المالكية وقال الشافعي وابن حنبل
 لا يجوز الغرض الا بنية من الليل ويجوز النفل من النهار وقال
 مالك وجابر بن زيد وداود والمزني ويحيى والبخاري لا يجوز الغرض
 والنفل الا من الليل وقال ابن حزم مع الظاهرية في المحلى
 ان نسي ان ينوي من الليل ففي اتى وقت نواه من النهار التالي
 لتلك الليلة صح صومه سواء اكل او شربا ووطئ او جمع بين
 الثلاثة او لم يفعل شيئا من ذلك ويجزيه صومه ذلك ولا قضاء
 عليه ولو لم يبق من النهار الا مقدار ما ينوي الصوم فيه فان لم
 ينو فلا صوم له ولا قضاء عليه وكذا من جاءه خبر هلال رمضان
 بعد ما اكل او شربا وجامع فنوى الصوم قبل الغروب يجزيه
 صومه وان لم ينو فلا صوم له ولا قضاء وان لم يذكر حتى غربت
 الشمس فلا قضاء عليه وقد فاته صوم ذلك اليوم وزعم عمر بن
 عبد العزيز كان يقول اذا اصبح غير صائم فاكل وشرب ووطئ
 ثم جاءه خبر رؤية الهلال فنوى الصوم ان صومه صحيح كذهبه
 لقد كذب عليه وانما المروي عنه اعتبار النية من النهار اذا
 لم يوجد منه ما لا يجمع الصوم ومن كان من اول اليوم الى آخر
 في اكل وشرب وجامع جميع انواع اللذات عمدا يكون صائما
 بنية عند الغروب ويكون صومه هذا تاتا مجزيا وهذا
 الا تخليط ممن لا عقل له وهو شريعة ابيليس لا شريعة رسول
 الله وعند شرح والطبري وانما زيد المروزي من الشافعية
 يصح النفل بعد هذه الاشياء المنافية للصوم وهو في غاية
 الضعف شبهه الظاهرية حديث يوم عاشورا ولا حجة لهم
 فيه اذ المراد به التشبه لحق الوقت يدل عليه ما رواه احمد بن
 حنبل في مسنده عن سلمة بن الاكوع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 امر مناديه في يوم عاشورا ان من كان اصطحب فليمسك ومن

ينظر كلام ابن حزم

كان لم يصطبح فليتم صومه وقال زفر يصح صوم رمضان
في حق المقيم الصحيح بغير نية وهو مذهب عطاء ومجاهد
ذكرهما النووي قالوا لانه لا يقع فيه غير صوم رمضان لتعينه
فلا يفتقر الى النية كما لو دفع نصاب الزكاة جميعه الى الفقراء
ولم ينو شيئا وهذا لان الزمان معيار له ولا يتصور في يوم واحد
الا صوم واحد فاذا كان صوم رمضان مستحقا فيه انتفى غيب
فلم يكن له فيه مزاحم وكان ابو الحسن الكرخي ينكر ان يكون
هذا مذهب الزفر ويقول مذهبنا فيه جميع صوم رمضان
بنية واحدة وفي المجلد الزم بن حزم زفر بصلاة المغرب
اذا لم يبق من وقت الفجر الا مقدار ما يصلي فيه ركعتان فصل
ركعتين في آخر وقت الفجر وثلاثا في وقت المغرب ولم ينو
شيئا ينبغي ان يقع المؤدى عنهما لانه موضع لفرض الفجر
والمغرب وليس موضع الفجر المكتوبة الوقتية عما يقتضيه
قوله رمضان موضع لنصاييم الفرض وليس موضع للفطر
والا لغير من الصيامات قلت لم ينهم الفرق بين آخر وقت
الفجر وجميع وقت المغرب وبين رمضان والفرق ان من
نافلة او قضاء فايته او مندورة في وقت المغرب او في آخر
وقت الفجر صحت صلاته ولا كذلك صوم التطوع وقضاء
والمندورة في شهر رمضان في حق المقيم الصحيح والسرفه
ان الله تعالى لم شرع في شهر رمضان صوما غير صوم رمضان
الوقت له معيارا لا يسعه غيب وشرع التطوع مع الفرض
في اوقات الصلوات وجعل الاوقات ظرفا يسعه المكتوبة
غيرها من الصلوات كالسنن وقضاء الفوائت والنوافل
الا انه سخيذ العقل ضعيف الفهم يخبط لا يدرك دقائق الفقه
اسرار بل هو صاحب الرواية الخالية عن الدراية والذم
الشيخ ابو بكر الرازي

مذهب زفر في نية
الصوم في رمضان

الشيخ ابو بكر الرازي زفر بان يجعل المغي عليه في رمضان ايا ما
صايما اذا لم ياكل ولم يشرب لوجود الامساك بغير نية قال فان
الترحم ملتزم كان مستتبشعا ووجه قوله ما لك ومن معه في
استراط النية من الليلة الفرض والنفل ما رواه ابن عمر عن
حفصة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من لم يجمع الصيام قبل الفجر
فلا صيام له رواه ابو داود والنسائي والترمذي وحسنه
جميع بالتشديد والتخفيف ويروى من لم يبيت ويجزم وقال
ابو داود وقفه على حفصة معمر والزبيدي وسفيان بن عيينة
ويونس الايلي وقال الترمذي لانعرفه مرفوعا الا من هذا
الوجه وقد روى عن نافع عن ابن عمر قوله وهو اصح وقال
الدارقطني رفعه عبد الله بن ابي بكر عن الزهري وهو من الثقات
الرفعاء وقال الخطابي عبد الله بن ابي بكر بن عمر وقد اسند
وزيادة الثقات الاثبات وهذا آخر كلامه وقد روى من حديث
عمر عن عايشة عن النبي عليه السلام انه قال من لم
يبيت الصيام قبل طلوع الفجر فلا صيام له اخرجه الدار
قطني وقال تفرقه به عبد الله بن عباد عن الفضل بن فضالة
بهذا الاسناد وكلام ثقات وبه احتج الشافعي وابن حنبل
واخرجاه منه النفل بحديث عايشة رضي الله عنها قالت دخل
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء فقلنا لا
فقال اني اذا صائم ثم اتانا يوما آخر فقلنا يا رسول الله اهدى
لنا حبيس فقال اذنيه فقد اصبحت صايما فاكل رواه الجماعة
الا البخاري فهذا الحديث يدل انه عليه السلام لم يكن نوى الصوم
من الليلة ولان الجزء الاول قد بطل لعدم النية والبناء على
على الباطل باطلا وقاسوا على القضاء والكفارات والندوز
المطلقة وعلى عدم الصحة بالنية بعد الزوال وعلى الصلاة

من تلاميذ البخاري

والزكاة والحج ولنا حديث سلمة بن الأكوع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أمر رجلا من أسلم أن أذن في الناس أن من كان أكل فليتم بقية يومه ومن لم يكن أكل فليصم فإن اليوم يوم عاشوراء ورواه
البخاري وعن البخاري أيضا قال حدثنا عاصم عن يزيد بن عبيد عن سلمة بن الأكوع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث رجلا
ينادي في الناس يوم عاشوراء أن من أكل فليتم أو ليصم ومن لم يأكل فلا يأكل حديث عال مثلث وعن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم أمر بصيام يوم عاشوراء فلما فرض رمضان كان من شاء صام ومن شاء أفطر ورواه البخاري ومسلم وعن عائشة رضي الله عنها
قالت كان يوم عاشوراء يوما يصومه قريش في الجاهلية وبعث الله رسوله صلى الله عليه وسلم في يوم عاشوراء ففرض عليه السلام يصومه فلما قدم المدينة صامه وأمر بصيامه فلما فرض رمضان قال من شاء صامه ومن شاء تركه ثم
عليه وعن عائشة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وجابر بن سمرة أن صوم يوم عاشوراء كان فرضا قبل أن يفرض
رمضان فلما فرض رمضان فمن شاء صامه ومن شاء تركه ذلك ابن شداد في أحكامه وعن النبي عليه السلام أنه أرسل إلى قريش
الأنصار التي حول المدينة من أصبح صائما فليتم صومه ومن كان أصبح مفطرا فليصم بقية يومه ومن لم يكن أكل فليصم متفقا عليه وكان صوما واجبا متعيننا قال الحافظ أبو جعفر الطحاوي في هذه الآثار وجوب صوم يوم عاشوراء
وفي أمر النبي عليه السلام يصومه بعدما أصبحوا وأمرهم بالامساك بعدما أكلوا دليل على وجوبه إذا لم يصوموا في النفل بالامساك إلى آخر النهار بعد الأكل ولا يصومون فيه وفيه دليل أيضا على أن من كان عليه صوم بعينه لم يكن نوى صومه من الليل يجزيه النية بعدما أصبح والآن على أنه كان فرضا

والله اعلم
صوم عاشوراء
وشرح شهر رمضان

على أنه كان فرضا ونسخ بصوم رمضان ولا يعارضه حديث معاوية أنه قال على المنبر يا أهل المدينة ابن علماءكم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هذا يوم عاشوراء لم يكتب الله عليكم صيامه فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر وأنا صائم لانا نقول بعد النسخ لم يبق مكتوبا علينا ولأن المنبسط إلى من النافذ وقال مالك من كان شأنه صيام يوم من الأيام لا يدعه لاحتاج إلى التبييت ذلك القرطبي قلت إذا كان اليوم الذي شأنه صومه لاحتاج إلى التبييت ف شهر رمضان شأنه لم مسلم فكان أولى بعدم الحاجة إلى التبييت لأن ذلك اليوم لا يخرج عليه في ترك صومه بخلاف رمضان وكذا صوم يوم بعينه يذون لا يجوز تركه فأولى أن لا يحتاج إلى تبييت النية وروى ابن حزم من طريق شعبة عن قتادة عن عبد الرحمن بن النحال ابن سلمة الخزاعي عن عمته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا سلم صوموا اليوم قالوا أنا قد أكلنا قال صوموا بقية يومكم يعني عاشوراء وفي رواية أخرى أخرجه ابن حزم في المحلى أيضا عن سعيد بن أنس عن عروة عن قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة الخزاعي عن عمته قال غدونا على رسول الله صلى الله عليه وسلم صبيحة عاشوراء فقال لنا أصبحت صائما قلنا قد تغذينا يا رسول الله قال فصوموا بقية يومكم ولم يأمركم بالقضاء في الأحكام قال القاضي عياض زاد أبو داود في حديث عبد الرحمن بن سلمة عن عمته أن أسلم أتت النبي عليه السلام فقال صحتكم يومكم هذا قالوا لا قال فاستموا بقية يومكم واقضوا قلت وأخرجه النسائي أيضا ولم يذكر قال عياض وهذا قطع الحجة المخالف ونصها يقول الجمهور في المسئلة يعني وجوب اعتبار النية من الليل وأن نيته من النهار غير معتبة قلت أنظر إلى هذا

عشر

الذين الصالح كيف يتجج بما ليس بحجة على خصمه مع علم
 ويعتقد انه يخفى وقد قال البيهقي عبد الرحمن هذا مجهول
 مختلف في اسم ابيه ولا ندرى من عمه هذا آخر كلام البيهقي
 وقال المنذر قيل عبد الرحمن بن مسلمة كما ذكر ابو داود وقيل
 ابن مسلمة وقيل ابن منها ل ابن مسلمة قلت جهالة الاسم ولا
 لا يضرب في الصحابة وقد روى ابن حزم عن عمه قال غدا نأخذ
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث فذكر على انه من الوفاء من قبل
 وقال ابو داود حد ثنا محمد بن المنهال قال حدثنا يزيد بن زريع
 قال حدثنا شعبة عن قتادة عن عبد الرحمن بن مسلمة عن
 الحديث قلت وقاتة بن دعامة السدوسي امام اهل البصرة
 قال شعبة كنت انتظر الى فم قاتة فاذا قال حدثنا كذا
 و اذا قال عن فلان او قال فلان لم اتبعه وهو مدلس
 مجهولين قاله الكواكبي ونحوه فاذا قال المدلس حدثنا
 حجة واذا قال فلان او عن فلان لا يكون حجة ولا يجوز الاحتجاج
 به وهو معروف عند اهل الحديث وهذا الحديث فيه قتادة عن
 عبد الرحمن واذا كانت الرواية بعن عن الثقة المعروف باللفظ
 هذا والضبط لا يكون حجة فيكيف يكون حجة وقد رواه عن مجهول
 وقال عبد الحق في الاحكام الكبرى ولا يصح هذا الحديث وقال ابو
 علي بن حزم في المحلى لفظه واقتضوا موضوعه بلا شك وهو
 رواية عبد الباقي بن قانع عن احمد بن علي بن مسلم عن
 ابن المنهال عن يزيد بن زريع عن قتادة ولم يذكر بينهما احد
 وقال الرازي حد ثنا يزيد عن شعبة عن قتادة عن عبد الرحمن
 بن مسلمة عن عمه الحديث وقال عبد الباقي بن قانع مولى بني
 الشوارب يكنى ابا الحسن مات سنة خمسين وثلاثمائة وقيل
 اخطأ عقله قبل موته بسنة وهو بالجملة منكرو الحديث
 اصحاب الحديث جملة واحدا

اذا قال المدلس حدثنا
 يكون حجة واذا قال فلان
 او عن فلان لا

لا يضرب الراوي اذا
 روى بعد ما دون الكنية

خطرن

اعوانى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انى رايت الهلال
يعنى رمضان فقال اتشهد ان لا اله الا الله قال نعم قال
اتشهد ان محمدا رسول الله قال نعم قال يا بلال كذا في
الناس فليصوموا غدا رواه ابو داود والترمذي والنسائي
وابن ماجه ولانه لما لم يشترط القراءة لا ولا الصوم جاز
بالنية المتأخره الموجهة في اكثر النهار كما لم تقدم وكذا
لا يشترط وجودها في النهار فكذا في الليل ولانه لو نواه
مقارنا لطلوع الفجر صبح عندهم ولا تبين فيه وكذا عكسه
وهو انه لو بينته من قبل نصف الليل لا يصح على وجه عندهم
ويصح النفل من غير تبين فخرج الحديث من ايديهم وذا
عمومه مع ان الحديث لا يحتج به لان ما لكارواه موقوفا
على ابن عمر وحفصة ووقعه موافق وقال ابو عمر
عبدالبر في اسناده وفيه يحيى بن ايوب الغافقي قال
النسائي ليس بالقوي والصواب فيه انه موقوف وكذلك
لم يخرج الشيوخ البخاري ومسلم وقال ابو حاتم الرازي
لا يحتج به وذكر ابو الفرج في الضعفاء والمتروكين وقال
احمد بن حنبل موسى الحفظ وحيق وسعيد بن ابى
خير منه في الحديث ومم يرقون الحديث باق من هذا
والجرح مقدم على التعديل واذا انفرد واحد في الرواية
بالزيادة عن المشاهير بما لم يروها اصحابهم كان ذلك
قدحا في الزيادة التي انفرد بها عنهم عندنا هذا الحديث
وهو داخل في حد الغريب فلا يلتفت الى قول الدارقطني
وهو من الثقات الرفعا قال صاحب المبسوط وتاويله ان
ثبت النهي عن تقديم النية على الليل وهو محمول على نفي الكمال
لقوله عليه السلام لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد
لا وضوء لمن لم يستم وامثاله

لا وضوء لمن لم يستم وامثاله ذلك كثير اوله ينو انه صوم من
اول الفجر بل نوى انه صائم من وقت النية ولانه قال لا يصيام
له ولم يقل لا يصيام منه فهذا يشعر بنقصان الاجر والثواب
وانت قوله عليه السلام من الليل يجعل متعلقا بالصيام لا
ينجح اذ لا يصح صومه الا من الفجر وان اجمع بعد والجواب
عن النصوص انما القضاء والكفارات والنذور المطلقة
فالمحاجة الى صحة الصوم بالنية المتأخره اكثر لوجوب اولها
ان منع الصحة هنا تعجن عن تحصيل الصوم فرضه ونفله في
هذا اليوم لانه اذا لم يقع فرضا لا يقع نفلا بل يكون فعله لغوا
وعبثا كما هو مذهبهم بخلاف تلك المسائل فانه يقع نفلا فيها
ثانيها ان امتناع وقوعه فرضا يوجب الحاق ضرر الامساك
العاطل عن مقصوده على تقدير الغفلة والنسيان للتبني
اذ الامساك واجب عليه للتبني فيلحقه ضرر الامساك بدونه
الفرض منه ولا كذلك ثم لانه لا يلزم الامساك فيها ثالثها
ان زمان الفرض في رمضان اضيق من زمان القضاء واخواته
فلو شرطنا النية فيه من الليل لزم فوات الاداء قطعاً
على تقدير ترك التبني ولا كذلك في تلك المسائل فانه لا يفوت
القضاء لامكانه في زمان آخر فكان ذلك مفوت المصلحة الاداء
دونه غير رابعها ان الصوم في شهر رمضان اصلح له والرفضية
واجرا لقوله عليه السلام من فاته يوم من رمضان لم يقضه
صوم الدهر كله فلو منعنا صحته فيه يفوته هذه المصلحة
الراجعة العظيمة على تقدير الغفلة عن النية والنسيان لها
ولا كذلك ثم خامسها ان فوات القضاء والكفارات والنذور
على تقدير الفقه الى خلف يساويه بخلاف ما نحن فيه فانه القضاء
لا يساوي على ما مر فافترقا سادسها صيانة صوم هذا اليوم

الفرق بين النية
قبل الزوال وبعد

عن الابطال اشد من صيانة تلك الصيامات بدليل شرع
الكفاية فيه دون تلك فهي تجوز بالنية المتقدمة والمتأخرة
سعى في صيانتها عن الفوات فكانت الحاجة الى صيانتها اكثر
واشد ثم الفرق بين ما قبل الزوال وبعد ان النية في الزوال
يصح قبل الزوال عندنا وعند قول واحد وبعد لا يصح عندنا
وكذا عندنا في اصح القولين فلو ساوى ما بعد الزوال ما قبله لما
افترقا في الصحة والفرق الثالث ان تقدم النية قبله شرط للصحة
كل صوم وبالمؤخر لا يصح صوم ما كانت المصلحة قبل الزوال
اكثر والفرق الثالث ان الصوم المنوي هنا اكثر من المنوي ثمة
فكانت الحاجة الى الصحة والخروج عن العهد هنا اكثر والفرق
الرابع لو صححناه بالنية بعد الزوال جعلنا الاكثر تابعا للاقل
وملحقا به والقاعدة المطهرة الحاق الاقل بالاكثر وهو الانسب
والاقربا الى العقد والفرق الخامس الحاجة ماسة الى تلاحق النية
وتداركها او ايلال العبادات ونقل الحاجة الى تلاحقها في آخر العبادات
فافتراها والفرق السادس ما بعد الزوال خارج عن الصلاحية
باتفاقنا بخلاف ما قبله والجواب عن الصلاة والزكاة والحج من
وجوه الوجه الاول ان تلك العبادات لا تصح بنية متأخرة فيها
ونفلها ولا كذلك الصوم فدل على الفرق بينهما والوجه الثالث بطلان
اتصال النية بتلك العبادات بخلاف الصوم والوجه الثالث بطلان
النية بالمناء الواقع بين النية وبين تلك العبادات ولا كذلك الصلاة
والوجه الرابع ان اول وقت تلك العبادات معلوم لكل واحد اول
وقت الصوم وهو انفجار الفجر لا يعلمه الا الخذاق ممن يعرف علم
المواقيت والحساب فسقط اشتراط قرائن النية به ولا كذلك تلك
العبادات فاذا تعذرا القران فيه فقد تركنا الاصل وخصص فيه
فنعلم الرخصة الصورتين نفيا للعسر وتحقيقا لليسر والوجه
الخامس ان تلك العبادات

الخامس ان تلك العبادات لها اركان فاذا تأخرت النية خلا ركن
منها عن النية فبطل فبطل ما بين على الباطل بخلاف الصوم فان
الكل من اول النهار الى آخر ركن واحد فلم يخل ركن كامل عن النية
والوجه السادس ان الزمان متعين في الصوم بخلاف تلك العبادات
فلا بد من التعيين في اول العبادات فيها والوجه السابع ان منع صحة
الصوم بالنية المتقدمة او المتأخرة يتضمن فوات مصلحة الاداء
لا محالة على تقدير الغفلة والنسيان ولا كذلك ثمة فان الوقت
فيها متسع فاذا لم يصح الاولى يمكنه ان يؤدّيها ثانيا وثالثا الوقت
لا تساعه والوجه الثامن اذا لم يصح بالنية المتقدمة او المتأخرة
لا يلزم تحمله مؤنة الفعل مع تعطله عن مقصوده بوجوب الامساك
ولا كذلك هاهنا والوجه التاسع ان ائالا منعنا الصحة بدون النية
المتقدمة لا يلزم بطلان النية المتأخرة لا محالة لانه يمكنه ان ينوي
الشروع فيها في تلك الحال اذا الشروع صحيح في الصلاة بعدما شرع
فيها بخلاف الصوم فكان منع الصحة بالنية المتأخرة في الصوم اضر
والوجه العاشر قد حثت الشرع على تحصيل هذه العبادات التي هي
الصوم فشرع الرخصة في جواز تقديم النية بالاجماع فكذلك تأخيرها
اذا وجدت في اكثرها احرارا لفضيلتها ولا كذلك تلك العبادات
ولهذا لم يوقفه على اشتراط الطهارة من الجنابة والنجاسة بخلاف
الصلاة والوجه الحادي عشر ان الجزء الاول في غير الصوم شاق
على النفس فكان تقديم النية اخلاصا في تحمل المشقة لله تعالى
وتعظيمها له والجزء من الصوم غير شاق على البدن اذا لا يخالف طبعه
وعادته في غير الصوم حتى لو ترك الانسان وطبعه لا يوجد منه
لقيام الصوم في اوله ليوم غالبا فكان مقتضى القران في الصوم
معدوما وفي التحريم عند تعين اليوم امساكه في اول النهار يتوقف
على الصوم الواجب عند وجوه النية فاذا نواه استندت النية

الى اول النهار كما في سائر التصرفات الموقوفة وذلك لا يوجد في
الاطلاق ولان في المعين اذا ترك النية من الليل تحقق عجز عن
الاتيان بصفة الكمال فجوزناه مع ضرب نقصان عند العجز عن
الاتيان بالكمال بخلاف غير المعين لانه قادر على ان يصوم به ما
آخر بصفة الكمال وقولهم لانه لم يقصد العبادة قبل النية بعد
لا معنى له فقد يدرك الانسان بعض العبادة ويكون اتيا بجميعها
ويثاب عليه كالمسبوق يدرك الامام في الركوع يصير مصليا لجميع
الركعة ويثاب عليها بخلاف النفل لانه متجزئ عند قلته عند
يصح بنية قبل الزوال وهذا تصح نيته بعد فيه قولنا فاصحها
لا يصح ثم اذا قلنا يصح هل يكون صائما من وقت النية او من
وقت الفجر ويكون له ثواب جميع النهار واصح الوجهين عندنا
انه يصير صائما من وقت الفجر والاقتصار قولنا ان اسحاق للرواية
قال النووي اتفقوا على تضعيفه وقال الماوردي وابو الطيب
المجمر هو غلط لان الصوم لا يتبعض ويشترط خلق عن الماني
عند الجمهور وفي وجه للسافعية لا يشترط حتى لو اكل وشرب
او جامع ثم نوى صح هونه عند ابن سريج والطبري والاسماع
الموزني ولو كان في اول النهار كافرا او مجنونا او حائضا ثم زال
ذلك في اثناء النهار ونوى صوم التطوع لا يصح صومه في اصح
الوجهين وظاهر كلام ابن حنبل يصح النية بعد الزوال واختار
القاضي انه لا يجوز بعد الزوال والمنصوص عن احمد انه يصير صائما
بعد النية لان النهار كله وقال حماد واسحاق ان نوى قبل الزوال
فله اجر يوم كامل وبعد له اجر بقية يومه وقوله بخلاف القضاء
لانه توقف على صوم ذلك اليوم وهو النفل يعني اذا لم ينو القضاء
من الليل تعين اليوم وقتا للتطوع شرعا واخراجه عنه بالنية
لغير قبل دخوله وقته فلا يملك تعيينا بعد دخوله وقته وفي الليل
لم يتعين فصاح منه صرفه

وقت واحد

لم يتعين فصاح منه صرفه الى غير وقوله ثم قال في
يختصر القدوري ما بينه وبين الزوال في الجامع الصغير
قبل نصف النهار وهو الاصح قال في المنافع قبل نصف النهار
الشريعة وسيأتي بيانه ذلك لانه اذا وجدت قبل نصف النهار
وجدت في اكثر اليوم وموقايم مقام كله ووقت الاكثر الضيق
الكثير لان النهار اعتبر من طلوع الفجر واذا نوى قبل الزوال
فان الاكثر وانما يكون قبل الزوال اكثر اذا اعتبر من طلوع
الشمس وفي المبسوط والمحيط قبل الزوال ومرادهما اذا
وجدت في اكثر اليوم وهكذا عكلا ومثله في شرح الكرخي
والمفيد وجامع الفقه قبل الزوال وقبل نصف النهار وفي
المرغيناني قبل انتصاف النهار ولا فرق بين المسافر والمقيم
وقال زفرة المقيم الصحيح لا يشترط النية وفي المسافر
والمريض يشترط من الليل وقد تقدم وجه ذلك وقال مالك
والليث وابن المبارك ورواية عن ابن حنبل يكتفي بنية
واحدة في رمضان قال ابن حزم ما يعرف لما لك حجة اصلا الا
انه قال رمضان كله لصلاة واحدة قال وهذه مكابرة بالباطل
لان الصلاة الواحدة لا تحول بين اعمالها ما ليس منها و
رمضان تحول بين كل يومين يله يبطل فيه الصوم ويحل
فيه الاكل والجماع ويبطل بعضه وما قبله صحيح وبم اول
من يبطل هذا القياس واقر وانما ليس لصلاة واحدة بطل
كصلاة يوم وهذا الضرب من الصوم يتأدى بنية النفل
وبمطلق النية ونيته واجبا آخر قلت هذا صحيح في اداء
صوم رمضان امتا في النذر المعين فانه يتأدى بمطلق النية
وبنية النفل الا في رواية عن ابي حنيفة وفي رواية الحسن
عن ابي حنيفة ذكرها في المحيط ولا يتأدى بنية واجبا آخر

بل يقع فيه عما نوى بلا خلاف والفرق ان العبد ولايته قاصية
 فله ابطال ماله وهو صلاحيته للنفل وليس له ابطال ماله عليه وهو
 صلاحيته للواجبات والله تعالى ولاية مطلقة كاملة فله ابطال
 ما للعبد وما عليه فابطل صلاحية رمضان لغير فرض رمضان
 نفلا واجبا وقال ابن ابي ليلى ان كان يعلم ان اليوم من رمضان جاز
 صومه عن الفرض وان كان لا يعلم لم يصير صائما وقال مالك ان علم
 ان اليوم من رمضان ونوى النفل لم يكن صائما وان لم يعلم جاز
 صومه نفلا وقال الشافعي لا يصح الا بنية رمضان وهذا يقتصر
 الى نية فرض رمضان فيه وجهان قال ابو اسحاق يلزمه ان ينو
 صوم فرض رمضان وقال ابو علي بن ابي هريش لا يفتقر الى ذلك
 لان رمضان في حق البالغ لا يكو الا فرضا والاصح هذا عند
 اكثرهم وفي نية النفل عايت ويخاف عليه الكفران كانه
 مقبها واعتقد ان صوم رمضان نفلا وقوله وفي مطلقه
 قولان وفي المبسوط له فيه وجهان لا اصل له ولا يصح صومه
 والوجهان في اشتراط نية فرض رمضان قال الله بنية النفل
 معترض عن النفل فلا يناله وهو قول مالك ورواية الامم
 عن احمد وفي رواية المروفي عنه لا يجب تعيين النية لمضاه
 ولو نوى ان يصوم تطوعا ليلة الثلاثاء من رمضان فوافق
 رمضان اجزاه قال القاضي منهم وجدت هذا الكلام اختيارا
 لانه القاسم فعلى هذا لو نوى في رمضان مطلقا او نفلا وقع
 عن رمضان وصح صومه واختار الحزني وعن مجاهد يجزئ
 نية النفل وحكاها الطحاوي عن الثوري والاوزاعي ولنا
 ان النية تعتمد امرين تعيين النوى وصيرورته عبات
 والتعيين انما يحتاج اليه عند مشروع عتبة المزامح لم يجزئ
 لا بد من التمييز فليس لصوم رمضان مزامح لا انتساح سائر
 انواع الصوم فيه غير صوم

انواع الصوم فيه غير صوم رمضان وهذا ما لا خلاف فيه بين
 المسلمين فيكون تعيينه لغو لتحصيل الحاصل لان تعيين العتق
 بماله لكن الحاجة الى اصل النية ليصير عبات لله تعالى ويلغى
 وصف التطوع لكونه غير مشروع فيه ويبقى اصل النية وهو كان
 لتعيينه كماله نوى الظهر خمس يلقى الزايد لانه يعتبر المشروع
 ويبقى اصله وهو نية الظهر قال الحزني من الحنابلة من اصلنا
 ان من نوى ان يصوم تطوعا فوافق رمضان اجزاه لانه انما
 يحتاج ان يفرق بين الفرض والتطوع لما يصلح لهما ورمضان
 لا يصلح ان يصام فيه تطوع ولا الظهر ولا الغد فلم يحجج الى اكثر
 من ان ينوى ان يصام وقال ابن حزم لا فرق بين ان ينوى تطوعا
 او عبات قلت هذا الابله الخبيث المخلط لا يدرك الفرق بين
 نية العبت وبين نية التطوع ولو نوى عبات لا يصير صائما في
 وقت ما ونية النفل نية عبات لله تعالى وليست نية العبت
 كذلك ويبطل مذهب مالك لجواز طواف الافاضة بنية النفل
 عند المالكية وكذا عندنا وطواف الافاضة لا بد فيه من النية
 ويبطل مذهب الشافعي بالحج بنية النفل لم يحجج وهو لا بد فيه من
 النية وجوزوا فعلا الفرض فيه بنية النفل والصوم اولى بذلك
 من الحج لان شهر رمضان لا يجوز اخلاق عن صوم الفرض في كل
 سنة ويجوز اخلا السنة التي نوى فيها النفل عن الحج ولا يلزم
 ايقاع الحج فيها لا فرضا ولا واجبا آخر كما لذر وغيره فلم يجعل
 بنية النفل معرضا عن حج الفرض فكذا في الصوم وقال بعضهم
 هذا قوي في نية مطلق الصوم دونه المقيد بنفلا ونذر او لقاة
 ونحوها لان في الاول لا يحتمل ان يصوم رمضان اذ المطلق جزء
 المقيد وذكر الجزء واران الله جازي بخلاف المقيد اذ المقيد بقيد
 لا يندرج تحت مقيد بقيد آخر مع كونه معرضا عنه ناويا لتركه

كلف هذا وهو
 ما اذا نوى الظهر
 خسا وكذا سائر

قلت هذا باطلا بالحق وطوان الافاضة ونية غيبى والاعراض عنه
انما يمنع اذا كان ذلك الغير مشروعا يصح الدخول فيه فاذا لم يصح
الاعراض عنه والدخول في غيبى بقى المقيّد والمطلق سواء وقول
صاحب الكتاب لان الفرض متعين فيصاب باصل النية كما ان
في الدار يصاب باسم جلسه مثاله اذا لم يكن في الدار الا زيد فزيد
يا رجل ينصرف اليه النداء لتعينه لان كل من صدق عليه زيد
صدق عليه رجل اذا اعم جزء الاخص هذا تعليل للاطلاق
واما في نية النفل فكذلك لا تاخذ في جهة النفل فبقى اصل النية
ومى المسئلة المحللة وفي المبسوط وعن علي وعائشة انهما
كانا يصومان يوم الشك بنية النفل لاجماعنا على انه لا يباح
بنية الفرض فلو لم يقع عن الفرض عند التبيين لم يكن للحيض
فايدة ولا فرق في ذلك بين المسافر والمقيم والصحيح والسقيم
عند ما ويقع عن رمضان في الكحل وعند الحنفية ولا يورث
عما نوى في الواجب قضاء رمضان والنذر والكفارة وفي البدائع
الكرخي سوى بين المسافر والمريض وقال في المقيّد والمزيد
التسوية هي الصحيح وفي المبسوط لو نوى به المريض واجبا
آخر فالصحيح ان صومه يقع عن رمضان بخلاف المسافر وهذا
قال في فخر الاسلام في اصول الفقه وقول الكرخي سهواً أو مؤمراً
ومما في مريض يطيق الصوم ويخاف منه زيارت المرض في
البدائع ان اطلق يقع عن رمضان بلا خلاف بين اصحابنا في
المسافر والمريض قلت وهو الموافق للفقه وفي المحيط لا يقع
عنه وفي جوامع الفقه وقيل لا رواية في اطلاق النية والظاهر
انه يقع عن رمضان وان نوى النفل ففي رواية ابن سماعه
عن الحنفية انه يقع عن فرض رمضان قال في المحيط وهو الاصح
وكذا المريض وفي رواية الحسن عنه انه يقع نفلاً هكذا في المبسوط
وفي البدائع عامة المشايخ

الصحيح

الصحيح

وفي البدائع عامة المشايخ في نية النفل على انه يقع عن
رمضان وروى ابو يوسف عنه انه يقع نفلاً وروى الحسن
عن الحنفية انه يقع عن رمضان خلافاً لما ذكره شمس الاسماء
في المبسوط وقال القنطري لصاوية النفل هي الاصح وفي جوامع
الفقه ان نوى النفل عن رمضان اجماعاً وقال الشافعي
لا يصح صومه عما نوى نفلاً كان المنوى او قضاء او كفارة
او نذراً وكذا لو اطلق ولا يقع عن رمضان نص عليه ايضا
وقطع به اصحابه في الطرق وهو قول مالك واحمد وعن
بعض المالكية يجوز له قضاء رمضان خاصة وقال ابن حزم
الظاهر لا يصح صوم رمضان في السفر فله ان يصومه
نفلاً وعن قضاء رمضان وكفارة ونذر وجه الفرق على
قوله البعض بين المسافر والمريض ان رخصته متعلقة
بتحقيق العجز فظهر بنفس الصوم فوات شرط الرخصة
بخلاف المسافر فانه يثبت الرخصة بقيام سببها وهو السفر
وجه التسوية الموجب السوى وهو جواز الافطار لهما ووجه
قولهما ان المشروع في رمضان متعين في حق الكحل لكن يثبت
الرخصة في حقهما للمخرج والمشقة وبالزامها بالصيام فاذا
لم يترخصها صاراً مأمراً والمقيم سواء ولا في حنفية رضي الله عنه
انه شغل الوقت بالامتناع عند ليختمه عليه للحال وتخير
في صوم رمضان حتى يدرك علة من ايام اخر فكان اقوى في
اللزوم من صوم رمضان في حقه وهذا ان الرخصة انما
تثبت له لتحصيل يقع عاجلاً وهو من ايام اخر فكان
اقوى في اللزوم من صوم رمضان في حقه وهذا ان الرخصة
انما تثبت له لتحصيل يقع عاجلاً وهو دفع المشقة فاولى ان
يثبت له الرخصة لتحصيل يقع الخروج عن عهدة الواجب

الصحيح
يقع

الذي يُعاقب على تركه ولا يصوم رمضان في حقه مؤجل
فلا يتجمل إلا بتعجيله كالدين المؤجل عليه فإذا لم يتجمل
لم يظهر الوجوب في حقه قال في المفيد فإن صامه بنية النفل
ففي رواية يقع عن رمضان للحرف الأول وفي رواية يقع
عما نوى للحرف الثاني وفي جوامع الفقه ولأنه لو مات في
رمضان في سفر أو في مرضه لا قضاء عليه ولا إثم وبإثم
ترك الواجب الآخر الذي نواه لو مات فيه فكان الاتهام
به ألد وأحق فصرف إليه وفي المستصفى الأصل أن الرخصة
مضى ثبتت في شيء تثبت فيما سواه إثم منه يعني إذا جاز ترك
صوم رمضان إلى أدراك العدة لمشفقة السفر جاز تركه
لتلافي القضاء والكفارة إذ هو مطالب بها للحال وما يترتب
عليها في الترك من العقوبة أشد من حصول مشقة السفر
فكان إثم من صوم رمضان قوله والضرب الثاني ما لا يتعلق
بزمان بعينه وسوماً يثبت في الذمة مطلقاً عن التقييد بزمان
وملأوا لي من قوله ما يثبت في الذمة فإن الضرب الأول لا يثبت
في الذمة وهو قضاء رمضان وصوم الكفارة والنذر المطلق فلا
يجوز إلا بنية من الليل أو مقارنا لطلوع الفجر والنفل ملحق
بالضرب الأول في جوانب النية قبل الزوال وفي جوامع الفقه
أنواع الصوم ستة ثلاثة منها يجوز بنية قبل انقضاء النهار
وهو صوم رمضان والنذر المعين والنفل وقد ذكرنا وجه ذلك
وثلاثة لا يجوز بنية من النهار وهي قضاء رمضان وصوم
الكفارات والنذر المطلق والنية فيها لتعيين الوقت لها لانه
غير متعين لها وعند عدم النية في أول الوقت يقع نفلاً فلا
يمكن بعد ذلك تحويله إلى الواجب وفي جوامع الفقه لو أصبح
لم ينو فطراً ولا غيراً وهو صحيح مقيم وصام يجزيه بناءً على
ظاهر حاله ولو كان مريضاً

ظاهر حاله ولو كان مريضاً أو مسافراً أو متهيباً اعتاد الفطر
لا يجزيه بغير نية والتسخر منه نية ولا يجوز نيته قبل
الغروب لليوم الأول ولا للثاني ذكر في المبسوط والمحيط وجواز
النية وهو عام في جميع أنواع الصوم وفي وجه عندهم لا يصح
الآبنية من نصف الليل كالإذان وأفسدوا وقوله وقال الشافعي
يجوز بنية بعد الزوال ويصير صايماً من حين نوى إذ هو متجزي
عند يعني النفل لكونه مبنياً على النشاط ولعله ينشط بعد
الزوال إذا كان ممسكاً قبله قلت التجزئة في النفل ليس قولاً
للشافعي بل نسب ذلك إلى المروزي من أصحابه قال النووي
اتفقوا على تضعيفه وقال الماوردي وأبو الطيب المجتهد مؤلف
لأن الصوم لا يتيقض وقد ذكرناه قبله هذا إما لو كان أكل أو
شرباً وجامع بعد طلوع الفجر فلا يصح صومه لوجود المنافي
هذا إجماع وقال النووي حكى عن ابن شريح والطبري وابن زيد
المروزي أنه يصح وسقوط هذا الوجه لا يخفى وهو قول الظاهرية
وفي جوامع الفقه والمرغيناني إذا نوى الإفطار بعد الإفطار بعد
شروعه في الصوم لم يكن ذلك فطراً حتى يأكل وكذا لو نوى الرجوع
لا يكون رجوعاً وكذا لو نوى الكلام في الصلاة لا يفسد حتى يتكلم
وفي شرح المهدب للنووي لو نوى أن يخرج من الصوم بطل صومه
وسوقوله دأبه وفي وجه لا يبطل كاللحج وفي المغني لو نوى الإفطار
فقد افطر وسوقوله الشافعي وما كذا في ثور وفي الليل لو نوى الإفطار
من الغد بعد نيته يكون رجوعاً ذكر في جامع الفقه ولو أكل
أو شرباً وجامع أو نام بعد النية لا يبطل نيته وحكي الآكثرون
من الشافعية عن ابن إسحاق المروزي أنها تبطل ويجب تجديدها
قال إمام الحرمين رجع المروزي عن هذا عام حج وقال الأصمغري
هذا خرق الإجماع وقال النووي لو نوى صوم الشهر كله ففي فساد

اليوم الاول خلاف لاجل فساد باقية قلت فساد هذا الخلاف
غير خاف لانهم لا يفسدون الماضي بفساد الباقي وهو تخالفا منهم
على مكد وفي جوامع الفقه قال نوبت ان اصوم غدا ان شاء الله
صحت نيته لان النية عمل القلب دون اللسان فلا يعمل فيه
الاستثناء وفي الذخيرة ذكر شمس الايتمة الحلواني انه لا وراه
لهذه المسئلة وفيها قياس واستحسان القياس ان لا يصير صائما
كالطلاق والعتاق والبيع وفي الاستحسان يصير صائما لانه لا
يراد به الا بطلان بدو الاستعانة وطلب التوفيق والفرقة
ما ذكره العتاني وهو قول ابن حنبل واحد الوجهين للشافعية
وقال المرغيناني هو الصحيح ولو قال ان شاء ريد لم يصح موته
عند الشافعية وان شاء قوله قال وينبغي للناس ان يلتزموا
الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان يعني عشيتته
اذ اليوم التاسع من طلوع الفجر والتماسه يكون عند الغروب
وفي المنافع لان سببه شهور الشهر قال الله تعالى فمن شهد منكم
الشهر فليصمه قال وشرطه ثلاثة انواع شرط اصل الوجوه
وهو الاسلام والعقل والبلوغ وشرط وجوب الاداء وهو الصحة
والاقامة وشرط صحة الاداء وهو الوقت القابل له من الشهر
والنية والطهارة من الحيض والنفاس والركن الكف عن الخطايا
وحكمه الثواب وسقوط الواجب من دينه وفي المفيد عدم
تنوع الوجوب الى وجوب الاداء والى اصل الوجوب والى شرط
صحة الاداء فيه الطهارة من الحيض والنفاس شرط صحة
الاداء لا اصل الوجوب لان الحيض والنفاس والمريض يلزمهم
القضاء لوجود اصل الوجوب في حقهم انتهى كلام صاحب المفيد
وينبغي له ان يقول الطهارة من الحيض والنفاس شرط وجوب
الاداء ايضا لانه لا يمكن ان يكون الاداء واجبا عليها ولا يتصور
وجوبه منها وفي اصول الفقه

الصحيح
لم

وجوبه منها وفي اصول الفقه للسرخسي وجوب الصوم
ثابت في حق الحايض لوجوب حكمه وهو الاداء في التلويح وفي
اصول الفقه للبيهقي وجوب الصوم يلزم الحايض لاحتمال الاداء
ثم ينقل الى القضاء والخرج عليها فيه بخلاف الصلاة المخرج
قلت ومن جعل من الطريق والمحرمة للمرأة شرط الاداء
وجبا لا يصار به لوجوب الوجوب وانما قارب الاداء فاذا كان
الصوم واجبا على الحايض والنفساء وانما تأخر الاداء عنها
ينبغي ان يجب عليها الا يصار بالاطعام اذا ما سا قبل الظهر
على نسق الحج ويعارضه المسافر والمريض اذا ما تأخر الاداء
والصحة لا يلزمها الا يصار مع انها لو صام في حال السفر و
المريض صام الصوم منها فالحيض والنفساء اولي وقال الكروكي
سبب وجوب الصوم شهور الشهر وعند المحققين من اصحابنا
كونه منعما باقتضاء شهوتي الفرج والبطن سنة كاملة
ولامناسبة بين الصوم والوقت وانما الاوقات ظروف النعم
ومحل الاداء السكر والاضافة للشرط دون السبب وفي المنافع
اعلم ان الاوقات ثلاثة معيار كشمس رمضان وطرف كوقت
الصلاة المكتوبة وفيه معنى السببية ومشكل كوقت الحج فلو
كان معيارا لما جاز غير الغرض فيه كرمضان ولو كان طرفا جاز
اداء الغرض والنفل فيه في سنة واحدة كوقت الصلاة وجاز
تقديمه على الموقت فيه لان السبب وجوده وهو الميت ويعرف
ذلك من اصول الفقه وانما يلتزمونه في عشية التاسع والعشرين
لان الشهر قد يكون ناقصا قال عليه السلام الشهر هكذا وهكذا
وهكذا وعقد الابهام في الثالثة في حديث سعيد بن عمرو عن
ابن عمرو الشهر هكذا وهكذا يعني تمام الثلاثين ابن مشني
ليبين انه يكون ثلاثين مرة وتسعة وعشرين مرة ومعنى هكذا

هكذا

اشار بيديه جميعا اشار لعشر اصابع وخمس الابهام بالثلاث
 والنون اجود ممن قال حبس الابهام بمعنى عطفه والحديث
 متفق عليه فان رآوه صاموا وان غم عليهم اكملوا عتة
 شعبان ثلاثين يوما اعلم ان صوم يوم تمام الثلاثين من شعبان
 اذا لم يوافق الهلال مع الصحو اجماع من الائمة لانه لا يجب بل هو
 عنه وقد صح عن اكثر الصحابة والتابعين ومن بعدهم كرواه
 صوم يوم الشك انه من رمضان منهم عمرو بن علي وابن مسعود
 وحذيفة وابن عباس وابو هريرة وانس وابو داود وابن السكيت
 وعكرمة والنخعي والاوزاعي والثوري والائمة الاربعة وابو
 عبيد وابو ثور واسحاق وجاء ما يدل على الجواز عن جماعة
 من الصحابة عن ابن مريم قال سمعت ابا هريرة يقول ان اتعجلت
 في صوم رمضان بيوم احب الي من ان اتأخر لانه اذا تعجلت
 لم يعتني واذا تأخرت فانتى ومثله عن عمرو بن العاص وعن
 معاوية لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما
 من رمضان ويروى مثله عن عائشة واسما بنتي اب بكر
 الصديق وان حال دون منظر غيم او قتر او دخان او جحر
 غير ذلك فذلك لا يجب صومه عند اكثر اهل العلم منهم اصحابنا
 ومالك والشافعي والاوزاعي والثوري ورواية عن ابن حنبل
 فلو صامه وبان انه من رمضان يجزيه عندنا وبه قال الثوري
 والاوزاعي والاحرام وجوب صومه مطلقا قول ابن هريرة
 ومعاوية وعمرو بن العاص وعائشة واسما ذكر ذلك كله
 ابن المنذر في الاشراف وابن تيمية في شرح الهداية لا للفظ
 وغيرهما وقال ابن عمر وابن حنبل وطائفة قليلة يجب صومه
 في الغيم دون الصحو وقال قوم ان الناس تبع للامام ان صام
 صاموا وان افطر افطروا وهو قول الحسن وابن سيرين وسواء
 العنبري والشافعي في رواية

٢٤٥
 العنبري والشافعي في رواية عن ابن حنبل وقال مطرف بن عبد
 بن الشخير من كبار التابعين بل من المحضرين وابن شريح
 عن الشافعي وابن قتيبة والداودي وآخرون ينبغي ان يصبح
 يوم الشك مفطرا متلوما غير اكل ولا عازم على الصوم حتى
 اذا نبت ان الله من رمضان قبل الزوال نوى والا فطر ذكر الطحاوي
 وكذا النووي قال في خزانة الاكل وعليه الفتوى للحسن وابن
 سيرين حديث انه هريقة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه قال الصوم يوم يصومون والفطر يوم يفطرون والا ضحى
 يوم يفطرون رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن
 وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الفطر يوم يفطر الناس والا ضحى يوم يفطرن الناس رواه
 الترمذي وقال حسن صحيح فقد جعل الاعتبار لصوم
 الامام معظم الناس ولا ابن عمر ما رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال سمعه يقول اذا رايتهم فصوموا واذا رايتهم فافطروا
 فان غم عليكم فاقدروا له اسما عليه وفي رواية فان غم
 عليكم فصوموا ثلاثين وفي رواية فان غم عليكم فاكملوا
 ثلاثين كلها في صحيح مسلم قالوا معنى فاقدروا له ضيقوا
 شعبان وهو قوله تعالى فمن قدر عليه عليه رزقه او قدر
 تحت السحاب وللعمامة ما رواه البخاري في صحيحه عن
 ابن هريرة عن النبي عليه السلام انه قال صوموا لرؤيته
 فان غم عليكم فاكملوا عتة شعبان ثلاثين عائشة رضي الله عنها
 قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحفظ من شعبان ما لا
 يتحفظ من غيره ثم يصوم لرؤيته رمضان فان غم عليه
 عد ثلاثين يوما ثم صام رواه ابو داود والدارقطني وقال
 اسادة صحيح وقال النووي ورجال اسناد كلهم صحيح بهم

في الصحيحين على الاتفاق والانفراد وعن حذيفة
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقعدوا الشهر حتى تروا
الهلال او تكملوا العدة ثم صوموا حتى تروا الهلال
او تكملوا العدة رواه ابو داود والنسائي والدارقطني
 وغيرهم باسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم فهذا
الاحاديث صحيحة صريحة في تكميل شعبان ثلاثين يوما
واصه على قوله لا تقعدوا الى المطلق او الجملة ومن
قال بتقديس تحت السحاب فهو منابذ لصريح باقي
الروايات فهو مردود ومن اين له انه تحت السحاب
بلاد ليد وعنه ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
صوموا رمضان لرؤيته وافطروا لرؤيته فان حال بينكم
وبينه غمامة او ضباب فأكملوا شهر شعبان ثلاثين
ولا تستقبلوا رمضان بيوم من شعبان وعن ابن عمر
الطائي قال اهلكتنا رمضان ونحن بذات عرق فارسلنا
رجلا الى ابن عباس يساله فقال ابن عباس قال رسول الله
ان الله قد امك لرؤيته فان اغشى عليكم فأكملوا العدة
رواه مسلم والدارقطني ولفظه فان غم عليكم فأكملوا
عدة شعبان ثلاثين قال الدارقطني هو صحيح عن سبعة
قال اصحابنا والشافعي وما كذا وجهور السلف والخلف
معنى فاقدروا له قدره والى تمام العمل قال اهل اللغة
قدرت الشيء بتخفيف الدال اقدروا اقدروا بالضم والكسر
في المضارع وقدرته واقدرته بالتشديد وبالهمزة بمعنى
وهو من التقدير ويقال غم الهلال واغشى وغشى بتشديد
الميم وتخفيفها على ما لم يسم فاعله اذا حال بينهم وبين
الهلال غيم ذلك النور وغشى قلت هذا دليل على وجه
تحت الغيم ونحن لا نعقل

تحت الغيم ونحن لا نعقل تحته بل يحتمل ان يكون وان
لا يكون والاصل عدمه تحته ويقال غشى بفتح الغين و
تسرا الباء والغاية السحابة وقد غاشت السماء وغشمت
واغامت واغتمت بغير اعلال على الاصل وتغشمت وواغمت
وفي الاخيرة القوافية غم اي ستر ومنه الغم لانه تستر
القلب والرجل الاغم المستور الجبهة بالشعر ويسمى السحاب
غيا لانه يستر السماء وفي الاكمال للقاضي ضمنا للغما
الغيم اي من غير رؤية غمي عليه واغشى التاء افسح وعي
بالعين المهملة اي خفي وقيل هو من الغما السحاب الرقيق
او من الغي المقصور وهو عدم الرؤية قال ولان الاصل
بقاء الشهر فلا سقل عنه الا بدليل ولم يوجد قلت هذا يمنع
على ما تقدم ان الشهر ثمانية تكون تسعة وعشرين وتارة
ثلاثين يوما فلم يكن احدهما اصلا للآخر وذهب بعض العلماء
الى ان المراد به التقدير بحساب القمر في منازل فانه بدكم
علم ان الشهر تسعة وعشرون او ثلاثون وقال بعض اهل
العلم هذا خطاب لمن خصه الله بهذا العلم وقوله فأكملوا العدة
ثلاثين يوما للعامة وفي قنية المنية قال القاضي عبد الجبار
وغنى لا باس بالاعتداد فيه على قول المتجهين وعن محمد بن مقاتل
قاضي القضاة انه كان يسألهم ويعتمد قولهم اذا اتفق جماعة
منهم وقيل يرجع فيه الى قول الحساب عند الاشتباه وهو قول
الداودي ايضا واستبعد وفي تهذيب الشافعية هل يجوز للمجتبى
ان يعمل بحساب نفسه فيه وجهان قلنا نصب لاسباب بالشرع
ولم يره به وقال سند من المالكية في الطراز لو كان الامام
يرى الحساب فان ثبت الهلال به لم يتبع لاجماع السلف على خلافه
وهو قول ابن حنبل قوله ولا يصومون يوم السك الا تطوعا

سادس عشر

وهو المكمل لثلاثين من شعبان فانه قيل كيف يسمى يوم الشك
وكونه من شعبان راجع لقوله عليه السلام فانه غم عليكم
فاكملوا عتة شعبان ثلاثين وقد قال الاصل بقا الشهر قيل
له يحمل على انه شهد عند القاضي صبي ومن لا يقبل شهادته
فيترجح جهة كونه من رمضان بذلك فيقع الشك فيه او اطلق
الشك على الوهم بحورالعدم القطع بانه من شعبان ويذكر
على هذا انه اذا كان تسعة وعشرين يوما يقولون الشهر ناقص
هكذا العرف والحديث الذي ذكر صاحب الكتاب وغيره من الاصا
لا اصل له وصوم يوم الشك على وجوه كما ذكر صاحب الكتاب
احدها ان ينوي فيه صوم رمضان وهو مكروه وفيه خلاف الا
هريغ وعمر بن العاص ومعاوية وعائشة واسماعيل
تقدم ثم ان ظهرا انه من رمضان يجزيه لانه شهد الشهر و
صامه وثبت له النية وهو قول الاوناخي والثوري ووجه
للسافعي وعند الشافعي وابن حنبل لا يجزيه الا اذا اخبر به
من يثق به من عند او امانة وفي تمام الثلاثين لو نوى صوم
غدا كان من رمضان يجزيه عند وان ظهرا انه من شعبان
كان تطوعا وان افسد لم يقضه لانه لم يلزمه كالمظنون
الثاني ان ينوي عن واجبا آخر كقضاء رمضان او النذر او الكفارة
وسومكرو ايضا الا انه دون الاول في الكراهة لان الاول
نقص في زيادة يوم من رمضان بخلاف الثاني ثم ان ظهرا انه من
رمضان يجزيه وقد عرف انه يتاذى باي نية كانت وان
ظهرا انه من شعبان قيل يكون نفلا لان الواجب الكامل لا ينافي
بالناقص لمكان النهي فيقع تطوعا وقيل يجزيه عن الذي
نواه من الواجب وهو الاصح وفي المحيط وهو الصحيح لان النهي
عنه الصوم بنية رمضان للزيادة في عتة رمضان فاشبه
الصلاة في الارض المخصوصة

الصلاة في الارض المخصوصة بدلا ولي لان الصلاة في الارض المخصوصة
شملت الكراهة جميع انواعها من واجب ونفل ومع هذا صحت
وفي مسيلتها النفل غير مكروه فيه الا ان الواجب فيه الحق بفرض
رمضان في الكراهة لانه من حنسه وان كانت الكراهة في نية
الفرض اشد بخلاف صوم يوم العيد حيث لا يجوز فعل الصوم
الواجب فيه اذا كان كاملا لان النهي عن صوم يوم النحر لاجل
ما فيه من تفويت اجابة دعوة الله تعالى وذلك يقوم بكل صوم
وقبح صوم يوم النحر اشد من قبح الصلاة في الارض المخصوصة
ولهذا لو شرع في صوم يوم الفطر والنحر ثم افسد لا قضاء
عليه ولو شرع في الصلاة في الارض المخصوصة ثم افسدها
يلزمه القضاء فافترقا واذا لم يستبين شئ لم يسقط الواجب
من ذمته لاحتمال انه كان من رمضان والثالث ان ينوي
التطوع وهو غير مكروه عندنا وبه قال مالك
الحمي وجوبه كالشك في طلوع الفجر في الاشراف وحكي ما لا
يجوز النفل فيه عن اهل العلم وهو قول الاوناخي والليث
وابن مسلمة واحمد واسحاق وفي جميع الفقه لا يكره صوم
يوم الشك بنية التطوع والافضل في حق الخواص صومه بنية
التطوع بنفسه وخاصته ويوم مروى عن ابو يوسف وفي
حق التلوم الى ان يقرب الزوال وفي المحيط والكتاب الى وقت
الزوال فان ظهرا انه من رمضان نوى الصوم والا فطروا ان
صام قبل رمضان ثلاثة ايام او شعبان كله او وفي يوم الشك
يوما كان يصوم فافضل صومه بنية النفل وفي المبسوط الصوم
افضل لانه مندوب اليه في سائر ايامه فكذا هذا اليوم قال
وتاويل النهي ان ينفي الفرض فيه قلت فيه بعد فان ابن
عباس روى عن النبي عليه السلام انه قال لا تقدموا رمضان

لهذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتاهم بقوله عمار رضي الله
هكذا رواه البخاري ومسلم عنه ولم يرفعه أحد من علمي
وقال إن نوى به عن رمضان كره له بإجماع الصحابة
وسو غلط فائدا قدما عدم كراهتهم عن جماعة من
الصحابة واستحبابه عنهم وفي الحواشي قوله نفيا للتمه
أي لتهمة العصيان الذي في الحديث لأن العاقبة إذا قيل
لهم صوموا يقع في قلوبهم مخالفة الحديث ثم عارضه بقوله
لا يصيام اليوم الذي يشك فيه أنه من رمضان الآتية
ولا أصلا لها ثم إن ظهرا أنه من رمضان وقع عنه وإن ظهر
أنه من شعبان كان تطوعا وإن أفسد قضاءه لأنه شرع
ملتزما والرابع أنه يفتح في أصلا النية بأن ينوي أن يصوم غدا
أن كان من رمضان ولا يصومه أن كان من شعبان قالوا في هذا
الوجه صائما لأنه لم يقطع عزمه فصاركما إذا نوى أنه إن
وجد غدا غدا فطروا ولم يجد صام وإن وجد السحور صار
وإن لم يجد لم يصم لا يكون ناويا والتطبيع في النية هو التردد
فيها وإن لا سمها من ضجج في الأمر إذا وهن فيه وقصر راحله
من الضجوع وهو الضعف ذكر المطرزي وابن فارس والخامس
أن يفتح في وصف النية بأن ينوي أن كان غدا من رمضان يصوم
عنه وإن كان من شعبان فعن واجبا خروا هو مكره لثمة
بين امرين مكرهين ثم إن ظهرا أنه من رمضان أجزاء لعدم
التردد في النية وإن ظهرا أنه من شعبان لا يجزيه عن الواجب
إذا الجهة لم تثبت للتردد فيها وأصلا النية لا تكفيه ويكون تطوعا
غير مضمون لشروعه مستقلا والسادس أن ينوي عن رمضان
أن كان غدا منه وعن التطوع أن كان من شعبان يكن لأنه ناو
للفرض من وجه والسبب في المحرمات يعمل عمل الحقيقة ثم أنه
ظهرا أنه من رمضان أجزاء

ظهرا أنه من رمضان أجزاء وإن ظهر من شعبان جاز نفلا إذا الجهة
إذا بطلت يبقى أصلا النية وهو كاف ولو أفسد لا يقضيه لعدم
الحزم به وفي قاضي خاف ومن المشايخ من قال إذا ظهرا أنه من رمضان
لا يجزيه عن رمضان وروى ذلك عن محمد قالوا هذا بناء على ما ذكر
في الجامع إذا كثر ثم ينوي الظهور والتطوع عند ابن يوسف يصير
شارعا في الظهور وعند محمد لا يصير شارعا في الصلاة قلت ويمكن
أن لا ينوي على تلك المسئلة ويفرق بينهما بأن هاهنا على تقدير
أن يكون من رمضان لاجع بينهما ولا نزاعه النفل وهناك غير
الفرض مزاحم للفرض وفي جوامع الفقه لو صام يوم الشك عن
القضاء أو الكفارة أو النذر لم يجز قبل معناه أنه يكن ويقع
عما نوى هو الصحيح بخلاف يوم العيد وأيام التشريق نظيرهما
لو شرع في صوم يوم الشك يلزمه المضي فيه ولو أفسد قضاؤه
وروى الخطيب عن عبد الله بن جرادة قال أصبحنا يوم الثلاثاء
صياما وكان الشهر قد أعمى علينا فأتينا النبي عليه السلام
فوجدناه مفطرا فقلت يا رسول الله صمنا اليوم قال افطروا
الآن يكون رجلا يصوم هذا اليوم فليتم صومه لأن افطر
يوما من رمضان من أن اصوم يوما من شعبان ليس منه
يعني من رمضان قال الخطيب ففي هذا كفاية عما سواه قال
ابو الفرج ابن الجوزي هذا الحديث موضوع على ابن جرير
ولا أصلا له ولا ذكر له أحد من الأئمة وإنما ذكر في نسخة يعلى
بن الأشدق وقال أبو زرعة يعلى ليس بشيء وقال البخاري
لا يكتب حديثه والسابع أن ينوي الفطر فيه ثم تبين قبل
الزوال أنه من رمضان فينوي الصوم فانه يجزيه وقد مر قبله
وفي شرح المذهب للنووي أنه قال لا يصوم غدا عن رمضان أن كان
منه والآفاقا مفطرا أو متطوعا لم يجزيه عن رمضان إذا بان أنه منه

وقال المذني يجزيه عن مضاة وان قال اصوم غذا عن مضاة
او تطوعا لا يصير صائما بلا خلاف وان قال اصوم نفلا غدا
ان كان من شعبان والآتي من مضاة فصادق في شعبان صح
صومه نفلا صرح به المتولي وغيره ووقال اصوم قضاء
او تطوعا يقع نفلا قال وهو قول محمد بن الحسن وعندنا
يوسف يقع عن القضاء وقال اصحاب داود الظاهري لا
يصح صوم يوم الشك اصلا في الذخيرة والجامع موردا
عن ابن حنيفة والرواية بالواو ولو نوى قضاء رمضان
كفارة لا يصير شارعا في واحد منها اتفاقا ولكن يقع تطوعا
وذكر ابو سليمان في الاملاء انه يقع عن قضاء رمضان
استحسانا لانه اقوى وان نواه عن يومين من قضاء رمضان
او عن ظهاريين او يمينين اجزاء عن احدهما لان البينة في
الجنس الواحد لغو ولو نوى في الصلاة الظهر والتطوع لا
يصير شارعا عند محمد بخلاف الصوم وعندنا يوسف يصير
شارعا في الفرض ويروي عن ابن حنيفة ذكره في الجامع لقول
الفرض اول افتقار الى تعيين النية فرع اسير او
محبوس في مطبوعة تحري فصام رمضان جاز قاله البسيط
والمرغيناني بشرطين اكمال العدة وتبيين النية وفي
البدايع جملة الكلام فيه انه اذا تحري وصام شهرا غير
فلا يخلوا اما ان وافق رمضان او لم يوافق بان تقدم او
تاخر فانه وافق جاز ولا يشك وان خالف وتقدم لا يجوز
لانه اذا ه قبل سبب وجوبه وان تاخر بان صام شوالا
وكان رمضان كاملا وشوال ناقصا قضى يومين يوم الفطر
ونقص شوال وان وافق شهر ذي الحجة وموناقص قضى
خمسة ايام يوم النقص ويوم النحر وثلاثة ايام التشريق
ويشترط تعيين النية

ما يحظر اسير او
محبوس تحري
وصام خارجه
بصلح

ويشترط تعيين النية ووجوه هامة من الليل ولا يشترط
نية القضاء ذكر القدر حتى انه لا يشترط وذكر القاضي
في شرحه يختصر الطحاوي انه يشترط قال صاحب البدايع
الصحيح انه لا يشترط لانه قد نوى ما عليه ومضى كافيته و
لو صام بالتحري سنين كثيرة ثم تبين انه صام في كل سنة
قبل رمضان قبل يجوز وجعل في السنة الثانية قضاء عن
الاول وفي الثالثة عن الثانية وفي الرابعة عن الثالثة
هكذا وقبل لا يجوز الكل لانه صام قبل رمضان في كل سنة
وفصل الفقيه ابو جعفر الهندواني فقال ان صام في السنة
الثانية عن الواجب الذي عليه الا انه ظن انه من رمضان
جاز وكذا في الثالثة والرابعة لانه صام عن الواجب الواجب
قضاء رمضان الاول دون الثاني ولا يكون عليه الا قضاء
رمضان الاخير لانه لم يقضه فعليه قضاء وان صام في
السنة الثانية عن الثالثة وفي الثالثة عن الرابعة لم يجوز
وعليه قضاء الرضانات كلها لعدم الجواز عن رمضان
الاول فلانه لم ينو عنه ولا عن الثاني لانه صام قبله و
كذا الثالث والرابع قال وضرب له مثلا وموان رجل اقتدى
بامام على ظن انه زيد فاذا موعمر ولم يصح لان في الاول
نوى الاقتداء واخطأ ظنه وفي الثاني نوى الاقتداء بزيد
ولم يوجد فلا اقتداء كذلكها هنا اذا نوى في كل سنة عن
الواجب عليه تعلقت نيته بالواجب عليه لا بالاول والثاني
الا انه ظن انه الثاني فاخطأ في ظنه فيقع عن الواجب
لا عما ظن وفي شرح المذهب للمؤلف ان اجتهد وصام فله احوال
اربعة احدها يجزيه بلا خلاف تقدم او تاخر ان استمر الاشك
ولا عاقبة عليه اذا الظاهر من الاصابة الثانية ان يوافق

رمضان فيجزيه بلا خلاف وقال الحسن بن حي حتى عليه
الاعانة للشك في الشهر عند صومه الثالثة ان يقع بعد
رمضان فيجزيه وهذا يكون قضاء او اداء فيه وجهان
اصحها انه قضاء وان قلنا اداء وكان ناقصا لا يلزمه قضاء يوم
وان قلنا قضا يلزمه قضاء يوم الرابعة ان يصوم قبل رمضان
ثم ادرك رمضان بعد بيان الحال لزمه صومه وان لم يتبين الحال
الا بعد مضي رمضان ففيه قولان اصحهما وجوب لقضاء والثاني لا
قضاء عليه وموينا على انه اداء لانه كما جعل اداء بعد وقته للضرورة
وكذا قبل وقته قلت جعل ذلك اداء قبل وقته بعيد جدا ويحتاج الى
ذكر الدليل قال وان قلنا لا يجزيه لان القضاء لا يكون قبل وقته
وان تبين في اصابه صام ما بعد وهذا يقتضي ما قبله فيه طريفة
وان صادف صومه الليل دون النهار باء كان في مطون لزمه
القضاء بلا خلاف وان لم يؤق حريه الى شيء قال ابو حامد يلزمه
ان يصوم ويقضى قال ابن الصباغ هذا غير صحيح لانه لا يلزمه
ان يصوم بلا دليل ولا شبهة قال النووي اذا وقع قبل رمضان لا
يجزيه في الصحيح وهو قول في حنفية ومالك والشافعية والنذر
وعن الشافعية وان ثور يجزيه فان استمرت الظلمة ولم يعرف الليل
من النهار ففيه ثلاثة اوجه يصوم ويقضى ولا يصوم ويصوم
لا يقضى وهو الاصح وفي الذخيرة المالكية لو لم يترجح عند الاسير
شيء قبل يصوم السنة كلها كن نذريوما وسمه قوله قال ابو
راي هلال رمضان وحسن صام وان لم يقبل الامام شهادته قال في
التحفة يجب عليه وهي لتهمة الفسق ان كان بالسوء علة او
لتفترقه او لم يكن بها علة وان كان علة لا وان افطر قضا ولا كفارة
عليه عندنا وان افطر قبل رقة فلا رواية في وجوب الكفارة واختله
الشايع فيه وفي البدايع اذا راى الهلال وصلى ورة الامام شهادته
قال المحققون من مشايخنا

في رايه هلال رمضان

قال المحققون من مشايخنا لارواية في وجوب لصوم عليه وانما
الرواية انه يصوم وهو محمول على النذر باحتياط قلنا قال
في التحفة يجب عليه وفي المبسوط عليه صومه وبعد منع الوجوب
ظاهر لان الرواية يفيد العلم في حقه وقال الحسن بن الحسن
البصري لا يصوم الا مع الامام وهو قول عطاء وطاوس واسحق
بن راهويه وعثمان البتي والحسن بن حي وابن سيرين وان
ثور وجبتهم حديث انه هرين رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
الصوم يوم يصومون والفطر يوم يفطرون والاضحى يوم يفطرون
رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن وعن عايشة
رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الفطر يوم يفطر الناس
الحديث وقد تقدم ما قاله الترمذي حديث حسن صحيح فلم يصوم
الا اليوم الذي يصومه الناس وهذا اليوم لم يصمه الناس وعن
بعض الشيعة اسقاط حكم الاهلة واعتماد تمام العدد لقوله
عليه السلام شهرا عيدا لا ينقصان رمضان وذو الحجة ثبت ذلك
في الصحيحين وقوله عليه السلام صومكم يوم تحرركم ويوم عليه
ما رواه البخاري ومسلم الشهر هذا الى آخره ولا يصح صومكم
يوم تحرركم بل هو منكر باتفاق الحفاظ قاله النووي وتاويل الاول
لا ينقص اجرهما والثواب المرتب عليهما وان نقص عددهما
فيلزمه لا ينقصان معا غالبا من سنة واحدة وقيل لا ينقص
ثواب ذي الحجة عن ثواب رمضان لان فيه المناسك والعشر الذي
ثبت فضله وانما يخص هذين الشهرين لتعلق العبادة بهما
وهي الصوم والحج قلت شهر احدا العيدين انما هو سؤال الاشهر
رمضان والصوم الواجب ليس فيه فلا بد فيه من تقدير ومجاز
ثم عند الشافعية اذا افطر بالوقاع يجب عليه القضاء والكفارة
احتج بان رؤيته يفيد العلم في حقه ورؤية غيره اذا قبلها

صومكم يوم تحرركم
لا يصح

القاضي لا يفيد العلم في حقه فاذا اوجبت الكفارة هناك فوجوب
هنا باطل بالطريق الاول لزيادة القوة فصار كالتفريق
بطلوع الفجر وكذا لو رآه اهل بلدة ولم يبين اهل بلدة
اخرى او كانوا جماعة فمرة القاضي شهادههم يجب عليهم
الكفارة بالوقوع وبالقياس على وجوب القضاء وموقوف
ابن حنبل ولنا قوله عليه السلام صومكم يوم تصومون
فطرتم يوم يفطرون ويوم يفطر الناس وقد ذكرتها قريبا
والناس لم يصوموا هذا اليوم فلم يكن هذا اليوم يوم صومنا
ولان عدم وجوب صوم هذا اليوم على سائر الناس دليل
عدم رضائته ولهذا لا يترك الاجزاية المعلقة برضا
من الطلاق والعناق والايام والنذور ولا ينجذ به اجال
الديون قال النورتي بلا خلاف قلت ينبغي ان يوجد هذا
الاحكام في حق نفسه ولان اتفاق الخلق الكثير والجمع
الغفير على عدم رؤيته يدل على خطأ هذا الرأي مع
استوائهم في قوة النظر وحدة البصر ومعرفة منزلة
الهلال والمحرم منهم على طلبه ولان بقا القاضي شهادته
تكذيب لرؤيته فصار مكذبا شرعا ولان الجزم برؤيته
منتف فلعلمه رأى شعرة طويلة قائمة لحاجبه او في
جفنه وقد يخيل للانسان عند ادامة النظر وكذا البصر
اشكال كاتها الهلال ويتوهم ما ليس بهلالا هلالا
روى ان رجلا اخبر عمر رضي الله عنه بروية الهلال
فمسح عمر على حاجبه ثم قال ابن الهلال فقال فقدته
يا امير المؤمنين فعلم ان شعرة من حاجبه تقو مست
فظنها هلالا فيلزم احد امرين اما عدم الرضائية
حقيقة او شبهة العدم فيد رابا الشبهة كالحديث وهو في
معنى الحد لان الحد هو المنع

ما يحيط بها ادا
رأى الهلال
وحده

معنى الحد لان الحد هو المنع وشرعت لمنع الاقدام على مفسداته
ولهذا لا يجب على الخطي ولا ان عدم الوجوب على غيره يدل على
عدم رضائته هذا اليوم لان الوجوب غيب من لوازم رضائته
كما في الاغم الاغلب وعدم اللازم يدل على عدم الملزوم لان اللازم
اذا انتفى ينتفى ملزومه قطعاً ولان النص وله بوجوب الكفارة
في اقسام صوم رمضان من كل وجه وهذا ليس برضا في حق
الناس غير الراي فلا يقياس عليه لانا نرى القياس في الكفارات
والحدود ومن يروى القياس فيها اذا كان غير المنصوص وقد ذكرنا
الفارق فلا يقياس عليه ولا يلحق به ولا يقال عدم الوجوب على غيره
يدل على عدم رضائته في حق غيره لا في حق نفسه فلنا يدل على
عدم رضائته في نفس الامر الذي هو اعم منه وهذه التلثة
التي يعتمد الخصم وجوابها ما ذكرته ولو افسد بالوقوع قبل
الشهادة او بعدها قبل رده فلا رواية لهذه المسئلة واختلف
المشايع في وجوب الكفارة فيها وجه قول من فرق ان بعد الرده
قد علم عدم وجوب صومه على غيره ولا ذلك قبله ولان يرد القاضي
شهادته يحصل له شبهة في رؤيته لانه دليل شرعي بخلاف
عدم رده ولان يرد الامام شهادته يصير مكذبا شرعا ولا ذلك
قبله ولان اسقاط الكفارة عنه مما يجتنب على اقسام صوم رمضان
في حق الامة كافة لانه غير عالم بخروج هذا اليوم عن كونه
من رمضان فحقهم اذ يجوز ان يحكم بشهادته وحده او مع غيره
ولا ذلك بعد الرده ولان اسقاطها عنه قبل شهادته يقع مانعا
من الشهادة اذ يجوز قبولها قبل الرده فيجتمع عنها خوف لزوم
الكفارة فكان عدم وجوبها مانعا عن اداء الشهادة ثمه ولا
كذلك هنا ولانا لو اوجبناها هنا لا اوجبناها ثمه بيانه انه
اذا اداها وقبلها الامام وجب على الناس الصوم والكفارة وان

رقة ها وحبا عليه خاصة لا تانكلم على هذا التقدير فكان الضم
فيه اثر بخلاف العكس والجواب عن انفراد برؤيته طلوع الفجر
من وجوه الاول ان طلوع الفجر الثالث ظاهري غير خفي بخلاف الهلال
في الليلة الاولى الثالثة انه واقع في شهر رمضان المجمع عليه الثالث
انه لم يكن لغيب صنع في رقة رؤيته لطلوع الفجر ولا في تكذيبه
بخلاف رقة شهادته الرابع ان غيب ممن لم يمس بذي ولاية
في رقة رؤيته ليكون تكذيبا له الخامس ان زمن رؤية الهلال
زمن طلب الناس لرؤيته فانفراد عنهم يدل على فساد حيله
وتطرق التهمة لا رؤيته بخلاف وقت الفجر فان العاقلة لم تجر
تدراسته السادس ان انفراده برؤية طلوع الفجر لا يعلم فلا
يكون المعارض له معلوما السابع ان انفراد عن الناس كاقعة
لا يمكن الاطلاق عليه ولا العلم به اذ هو وقت نوم وغفلة بخلاف
رؤية الهلال الثامن ان تلك اللحظة زمانها قليل جدا فلعلم
الذي لم يمس كان زمن عدم رؤيته له قبل زمن رؤية الراي
المنفرد وضبط تلك الحالة وتمييزها في غاية الصعوبة و
العسر ولعله غير ممكن ولو امكن فانها يكون بمراقبة النجوم
ومعرفة المنازل وضبط دقائق الساعات فيحتاج الشخص
ان يكون في غاية المعرفة والاتقان لهذه الصناعة والجواب
عن رؤية اهل بلد وعدم رؤية اهل بلد اخرى ان الرضائية
ثابتة عندهم في حقهم اذ من البعيد ان يجتمع اهل بلد بكمالها
على الخطاء واليوم بخلاف المنفرد الواحد ولاته امر عام في ذلك
البلد لم ينفره به البعض دون بعض ولا ان يوجب الصوم على
اهل هذه البلدة يجب على ساير البلدان عند البعض وبالمختلف
المطالع عند آخرين بخلاف المنفرد برؤية الهلال حيث لا يتعدل
مع ملا نفسه من الخلق الذي ذكرناه ولا ان افساد الصوم فيه
اذا خلا عن الكفارة اتبع

اذا خلا عن الكفارة اتبع من افساد المنفرد لان الكفارة صيام فيلزم
ان يفطروا كلهم بغير كفارة ولا خفاء في قبح هذا وقوله هذه
الكفارة يندرج بالشبهات لانها اجريت مجرى الحدود ولهذا
لا يجب على المخطئ بخلاف الكفارة الواجبة على المحرم حيث يحتاج
في ايجابها حتى كانت الدلالة والاشارة والاعانة على الصيد
كالباشية ويجب على النايب والناسي والمخطئ ولا ما ثم ولو
اخط هذا الرجل المنفرد برؤية هلال رمضان ثلاثين يوما لا
يفطروا به قال مالك والليث وابن حنبل قال في البدائع لا يفطر
بالشك قلت كان ينبغي له ان يقول لا يفطر لاحتمال ان لا يكون
هلالا بل كان خيا لا وذلك لا يعارض رؤيته ولاته يتهم بالاخط
والناس صيام وقال الشافعي يفطر سيرا وهو شاذ عن مالك
وحاصله الاخذ بالصوم فيها احتياطا ولو افطر في الحادي الثلاثين
فلا كفارة عليه لانه يوم الفطر عندك وهو اقوى من شهادته
غيب عندك وعند مالك يكفر قوله واذا كان بالساعة علة قبل
الامام شهادة الواحد العدول في رؤية هلال رمضان رجلا كان
او امرأة خرا كان او عبدا لانه امر ديني كرواية الحديث
وقول العدل في البيانات مقبول ولاته يلزمه الصوم ثم يتعدى
لغيره تبعا بخلاف باب الشهادة لانها ملزمة للغير ابتداء فيشترط
فيها العدل والعدالة ولاته لا يتهم في شهادته برؤية هلال
رمضان لا لزومه بها نفسه اولا بخلاف الشهادة فانها ملزمة
لغير الشاهد لان نفسه فهو نظير رواية الحديث كما ذكرنا وقوله
وتأويله قول الطحاوي عدلا كان او غير عدلا ان يكون مستورا
في المحيط والذخيرة هذا غير ظاهر الرواية وفي الذخيرة والمستور
لا يقبل في ظاهر الرواية روى الحسن عن ابيه حنيفة انها تقبل قال
وهو الصحيح وفي التحفة والطحاوي يكتبني بالعدالة الظاهري

وفي الذخيرة وان كان فاسقا قلت هذا بعيد لان الصوم
من باب الديانات لامن باب المعاملات وفي جوامع الفقه
قال الطحاوي معنى العدالة بحكم الاسلام قلت لو كان
معناه ذلك لم يحتاج الى اشتراطها والعلة سبحانه وغيار
او دخان لجواز ان السحاب اقشع فراه من خلله ثم
انطبق وانحجب لهلال وفي الذخيرة عن ابي جعفر الفقيه
قبول قول الواحد في صوم رمضان سواء كان بالسماء علة
ام لا وعن الحسن انه قال يحتاج الى شهادتين رجلين او
رجل وامرأتين سواء كان بالسماء علة ام لا وفي البدائع
يقبل قول الواحد في رمضان اذا كان بالسماء علة بلا خلاف
بين اصحابنا وفي الاسابيع في روى الحسن عن ابي حنيفة
انه يقبل في الصوم شهادة الواحد وان لم يكن بالسماء علة
وفي الروضة ذكر في المداروني انه يقبل شهادة الواحد
بالصوم والسماء مصحبة عند ابي حنيفة خلافا لما في
المحيط وينبغي ان تفسر نفس جهة الرواية فان احتمل
روايته يقبل والا فلا وفي الذخيرة بين كيفية التفسير
عن ابي بكر محمد بن الفضل فقال اذا كانت متغمة انما
يقبل شهادة الواحد اذا فسروا وقال رايته الهلال
خارج البلد في الصحراء او يقول رايته في البلد
بين خلل السحاب في وقت يدخل في السحاب ثم يتجلى
اقتابرون هذا التفسير فلا يقبل لمكان التهمة ويقبل
شهادة المحدود في القذف الثابت في ظاهر الرواية لغنى
الخبر وروى الحسن عن ابي حنيفة انها لا تقبل لما فيه
من الالتزام وكان فيه معنى الشهادة ولم يذكر في المحيط
غير الاول ويثبت قول الواحد بالواحد وقول العبد
بالعبد بخلاف سائر الحقوق

602
بالعبد بخلاف سائر الحقوق فان قول الواحد لا يثبت بل يثبت
بأثنين ذكر في الذخيرة وشرح الاسابيع في لانه خير ولا يشترط
لفظة الشهادة ذكر في السرخسي والناطقي في هدايته وذكر شيخ
الاسلام انها مشترط والمذهب عند الشافعية ثبوته بعد
واحد ولا فرق بين الغيم وعدمه عندهم ولا يقبل قول العبد
والمرأة في الاصح ويقبل قول المستور في الاصح وقال عطاء وعمر
بن عبد العزيز والاوزاعي وما لك والليث واسحاق وداود
يشترط المثنى وقال الثوري رجلا او رجلا وامرأتان وقال
احمد يصوم بواحد عند عدم الغيم وعن ابن عمر رضي الله عنه
قال تروى الناس الهلال فاخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم اني
رايته فصام وامر الناس بصيامه رواه ابو داود والدار
قطني قال النووي صحيح على شرط مسلم ومنه محمول على الغيم
يدل عليه انفراق عن الناس وفيه دليل على انه لا يشترط
لفظة الشهادة فيها لانه قال اخبرته وفي حديث الحسين
بن حورث الجدلي جديدة قيس قال خطبنا امير مكة الحارث
بن حاطب قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ننسك للروية
فان لم ننسك شهد شاهد عدل نسكنا بشهادتهما رواه ابو
داود والدارقطني والبيهقي وقال اسناده صحيح وحلق على
عيد الفطر ثم اذا قبل الامام شهادة الواحد وصاموا ثلثين يوما
لا يفطرون وروى محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن انهم يفطرون
عند تمام الشهر بشهادة الواحد وهو المذهب عند الشافعية
وقال الحلواني هذا اذا كانت السماء مصحبة فان كانت متغمة
يفطرون بلا خلاف وبالأثنين يفطرون ان كانت متغمة بالاتفاق
وكذا ان كانت مصحبة وفي فوايد ركن الاسلام على السخدي لا
يفطرون والا ولا اصح وفي البدائع بلا خلاف واعتبر ابن سماعة

على محمد فقال متى افطرت تمام العلة بشهادته فقد اثبت
الفطر بشهادة الواحد وافطرت بقوله اجاب محمد فقال لا
انهم المسلم في ان يصوم يوما من غير رمضان ويفطر يوما
مكانه من رمضان وعبارته ان يتعجل يوما مكان يوم وعنه
انه كان صادقا في شهادته وجواب آخر ان الفطر ثبت
بشهادته تبعا ومقتضى لا مقصودا وقد ثبت الشيء مقتضى
وتبعا وان لم يثبت مقصودا كالميراث بالنسبة لثابت الشهان
القابلة بالولادة واذا لم يكن بالسما علة لم يقبل الشهان
حتى يراه جمع كثير يقع العلم بخبرهم ولا تقدير في الجمع الكثير
في ظاهر الرواية وفي التحفة حتى يدخلوا في حد التواتر بان
يشهد جماعة من محال مختلفة وفي المنافع اراد بالعلم غالب
الظن لا العلم الحقيقي قلت هو نظير قوله في الزيادات لفا
كان مع رفيقه ماء ومعه الصلاة وعلم انه يعطيه
او غلب على ظنه واراد بالعلم طائفة القلب اذ حقيقة
العلم لا يتصور عنه وفي المحيط ان ينزه الواحد والاثني
يورث بالرؤية تهمة الغلط او الكذب والنحل والمطالع
لا يختلف الا بالمسافة البعيدة الفاحشة وفي الذخيرة اذا
كانت السما مصحبة يحتاج الى زيادة العدد واختلافها فيها
فعن انه يوسف خمسون اعتبارا بالقسمات وقيل مائة ذكرها
في خزائن الاكل وعن انه حفص الكبير انه يعتبر الوتر وقيل
اربعة آلاف بحاري قليل وقيل خمس مائة يبلغ قليلا
ذلك عن خلف وقيل ينبغي ان يراه من كل رجلا او رجلين
وفي البدائع قيل ينبغي ان يكون من كل مسجد واحدا او اثنا
وفي رواية الحسن يقبل فيه شهادتان رجلين او رجلا وامرأتين
وفي المحيط وفي رواية الحسن عنه يقبل شهادتان الواحد العدل
سواء كان بالسما علة ام لا

سواء كان بالسما علة ام لا وقيل يفرض ذلك الى راي القاضي
والاسام فان استقر ذلك قلبه قبل والا فلا وفي المحيط و
الذخيرة هذا قول محمد قلت وما اشبه هذا بقول انه خيفة
في تفويضه الى راي المبطل به وما ابعد قول من اشترط اربعة
آلاف او الوفا من الصواب فاذا كان قتل النفس يستحق باثني
فكيف يتوقف الدخول في العبادات على شهادة الوتر بلا دليل وقال
الطحاوي يقبل قول الواحد اذا جاء من خارج المصر لان المطالع
يختلف بصفاء الهواء خارج المصر وكذا لو كان على مكان مرتفع
في المصر وذكر القدوري انه لا يقبل في ظاهر الرواية وذكر الكرخي
انه لا يقبل في الابنية وصحح رواية الطحاوي واعتمد عليها
وذكر محمد في كتاب الاستحسان لكن ظاهر الرواية هو الاول
وفي الذخيرة القرائية منع سحنون قبول قول الاثني اذا كانت
السما مصحبة والمصر كبير كقولنا ولا يقبل قول المراهق وان
كثروا وقوله قد ينشق الغيم من موضع القمر فيتنفق للبعض
النظر قال في المنافع قصد به السجع باعتبار ما يؤلا اليه والا
لا يسمى قمر الا بعد ليلتين وفي الصحاح يسمى هلالا الى الثلاث
قوله واذا كان بالسما علة لم يقبل في هلال الفطر الا شهادتان
رجلين او رجلا وامرأتين وفي الذخيرة لابد من اعتبار العدالة
والحرية في الفطر والاضحية وفي جوامع الفقه يشترط في الفطر
العدل والعدالة والحرية ولغة الشهادة وفي شرح الطحاوي
يقبل شهادتان رجلين او رجلا وامرأتين عند الغيم في ظاهر الرواية
وفي المنتقى يقبل شهادتان الواحد وروي بشر عن يوسف في الآمال
ان ابا حنيفة كان يجيز على هلال رمضان شهادتان الواحد العدل
والعبد والامة والمحدوفة في القذف الثابت ولا يجيز شهادتان
الكافر والفاسق ولا يجيز في الفطر والاضحية الا شهادتان رجلين

اورجل وامراتين ولا يجيز فيها شهادة العبد والامة و
 المحذور في القذف قال وهو قول ابن يوسف وفي المحيط في الفطر
 والاضحى يشترط المثنى عند الغيم وذكر الحاكم في المنتقى يقبل
 فيها قول الواحد لانه يثبت حرمة الصوم واباحة الاكل و
 وجوب الاضحية ويلزم المخبر او لا يتم بتعدي الى غير
 وجه الظاهر ما ذكرنا من التهمة ولم يذكر التفرقة بين
 الفطر والاضحى وفي التحفة يقبل شهادة الواحد في هلال
 ذي الحجة في الصحيح لانه خبر وفي البدائع هلال ذي الحجة
 اذا كانت السماء متغيمة يقبل فيه شهادة الواحد كرمضان
 وذكر الكرخي انه كشوال والصحيح الاول ويؤيد قول صاحب
 الكتاب والاضحى كالغطر في ظاهرها الرواية وهو الاصح وما
 ذكر شيخ الاسلام وهوان لفظة الشهادة يشترط في الفطر
 والاضحى ولو كان خبرا لما شرطت وذكر في جوامع الفقه وهلال
 ذي الحجة كهلالة شوال من المختار وقال الشافعي واحدا لا يثبت
 هلال شوال الا بشهادة رجلين حريين عدلين ذكر النووي
 وجوز ابو ثور وابن الماجشون الصوم والفطر بقول الواحد
 اخبر برؤية نفسه او غيره واذا حكم الامام بالصوم بواحد
 لم يخالف قال سند في الطراز فيه نظر لانه فتوى لا حكم و
 الامام اذا رأى هلال شوال وحده لا يفطر ولا يخرج لصلاة
 العيد ومن رأى هلال شوال وحده لا يفطر فان افطر فعليه
 القضاء والكفارة قلت وجوب الكفارة فيه بعدد قال المرغيناني
 في فتاواه لا كفارة عليه وهو اقرب الى الصواب ان لم يكن بالسنة
 علته لم يقبل الا شهادته جماعة يقع العلم بخبرهم وقد ذكرناه
 بل هنا اولي للتهمة ولان فيما تقدم دخول العباد ويؤخذ
 فيه بالاحوط وهنا خروج منها دل قبول قول الواحد مع العلة
 في الاول دون الثاني

وهلال ذي الحجة في الصحيح
 يقبل في شهادته الواحد
 العدل

في الاول دون الثاني على التفرقة وفي خزانة الاكل رأى هلال
 شوال وحده لا ياكل ولا ينوي الصوم قلت وهذا يدل على
 انه لا قضاء عليه ولا كفارة وقيل ان يتقن برؤيته له ان
 يفطر ولو بغير برؤية هلال رمضان في قرية وليس فيها
 وال وهو ثقة صام الناس بقوله وفي الفطر افطروا بقول
 عدلين وفي المرغيناني رأى هلال شوال وحده لا يفطر لكان
 الاشتباه وقيل ياكل سوا كما قال الشافعي وقال ابو الليث
 معنى قولنا خفيفة لا يفطر اي لا ياكل ولا يشرب ولكن لا
 ينوي الصوم بل يفسك ولا يتقرب به الى الله تعالى وعن
 ربعي بن حراش عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال اختلف الناس في آخر رمضان فقدم اعرابيان فشهدا
 عند رسول الله ناسه لاهلال الهلال امس عشيته فامر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الناس ان يفطروا رواه احمد وابوداود وزاد
 وان يغدوا الى مصلاهم مسيلة صام اهل بلد للرؤية ثلاثين
 يوما وصام اهل بلدة اخرى للرؤية تسعة وعشرون يوما
 ثم علموا فعليه قضاء يوم هذا اذا كان بين البلدين تقارب
 لا تختلف المطالع فان كان يختلف لا يلزم احدا من اهل البلدين
 حكم الاخر هكذا ذكر في المحيط والذخيرة عن القدوري والواقعي
 ومنية المفتي والتجريد وشرحه للكهروبي والبدائع وعمد
 الفتاوى وقال الحلواني الصحيح من مذهبنا ان الخبر
 اذا استفاض وحقق فيما بين اهل البلدة الاخرى يلزمهم
 حكم البلدة وفي جوامع الفقه قال الحلواني الاصح وقلا المرغيناني
 ولا معتبر باختلاف المطالع في ظاهرها الرواية قال وهكذا ذكر
 الحلواني وذكر ابن عبد البر ان رواية ابن القاسم عن مالك
 مثل قول الحلواني ومضى رواية المصريين عنه وروى المدنيون عنه

الصحيح من مذهبنا انه
 اذا ثبت في بلد لم يلزمهم
 الحكم اذا بلغهم

انه لا يلزم غير اهل بلد الرؤية الا ان يحمل الامام الناس
 على ذلك واتباع اختلاف السلاطين فلا وهو قول المغيرة
 وابن دينار وابن الماجشون وقال ابن حنبل يلزم جميع البلاد
 وبه قال الليث وعن عكرمة والقاسم وسالم واسحاق و
 ابن المبارك لكل بلد رؤيته قال ابو عمرو بن عبد البر لجمعوا
 انه لا يراعى الرؤية فيما بعد من البلدان بعد افاحشا
 كالاندلس وخراسان وقال النووي اختلاف المطالع كالحجاز
 والعراق وخراسان وعدم الاختلاف في بغداد والكوفة و
 الرمي وقزوين واعتبر مسافة القصر العوراني وامام
 الحرمين والغزالي والبغوي وادعى امام الحرمين الاتفاق
 عليه لان اعتبار المطالع يخرج بحكم النجدين وحساب اصحاب
 علم الهيئة وقواعد الشرع تارة ذلك وضعف النووي اعتبار
 القصر اذ لا تعلق له بالهلال قلت فبطل قول امام الحرمين
 بالطلوع والزوال والغروب فان ذلك يختلف بحسب الاقطار
 فاما من زوال لقوم الآدمي فجر الآخري وعصر لقوم ومغرب لقوم
 ونصف الليل لقوم بل كما تحركت درجة فتلك الدرجة فيها
 فجر لقوم وطلوع الشمس وزوال وغروب ونصف ليل ونصف
 نهار للآخرين ومخاطب كل قوم بما يتحقق في قطريهم لا في قطريهم
 فلا مخاطب بفجر غير بلد ولا بزواله ولا بغروبه وقالة الآخري
 القرافية هذا مجمع عليه ولا يعرف ذلك الا بمعرفة عرض البلاد
 وارتفاعها وكذا الهلال مطالعة مختلفة فيظهر في المغرب في
 الليلة الاولى غالبا ولا يظهر في المشرق الا لليلة الثانية
 بحسب احتباسه في الشعاع وهذا معلوم لمن نظريته فيقتضي
 هذه القاعدة ان مخاطب كل قوم بهلال قطريهم ولا يلزم حكم
 غير قطريهم وان ثبت بالطرق القاطعة كما لا يلزمهم الصبح
 وان قطعنا بان الفجر قد

وان قطعنا بان الفجر قد طلع على سرون عنا والى هذا اشار
 البخاري بقوله بان لكل بلد رؤيته وتوكلها انه لم ينفذ
 عن عمرو ولا عن غيره من الخلفاء انهم كانوا يبعثون البرد
 يكتبون الى الاقطار باننا قد راينا فصوصا بل كانوا يتركون
 الناس على مراتبهم فيصير هذا كالمجمع عليه فعلى هذا اذا
 حكم الحاكم على اهل قطر لا يتعدا من او على غيرهم ينبغي ان
 لا ينفذ حكمه لانه حكم بغير سبب وكل حكم بغير سبب لا ينفذ
 ولا يلزم وهو باطل ثم ان الله سبحانه نصب الاوقات استنباتا
 للاحكام كالفجر والزوال والغروب ورؤية الهلال كما نصب
 الافعال اسبابا كالسرقة والزنا والقتل تمهيد سبب عدم
 رؤيته حصوله في شعاع الشمس فربما خلع منه من العصر
 وهو الهلال الصغير وربما خلع من الظهر او قبله وهو الهلال
 الكبير فانه كلما بعد زمان التخليص بعد الهلال من الشمس
 فيرى كبيرا او صغيرا بحسب بعد التخليص من الشعاع وقربه
 ولما كان الغالب تخلصه لليلة الآتية بعد الزوال كانت رؤيته
 قبل الزوال وبعد على ما ياتي بعد هذا ان شاء الله سؤال
 اثبتوا اوقات الصلوات بالحساب كالآلات من البنكام بالرجل
 والما وغيرهما على ذلك اهل الامصار في جميع الاعصار عند الغيوم
 والامطار فلم يصيروا الى الحساب في الهلال ايضا قال مسند
 من المالكية لو كان الامام يري الحساب في الهلال فاسته به
 لم يسع الاجماع السلف على خلافه قلت يمكن ان يقال ان السلف
 لم يعملوا به واكتفوا بالرؤية ولم يجمعوا على منع العمل به و
 للشافعية ستة اوجه في ذلك احدها يلزم كل بلد يوافق
 بلد الرؤية في المطلع دون غيره وهو اصحها ثانيها يلزم جميع
 اهل الارض برؤيته وهو بعيد كما ذكرنا عن ابن حنبل ورواية

باب عتق
 ٢٧٧

اثبتوا اوقات الصلوات
 بالحساب ٢٧٧
 البنكام

ابن المقاسم عن مالك ثلثها يلزم اهلا اقليم دون اقليم آخر رايها
يلزم كل بلد لا يتصور حفاق عنهم دون غيرهم خامسها يلزم
من كان دون مسافة القصر وقد تقدم ضعفه سادسها لا يلزم
غير بلد الروية وهو فيما حكاه الماوردي وعن كريب قال قدمت
الشام واستهل على هلال رمضان وانا بالشام فدايتاه ليلة الجمعة
ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فقال ابن عباس متى رايتما الهلال
فقلت ليلة الجمعة فقال انت رايت ليلة الجمعة فقلت نعم وراى
الناس فصاموا وصام معاوية فقال لكن رايتاه ليلة السبت
فلا نزال نصوم حتى نكمل العت او نياه فقلت الا تكتفى بروية
معاوية وصيامه فقال لا هذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه
مسلم وابوداود والترمذي والنسائي وفي البدايع عن ابن عبد الله
الضريري انه استفتا رجلا اسكندري ان الشمس تغرب بها
من كان على منارتها يراها طالعة فقال هل يحل لاهل البلد
الفطر ولا يحل لمن على منارتها فالجواب لكل قوم مطلعته و
مغربه وذواله انتهى كلام صاحب البدايع مسئلة اذا راوا
الهلال في يوم الشك قبل الزوال وبعد فهو ليلة الجائية و
ولا يكون ذلك النهار من رمضان ولا من شوال في ظاهر الرواية
وبه قال محمد والشافعي ومالك وعن ابو يوسف وهو قول الثوري
وابن حبيب لما كثر قبل الزوال لليلة الماضية ويكون ذلك اليوم
من رمضان ذكر في البدايع واول الشهر واخر فيه سواء
قال ابن حنبل في الاصح كقول الائمة وفي رواية انه الليلة الماضية
في اول الشهر والمستقبلة في آخر احتياط للصوم نقلها عنه
الايوم والميموني وعنه للماضية فيها كقول ابو يوسف ويروى
عن عمرو ابن مسعود وفي الذخيرة في رواية عن ابن حنيفة
ان غاب في هذه الليلة قبل الشفق فهي لهذه الليلة ومثله
عن الحسن بن زياد

عن الحسن بن زياد وعن ابن حنيفة ايضا ان كان مجرا امام
الشمس تلو فهو لليلة الماضية ولا يكون ذلك اليوم من رمضان
وان كان مجرا خلف الشمس فهو لليلة المستقبلة روى عن علي
وعائشة كقول ابن يوسف رواه ابو داود وروى عن عثمان
وابن مسعود وانس ورواية عن عمر كقولها قال ابو يوسف
لا يكون قبل الزوال عات الا لليلتين ولها قوله عليه السلام صوموا
لروية فلا يجب قبلها وروى شقيق عن عمر لا تفطروا حتى
تشهد رجلا انهما راياه بالامس رواه الدارقطني والبيهقي
قال النووي هو صحيح فرع افطر رمضان وهو ثلاثون يوما فقصي
شهرا بالهلال تسعة وعشرين يوما يصوم يوما آخر تمام
الثلاثين لانه يقضى ما فاتة وهو ثلاثون ولا اعتبار بالهلال
في القضاء ذكر في البدايع وفي خزانة الاكل افطر رمضان وهو
تسعة وعشرون يوما فصام شهرا وهو ثلاثون يوما افطر اليوم
المكمل لثلاثين وهذا يقوى ما تقدم فرع عدد اشعبان ثلاثين
على الروية وصاموا ثمانية وعشرين فداو هلال شوال فاعلمهم
قضاء يوم وان عدو ثلاثين من غير روية فعلمهم قضاء
يومين لانهم غلطوا من اول رمضان بيومين فرع شهدوا
على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين انهم راوه قبل
صومهم بيوم في هذا البلد لا يقبل شهادتهم لانهم تركوا ما كان
واجبا عليهم وان جاوا من مكان بعيد قبلت لعدم التهمة ذكر
المرغيناني وفيه شهدا عند قاض لم يراها بل هلال
بان قاضي بلد كذا شهد عند شاهدان وقضى بشهادتهما لجاز
له ان يقضى بشهادتهما قالوا لا يشترط الدعوى لقبول هذه
الشهادة عند ما اتعا على قول ابن حنيفة فينبغي ان يشترط
هل يشترط لفظة الشهادة قال شيخنا السرخسي لا يشترط

وقال شيخ الاسلام يشترط في الذبيحة واقعة بخاري شرع
الناس في الصوم يوم الاربعاء وجاء يوم الاربعاء وهو التاسع
والعشرين من يوم الصوم عند القاضي رجلا او ثلاثة وقالوا
راينا هلال رمضان عشية يوم الاثنين ليلة الثلاثاء واليوم
يوم الثلاثاء فاتفقت الاجوبة ان النساء ان كانت متعينة
حالا ما راوا هلال رمضان ان القاضي جعل الخميس يوم العيد
واذا لم يروى عشية الاربعاء قلت مقتضى ما ذكر المرغباني
قبلا هذا ان حمل هذا على ما اذا جاء من مكان بعيد قوله وفي
الصوم من حين طلوع الفجر الثلثة الى غروب الشمس هذا قول
فقهاء الاصناف وروى عن علي رضي الله عنه انه لما صلى الفجر
قال الان حين تبين الخيط الابيض من الخيط الاسود من
الفجر وعن حذيفة رضي الله عنه انه لما طلع الفجر سجد
وعن ابن مسعود مثله وقال مسروق لم يكونوا يعدون
الفجر فجرهم وانما كانوا يعدون الفجر الذي يملأ البيوت
والطرق وهو قول الاعمش قال ابن قدامة لم يخرج احد على
قوله قلت قد نقل قول جماعة من السلف بما وافقته وعن
زر قلنا لحذيفة انه ساعة تسحرت مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال في النهار الا ان الشمس لم تطلع رواه النسائي قبله
مبالغة في تأخير السحور والحيطان بياض النهار وسواد
الليل وقال ابن عبد البر قوله عليه السلام ان بلا الاقوال
بليل فكلوا واشربوا حتى يورق ابن ام مكتوم دليل على
ان الخيط الابيض هو الصباح وان السحور لا يكون الا قبل
الخيط الابيض الذي هو الفجر وهو قول جماعة علماء المسلمين
وقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل دليل على جواز النية
من النهار في صوم رمضان وجواز تأخير الغسل حتى يدخل النهار
ذكر صاحب الكشاف

ذكر صاحب الكشاف ووجهه ان الوقت الذي يباح فيه الاكل
والجماع لا يجب فيه النية والغسل بالاجماع ومن خالف ذلك
كان مجورا لانه ليس وقت الصوم بل هو وقت فعله يباح في الصوم
فلو كانت الحايه منافية للصوم لوجب الامساك قبل الفجر لاجل
الغسل فان قيل كلمة ثم للتراخي فامعنى التراخي في الآية قلنا
يجوز ان لا يكون التراخي في الآية لقوله تعالى ثم ان الله شهيد على
ما يفعلون ويحكم ان يكون التراخي اتمامه الى اول الليل عن اول
جزء وما بعده ويجوز ان يكون التراخي في الرتبة فان رتبة
اتمامه اشق من رتبة اول جزء وما يليه قال صاحب المنافع
من حين طلوع الفجر الثلثة هو يكسر النون لانه معرب وضافته
الى المفرد لا يجوز بناء بخلاف قول النابغة الذبياني
على حين عايفت المسيب على الصبا وقلت لما يصبح والسيب
فان المختار فيه بناء على الفتح لضافته الى الجملة انتهى كلامه و
يره عليه وعلى ابن الحاجب قوله في المقدمة والظن المضان
الى الجملة واذ يجوز بناء على الفتح فانه الظن المضان الى الفعل
المضارع لا يجوز بناء عند البصريين وان كان جملة لانه معرب
بخلاف المضان الماضي وانما ذلك مذهب الكوفيين والفتحة قوله
تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فتحة اعراب وهو نصب
على الظن ولا يجوز ان يكون مبتدأ على الفتح ذكر الزمخشري
في الكشاف والتبريزي في شرح المعاني والحقان وابو البقاء
بخلاف يوم لا يملك نفس لضافته الى المفعول وقال ابن مالك فيه
وجهان وان اضيف الى الجملة الاسمية معرب وقال ابن حرون
في قوله والصوم هو الامساك عن الاكل والشرب بالجماع نهرا
مع النية والحق بالجماع ما هو في معنى الجماع كاللمس والقبلة مع
الانزال على ما يات وكذا بالاكل ما ليس باكل كالواستغناء عما

او داوى جائفة او امة اذا وصل الداء الى جوفه عما ياتي
 قال صاحب المنافع هذا غير مطهر ولا منعكس لانه باطلا ياكل
 الناسى لصومه فالامساك منتفع بقاء الصوم وبالاكل بعد
 طلوع الشمس فان الصوم فايته مع الامساك نهيا راع النية فان
 النهار من طلوع الشمس وبالحايض والنفساء اذا الامساك عن
 المفطرات الثلاث موجه والصوم فايته ويخرج التخييض ان
 الامساك الشرعى موجه في فصل الناسى لان الشرع جعله كالتام
 عدما للعدرا اذا الصوم حقه فله ان ينفيه مع المنافى حقيقة و
 لان المأمور به هو الصوم الذى هو الامساك القصدى فيكون
 المنافى القصدى قال والمراد بالنهار هو اليوم قلت قال النضر
 شميذا اول النهار طلوع الشمس ومثله عن ثعلب كما قال صاحب
 المنافع وقال ابن الانبارى من طلوع الشمس الى غروبها نهار يحضر
 ومنه الى طلوع الفجر ليلا محض وبين طلوع الفجر وطلوع الشمس
 مشترك فجعلوا لازمة ثلاثة قال القرطبي والصحيح ان النهار
 من طلوع الفجر هكذا حكاه ابن فارس في الجمل ويدل عليه حديث
 مسلم عن عدي بن حاتم قال له عليه السلام ان وسادك العريف
 اتما وسوله الليل وبياض النهار فدل على ان النهار من طلوع
 الفجر الى غروب الشمس وقال الجوهري النهار ضد الليل والليل
 منى بطلوع الفجر ويدل عليه قول حذيفة في ساعة التسخير
 هي النهار الا ان الشمس لم تطلع فلو كان النهار لما بعد طلوع
 الشمس لما صح هذا الكلام وقد تقدم ان قوله من النهار للمبالغة
 في تاخير السجود وقوله الا انه زيد على اللفظة النية في الشرع
 لتمييزها بالعبادة من العادة واختص بالنهار بالنقص لان
 الامساك عن الاكل والشرب شهرا كاملا متعذروا للنهي عن
 الوصال ايضا فكان تعيين النهار له اولى من الليل ليكون على
 خلاف العادة وعليه مبنى

ما المراد بالنهار

خلاف العادة وعليه مبنى العبادة واختص بامساك خاص وهو
 الامساك عما ذكر وان لم يحسب عن سائر الافعال والاقوال للضرورة
 والخرج والطهارة عن الحيض والنفساء شرط في حق النساء والحيض
 سنان للصوم لقوله عليه السلام احدا كنت يقعد شرط عمرها لا
 يصوم ولا يصلي فلو كان الصوم معه مشروعا لما قعدت ولقول
 عائشة رضي الله عنها كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء
 الصلاة رواه مسلم ولو امسكت بنية الصوم تأتم وان كان
 لا ينعقد ولا ياتم بالامساك بغير نية وقام الحايض سريرا
 وهذا بخلاف الجنبية حيث لا يمنع الصوم على ما ذكرنا وفي الوطا
 ان كان عليه السلام لم يصح جنباً من جماع غير احتلام في رمضان
 ثم يصوم وفي المنافع وبالحيض والنفساء خرجت عن اهلية الصوم
 فلم يوجد الحقيقة الشرعية وقيل الصوم هو الامساك لله تعالى
 باذنه في وقته ولم يوجد حقا وما ذكرنا من عدم منع الجنبية
 من الصوم قول عاتة اهل العلم منهم علي بن ابي طالب وعبد الله
 بن مسعود وزيد بن ثابت وابو الدرداء وابو ذر وابو عمر
 وابن عباس وعائشة وام سلمة رضي الله عنهم وبه قال اصحابنا
 والثوري وابن حنبل في اهل العراق ومالك والشافعي في اهل الحجاز
 والاوزاعي في اهل الشام والليث بن سعد في اهل مصر وداود
 في اهل الظاهر واسحاق وابو عبيد في اهل الحديث وكان ابو هريرة
 رضي الله عنه يقول لا صوم له ويروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه قال من اصاب جنباً فلا صوم له متفق عليه ثم رجع عنه
 قال سعيد بن المسيب رجع ابو هريرة عن فتياه بذلك وحكى
 عن الحسن وسالم بن عبد الله انه يتم صومه ويقضى وعن
 النخعي يقضى الفرض دون النفل وعن عروة وطاوس ان علم
 بجنبته في رمضان فلم يغتسل حتى اصبغ فهو مفطر وان لم يعلم

فهو صائم ولما قيل لانه هرين عن عايشة وام سلمة انه عليه السلام كان ليصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم في رمضان قال بما اعلم بذلك اتاحد ثنيه الفضل بن العباس متفق عليه وقال الخطابي حديث انه هرين منسوخ وعن عايشة رضي الله عنها ان رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني اصبح جنباً وانا اريد الصيام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا اصبح جنباً وانا اريد الصيام فقال له الرجل يا رسول الله انك لست مثلاً قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اني لا رجوا ان آكون احصاءكم الله واعلمكم بما اتقى رواه مسلم في صحيحه وما كذا في موطاه والغسل من الحيض والنفساء بمنزلة الغسل من الجنابة لا يمنع الصوم عند الجمهور وقال الاوزاعي والحسن بن حي وابن الماجشون والعباسي يقضي فرط في الاغتسال او لم يفطر به وانه تعالى اعلم بالصواب

باب

ما يوجب القضاء والكفارة في قوله قال واذا اكل الصائم او شرب او جامع ناسياً لم يفطر وهو قول علي وانه هرين وابن عمرو وعطاء وطاوس ومجاهد والحسن بن الحسن وعبيد الله بن الحسن والبخاري والعباسي والحسن بن صالح والشافعي ابن ابي الاوزاعي والثوري والشافعي وابن حنبل واسحاق وابن المنذر في الاكل والشرب وقال ابن عليه وربيعة والليث ومالك يفطر واجب به سعيد بن عبد العزيز وهو القياس لانه يرتفع به ركن الصوم فيستوي فيه العمد والنيابة كترك النية وفي الاستيعاب قال ابو حنيفة لولا قول الناس عنه لولا خلاف الاثر لقلت يفطر ولنا ما رواه ابو هرين رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من نسي وهو صائم فاكل او شرب فليتم صومه

او شرب فليتم صومه فانما الله اطعمه وسقاه رواه الجماعة الا النسائي وفي مسلم فانما اطعمه الله وسقاه وفي لفظ اذا اكل الصائم ناسياً او شرب ناسياً فانما هو رزق ساقه لله اليه ولا قضاء عليه رواه الدارقطني وقال اسنان صحيح وكلام ثقات وفي لفظ آخر من افطر يوماً من رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة قال الدارقطني تفرد به ابن مروق وهو ثقة عن الانصاري وهذا لانه امر بالانتماء وسمي الذي يتمه صوماً والمحل على الحقيقة الشرعية هو الوجه والمخالف بحمله على اتمام صوت الصوم وقوله فانما اطعمه الله وسقاه يستدل به على صحته فان الفعل فيه مضاف الى الله تعالى مسلوب الاضافة اليه والحكم بالفطر موجب للاضافة اليه ونحن لانسلم انه منان للصوم لان الصوم عبادة عن الامساك مقرراً بالنية وضد الاكل مع النية ولم يوجد ولانه لا يؤمن وقوع مثله في القضاء مؤدي الى المخرج المنفي بالكتاب والسننة ولا مالكا لا يامر بالقضاء في صوم النفل ولو كان ذلك مفسداً لصومه لامر بالقضاء لان الشروع فيه ملزم عند كقولنا واصحابنا يدرونه ثم على صومك اي صم تاماً وعدى بعلى بمعنى اتم صومك والمعنى واحد واتا الجماعة ناسياً فهو مذنبنا وبه قال مجاهد والبصري والثوري والشافعي واسحاق وابو ثور واخنان ابن المنذر ذكر في الاسراف والوضع في الزوجة وقال عطاء والاوزاعي ومالك والليث عليه القضاء وقال ابن حنبل عليه القضاء والكفارة وهو بعيد اذ قد رفع القلم عن الناس وهو كالاكل والشرب لان الاكل فعل مساوي متساو في الركبة وقد بين في الاكل والشرب بسبب النسيان انه غير مضاف اليه بخلاف الصلاة والاعتكاف والحج حيث لا يُعذر فيها لان الهيئة مذكورة فيها فلا يغلب النسيان

ولا مذكورة الصوم وعن ابن حنبل انه توقف فيها وفي المحيط
 محمد كوجاع ناسيا فترغ مع الذكر فصومه قائم وعند زفر عليه
 القضاء والكفارة ولو اكل ناسيا فقيده انت صائم فلم يتذكر
 واكل بعد افطره قوله انه خفيفة والي يوسف لان قول الواحد
 الديانات حجة وهو المختار وقال زفر والحسن لا يفطر ذكر
 في المحيط والينابيع وفي الخزانة فسد صومه عند ان خفيفة
 ولا كفارة عليه وفي المرغيب ان كان ناسيا قبل النية ثم نوى
 الصوم ذكره الفتاوى انه لا يجوز صومه وفي النفل النسيان قبل
 النية كهدو بعدها وذكر ابو الليث في نوازل ان رجلا نظر
 الى غيبى ياكل ناسيا يكن له ان لا يذكر اذا كان قويا على صومه
 وان كان بضعف بالصوم لا يكن لان ما يفعله ليس بمعصية
 عند عامة العلماء وفي قاضي خان ان كان شبا يخفى وان كان شبا
 ضعيفا لا يخفى وفي الخزانة لو تقيانا ناسيا ملاء فيه لا يفسد
 صومه ولو ابتلع ما في المضضة خطأ يفسد صومه عندنا وبه
 قال مالك والليث والمزني والشافعي في قول قال الماوروي وهو
 قول اكثر الفقهاء وقال عطاء والحسن وقتادة وابن ابي ليلى
 ابن حنبل والشافعي لا يفسد وقال النخعي لا يفسد في الفم
 ويفسد في النفل لان له منه بدا ولنا انه بتفريطه وتقصير
 في التحفظ فاشبهه ما لو اكل ينظفه ليلا فبان نهارا وقد قال
 عليه السلام للقيط بن صبيح وبالح في الاستنشاق الا ان يكون
 صائما وهو صحيح فقد نهى عن المبالغة للصائم حفظا للصوم
 فذكر ذلك على ان الواصل منه الى جوفه يفطر بخلاف النسيان
 لان خرج عن القياس واخذ فيه بالاستحسان للنفق والخطا
 ليس في معناه لغيبته ويدور الخطا ولان النسيان جاري قبل
 من له الحق والخطا من قبل نفسه فيفترقان كالمقيد في السجن
 يصلي قاعدا ويعيد والمريض لا

اذا افقع ماسي
 المصمصة خطا
 مفرع مسددا

يصلي قاعدا ويعيد والمريض لا يعيد لان المريض من قبل صاحب
 الحق بعدد صاحبه وان بالغ في الاستنشاق او زاد على الثلاث
 يفطره احد الوجهين عند ابن حنبل وفي الروضة تكن المبالغة و
 الفرغ في المضضة وكذا المكن على الاكل والشرب يفطر عندنا
 اذا فعله سواء صب الماء في حلقه او شربه بنفسه مكرها وهو
 قول مالك واحد قول الشافعي فيما اذا شربه بنفسه او اكله بنفسه
 وهو احد الوجهين للحنابلة وان صب في حلقه وهو مكن او نائم
 لا يفطر واعتبروا بالناسي ولنا ما ذكرناه في الخطي وهذا اولى
 لانه بصنعه ولانه فعل لدفع الضرر عن نفسه فاشبهه المريض
 والعطشان ولانه لو لم يفسد صومه لما اثم من اكرهه على ذلك
 لانه نفعه حيث اشبعه وقواه وغداه من غير ان يفسد صومه
 وبالاجماع ياتم قوله فان نام فاحتلم لم يفطر وهذا ما لا خلاف
 فيه لما روي انه عليه السلام قال ثلاث لا يفطرن الصائم الحجابة
 والقي والاحتلام برويه عبد الرحمن بن زيد بن اسلم قال الثوري
 هو ضعيف ولان الفطر بما يدخل لا بما يخرج الا اذا كان
 يضعفه ولا في فيه حرجا لعدم امكان التحرر منه الا
 بترك اليوم وهو مباح ولانه لم يوجد منه الجماع لا صورة
 ولا معنى لعدم الانزال عن شهوة بالمباشرة وكذا اذا نظر
 الى امرأة فاعنى اعلم ان النظر بمجرده لا يفسد الصوم
 وان تكرر وكذا بالانزال معه من غير تكرار وكذا ان انزل
 مع التكرار وهو قول جابر بن زيد والثوري والشافعي
 وان ثور واختار ابن المنذر وقال عطاء والحسن ومالك
 واحمد يبطل به صومه وان انزل بالنظر الاولى لا يفسد
 صومه وقال مالك يفسد وان صرف وجهه عنها وموروا به
 حنبل عن ابن حنبل ولا كفارة فيه عندهم وفي المتفكر اذا

محرّم وصائم رواه ابو داود وابن ماجه والترمذى
وصححه وعن ثابت البناني انه قال لانس بن مالك انتم
تكرهون الحجامة للصائم على عهد النبي عليه السلام قال
لا الا من اجل الضعف رواه البخارى وعن عبد الرحمن بن
انيس عن بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
انما نهى النبي عليه السلام عن الوصال في الصيام والحجامة
للصائم ابقاء على اصحابه ولم يجرمها رواه ابو داود واحمد
وعن انس قال اول ما كرهت الحجامة للصائم ان جعفر بن
الاعرج احتجم وهو صائم فمربه النبي عليه السلام فقال
افطر هذان ثم رخص النبي عليه السلام في الحجامة بعد للصائم
وكاذا انس احتجم وهو صائم رواه الدارقطني وقال كلهم ثقاة
لا اعلم له غيره وروى ابو سعيد الخدرى قال رخص النبي عليه السلام
في القبلة للصائم والحجامة رواه الدارقطني وقال كلهم ثقاة
والانس رضى الله عنه احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
صائم بعد ما قال افطر الحاجم والمحجوم رواه الدارقطني والجواب
عن احتجاجهم من وجوه احدها ان احاديثنا اصح لان بعضها
رواه البخارى وصححه الترمذى واحاديثهم لم يخرجها من
لم يترجم اخرج الصحيح ولا صححه احد من اصحاب الكتب الستة
وقال عمر حديث اسامة ومعه دابة هريفة معلولة كلها لا
يثبت منها شئ والثاني ان حديثهم منسوخ لان قوله افطر
الحاجم والمحجوم كان في ثمانى عشرة من رمضان عام الفتح والفتح
كان في السنة الثامنة واحتجامة عليه السلام كان السنة العاشرة
ذكر جماعة والثالث ان انس صرح بذلك في حديث جعفر
وانه عليه السلام رخص في الحجامة بعد قوله افطر الحاجم
الرابع حديث انه سعيد رخص في الحجامة طامس في تقدم النهي عليها

انزل لا يبطل صومه بلا خلاف وخالف فيه بعض الخنابلة
وقوله وكالمستحى بالكف على ما قالوا قال في الذخيرة
هذا قول ابن بكروان القاسم وعامة المشايخ على خلافه
وهو قول الايمة الثلاثة قال في التبايع وهو المختار
قالت الظاهرية لا يفسد بذلك وعلى هذا الخلاف عندنا
لو انه بهيمة فانزل وان لم ينزل لم يفسد صومه بلا خلاف
عندنا ولا يفسد عليه ولا وضوء ذكر الوبركة ولو قبل
بهيمة او مستن فرجها فانزل لا يفسد صومه بالاتفاق ذكر
في الذخيرة ولو اذهن لم يفطر بالاجماع وكذا ان احتجم غدا
وبه قال التورثي ومالك والشافعي وابو ثور وكذا الحاجم قال
ابن تيمية ذهب اليه اكثر اهل العلم فاحتجم سعد بن
انيس وقاص وزيد بن ارقم وام سلمة وابن عمر صياما
موقولا الشعبي والقاسم وعطاء النخعي وابن صالح والليث
وقال ابن حنبل واسحاق ويحيى بن اسحاق بن حزيمة و
عطاء والاوزاعي ومسروق والحسن وابن سيرين يفطر
الحاجم والمحجوم رواه الترمذى واحمد وحديث يوبان
وشاذل بن اوس مثله قال احمد اصح حديث في هذا الباب
حديث رافع بن خديج وقال ابن المديني اصح شئ في هذا
الباب حديث يوبان وشاذل بن اوس وصححه احمد
ابن المنذر واخرجه احمد من رواية اربعة عشر نفسا
رافع ويوبان وشاذل وانه هريفة وبلال واسامة و
معقل بن شبان وعلى وسعد بن انيس وقاص وانه زيد
الانصاري وانه موسى وابن عباس وابن عمر وعائشة
رضي الله عنهم ولنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو
محرّم واحتجم وهو صائم رواه البخارى واحمد وفي لفظ احتجم
محرّم وصائم رواه ابو داود

مسألة الحجامة
للصائم وموشى له

والخامس ما رواه انس الذي خرجه الدارقطني في ذلك وصار
كالقصد لا يفسد الصوم بلا خلاف ويحتمل انه افطر الحاجم بابتلاله
الدم المحجوم بحصول الضعف بسبب الاحتجام ويحتمل انها كانت
يغتافان فستامها مفطرين لذهاب اجرهما بالغيبه او مر بها
آخر النهار فكانت عذرها او عا عليها ذكر ذلك في الذخيرة
القرائية قوله ولو اتحد لم يفطر وهذا على اطلاقه قول
عطاء والحسن والنخعي والاوزاعي والشافعي وان ثور ورواه
انس بن مالك وعائشة وان لم يصل الى جوفه لا يفطر بلا خلاف
فان وصل يقينا او ظاهرا اما لوطوبته كالاشياق او لحدته
كالذرور والمطيب يفسد صومه عند ماكد وابن حنبل وسئل
ابن ابي ليلى وسليمان التيمي ومنصور بن المعتمر وابن شبرمه
واسحاق وفي شرح مختصر الطحاوي لا بأس بالكل للصائم
سواء وجد طعمه او لم يجد وكذا في المحيط وجوامع الفقه كالم
اخذ حنظلة في فيه فوجد مرارتها في حلقه او ماء فوجد عذوبته
او نداوته في حلقه وكذا لو صب لبنا في عينيه او دواء فوجد
طعمه او مرارته في حلقه لا يفسد صومه ولو بزق بعد الاكل
فراى اثر الكحل من حيث اللوة قيل يفسد ذلك في جوامع الفقه
وفيه ايضا لا يفسد تعلقوا بما رواه البخاري في تاريخه وابواه
عن عبد الرحمن بن معبد بن النعمان بن هوف عن ابيه عن جده
عن النبي عليه السلام انه امر بالاشم المروح عند النوم وقال
ليتيقنه الصائم ولنا حديث عائشة رضي الله عنها ان النبي عليه
السلام اكلت ورواه الدارقطني وعن انس ان النبي عليه السلام
جاءه رجل فقال اشتكت عيني افاكلت وانا صائم قال نعم
ولان الواصل من المسام لا يفطر كالودهن جسمه فوصل
الى باطنه من المسام او صب الماء البارد على راسه فوجد
يرق في حلقه او جوفه

يرق في حلقه او جوفه او وضع قدميه على الثلج فوجد من
في باطنه او صحن دوا فوجد طعمه في حلقه او دخله غبار
وهذا مثله قال يحيى بن معين حديثهم منكرو عبد الرحمن
ضعيف فلا يحتج بحديثه ولو قيل لا يفسد صومه اذا لم ينزل
قال ابو عمر بن عبد البر لم يختلفوا ان من قبله وسلم من قليل
ذلك وكثير يعني المذي فلا شئ عليه وعن ابن المسيب و
ابن شبرمه ومحمد بن الحنفية ان من قبله فعليه قضاء ذلك
اليوم وعن ابن القاسم اذا باشر دون الفرج فانه عظم او تحركت
له لذة فليقض وان لم يمد وعن ميمونة مولا برسول الله
صلى الله عليه وسلم انها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم انها قالت
سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل قبل امراته وما صايمان
قال قد افطر اياه واحد وابن ماجة ورواه ابن المنذر عن
ابن مسعود والحديث لا يثبت قاله الدارقطني وقال السرخسي
لعلمه علم بانزلها بالوحى او يحمل على الاسراف والانزال
وان امدى بالقبلة او اللبس لا يفسد صومه عندنا وهو قول
الجمهور منهم الحسن والشعبي والاوزاعي والشافعي واصحابه
وقال الثوري وابو ثور وابن حنبل والاثرم والبغداديون
عن مالك انه يفطر واختار ابن المنذر ذلك ابن تيمية
قلت في الاثر ان لابن المنذر قال ابو بكر يعني ابن المنذر لا
شئ عليه وفي الذخيرة وقيل ان خرج المذي على سبيل الدفق
يفسد صومه وان مسسه فانزل لم يفسد صومه وان انزل
بقبلة او لبس فعليه القضاء دون الكفارة لا خلاف في وجوب
القضاء وفي رواية عن ابن حنبل عليه الكفارة وحكي حرب
عن اسحاق فيها وجوب الكفارة والجمهور على عدم وجوب
الكفارة لقصور معنى الجماع فيه وهي يندرج بالشبهة كالحرق

وفي الذخير ان مشها يحايد فانزلة وجد حران بدنها
وعند الشافعية اذا انزل يحايد ففي فساد وجها وفي جوامع
الفقه بالنظر الى الفرج لا يفسد وان امسى وانه علبت امراته
ذكر فامسى او عالج صومه في ذلك كله وفي الواقعات ان عالج ذكر فامسى
يجب القضاء في المختار ولا يجزى خارج رمضان لان نكح اليد
ملعون الا عن ضرورة وفي جوامع الفقه وغنى لو ادخلت البهائم
اصبعها في فرجها او دبرها لا يفسد على المختار الا ان يكون مبلولة
بماء او دهن وفي المحيط لو ادخل اصبعه في دبره اختلفوا في وجوب
الغسل والقضاء والاصح عدم الوجوب كالخشبة لا كالذكر
الخرانة اذ دخل قطنه في دبره او ذكر فغيبها قضاء وان كان
طرفها خارجا فلا قضاء عليه ولا وضوء وفي الذكر يجب الوضوء
ولا يفطر ولو رمى بسهم فنفذ من الناحية الاخرى او بحجر
جايقة فدخل جوفه لا يفسد صومه وان وضعت حشوة الفرج
الداخل فسد صومها ولو دخل الماء باطنه بالاستنجاء فسد
ولو خرج مقعد فغسله ثم ادخله فسد الا ان يحفقه قبله
ولو طعن برمح او اصابه سهم وبقي النصل في جوفه فسد عند
ان بقي طرفه خارجا لا يفسد ولو شدد الطعام بخيط وارسله
في حلقه وطرق الخيط في دبره لا يفسد الا اذا انفصل منه شيء
قوله ولا باس بالقبلة للصائم اذا امن على نفسه الجوع
او الانزال ويكن ان لم يامن قال عياض القاضى اباح القبلة
جماعة من الصحابة والتابعين وموقولا الشافعي واسحاق
وان ثور وداد والمصنف عن احمد وهو مذهب عمر وسعيد بن
ان وقاص وان هريث وابن عباس وعائشة وبه قال عطاء
الحسن والسعيي وقال النووي مذهبنا كراهتها من حركت
القبلة شهوته ولا يكره لغنى

القبلة شهوته ولا يكره لغنى
عروق وما لا يروى عن ابن مسعود وابن عمر ويروى عن
ابن عباس كراهتها للشاب دون الشيخ ومنهم من اباحها والنفل
ومنهم من افرض وهو ما لا يروى عن ابن وهب عنه وعن ابن هريث
ان رجلا سأل النبي عليه السلام عن المباشرة للصائم فرخص له
واتاه آخر فنهاه فاذا الذي رخص له شيخ والذي نهاه شاب رواه
ابوداود باسناد جيد وعن عمر قال هشتشت فقبلت وانا
صائم فقلت يا رسول الله صنعت اليوم امرا عظيما فقبلت وانا
صائم قال ارايت لو تمضمضت بماي من انا وانت صائم قلت
لا يا رسول الله فقال نعم فيه هذا اللفظ انه داود في سننه واسنان
صحيح على شرط مسلم ورواه الحاكم وقال هو صحيح على شرط البخاري
ومسلم قال النووي لا يقبل قوله على شرط البخاري واثما هو على شرط
مسلم وقوله هشتشت معناه نشطت وارتحت وقال ابن قدامة
في المغني ضعف هذا الحديث احمد وقال هذا راجح ليس من هذا شيء
وقال ابو الفرج فيه لست وهو ضعيف وعن عائشة رضي الله عنها
قالت كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل ويباشر وهو صائم وكان
املككم لاربه خرجه في الصحيحين وفي صحيح مسلم عن عائشة
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل بعض نسائه وهو صائم ثم يفضلك
فيلجئكم ضحكها التعجب ممن خالف هذا وقيل التعجب من نفسها
اذا تجذبت بمثل بين الرجال لو لا خوف كتمان العلم وملا سرورا
يتذكر مكانها من رسول الله صلى الله عليه وسلم وحالها معه في ذلك
قد يكون حجلا لاخبارها او تنبيهها بضعفها على انها صاحبة القصة
ليكون ابلغ في الثقة بحديثها بذلك ورواية كان يقبل في رمضان
وهو صائم رواه مسلم وابن حنبل وعن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يقبلها وهو صائم متفق عليه وعن عمر بن ان سلمة انه سأل

او اطلع ذكره
وهو صائم فامسى
سكت

رسول الله صلى الله عليه وسلم ايقبدا الصائم فقال له سلامه
سليمه فاخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك فقال
يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تاخر فقال
اتوا والله اني لا نقاكم الله واحشاكم له وواه مسلم وكس القبله
ما لك واوجب فيها القضاء واوجب لقضاء والكفارة مع الانزال
ذكر القرافي في الذخيرة فلو نظر بشهوة فانزل فعليه القضاء
وقال ابن القاسم ان ادام النظر فعليه القضاء والكفارة وقال
الشيخ عليه الكفارة بالانزال وان لم يدم النظر وعندنا حنفية
والشافعية لا قضاء ولا كفارة وان نظر من غير قصد فامضى
القضاء عند مالك واسقطه ابن حبيب ولو تذكر فامضى فعليه
القضاء عند ابن القاسم قال ابن فارس الارب في هذا الحديث
بكسر الهمزة وسكون الراء وهو العضو وقال الحسن اخطا من
كسر الهمزة واسماها الاربة بفتح الهمزة والراء قال الخطابي يروي
بكسر الهمزة وسكون الراء ويفتحها والمعنى واحد وسو جلة النفر
يقال قطعت اربا اربا اي عضوا عضوا والارب بالفتح الحاجة
وكذا قال ابن فارس وقال غني هو هنا كناية عما يريد الرجل
من المرأة وفي الصحاح الارب للعضو ومنه السجود على سبعة
آداب واراب والارب للحاجة ايضا وفيه لغات ارب واربة و
ماربة بفتح الراء وضمها تقول منه ارب يارب يارب ومن العذل
ايضا ويقال مودو ارب وقد ارب يارب يارب مثل صغر صغرا
في المغرب قوله الارب بكسر الهمزة واسكون الراء الحاجة وفي غير
هذا العضو والارب بالفتحة الحاجة لا غير قال طائوس غير
اولي الارب الا حق لا حاجة له في النساء وقال عطاء من يتبطل
ومته بطنه وعن ابن عباس المقعد وقال ابن جبير المحتوي
وقال عكرمة العتين وقيل للطفل وفي جوامع الفقه يكن
فرجها ولا باس بالقبلة

يكتب
صنف الارب

في كسر

ط
اداسلع محامه

وخوبها لا يضره والكثير الذي يجد ملوخته في حلقه يفسد
صومه وصلاته وفي الذخيرة في جميع فيه ولو نزل المخاط من
انفه في حلقه على تحمضه فلا شيء عليه ولو ابتلع بزاق
غني افسد صومه ولا كفارة عليه ومثله في المحيط في البدان
لو ابتلع ريق جيبه او صديقه قال الحلواني عليه الكفارة بكسر
لانه لا يعاقبه بل يلتذ به وقيل لا كفارة فيه ولو جمع ريقه في
ثم ابتلعه لم يفطر ويكفي ذكر المرغيناني ولو اخرج منه عند
ثم ابتلعه فطر كريق غني والدم الخارج من بين اسنانه
مع ريقه والدم غالب ومساو يفطر وان غلب ريقه لا يفطر
الا ان يجد طعمه ذكر قاضي خان وفي جوامع الفقه في الدم
الكفارة وفي الوقعات يجب لقضاء دون الكفارة ووجوبها
عند التساوي استحسان ولو نزل المخاط من راسه الى انفه
فاستشمت ثم ادخله حلقه لم يفطر لانه بمنزلة ريقه ولو
ابتلع سمسمه من بين اسنانه او لحما قليلا لا يفطر ومن
الخارج يفطر فان مضغها لا يفطر وفي جوامع الفقه وقيل يفسد
وفي الكفارة خلاف والمختار لا يجب وان ابتلع من بين اسنانه
ما يزيد على الخمسة لزمه القضاء وعند زفر والكفارة في
القليد والكثير جعل في خزانة الاكل المفسد ما يزيد على مقدار
الخمسة وقد رخصت عفو او في المحيط والمبسوط والمفيد
وقاضي خان وشرح التكملة وصاحب الكتاب جعلوا مقدار
الخمسة مفسدا والعفو ما دونه وفي جوامع الفقه ان
قد رخصت مفسد وما دونه لا يفسد وعن ابن يوسف مقدار
الخمسة لا يفسد فيكون قوله صاحب الخزانة وان ابتلع من
بين اسنانه ما يزيد على الخمسة لزمه القضاء رواية
عن ابن يوسف والمعنى ان القليل يشق اخراجه من الاسنانه
والكثير يشوش بقاؤه بين

ما عشرين
٢٧

صحيح والسرخسي رواه عن علي رضي الله عنه ويستوي فيه
ملاء الفم وما دونه لا لطلاق الحديث فان عاد وكان ملاء الفم لا
يفسد صومه عند انه حنيفة ومحمد قال في المحيط وهو الصحيح
كذا في قاضي خان عن محمد وحده وفي التجريد الخلاف على عكس
وكذا في شرح مختصر الكرخي قال لانه لا يصلح غذا بل يعافه الطبع
قلت لا بد ان ياخذ مع ذلك لانه لم يخل من الخارج لان الفم له حكم
الداخل من وجه ولهذا الوجه ريقه ملاء فيه ثم ابتلعه لا يفطر
وعند انه يوسف يفسد لانه خارج حكما حتى ينتقض طهارته
به وان كان اقل من ملء الفم لم يفطر اتفاقا وان اعان وهو
الفم يفسد بالاتفاق لوجود الاكل بصنعه وان كان اقل من ملء
فاعان يفسد عند محمد وزفر وقدم زفر على اصله انتفاض
وضوءه به فخذ خارجا عند محمد وعند محمد لا يعطى هذا حكم الفم
لكن هذه الرواية تدل على ان قوله مثلا قول زفر هذا كلامهم
المحيط ويمكن ان يقال لما اعان بصنعه من غير ضرورة وهو
من بقية غذايه بطل صومه احتياطا ولهذا لو بقي في معدته
كان غذاؤه ولهذا الوعد بغير صنعه لا يفسد فلو كان ذلك ناقضا
لوضوءه كما قال زفر لبطل صومه وفي الكتاب عكس بصنعه عند
انه يوسف لا يفسد وهو الصحيح لانه ليس بخارج لان الادخال
لا يتصور الا من خارج انتا حقيقته او حكما وان استقاعا
وكان ملاء الفم فطر بالحديث وان كان دون ملء الفم فطر عند
محمد وزفر قال ابن المنذر اجمع عليه اهل العلم وهو قول من ذكر
هم اولا لا لطلاق الحديث ولان الاستقاء يتعلق بالخارج بالادخال
ثم يرجع والخلاف للملكية القضاء فيه مستحب وواجب ابن
الماجشون فيه الكفار وعند انه يوسف لا يفطر وهو رواية
عن انه حنيفة وفي قاضي خان وان بقي لا فرق اذ كل واحد منهما
يفعله لان استقاء استقاع

يفعله لان استقاء استقاع من القى اي تكلفه فان عاد لم
يفسد عند انه يوسف لعدم صنعه كانه لم يحد عند وان
اعان فكذلك عند في رواية لانه لما لم يوجد خروجه لا يتصور
ادخاله وفي رواية يفطر لكثرة فعله من الاستقاء والاعان
وهذا اولى من قولهم لكثرة فعله من الاخراج والاعان اذ لا اخرج
فيه ولا اعان وهو الصحيح ذكر في المحيط وهذا اذا تقيأ مرة
او طعاما او ماء فانه قاء ملاء فيه بلغما فغير مفسد لصومه
عند انه حنيفة ومحمد وعند انه يوسف يفسد بناء على الاختلاف
في انتفاض الطهارة به وما يفسد الصوم من القى فشرطه
ان يكون ذكرا لصومه وفي جوامع الفقه وسبيل ابو ابراهيم
عمد ابتلع بلغمه قال ان كان ملاء فيه وهو يقدر على
دفعه يفسد وان غلب عليه لا يفسد عند انه حنيفة خلافا
لانه يوسف ولو تقيأ مرارا في مجلس واحد ملاء الفم لزمه
القضاء وفي مجالس او غدق ثم نصف النهار ثم عشية لا يلزمه
القضاء ذكر في خزائنه الاكل وفيه ثم قال في المبسوط ولم
يفصل في ظاهر الرواية بين ملاء الفم وما دونه وفي رواية الحسن
عن انه حنيفة فرق بينهما وهو الصحيح فان ملاء الفم ناقض
لطهارته دون غير ملاء الفم فان عاد الى جوفه او اعان فقد
روى الحسن عن انه حنيفة انه اذا ذرعه القى فرق وهو يستطيع
ان يرمى به فعليه القضاء وروى ابن مالك عن انه يوسف
عن انه حنيفة انه اذا ذرعه القى فكان ملاء الفم او اكثر
فعاد الى جوفه فسد صومه تعدد ذلك ولم يتعد والمشهور
انها على الخلاف بين انه يوسف ومحمد وقد تقدم وجه ذلك
وقوله فان استقاعا ملاء فيه فعليه القضاء والقيا
متروكة به اي بالحديث لان القياس يقتضي ان الفطر انما يكون

مما يدخل لا سيما يخرج كالنفسد والحجامة الآخ خروج المني
بالمسح والقبلة على ما تقدم يؤيد هذا قول ابن عباس الفطر
مما دخل وليس مما خرج رواه البيهقي وقال النووي موصوعه
حسن وقال الخطابي لا أعلم خلافا بين أهل العلم في أن من ذرعه
القي فلا قضاء عليه وفي أن من استفعا عما أت عليه القضاء
وقد أتته لو تكلف وحفظ وعلم أنه لم يرجع منه شيء لم يفطر
ذكر المندرج وهو موافق للقياس وقال العبد رى نقل عن ابن
مسعود وابن عباس أنه لا يفطر بالقي عمدا وعن المالكية
فمن ذرعه القي خلافا في فطره وعن أحمد يفطره الفاحش
وعند عطاء ومالك وإن تورحبا لكفارة على من تقيأ وهو قول
الأوزاعي وعمر بن دينار ومخرج عن ابن حنبل بناء على رواية
منصوصة في الحجامة والحفنة قوله قال ومن ابتلع الحصى
أو الحديد وفي البدائع أو خشبا أو حشيشا وغير ذلك مما لا
يؤكل عات كالحجر والمدد والجوسم والذهب والنضة افطر
ولا كفارة عليه وكذا لو ابتلع جونة رطبة أو يابسة أو
بيضة أو قشر الرمانة أو شحمها وكذا يابس اللوز وإن مضغه
ورطبه يوجب الكفارة والقضاء وإن لم يمضغه وكذا ما يؤكل
أوراق الشجر رطبا خلافا يابسها وفي البدائع إن كان يؤكل
عات والآ فالقضاء وإن ابتلع فستقة مشقوقة يجب به
الكفارة وإن لم يكن مشقوقة لا يجب إلا إذا مضغها وفي الأثر
والعجين لا يلزمه الكفارة وكذا في دقيق الحنطة والشعير الآ
عند محمد وفي دقيق الأرز قالوا يلزمه وفي الذخيرة أن لا يسن
أو دبس يوجب الكفارة بأكمله وكذا أن خلط دقيق الحنطة والشعير
وعسل لأنه دواء وفي الملح وحده لا يلزمه الآ إذا اعتاد ذلك
وفي الذخيرة قلة قليلة دون كثير لأنه مضى وقيل يجب بطلق
ولو ابتلع حبة حنطة

ولو ابتلع حبة حنطة يلزمه وقيل لو مضغ حبة واحدة لا يلزمه
ولو أكل لها غير مطبوخ يلزمه بخلاف الشحم وقال الفقيه أبو
الليث والاصم عندي في الشحم لذومها وفي اللحم والشحم القديين
وجوب الكفارة لأنها يؤكلان كذلك عادة ولو أكل لحم الميتة
وهي منتنة قد تدردت لكفارة عليه والآ فعليه الكفارة و
ذلك كله في جوامع الفقه وفي المحيط لو ابتلع سمسمه فطر
قيل لا يلزمه كفارة لعدم التيقن بوصولها إلى جوفه وقيل يجب
الكفارة روى ذلك عن أنه حنيفة نصا وهو الاصم وبه قال محمد بن
مقاتل الرازي والأول قول الصغار وإن أكل السمسم متتابع
يلزمه القضاء والكفارة وإن مضغها لا يفطر لأنها تتلاشى و
تبقى بين أسنانه وفي خزنة الأكل في التفاح والخوخة الكفارة
وإن ابتلع رمانة صعيصة فلا كفارة عليه وفي كتاب الصيام
للحسن بن زياد في قشر رمانة رطبة وجونة رطبة ولون
رطبة كفارة ولا كفارة في اليابسة منها ولو ابتلع بلوطة أو
عفصة منزع القشر كقشر ولا كفارة في قشر الجوز واللوز اليابس
وفي المامونية للحسن في ابتلاع تمر يابسة وكسرة خبز
يابسة يكفروا في ابتلاع بطيخة صغية أو رطبة أو مسك أو
زعفران أو غالية الكفارة وكذا ما يتداوى به وفي البدائع
ولا كفارة في الدقيق والعجين لأنه لا يقصد بهما التغذية ولا
التداوى وعن محمد أنه أوجب للقضاء والكفارة في الدقيق
والعجين وفي الهليجة ببتلعها القضاء دون الكفارة وفي
رواية ابن رستم عن محمد وفي رواية هشام عنه الكفارة
أيضا قال الكرخي هذا أقيس عندي لأنها يتداوى بها وهكذا
روى محمد بن سماعة عن محمد ومثله في الأسبيجاني عنه وفي
البدائع وخزانة الأكل لو أكل طينا فعليه القضاء دون الكفارة

الا ان يكون طينا ارمنيا فعليه الكفارة فيه الا عند ان يوسف
 فانه كسائر الاطيان عند قال محمد بن جعفر في الغار يقول يتداوى
 به وفي الخزانة في الطين المغلي يجب وقيل ما يتداوى به كالارمني
 وقيل يجب في الاطيان عموما قيل هذا قول محمد كالمينة في البديع
 قال ابن رستم قلت لمحمد هذا الذي يقلى ويأكله الناس قال لا
 ادري ما هذا فكأنه لم يعلم انه يتداوى به ام لا ولو اخذتموه
 ليأكلها وهو ناسي فلما مضىها تذكر انه صائم فابتلعها ذكر
 في عبود المسايدي فيها للمتاخرين اربعة اقوال قيل عليه القضاء
 دون الكفارة وقيل عليه الكفارة ايضا وقيل ان ابتلعها قبل ان
 يخرجها من فيه فلا كفارة عليه وان اخرجها من فيه ثم اعادها
 فعليه الكفارة وقيل ان ابتلعها قبل اخراجها فعليه الكفارة وبعد
 عليه القضاء دون الكفارة قال الفقيه ابو الليث هذا القول
 اصح لانه بعد اخراجها يعا فيها النفس وما دامت في فيه يلفظ
 بها وفي جوامع الفقه وقيل ان كانت شحنة بعد فعلية الكفارة
 ثم الصوم بجميع ما ذكر قول عاتقة اهل العلم منهم مالك والشافعي
 وابن حنبل وفي الدارقطني عن انس بن مالك عن ابي طلحة الانصاري
 رضي الله عنه انه كان يأكل البرء وهو صائم ويقول ليس بطعام
 ولا شراب موقوف عن انس في رواية قتادة وخميد وخالفهما
 علي بن زيد فرواه عن انس قال اخبرني بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال خذ عن عمك قال الدارقطني الموقوف هو الصحيح وقال ابن
 قدامة في المغني لم يثبت عندنا ما نقل عن ابي طلحة فلا بعد خلافا
 قلت قد نقل الدارقطني انه صحيح فلا يلتفت الى عدم الثبوت
 عندهم وقال الحسن بن صالح بن حي لا يفطر باكل ما ليس بطعام
 ولا شراب مثلا ان يبتلع حصاة او نواة او يستنشق دوابا لان
 المفهوم من اطلاق الاكل والشرب لا يتناول في قوله يدع طعاما
 وشرابه فان قيل روي

اخذ رفته لما كان
 وهو صائم
 فمعه ما يكره
 صام فابتلعها ماكره

وشرابه فان قيل روي ابو داود وغيره عن عائشة رضي الله عنها
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو صائم ويمص
 لسانها فابتلاع الحصاة والتراب ناسي في الفطر دون
 ناسي ريق الخمر ولهذا اوجبتم الكفارة في ابتلاع ريق
 الحبيب والصديق قلنا نفقه بهذه اللفظة مصدع قال ابن
 حبان كان يخالف الاثبات في الروايات وينفرد عن الثقات
 بالفاظ وعن ابن داود قال اسناد ليس بصحيح ويجوز ان
 يقبلها في الصوم ويمص لسانها في غير الصوم اذ ليس فيه
 التصريح باجتماعها ويجوز ان يمتصه ولا يبتلعها ولانه
 لا يصل منه الى جوفه لاستهلاكه بريقه عليه السلام
 كالوضغ سمسمه فابتلعها وفي الذخيرة القرافية لو ابتلع
 ما لا يتغذى به كالحصاة والنواة قال سحنون عليه الكفارة
 ان تعمد والا فالقضاء وقال ابن القاسم لاشي في سهو
 وفي عمد الكفارة وقال مالك يقضي ولا يكفر كقولنا خلاف
 ما حكاه عنه صاحب المبسوط ثم حاصلا المذهب عندنا ان
 الفطر متى حصل بما يتغذى به او يتداوى به يتعلق به
 الكفارة اذا الطباع تدعوا الى الغذاء وكذا الى الدواء
 لحفظ الصحة او اعادتها وما عدا ذلك غير مقصود فلا
 يجب به الكفارة نظير شرب الخمر بوجوب الحد وشرب الدم
 والبول لا يوجب له لان شرب الخمر تدعوا النفس اليه لما
 تجد فيه من اللذة المطربة وشرب الدم والبول قاصرون عنه
 فلم توجد تلك الجناية الموجبة للحد وفي النقصان شبهة
 العدم وهذه الكفارة يسقط بالشبهة على ما تقدم ذكر
 قوله ومن جامع عامدا في احد السبيلين يعني في شهر
 رمضان فعليه القضاء والكفارة ولا يشترط الانزال

الكفاة اذا جاء من
احد السلسل عامدا

في المحلين اعتبارا بالاغتسال قلت وبالحدة فكاه اولي
وعن انه حنيفة في رواية الحسن عنه لا تجب الكفاة في الوطئ
في الدبر في الذكر والانشى قال وفي المحيط يجب فيه الكفاة
بالاجماع هو الصحيح بخلاف الحد عند لاته متعلق بالزنا
لو لم يوجد وهو رواية انه يوسف عنه وهو قولهما وفي جوامع
الفقه هذا هو الظاهر وجه رواية الحسن عنه انه في المحل
سوى ونقنا والفعل قبيح جدا فيندر بخلاف القبلة فان
الرغبة اليه صادقة والجنابة اشد لا شتبا الانساب
واختلاطه فلما قصر عنه لم يجب به كفارة ولا حد للشبهة
وقال ابن قدامة وقال ابو حنيفة في اشهر الروايتين عنه
لا كفارة في الوطئ في الدبر قلت نقله خطاء ثم وجوب
الكفارة في القبلة والدبر قول الجمهور انزل او لم ينزل منهم
الا ائمة الاربعة وحكى عن الشعبي والنخعي وسعيد بن
جبير والزهرى وابن سيرين انه لا كفارة عليه واعتبروا
بعضا به قال الزهرى هو خاص بذلك الرجل قال الخطابي
لم يحصر عليه برهانا وقال قوم هو منسوخ ولم يبق دليل
فسخه ولعاقبة اهل العلم ما رواه ابو هريس رضي الله عنه
قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هلك يارسول
الله قال ما اهلك قال وقعت على امرأتى في رمضان قال
هل تجد ما تعتق رقية قال لا قال فهل تستطيع ان تصوم
شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا
قال لا ثم جلس فأتى النبي عليه السلام بعرق فيه ثم
فقال تصدق بهذا قال على أفقر متا فما بين لأبنيها اهل
بيت احوج اليه متى فضحك النبي عليه السلام حتى بدت
نواجذ قال اذهب فاطعمه اهلك رواه الجماعة وفي لفظ
ابن حجة فقال اعتق رقية

ابن حجة فقال اعتق رقية قال لا اجدها قال ضم شهرين
قال لا اطيق قال اطعم ستين مسكينا وذكر وطاسي الترتيب
ولا ابن حجة وانما داوه في رواية وضم يوما مكانه وفي لفظ
للدارقطني فيه فقال هلكت واهلكت قال ما اهلكك قال
وقعت على اهلتي وذكر وظاهر هذا انها كانت مكرهة
فان قيل اعرف بالمعضية التي لاحد فيها ولم يعز عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم اجابوا عنه جاء مستفتيا فلو عز عن الاستغ
من الاستغناء فيكون سببا لترك الاستغناء فلم يعز
لذلك قلت قد وجبت عليه الكفارة وهي بمنزلة الحد فلا
يجمع بينه وبين التعزير وقول الاعرابي هلكت يشعر
بالعذبة ومعرفته بالتعزيم ولو كان مع النسيان لقدومه
مغذرا لنفسه مكلا من الخوص بفتح العين والراء ويروى
يسكون الراء واللاية الحنة وهي حجارة سود والمدينة
تسمى حرناب وفي قوله اطعمه اهلك استدل على سقوطها
بالاعسار المقارن للوجوب كصدقة الفطر وعزى الى الشافعي
والصحيح عدم سقوطها وهو قول اصحابنا وبه قال مالك
والشافعي في الصحيح وحملوا ان دفعه اليه كان على جهة البر
لحاجته دون الكفارة وانما مرتبة في ذمته لا عسار وانما
لم يشترطوا الانزال فيها واشتروطوا في الجماع فيما دون الفرج
وفي اللبس والقبلة لان الجماع هو الايلاج فيها وقد تحقق
حتى وجب به الحد والانزال فراغ منه وسبع وفي غيرهما
لاجماع فادبر الحكم على الانزال ولو انه ميتة او بهيمة فلا
كفارة عليه انزل او لم ينزل وعند عدم الانزال لا يفسد صومه
واختلفوا في فساده عند الانزال ويفسد صومه ايضا اذا انزلت
ولا كفارة عليها وقد تقدم وفي شرح المذهب للنووي اوجب في قبل

بهيمة او دبرها بطل صومه انزل اول ينزل وفيما دون الفرج
لا يبطل الا بالانزال ولا كفارة فيه كقولنا ويجب الكفارة في البهيمة
في اصح الطريقين انزالا لا واذا قلنا لا يجب الكفارة لا يفسد صومه
بغير انزال ووطئ الزوجة والامه والزنا في وجوب القضاء
والكفارة سواء وان انزل بحايض فوجها وعندنا ان وجد
حوائط بدنها افطر ذكر في الذخيرة واختلفت المناطقة في وجوب
الكفارة في وطئ الميتة والبهيمة ذكر في الذخيرة قاعلة اصلية
اذا ذكر الحكم عقيبا وصاف مناسبه له جعل مجموعها علة له
وان كان بعضها غير مناسب تركه واعتبر المناسب وذكر
وجوب الكفارة عقيبا وصاف بعضها غير مناسب وموكله
اعرابيا ونحوه ومناسب وموافي فساد صوم رمضان بالجماع
فا عتبه السافعي على القاعلة ولم يوجب الكفارة بالاكل
لقصون عن الجماع لان فيه فساد صومين صوم الواطئ و
الموطئ واعتبرنا نحن الافساد الكامل بالوصف العام
من الجماع وغيره لانه التعليل بالحلة العامة اولى من
علة الخاصة لكثرة فروغها وفوايدها وبقي وصف مناسب
لم يعتبه احد منا قال الشيخ شهاب الدين القرافي فيما
علمت وموكله ذلك جماعا في الزوجة ولو مناسب من
جهة كونه الاكثر في الوجوه فيكون العناية بالرجوع عنه
اولى قلت قد اعتبه ابن حزم والظاهر في قصروا
الكفارة على من وطئ زوجته او امته في فرجها ذكر
ابن حزم في المحلى ويجب على المرأة عندنا وموكلها ان
والثور وابن المذر وموافق الروايات عن ابن حنبل
قال الخطابي مذهب كثير العلماء اذا تمكينها كفعل
الرجل في هتك حرمة الشهر وفساد الصوم ولهذا اوجب
عليها الجلد والرجم في الزنا

عليها الجلد والرجم في الزنا كما وجب على الرجل فاذا وجب عليها
الحج الذي هو عقوبة محضة فوجوب الكفارة اولى لان فيها
معنى العبادات ولهذا لا يجب الكفارة على الكافر قط ويجب
عليه الحد وقال الشافعي في اظهر اقواله لا يجب عليها ومرواية
عن ابن حنبل وفي رواية يجب كفارة واحدة على الواطئ عنها
ويحسد عنها وموكل الاوراعي وقوله ثالث للشافعي وجهه
ان الاعوان سأل النبي عليه السلام عن فعل مشترك بينهما
فاوجب عليه عتق رقبة فدفع على انها عنهما قال الشافعي سكوت
النبي عليه السلام عن المرأة دليل على عدم وجوبها عليها اذ
لو لم يثبتها او بعث اليها من يعرفها كما بعث انس ارسا وقال
يا ايمن اغد الى امرأة هذا فان اعترفت بالزنا فارحمها في قصة
امرأة صاحب العسيف قال شارح العدة الشيخ تقي الدين رحمه
جوابه عدم الحاجة الى اعلامها لانها لم تعترف به واقران
لم يكن حجة عليها بخلاف امرأة صاحب العسيف فانه جاز بسبب
ذلك وفرق آخران في الحدود اقامتها الى الامام ويلزم الفاعل
بذلك بخلاف الكفارات فانه يفتى بها عن غير الزام وجواب
آخران بيانه في حق الرجل بيان في حق المرأة لاستوائهما
في انتهاك حرمة الشهر مع العلم كسائر الناس وسكوته
عن الكفارة عليها لا يدل على سقوطها كما لم يدل سكوته عن
فساد صومها ووجوب القضاء عليها على خلاف ذلك وليس فيه
تاخير البيان عن وقت الحاجة لان المرأة لم تساله عنها ولا
ساله الزوج عنها ويحتمل ان المرأة كانت منطوية بحيض او
موض او غير ذلك من الاعذار او كانت مكرهة ولا عليه
قوله واهلكت في رواية وعدم ارسالها لا يدل على عدم
الوجوب كما في قصة ما عذر ولعل بيانه في قصة امرأة صاحب العسيف

كان تبرعاً منه كما قال في البحر من الطهور مائاً الحمد ميتته
وفرق آخر بين الحمد في حقها وبين الكفارة أن حد المرأة بخالف
حد الرجل فيبتنه كيلا يتوهم التسوية بينهما ووجه آخر أن
السؤال هناك وقع عنهما جميعاً لأن أبا الرواح قال في ضمن
استفتائه سألت رجلاً من أهل العلم الحديث فيدل على أنه
طلب من النبي عليه السلام بيان حكمها وهذا ما سمعته صحيح
في حقها فلذلك يبتنه وقول من أوجب كفارة واحدة عنها
بعيد من العقل والقياس أن لا يدخلها في الجدة عن اثنين
كحد العر عن الغير عبادة أو عقوبة لا أصل له ومخالف للأصل
فلا يصار إليه إلا بصح وإجماع ولم يوجد هنا شيء منها ثم القائل
بالحمد ساقصوا في ذلك فقالوا إن كانا من أهل الصوم وليس ذلك
في خبرهم واعتبروا حالهما في اليسار والاعسار وخبرهم اقتضى
اعتبار حال الرجل خاصة وعن ابن هريزة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أمر رجلاً فطر في رمضان أن يعتق رقبة رواه مسلم وأبو
داود وكلمة من يطلق على الذكر والأنثى قال الله تعالى ومن
يقنت منكنت لله ورسوله وما ذكر صاحب الكتاب من قوله
عليه السلام من أفطر في رمضان فعليه ما على المظالم رواه
الدارقطني بحضنه وقال شذاد يجب عليها ما يجب على الرجل
لأنها كالرجل في الأحكام إلا ما خص ولما أوجب عليها القضاء
لأنها أفطرت متعمدة وجب عليها الكفارة كالرجل قاله
الخطابي وهو قول أكثر أهل العلم وقال الأوزاعي والشافعي
يجزيها كفارة إلا بالصوم فأنه على كل واحد منهما صيام
شهرين متتابعين وقال ابن العربي قول الأوزاعي كقول
الشافعي إلا إذا كفر بالصوم قال يصوم عنه وعنهما قال
هذا لا يلتفت إليه ساعة واحدة والصواب الأول قول
ولو أكل أو شرب ما يتغذى به

ولو أكل أو شرب ما يتغذى به أو يتداوى به يعني في صوم
رمضان فعليه القضاء والكفارة إذا كان عبداً وقد نوى من
الليل وهذا قول الزهري والشافعي والأوزاعي والثوري
ومالك وإسحاق وإنا ثور ومحمد بن جرير الطبري وبه قال عطاء
والحسن بن أبي الحسن وقال سعيد بن بن جبير والنخعي وابن
سيرين وحامد بن أبي سليمان وأحمد والشافعي لكفارة عليه
وقال سعيد بن المسيب عليه صوم شهر وقال عطاء عليه
تحرير رقبة فإن لم يجد فبدنة أو بقرة أو عشرة صاعاً من
طعام على أربعين مسكيناً وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن عليه
أن يصوم اثني عشر يوماً لقوله تعالى أن عتق الشهر وعند الله
اثني عشر شهراً وعن النخعي أن عليه صوم ثلاثة أيام يوم
رواه عنه حماد بن أبي سليمان قال أبو عمر بن عبد البر هذا
وجه له إلا أن يكون خرج كلامه على وجه التغليظ والغضب
وعن ابن عباس أن عليه عتق رقبة أو صوم شهر أو إطعام
ثلاثين مسكيناً وعن ابن سيرين يقضي يوماً ومرواية عن
الشافعي ومذهب ابن جبير ورواه القاضي بكاد ابن قتيبة
البكر أوى عن النخعي وعن عمر يقضي يوماً ويطعم مسكيناً
واحداً وعن البصري أنه سيئ عن رجلاً فطر أربعة أيام
ياكل ويشرب وينكح قال يعتق أربع رقاب فإن لم يجد فاربعة
من البدن فإن لم يجد فعشرة صاعاً من تمر لكل يوم فإن
لم يجد صام لكل يوم يومين ويروي مثله من سلا من طريق
ابن المسيب وعن علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما
أنهما قال لا يقضيه أبداً وإن صام الدهر ورفع أبو هريرة
وهو ضعيف قاله أبو عمر قالوا في قول ربيعة شذوذ منه
وقال مثله في المحرم يقتله حوات يتصدق بصاع من قمح

وعنه فيمن طلق واحدة من نسائه الاربع ثلاثا وسبها
له ان يطاهق وبه قال داود الظاهري وانكر عليه
الشافعي وقال يلزمه ان يقول ان من ترك صلاة ليلة
القدر عليه ان يقضي تلك الصلاة الف شهر لان الله تعالى
يقول ليلة القدر خير من الف شهر قلت ينبغي له ان
يقول على مقتضى اعراضه عليه ان يقضي تلك الصلاة اكثر
من الف شهر ولا يقتصر على الف شهر لان الله تعالى يقول ليلة
القدر خير من الف شهر ولم يقل كالشهر ولا يلزمه ما قال
الشافعي لثلاثة اوجه الاول ان احدا لا يعرف ليلة القدر
حتى يقضي فاستها الف شهر اذ لو عرفها لما فاتته فيها فاته
بخلاف ترك يوم من رمضان الوجه الثاني انه لا يلزم من
اجباب صوم اثني عشر يوما اجباب قضاء صلاة الف شهر
لان الف شهر نحو من ثمانين سنة مدة دولة بني امية و
ذلك يزيد على مدة عمر في الغالب ولا كذلك قضاء صوم
عشر يوما الوجه الثالث ان النص اتما وروى باجباب الكفارة
في هتك حرمة صوم شهر رمضان في الجملة ولم يرد شي باجباب
الكفارة في هتك حرمة وقت الصلاة حتى يشرع في ذلك الكفارة
او زاجروا في معنى القدر اقول الاحدها العظيمة عن شاهد
قوله تعالى وما قدر والله حق قدر اي ما عظم حق تعالي
ولفلا قدرة الناس اي عظمة الثاني قال الخليل بن اهد
القدر الضيق ومنه ومن قدر عليه رزقه اي ضيق كاه
الارض يضيق عن الملائكة فيها الثالث قال ابن قتيبة القدر
الحكم لقوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم الرابع ليلة ذات
قدر للشافعي ان النص بوجود الكفارة وروى في الوقاع فلا
يقاس عليه غيره لاسيما عندكم فان القياس لا يجري في الكفارة
ولا في المقدرات ولا في الحدود

ولا في المقدرات ولا في الحدود ولا في الاسباب ولا في الشروط
ولا في المحال وليس الاكل والشرب في معنى الجماع اذ فيه افساد
صومين ولا كذلك الاكل والشرب ولنا حديث انه هربين رقة
ان رجلا افطر في رمضان فامس النبي عليه السلام ان يعتق
رقبه رواه مسلم وابوداود وروى الدارقطني انه عليه السلام
امر رجلا اكل في رمضان ان يعتق رقبة الحديث وفي رواية عن
انه هربين ايضا ان النبي عليه السلام امر الذي افطر يوما من
رمضان بكفارة الظهار رواه الدارقطني وذكر شمس الدين
سبط بن الجوزي في كتابه المسمى بنهاية الصنائع عن النبي
عليه السلام انه قال من افطر في رمضان فعليه ما على المظالم
وقال البخاري ومسلم قلت لا اصل له فصلا ان خرج
الشيطان لكن روى مالك وربيحي بن سعيد وابن خريج
والليث وابو اويس وطلح بن سليمان وعمر بن عثمان
ويزيد بن عياض وسيل بن عباد وابن عيينة وابراهيم
بن سعد عن الزهري ان رجلا افطر في رمضان وقول
الاهوازي هلكك اشارة الى هتك حرمة الشهر بافساد
صومه وكان الحكم معلقا بالفطر الماتك لحرمة شهر رمضان
لا بنفس جماع زوجته فان جماع مملوكته او زوجته حلال
عند سلامته عن افساد الصوم الا ترى الى قول صاحب
رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف فهم ان الحكم معلق بالفطر فقال
ان رجلا افطر في رمضان فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
اعتق رقبة فالعلة الفطر المقصود الذي فيه قضاء شهر
البطن او الفرج وحاجة الاكل استد من حاجة الجماع فكان
الداعي الى سرعة الزاجر او نحو الاثم فيه واحوج فالنص
العامة فيه واحدة الاكل بالطريق الاولى ولا ان ترك الاكل

اخضع بالصوم اذ الصوم يكسر شهوة الجماع ولهذا امر
 النبي عليه السلام المغرب بالصوم وهرج شهوة الاكل
 والشرب فاذا ورد الزاجر مع قلة الحاجة اليه في الجماع
 فمع كثرة الحاجة كان اولي ولهذا المعنى بداء رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بذكر الاكل والشرب في النص فقال يدع طعامه
 وشرابه وشهوته فذكر على انها اهم من الجماع قال ابو
 عمر بن عبد البر الاكل والشرب في القياس كالجماع
 سواء في الشريعة لان الصوم ترك الثلاثة مع النية
 فما ثبت في واحد منها من الحكم فهو ثابت في غير من الثلاثة
 لان انتهاك حرمة الشهر حاصلا بكل واحد منها بالتعدد على
 الكمال وقال ابن بطال يناقض قول الشافعي في قياسه
 الاكل على القي اذا قد فرق بين القي والاكل في المكروه
 فوجب لقضاء في الاكل دون القي فيلزمه ان يفرق بين
 القي وبين الاكل والجماع ولا يدخل في تضيق فساد صوم
 غير الى فساد صومه في العلة لوجوب الكفارة لانها لو
 كانت ناسية لصومها او كانت مكرهة او ناسية لا يفسد
 صومها مع وجوب الكفارة فلم يكن فساد صوم غير جزا
 للعلة ولا شرط فيها ونحن ما اوجبنا الكفارة بالقياس
 بل بالنص او بدلالة النص فان الاكل والشرب اولي
 بشرع الكفارة على ما تقدم او بتفريق المناط فانه يجري
 في الكفارات ذكر في المنتخب في مسأله الخلاف ولان منياكل
 ويشرب في نهار رمضان وينفسخ باصناف الاطعمة الطيبة
 كيف يكون حكمه حكم من ابتلع ذبابة او نواة او لحة منتنة
 من بين اسنانه قدر الحرصة في انه لا يجب عليه شيء في الك
 ويجب بالتقاء الحائنين وبالايلاج في الميتة والبهيمة
 من غير انزال هذا بعيد

من غير انزال هذا بعيد من النظر والفقهاء ولهذا لان
 الكفارة انما شرعت لاقلاع النفس عن المعاصي والانسان
 يشق عليه امتناعه عن الشهوات المألوفة المعتادة فشرعت
 الزواجد لاجل منعه عنها والمألوف بالنهار الاكل والشرب
 وبالليل الجماع ومن نادر بالنهار فاذا شرعت الكفارة في النادر
 ففي الغالب المحتاج الى الزاجر اولي شرعا فيه واعترض ابن حزم
 الظاهري في هذه المسئلة على المذاهب الثلاثة فقال قال الشافعيون
 لا يجب الكفارة على المفطر في رمضان عمدا الا على من جامع انسانا
 او بهيمة في قبل او دبر أو شيء او لم يمن ولم يور الشافعي الكفارة على
 الموطوء في اشهر ا قوله ولا على من تعد الاكل والشرب فقياس الواطئ
 لامرأة محرمة مع بدوته على واطئ امراته وقاس من انه بهيمة
 على من انه امراته وقاس من انه ذكر محرما على من انه امراته
 الحلال وليس شيء من ذلك في الخبر ولم يقس الاكل والشرب على الجماع
 في الفرج بدون الانزال ولا الموطوء على الواطئ قال وهذا يناقض
 فان قالوا قيسنا الجماع على الجماع والاكل والشرب على القي قال
 قلنا فهلا قسمت مجامع البهيمة على مجامع المرأة في ايجاب الحد كما
 قسمت في ايجاب الكفارة قال وهذا تناقض في قياس جدا قلت
 قياس الاكل والشرب الذي هو المقصود بقضاء شهوة البطن على
 القي الذي ليس فيه من قضاء الشهوة شيء بل هو مداواة ودفع
 مرض وفساد الصوم به على خلاف القياس اذ الفطر مما دخل لا
 مما خرج وقياسهم هذا الاصله ولا جامع بينهما اما الزام ابن
 حزم الشافعي بالحد بالقياس على الكفارة فبعد جدا لان الحد
 عقوبة محضة تندرج بالشبهات والكفارة فيها معنى العبادات
 فكيف يقاس العقوبة على العبادات واما قياسهم جماع الميتة والبهيمة
 على جماع المرأة الشهية فما ابعد من الصواب لو قيل يجوز القياس

اعترضه امر
 (القي من غير الزام امر
 الاربع في الصاوي
 ادا

ابن المحلل المشتري في البهيمة ولا يشتري البهيمة الا البهايم و
 انما يفعل ذلك بعض السفهاء ومن غلبة الشبق ومثله غايه
 الندوة لا يحتاج فيه الى شرع الزاجر وهو قياس بغير علة وليس
 في ذلك الا مجته صوت ايلاج والميتة ابعد فان النفس تعافها
 وتنفر من القرب منها فهو قريب من فرض المحال العادي قالوا لقا
 المالكيتون فتناقضهم اشد فانهم اوجبوا الكفارة والقضاء على من
 قبل فامتنى او امدى او انعط او نظر نظرة فامتنى او اكل او شرب
 او جامع شاكاً في غروب الشمس فاذا لم تغرب ولم ينو في الفطر
 في رمضان وان لم ياكل ولم يشرب ولم يجمع او عزم على ترك الصوم
 فلم يشرع فيه ذلك في التلقين وعلى المرأة اذا مست فرجها
 عامدة فانزلت واوجب على الواطئ للمكرهة كفارتين كفارة
 عن نفسه وكفارة عن المكرهة ولم ير على المكره لها على الاكل والشرب
 كفارة ولا عليها ولو جامعها وهي نائمة فلا كفارة عليها ولا عليه
 عنها قال وهذا تخليط لا يروى هذا التقسيم عن احد قبله ولو
 تضمنض فدخل الماء حلقه او صبت فيه وهو نائم يبطل الفرض
 دون النفل قال وهذا عجيب جداً ان يكون الشيء الواحد مبطلاً
 للفرض دون النفل وهذا اقوال لا يحتاج في ابطالها الا الى البرهنة
 لا اكثر منه قال واذا الحنفيتون فانهم لم يبطلوا صوم من لاط
 بغلام او اولج في دبر امرأة ولم ينزل فيهما وان صومه تام
 صحيح وكذا من قبل زانية او ذكر او باشرهما في نهار رمضان
 فلم ينعط ولم يئخذ ان صومه تام وان قبل امواته المباح له
 وطبها وتقبيلها فانعط ان صومه قد بطل انتهى كلامه قلت
 لا يخفى احداً في عافية لا عافاه الله فنقول لقد كذب الخبيث الفاجر
 في قوله لم يبطلوا صوم من لاط بغلام او اولج في دبر امرأة و
 لم ينزل واكثرى علينا الكذب وهو كثير الجهل والغلط فيما
 ينقله وقد قال ابو عيسى الترمذي

يجوز في حقه
 اعراضنا عن حرم
 الظاهر على
 اهل المراسم
 الاربع وماله
 اللواط والمسا
 وهو صاع

ينقله وقد قال ابو عيسى الترمذي مجهول فيكون اسم
 بفعل جهله هو وقد اتفق اصحابنا على فساد صومه و
 كذا على وجوب الكفارة عليه في الصحيح الا في رواية الحسن
 عن ابي حنيفة في سقوط الكفارة عنه وليس بصحيحة و
 لا فرق فيه بين ان ينزل او لا ينزل في حق وجوب الكفارة
 واتا فساد الصوم به فعليه اجماع الامة وقوله وان قبل
 امواته المباح له تقبيلها فانعط ان صومه قد بطل
 غلط لم يقل به احد من اصحابنا الا في الزوجه ولا في الاجنبية
 لعله وضع هذه المسألة من قبله للتشنيع بما لم يقل
 به وتفسير الناس عنها سيحزيرهم وصفهم انه حكيم عليم
 وهله يضرب السحاب نباح الكلاب وقوله شرعت
 في الوقاع بخلاف القياس لارتفاع الذنب بالتوبة هذا
 ممنوع لان الحدود والكفارات شرعت زواجر ورولع
 عن ارتكاب المعاصي ولا يسقط بالتوبة والسر في ذلك ان
 من علم انه اذا فعل ما يوجد حدا او كفارة عليه ولا يسقط
 عنه بالتوبة في الدنيا امتنع من مباشرته وكان فيه تقليد
 وقوع القبائح والمعاصي خوفاً من العقوبة ولا يحصل ذلك
 بالتوبة وقوله فلا ينقاس عليه غير قلنا نحن حاقسناه
 عليه ولا نرى القياس في الكفارات وقد ذكرنا الوجه في
 ذلك وقال ابن حزم لا يجب الكفارة الا على من وطئ زوجته
 او امته ولا يجب في الزنا واللواط قالوا ربيم امواته يقع
 على امته المباح له وطبها ولقد هذا في ذلك وكذب برهان
 كذبه انه لا يقع على امته طلاقه ولا يصح ايلاق منها ولاظهار
 ولايجزى اللعان بينهما وبينه ولا يثبت فيها شيء من الاحكام
 المختصة بالزوجية فوطئ الاجنبية في فرجها لا يوجب كفارة

ولا قضاء عند من كلفها ليست امراته وقد قال الاعرجي
وقعت على امراته قلت وكذا امته امراته على ما تقدم
وهذا منهم جوه باطل لا يشهد له الشريعة باعتبارها وهو
كقولهم ان اليوم في الماء يفسد فاذا باله في كوز او قدح
فصبته في الماء لا يفسد او بال خارج الماء فجري بوله فدخل
الماء لا يتنجسه عندهم قال ابن حزم في المحلى لم يأت باحدا
القضاء فيه نص لا اجماع ولا يجب في الدين الا باحدا
قلنا الظاهرية لا يرون القياس ولا قول صاحب حجة
فلاجل هذا حصر ادلة الشرع في النص والاجماع وهذا منوع
وقد ثبت وجوب صوم رمضان بالكتاب والسنّة واجماع
الامة والاداء فعلا المأمورية في وقته اذا كان موقفا
القضاء فعلا المأمورية خارج الوقت ثم القضاء عندنا
يجب بكتاب الاداء خارج الوقت فلا حاجة الى خطاب جديد
واتمايز هذا على الشافعي لانه يقول يجب لقضاء بكتاب
جديد ولم يوجد هاهنا وقال ابن حزم يبطل الصوم بعد كل
معصية اتي بمعصية كانت لا تستثنى منها شيئا اذا كان ذاك
لصومه مثلكذب او غيبة او ظلم او تعبد ترك الصلاة او غير
ذلك مما حرم على المرء فعله او تركه قلت على هذا الصوم
لاحد ولقد نقضوا قاعدتهم في هذه المسئلة فانهم لا يقولون
بالقياس ولا يثبت به حكم شرعي عندهم ثم قاسوا جميع
انواع المعاصي كبايئرها وصغائرها والحديث ورواه الغيبة
وفيمن من لم يدع قول الزور والمر لا به ذهابا عن قوله ثم
قال والكفان مثلكفان الظهار وقد ذكرنا الحديث مستوفي
ذكرنا من خرجه من ائمة الحديث فلا نعبد وليس فيه قرينة
ولا عدى ولا فيه جزية ولا يجري احدا بعدك وقوله وهو حجة
على الشافعي في قوله اجتز

على الشافعي في قوله يجتز وليس هذا مذهب الشافعي وعلى مالك
في نفي التتابع وكذا هذا ليس مذهب مالك ويجري في الكفان
الحضال الثلاث مرتبة والشهران متتابعان ذكر ابن المنذر
في الاشراف والقرطبي في شرح الموطي وغيرهما وقالوا هذا مذهب
ابن حنيفة واصحابه والاوزاعي والثوري والحسن بن حي و
الشافعي وابن حنبل وانه ثور وفي الذخيرة المالكية يجب صوم الشهر
متتابعين عندهم مالك وذكر ابن قدامة في المغني لا خلاف بين من
اوجب الصوم انه شهران متتابعان قلت عند ابن عباس شهر
واحد وعند ابن ابي ليلى شهران ولم يوجب فيها التتابع ذكر
القرطبي وغيره وقال ابن القاسم الذي ياخذ به مالك فيها اطعام
ستين مسكينا وصيام ذلك اليوم وليس الحرير والصيام
من كفان رمضان في شئ ذكر في المغني وفي المدونة قال ابن القاسم
لا يعرف مالك غير الاطعام وفي المدونة ولا اخذ بالعق والاب الصيام
وفي كتاب الظهار لم يكن مالك يرى ان يكفر من اكل في رمضان الا
بالطعام ويقول هو احب الي من العتق والصيام وقال مالك
ايضا وما العتق وماله يقول الله وعلى الذين يطيقونه فدية
طعام مساكين وذكر البغدلي يرون عنه التخيير وقال ابو بصير
ان افطر باطلا او شرب فليس له كفان الا الاطعام وان افطر
بجماع فليكفر بالعتق والصيام ذكر السفاقي في شرح البخاري
فهو مصادمة للحديث فان فيه الابتداء بالعتق ثم الصوم
ثم الاطعام وليس في الحديث هذا التقسيم والترتيب المذكور
في السؤال وحمل عياض ذلك على الاولوية واقادة الترتيب
فيه اقوى وفي القرطبي وقد كان ابن ابي ليلى يقول في الذي ياله
اهله في رمضان نهارا وهو مخير في العتق والصيام فان لم يقدر
على واحد منها اطعم والى هذا احمد بن حنبل الطبري وقال
ذهب

لا سبيل الى الاطعام الا عند العجز عن العتق والصيام وسواء
 في العتق والصيام وفي عارضة الاحوف في الصحيح في الرواية
 ما كذا التغيير والصحيح في الدليل الترتيب لانه رتب له وسواء
 من امر بعد عدمه وتعذر استطاعته الى غير ثم يقضى اليوم
 الذي افسد مع الكفارة عندنا وبه قال مالك والثوري واحمد
 واسحاق وابو ثور ورواية المزني على الشافعي وهو قول الجمهور
 وقال الاوزاعي ان كفرا بالعتق او بالاطعام صام يوما في الشهر
 المتتابعين يدخل ذلك اليوم فيها وقال الشافعي ان كفر بمثل
 يكون الكفارة بدلا عن صيامه واجبا الى ان يكفر ويصوم مع الكفارة
 وقال داود واصحابه لا يكفر واحتجوا بعدم ذكر في الكفارة
 حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده زيان القضاء مع الكفارة
 وروى ابو داود والدارقطني وغيرهما انه عليه السلام قال صم
 يوما مكانه واستغفر الله ومثله في حديث سعيد بن المسيب قال
 ابو بكر بن العرق في كلام في قضاء اليوم الذي افسد انما يتن له
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جهله من الكفارة وسكت عن المفهوم
 ثم الواجب لكل مسكين نصف صاع من بر او صاع من تمر كما في
 كفارة الظهار عندنا وعند مالك والشافعي مده وهو ربع صاع
 عند ابن حنبل مده حنطة ومده من شعير او تمر احتجا بما جاء
 الحديث المتقدم فيه انه اتى بعرق فيه تمر جاء في بعض طرقه خمسة
 عشر صاعا ولنا ما رواه الدارقطني عن ابن عباس يطعم كل يوم
 مسكينا نصف صاع من بر هذا في الشيخ الهم وهو الفلانة ذكر
 عبد الحق في الاحكام الكبرى وفي الخلق عن الاذني نصف صاع من
 في صحيح البخاري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والباب واحد وعن
 رضي عنها في هذه القصة انه بعرق فيه عشرون صاعا ذكر الشافعي
 في شرح البخاري ويروي ما بين خمسة عشر صاعا الى عشرين صاعا
 وفي صحيح مسلم فامس

اداء صاعا لثلاثة عشر
 انما هو صاع واحد على
 في كل يوم على ما سئل
 في رد المحتار ان الدارقطني

وفي صحيح مسلم فامس ان يجلس فيجاءه عرقان فيها طعام
 فامس ان يتصدق به فاذا كان العرق خمسة عشر صاعا
 فالعرق ثلثا ثون صاعا على ستين مسكينا فيجعل حديثها
 على بيان مكانة في كل عرق واحسن ما قيل انها لم تجب
 عليه لعجز عن الكفارة واخير الى زمان اليسر وهكذا
 في المبسوط وما امر به عليه السلام كان تطوعا لانها
 لم تكن واجبة عليه في الحال لعجز ولهذا اجاز صرفها الى
 نفسه وعياله فلا يكون حجة في جواز المد لكل مسكين
 لو ثبت وعن ابن جعفر الطبري ان قياس قولنا ان حنيفة
 والثوري وان ثورات الكفارة دين عليه لا يسقطها
 عنه عسرتة وعليه ان يات بها اذا اليسر كسائر الكفارات
 وعند الشافعية فيه وجهان وقال ابو عمر بن عبد البر ان
 احتج بحديث بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له كله انت
 وعيالك ولم يقل له تؤذيها اذا اليسر ولو كانت واجبة عليه
 لم يسكت حتى يبين له ذلك قبله ولا قال له انها ساقطة
 لغوئك بعد ان اخبر بوجوبها عليه وكل ما وجب اليسار
 لزم الذمة الى الاعسار ويؤذيها اذا اليسر بخلاف صدقة
 الفطر حيث لم يجب في الاعسار كالزكاة قال القرطبي هذا
 قياس حسن لولا ما جاء في حديث علي رضي الله عنه ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للرجل انطلق فكله انت وعيالك
 فقد كفر الله عنك رواه الدارقطني قلت وفيه اشارة الى
 وجوبها مع الاعسار حيث كفر الله عنه ولو لم يكن عليه
 كفارة مع اعسار لما احتج الى تكفيرها وفي الحواشي
 خسر الاعوان في باحكام ثلاثة بجواز الاطعام مع القدر
 على الصيام وصرفه الى نفسه والاكتفاء بخمسة عشر صاعا

وفي الوقعات كرهت زوجها على الجماع عليها الكفان
 لان انتشار ذكره دليل طوا عيته ونقص محمدا على انه لا
 كفان وهذا اصح للحذر وبه يفتي افطر في رمضان وسو
 فقير فصام احدا وستين يوما للقضاء والكفان ولم يفت
 يوم القضاء جاز لان الظاهر انه نوى القضاء في اليوم
 الاول لانه اهم وسوا اختيارا في الليث وقيل لا يجزيه ولا بد
 من التحيين القضاء وفي جوامع الفقه اخره بان تسلف
 فان انزلت فعملها القضاء دون الكفان وان لم ينزل فلا
 قضاء عليها ومن جامع فيها دون الفرج فانزل فعليه القضا
 دون الكفان وقد تقدم ذكره في الخزانة قوله وليس في انفس
 الصوم في غير رمضان كفان وهذا قول الائمة الاربعة واصحاب
 وجه ان الكفان ولو في هتك حرمة شهر رمضان اذ لا يجوز
 اخلاق عن الصوم بخلاف قضاء رمضان وقال قتادة يجب
 على من وطئ في قضاء رمضان كقضاء الحج في قوله ومن
 احتقن او استعط او اقطر في اذنه وهو ذكرك لصومه افطر
 السعوط بفتح السين المهلة دواء يجعل في الاند والحقنة يفطر
 عندنا وبه قال الشافعي ومالك وابن حنبل واسحاق وعطاء الله
 وقال الحسن بن صالح وداود لا يفطر والسعوط يفطر عندنا اذا
 وصل الى دماغه وهو قول الاوزاعي والثوري والشافعي ومالك
 واسحاق وانه ثور وقال داود لا يفطر وعن ابن يوسف يجب
 الكفان في السعوط والوجور والحقنة والسعوط بفتح السين
 هنا وهو الفعل واحتقن واستعط بفتح التاء فيها ذكره الفقهاء
 ولو اغتسل فدخل الماء اذنه لاشئ عليه وان صبته فيها فعليه
 القضاء والمختار لاشئ عليه فيها وهو قول مالك والاوزاعي
 وداود وعند الشافعية لو قطر في اذنه ماء او دهن فوصل الى
 دماغه فطهر في اصح الوجهين

دماغه فطهر في اصح الوجهين وقال القاضى حسين والفوراني
 والسجى لا يفطر وصححه الغزالي وفي خزانة الاكل لوصية الماء
 في اذنه لم يفتن هكذا عند بعض مشايخنا بخلاف الدهن ففعله
 او بغير فعله حيث يلزمه القضاء فيه وعند مالك الدهن في الاذن
 او وصل الى دماغه فعليه القضاء وفي السليمانية من ينحر بالدواء
 فوجد طعم الدخان في حلقه يقضى الصوم وفي التلقين يجب
 الامساك عن المشوم وفي الخزانة عن ابن حنيفة فيمن استنشق
 فوصل الماء الى دماغه لزمه القضاء وفي المحيط ووصول المصلح
 الى الدماغ كوصوله الى الجوف لان قوام البدن بهما وحكم بوصوله
 الى جوف البدن احتياطا لان له منفذا الى الجوف قلت فلا اختلاف
 العلة اختلاف في الماء الواصل من الاذن الى الدماغ فمن نظر الى
 اصلاح الدماغ بالدهن قال لا يفسد به صومه وسوا المختار اذ
 الماء في الدماغ يفسد لا يصلحه ومن نظر الى ان منه منفذا
 الى الجوف افسد صومه وفي المرغيناني اذا استنشط او اقطر في اذنه
 وفيه مصلحة البدن يفسد صومه بالكفان وان لم يتعلق به
 صلاح البدن قالوا ينبغي ان لا يفسد صومه ونقص في عصام انه
 اذا اقطر في اذنه ماء قضاء بالكفان وفي جوامع الفقه حكاة
 عن محمد لو جره فعله وان دوى جايغة او اتمه بدواء فوصل
 الى جوفه او دماغه افطر عندنا في حنيفة والذي يصل به الرطب
 دون اليابس ومثله في المحيط وملتقى البحار وعندنا لا يفطر
 وفي جوامع الفقه لو دوى جايغة في البطن والراس بدواء رطب
 يفسد صومه وهي التي يصل الى الجوف ولها منفذ اليه او آتة وهي
 التي لها منفذ الى ام الراس وهي الدماغ ان كان الدواء يابس لا
 يفسد بالاتفاق وان كان رطبا يفسد عندنا في حنيفة وزفر وعندنا لا
 يفسد وفي الحاوي ان وصل الى جوفه يفطر وان كان يابس عندنا في حنيفة

وفي جوامع الفقه بالاعتبار للوصول عند ان حنيفة لا للطروقة
واليبوسة هو الصحيح وكذا في شرح الطحاوي وعليه اكثر المشايخ
والاقل ظاهر الرواية ذكر في الجواهر وكذا المبسوط وسوق قول
ابن حنبل وقال ابن القاسم لا ادرى في دواء الحائفة شيئا لانه لا يصلح
الدواء الى الكبد ولو اقطر في احليله مائرا او دهن فوصل الى
مثانته لم يفطر عند ان حنيفة وما لا وابن حنبل وابن صالح
لانه ثور ودافه وبعض الشافعية وقال ابو يوسف والشافعية يفطر
وقول محمد مضطرب يروي مع ان حنيفة وفي المحيط ومحمد توفيق
في هذا وزاد في الذخيرة في آخر عمر وفي المرغيناني قيل يوضع في
وفي جوامع الفقه عند ما يفسد وان وصل الى المثانة بفتح الميم
بالتاء المثلثة يجمع البول وروي الحسن وابن المبارك عن ابن حنبل
انه يفطر كقوله ابو يوسف وفي المحيط قيل اذا لم يصل الى المثانة لا
يفسد الصوم وقال البخاري الفقيه ابو بكر مادام في قسبة الذكر
لا يفسد بالاجماع وموافق الوجوه الثلاثة للشافعية والصحيح
عندهم الفساد به وفي خزنة الاكل اذا صبت الماء في احليله فوصل
الى مثانته لزمه القضاء ولم يحكم خلافا والخلاف مبني على انه
هل بين المثانة والجرى منفذ والمثانة حائلة بين الجرئ وقسبة
الذكور لا و ابو حنيفة يقول لا منفذ بينهما وانما ينزل البول الى
المثانة بالترشح كالخرق الجديد وهذا يعرفه اهل التشريح
قال الكاساني والظاهر ان البول يخرج منه خروج الشيء من
منفذ كما قالوا في المحيط علك لهما في دواء الحائفة والآفة ان
الوصول مقيد بالمساك المعانة دون المخارق غير المعانة
لكن يبطل بالتقطير في الاحليل على قول ابن يوسف وابو حنيفة
اعتبرا للوصول الى الباطن من المعتاد ويقوى قوله بانته لم يقدر
المعتاد في الفساد من الداخل حتى افسد الحصة والنواة قلنا
في المدخل واختلف المشايخ

في المدخل واختلف المشايخ في الاقطار في قبل النساء والصحيح
قضاء الصوم به وعن علي رضي الله عنه الصائم لا يستعطر ولا
لا يصب في اذنه شيئا رواه حرب ومن ذاق شيئا بفمه لم يفطر
ويكن وفي المحيط ويكن الذوق للصائم لانه تعريض للافساد
وربما سبق شيء منه الى جوفه لكن لا يفطر لعدم وصوله الى جوفه
يتينا ويجوز ان يقال لا باس بذوق العسل او الطعام للشري
لعرف جيتل ويرويه كيتا يغبن متى لم يذقه وكرهه في فتاوى
اهل سمرقند في هذه الصوت ايضا قيل الكراهة في صوم الفرج
دون النفذ ذكر الحلواني وقال الحسن وابن حنبل وابن حنبل
وابن ادريس لا باس به وعن ابن عباس انه قال لا باس بان
بذوق الطعام والخل والشئ يريد شرا في وفي البخاري قال
ابن عباس لا باس بطعم القدر او الشئ وقال ابن المنذر وروينا
عن ابن عباس انه قال لا باس ان يمضغ الصائمة لصبيها الطعام
ذكر الاوزاعي وما لا ذوق الطعام مطلقا حتى للطبخ ولمن
شراه ومضغه للمطفل وكذا اطلق الثوري الكراهة وفي
الذخيرة المالكية يكن ذوق الطعام ووضع الدواء في الفم للحفر
قال سند في الطراز ان وجد طعمه في حلقه ولم يتيقن بالابتلاع
وظاهر المذهب اطلاق خلافا للجماعة وقاسوا على الراية
قلت وفي المعنى ان وجد طعمه في حلقه افطر وقال ابن تيمية
الكبير ان استقصى في التيقن ثم وجد طعمه في حلقه لم
يفطر على قياس قولنا في المضغ ويكن للمرأة ان يمضغ
لصبيها الطعام اذا كان لها منه بد بان وجدت عسلا او
حليبا او طيخا ولا باس به اذا لم يجد نحو ذلك لصيانة الصغير
لانه يباح لها الاقطار عند الضرورة فالمضغ اولى ولا حق
الصغير يفوت لا الى بدل وحق لله تعالى يفوت الى بدل وهو

القضاء ولا أن حق العبد يقدم لحاجته واستغناء الله تعالى
 عن الحاجة قوله ومضغ العلك لا يفطر الصائم لأنه
 يدور في الفم ولا يصل إلى الجوف فإنه وصل شيء منه إلى
 جوفه ففطر ويكره بلا خلاف لما فيه من الشبه بالمفطرين
 أو لتوهم وصول شيء منه إلى الباطن فيكون معرضا للفساد
 للفساد أو لأنه يتهم بالافطار لأن من رآه من بعيد يظن
 أنه مفطر ولا يضرك وصول طعمه أو ريحه إلى باطنه وقال
 الشافعي أكرهه لأنه يجفد الفم ويعطش ذكر في المذهب
 عنه لكن يدبغ المعدة ويهضم الطعام ويشتهي الأكل ذكر
 في المبسوط وعن أم حبيبة رضي الله عنها قالت لا يمسح العلك
 رواه البيهقي والعلك بكسر العين وبالفتح الفعل ومضغ
 بالفتح والضم للضاد وفي المحيط والمبسوط قيل هذا إذا
 كان معجوناً مصلحاً ملتصقاً ما وإن لم يكن كذلك يفسد لأنه
 يتفتت فيصلا إلى جوفه بعض أجزائه وقيل هذا إذا
 كان أبيض فإن كان أسود ففطر وإن كان مغلو كما مصلحاً
 لأنه يذوب بالمضغ ويتفتت به ثم قيل يستحب للرجال
 تركه ذكر في المحيط أيضاً وقيل يكره فعله لما فيه من التشبه
 بالنساء ولا يكره للمرأة إذا لم تكن صائمة لقيامه مقام
 السواك في حقها لأن أسنان النساء ضعيفة لا تقبل السواك
 فقام العلك مقامه وكان ينبغي لصاحبه كتاباً أن يقول
 يستحب لها ذلك لقيامه مقام فعل السنة وقاله الخليل
 الصواب أن لم يكن ملتصقاً بكسر الهمزة وكذا أن كان علكاً
 لم يلتصق بعد وذلك في أول الأمر يكون دقاً فابتفتى
 يعجن ويصلح فيلتصق أي ينضم ويلتصق وفي جمع الغراء
 في شق قلبه عليه السلام وفيه ثم لا أمة أي أصلحه
 يقال لامته فالتام أي أصلحه

يقال لامته فالتام أي أصلحته فصالح وهو مملوم ولا بأس بالكل
 ودهن الشارب عن انس بن مالك رضي الله عنه أنه كان يكتحل
 وهو صائم عن الأعمش سليمان بن مهران قال ما رأيت أحداً من
 أصحابنا يكتحل للصائم ذكر المنذرية في مختصر سنن إدراوه
 وقد ذكرنا حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي عليه السلام اكتحل
 وهو صائم رواه الدارقطني وعزاه سبط بن الجوزي إلى الترمذي
 وقال الترمذي لا يصح عن النبي عليه السلام في هذا الباب شيء و
 قد ذكرنا ما ذهب إليه العلماء فيها قبل هذا فلا نعيدها وكذا لو افطر
 شيئاً في عينيه لا يفطر وإن وجد طعم الدواء في حلقه أو بزق فرأى
 أثر الكحل ولو نه في بزاقه وعليه عاقبة المشايخ ذكر في الذخيرة
 وقوله وقد نذر النبي عليه السلام إلى الأكتحال يوم عاشوراء إلى
 الصوم فيه قلت النذر أي صومه قد صح ولم ير النذر إلى الأكتحال
 فيه فيما علمته من كتب الحديث وروى شمس الأئمة السرخسي
 عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي عليه السلام خرج يوم عاشوراء
 من بيت أم سلمة وعيناه مملوءتان كحلاً لخلته أم سلمة رضي الله عنها
 ولا بأس بالأكتحال للرجال في الصوم وغيره لقصد التداء في دواء الزينة
 ويستحسن دهن الشارب واللحية إذا لم يكن لقصد الزينة لأنه يعمل
 عمل الخضاب قال ولا يفعل لتطويل اللحية إذا كانت بقدر السنون
 وهو القبضه قالوا يقص ما زاد على القبضه إذا لم يكن طويلاً كلبي
 بعض الأعاجمة فأنها يترك ويحكى أن انساناً حفظ القرآن في سبعة
 أيام وقيل في ثلاثة ثم أخذ امرأة فنظر فيها فأخذ مقصاً ليقص به
 الزائد على القبضه فقبض على لحيته ليقص ما زاد على القبضه
 فقص لحيته من تحت القبضه ثم قال حفظت شيئاً لم يحفظه أحد
 ونسيت شيئاً لم ينسه أحد وفي الحواشي الزينة للنساء والطيب
 للرجال فأتى امرأة خرجت مع التطيب فقد عرضت نفسها للزنا

سئل
 عن كراهة غسسه
 في يوم عاشوراء
 في يوم عاشوراء
 في يوم عاشوراء

قوله ولا بأس بالسواك الرطب بالغداة والعشي وكذا
 البدايع أيضا بلفظ لا بأس ومثله في الاستنجاء وفي المبسوط
 والمحيط وللصائم أن يستاك بالرطب واليابس أول النهار وآخر
 وفي الخواشي وأما قال لا بأس دفعا لقوله من قال أنه مكروى وسر
 قول مالك وممن قال بعدم مطلقا سعيد بن جبيرة وابن سيرين و
 عطاء والنخعي والأوزاعي والثوري وأيوب والليث وعروة
 مجاهد وروى ذلك عن عمرو بن علي وابن عمر وابن عباس ورواه
 حرب وهو رواية عن ابن حنبل والمشهور عن مالك وكرهه بالقرن
 الرطب والمبلول بالماء أبو يوسف وهو قول قتادة والشعبي والشافعي
 وعمرو بن شعيب وابن حنبل وإسحاق ورواية عن مالك واحد
 وذكره الشافعي السؤال بعد الزوال وهو رواية عن ابن حنبل
 لقوله عليه السلام لخلق من الصائم أطيب عند الله من ريح المسك
 إلا أن فينبغي أن لا يزال له كدم الشهيد وخلق من الصائم بفتح
 الخاء المعجمة من خلف فوه يخلق خلقا فقد يقعد فوه أو الخاء
 إذا تغيرت رايحة لخلو المعدة من الطعام وعن بعض المحدثين
 أنه فتحها فخطئ وقال السفاقي وقيل لها الغتان وكذا قوله عليه
 لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة متفق عليه
 وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه قال رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يستاك وهو صائم ما لا أعده ولا أحصى رواه الترمذي
 وقال حسن ورواه البخاري تعليقا وقال عليه السلام خلا الصائم
 السواك رواه الترمذي وفي البخاري كتاب الصوم قال أبو هريرة
 رضي الله عنه عن النبي عليه السلام لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم
 بالسواك عند كل وضوء ويروى نحوه عن جابر بن عبد الله عن
 النبي عليه السلام وروى مالك عن ابن الزباد وعن الزهري أن
 هريرة بطريقين متصلين لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء ورواه
 أحمد أيضا والأمر للوجوب

لعط الخلق

أحمد أيضا والأمر للوجوب ولم يوجب المشقة والخلق لا يزال
 بالسواك لأنه من المعتاد لو كان من الغم لوجب أن يمنع قبله
 لأن تعاهد بالسواك قبله يمنع وجوه بعد حينئذ وقوله أطيب
 عند الله من ريح المسك يحتمل ثلاثة أوجه أحدها أن صاحبها أحدها
 عند الله أطيب من ريح المسك لأنه ينال من الثواب عليه أكثر مما يناله
 المتطيب بالمسك من طيبه والثاني أنه يعبق يوم القيامة أطيب
 من عبق ريح المسك والثالث أن الله تعالى يفيد الصائم أكثر مما
 يفيد ريح المسك وفي البديع قيد المراد منه تفخيم شأن الصائم و
 الترغيب في الصوم والتنبيه على كونه محبوبا للرب ومرضيه
 وقيل كانوا يخرجون عن الكلام معه لتغير فوه بالصوم فمنهم
 عن ذلك ودعاهم إلى الكلام معه قال أبو بكر بن العربي وتره عليه
 مدارع الأشياخ والأصحاب فلم ألح فيه بارقة صواب حتى أفادته
 شيخنا القاضي بحرم المسجد الأقصى أبو المحرم مكّي بن مرزوق قال
 أفادنا القاضي سيف الدين بها فقال السواك مطهرة للغم ترصاة للرب
 فلا يكره كالمضمضة للصائم لا سيما وهي رايحة يتأذى بها الملايك
 فلا يترك هناك وأما الخبر ففأيدته عظمة بديعة أفادناه
 عن سيف الدين وهي أن النبي عليه السلام أثنى مدح الخلق نهيا
 للناس عن نعر مكالمه الصائمين بسببه لأنها للصوام
 عن السواك والله تعالى غني عن وصول الرايحة الطيبة إليه فعلمنا
 أنه لم يره بالنهي استيقاء رايحة الغم وأتادم الشهيد فإنه أثر
 الظلم ومن شأن حجة المظلوم أن يكون ظامى غير خفية ولا سيما
 في إزالة الخلق أخفاء الصيام وهو أبعد من الرياء قال يوم حصلت
 هذه المسئلة قلت الحمد لله الذي أفادني هذه الرحلة وعلمت
 أني لو لم أحصل غيرها لكفتني ثم رحلت بعد ذلك إلى العراق فوجدتها
 عند علماءهم مثبتة فزدت بها غبطة ذكرها في العارضة ويشك

بأسرة قتل طواغيت
 على رؤسهم كلور في الطعام
 من أكل من أكل من أكل من أكل
 من أكل من أكل من أكل من أكل

عليهم ازالة الحبر الذي يصيب ثوب العالم فانه يزال وانه كان
 اثر عيان قالوا مشهور له بالفضل لا بالطيب قلنا كل منها
 مستحب بنفسه ولا فرق بين ازالة الفضل وازالة الطيب
 ولان السواك لاجلال الرب في حالة مناجاته في الصلاة لان
 تطهير الافواه لمخاطبة العظام تعظيم لهم والخلوف مناف له
 الفرق ان الشهيد غير مناج لربه ولان ازالة الدم لا يحصل
 بها منفعة لاحد بخلاف ازالة الخلوف على ما تقدم ثم لا فرق
 بين الرطب الاخضر وبين المبلول بالماء وجميع اصنافه قال
 زياد ما رايت احدا كانه لم يسواك رطب من عمر بن الخطاب
 لكنه يكون عودا ذوايا ذلك في المغني لابن قدامة فهم
 قوله ومن كان مريضا في رمضان ففان ان صام انه لم يرضه
 افطر وقضا اجمع اهلا العلم على اباحة الفطر للمريض في الجملة
 وابعاد بعض السلف الفطر بكم مريض حتى وجع اصبع او فم
 يروي ذلك عن ابن سيرين فانه روى انه ياكل في رمضان
 فاعتك بوجع اصبعه وقال قال الله تعالى ومن كان مريضا
 رمضان ولم يقيد بمرض دون مرض تنبيه قد قال الله
 تعالى ومن كان مريضا او على سفر فقد قيد ثم السفر
 فلما المرض ثم بعد ذلك ادير الحكم على نفس السفر الطويل
 حسب اختلافهم في مسافته من غير اعتبار المشقة الزائدة
 وفي المرض اعتبرت المشقة الزائدة والسر في ذلك ان بعض
 الامراض ينفعه الصوم والبعض يضيق وليس كل الامراض
 تضيق الصائم فان وجع الضرس والاصبع والدم والجرثوم
 والمفرحة اليسيرة لا تضيق ويكون تركها لا طمحيها فلم
 يصلح نفس المرض ان يجعل ضابطا والسفر الطويل مظنة
 المشقة والخرج فادير الحكم عليه والصحيح الذي يخشى المرض
 كالمريض الذي يخشى زيادته

كالمريض الذي يخشى زيادته في اباحة الفطر وصاحب الحمد
 لو ترك الاحتياط وترك الاحتقان او مداواه المأمومة و
 الجائفة ان ضيق ذلك ما يبع له الفطر وفي الذخيرة المرض الذي
 يبيع الفطر ما يخاف منه الموت او زيادة المرض ومثله
 في مختصراته الحسن الكرخي وفي المحيط والبدائع مبيع
 الافطار ثمانية المرض الذي يزهد بالصوم او يتأخر
 برون وفي البدائع خوف انه ياد المرض كان واليه وقعت
 الاشارة وفي الجامع الصغير ان لم يفطر يزهد عيناه رجعا
 ارواحه سلك افطر قال القاضي عبد الجبار والفطر افضل
 فيها وعن الاصفهاني اذا كان بحال يجوز له اداء الصلاة
 قاعدا جاز له الافطار وفي الواقعات كل مريض يعلم ان
 الصوم يزيد في مرضه يباح له الفطر ويعرف بالاجتهاد
 او بقول طبيب حاذق وقيل ان يكون صاحب فراش والمبيع
 للثلاثة السفر والثالث الحمد والرابع الارضاع والخامس
 الكبر في الرجل والمرأة والسادس الاكراه والسابع العطش
 الشديد والثامن الجوع الشديد ذكر في البدائع مع الاكراه
 وان خاف الهلاك بالصوم يجيب لفطر ويرى عليه الاكراه
 فانه لو صبر ولم يفطر كان ما جردا لترك اجراء كلمة الكفر
 على لسانه ذكر في البدائع ثم المرض على اقسام سبعة خفيف
 لا يشق معه الصوم وينفعه وخفيف لا يشق معه ولا ينفعه
 وشاق لا يتزيد بالصوم وشاق يتزيد به وشاق لا يتزيد به
 ولكن يحدث مع الصوم علة اخرى وشاق يخشى طوله ويحجب
 يخشى المرض به قال فالاول والثاني والثالث كالصحيح الذي لا يضيق
 الصوم فلا يفطر والثالث يتخير والرابع والخامس والسادس
 يفطرون فان صاموا اجزائهم والصحيح الذي يخشى المرض به

ما خفف في المرض
 الذي يبيع الفطر

ما
 اذا خاف الهلاك بالصوم
 يجب الفطر كخطمه

كالمرضى الذي يخشى زيادته به هذا الفرع الاخير
المعنى للمجانبة وفي المرغيناني لا يعتبر خوف المرض
قلت ما ذكره التيجم من اباحة التيمم لخوف المرض
للصحيح يقتضى جواز الفطر به هنا اذ حصول المرض به
لخوف زيادته وقد جوزوا الفطر للامة اذا خافت الضعف
عن الطبخ والحمد وكذا من كان بازاء العدو وبومقيم
فخاف الضعف وقد رخص للمسافر وسوا قوى على الصيام
من المريض ومن يخاف المرض وفي قنية المنية الطير
المستأجرة كالام وبما قلناه قال مالك واحد وهو قول جمهور
اهل العلم والشافعي يعتبر في ذلك خوف الهلاك او خوف عضو
من اعضائه كما هو مذهبهم في التيمم وقد تقدم الكلام معه
وبيان ضعف هذا القول هناك فلا نعيد وفي الذخيرة اذا
زال المرض وبقي الضعف لا يحل الضعف قيل يباح له الفطر
وقيل ينبغي ان لا يفطر ذكر المرغيناني في قوله وان كان
مسافرا لا يستتر بالصوم فصومه افضل وان افطر جاز
وقال الاسيبجاني في شرح مختصر الطحاوي في الافضال ان
يصوم في السفر اذا لم يضعفه الصوم فان اضعفه ولحقه
مشقة بالصوم فالفطر افضل فان افطر من غير مشقة لا
يأثم والصوم فيه عزيمة والفطر رخصة بخلاف الصلاة فانه
القصر في السفر عزيمة قلت هذا منه تساهل في العباد
بلا القصر عندنا في السفر حتم لا يجوز غيره وهو كمن يقول
صلاة الظهر اربع ركعات في الاقامة عزيمة وبما قلناه قال
مالك والشافعي قال النووي في المذهب وهو مذهب ائمة
عمان ابن ابي العاص الثقفي وحذيفة وابن عباس وعائشة
من الصحابة وبه قال عروة بن الزبير وابو بكر بن عبد
الرحمن وطاوس والفض

الرحمن وطاوس والفضيل بن عياض وابن المبارك وابو ثور وعمرو
يحيون وابو وايلد والاسود بن يزيد والثوري والبخاري وبجاهد
وعن ابن عمرو وابن السيب والشعبي والاوزاعي واسحاق ان
الفطر افضل في حقه وعند ابن حنبل الصوم في السفر مكروه ذكر
في المغني وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه الصيام في السفر
كالفطر في الحضر وهو قول الظاهرية وعن عمر بن عبد العزيز
وقتادة وبجاهد في رواية افضل الامر ان يسرهما عليه وقيل
الصوم والفطر سواء فيه ذكر المنذرية في شرح مختصر سنن
ابن داود قال ابو عمر بن عبد البر بن قول ابن علية وقول
للشافعي وعنه قال الصوم احب الي للظاهرية قوله تعالى فمن
كان منكم مريضا او على سفر فعذر من ايام اخر فالصيام في رمضان
في السفر كالصيام في شعبان عن صوم رمضان واستدلوا ايضا
باروى جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى مكة عام الفتح
فصام حتى بلغ كراع الغميم وصام الناس معه قيل له ان الناس
قد شق عليهم الصيام وان الناس ينظرون فيما فعلت فدعا
بفدح من ماء بعد العصر فشرب والناس ينظرون اليه فافطر
بعضهم وصام بعضهم فبلغه ان ناسا صاموا فقال اولئك
القصة اولئك العصاة رواه مسلم والنسائي والترمذي وصححه
وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه رأى رجلا يظلم عليه الزحام
عليه فقيل له انه صائم فقال ليس من البر الصوم في السفر
وعن ابن العدي ان ابنه قال ويروى انه ليس من امر امرام صيام
في ام سفر ورايت بخط القرطبي صيام بالتبوين وصوابه
بغير تبوين لان ام كالا فالهاء للمفعول له قصد اللامفهام و
الجوابان المفسرين قالوا معناها فافطر بعد المرض او السفر
فعلية عذر من ايام اخر والدليل على صحة هذا التأويل ان

المريض لو صام ومحمد المشقة صبح صومه بلا خلاف فكذا المسافر
والاحاديث كلها محمولة على حالة الشدة ألا ترى أنه صام
رسول الله صلى الله عليه وسلم وصام الناس حتى بلغ كراع الغريم فلو
كان الصوم غير مشروع لما صامه والغريم بفتح العين المعجمة و
في رواية حتى بلغ الكديد بفتح الكاف ودالين مهملتين والكراع
جبل اسود وهو عند عسفان بينه وبين المدينة ثمانية ايام و
يدل على أنه كان في حال الشدة أنه كان يظلل عليه وقد اجتمع
الناس عليه فقال ذلك اشارة الى حاله تلك والحديث ذكر في الاخير
الترافيه وقال فيه رواه ابو داود في المغني متفق عليه فانه قالوا
الاعتبار لعموم اللفظ لا لخصوص السبب قلنا العام في الاشياء
مطلق وفي الاحوال والمطلق لا عموم له فيعملها على تلك الحالة التي
كانت حاله عند ذلك وقال ابن عبد البر في قول عبد الرحمن بن عوف
هجرة الفقهاء كلهم والسنة بره وقال في البدايع الاجماع للتأخر
يرفع الخلاف المتقدم ولا اعتبار بخلاف الظاهرية في الاجماع ومن
قال باخذ بالاسر عليه استدرك حديث حمزة بن عمرو الاسلمي
وفيه أنه كان يعالج الاسفار قال قلت يا رسول الله فاصوم في السفر
اعظم لاجري ام افطر قال اتي ذلك شئت يا حمزة قال ابن
قدامة رواه ابو داود وذكر حديثه بعينه قبل هذا باربعة
عشر سطر فقال فيه متفق عليه والحديث ذكر ابو البركات
بن تيمية في المنتقى وقال فيه رواه الجماعة يعني البخاري و
ابا داود والنسائي والترمذي وابن حبان واحدهما
قلت لا شك ان الاسر في حق كل واحد في الحضر الفطر فكيف في
السفر وحديث حمزة يدل على التسوية بين الصوم والفطر
ولا يدل على الاخذ بالاسر ووجه اختيار الافطار حديث
انس بن مالك رجل من بني عبد الله بن كعب قال اغارت خيل
لرسول الله صلى الله عليه وسلم

لرسول الله صلى الله عليه وسلم فانطلقت الى رسول الله وهو ياكل فقال
اجلس فاصبت من طعامنا فقلت اني صائم فقال اجلس احذرك
عن الصلاة ان الله وضع شطر الصلاة او نصف الصلاة والصوم
عن المسافر وعن المريض او الحبل لئلا يفتن احد منكم ففتنت
نفسه ان لا ياكل من طعام رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه ابو
داود والنسائي والترمذي وابن حبان في الرواية انس بن مالك
خمس اسان صحاحه وابو حمزة وانس بن مالك الانصاري
خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم وانس بن مالك والدملك بن انس الامام
الاصبغي المدني والرابع شيخ حمزة حدث والخامس كوفي حدث
عن حماد بن ابي سليمان شيخ الامام والاعمش سليمان بن مهران
وغيرهما ذكرهم المنذري وعن ابن الدبري واسمه عوف بن
عامر على المشهور انصاري حارثي مدني نزل الشام قال خرجنا
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض غزواته في حر شديد حتى ان
احدنا ليضع يده على راسه من شدة الحر ما فينا صائم الا رسول
الله وعبد الله بن رواحة رواه البخاري ومسلم وابو داود وابن
ماجة ولنا قوله تعالى وان تصوموا خير لكم من غير فصل حديث
انس قال كنا نسافر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمنا الصائم
منا المفطر فلم يعجل الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم
فلو كان الصوم غير مشروع في السفر كان محلا للانكار والحديث
في الصحيحين وادعت الظاهرية نسخ ذلك لحديث ابن عباس
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من المدينة ومعه عشرة الاف
يصوم ويصومون حتى بلغ الكديد وهو بين عسفان وديد
فدعانا فرفعنا الى فيه ليريه الناس فافطروا وافطروا
انما يؤخذ من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالآخر متفق عليه
قال ابن عبد البر يقولون موكلهم الزهري وقيل الكديد العيبة

المظلمة على المحفة وحديث انه سعيد الخدري سافرنا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مكة ونحن صيام ورواه مسلم وابوداود
وغ لفظ في رمضان عام الفتح يروى دعوى النسخ وعن قرعة
يحيى قال اتيت ابا سعيد الخدري فسالته عن صيام رمضان
في السفر فقال خرجنا مع رسول الله في رمضان عام الفتح وكنا
رسول الله يصوم حتى بلغ منزلا من المنازل فقال انكم قد دونتم
من عدوكم والفطرا قوتى لكم فكاة الفطر رخصة فاصبحنا
الصائم ومنا المفطر قال ثم سرتنا فنزلنا منزلا فقال انكم
مصبحوا عدوكم والفطرا قوتى لكم فافطروا قال ابو سعيد
لقد رايتنا يصوم بعد ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر
رواه مسلم في صحيحه وابوداود فقد بين ابو سعيد انه صام
مع رسول الله في السفر بعد ما رعموا انه ناسخ وعن سنان
بن سلمة بن المحبق الهذلي عن ابيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من كانت له حولة يادى الى شبع فليصم رمضان حيث لو ركه
وقته عبد الصمد بن حبيب لانه في العوفي البصري قال
يحيى ليس به باس وقال ابو حاتم الرازي يكتب حديثه وليس
بالمتردد وقال ايضا حول من كتاب الضعفاء وقال البخاري
لين الحديث وعن انه سعيد قال انه بنى لله على نهر من الماء
والناس صيام في يوم صائفة مشاة وبنى لله على فعله له
فقال اشربوا ايها الناس قالوا قال انه لست مثلكم اني
ابشركم اني راكب فتني فخذ فتزلف فشرب وشرب الناس
وما كان يريد ان يشرب رواه احمد وفي حديثه سعيد بن
رواية مسلم في صحيحه يرون ان من وجد قوت فصام فان
ذلك حسن ويرون ان من وجد ضعفا فافطر فان ذلك حسن
وهذا مذهبنا وهو نص في المسئلة وعن انس قال كنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم في السفر فمنا

صلى الله عليه وسلم في السفر فمنا الصائم ومنا المفطر قال فنزلنا منزلا
في يوم حار اكثرنا فلا صاحبا لكسار ومنا من يبيت الشمس
سنة قال فسقط الصوام وقام المفطرون فضرىوا الابنية
وسقوا الركاب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب المفطرون
اليوم بالاجر وهو صحيح مسلم ومراده والله اعلم اجر ضرب
الابنية والسقي واعانة الصوام في ذلك اليوم ولهذا قيل باليوم
ويذكر على ان الصوم افضل صومه عليه السلام في سنة الحرج مع
ابن رواحة وصومه مع اصحابه حين خرج من المدينة حتى بلغ
عسفاة او الكديد واتما فطر بعد ذلك حين دنوا من عدوهم
وامر اصحابه بالافطار عند قرب لقاء عدوهم ليقوا موابه
عليهم وصرح به في الحديث وبمعناه ذلك الطبري ولانه لو لم
يكن افضل لما تكلف رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه المشقة الغليظة
والكلفة العظيمة في سنة حرا الحجاز مع وعناء السفر وشدة
ولان رمضان افضل الوقتين فكان الصوم فيه الصومين عند
القوت عليه ولان فيه مسارعة الى براءة الذمة وفعل الواجب
في وقته فكان اولي وفي المبسوط والمحيط كما ذكر في الكتاب ان
عند الشافعي الفطر افضل فيه من الصوم وليس كما يقولون
بل المذهب عندهم الصوم افضل كما ذهبنا قاله النووي وقال
ذكر الخواصانيون قولا شاذ ضعيفا مخرجا من القصر ان
الفطر افضل قال والفرق ان في القصر يحصل الرخصة مع
برائة الذمة وهنا تبقى الذمة مشغولة اذا اخذ بالرخة
ولعله يعجز عن القضاء وهو قادر على الاداء وفيه المسارعة
الى فعل الواجب في وقته انتهى كلام النووي فابن حديث
ابن عباس في هذا الباب مما لم يحض لانه كان من المستضعفين
بمكة وهو في المسند لانه لم يرون الا عن صاحب وهذا مقبول

من الصلابة دونه غير مهم قالوا فمن نحن الصلابة فروى بعضنا
عن بعض وليس فينا من يكذب ذلك السفاقي في شرح البخاري
له ثم الكلام في هذه المسئلة على اثني عشر وجها احدها هل
يختير ام لا ثانيها اذا صام هل يصح صومه ام لا ثالثها الصوم
من الافطار والعكس رابعها هل الافضل الايسر عليه ام لا خامسها
ان جواز الافطار متعلق ببعض الاسفار سادسها اذا دخل
رمضان في الحضر هل يجوز له ان يفطروا ثما جواز الافطار فيمن
دخل عليه رمضان وهو مسافر يحكي ذلك عن علي وابن عباس
حكاة في المبسوط ثامنها اذا نوى الصوم وطلع عليه الفجر هل
له ان يفطر تاسعها اذا افطر في السفر بعد ما طلع عليه الفجر
في الحضر هل عليه كفارة ام لا يذكرونها عن قريب ان شاء الله
تعالى عاشرها هل يفطر في سفر المعصية ام لا حادي عشرها
اذا سافر وهو صائم تطوعا ثم افطر هل يلزمه القضاء
اختلفت المالكية في وجوبه وعندنا يجب ثلث عشرها يكن
الصوم في السفر عند ابن حنبل وقد تقدم واعترض داود
على الظاهر في اشباعه والشيعة على هذه الاخبار بسنين
احد ما ان فيها مجزها الصوم وليس فيها انه كان صوم رمضان
فيجوز ان يكون نذرا او كفارة او تطوعا ونحوها ونحن لانمنع
ذلك وانما نمنع ان يصام عن رمضان والثالث ليس فيها الا مجزها
الفعل وهو لا يتضمن الاجزاء ولا سقوط القضاء والجواب
عن الاول من وجوه الاول انه لا يجوز ان يصوم في رمضان صوم
نذرا ولا كفارة ولا تطوع وليس لهم ان يحملوا اخبارنا على اصولهم
الفاصلة التي يخالف اصولنا وفيه نظر الثالث ان فيه تركا
للظاهر لان اطلاق الصوم في رمضان لا يفهم منه صوم نذرا ولا
كفارة اذ ذلك لا يتحقق الا

ذكر الشيخ ابو بكر الرازي وقال حديث انه سلمة بن عبد الرحمن
عن ابيه في قوله الصائم في السفر كالنفساء المقطوع لان
ابا سلمة ليس له سماع من ابيه وحديث وضع عن المسافر شرط
الصلاة والصوم وعن الحامل والمرضع يدل على عدم التحيين عليهم
ولا يدل على بطلان الجواز حتى لو صامت الحامل والمرضع جاز صومها
وقوله تعالى كتب عليكم الصيام الى قوله وان تصوموا خير لكم عايد
الجميع المذكورين اذ كان الكلام بعرضه معطوفا على بعض ولا
يخص شئ منه الا بدلالة لان قوله كتب عليكم الصيام خطاب
لجميع من المسافرين والقيمين فكذا وان تصوموا خير لكم خطاب
لجميع من شمله الخطاب الاول والآخر هذه الوجوه ذكرنا وحدها
قبل هذا واختلفوا هل يجوز ان يقصر مدة مقدرة ام لا ولم يسأله
ذلك فعندنا اذا قصد مسافة القصر التي يقصر فيها الصلاة وهي
ثلاثة ايام وليا لها على ما تقدم في باب صلاة المسافر وقال الشافعي
هي ثمانية واربعون ميلا بالها شمي وهي مرحلتان وبه قال
ابن حنبل واضطرب قول مالك فيه اضطرابا شديدا قال مدة
يوم وليلة ومدة ثمانية واربعون ميلا ومدة خمسة واربعون
ميلا ومدة اثنان واربعون ميلا ومدة اربعة عشر ميلا ومدة
ستة وثلاثون ميلا ذكر ذلك كله القاضي اسماعيل بن اسحاق
في مبسوطه وعن ابن عمر انه كان لا يفطر في اقل مما بين خيبر و
المدينة وهو ستة وتسعون ميلا وعنه ثلاثة ايام لقولنا وعنه
يوم وروي عنه ثلاثون ميلا وروي القصة في ثمانية عشر ميلا
وروي عنه في سفر ساعة وميلا وثلاثة اميال كل ذلك صحيح عنه
قاله في المحلى لابن حزم وعن عمر بن الخطاب القصة في ثلاثة اميال
وعن انس في خمسة عشر ميلا وعن ابن مسعود في اثني عشر ميلا
وعن ابن عباس اربعة برص وعنه يوم تام وعنه لا قصر في يوم
لا العتمة فان ردت

الى العتمة فان ردت فاقصر والظاهر به قد روي بالميل الواحد
بلاد ليل من كتاب ولا سنة ولا قول صاحب مع انه ليس بحجة
عندهم ومنع الظاهرية السفر بعد دخول رمضان باطلا بسفر
رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان من المدينة الى مكة ومن صيام
حتى بلغوا عسفاة او الكد يد على ما تقدم وقول من قال اذا دخل
رمضان لزمت الصوم وحرم عليه الفطر ولا يجوز له السفر ذكر
النووي عن انه يجزئ التابعي وعن عبيد السلماني وسويد بن غفلة
التابعين يلزمه صوم بقية الشهر ولا يمنع السفر حتى هذا
صاحب المبسوط عن علي وابن عباس وتعلقوا بقوله تعالى فمن
شهد منكم الشهر فليصمه ولنا قوله تعالى فعدت من ايام اخر
وفي الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في غزوة الفتح في رمضان
مسافرا وافطر والمراد من شهره الشهر شهري كله و
هو الحقيقة فان شهد بعرضه صام ذلكا القدر وفي المفيد
اذا سافر في رمضان جاز له الفطر واختلفت الصحابة
فيه ثم اجمع من بعدهم على الجواز فرفع الخلاف المتقدم
ثم يلزم صوم اليوم الذي يسافر فيه ذكر في المبسوط و
في البدايع صوم اليوم الذي يسافر فيه حرم لا يجوز تركه
وفي الذخيرة السفر ليس بعذر في اليوم الذي يسافر فيه
وعذر فيما بعده وفي المحيط لا ينبغي له ان يفطر فيه وفيه
ايضا لا يباح له الفطر فيه وفي شرح التكملة من سافر
بعد طلوع الفجر لم يفطر بقية يومه لان فيه ابطال
الجزء الذي شرع فيه وانه حرام وفي خزائنة الاحكام
سافر بعد طلوع الفجر يكن له الافطار وفي المجتهد وشرح
التكملة للمساfran يفطر اليوم الذي يخرج ولا يفطر
اليوم الذي يدخل مصر لزوال الرخصة وفي منية المفتي

سافر بعد ما أصبح في أهله يكن له الإفطار و به قال
مالك والأوزاعي وداود بن علي الظاهري وعند الشافعي
يفطر في الأصح وفي شرح الموطأ من أراد أن يخرج بعد
طلوع الفجر لا يفطر عند أبي حنيفة وأصحابه ومالك و
الشافعي وسوق قول الزهري ويحيى بن سعيد والثوري
وقال المزني وسوق قول أحمد يفطر ثم رجع وفي المحيط
يفطر فيما بين الأعداء ما كانه يقول كنه عيان واجن
فإن افطر بعد فعلية القضاء دون الكفان وقال الشافعي
عليه الكفان لأنه يجب صومه بعد شروعه وقال المغيرة
من المالكية يكفر لو جوب الصوم في أوله فإن افطر قبل
الخروج للسفر عليه الكفان عندنا وعند مالك واسقطها
ابن القاسم وهو رواية داود ابن رشيد عن محمد ذكرها
في الذخيرة قال أبو عمر الحجة في سقوط الكفان واضحة من
جهة الآثار ومن جهة النظر لأنه متا ولا عر ها كحجرة
الشهر لانه داخل في عموم المسافرين وأوجبها ابن المجل
أن لم يسافر واسقطها أشبه مطلقا ولو أصبح صائما في
أثناء سفره ثم افطر متعمدا من غير عذر جاز وسوق قول
للشافعي وقال مالك والشافعي عليه الكفان قاعدا
الواجب على المسافر أحد الشهرين شهر الأداء أو شهر
القضاء وسوق خيرة في خصوصيتها كما وجبت إحدى الخصائص
الثلاث في الكفان وخيرة في الخصوصيات فكما يجزى كل
واحدة من الخصائص ويوصف بالوجوب إذا فعلت وبراء
الذمة بها فكذا هنا لأن أحد الأشياء قد مشترك بينهما
وأعم من كل واحدة منها وكل واحد خاص ومن فعل
الأخص فقد فعل الأعم فإذا كان كذلك وجب أن يلزمه
أحكا منها وجوب الكفان

أحكا منها وجوب الكفان في الإفطار والجوران وصف السفر
مبيح للإفطار وهو قارئ عنك فيكون شبهة فيها وهو رواية
الجواسم عن مالك كالموطأ جاريتة بعد تزويجها لأحد عليه
وأوجبها ابن المجل في الجماع دون الأكل لأن الإفطار شرع
للتقوية على السفر والجماع يضعفه ويأتي بقية الفروع
بعد هذا مكانها إن شاء الله ثم السفر على الإطلاق ولا فرق
بين سفر الطاعة والمعصية قال أبو محمد بن حزم برهان حجة
قولنا قول الله تعالى ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من
أيام أخر فعلم الأسفار كلها ولم يخص سفر من سفر وما كان
ربك نسيها قال والقوم يعني مالك والشافعي وقد صرح بخلافها
في المسئلة أصحاب قياس بزعمهم ولا يختلفون أن من قطع
الطريق أو ضارب قوما ظمأ يريد قتلهم وأخذ أموالهم قد فزع
عن أنفسهم وأثخنوا بالضرب فمريض بسببه فلم يقدر على
الصوم ولا على الصلاة قايما فإنه يفطر ويصلي قاعدا وإن فرقه
بين مرض المعصية وسفر المعصية وقد ذكرت المسئلة بأدلتها
في باب صلاة المسافر فلا أعيد هاهنا قوله وإذا مات المريض
والمسافر ومبا على حالهما لم يلزمهما القضاء وكذا في المحيط وفي
شرح المهذب للنووي أن اتصل مرضه أو سفره أو غماؤه
وحضه ونفاسها وحملها وأرضاعها بالموت لم يجب شيء وتركته
ولا الوصية به ولا على ورثته وهو قول الشافعي وأحمد ومالك
لأن الصوم في مدة مرضه وسفره ونحوهما إذا لم يكن واجبا ولا
يجب على الميت ابتداء وسوق قول أكثر أهل العلم وفي المغني وبه
قال ابن عباس والحسن وعطاء بن سيارين والسعبي والزهري
وجابر بن زيد والثوري وابن المنذر وسوق قول الأئمة الأربعة
وروى عن قتادة وطاوس والأوزاعي أنهم قالوا يجب لأطعام عنه

كالشيخ الهمم فان صرع المريض واقام المسافر لزمها القضا
بقدر الصحة والاقامة لوجوه ادراك العتق بهذا القدر
وقايدته وجوب الوصية بالطعام وفي الاسبيجاني
ان اوصى ان يطعم عنه صحت وصيته وان لم يجب عليه
ذلك ويطعم عنه من ثلث ماله ايضا قال محمد ويجزيه ان
شاء الله ذلك في الزيادات والاستثناءات لتفريضة حياته
وان ما من غير وصية لا يجبر ورثته على الطعام ولم
ان يتبرعوا عنه ولو زال عذبه في بعضه ان قضى ما قدر
عليه ولم يقدر على قضاء الباقي حتى مات لا يلزمه الايصاء
لعدم التفريط منه اذ لم يدركه من وقت قضائه الا قدر
ما قضى وان لم يقم فيما قدر حتى مات وجب عليه القضاء
لكل في قولنا حنيقة وان يوسف كالقدرة على قضاء الكل
وليس كذلك فيما اذا صام ما قدر عليه لانه بالصوم فيه
انه لا يصلح لصوم يوم اخر فيه وقال محمد لا يلزمه القضاء
الا مقدار ما قدر عليه اذ لم يدركه من العتق سواء فلا يلزم
ما لم يدركه ولم يذكر الاختلاف في المبسوط وذكر المسئلة على
الاتفاق مع محمد وذكر الطحاوي الاختلاف بينهم كما ذكرته
وقال في المحيط الصحيح انه بالاجماع وانما الخلاف في المريض
نذر ان يصوم شهرا ان برأ من مرضه ثم برأ يوما يلزمه
الايصاء بالطعام لجميع الشهر عند ما كالصحيح اذ انذر ان
يصوم شهرا فمات وعند محمد يلزمه ان يؤمى بقدر ما صام
كم رمضان اذ ايجاب العبد معتبر بايجاب الرب كما لو نذر ان
يصوم او يصلي في وقت المستقبل لا يجوز تقديمه عنه
كما يوجب الله تعالى قلنا ايجاب العبد يقارب ايجاب الرب الا ان
ان العبد لو قال لله على الفحجة يلزمه ولم يوجب الرب
عليه الاحقة واحدة

عليه الاحقة واحدة ولو لم يبرأ المريض الناذر حتى
مات فلا شيء عليه كالمرضى او المسافر في رمضان
وفي الحواشي صورته نذر في رجب وهو مريض ان
يصوم شعبان فصح منه يوما او يومين ولم يصم ذلك
فمات يلزمه الايصاء لجميع شعبان عند ما وعند محمد
لمقدار ما صح منه وان مات قبل ان يصح لم يلزمه شيء
وفيه اشكال وهو انهم يقولون النذر هو السبب في
الوقت فكان ينبغي ان يلزمه الايصاء وفي المرغيناني
والمسئلة محمولة على ما اذا كان لا يقدر على الصوم
مع المرض وفي المفيد والمزيد والمرغيناني وقاضي
خان الصحيح ان رمضان باتفاق الكل ولو قال لله
على ان اصوم شهرا وهو مريض ان مات قبل ان يصح
لا يلزمه شيء وان صح يوما وصامه فذلك وان لم يصم
لزمه ان يؤمى بجميع الشهر عند ما لانه في معنى المضان
الى وقت الصحة فهو كالملفوظ عند وقت الصحة وعند
محمد كم رمضان يلزمه بقدر ما صح وفي الينابيع لو صح
المريض بعد ما افطر في بعض رمضان ثم مات لزمه القضاء
بقدر ما صح بالاجماع قال وثمة الخلاف يظهر فيمن ترك
صوم عشرين يوما من رمضان وهو مريض ثم زال مرضه
عشيرة ايام ولم يضمها مفروطا ثم مات فعند محمد يجب
ان يؤمى باخراج خمسة آصع لكل يوم صاع من بر
وعند ما يجب ان يؤمى باخراج خمسة عشر صاعا من
بر وكذا لو صح يوما واحدا من الشهر هكذا ذكر الطحاوي
وذكر ابو الحسين القدوري في التقريب ان ما ذكر
الطحاوي غلط والصحيح من قولهم جميعا انه لا يلزمه

الآبقدر ما صغ وادرك من العدة وما ذكر عن اصحابنا
انما هو في النذر وسوان يقول المريض لله على ان اصوم
هذا الشهر فصنع منه يوما ثم مات يلزمه قضاء جميع
الشهر عند ما وعند قضاء ما صغ منه الفصيح براء
المريض ويقال برئ وبروء **وقول** وقضاء رمضان
ان شاء فرقه وان شاء تابعه وان صامه متتابعه كان
احسن واحب هذا قول ابن عباس وانس وان هرون
وان عبيد بن الجراح ومعاذ وعمرو بن العاص ورافع
بن خديج وسعد بن جبير وابن مجبر ورواية قلاية و
مجاهد واهل المدينة والحسن وابن المسيب وعبيد الله
بن عبد الله بن عتبة وطاوس وعطاء وعبيد بن عمير
والاولاعمي وابن حنبل والنوري ومالك والشافعي وابن
حنبل واسحاق قال ابو عمر كلهم يستحبون التتابع
وحكى وجوب التتابع فيه عن علي وابن عمر والنخعي
والشعبي وعروة بن الزبير وقال داود بن علي
ولا يشترط روى ابن المنذر باسناد عن ابن هرون انه
عليه السلام قال من كان عليه صوم رمضان فليستف
ولا يقطعه وعن ابن عمر ان شاء فرق وان شاء تابع و
اخرجه الدارقطني مرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعن ابن عبيد بن الجراح في قضائه ان الله لم يرخص
لكم في فطره ومن يريد ان يشق عليكم في قضائه وعن
محمد بن المنكدر قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن تقطيع قضاء رمضان فقال لو كان على احدكم دين
فقضاه درهما ودرهمين حتى يقضى ما عليه من الدين
فهو كان قاضيا دينه فقالوا نعم يا رسول الله قال فانه
احق بالعفو والتجاوز

احق بالعفو والتجاوز منكم قال ابو عمر اسناد حسن الا
انه مرسل وعن ابن عباس انه سئل عن ذلك فقال لا يهملوا
ما اوتوا الله اى اطلقوا ما اطلقه الله فصار كالنذر المطلق
عن التابع وخبرهم لم يثبت فانه لم يذكر احد من اصحاب السنن
والداوين ولو ثبت حمل على الاستعجاب فانه قيد روى عن عائشة
رضي الله عنها انها قالت نزلت فعدة من ايام اخر متتابعات فسقطت
متتابعات قيد لم يثبت عندنا صحته ولو ثبت كانت منسوخة
لفظا وحكما ولهذا لم يقر بها احد من قراء الشواذ وفي المنافع
قراء بها ائني ولم يشتهر فكانت كخبر واحد غير مشهور فلا يجوز
الزيادة على الكتاب بمثله بخلاف قراءة ابن مسعود وكفاية
اليمين فانها مشهورة غير متواترة والقراءات السبع متواترة
عند الامة الاربعة وجميع اهل السنة خلافا للمعتزلة فانها
آحاد عندهم والاستعجاب بالحديث الذي قد منا ولا فيه مسارعة
الى فعل الواجب وبراءة الذمة وخروج من الخلاف فانه اخبر
حتى دخل رمضان آخر صام الثاني وقضى الاول بعد كان التخير
بعد او بغير عذر وبه قال ابن مسعود والحسن بن الحسن
البصري وطاوس وابراهيم النخعي والشعبي وحماد وداود
 واصحابه والمزني وخالف الشافعي فيه وقالت الائمة الثلاثة
ان اخبر بغير عذر حتى دخل رمضان صامه وقضى الاول بعد
وعليه فدية لكل يوم مء وحلوا ذلك عن ابن عمر وابن عباس
واخرين لما رواه الدارقطني عن النبي عليه السلام انه قال في
رجلا فطره رمضان ثم صغ ولم يصم حتى ادركه رمضان آخر
يصوم الذي ادركه ثم يصوم الشهر الذي افطر فيه ويطعم عن كل
يوم مسكينا وفي سنن ابراهيم بن نافع قال ابو حاتم الرازي
كان يكذب وفيه عمر ايضا قال فيه كان يضع الحديث ولنا قوله تعالى

فصل رمضان

فعدة من ايام اخر ومنى تتناول ما قبل رمضان وما بعد على
حد سواء فلا يجوز ايجاب الفدية في بعض الايام دون البعض
بغير دليل ولا تأخير الاداء عن وقته لا يوجب فدية فتأخير
القضاء اولى فصار كما لو أخر الصلاة بعد رايه حتى دخل وقت
صلاة اخرى فاته لا يجب فيها فدية بالاجماع وفي المحيط ومن أظفر
بعذر وقد روي القضاء فعليه القضاء على التراخي وفي البدائع
بناها على الامر المطلق كالامر بالقارات ونحوها كالنذر المطلقة
فاته على التراخي عند عامة مشايخنا ويضيق عليه عند آخرين
وعند الكرخي على الفور وحكاة عن اصحابنا والمصحيح الاول
قلت ولو كان على الفور لا يلزم الفدية بالتأخير على اصحاب الشافعي
اذا فعل المأمور به كالزكاة والحج عند وحكي الكرخي عن الاصحاب
انه موقت بما بين الرضائين وهو غير سديد فانهم لم يكرهوا
التطوع قبل القضاء ولو كان كذلك لكان لتأخير الواجب عن وقته
المضيق بالنفل وماروي عن عايشة انها كانت لا يؤخر عن شعبان
لانه عليه السلام كان يصوم شعبان ولو صامت قبله وبما احتاج
اليها فكانت يفطر لحاجته ومذهبنا مروى عن علي وابن مسعود
قالت عايشة رضي الله عنها كان يكون على الصوم من رمضان فما
استطيع ان اقضي الا في شعبان لمكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
رواه الجماعة فدل على انه على التراخي قال النووي الستة الثابتة
كالاولى في احد الوجهين وكذا في كل سنة وصححه امام الحرمين
وغني وهو الاصح عندهم وصحح الماوردي الاكتفاء بمدة واحد
وهو قول ابن حنبل ومالك ولو افطر عدوانا حتى وجب فيه فدية
مع القضاء في احد الوجهين ذكر الوجهين في الوسيط والوسيط
ولم يبرح احد الوجهين وفي الروضة قال الاصح عدم الوجوب ثم
لم يقضه حتى دخل رمضان آخر فعليه فديتان فدية لا فطان
عدوانا وفدية لتأخير

عدوانا وفدية لتأخير قال النووي هذا هو المذهب وهو تفريع
على اصل لا اصل له وفي المحلى قال ابن حزم امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
المتعمد للنفي والحائض والنفساء بالقضاء ولم يجدا لله تعالى ولا
رسوله في ذلك وقتا بعينه ولم يأت نص قرآن ولا سنة ولا قياس له
وجه باجبا بطعام في ذلك فلا يجوز الزام ذلك احدا لانه شرع و
الشرع لا يوجب في الدين الا الله سبحانه على لسان رسول الله قال
ابو محمد علي روي عن ابن عمر من طريق صحيحة انه يصوم
الثلاث ولا يقضي الاول ولكن يطعم عن كل يوم مسكينا مائة
وبه يقول قتادة وعكرمة وروينا عنه ايضا انه يهدي مكان
كل رمضان يفطر في قضائه بدنة مقلدة قال قال علي عهدنا
فاما الكتبة والشافعية يقولون فما وافق هو ام من قولنا صاحب
كل هذا لا يقال بالرواية فهذا لا قال في قول ابن عتبان في البدنة
قلت قول ابن عمر مضطرب في ذلك فترك واخذ بقول ابن عباس
فانه لا اضطراب في قوله والظاهر انه لم يقله براه **قوله**
والحامل والمرضع اذا خافتا على نفسيهما او ولدتهما افطرتا
قضاء لا فدية عليهما ولا كفارة للعذر وقال الشافعي وابن
حنبل ان خافتا على نفسيهما او على نفسيهما وولدتا فلا فدية
عليهما بلا خلاف وان خافتا على ولدتا فلا فدية اوجه في الفدية
احدها وجوبها وهو الصحيح ثانيها مستحبة وهو قول المزني
كالمرضع والمسافر ثالثها الوجوب على المرضع دون الحامل
ولغيرها كولدتها في الصحيح وقال مالك الحامل يقضي بلا
فدية والمرضع يقضي ويفدى وعن اسحاق بن راهويه بخبر ان
بين القضاء ولا فدية وبين الفدية ولا قضاء وعن ابن عمر
وابن عباس وابن حبيب والقاسم يفطران وتطعمان ولا قضاء
عليهما وقالت الظاهرية يفطران ولا قضاء عليهما ولا فدية

ومذهبنا قول علي بن ابي طالب وعبد الله بن عباس وابي هريرة
والزهري وربيعة والاوزاعي والثوري وابي عبيد
وابي ثور وماكل في رواية واختار ابو بكر بن المنذر
في الاشراف وذكر مثله في المحلى عن ابن عباس وعكرمة
وفي المبسوط عن علي ايضا قال ابن حزم هذا التقسيم
الذي ذكر عن ماكل والشافعي لا يحفظ عن احد من
الصحاب والتابعين واستدل شمس الائمة الشريفة
بقوله عليه السلام ان الله وضع عن المسافر شرط
الصلاة والصوم وعن الحامل والمرضع الصوم وقد
تقدم فقد سوى بين المسافر وبين الحامل والمرضع
بجامع العذر والحاجة الى الفطر ولانه لا جناية فيها
والقضاء بدل عن الغاية فلا يجب عليه بدلا ولا
لانها مفطرتان بعذر فكانتا كالمرضى والمسافر
في وجوب القضاء دون الفدية ولا يجوز ان يجب
باعتبار الولد لانه لا صوم عليه فكيف يجب ما هو
بدله عنه ولا انها لو كانت باعتبار لوجبت في ماله
كنفقته ولهذا لا يتعد بتعذر الولد في الحواشي
المراد بالمرضع الظير لوجوه الارضاع عليها بالعقد
بخلاف الام فان الاب يستاجر غيرها قالوا ذلك في
الذخيرة ويرى قوله اذا خافنا على ولدهما والشيخ
الفلة المهرم الذي لا يقدر على الصيام بقطر
يطعم لكل يوم مسكينا كما يطعم في الكفارات فحاصله
ان الشيخ والشيخة الكبيرين اذا كانا الصوم بجهدهما
ويشق عليهما مشقة شديدة فالحكم فيه ما ذكر صاحب
الكتاب قال ابن المنذر اجمع اهلا العلم على جواز فطر
ومذهبنا قول علي بن ابي طالب

ومذهبنا قول علي بن ابي طالب وعبد الله بن عباس وابي هريرة
وانس وابن عمر وعكرمة وابن مجاهد وعطاء وسعيد بن المسيب
وابن الزباد والزهري ويحيى بن سعيد واحمد واسحاق وسعيد بن
جبير وطاووس التابعين والاوزاعي والثوري وقال ماكل لا يجب
عليه شيء ويروى ذلك عن ربيعة وخالد بن دزول وابي ثور وداود
وعلي الظاهري واختار الطحاوي وابن المنذر ويحكي ذلك عن القائم
وسالم ومكحول وسعيد بن عبد العزيز لانه عاجز عن الصوم
فان شبه المريض اذا مات قبل البر والمسافر اذا مات قبل الاقامة
والصبي والمجنون وللشافعي قولان احدهما لا يجب لفدية عليها
لعدم وجوب الصوم عليها والثاني يجب لفدية لكل يوم من
من طعام وهو الصحيح وعدم وجوب لفدية هو القديم والوجوب
الجديد وقال البويطي هي مسبحة ولنا ما رواه عطاء انه سمع
ابن عباس يقرأ وعلى الذي يطوفونه فدية طعام مسكين قال
ابن عباس ليست بمنسوخة هي للشيخ الكبير والمرأة الكليئة
لا يستطيعان ان يصوما فيطعنا مكان كل يوم مسكينا رواه
البخاري قال ابو محمد بن حزم قد صح ذلك عن علي وابن عباس
انس وفي المنافع الفلاة الذي قارب لفنا او الذي فنيته قوته
وفي المبسوط ولان الصوم قد لزمه بشهر والشهر حتى لو تحمل
المشقة وصام صح صومه وسقط عنه فرضه وانما يباح له الفطر
لاجل المشقة والحرج وليس عذر بعرضية الزوال حتى يصار
الى القضاء فوجبت الفدية لذلك من مات وعليه صوم وقيل
في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ان حرق
لا مقدن اي لا يطيقونه لقوله تعالى يبين الله لكم ان يضلوا
اي لا يضلوا وهو مذهب الكوفيين وعند البصريين كراهة ان
يضلوا لقوله تعالى وجعل فيها رواسي ان تمشيوا ان لا تمشيوا

ولا يصوم الولي ولا غيب عنه في صوم رمضان عند الأئمة
الأربعة إلا الشافعي في القديم فإن الولي يصوم عنه
وليس القول للقديم مذهبنا لأنه غيبا كونه القدي
واشهد على نفسه بالرجوع عنها هكذا نقلا ذلك عنه
أصحابه وعند ابن حنبل يصوم الولي عنه صوم النذر
وهو مذهب ابن عباس ويطلع عنه في صوم رمضان
رواه عنه الأثرم واختار ابن عبيد من الجنبلة أن صوم
النذر كرمضان لا يصام عنه كقول الجماعة وقال ابن حنبل
هذا لا يختص بالولي بذلك من صام عنه يجزيه وقال
الأوزاعي والثوري يطلع عنه وليه فإنه لم يجد صام عنه
وقال طاووس وقتادة والحسن والزهرى في رواية وأبو
ثور ودافع بن علي يصوم عنه وليه ويجب عليه حديث
عائشة رضي الله عنها أن النبي عليه السلام قال من مات و
عليه صيام صام عنه وليه متفق عليه وفي رواية ابن
عباس مثله وجه قول الشافعي وابن حنبل في عدم اشتراط
الأبصار ما رواه ابن عباس أن امرأة قالت يا رسول الله
إن أمتي ماتت وعليها صوم نذرا فأصوم عنها فقال لا رأي
لو كان على أمتك دين ففرضت عليه أكان يؤدى ذلك عنها
قالت نعم قال فصومي عن أمتك أخرجاه ولم يذكر الوصية
ولا سأل رسول الله عنها أو وصيتا لا وفي بعض طرق الحديث
فدين لله أحق ولعائشة أهل العلم ما رواه النسائي عن
ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصلي أحد عن
أحد ولا يصوم أحد عن أحد ولكن يطلع عنه وعن ابن
عمر رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات و
عليه صوم شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا قال
القرطبي في شرح الموطأ

القرطبي في شرح الموطأ أسناده حسن ورواه ابن ماجه أيضا
وقال ابن عبد البر أتا الصلاة ثبا جامع من العلماء أنه لا يصلي
أحد عن أحد في حال حياته ولا بعد موته هذا لأخلاق فيه قلت
اتفقوا على أن من حج عن غيب يصلي ركعتي الطواف عنه هكذا
حكاه ابن حزم في المحلى وقال مالك في الصوم هذا امر مجتمع عليه
عندنا لأخلاق فيه وقال ابن القصار لما لم يجز الصوم عن الشيخ
الهم في حياته فكذلك بعد مماته فربما اختلف فيه إلى ما جمع عليه
وحكى ابن القصار في شرح البخاري عن المهلب أنه قال لو جاز
أن يصوم أحد عن أحد في الصوم لجاز أن يصلي الناس عن الناس
فلو كان ذلك مانعا لجاز أن يؤمن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
عمه أنه طالب لمصره على إيمانه وقد اجتمعت الأمة على أنه
لا يؤمن أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد فوجبان بركة
ما اختلف فيه إلى من أجمع عليه انتهى كلام المهلب قلت هذا
منه إنكار على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومصادمة الحديث الصحيح
الثابت بالبره وبخالفه بالرائي ومن ينكرون على من قال بعض
ذلك يجعلونهم أصحابا لرائي يترأون ويجعلون أنفسهم أهل
الأثر والحديث وما أسهل رقة الأحاديث الثابتة عليهم سيجزئهم
وصنهم وقالوا أخذنا في ذلك بقول ابن عباس وعائشة في ترك
روايتهم للصوم الولي وسما الراويان للحديث ويقول عمر وأنس
في الأ طعام دون صوم الولي عنه فيقال لمالك والشافعي وابن
حنبل كيف أخذتم بقولهم في ترك الصوم ولم تأخذوا بقولهم في القدية
بنصف صاع من بر مع أن الذي أخذتم به يضاد أحاديث
صحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي تركتم من قولهم لا
يعارضه قول رسول الله ذكر معناه في البره عليهم أبو محمد علي
بن حزم في المحلى وذكر فيه أن تقدير نصف صاع من بر صحيح

وقد ذكرنا ذلك وما فيه من الخلاف قبل هذا واما الجواب
عن تشبيهه بدين العبادان فيه جاءت امرأة فقالت ان
أمتي ماتت وعليها صوم شهر وفي بعضه صوم شهرين يرويه
بريد ومما في مسلم وفي بعضه عليها صوم نذرو يروى ان اخي
ماتت ويروى جاء رجل الى رسول الله فقال ان أمتي ماتت و
عليها صوم شهر ويروى عليها خمسة عشر يوما ويروى انها
قالت ان اخي مات وعليها صيام شهرين متتابعين ذكره
الروايات ابن بطال في شرح البخاري وكذا السفاقي في قال
ابن عبد الملك هذا فيه اضطراب عظيم يدل على وهم الرواة
وبدون هذا يعتدل الحديث وقال ابو الحسن بن بطال وابن
عباس راويه وقد خالفه بفتواه فدل على نسخ ما رواه تشبيه
عليه السلام بدين العباد حجة لنا لانه قال افا قضيه عنهما
قالا وانت لو كان على امك دين كنت قاضيه وانما سأل
هل كنت تقضيه لانه لا يجب عليه ان يقضى دين أمه اذا
لم يكن لها وتاد لو ان الطعام من الولي يقوم مقام الصيام
قلت او يجعل ثوابه له فيصل اليه وينتفع به فلانة
صام بنفسه في حصول ثواب الصوم له وانتفاعه به وهذا
متعين اذ لو لم يكن كذلك لما عرضوا عنه ومن الرواة له
مذهبن ان الراوى للحديث اذا عمل بخلافه لا يفي حجة
يعرف ذلك في اصول الفقه وانما اشترطنا الايضاء بذلك لان
الواجب في العبادات فعله قال الله تعالى والذين هم للزكاة
فاعلون وبالموت يسقط فعله ويا ثم بتركه لو مات اذا تم
منه فيجب عليه الايضاء به اذ لو وجبت بدونه الايضاء
العبادة جبرية لا اختيارية ولا حق الورثة تعلق بماله
عند مرضه والزكاة ليست بدين مطلق بخلاف ديوة العباد
وهذا لان الفدية بدل

وهذا لان الفدية بدل عن الصوم والاصل لا يتأدى بالناس
فكذا بدله فاذا اوصى قام مقامه في البدل للضرورة ثم
تبرع ابتداء لسقوطه بالموت على ما ذكرناه فيعتبر
من الثلث ثم الصلاة كالصوم باستحسان المشايخ والنق
وذلك بالفدية في الشيخ الفاضل على خلاف القياس في صوم
اصل بنفسه لان صوم هو بدل فاذا لم تشرع الفدية في
نفس الصوم كلونه بدلا فاولى ان لا تشرع في الصلاة لانها
نوع آخر من العبادات غير الصوم لكن المشايخ استحسنوا
ذلك فقالوا يجوز ان يكون العلة في الصوم قد اشتراك بينه
وبين الصلاة وان كانت لا تعقد وفيه تحصيل الاجر للميت
ودفع حاجة الفقير بالصدقة وهو من باب الاحتياط ولم
يحرروا بالاجزا حتى قالوا بحزبه ان شاء الله تعالى كالم
تبرع الوارث به في الصوم هكذا الخواشي وتجر علقه بالمسيه
عند الوصية ايضا لانه من خلاف جنس الواجب كالمأمور
بقضاء الدين اذا ادى من خلاف جنس الحق بخلاف الحج عند
الوصية به وكل صلاة يعتبر بصوم يوم هو الصحيح وفي
الحاوي قال عصام كل يوم نصف صاع من بر كالصوم فانه
وظيفة اليوم مثل صلاة اليوم قال ابو القاسم سمعت محمد
بن سلمة يقول لما رجعت من العراق لقيت محمد بن مقاتل
بالري فعرض علي اجوبه مسائل كتبت اليه اهل بلخ وفيها
هن المسئلة وقد اجاب ان لكل يوم وليلة نصف صاع من بر
فناظرته وقلت هذا خلاف الصوم لان الصوم يتعلق او له
بآخر ولا كذلك صلاة اليوم والليلة فمما جوابه وكتب علي
الحاشية لكل صلاة نصف صاع فلما قدمت بلخ قلت لهم لي
عليكم منة رهوت ابن مقاتل الى قولي وعلامة ذلك بحال الجواب

في حاشية الشيخ الفاضل
في امر العبد به

الاول وكتب جوابي على الحاشية قال ابو القاسم يقول
 محمد بن بسلمة وباحتجاجة اقوله وقوله ولا يصوم عنه
 الولي ولا يصلي وقد اوضحناه من قبله **فروع** ذكره
 قنية المنية عن المرغيناني ان من اكل في نهار رمضان متعمدا
 على وجه الشهية يوم مرقبته واسان الصغيرة التي لا
 تستهي مثلها لا رواية فيه وقيل لا يجب الحد ولا الكفارة
 فيه عند ما خلا لا لا يوسف كما في حرمة المصامة وقيل
 هو كالجماع وقيل لا يجب بالاجماع ولو مكنت صبيا او مجنونا
 من نفسها فعليها الكفارة بالاتفاق وفي النواذر على قياس
 الحد لا يلزمها لقدر ذكر بخرقه وجامع ان لم يمنع وصول
 حران الفرع اليه يجب الكفارة والافلا وملة التحليل
 قد تقدم مثله وفي المرغيناني قد قدم لملة في نهار رمضان
 فاستسقى ماء فشربه ثم عفى عنه قال المرغيناني يجب
 عليه الكفارة لانه لم يكن على شرب الماء وفي اجناس
 الناطقي سالا لعابه الى ذقنه ولم ينقطع فابتلعه لا يفطر
 وفي الواقعات المريض ان صام يصلي قاعدا وان لم يقم
 يصلي قائما يصوم ويصلي قاعدا لساى بها ومن كان يحكم
 غيبا فافطر يوم نوبته فلم يات فعليه الكفارة وكذا
 افطرت يوم عادتها في الحيض فلم يحض والغاري بازاء
 العدو ويخاف الضعف على نفسه فله الاكل قبل الحرب
 مقيما كان او مسافرا لغلبتها في ذلك الزمان فعلى هذا ينبغي
 ان يكون الحجت كذلك قال الجواب الاول اصح وقيل لا كفارة
 عليه للشبهة في **فاري** جليلة راي انسان رسول
 لله صلى الله عليه وسلم في المنام ليلة الثلاثين من شعبان والناس
 لم يروا هلال رمضان فاخبى ان غدا من رمضان لم يصمه
 صاحب المنام ولا غيب قال

ط
 ما اكل عامدا او سكار
 رمضان ما روجع الشهر
 يوم مرقبته عشر

ط
 دار ابن السكيت
 مكره من المنام واحسن
 صام مكره من المنام

صاحب المنام ولا غيب قال النور في ذكر القاضي حسين
 ونقل القاضي عياض الاجماع والسرفيه عدم ضبط النائم
 لا شك في الرواية وعلى اصلنا ينبغي له ان يصومه ولا ينوي
 انه من رمضان قوله ومن دخل في صوم التطوع او في
 صلاة التطوع ثم افسد قضاءه وهو قول ابن بكر وابن عباس
 والنخعي ومالك عند عدم العذر ورواية عن ا
 ربه قالت الظاهرية وهذا مذهب الحسن البصري ومالك
 واسماعيل بن عليته وابن ثور وقال الشافعي وابن حنبل في
 ظاهر الرواية عنه لا يلزمه القضاء فيهما اذا افسد سكارا ويروي
 عن ابن عمر وفي المحلى قال ابن حزم ان نذر فافطر بعذر
 او غير عذر لا يلزمه قضاء الا ان يكون نذرا ان يقضيه
 فيلزمه قضاء والمتطوع اذا افطر يلزمه قضاء وهذا
 تخطيط محض بغير برهان وحكي ابن بطال في شرح البخاري
 عن ابن عمر انه قال المفطر في التطوع ذلك لا لعب في دينه
 وفي المحلى عن جوير ابن حازم عن يحيى بن سعيد الانصاري
 عن مريم عن عايشة رضي الله عنها قالت اصبحت انا وحفصة
 صائمتين متطوعتين فاهدي لنا طعام فافطرتنا عليه
 فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم علينا فبدر بنا حفصة وكانت
 ابنة ابيها وفي المبسوط سبأقه الى الخيرات فسالت عن
 ذلك فقال عليه السلام اقضيا يوما مكانه وذكر في الموطا
 والترمذي والنسائي قال ابن حزم لم يخف علينا قول من
 قال اخطأ جوير في هذا الخبر وهذا ليس بشي لان جويرا
 ثقة وقد صح القضاء بالافطار في ذلك انتهى كلام ابن حزم
 وروي في الموطا من عدة طرق مرسل قال ابو الحسن بن الارسل
 الحضار هذا سند صحيح ورجال رجال الصحيحين ولا يفتي

قال القرطبي وذكر ابو محمد عبد الحق هذا الحديث وقال
خرجه النسائي وتابعه فرج ابن فضالة عن يحيى قال
الدارقطني فيه فرج وجريو فخرها حماد بن زيد وعبد بن
العوام ويحيى بن ايوب فروق عن يحيى بن سعيد عن الزهري
مرسلا قال ابو الحسن بن الحضار هذه عصبية مذهبية و
ليس في ارسال الحديث من مرسله دليل على وهم من وصله
من العدول الثقات وقال ابو الفرج لا يقبل طعن الدارقطني
اذا انفرد به لما عرف من عصبية وعن انس قال دخل رسول
الله صلى الله عليه وسلم على ام سلمة فأتته بتمر وسمن فقال
اعيدوا سمنكم في سقايه وتمرکم في وعائه فاني صائم قال
ابو بكر في العارضة هذا حديث سباعي عال ذكر ابو عيسى
الترمذي وخرجه البخاري قال وهو نقص في صومه فانما
المعنى لله وسقاه فقد امر بالصائم باتمام صومه من غير فصل
وفي حديث الاعرابي هل على غير ذلك قال عليه السلام لا الا ان
تطوع فاثبت الوجوب مع التطوع وسو المطلوب فان قيل خرج
عن عايشة ام المؤمنين قالت دخل النبي عليه السلام ذات
يوم فقال هل عندكم شيء فقلنا لا قال اني اذا صائم ثم انه
يوما آخر فقلنا يا رسول الله اهدي لنا حسن فقال ارينيه
فلقد اصبحت صائما فاكل فعلم انه غير لازم قلنا له النسائي
فيه ولكن اصوم يوما مكانه وصح هذه الزيادة ابو محمد
عبد الحق وروى حديث عايشة وحفصة في وجوب القضاء
من طريق يزيد عن زميل عن عروة عن عايشة قال القرطبي
اخرجه ابو داود والنسائي ومالك في الموطا قال النسائي زميل
ليس بالمشهور وقال البخاري لا يعرف لزميل سماع من عروة
ولا لزيد من زميل قال القرطبي الحديث صحيح من طريق جريو
بن حازم وقد قال الله تعالى

بن حازم وقد قال الله تعالى ومن يعظم شعائر الله
فانها من تقوى القلوب ومن افسد صومه او صلاته
بعد الشروع فيها فليس بمعظم للصوم والصلاة وقال
الله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل وهذا يقتضي العموم
في الصوم كما قال الله تعالى واتموا الحج والعمرة لله وقد
اوجبوا على مفسد الحج والعمرة القضاء والامر بالاتمام
في الكل وقال الله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم والنهاي عن الابطال
يوجب الاتمام فاذا ترك الاتمام الواجب تجب عليه القضاء
كالنذر وقال القرطبي قد ثبت عن النبي عليه السلام
انه قال اذا دعى احدكم الى طعام فليجب فان كان مفطرا
فلياكل وروى فان شاء اكل وان كان صائما فليدع وروى
فليصل يريد فليدع وقد روى في هذا الحديث وان كان
صائما فلا ياكل فلو كان الفطر في التطوع جازيا كان الافضل
والاحسن الفطر لاجابة الدعوة التي هي سنة فلما
لم يكن كذلك علم ان الفطر في التطوع لا يجوز وعن النبي
عليه السلام انه قال لا يصوم امرأة وزوجها شاهدين يوما
من غير شهر رمضان الا باذنه فلو كان الصوم النفل غير
لازم في حقها وان زوجها ابطاله لما احتاجت الى لفه
ولا معنى له مع اباحة افساده فان قيل روى البخاري
عن انه جحيفة قال اخي رسول الله صلى الله عليه وسلم بين
سلمان وانه الدرهم فزار سلمان ابا الدرهم فرائي ام
ابو الدرهم مبتد له فقال لها ما شانك قالت اخوك ابو
الدرهم ليس له حاجة في الدنيا فجاء ابو الدرهم ووضعه
له طعاما فقال كل فاني صائم قال خا انا ياكل حتى ياكل
فاكل فلما كان الليل ذهب ابو الدرهم يقوم قال ثم ننام

ثم ذهب يقوم فقال ثم فلما كان من آخر قال سلمان فيم الآن
 فصليا فقال له سلمان ان لزوجه عليك حقا ولا هلك عليك
 حقا فاعط كل ذي حق حقه ويروي حقا فانه النبي عليه السلام
 فذكر ذلك له فقال له صدق سلمان فقد جوز له النبي عليه السلام
 ما امر به سلمان من الفطر وجعله افقه منه بقوله صدق
 سلمان ولم يامر بالقضاء قلت لا حاجة لهم فيه فان افطار
 كان لعسم سلمان عليه ولخذر الضيافة وقد امر بالقضاء
 في غير من الاحاديث وعن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله
 قال صنع رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما فذى
 النبي عليه السلام واصحابا له فلما اتم بالطعام تنحى احد
 فقال له عليه السلام ما لك فقال اني صائم فقال عليه السلام
 تكلف لك اخوك وصنع ثم تقول اني صائم كل وصم يوما
 مكانه وعينه الدارقطني فقال له ابو سعيد الخدري ذكر
 الحديث القرطبي في شرح الموطا ورواه الدارقطني فان قيل
 روت ام سلمة ان النبي عليه السلام كان يصوم صائما ورواه
 يريد الصوم فيقول عندكم شيء قالت فنقول لعنه يصوم
 صائما فيقول بلى ولكن لا بأس ان افطر ما لم يكن نذرا او قضا
 من رمضان ورواه الدارقطني وفيه محمد بن عبد الله العزني
 ولا يحتج به وما روى عنه عليه السلام انه قال الصائم المتطهر
 امر نفسه او امين نفسه ان شاء صام وان شاء افطر فيل
 له قال القرطبي لا يصح هذا الحديث وقال ابو عيسى الترمذي
 في اسنانه مقال وكذا ما أخرجه ابو احمد من حديث جعفر بن
 الزبير عن القاسم عن ابي امامة عن النبي عليه السلام انه
 قال من صام تطوعا فهو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار
 وجعفر بن الزبير يتركه وكان رجلا صالحا ذكر القرطبي في
 شرح الموطا ولو ثبت كان

الليل

شرح الموطا ولو ثبت كان سائنا الوقت صحة الشرع في
 لانه لا يصح شروعه بعد نصف النهار او لو ان شاء افطر
 ففرض كما جاء في غير وفي المحلى عن سعيد ابن المسيب قال خرج
 عمر بن الخطاب يوما على اصحابه فقال اني اصبحت صائما فمريت
 في جارية فيوقعث عليها فماترون فقال علي اصبحت حلالا او
 تقضي يوما مكانه كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عمر انت
 احسنهم فتيا وفيه عن ابن عباس انه كان يامر بقضاء يوم
 مكانه ولات اخبارنا مثبتة واخبارهم نافية او ساكتة عن
 القضاء والمثبت اولى من النافي والساكت ولان ما قلنا احتياط
 في دين الله وطاعته فكان اولى وافطار عليه السلام محمول على
 العذر لانه لا يعدم شهوة بطنه على طاعة ربه تنبيه قبل
 الشروع ملزم في عبادات سبع الصلاة والصوم والاعتكاف
 والحج والعمرة والايام وطواف التطوع بخلاف الوضوء والصدقة
 والوقف والسفر للجهاد وبناء المساجد والقنابر والسقعة
 الطواف على الخلق وفي المبسوط وهذه المسئلة يبتنى على اصل
 وهو ان بعد الشروع لا يباح له الافطار بغير عذر عندنا فيكون
 بالافطار جانيا فيلزمه القضاء وعند الشافعي من غير عذر
 فلا يكون جانيا في الافطار فلا يلزمه القضاء ولا خلاف انه يباح
 له الافطار بعذر واختلفت الروايات في الضيافة فروى هشام
 عن محمد انه يبيح الفطر وروى الحسن عن ابي حنيفة انه عذر
 وهو الاظهر ويحب للقضاء في الافطار بعذر كان او بغير عذر
 وكان الافطار بصنعه او بغير صنعه كالصائمة تطوعا اذا
 حاضت عليها القضاء في اصح الروايتين وكذا الوافق للتطوع
 بالتيتم ثم راي المار فعليه القضاء لانه قد تعذر الاداء بعد
 صحة الشروع وفي الفتاوى دعوى الى طعام وموطا ثم في النقل

من الموطا
 في عبادات سبع

العذر
 الافطار بالصوم
 لا سيما في التطوع

ان صنع لاجله فلا بأس بان يفطروا عن محمد ان حُكِيَ على الخ له
فدعاه افطروا قبل ان تاذي باغتناعه افطروا عن الحسن
انه لا يفطروا الا من عذروا في المتقي له ان يفطروا قبل تاويله
بعذر وقيل قبل الزوال له ان يفطروا بعذر لا يفطروا
القضاء وصوم الفرض لا يفطروا عن محمد لا بأس به وان
حلف غيب بطلاق امراته ان يفطروا قال نصير وخلص بن
ايتوب لا يفطروا ويدعه بحنث وعن محمد لا بأس بان يفطروا
وان كان في قضاء وفي المحيط ان حلف بطلاق امراته يفطروا
في التطوع دون القضاء وهو قولان الليث وفي المتقي اذا
اصبح صائما متطوعا يباح له الافطار من غير عذروا
الكتاب قال فيه روايتان وذكر الكرخي والرازي عن
الاصحاب انه لا يباح له الفطر الا بعذروا وفي المروغيناني
الصحيح من المذهب ان صاحب الدعوة اذا كان يرضى
بمجره حضور لا يفطروا قال الحلواني احسن ما قيل فيه
ان كان يثق من نفسه بالقضاء يفطروا والا فلا يفطروا
وان كان فيه اذى المسلم ومسئلة اليمين على هذا التفصيل
هذا كله قبل الزوال وبعد لا يفطروا الا ان يكون عقوق
الوالدين والافطار بشرط القضاء رواية الحسن عن
ابن حنيفة ورواية عن ابن يوسف وفي الولوالجي اذا حلف
عليه رجل بطلاق امراته يفطروا في التطوع دون قضاء
ومضان والضيافة عذروا في التطوع في الصحيح دون صوم
القضاء ولم يحك خلافا في الاول وفي الماحونية للحسن بن
زياد لو ادعى الى وليمة فليجب ولا يفطروا في التطوع فان
اقسم عليه اهل الوليمة فافطروا فلا بأس به وقيل ان كان
صاحب الوليمة يرضى بمجره حضور لا يفطروا ان كان يثا
يفطروا ويقضى وبعد الزوال

يفطروا ويقضى وبعد الزوال لا ينبغي له ان يفطروا الا ان كان
في تركه عقوق بالوالدين او باحدهما وفي الفرض والواجب
لا يفطروا الا بعذروا والضيافة ليست بعذر وكذا السفر في
اليوم الذي انشأه فيه وعذروا فيها عداه والمرضى عذروا
الايام كلها ذكر ذلك في الذخيرة وفي المحيط والبدائع لا يصوم
العبد والامة والمدبر والمذنب واما الولد تطوعا الا باذن
السيد فترهم الصوم او لا وكذا الاجير الا باذن المستاجر
والمرأة الا باذن الزوج عند الضرر بالزوج والمستاجر
فان كان الزوج صائما او مريضا او مسافرا فلها ان يصوم
فاذا صاموا بغير اذنهم فلم يفسد ان يفطروهم وقضوا اذا
اعتق العبد او بانتم المرأة اولف الزوج والمولى واقابنت
الرجل وامته واخته فلم يفسد صوم التطوع من غير منع منه
اعلم ان اصحابنا والمالكية استدلو على وجوب صيانة العيان
بقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم قال ابن عبد البر من احتج في
ذلك بقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم فهو جاهل بقول اهل العلم
وذلك ان العلماء فيها على قولين فقولا الثرم لا تبطلوها
بالربا واخلصوا لها الله وهم اهل السنة وقال آخرون لا تبطلوها
بالكباير وهو قول المعتزلة ومن روى عنه ذلك ابو العالية
قلت سكتهم عن غير ما لا يدل على عدم اعتبار اللفظ عام
والاعتبار لموعده وقال ابو عمر اجمع العلماء على انه لا شيء على من
دخل في صيام تطوع او في صلاة تطوع فقطعه عليه عذر من حدث
او غيب ولم يكن له فيه سبب قلت هذا مذهب مالكا والقضاء
لازم عند ابن حنيفة واصحابه قطع ذلك بعذر او بغير عذروا
الذخيرة المالكية اذا شرع في قضاء يوم وجب عليه اتمامه وان
لم يكن على الفور فان افطروا وجب قضاء الاصل وفي قضاء القضاء

قولان قوله واذا بلغ الصبي او اسلم الكافر في رمضان
بقية يومها ولم يقضيا يوميهما وان افطرا ولا ما مضى وصاما
ما بعده ويوجب الامسك قال الاونايني والحسن بن حنبل وغيره
واسحاق وابن المجلشون واحد وبعده وجوبه قال مالك والشافعي
وذكر النووي انه لو قدم المسافر وبراء المريض وصام فطران
امسكا بقية يومها استحبنا ويوجب لقضاء قال زفر واسحاق
ورواية عن ابن حنبل وقاسوا على الصلاة قال المحيط وقاض
وجوب القضاء يعتمد وجوب الاداء ولم يكن الاداء واجبا عليها
في اول النهار اذا لخطاب يتوجه عليها في اول النهار والصوم لا
يتجزأ في يوم واحد قلت يشك بالحايض والنفساء اذ وجوب
الاداء مع عدم تصون منها محال لكن الخطاب متوجه عليها
على وجه نظري خلفه وهو القضاء ولا يجب عند الشافعي
في حال الحيض والقضاء يجب بما وجد ومن المذهب في وجه
يجب ويتأخر الفعل الى وقت الامكان وفي ظاهر الرواية اذا
بلغ قبل الزوال يكون صائما نفلا اذا نوى الصوم لانه اهلا للنفل
بخلاف الكافر وعن ابن يوسف يجوز صومه عن الفرض بخلاف
الكافر وقيل الكافر كذلك عندك ولو اسلم في غير رمضان قبل
الزوال كان صائما حتى لو افطر يلزمه قضاء ويجعل القليل
تبعاً للكثير كما في النية وفي الخزانة لا يصح نفلا ولا فرضاً بخلاف
خارج رمضان حيث يكون نفلا في حق الصبي ولا يتعلق به الزوم
وفي المحيط الكافر اذا اسلم بعد الطلوع لا يصح صومه لا فرضاً
ولا نفلاً وقيل يصح نفلا لانه قال في الجامع الصغير وهو بمنزلة
الغلام اذا بلغ يصح عنه النفل وفي ظاهر الرواية لا يصح قلت
الغلام كان اهلا للصوم النفل قبل بلوغه بخلاف الكافر قبل
اسلامه والاول اصح وعلى هذا الحايض والنفساء اذا طهرتا ولا
يجب التشبه على الحايض

يجب التشبه على الحايض والنفساء والمسافر والمريض
وفي الذخيرة المالكية التشبه واجب على منعه بفطر
اوقات للاباحة مع عدمها وغير واجب على من اباح له الفطر
كالسافر بقدم والحايض يظهر في بقية النهار والمريض ببراء
فيها عند مالك والشافعي وقال النووي لو نسي النية في اول
النهار حتى طلع الفجر لم يصح صومه ويجب امسكه ومن لا
يجب عليه في اول النهار ففي وجوبه لا مسك عليه وجهان
عند الشافعية وروايتان عند الحنابلة وعن ابن مسعود عن
ابن ابي ليلى في رواية اخرى رواه الطحاوي والاصح وجوب
الامسك وفي الجلاب اذا شهد على رمضان نهارا وجب الكفر
والقضاء وفي الجوامع انما الصبا والجنون والكفر اذا زالت
لا يجب وقيل يجب في الكفر وانما وجب الامسك قضاء لحق
الشهر وحفظا لحرمة وقدره الاحزاب الامسك لمن اكل في
يوم عاشوراء وقد تقدم واذا قدم المسافر من سفر قبل
الزوال وكان قد نوى الافطار فنوى الصوم اجزاه وان كان
في رمضان وجب عليه الصوم لزوال المرحص في وقت النية
وكذا لو كان مقيما في اول الوقت مسافرا لا يباح له الفطر
وقد تقدمت المسئلة بما فيها من الخلاف ولو افطر فيها فلا
كفارة عليه لشبهة الاباحة في اول الوقت او آخر ومن كان
في سفر يعلم انه اذا دخل الى اهله من يومه يدخل وهو
صائم وهو المأثور عن عمر ربه قال جماعة العلماء قال ابو عمر
بن عبد البر ما نعلم احدا اوجب على مسافر دخلا الى اهله
مفطر كفارة ومن اراد ان يخرج مسافرا بعد طلوع الفجر لا
يفطر عندنا حنيفة واصحابه ومالك والشافعي وهو قول
الزهري ويحيى بن سعيد وابن ثور فان افطر فلا كفارة عليه

وقال الشافعي يجب الكفارة لانه يجب صومه ذكر النووي
وروي عن المحرومي وابن كنانة من المالكية انه يقضي
ويكفر وعن ابن عمر يفطرون به قال الشعبي واسحاق واحد
لكن اذا برز عن البيوت وقال اسحاق يفطرحين يضع
رجله في الرحل وهو قول داود وقال ابن المنذر قول احمد
صحيح وقاس على المريض وقال ملكا والشافعي وابن خنبل
وابو عبيد والطبري اذا قدم المسافر يجوز له الاكل والجماع
اذا كان اكل اول النهار ويروي مثله عن ابن مسعود وجابر
ولو صام في السفر ثم افطر وجبت الكفارة عند مالك وعنه
لا كفارة عليه فان اصبغ صائما في السفر ثم اهل اهله فافطر
فعليه القضاء والكفارة عندنا وعند مالك وفي الخزانة المسافر
اذا اصبغ صائما فقدم مصى فافتي بان صومه لا يجوز فافطر
لا كفارة عليه ولو افطر المسافر بعد ما نوى فلا كفارة عليه
ذكر النووي ان من اصبغ صائما في اثناء سفره يجوز له الفطر
وفيه احتمال للشيخ الرازي وامام الحرمين انه لا يجوز وحكا
الدارمي وجهها واذا قدم المسافر وبراء المريض وما صائما
لا يفطران في اصح الوجهين ولو لم يكونا نوي الصوم من الليل
في اصح الطريقين جواز اكلها لانها غير صائمين ولو قدم
في رمضان فوجد امراته قد طهرت من الحيض والنفساء او
براءت من المرض فليس له وطئها وهو قول الاوزاعي والحسن
بن حي وابن شبرمة والثوري وقال الشافعي له وطئها وفي
شرح المذهب للنووي لو قامت ببيتة نهارا لزمهم قضاء
ذلك اليوم وفي لزوم امساك بقتة اليوم قولان احدهما الايام
كالخائض اذا طهرت والمسافر اذا اقام وعندنا يجب الامساك
في الكل وفي المغني اذا اصبغ مفطرا يعتقد انه من شعبان
فقامت ببيتة بالرؤية لزمه

فقامت ببيتة بالرؤية لزمه الامساك في قول العامة وعن عطاء
انه ياكل بقتة يومه قال ابن عبد البر لانعلم احدا قاله غير
عطاء وذكر ابو الخطاب ذلك رواية عن ابن خنبل وغلطوه قلت
هو احد القولين للشافعي فكيف نقول ابو عمر لانعلم احدا قاله غير
عطاء ويمكن ان يكون مراد احد من السلف ولم يعلم احد قول الشافعي
واما انه لا قضاء على الكافر فيما مضى فهو قول الائمة الاربعة والاوزاعي
والشعبي وقتاده وآخرين وقال عطاء وعكرمة يقضي ما مضى من
الشهر وعن الحسن كالمذهبين وجه عدم الوجوب ان الكفار غير
مخاطبين بفروع العبادات عندنا وعند الشافعي وان كانوا مخاطبين
لكن في ايجاب قضاء الصوم والصلاة عليه حرج وسحر عن الاسلام
فلا يجب ثم الصبي لا يجب عليه الصوم قبل بلوغه ولا يضرب عليه
في العشر وهو قول مالك للمشفقة والخون عليه لضعف بيته
فان اطاقة يستحب له الصوم ويصح منه النفل وعدم الوجوب
مذهبا لائمة الاربعة وآخرين وقال عطاء والاوزاعي وعبد الملك
ابن الماجشون يجب عليه اذا اطاقة فمتى لم يصمه لزمه قضاء
وهو رواية عن ابن خنبل واختارها ابن ابي موسى من المناابلة
وقال الشافعي يؤمر بالصوم لسبع سنين اذا اطاق ويضرب عليه
في العشر وهو قول احمد والثوري والليث وقال اسحاق اذا بلغ
ثنتي عشرة سنة احب الي ان تكلف الصوم وقال الاوزاعي اذا
اطاق صوم ثلاثة ايام ساعا وجب عليه صيام شهر رمضان لقوله
عليه السلام اذا اطاق الغلام صيام ثلاثة ايام وجب عليه
صيام شهر رمضان ذكر في المغني ووجه الوجوب حديث الربيع
نفت معوق قالت ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة عاشوراء
الى ثرى الانصار الحديث فكتبا بعد ذلك نصومه ويصوم صبياننا
الصغار متفق عليه قال فرمضان اولي وجوابه من ثلاثة اوجه

أحدها أنه لم يذكر أن ذلك كان بأمر الرسول على السلام ثانيها
ليس فيه دلالة أنهم كانوا يصومون صبيانهم الصغار عواجه
الوجوب عليهم ثالثها لا يلزم من وجوب صوم يوم واحدة السنة
وجوب صوم ثلاثين يوما لأن الصبي لعله يتكلف صوم يوم واحد
ويطيقه ولا يطيق صوم شهر واحد يشاء أو زاعى مرسل وهو ليس
بحجة عندهم وحمله على الاستحباب وسماه واجبا ناكدا
لا استحبابه لقوله عليه السلام غسلا الجمعة واجب على كل
محتاج والجمهور والفقهاء قوله عليه السلام رفع القلم عن ثلاثة
عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفيق وعن النائم
حتى يستيقظ رواه أبو داود والنسائي في كتاب الحدود من سننها
وفي رواية علي بن أبي طالب رضي الله عنه بأسناد صحيح ورواه
ابن ماجه في كتاب الطلاق من رواية عايشة رضي الله عنها
بأسناد حسن قاله النووي ومعنى رفع القلم امتناع التكليف
لأنه رفع بعد وضعه وذكر محمد بن تيمية عن أبي حنيفة
أن الصبي لا يصح صومه وهو وهم منه في قوله ومن
أغنى عليه في رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه الأغماء
وقضى ما بعد أمّا الأول فلان الظاهر وجوه النية في
وهو الغالب من حال المسلم حتى لو كان مشركا قد اعتاد
الفطر في رمضان أو مسافرا فيه يقضى الكل لعدم النية في التكليف
قلت ولقائلان يقول الظاهر من المسافر نية الصوم لأنه الأفضل
والمسلم لا يتركه إلا فضلا غالبا وإن أغنى عليه أو ليلة منه
واستمر قضاؤه كله غير يوم تلك الليلة لوجود النية قبل الأغماء
وصحة الصوم في يومها وعدم النية فيما بعد كما ذكرنا وإن أغنى
عليه رمضان كله بان حدث الأغماء قبل دخول ليلة رمضان
قضاؤه وإن جئن رمضان كله لم يقضه وإن أفاق الجنون في بعض
قضى ما مضى منه يعني

قضى ما مضى منه يعني إذا بلغ مفقائهم جئن أمّا إذا بلغ مجنونا
ثم أفاق في بعض رمضان فكذا الجواب في ظاهر الرواية ولا فرق
بين الجنون الأصلي وهو جنون المجنون الذي بلغ وجنونه معه
والعارضى وهو الذي طرأ عليه الجنون بعد بلوغه قال قاضي خان
هو الصحيح وفي المحيط لأن حكم ما بعد البلوغ منقطع عما قبله
لاختلاف السبب المسقط للتكليف وفي المبسوط المحفوظ عن محمد
أنه لا يقضى ما مضى في الأصلي كالصبي ولا رواية عن أبي حنيفة
فيه واختلف فيه المتأخرون على قياس مذهبه والاصح أنه ليس
عليه قضاء ما مضى وبه قال ابن الماجشون المالكى وروى هشام
عن أبي يوسف أنه قال القياس أن لا قضاء عليه ولكن استحسن
فأوجب عليه قضاء ما عليه كالعارضى وفي البدائع في الجنون
العارضى إذا أفاق في أوله أو في وسطه أو في آخره قضى جميعه
والأصلى روى عن أبي حنيفة أنه سوي بينهما وقال يقضى ما مضى
من الشهر وهكذا روى هشام عن أبي يوسف في صبي لو عسر
سنتين جئن ثلاثين سنة ثم أفاق في آخر يوم من رمضان
فالقياس أن لا يجب عليه قضاء ما مضى وفي الاستحسان يجب
وفي شرح مختصر الطحاوى لقاضى أسبىجاب فرق أصحابنا بين
الجنون الأصلي والعارضى ففي الأصلي إذا أفاق في أثناء الشهر
لا يلزمه قضاء الماضي ويلزمه في العارضى وقال بعض مشايخنا
الأصلى والعارضى سواء يلزمه القضاء فيما مضى فيها وفيه
والعارضى أن يدرك مفقائهم جئن الآية رواية عن أبي يوسف
فاته قال إذا لم يكن لأفاقته مدة معلومة وكان مجنونا في أكثر
السنة يكون حكمه حكم الجنون المطبق ولو جئن قبل رمضان و
أفاق في آخر يوم منه قبل غروب الشمس وجب قضاءه وإن كان
مفقئا في الليلة المسفرة صباحها عن رمضان ثم جئن ولم يفق

الأبعد مضي رمضان كله فعليه قضاء الشهر إلا اليوم
الأول الذي عزم على صومه قبل جنونه ولم يفطر
المرغينائي لم يذكر ما إذا افان الليلة الأولى ثم أصبح
مجنونا جميع الشهر وذكر في المجتره عن ابن حنيفة أنه يلزم
القضاء وكذا ذكر الفقيه أبو جعفر كشف الغوامض
أنه يلزمه قضاء جميع الشهر إلا اليوم الأول وهكذا
الجامع الصغير للحاكم عبد الرحمن وفي المجتره لابن زياد
وفي الجامع الصغير لشمس الأئمة الحلواني وذكر في الأصل
أنه يلزمه القضاء قالوا موالا صحت وزعموا أن محمدا
أشار إليه في الكتاب حنث قال ودخل رمضان وهو
مفريق فاذا راوا الهلال فقد دخل شهر رمضان قال
الحلواني الصحيح أنه لا يلزمه القضاء لأن الليلة الأولى
فيها وفي المرغينائي والذخيرة إذا افان في آخر يوم منه قبل
الزوال لزمه القضاء وبعد اختلافوا فيه والصحيح أنه
لا يلزمه لفوات وقت النية وقال الأسبغاني قبل الفروع
يلزمه القضاء ولم يحكم خلافا والجنون إذا استوعب الشهر
يجب قضاء وقال زفر والشافعي في الجديد واحد باب
ثور لا يجب قاله المبسوط والبدائع وهو القياس وقاس
على الصغير بلدا في فان الصبي أهل للصوم في الجملة
صحت منه النفذ ولو اعتق عبدا صغيرا عن كفارة يجوز
بخلاف الجنون ووجه الاستحسان أن الجنون نوع مرض
فاذا لم يطل يلحق بالنوم والاعفاء وسائر الأمراض وفي
الاعفاء خلاف البصري مكحول فاذا طال الجنون سماه طول
عادة كالصبا وأنه إذا طال قلما يزول وإذا قصر الحق
بما يقصر عادة كالنوم والاعفاء والشهر طويل لأنه لم يزل
كما في العن والسلم

كما في العن والسلم ولأن الشهر يستغرق جنس الصوم
الواجب والكثير من كل جنس ما يستغرق جنسه لأنه
سقى بعد شيء والاعفاء المستوعب لا يمنع وجوب القضاء
بخلاف الجنون والفرق أن الامتداد في الاعفاء نادر كالنوم
والامتداد في الجنون غالب كالصبا فلو وجب القضاء في الممتد
منه مع غلبته أدى إلى المخرج والمسقة بخلاف القليل منه
والضابط الشهر كما ذكرنا وما دونه في حد التعارض ولأن
الاعفاء يضعف القوى ولا يزيل العقل والحجى فلا فرق فيه
بين مستوعبه وغير مستوعبه وفي الصلاة سواء بين الاعفاء
والجنون في التقدير بصلاة يوم وليلة فيهما وفي المحيط له
أنه عليه في ليلة من رمضان أو في يوم منه فافان قبل
الزوال ونوى الصوم صحت صومه وكذا الجنون لأنها لا
ينافيان الصوم بل ينافيان النية والطهارة بخلاف الحيض
فإنه مناف كما كفر ابتداء ولو طرا الجنون والاعفاء عما الصوم
بعد صحت لا يبطل لأنه فرع جن في رمضان ثم افان
في رمضان آخر بعد سنين قضى الشهر الذي جن فيه
والذي افان فيه ولم يقض ما بينهما من السنن لاستيعابه
فيما بينهما وفي المنافع الاعذار في الصوم ثلاثة قاصر كالنوم
والاعفاء طويل كالصبا فلا يجب معه المخرج والعذر الثالث
قد يطول وقد يقصر وهو الجنون فالقصر منه وهو غير
المستوعب ملحق بالقصر عادة وهو النوم والاعفاء و
الطويل منه وهو المستوعب لجميع جنس الفرض ملحق بالطويل
عادة وهو الصبا وفي الجوامع يجب قضاء رمضان على كل مفسد
لصومه أو تارك له بسفر أو مرض أو سهر أو اعفاء أو جنون و
قليل الجنون ما لم يكثر السنون وقيل ما لم يبلغ مجنونا في المدونة

ان اغشى عليه جملة النهار او اكثر لم يجز به صومه قلت ان
جعل الاغماء منافيا للصوم ينبغي ان يمنع قليلا وكثيرا كالخيف
وان لم يكن منافيا لا يمنع كثيرا قليلا ولو نام كله صبح صومه
وفي التلقين الجنون والاغماء يمنعان من ابتداء الصوم وقد منع
من استصحابه على وجه وفي الجنون انما يقضى الخمسين سنين
فاما العشي فلا يقضيها اكثر من المشقة وقال ابو الطاهر ان بلغ
غير مطيق وقلت سنون وجب لقضاء بلا خلاف وان كثرت
ففي المذهب ثلاثة اقوال القضاء مطلقا وهو المشهور وبه قال
ابن حنبل فيما نقله حنبل عنه وهو القديم للشافعي وفيه
مطلقا وفيه مع كثير السنين نحو العشي وفي الجواهر الجنون
يمنع الصلوة وفي الجواهر والجلاب والتنبيه لا في الطاهر فستوى
الاغماء ولم يقسموا الجنون وللشافعية اربعة اقوال الاصح ان
الافاق في جزء منه الثاني في اوله الثالث في طرفيه الرابع في
جميعه كالبقاء في الحيض قال الشيرازي لا يعرف للاصح وجها
ذكرها النووي وفي وجوب القضاء ثلاثة اوجه المذهب انه
لا قضاء على الجنون والثاني يجب والثالث بحالة افاق في الشهر
لا بعد كقولنا وبه قال الثوري والمغني عليه لا يصح صومه
عند المزني يصح وبه قال الثوري والاوزاعي وابن حنبل كالنبي
ويجب عليه القضاء وان استغرق الشهر عند الامم الاربعة
ولا ياتم بتركه في زمن الاغماء وباتم بتركه بالسكر والارهاق
وقال ابو البركات بن تيمية واسعد الناس بهذا المعنى ابو حنيفة
واصحابه لانهم قالوا من اسلم في دار الحرب وترك صلواته
لم يعلم بوجوبها لا قضاء عليه فهذا اولى بعني الجنون المستوعب
فان افاق في اثناء النهار ففي وجوب قضائه روايتان عن ابن حنبل
وفي الحواشي لو حج ثم جئ بقى المؤقة في فرضا حتى لو افاق قبل
مضى الوقت لا يجب عليه

مضى الوقت لا يجب عليه ثانيا ثبت ان الجنون اذا لم يطل
بمنزلة المرض وفي البدايع يجب الصوم على النائم والمغشى عليه
والجنون يعني اصلا الوجوب لا وجوب الاداء وهو يثبت
بالاسباب لا بالخطاب ووجوب الاداء بالخطاب والقدرة على
فهمه واداء ما تناوله الخطاب وقال الآخرون ان وجوب الفعل
لا يستدعي سابقة اصلا الوجوب وانما يستدعي فوت العباد
عن وقتها والقدرة على القضاء من غير حرج فيخرج المطبق
من الجنون والحيض في حق الصلاة بخلاف الصوم لان قضاء
عشر ايام من كل سنة لا حرج فيه وجن وانغى عليه وعظمه
كلها على ما لم يستم فاعلمه ولو نوى الصوم ثم نام صبح نومه عند
الجهور وقال الاصطخري وابن شريح لا يصح واجمعوا على انه
لو استيقظ لحظة من النهار صبح صومه ولو عطل النهار كله
صبح اجامعا في قوله ومن لم ينو في رمضان كله صوما ولا فطرا
فعلية قضاء وقال زفر بن ادريس بصوم رمضان بغير نية
في حق المصعب القيم وبه قال عطاء وحجاهد واستبعدوا هذا
منه وكان الكرخي يتكرره يكون هذا مذهباه ويقول مذهباه
انه يتادى كله بنية واحدة وفي شرح التكملة يجوز صوم رمضان
بنية واحدة قلت وهو قول مالك واسحاق ورواية عن ابن حنبل
وقالوا صوم رمضان عبادة واحدة فتشترط النية في اولها
كركعات الصلاة الواحدة ووجه الاول ان الامساك متعين عليه
في رمضان والوقت لا يسعه غير فرض رمضان فعلى اتى وجه
اذا يقع عن رمضان كما لو ذهب النصاب من الفقير بغير نية
يجز به عن الزكاة بخلاف الصلاة في وقتها لان الوقت طروق يسع
فيه مكتوبة الوقت وغيرها ولنا فيه حرفان احدهما انه عبادة
والعبادات لا اعتبار لها بدون العزم عليها والنية لها كالصلاة والحج

والثاني ان الصوم لا يحصل الا بفعله بياشئ المكلف عن اختيار
وذلك بالقصد والعزيمة وبدونها يبقى على العادة فالنية هي
المتينة له بين العادة والعبادة بخلاف الزكاة فان نفس دفع
النصاب الى الفقير قرينة وصدقة ولهذا لو وهب للفقير لا يرجع
فيها وان كان اجنبيا لم يحصل العوض وهو الثواب ومن اصاب غير
ثاوي للصوم فاكل فلا كفارة عليه عندنا خفيفة وعند زفر عليه
الكفارة لانه صائم قد اكل على اصله وقال ابو يوسف ومحمد اذا
اكل قبل الزوال يجب الكفارة وعن ابن يوسف ان افطر قبل العزيمة
فلا كفارة عليه واصبح ينوي الفطر ثم نوى الصوم فاكل متعمدا
فلا كفارة عليه عندنا خفيفة وابن يوسف ذكر في المنتقى وفي
المحيط اوجب الكفارة على قولنا يوسف ولم يذكر قول محمد اعني
في الاول وجه قولها انه لو لم ياكل ونوى الصوم قبل الزوال

صومه وبالاكل قبله فوت الامكان فيجب عليه الكفارة
به كفا صبا لغاصب يضمنه الاول وان لم يكن له ملكة المفصولة
لانه كان يمكنه ان يرقع على ماله لولا غصبه فقد فوت الامكان
وكذا اذا كسر المحرم بيض الصيد يجب ضمانها وان لم يكن
صيدا لانها بعرضية ان يصير صيدا وبالكسر اخرجها عن
العرضية ولها انظار ولا خفيفة رضي الله عنه انه لم يفسد
صوما فلا يجب عليه الكفارة لتعلقها بانفساد صوم رمضان
بالاجماع وقولها بعيد لانهم يقولون ان هذه الكفارة تندرج
بالشبهات فكيف يجب بشبهة الصوم وما ذكرناه قياس
شبهه وهو ليس بحجة عندنا ومثله في العهد ايجاب
مالك الكفارة على الواطئ الناسي في احد القولين قالوا لانه
اوجبها عند السؤال من غير استفسال فهو عموم قلنا
مرو به بقول الاعراب هلك هلك فانه يشعر بالتعمد في الذنب
لو افطر بعد الزوال فلا كفارة

لو افطر بعد الزوال فلا كفارة عليه في قولهم وفي الحواشي وفيه
نوع اشكال وهو ان من اغنى عليه بعد ما دخل اول ليلة من
رمضان يصير صائما في يوم تلك الليلة باعتبار ظاهر حال المسلم
فلما اذا لا يجحد صائما فيما نحن فيه باعتبار الظاهر ايضا ثم قال
تاويله ان يكون مريضا او مسافرا او متهتكا اعتاد الفطر فلم
يصلح حاله دليلا على عزيمة الصوم قلت سواله ليس بلازم
لاننا قد علمنا في مسئلتنا انه لم ينو الصوم قطعا فكيف يمكن
حملة على جواز نية الصوم مع فرض خلافه واما المغني عليه
فلانه لم يعلم حاله فحمل على ظاهر حال المسلم وقد ذكر هنا
على قولها اذا اكل قبل الزوال لانه يلزمه الكفارة ولو حمل على المرض
والمسافر لما وجبت الكفارة اتفاقا وفي جوامع الفقه لو اصاب
لم ينو فطرا ولا غنى وهو صحيح مقيم وصام يجزيه بناء على
ظاهر حاله ولو كان مريضا او مسافرا او متهتكا اعتاد الفطر
لا يجزيه وهو ينوي ما ذكر في الحواشي واذا حاضت المرأة او
نفسه افطرت وقضت بخلاف الصلاة وقد مررت المسئلة
واضحة بادلتها في باب الحيض ولان قضاء ثلاثة ايام الى عشرة
في الصوم في السنة سهلا فلا حرج وقضاء عشرة ايام في كل شهر
خمس صلوات في كل يوم مع الخمس الوقتيات حرج وما جعل عليكم
في الدين من حرج ما قولنا واذا قدم المسافر او ظهرت الحائض
في بعض النهار امسكا بقية يومها وكذا اذا افاق المجنون وبلغ
الصبي واسلم الكافر وبرأ المريض والامسك في هذه المسائل
واجب عندنا بخلاف حالة الحيض والنفس المرض والسفر
وقد ذكرنا المسئلة قبل هذا وبيت ما ذهب اليه العلماء فيها فلا تعيد
فسدع لو واقع امراته او اكل ثم مرض فلا كفارة عليه و
كنا لو اكلت او جومعت ثم حاضت او نفست وان خرج نفسه

بعدهما افطر فمرض بسببه اختلفوا في سقوط الكفارة عنه
 بخلاف ما لو اصاب صائما ثم اكل او جامع ثم سافر في آخر النهار
 ان عليه الكفارة ومن اصاب يريده السفر في رمضان وبعد ثقله
 ثم افطر في حصي ذكر في الاصل ونوادى الصوم ان عليه الكفارة
 وفي نوادر داود بن رشيد عن محمد انه لا كفارة عليه وقد نقلت
 المسئلة فلو اكل على السفر بان اركب على الدابة مكرها ولحق
 الى السفر مكرها فقد ذكر الحسن في كتاب صومه انه لا كفارة عليه
 عندنا حنيفة ولم يذكر قولها وذكر في اختلاف زفر ويعقوبان
 على قول ابى يوسف يلزمه الكفارة وكذا في نوادر الصوم عن محمد
 انه يلزمه الكفارة كما لو اكل على السفر فخرج بنفسه ولا حنيفة
 ان العذر جاء لا من قبله بخلاف سفر بعد الافطار فله
 قصد بسفر اسقاط الكفارة وفي نوادر الصلاة لمحمد اذا افطر
 حتى وجبت الكفارة ثم جن في يومه ثم افاق في يومه فعليه الكفارة
 ولو افطرت يوم نوبتها في الحيض فلم تحض او يوم نوبتها في الحي
 فلم تحم في ذلك اليوم يجب الكفارة في الحيض واختلفوا في الحيض و
 الصحيح وجوبها فيه ذكرهما في الذخيرة وفي المبسوط اكل ثم سافر
 لا تسقط الكفارة وكذا ان سوفربه مكرها عن ابى يوسف قال
 ذكر في اختلاف زفر ويعقوب وعن زفر يسقط لعدم صنعه قال
 السرخسي ولا اعتماد عليه لانها لا تسقط بالمرض عند فكيف
 تسقط بالسفر مكرها وعندنا تسقط بالمرض والحيض لانه
 يتبين بها ان صوم ذلك اليوم لم يكن مستحقا عليها واذا نوى المسافر
 والمريض الافطار ثم قدم المسافر وبراء المريض قبل الزوال و
 نوى الصيام صح صومها وهو قول بعض المالكية والشافعية
 وحكى عن ابن حامد من الخنابلة انه لا يفسد بذلك اي بنية الافطار
 كقولنا وقال مالك والشافعي وابن حنبل يبطل بنية الفطر
 وقاسوا على الصلاة قلنا

وقاسوا على الصلاة قلنا نية الفطر ليس بافطار لان الفطر
 ما دخل ونية الاكل والشرب والجماع ليس باكل وشرب وجماع
 فيبقى صائما كما كان ولان الصوم عبادة لا يبطلها الاغناء الطاري
 مع انه يبطل النية فكذا رخصها كالحج ولان الصوم من باب البروك
 والكف عن المحظورات فالاصل صحته بدون النية كترك الزنا
 والسرقة وسائر المنهيات لكن اعتبرنا النية في اوله لمعنى
 القربة والعبادة فيبقى في دوامه على الاصل فاذا نوى الفطر
 ثم رجع الى الصوم صح وفي جوامع الفقه لو نوى الصوم من الليل
 ثم رجع بطلت نيته لرفضه قبل شروعه فيه قال النووي عدم
 البطالة بنية الافطار اصح الوجهين عند الاكثرين وفي المغني لو
 نوى الفطر في النفل ثم عاد فنوى الصوم صح صومه وفي شرح
 المذهب للنووي لو نوى انه سيفطر بعد ساعة لم يبطل صومه
 قال وجزم به الماوردي وذكر ابن تيمية فيه وجهين وفي جوامع
 الفقه الصائم اذا ارتد ثم اسلم ولم ياكل فهو على صومه ويبني على
 صومه لان انقطاع النية بعد صحة الصوم لا يبطله كالنوم
 والاغناء والجنون في النهار وقال ابن قدامة في المغني يفسد صومه
 به وعليه قضاء ذلك اليوم ولا نعلم بين اهل العلم خلافا فيه ولا
 يجب الصوم على المرتد عندنا وبه قال مالك وابن حنبل قال ابن
 تيمية في شرح الهداية وهو ظاهر المذهب وقال الشافعي يجب عليه
 ويقضيه اذا اسلم ويجب على الكافر الاصلح عندنا لكن لا يجب عليه
 القضاء اذا اسلم وان كان عليه صوم قبل ردة لا يلزمه قضاء
 بعد اسلامه وهو قول مالك وقال الشافعي وابن حنبل يلزمه
 قضاء وله قول لقولنا لانا قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا
 يغفر لهم ما قد سلف فكيف يعاقبون على شيء قد غفر لهم وفي
 خزائن الاكل اصبحت امرأة صائمة ثم افطرت وحاضت فعليها

القضاء لصحة شروعاتها ولو نذرت صوم يوم حيضها
لا يصح كالموالت لله على ان اصوم هذا اليوم وهي حايضة
او قد اكلت فيه بخلاف نذر صوم يوم النحر قوله ولقاس
وهو يظن ان الفجر لم يطلع فاذا موطأ او افطر وهو يرى ان
الشمس قد غربت فاذا لم تغرب لم يسك بقية يومه وعليه
القضاء ولا كفارة عليه وفي الاسبيجاني هذه المسئلة تضمنت
خمسة فصول فساد صومه ووجوب القضاء عليه
وجوب اسك بقية يومه وانه لا كفارة والخامس
لو اكل بعد لا كفارة عليه وقيل في الاول يجب الكفارة
ذكر في جوامع الفقه وهذا القول في المسئلة الاولى
مروي عن محمد بن سيرين وسعيد بن جبيرة قال
الاوراع والثورى ومالك والشافعي واحد واسحاق
او جيل احد الكفارة في الجماع وروى عن مجاهد وعطاء
عروة بن الزبير انهم قالوا لا قضاء عليه وجعلوا
بمنزلة من اكل ناسيا وبما قلناه في الثانية قال ابن
عباس ومعاوية وعطاء وابن جبيرة ومجاهد والزهري
ومالك والشافعي وابو ثور وابن حنبل وقال الحسن البصري
واسحاق بن راهويه لا قضاء عليه كالناسي وعن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه رواية في القضاء عن اسماء بنت
اب بكر الصديق قالت افطرنا على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم من رمضان في غيم ثم طلعت الشمس قال حماد بن
اسامة قلت له شام بن عروة امروا بالقضاء قال
وبد من ذلك اخرج البخاري وابوداود والترمذي
وابن ماجه وقال البخاري قال عمر سمعت هشاما يقول
لا ادري اقضوا ام لا وعن عمر رضي الله عنه انه قال من اكل
فليقض يوما مكانه

فليقض يوما مكانه رواه الاثرم وروى مالك في الموطأ عن
عمر بن الخطاب قال الخطيب بسير واحدنا وعن عمر انه افطر
وافطر الناس فصعد المؤذن ليؤذن فقال ايها الناس هذه
الشمس لم تغرب فقال عمر من كان افطر فليصم يوما مكانه
وفي رواية اخرى عن عمر لا ثباتي والله لا تقضي يوما مكانه
رواه البيهقي قال البيهقي روى زيد بن وهب قال بينما نحن
جلوس في مسجد المدينة في رمضان والسماء متغيمة فرأينا
ان الشمس قد غابت واتا قد امسينا فاخرجت لنا عساس
من لبن من بيت حفصة فشرب وشربنا فلم نلبث ان ذهب
السحاب وبدت الشمس فجعل بعضنا يقول لبعض نقضي
يومنا هذا فسمع عمر ذلك فقال والله لا نقضيه وما تجانفنا
لا ثم غلطوا زيد بن وهب في هذه الرواية المخالفة لبقية
الروايات وقال المنذرى في هذه الرواية ارسال عساس بكسر
العين وسين مكررة مهمل واحد ها عس يضم العين وهو
القدح ومنهم من وفق فقال ترك القضاء اذا لم يعلم وقوع الفطر
على الشك والقضاء فيما اذا وقع الفطر في النهار بغير شك وهو
ظان ظاهر الاثر وفي المبسوط في حديث عمر بعد ما افطر وقد
صعد المؤذن المذنة قال الشمس يا امير المؤمنين قال
بعساك داعيا ولم يحرك راعيا ما تجانفنا لا ثم وقضاء
يوم علينا بسير قال سبط بن الجوزي ذكر في الموطأ والله
الكل عدا فيجب القضاء للمريض والمسافر وعدم الكفارة لقصو
الجنابة وهو يرى فعلم ما لم يستم فاعله بمعنى يظن والمراد
بالفجر الفجر الثاني المستطير وقد بيناه في كتاب الصلاة ثم في
التستحرم مستحب ولا خلاف في استحبابه قال ابن المنذرى الاثر
هذا الجماع وعن انس رضي الله عنه ان النبي عليه السلام قال

تسحروا فان في السحور بركة رواه الجماعة وعن عمرو بن العاص
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان فضلا ما بين صيا منا وصيام
اهل الكتاب اكلة السحور ويروى السحور رواه الجماعة الا البخاري
وابن ماجه واتما سمي السحور لقربه من السحر وكانوا يستعملون
الغداء لانه بدل من الغداء قاله الداودي او لقربه من الغداء
وقيل هو نفس السحر لانه يقع في وقت السحر وفي المحيط
السحور مندوب اليه وفي البدايع والتخفة بوسنة والمستحب
تاخير وهو مجمع عليه وفي البدايع سنة وعن ابي ذر ان النبي
عليه السلام كان يقول لا تزال اتي بخير ما اخروا السحور
وعجلوا الفطر رواه احمد وعن سهل بن سعد ان النبي عليه السلام
قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر متفق عليه وتجيل
الفطر بعد تيقن الغروب مستحب باتفاق وفيه دليل
على الرقة على الشيعة الذين يؤخرون الفطر لا ظهور النجم
لانهم اذا اخروا كان على خلاف السنة وعن ابي رهم عن العلاء بن
بن سايه قال دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم الى السحور في رمضان
فقال اهلموا الى الغداء المبارك اخرجهم ابو داود والنسائي
وفي اسناد الحارث بن زياد قال ابو عمر النخعي ضعيف مجهول
يروى عن ابي رهم السمعاني حديثه منكرو وفيه دليل تاخير
السحور حتى سماه غداء لسنة تاخير وقربه منه وعن ابن
عمرو قال كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤفة نان بلال وابن ام مكتوم
قال ولم يكن بينهما الا ان ينزل هذا ويرقى هذا رواه البخاري
ومسلم وعن زيد بن ثابت قال تسحرونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثم قمنا الى الصلاة قلت كم كان قدر ما بينهما قال خمسين آية
رواه البخاري ومسلم وقال ابن تيمية في شرح الهداية الفطر
قبل صلاة المغرب افضل روى ذلك عن ابن عباس والاكثري
وعن حميد بن عبد الرحمن

وعن حميد بن عبد الرحمن ان عمرو وعثمان رضي الله عنهما كانا
يصليان المغرب حين ينظران الى الليل لا سوه ثم يفطران
بعد الصلاة وذلك في رمضان رواه مالك والبيهقي باسناديهما
الصحيحين كما هما كانا يريدان تاخير الفطر واسعا لانهما يعتقدان
فضله او يفعلان ذلك لبيان جواز ذلك كئلا يعتقد وجوب التجديد
ويذكر عليه ما رواه البيهقي بالاسناد الصحيح عن عمرو بن ميمون
وهو من كبار التابعين قال كان اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم اعجل الناس
افطارا وابطا هم سحورا واما ما روى عن النبي عليه السلام
انه قال اياكم حبسوا الانبياء امرنا ان نعجل افطارنا ونؤخر سحورنا
ونضع ايما ننا على شئنا في الصلاة فضعيف رواه البيهقي
هكذا من رواية ابن عباس وروى نحوه من رواية ابي هريرة و
قالها ضعيفة واصح ما روى من حديث عائشة موقوف عليها
الا انه اذا شك في الفجر ومعناه تساوى الظنين قلت هذه العجالة
فيها مسامحة لان الظن رجحان الاعتقاد فكيف يكون بقاء الليل
عند راجح على طلوع الفجر وطلوع الفجر راجح على بقاء الليل
الظن هو الراجح والمرجوح وهم والمتساويان شك ومراده بذلك
تساوى الامارتين فالافضل ان يدع الاكل والشرب تحريزا عن المحرم
ولا يجب عليه ذلك وعن الاحنفية انه اذا كان في موضع لا يستبين الفجر
او كانت الليلة مقمرة او متغيمة او كان ببصية علة وهو يشك
في طلوع الفجر لا ياكل ولو اكل فقد اساء ومثله في المبسوط وفي البدايع
لو اكل وهو شك في طلوع الفجر لا يحكم عليه بوجوب القضاء للشك
في الطلوع والاصل بقاء الليل والمستحب له ان لا ياكل هكذا روى
ابو يوسف عن الاحنفية انه قال اذا كان يشك في طلوع الفجر راحب
الى ان ادع الاكل وهذا يكن الاكل مع الشك روى هشام عن ابي يوسف
انه يكن وهو الصحيح وهكذا روى الحسن عن الاحنفية انه اذا شك

لا ياكل فانه اكل كان مسيئا وروى محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن
انه لا ياكل وعن ابن جعفر الهندواني انه قال ان ظهرت علامات
طلوع الفجر من ضرب الدباب والاذان ياكل والا فلا قال الشيخ
علاء الدين الكاساني في البدايع لا تعويل على ذلك لانه مما تقدم في
قلت الاذان للاعلام بدخول الوقت فالظاهر منه عدم التقدم لانه
لا يجوز قبل طلوع الفجر فلا اقل من افادة الكراهة ان لم يوجب القضاء
والكفارة قال النووي لو شك في طلوع الفجر جاز له الاكل والشرب
والجماع حتى يتحقق الفجر قال ولم يقل احد بتحريمه الا ما ذكر
فانه حرمة واجبة لقضاء عليه وقال ابن عباس وعطاء والاول
ياكل حتى يتيقن الفجر وهو قول الجمهور وان كان في البر رايه
ان الفجر قد طلع قال في الاصل احبنا قضاء وروى الحسن
عن ابن حنيفة انه يقضي في القدوري الصحيح انه لا قضاء عليه
واعتمد بعض المشايخ على رواية الحسن قلت هو اقرب الى الصواب
لان البر الهامى جاز بحركى العلم في وجوب العمل به وفي المحيط
وان تسخر والبر رايه انه طالع قضاء لان غالب الراى دليل
داخبا العمل به فيثبت طلوع الفجر بنوع دليل فيجب القضاء
احتياطا وعن ابن يوسف انه لا يجب لقضاء لان الاصل هو
الليل فلا ينفك عنه الا بيقين وجعل في الكتاب هذا جواب
ظاهر الرواية ولو شك في الغروب لا يحمل له الفطر لان الاصل
بقاء النهار ولو اكل فعليه القضاء عملا بالاصل وفي البدايع لا
ينبغي له ان ياكل فانه افطر لم يذكر في الاصل ولا القدوري
في شرحه وذكر الاسبيجاني انه يلزمه القضاء وان كان في
البر رايه غروها فلا قضاء عليه قال في المحيط ولا ينظر
وان كان في البر رايه انه اكل قبل الغروب فعليه القضاء
وقيل يلزمه الكفارة ايضا لان اليقين لا يزال باليوم
الصحيح انه لا يلزمه الكفارة

الصحيح انه لا يلزمه الكفارة للشبهة ومثله في البدايع
وفي الاسبيجاني اذا شك في الغروب واكل يلزمه القضاء
اختلف المشايخ في الكفارة واختيار الشيخ ابن الحسن على السوء
وجوب القضاء دون الكفارة قال صاحب البدايع يجوز ان
يكون ما ذكره القاضي يعني قاضي اسبيجاني جوابا لاستحسان
احتياطا والقياس لانه لا يجب لان وجوبه بافساد الصوم
لم يتحقق وجوبه وعلى هذا حمل اختلاف الرواية في مسئلة
التسخر اذا كان في البر رايه ان الفجر طالع وفي جوامع الفقه
لو قال له رجلا ان طلع الفجر واخر ان قال لم يطلع فاكل فاذا
الفجر طالع يلزمه الكفارة لان المعبر الاثبات وقيل لا يلزمه
وان قال له رجلا الفجر طالع لزمه الكفارة في قوله
ومن اكل في رمضان ناسيا فظن ان ذلك فطر فاكل بعد ذلك
متعدا فعليه القضاء دون الكفارة لان الاستنباه استند
الى دليل وهو القياس فيتحقق الشبهة وان بلغه الحديث
وعلمه فذلك في رواية لقيام الشبهة الحتمية وهو القياس
ولا ينبغي بالعلم كوطي الاب جارية ابنه لا يوجب الحد مع
العلم بالحرمة لان قوله عليه السلام انت وماك لا بيك يورث
شبهة وان ترك العمل به والشبهة نوعان شبهة دليل وشبهة
استنباه والثانية محتملة ليس بدليل دليل فانه قويته بظنه
اعتبرت كالابن اذا وطئ بجارية ابية ان قال ظننت انها
تحمل لي سقط الحد والا فلا وكذا لو جامع ناسيا او ذرعه القى
فظن ان ذلك يفطر فاكل بعد ذلك متعدا فعليه القضاء ولا
كفارة عليه او اصبح صائما في سفر ثم افطر متعدا فلا كفارة
عليه لان المبيع المفطر او المرخص فيه موجود وهو السفر
فاورث شبهة والقى لا يخلو عن عود بعضه الى الجوف فكانت

الشبهة في موضع الاستنباه فاعتبرت وكذا الاكل والشرب
 ناسيا فان ما لك قال يفسد صومه وقال ابو حنيفة رحمه
 لولا قول الناس قلنت يقضى وقال في البدائع قال ابو حنيفة
 اتباع الاثر اولى اذا كان صحيحا قال الكاساني وحديث
 صحيحه ابو حنيفة لا يبقى لاحد فيه مطعون وكذا اسعد ابو
 يوسف حيث قال وليس هذا حديثا شاذا احرا على تركه
 وكان من صياغة الحديث قلنت هو كما صحيحه رواه الجماعة
 الا النسائي واعلم انه ليس ثمه احدا اذا صح حديثا لا يبقى
 لاحد فيه مطعون ولا يخالف واصح كتب الحديث صحيح البخاري
 وصحيح مسلم ولم يجمعوا على تصحيح كل ما خرجه في
 صحيحيهما ولعل الكاساني نظر الى مذهبه في رواية الحديث
 ان يكون الراوي حافظا للحديث من وقت سماعه الى وقت
 ادائه ولهذا قلنت روايته وقد قال يحيى بن معين وعلي
 بن المديني وشعبة بن الحجاج والحسن بن صالح بن حمي
 واخوه وغيرهم انه ثقة صدوق ذكرهم ابو عمر بن عبد
 البر النخعي في الانتقاء قال محمد الا ان يكون بلغه الخبر
 ان اكل الناس والقي لا يفطران فتجب لكفارة عليه
 لان الظن في غير محله الاستنباه فلا يعتبر وروى الحسن عن
 ابن حنيفة انه لا كفارة عليه سواء بلغه الخبر وعلم ان
 صومه تام لم يفسد او لا فان احتجم فظن انه يفطر فاكل
 بعد متعمدا ان استفتي فيها فافتاه يفطر فلا كفارة عليه
 لان على العامي تقليدا لعالم فاستند الظن الى دليله
 ان بلغه خبر الجماعة وهو قوله عليه السلام افطر الحاجم
 والمحجوم فقد روى الحسن عن ابن حنيفة انه لا كفارة عليه
 هكذا في البدائع وفي الكتاب حكاية عن محمد وعلاء قول
 الرسول لا ينزل عن قله

الرسول لا ينزل عن قول المفتي فاوردت شبهة ومثله الميسر
 وروى عن ابن يوسف انه يجب عليه الكفارة لان الواجب على
 العامي الاستفتاء من المفتي لا العمل بظواهر الاحاديث لان
 الحديث قد يكون منسوخا وقد يكون متروكا الظاهر وان عرفت
 تاويله فعليه الكفارة وقول الاوزاعي وابن حنبل لا يورد شبهة
 وان لم يستفت ولم يبلغه الحديث فعليه القضاء والكفارة لان
 الجماعة لا تقتضي الفطر لان الفطر مما دخل الامر اخرج فان لمس
 بشهوة او قتل او ضاجع ولم ينزل فظن ان ذلك يفطر فاكل بعد
 ذلك متعمدا فعليه الكفارة الا اذا نزل حديثا او استفتي فقيها
 وان اخطأ الفقيه ولم يثبت الحديث لان ظاهر الحديث والفتوى
 يصير شبهة وان اغتاب انسانا فظن انه يفطر فاكل بعد
 ذلك متعمدا فعليه الكفارة وان استفتي فقيها او بلغه الحديث
 ولا يعتد بفتوى الفقيه ولا يقول الظاهرية فيه قبل الغيبة
 كالجماعة وعامة المشايخ على وجوب لكفارة في الغيبة كيف
 ما كان قال في البدائع لان هذا مما لا يشك في علم من شتم الفقه
 وكذا لو دهن شاربه وفي المحيط الاصل ان شبهة الاستنباه
 بالنظر واختلاف العلماء يورد شبهة فالاطمئنان بعد
 الاكل ناسيا فيه شبهة بالنظر اذا اطمئنان للصوم فلا فرق
 بين عمد ونسيان في القياس وفيه اختلاف العلماء ايضا وهو
 يورد شبهة لان الاجتهاد فيه مساعا وان علم ان الاكل
 ناسيا او الجماع ناسيا لا يفطر بان بلغه الحديث او الفتوى
 من فقيه فقد روى عن ابن يوسف ومحمد والحسن ان عليه
 الكفارة لانه علم ان القياس متروك فيه وكذا اختلاف العلماء
 انما يورد شبهة اذا كان في الصدر الاول وهم الصحابة لان
 قولهم حجة بخلاف من بعدهم واختلافوا على قول ابن حنيفة

الدواحي على العامي
 الاستنباه من المفتي
 لا ينزل عن قول
 الرسول

والصحيح انه لا كفارة عليه واختلاف التابعين اذا كان
موافقا للقياس يورث شبهة كقول صاحب قال الماعز
في اصول الفقه والثاني لو ذرعه القئ او احتلم فلا كفارة عليه
ذكر ابن سماعه عن محمد اذا القئ والتقيؤ متشابهان فالأول
نظير الثاني وكذا الاحتلام لان الفعل في النوم واليقظة سيات
في قضاء الشهوة ويجب الاغتسال بالاحتلام كما يجب بالجماع والثالث
احتجم او اغتابا لم يستفت فقيها ولا بلغه الخبر فعليه الكفارة
اذا لم يوجد شبهة الاشتباه ولا شبهة الاختلاف بل هو مجتهد
جهل وانه ليس بعذر في دار الاسلام وان استفتى فقيها فافقاه
بالفطر فلا كفارة عليه وان كان تخطيئا فلما افقاه وان لم يستفت
ولكن بلغه قوله عليه السلام افطر الحاجم والمحجوم وقوله
الغيبية يفطر الصائم ولم يعلم سخره ولا تاويله فلا كفارة
عليه عندهما اذ قول النبي عليه السلام اعلى حالا ودرجة
من قول المفتي وعندنا يوسف عليه الكفارة والرابع لمس
امراة او قبلكها او التحل فظن ان ذلك يفطر فاكل بعد
متعمدا فعليه الكفارة لان ذلك لا يبطل الصوم ولا يضاق
فكان مجتهد جهل ولا يورث قول ابن ابي ليلى ومالك وابن حنبل
في التحال شبهة لمخالفة القياس الا اذا افتاه فقيه بالنظر
او بلغه خبر في ذلك وعمله به فلا كفارة عليه خلافا لابي يوسف
وفي الحواشي قوله اذا افتاه فقيه اشارة الى ان المفتي ينبغي
ان يكون متمن يؤخذ عنه الفقه ويعتمد على قوله في الفتوى
في بلد وهو المروي عن اصحابنا رحمهم الله واذا كان المفتي على
هذه الصفة فعلى القاضي تقليد وان اخطأ في ذلك قوله
واذا جوعت النائمة او المجنونة وما صار تمتان فعليه القضاء
دون الكفارة وهو قول مالك وابن حنبل ومروني عن الاوزاعي
والثوري وقال زفر والشافعي

314
والثوري وقال زفر والشافعي لا قضاء عليهما وهو رواية
عن ابن حنيفة ذكرها في خزائن الاكل وقول ابن ثور والعنبري
واعتبروا بالناسي لصومه بلا ولي لعدم القصد منها ولنا
ان النسيان يغلب وجوه بخلاف جماع المجنونة والنائمة و
في الوقعات ان اكل على الجماع فعليه الكفارة والاصح انه لا كفارة
عليه عن محمد وبه يفتي ولا كفارة عليها ان اكرهت على الجماع و
عليها القضاء وهو قول الحسن البصري والاوزاعي والثوري
وابن حنبل وقال مالك عليها القضاء والكفارة وقد تقدمت
المسئلة وهو رواية عن احمد في كتاب نوادر الصوم من المبسوط
المجنونة والنائمة اذا جامعها زوجها وما صار تمتا عليها القضاء
دون الكفارة وجه وجوب القضاء ان الجماع بعدم ركن الصوم
قال هنا في نفي الكفارة لا ترى انها لو قتلنا رجلا خطا لم يكن
عليها كفارة ولا يحرم الميراث قال شمس الائمة السرخسي
هذا صحيح في المجنونة غلط في النائمة فالرواية محفوظة ان النائم
اذا انقلب على مورثه فقتله يلزمه الكفارة ويحرم الميراث ثم
هذا الاستشهاد ضعيف فان كفارة القتل لا يستدعي جنابة
كاملة ولهذا يجب على الخاطئ بخلاف كفارة الفطر انتهى كلامه
قلت فاذا لم يجب في موضع لا يشترط كمال الجنابة ففي موضع يشترط
كمالها اولى ان لا يجب بالقاصدة وفي المحيط المراد بالمجنونة المجنونة
لان الصوم لا يتصور من المجنونة وقيل يتصور منه فانه لو
صام وكان قد جئت قبل طلوع الفجر بعدما نوى الصوم وسوغا قل
وامسك عن المفطرات صبح صومه فدفع لم يذكرها في الكتاب
وهي مختصة بالصوم محتاج اليها هنا جامع امراته ناسيا
فذكر في فرع ذكر مع الذكر او جامعها قبل الفجر فزرعه مع
طلوع الفجر او كان يشرب الماء او ياكل طعاما فقطعه او القى

اللقمة مع الذكر او بعد طلوع الفجر هذا في المحيط وفي المبسوط
 فنذكر ذلك وهو بخالط او طلع الفجر وهو بخالطها فقام عنها
 من ساعته فلا قضاء عليه فيها وهو قول الشافعي وبه قال
 ابو حنيفة من المنايعة لانه ترك للجماع فلا يتعلق به ما يتعلق
 بالجماع اذ نقض الشيء ورفع لا يكون كايضا كقضاء البناء
 يكون هدمه لا ينافي وهذا لان الجماع ادخال الفرج في الفرج
 وهذا اخراج فلا يكون جماعا ولانه ضروري واجب فكأن
 عفوا وقال زفر ومالك والمزني يجب به القضاء دون
 الكفارة وقال ابن حاتم والقاضي من المنايعة يجب به
 القضاء والكفارة وعن ابن يوسف لا يفسد في الناسي
 وفسد في الصبح ولو اوج قبل الصبح فلما خشي الصبح
 اقلع وامني بعد الصبح فلا شيء عليه وفي المبسوط في
 الصحيح ولو استدام الفعل فعليه القضاء دون الكفارة
 وقال مالك والشافعي وابن حنبل واسحاق عليه القضاء
 والكفارة لانه بقا على الجماع فلا يجب به الكفارة اذ
 الدوام على الجماع ليس بجماع لانه عبارة عن ادخال
 الفرج في الفرج والادخال والاخراج لا دوام لهما فلا
 ياخذان حكم الابتداء كن حلف لا يجمع لا يثبت بالبقاء
 عليه ولان شروعه في الصوم لم يصح مع المجامعة والنفقة
 انما يكون بعد الشروع في الصوم ولو اقلع ثم عاد فعليه
 الكفارة قال في المبسوط بالاتفاق لانه وجد منه ابتداء
 الجماع بعد صحة الشروع في الصوم مع التذكر للصوم
 قال وعلى هذا على الرواية الظاهرة فيما اذا جامع ناسيا
 وهو يعلم ان صومه لم يفسد ثم افطر متعمدا فانه يلزمه
 الكفارة فاما على ما روي عن ابن حنيفة انه لا يلزمه الكفارة
 فهنا ايضا لا يلزمه الكفارة

فهنا ايضا لا يلزمه الكفارة لشبهة القياس قال ابن
 قدامة فيما اذا نزع مع طلوع الفجر هذه المسئلة بقرب
 من الاستحالة اذ لا يكاد يعلم او اطلوع الفجر على وجه
 سعيه النزع من غير ان يكون قبله شيء من الجماع فلا حاجة
 الى فرضها والتكلم فيها وفي المبسوط والمحيط اذا افطر في
 رمضان مرارا فعليه كفارة واحدة الا ان يكفر عن الاول
 قبل افساد الثاني فيجب عليه كفارة اخرى عن الثاني وبه
 قال الزهري والاوزاعي ورواية عن احمد واختارها ابو
 بكر وابن ابي موسى من المنايعة وبوطاس اطلاق الخرق
 ورواية عن الثوري وقال مالك والشافعي والليث كل يوم
 كفارة وهو قول عطاء ومكيول وان جامع ولم يكفر ثم جامع
 في يومه فلا كفارة للوطي الثاني وبه قال مالك والشافعي
 وقال ابن حنبل عليه كفارة ثانية لانه وطئ حوام كالاول
 فيتكرر بتكرار الوطئ ولنا ان الوطئ الثاني لم يفسد في صوما
 والكفارة انما وجبت لهتك حرمة الصوم بالافساد والشهر
 بالمنايعة فيه وفي الصحفة لو جامع في رمضان مرارا في ظاهر الرواية
 يلزمه كفارة واحدة ما لم يكفر عن الاول فانه كفر ثم جامع ثانيا
 يلزمه كفارة اخرى قال وذكر في الكيسانيات انه يلزمه كفارة
 واحدة من غير فصل وفي رمضان عن اصحابنا روايتان في
 التعذر في الكيسانيات عن محمد بن علقمة وقال اكثر المشايخ لا
 اعتماد عليها والصحيح الاكتفاء بواحدة وتصحيح النووي
 غلط وفي المسئلة طريقان احدهما انها يجب بطريق الزجر
 واسباب الزواجر اذا اجتمعت يكتفي بزجر واحد كالزنا
 اذا وجد مرارا لا يجب الا واحد واحد والطريق الثاني يجب
 بطريق التكفير ورفع الاثم فالافطار في اليوم الثاني والثالث

١٣١٣
 اذا افطر في شهر
 رمضان عشرين مرة
 عايناه في رمضان
 عايناه في رمضان

في الجنابة فوق الافطار في اليوم الاول لانه قد انضمت لاجنابة
الافطار جنابة الاصرار وايجاب الكفارة لادع الجنابيين لا
يصالح لرفع الاعلى وفي المبسوط لنا حرفان احدهما ان كمال
الجنابة باعتبار هتك حرمة الصوم والشهر جميعا حتى ان
الفطرة قضاء رمضان لا يوجب كفارة عند الائمة الاربعة
وغيرهم الا عند قتادة فانها يجب في قضاء رمضان عند
اعتبر بالحج والحرف الثاني انها وجبت عقوبة الجنابة المحضة
على حق لله تعالى والدليل عليه سقوطها بعد الخطأ والنسيان
بخلاف سائر الكفارات وفي الجامع يجب كفارة قتل الصيد على
النائم والناسي والمخطئ ومثله كفارة قتل آدمي فان افطر
ثم كفر ثم افطر في يوم آخر فعليه كفارة اخرى الا في رواية
زفر عن ابي حنيفة واعتبرها بالسجدة اذا تلاها فسجد لها ثم
تلاها في مجلسه لا يجب سجدة اخرى ووجه الظاهر اعتبارها
بالحدود فانه لو زنا بامرأة مرارا نكثني سجدة واحدة وجد
ثم زنا نكث ثانيا لان الاول لم يقع زنا جوا حينئذ واما اذا لم
سجد للاول ففي حقه الحد احتمال خلو الثاني عن الفائدة
لجواز حصول المقصود من الزوج بالاول وصار كالمحرم اذا
تطيب ثم تطيب في احرامه قبل ان يكفر عن الاول فانه يكتف
فدية واحدة عنهما في احدا لقولين والزمونا بكفارة القتل
والحنث والظهار فانه لا يثبت فيها التداخل وقاسوا على
القضاء والجواب ان الحاجة الى تعدد الكفارة ثمه فوق الحاجة
الى تعدد هاهنا لوجوب احدها انها تجب بالفعل المحرم وغير
المحرم ثمه لانها تجب بالقتل الخطاء وان لم يكن محرما وبقي
بالمحرم ما يوجب لعقاب والقتل الخطاء ليس كذلك بالجمع
ولقوله عليه السلام رفع عن امتي الخطاء والنسيان وما
استكرهوا عليه والحس

استكرهوا عليه والحنث قد يكون بمباشرة الشرط ناسيا
ومكرها ولا اثم وقد يكون ايجاد الشرط واجبا لقوله عليه السلام
من حلف على شيء فرائى غير ما خيرا منها فليأت الذي هو
خير ثم ليكفر عن يمينه والامر للوجوب وكذا العهد في الظهار
مباح بالاجماع ويجب به الكفارة وهذا المعنى معدوم هنا
فان الكفارة لا يجب بالفعل المباح هنا فدل على الافتراق في
المصلحة والثاني ان الكفارة تتعلق بتلك الاشياء سواء كان
مقيما او مسافرا ولا كذلك الافساد والثالث ان الكفارة هنا
من قبيل الحدود ولهذا سقطت بالاعذار ولان المقصود منها
الزجر كالمحدود ولان الحد هو المنع ولهذا سمى البواب حدا
لمنعه ووجوب الكفارة يمنع من الافساد فيكون حدا في اللغة
لا سيما عند من فانهم سمو كل ما خا من العقل خيرا فيكون
في الشرع كذلك لنفي زيادة العسر ولان الاصل يوافق الشرع
للغة ولا كذلك ثمه بدليل تعلقها بالنسيان والمباح والرابع
انه قد وجد منه في فصل الجنبا مران احدهما اليمين والاخر الحنث
فبما شرع الفعليين ادل على الرضى بالموجب فكان الضرر فيها
أخف والخامس ان كفارة الحنث اخف للتخفيف بخلاف كفارة
الافطار واما الفرق بين القضاء والكفارة فان القضاء يجب
على المحايض والمريض والمسافر والمفطر بالمحصة والنواة وعلى
تارك الصوم من الاصل وعلى مفسد صوم النذر والكفارة
والقضاء والكفارة في هذه الصور ولان القضاء قائم مقام
الاداء وفي الكفارة زيادة حرج فلا يلزم من شرع الاول شرع
الثاني لزيادة الضرر والمخرج في الثاني والفرق بين الكفارة الاولى
والثانية انه لو لم يجب الاولى لا يجب الثانية لاستحالة وجوب
المشروط بدون شرطه وليس يلزم من عدم وجوب الثانية

عدم وجوبه الا في لجواز وجوهه الاولى ووجوهها بدون الثانية
 فيكون عدم وجوبه للكفارة الاولى افضى الى فوات مصلحة
 الكفارة فيكون اشتماله على المفسدة اكثر ولان اعتبار الثالثة
 بالاول يقتضي الوجوب ولا نزاع فيه انما النزاع في التداخل
 وعدمه وما ذكره من القياس لا يقتضيه فيكون باطلا تهيد
 ثم التداخل في الشرع يقع في العبادات كالوضوء مع الغسل و
 كتحية المسجد مع الفرض وصوم الاعتكاف مع صوم رمضان
 والاحرام بحج او بعمره لدخول مكة مع حج الفرض وغيره وفي
 الحدود المماثلة والكفارة والعلة وكذا عند الشافعي اذا كانت
 من واحد وفي الاموال لدخول دية الاطراف في دية النفس اذا
 شرب الجراحة والوطئ بالشبهة مرادا والوطئ في العقد
 الموقوف قبل الاجابة بكنفي بمهر واحد واذا اجبر والقليل الكثير
 كالطرف في النفس والكثير في القليل كالاطراف اذا اجتمعت مع
 السراية الى النفس مسئلة ذكرها في الروضة وجوامع
 الفقه يكن للصائم المضمضة لغير الوضوء ولا يكتفى بالاغسل
 وبما الثوب وصبت الماء على الرأس للحر وعن ابي حنيفة انه
 كن ذلك كله لان فيه اظهار التقصير وفي الوقعات وعن الحسن
 رواية عن ابي حنيفة لا يكتفى وكذا المضمضة لغير وضوء وصبت
 الماء على راسه ووجهه وبه قال ابو يوسف وهو المختار
 وفي المبسوط المضمضة والاستنشاق لغير الوضوء والاغسل
 وصبت الماء على الرأس والوجه والاستنقاع في الماء والتلف
 بالثوب ليلولة مكرون وقال ابو يوسف لا يكتفى وهو الاظهر
 وعن بعض اصحاب النبي عليه السلام قال لقد رايت النبي
 عليه السلام بالحر يصب الماء على راسه من العطش
 او الحر يخرج ابو داود والنسائي قواي دجليلة
 قوله تعالى كما كتب على الذين

عن ابي حنيفة
 لا يكتفى
 كرهه او لا
 صححه

عن ابي حنيفة
 صححه

قوله تعالى كما كتب على الذين من قبلكم عن دعتل بن حنظلة
 ان في الاجيل صوم شهر رمضان كانوا يصومونه حتى مرض
 ملكا من ملوكهم فبعل عليه ان يبرأ ان يزيد فيه عشرة ايام
 فبرأ ومرض ملكا آخر من اكل لحم فبعل عليه ان يبرأ ان يزيد
 فيه سبعة ايام ثم جاء ملكا آخر فقال اكلوا خمسين يوما
 وجعلوها في وقت لا حر فيه ولا قتر وبعضهم يرفعه ذكر
 السفاقي في شرح البخاري وعن ابن عمر رضي الله عنهما كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رأى الهلاك قال الله اكبر اللهم اهله
 علينا باليمن والايمان والسلامة والاسلام ربي وربك الله
 قال الترمذي حديث حسن غريب رواه طحمة بن عبيد الله
 وعن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افطر قال اللهم
 لك ضمتنا وعلى رزقك افطرننا فتقبل منا انك انت السميع العليم
 وعن ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افطر يقول ذهب
 الظما وابتلكت العروق وثبت الاجران شاء الله تعالى ذكرها
 الدارقطني وروى الثا في ابوداود والنسائي باسناد حسن و
 يستحب تفطير الصائم لما روى زيد بن خالد الجهني عن النبي عليه السلام
 انه قال من فطر صائما كان له مثل اجرة من غير ان ينقص من
 اجر الصائم شيء رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح ذكر
 ما يستحب الافطار عليه عن سلمان بن عامر الضبي قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افطر احدكم فليفطر على تمر فان
 لم يجد فليفطر على ماء فانه طهور رواه الخمسة الا النسائي
 وعن انس كان عليه السلام يفطر على رطبات قبل ان يصلي فان
 لم يكن رطبات فتموات فان لم يكن تمرات حسا حسوات من ماء
 رواه ابو داود والترمذي وابن حنبل شهر رمضان سمي الشهر
 لشهرته في دخوله وخروجه والجملة الاولى ليلة منه والثانية

قال ابن حنبل
 كان في الام الماضية
 فرض ملك من ملوكهم فزاد
 فيه عشرة ايام

ما يستحب عليه
 والافطار من تمر
 غيره كالماء

والثالثة ثم مو قمر واهل الهلال واستهلا على ما لم يستم فاعله
 اذا ابصر ويقال استهلا ايضا بمعنى تبين ولا يقال اهل
 خاتمة هذا الشهر مما شهر الله بخصوصيته اهلا لايامه و
 اعطى من صامه وقامه من النار خاتم الايمان وجعله كما
 يعمل في غير من السببات منسوخا فيه بشمس الغفران ومن
 ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ومثله من وفي بالضمان وفيه
 رياح الرحمة لذوى الرحمة على الجنان ويخلق ابواب النار كما
 يفتح ابواب الجنان وأعد لاهله من الجود والنعم والنعيم
 الجوده ما ليس لحوله به يدان وما سودان لصوامه
 وليس لغيرهم بدان فجعل الله هذا الشهر بين الشهور كاللؤلؤ
 الواضحة في عقد الزمان او اللؤلؤ الفريدة بين قطع
 الياقوت والمرجان ويعلم فضله من آمن من الناس
 ويغفر فيه جناية المرد لا محالة جان فطوره لمن اطلق والوفى
 بفرضه ونفله في ميدان العبادة العتاة وبلغ في صيامه
 وقيامه من سماء هذا العيان وقدم في دنياه لآخرته ما يكتسبه
 العيان واواصل بين العبادتين الظاهري والباطنية بالكلم
 على الاخوان ولم يكن في ديوان نظرا لالاخلاص بالمراتب والبالغة
 اولئك الذين يدخلون الجنة ينظرون الى ربهم نظرا استر به العيان
 وسوا الزيات المذكورة في القران عند قوله ذى الجود والاحسان
 للذين احسنوا الحسنى وزيادة واتى زيات افضل من رؤية
 الرحمن في جنة عرضها السموات والارض لكامل من سكنها من
 الحور العين زوجان الى ما عدا الله لهم من الخدم والولادة
 والقطون الدانية صنوان وغير صنوان والفرش المرفوعة
 والخيرات الحسان والانهار المطهرة بانواع من اشربة والوا
 ينفع علة الصادي وينفع غلة الظان والاشجار الترحمة
 الفصوص والافنان

كلام مشجع لطيف

الفصوص والافنان وعلى ساكنيها صلوات من ربهم ورضوان
 جعلنا الله ممن دخل في حرم اجس وبه دان وهو من الزلفى الى
 الله تعالى بصومه دان وقصصت على مطلوبه من فضل الله و
 ورحمته اللذين يؤتيها من يشاء من عباده انا ملو وبنان
فصل فيما يوجب على نفسه و اذا قال الله على صوم
 يوم النحر افطر وقضى فهذا النذر صحيح عند ناعم اجماع الامة
 على ان صومه وصوم يوم الفطر منهي عنه قال مالك لو نذر
 صوم يوم فوافق يوم فطر او غير بقضيه في رواية ابن القاسم
 وابن وهب عنه وهو قول الاوزاعي وجاء رجل ابن عمر فقال
 نذر رجل صوم الاثنين فوافق يوم عيد فقال ابن عمر امر الله
 بوفاء النذور ونهى رسول الله عن صوم هذا اليوم فتوقف
 في الفتيا قال ابن عبد الملك لو كان صومه ممنوعا منه لعينه
 ما توقف ابن عمر وقال لو نذر صوم يوم قدوم فلان فقدم يوم
 العيد قال ابن عبد الملك يقضيه وبه قال الشافعي مئة وقال
 زفر ومالك والشافعي واحمد لا يصح صوم يومى العيد ولا النذر
 بصومها وهو رواية ابن يوسف وابن المبارك عن ابن حنيفة
 وروى الحسن عن ابن حنيفة انه ان نذر صوم يوم النحر لا يصح
 وان نذر صوم غد وهو يوم النحر ذكر في المبسوط واحتجوا
 على ذلك بحديث ابن سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نهى عن صوم يومين يوم الفطر ويوم النحر متفق عليه واسم
 ابن سعيد سعيد بن مالك بن سنان من بني خديعة وفي لفظ البخاري
 لا صوم في يومين ولمسلم لا يصلح الصيام في يومين وروى ابو عبيد
 مولى ابن اذهر واسمه اسعد بن عبيد قال شهدت العيد
 مع عمر بن الخطاب فجاء فصلى ثم انصرف فخطب الناس فقال ان
 هذين اليومين نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامهما يوم فطركم

من صيامكم والآخر يوم ياكلون فيه من نسككم وعن ابي هريرة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام يومين يوم فطر ويوم
متفق عليها ورواه الترمذي والنسائي وابن ماجه ايضا وعن
كعب بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه داود بن الحوثان
ايام التشريق فنادى انه لا يدخل الجنة الا مؤمن وايام منى
ايام اكل وشرب رواه مسلم واحمد وعن انس ان رسول الله
نهى عن صوم خمسة ايام في السنة يوم الفطر ويوم النحر واثني
ايام التشريق رواه الدارقطني وعن نبيشة الهذلي انه عليه
السلام قال ايام التشريق ايام اكل وشرب وذكر لله رواه مسلم
وعن عبد الله بن حذافة قال بعثني عليه السلام ايام منى لاني
ايها الناس انها ايام اكل وشرب ونعال وعن عمر بن العاص
هذه الايام التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامر بافطارها ويمنع
عن صيامها قال مالك ومي ايام التشريق رواه ابو داود وقال
المنذرى في بعض طرق حديث علي رضي الله عنه انها ايام اكل
وشرب ونساء ونعال وذكر لله وقد خرج على هذا حديث
جماعة من طرق ليس في شيء منها ذكر النساء والتعال وحديث
عقبة بن عامر وكعب بن مالك ونبيشة الهذلي وبشر بن سميج
وان هريرة وعبد الله بن حذافة مع كثرة طرورها ليس في شيء منها
ذكر النساء والتعال قال وهو لفظ غريب قلت ذكر ابن قدامة
في المغني ان ذكر التعال في رواية الواقدي وهو ضعيف فهذه
الاحاديث الصحيحة كلها تدل على فساد صوم هذه الايام و
بالاجماع النذر بالبطل والفاسد لا يصح ولا يلزم بيانه ان
الامر يدل على حسن المأمور به والنهي يدل على قبح المنهي
عنه لما عرق في اصول الفقه والقبح لا يكون مشروعا لان اقل
درجات المشروع ان يكون مباحا والقبح لعينه كيف يكون مباحا
ولان المنهي عنه لا يكون مباحا

ولان النهي عنه لا يكون مرضيا اصلا وان كان وجوه بارادة الله تعالى
ومشيئته وقضائه وقدره وحكمه كاللغو والمعاصي الواقعة
من العباد والمشروع ما يكون مرضيا وما ذونا فيه والمنهي عنه
لا يكون مرضيا وما ذونا فيه ذكر السرخسي في اصول الفقه بمعناه
فالنهي يدل على انتساخه فصار كالنهي عن بيع المضامين والملاقيح
والصوم في الليل وصوم الحايض وقوله عليه السلام دعي الصلاة
ايام اقدراك والصلاة بغير وضوء والنكاح بغير شهوة لا يوجد
اصلا وان اسقط الحد تشبيهه اعلم انه ذكر في المحصولات ان اكثر
الفقهاء على ان النهي لا يفيد الفساد وقول بعض الشافعية انه يفيد
وقال ابو الحسين البصري يفيد في العبادات لا في المعاملات و
اقتان الرازي صاحب المحصول ولا يدل النهي على الفساد اصلا لانه
لو دل عليه لدل اما بلفظه او بمعناه ولم يدل من الوجهين فوجب
ان لا يدل عليه اصلا اما انه لا يدل عليه بلفظه فان لفظه لا
يفيد الا الزجر والفساد معناه عدم الاجزاء وكل واحد منهما
مغاير للآخر واما انه لا يدل بمعناه فلان الدلالة المعنوية
شرطها الملازمة فاللفظ الدال على الشيء دال على لازم المسمى
بواسطة دلالة على المسمى والفساد غير لازم للنهي على ما
يذكر وفي المنتخب لان الدلالة المعنوية دالة اللفظ على لازم
الشيء والفساد غير لازم للمنع والنهي فانه يجوز ان يقول الشارع
لا يصح في الثوب المخصوص والصلاة في الحرير كالطلاق في حالة
الحيض وارسال الثلث جملة وبطليتها الفا والبيع وقت النداء
والنذر بالصلاة في الاوقات المكروهة وصوم يوم الشك والنذر
وصوم يوم الجمعة والسبت وندت النهي عن صومها ويصح
النذر بصوم الدسر والنذر بالصلاة في الفرض والثوب المخصوصين
الى ما لا نهاية له من المنهيات وفي اصول الفقه للجمهور النهي

نوعان نوع يكون عن الافعال المحسنة كالزنا والقتل
وشرب الخمر فتدل على كونها قبيحة في نفسها المعنى في
اعيانها الا ان يقوم الا ان يقوم دليل على خلافه ونوع
عن التصرفات الشرعية كالصوم والصلاة والبيع والاب
وخومها فيقتضي قبحا في غير المنهي عنه لكن متصلا به
حتى يبقى مشروعاً باصله مع اطلاق النهي وذكر شمس
الائمة السرخسي واليزيدي في اصول الفقه ان محرمات
احتج في كتاب الصلاة ان صيام يومى العيدين وقيام
التشريق منهي عنه والنهي لا يقع على ما لا يتكون وبيان
ان النهي يراد به عدم الفعل باختيار العبد وكسبه حتى
تشاب على انتهائه كما تشاب على فعل المأمور به فيحتمل
بصون ليكوة العبد مبتلى بين ان يكف عنه باختيار
فيثاب عليه وبين ان يباشر باختيار فيعاقب عليه
فلا يتوجه الى ما لا يتكون الا يرى انه لا يقال للاعمى لا يمشي
ولا لا ينظر ولا للزمن لا ينظر ومعلوم انه انما نهى عن صوم
مشروع فالامسكال اللغوي غير منهي كالامسكال للحمية
والصوم لضعف الاشتهاى قال السرخسي وتقرير كلام
محمد هذا من وجهين احدهما ان موجب النهي الانتهاء
فانه يقال نهيه فانه لا يتحقق النهي عما لا يمكن ان
يكون مشروعاً في الوقت فكيف يستقيم ان يجعل النهي
عنه غير مشروع بحكم النهي بعد ما كان مشروعاً وبه
يتبين ان النهي غير النسخ فالنسخ تصرف في المشروع
بالرفع او الانتهاء وبعد فعل العبد باعتبار انه لم يبق
مشروعاً ولا صنع للعبد في الشرع والنهي منع المكلف
من فعل ما هو مشروع في الوقت فيبقى الحال على ما كان
قبل النهي مع منعه

قبل النهي مع منعه ويصير فعله حراماً وقد يوجد النسخ
والنهي كصوم يوم عاشوراء انتسخ وجوبه وبقي بدينه و
الثاني ان النهي يقتضي اعدام المنهي عنه باختياره واعدام
العدوم الذي لا يتكون بحال ثم فساد الاحرام بالجماع حكم ثابت
شرعاً والشرع اعدام اصل الاحرام فلو كان من ضرورية ثبوت
الفساد اعدام الاصل في المشروعات لكان الحكم بفساد شرعاً
بعد ما لاصله كالرقعة فانها بعد اعدام اصل الاحرام فاذا اعدم اصل
الاحرام لا يلزمه الخروج منه بالافعال لانه لا احرام له حينئذ
وهو تخفيف في حقه والرقعة من اعظم الجنايات والجماع لا يجازى
بالتخفيف لاستيما عندهم ووجه اخر الامر طلب ادخال
المصدر في الوجوه والنهي ضيق وهو طلب اعدام المصدر فطلب
اعدام المعدم غير الممكن شرعاً بحال كطلب ادخال المصدر
الذي لا يمكن ادخاله في الوجوه فلا بد حينئذ ان يكون النهي
عنه في وسع المكلف بالنهي القدوع على ايجاز وتخصيله فاذا
جاء النهي امتنع من ايجاز باختياره ولهذا اتيب عليه وعن
عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عرفة ويوم
النحر وايام التشريق عندنا اهل الاسلام وانها ايام اكل و
اشرب ولا خلاف في صحة يوم عرفة فدلى على ان كونه يوم
عيد ويوم اكل وشرب لا يمنع مشروعية الصوم فيه واهل
الاسلام نصب على الاختصاص او بتقدير اعنى وانما القفص
على البدل من الضمير فلا يجزئ سيبويه الا من ضمير الغائب
واجاز الاخفش وعيسى بن عمر وقد جاء ابدال المظهر من المضمرة
المخاطبة قال سيبويه دخلتم او لكم واخركم قال لا تاكلوا
استطعت المضمرة فقلت دخلتم او لكم واخركم وكذا ادخلوا
واخركم وان لم يحل الثاني محلاً الاول هنا ووافق سيبويه

على جوازها ايضا وعن ابن الزبير وابن عمر وعائشة و
الاسود بن يزيد انهم كانوا يصومون ايام التشريق ويجاز
صومها عن الكلفان ابو ثور واجان عن النذر الليث واجان
مالك عن التميمي واجاز احمد عن جميع الفروض في رواية
وفي رواية لا يجوز صومها لفرض ولا نفد وهو قول الشافعي
لفرض قال عليه السلام لا تصلوا الى القبور ولا تجلسوا
عليها رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه والصلاة اليها
يصح بالاتفاق مع الكراهة ولو كان النهي يدر على الفساد
او النسخ لما صححت وفي حديث انه هرب من رضى الله لا تصلوا
في أعطاء الابد رواه احمد والترمذي وصححه ولو صلى فيها
لا يفسد الا اذا يقننا انه صلى النجاسة وصوم يوم
العيد اولى بالصحة لان النهي لحق الصائم لاجل اكله وشربه
فاذا رغب في الصوم وترك اكله وشربه فما المانع من الصحة
وقد بين الشارح علّة النهي فيه وعن ابن عباس رضي الله
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كشف الستار والناس صفوف خلف
ان بكرا الصديق فقال يا ايها الناس انه لم يبق من مبشرات
النبوة الا الرؤيا الصالحة يراها المسلم او ترى له الا انه
نهيت ان اقراء القرآن راكعا او ساجدا اما الركوع فعضوا
فيه الرب فاما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن ان يستجاب
لكم رواه مسلم وابوداود واحمد ونهي رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهي لائقته ولهذا كرهت القراءة منها في الركوع والسجود ولا
فساد وفي الصحيحين عن انه هرب من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهي عن الحضرة في الصلاة ونهي ان يصلي الرجل ورأسه معقوص
رواه ابوداود والترمذي واحمد وابن ماجه وعن انه هرب من
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يصوم من احكم يوم يوم
الجمعة الا يوما قبله او يوما

الجمعة الا يوما قبله او يوما بعد متفق عليه وحديث
جويرية بن الحارث انفر به البخاري وفيه حديث ثالثا
تفرقه به مسلم فهذه ثلاثة احاديث في النهي عن صوم الجمعة
وحد فلو صامه وحد كن عند البعض وجاز صومه بالاتفاق
وقال ابن بطال في شرح البخاري كان ابن عباس يصوم يوم الجمعة
ويواظب عليه وقال مالك لم اسمع احدا من اهل العلم والفقه
يمنع يقتدي به ينهي عن صيام يوم الجمعة وصيامه حسن وقد
ثبت في الصحيحين النهي عن صومه وحد وجعل ما كاد صومه
حسنا فما المانع من صحة يوم العيد وهذا الا تحكم وروى
المحافظ ابو جعفر الطحاوي عن انه هرب من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكرم قال يوم الجمعة عيدكم فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم
الا ان تصوموا قبله او بعد فقد سوى عليه السلام بين
الاعياد في النهي عن صومها فكيف فرقوا بينها بالرأي فان قيل
دوى عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يفطر يوم الجمعة رواه شيبان عن عاصم عن زر عن عبد الله
ورواه شعبة عن عاصم فلم يرفعه وعن ابن عمر انه قال ما
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر يوم الجمعة قط وفيه ليل
بن سليم قالوا لعله خشى ان يلتزم من تعظيم ما التزمه اليه
والنصارى من تعظيم السبت والاحد حتى تركوا العمل فيها
فيل له صومه عليه السلام لا يمنع نهى غيره عن صومه كما
نهي عن الوصال وكان بواصل واما ما ذكر السرخسي في
تقرير دليل الشافعي ان المشروع ما يكون مرضيا والمنهي
لا يكون مرضيا وان كان ايجاد المنهي عنه بارادة الله وشيئته
وقضائه وقدر وحكمه فليس مذهب الشافعية كما ذكر
بل الرضى والمحبة عندهم بمعنى الارادة في حقه والرب سبحانه

يجب الكفر و بوضاه كفر معا قبا عليه ذكر في الارشاد لاما
المحرمين في اصول الدين قلت وعندنا الرضى والمحبة ليس ^{الارلق}
فالبارى سبحانه اراد من فرعون وهامان وغيرهما من الكفار
الكفر ولم يحبه ولم يرضه لهم فلو كان الرضى هو الارادة وقد قال
الله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر فكانه قال لا يريد لعباده
الكفر وهو يريد لهم ويرى عليهم استيلاء الجارية المشتركة
يثبت به النسب وهو نعمة بالوطئ المحرام المنهق عنه وبالوطئ
في الحيض والنفاس والاحرام وتحت الزوج الاول وهو نعمة
وقد ثبت بالسبب المحذور ويقع الطلاق في الطهر الذي جامعها
فيه والنفاس مع النهي واما بيع المضامين والملاقيع فان البيع
عبارة عن معاوضة المال بالمال والماء الذي تضمنته الارحام
الاناث واصلا بالنفوس ليس بمال فلم يوجد فيه حد البيع
فكان النهي فيه حبرا ونفيا فلا بد لان على التصور والتكوة
والفرق بين النذر بصوم الليل وصوم يوم العيد ان الصوم
في النهار مشروع في كل يوم من ايام السنة في غير هذه الايام
بالاجماع فوجب ان يكون مشروع فيها ايضا بالقياس لوجوه
ركنه وهو الامساك عن الاكل والشرب والجماع نهيا مع النية
والنهي الوارد فيه ليس لمعنى في الصوم ولا في وقته بل لمعنى
في غيرهما وهو ترك ما يخلب وجوه هذه الايام من الاكل
والشرب والجماع فكان المخرج في معنى محاور للصوم فكافة الصفة
دون الاصل فيكون مشروع عا في اصله دون صفته بخلاف الليل
فانه ليس محلا للصوم بالاجماع مع ما يلزم منه ترك ما شرع
فيه وغلب من الجماع وترك الاكل والشرب ولا يوجد من جنسه
محلا للصوم ولا قابلا له فافترقا والفرق الثالث انه لو قال
الله على ان اصوم يوما صحت ولو قال الله على ان اصوم ليلة
لا يصح فدل على ذيان ^{لليلة}

لا يصح فدل على ذيان الحاجة الى الصحة في هذا الجنس
المسمى دون ذلك والفرق الثالث يوجد حد الصوم الشرعي
في يوم العيد وهو الامساك عن قضاء الشهوات الثلاث نهيا
مع النية بخلاف الليل والفرق الرابع ان الصوم في النهار
مندوب اليه بالاجماع وبالنصوص الواردة باستحقاق الثواب
فيه فلو صح النذر بصوم الليل لا يحسن عن الصوم في النهار
غالب لان الانسان اذا لم ياكل في الليل لا يقدر على الصوم في
النهار ظاهرا وكان نذر صوم الليل مقوية لمصلحة الراجحة
فلا يجوز والفرق الخامس لو صح نذر صوم الليالي مطلقا
حينئذ يصح نذر صوم ليالي رمضان فيفوت الصوم المفروض
في رمضان بخلاف صحة صوم يوم الفطر والفرق السادس
ان في صحة نذر صوم الليالي مضى لقوله عليه السلام بطل
العشاء ممره بخلاف صوم العيدين والفرق السابع ان
النذر بالصوم في معظم الايام صحيح فلو ابطالنا النذر بصوم
هذا اليوم لزم انقسام النذر بالصوم المضاف الى اليوم الى
صحيح وفاسد وهذا المعنى معدوم ثمه فلزم الفرق واما
الفرق بين نذر صوم حيضها وبين العيد فمن وجوه احدها
ان الصوم عبادة والحاجة الى اعتبار العبادات وصحتها في يوم
العيد اكثر من الحاجة الى اعتبارها في وقت الحيض بدليل
حرمة ايقاع غير الصوم من العبادات في ايام الحيض
كالصلوات والاعتكاف وعدم حرمتها في ايام العيد ثانيها
ان الحيض يمنع للنذر بالصوم من العيد بدليل انه يمنع
صوم رمضان فلان يمنع النذر كان اولى بخلاف العيد وجه
الاولوية ان صوم رمضان يجب بافساد الكفارة والقضاء
ولا كذلك النذر فما منع الاقوى يمنع الاضعف ثالثها ان في

صحة صوم يوم العيد ضمن عبادة الصوم الى عبادة الصوم
ويكون قلت المصلي الصائم الخشع وارق بخلاف صوم الحائض
لو تصور صومها رابعها ان الحائض موسومة بالنقصان
متلوة بنجاسة الحيض فلم يكن اهلا لخدمة الملك الاعظم
بخلاف الطاهر الصائم يوم العيد خامسها ان الحائض بسبب
خروج الدم والاستفراغ يزول ضعفها فحاجتها الى ترك الصوم
اشد بخلاف صوم يوم العيد في حق غيرها سادسها انما
ثبت النهي عن صوم يوم العيد لحق العيد تخفيفا في حق
فلو صححنا نذر يكون مبطلا لحقه وفي حق الحائض لعدم
صلاحيتها لخدمة الرب فلو صححناه نذرها ابطلنا به
حق غيرها وهو الرب سبحانه وتعالى سادسها ان النذر
بالصلاة في يوم الحيض لا يصح فكذا الصوم ثامنهما ان الحيض
مرض مانع للصوم بقوله تعالى قد مولد في الحاجة الى
اجباب الصوم في حق الصحيح اكثر من الحاجة الى اجبابه
على المريض بدليل التفاوت في وجوب صوم رمضان على
الصحيح والمريض والجواب عن مسئلة اشتراط الطهارة
عن الحيض في قوله عليه السلام دعي الصلاة ايام اقرايك
والصلاة بغير وضوء ان الطهارة شرط في ذلك بالاجماع و
انما النكاح بغير شهوة فانه فاسد والنكاح الصحيح يفيد
ملا كاضرو رتيا ثبت به حلا الاستمتاع لا غير لان الحق
لا تمك بوجوب التمليكات فاذا فسد السبب فيه لا يفيد
الملا وتبوت النسب ووجوب مهر المثل والعق في حق
حكم الشبهة لامن حكم انعقاد العقد شرعا وهو ظاهر
في قوله عليه السلام لا نكاح الا بشهوه فهو اخبار عن عدم
بدون هذا الشرط فهو نفى لا نهى ذكر السر خسة في اصله
وتماه يلة ان شاء الله تعالى

وتماه يلة ان شاء الله تعالى في كتاب البيوع في فصل احكام
البيع الفاسد لكن معطر تحترزا عن ارتكاب المعصية
المجارة ولا ن صومها ناقص للنهي فيصوم في غيرها على
وجه الكمال من غير نهى وفاء بنذر واستقاطا للواجب
في ذمته كما اذا تلا سجد في وقت الكراهة فالاولى ان يسجد
في غير وقت الكراهة وان صامه فيها جاز لانه التزمه ناقضا
فاذا ه كما التزمه كما لو سجد للتلاوة في الوقت المكروه الذي
تلاها فيه وان نوى يمينا فعليه كفارة يمين ان افطر وقضاه
قال هذه المسئلة على وجوب ستة اولها لم ينو شيئا ثانيا
نوى النذر وثالثها نوى النذر ونوى ان لا يكون يمينا يكون
نذرا لا غير في هذه الصور لان حقيقة كلامه للنذر رابعها
نوى به يمينا ونوى ان لا يكون نذرا اتفاقا لان اليمين
بمحمل كلامه قال عليه السلام النذر يمين وكفارة كفارة
اليمين وقد عتبتها وابطل غيرها بنيتها خامسها نواها
سادسها نوى يمينا ولم يخطر بقلبه النذر فعندئذ حنيفة
ومحمد يكون نذرا ويمينا فيها وعندئذ يوسف يكون نذرا عند
نيتها يمينا عند نيتها له ان اللفظ للنذر حقيقة ولهذا لا
يتوقف على النية واليمين مجازا يتوقف على النية فاذا نواها
ترجح الحقيقة لفوتها الى الجمع بين الحقيقة والمجاز ممتنع
فاذا افطر يلزمه القضاء دون الكفارة واذا نوى المجاز
ترجح بنيتها فيلزمه الكفارة بالافطار دون القضاء ولها
انه لا ينافي بين جهة النذر وجهة اليمين لان كلامها يقتضي
الوجوب للنذر لعينه واليمين لغيرها وهو متكرر
اسم الله تعالى بالحنث فالناذر يلزم الوفاء بالنذر حقا
لله تعالى قال السر خسة وكان اللفظ لكلا واحد منهما لا ان يكون

حقيقة لاحد ما مجازا للآخر فكان بمنزلة اللفظ العام الآ
ان عند الاطلاق يحمل على النذر لغلبة الاستعمال فيه وهذا
يشير الى انه من قبيل الالفاظ المشككة يكون واحدة الآ انه
في البعض اصدق كالبيان في الثلج والعاج اصدق من الثوب
وفي التحرير لانه من باب العمل بعموم اللفظ لامن باب الجمع بين
الحقيقة والمجاز كما لو حلف لا يضع قدمه في دار فلان قد دخلها
راكبا او ماشيا يحتمل قلت المراد ثمة قدر مشترك بين الصور
كلها وهو الحصول فيها وهنالك واحد مراد وعند الاطلاق لا
يصرف الى اليمين وفي المقيس عليها يصرف عند الاطلاق الى
القدر المشترك فلم يكن سلها ووجه آخر نوى التغليب على
نفسه وهو وجوب الكفارة والتخفيف وهو سقوط القضاء عنه
فيصح فيما عليه لا فيما له ووجه آخر ان ذلك عمل بلفظين لانه
قوله لله يمين على كذا نذر فيكون ايجابا لقضاء والكفارة موجبة
النذر واليمين المذكورين في لفظه ذكر ذلك شمس الائمة الشريفة
في المبسوط والخلاط في جامعهم اذ اللام يستعمل في القسم كقول
الشاعر لله سعى على الايام دوحيد شمس خبر به الظباء والآن
وكفوله لله لا توخر الاجل سوال اللفظ المحتملا من
او امورا اذا تعين بعض احتمالاته بغلبة الاستعمال او دلالة
الحال يلحق ذلك الغالب بالصرح حتى يتوقف على النية
فان نوى غير الظاهر يصدق في الصرق اليه ولا يصدق في الصرق
عنه حتى يحتمل بها اتا بالحقيقة والظاهر فلصرفه اليه واتا
بالمجاز فلا قران على نفسه بشرط الحنث مثاله قال امراته
زينب طالق وله امرأة معروفة بزینب فقال له امرأة
اخرى اسمها زينب هي هذه لغير المعروفة واباها عنيت
طلقت المعروفة بحكم الظاهر ولا يصرف عنها والاخرى باقران
وكذا اذا قال ان جامعك

وكذا اذا قال ان جامعك فهو على الوطئ في الفرج لغلبة استعمال
وان نوى الجماع فيما دون الفرج يصدق حتى يحتمل به ولا يصدق
في الصرق عن الاول حتى يحتمل بها وكذا ان وطئت فهو على الدوس
وان نوى الوطئ في الفرج يصدق ولا يصدق في الصرق عن الحقيقة
وكذا لو قال ان اقتضضت بكرا فهو على ازالة عذرتها بالذكر
فان نوى الاصبح او العود يحتمل به وبالأول ولا يصدق في الصرق
عن الغالب فعلى قياس هذا الاصل كان ينبغي على قولنا لا يسف
اذا نوى به يميننا ان لا يصدق في الصرق عن الحقيقة والظاهر
او يصدق هناك وعلى قولها اذا نوى يميننا ونوى ان لا يكون
نذرا ينبغي ان لا يصدق في الصرق عن النذر كما ذكرنا في المسائل
او يصدق ثمة كما صدق هنا وهذا سوال قوي وقوله لجمعنا
بينهما عملا بالدليلين كجمعنا بين جهتي التبرع والمعاوضة في
الهبة بشرط العوض يعني ربا عليها قبل القبض حكم الهبة
حتى اشترطنا القبض للملك وقلنا يفسد بالشيوع فيما يحتمل
القسمة ولا يجبر على التسليم ولا يستحق فيها الشفعة قبل
القبض فاذا قبضت بيت فيها حكم البيع والمعاوضة حتى
يستحق فيها الشفعة وبره بالعيب وغير ذلك من احكام
المعاوضة لا اتا جمعنا بينهما في حالة واحدة وكذا الاقالة جعلنا
فسخا بين المتعاقدين ببيع جديد الحق غير مائة قوله
ولو قال لله على صوم هذه السنة افطر يوم الفطر ويوم
البحر وایام التشريق وقضاها قال لا ان النذر بالسنة
المعينة نذر بهذه الايام وهذا محمول على ما اذا نذر صوما
قبل عيد الفطر اما اذا قال في سوال لله على صوم هذه السنة
لا يلزمه قضاء يوم الفطر وكذا لو قال بعد ايام التشريق
لا يلزمه قضاء يومی العیدین وایام التشريق بل يلزمه

صيام ما بقي من السنة هذا قياسه وفي العيون قال بقاء
ان اصوم الشهر قال محمد عليه صوم بقية الشهر الذي هو فيه
وكذا اذا لم يعين السنة لكن شرط التتابع فيها فانه يفطر هذه
الايام لان السنة المتابعة لا تخلو عن هذه الايام لكن يقضيها
في هذا الفصل موصولة متتابعة تحقيقا للتتابع بقدر الامكان
وكان محمد بن سلمة يقول لا يفطر الايام الخمسة للتتابع والاول
اصح وفيه خلاف زفر وماكك والشافعي وابن حنبل على ما تقدم
وجه الفرق ان في الفصل الاول لما مضت السنة لم يبق النذر
الا انه بقي عليه قضاء هذه الايام ولا ترتيب في القضاء لقضاء
رمضان وفي الفصل الثاني نذر سنة وهي ثلاثمائة وستون يوما
او قريبا منها وقد سقي عليه بعضها يلزمه التتابع فيما بقي بقائه
النذر في حق التتابع ولان التتابع في الفصل الاول ضرورة
محاور وفي المحاور لا يلزمه التتابع اذا افطر وقضى كما في رمضان
بخلاف الفصل الثالث فانه نص على التتابع فيه ولا يوجد صوم
سنة متتابع وليس فيها هذه الايام فلا يؤمر باستقبال السنة
لاجل التتابع بخلاف الشهر فانه اذا افطر فيه يستقبل لانه يوجد
شهر كامل بصوم متتابع ولو لم يشترط التتابع في السنة الجزئية
صوم هذه الايام لان المطلق ينصرف الى الكامل وصوم هذه
الايام ناقص لمكان النهي بخلاف ما اذا علمها لانه التزم ناقصا
فوقه كما التزم ولان الكمال وصف وهو لغو في الحاضر يعتبر
في الغايب لما عرفت فيقتضي خمسة وثلاثون يوما ذكر في البسط
والمرأة يقضي ايام حيضها في السنة المحيطة لانها قد توجد
بغير حيض بان كانت مدة الطهر ذكر المرغيناني ويصوم
السنة بالاهلكة في شروع نذر ان يصوم رجبا فنجح رجبا
كله عليه قضاء بخلاف جنون رمضان كله ولو قال والله
لا صوم من رجبا فلم يصمه

لا صوم من رجبا فلم يصمه فعليه كفارة لا غير لانه يمين صريح
وليس بنذر ولو قال لله علي ان اصوم يوما ويوما لا لانيته
له لزمه صوم يوم واحد وان نوى شهرا او سنة فهو كما نوى
بصوم يوما ويفطر يوما حتى يحضي المدة وكذا لو نذر صوم يوم
الخميس ولا نيته له لزمه اول خميس ادركه وان نوى عمره فهو
على ما نوى وان افطر خميسا قضاؤه ولو نوى يميننا لفرغ القضاء
ثم لو افطر خميسا آخر لزمه القضاء دون الكفارة لان اليمين
لا يبقى بعد الحنث ذكر هذه المسألة في خزائن الاحكام في جوامع الفقه
قال لله علي صوم يلزمه يوم واحد ولو قال صيام يلزمه ثلاثة
ايام قلت الصيام مصدر صام يصوم صيا ما كما تقول قام يقوم
قيامما والصوم مثله فكيف يختلف جوابه ان النذر حمل على ماله
نظيره في الشرع فالصيام وهو بثلاثة ايام في النص كقوله تعالى
نفدية من صيام وكقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام وبقي
الصوم على الاصل واقله يوم ولو قال لله علي صوم عشرة ايام
متتابعات فصام خمسة عشر يوما وافطر يوما ولا يدرى ذلك
امن العشرة ام من الخمسة فانه يصوم خمسة متتابعات
فيوجد عشرة متتابعات بيقين ولو قال لله علي يوم يمين
في هذا اليوم صامه لا غير ولو قال ان عوفيت صمت الخميس
والاثنين لم يجب حتى يقول فليته علي ان اصوم وهذا قياسه
وفي الاستحسان يجب واذا جعل على نفسه ان يصوم اليوم
الذي عافاه لله فيه فعافاه في يوم صام ذلك اليوم ابدا و
اذا وجد يوم النحر قضاؤه ولو قال لله علي ان اصوم هذا
الشهر يوما صامه متى شاء ولو قال لله علي هذا اليوم شهرا
وهو خمسين ميلا صام ثلاثين خميسا في عمره وفي المبسوط قال
لله علي ان اصوم هذا اليوم شهرا يكون صومه اربعة ايام

او خمسة ايام كلما دار ذلك اليوم في الشهر وتعين الشهر
الذي يلي نذر ومثله في العيون قال ابو الليث ولا يلزمه
صوم ذلك اليوم ثلاثين مرة واختار ابو بكر الرازي لزومها
ولو قال على صوم كذا كذا في يوم واحد ولو قال كذا وكذا في يومين
ولو قال كذا كذا في يوم واحد عشر يوما وبالله او احد عشر
يوما وفي العيون عن ابي يوسف ومحمد فيها احد عشر يوما
قال والقياس الفرق وجه التسوية غير واضح وكذا كذا
اياما ثلاثة وما راينا اليوم الفهر اكثر من الايام الجمع الا
هذا ولو قال لله على صوم يوم فلان شكرا لله تعالى تطوعا
ونوى يحتمل تقدم في رمضان كفر وان لم يذكر التطوع بر
يجزيه عن رمضان وقيل يقضى ذلك اليوم بخلاف ما لو قال
في شعبان لله على ان اصوم يوم الثلاثين فكان من رمضان
حيث لا شيء عليه ولو قال على عشرة وبصع فهو ثلاثة عشر
قوله ومن اصاب يوم الفطر صائما ثم افطر فلا شيء عليه
وعن ابو يوسف ومحمد في النواذر ان عليه القضاء لان الشروع
ملزم على تقدم كالنذر وكالشرع في الصلاة في الاوقات المكرهه
والفرق لانه حنيفه وهو ظاهر الرواية ان بنفس الشروع في
الصوم يسمى صائما لان الصوم كله ركن واحد وهو الاسك
المشروع حتى يحث به الحالف على الصوم فيصير بنفس الشروع
فيه مرتكبا للنهي فيجب بطلاله ولا يجب صيانتة ووجوب
القضاء ينبئ على صحة الشروع بخلاف الشروع في الصلاة
فانه لا يتحقق حتى يات بالاركان بان يتم ركعة ولهذا لو
حلف لا يصلي لا يحث حتى يقيد بها بالسجدة فيجب صيانتة
المؤدى اذ الشروع لم يصادف النهي فكان مضمونا بالقضاء
وفرقت آخرات الشروع في الصلاة بالتكبير للافتتاح وهي
ليست من الصلاة عندنا

ليست من الصلاة عندنا فحصل الشروع بها ولا نهى بخلاف
الصوم وفرقت آخرات الصلاة وجوبها بالقول كالنذر بخلاف
الشرع في الصوم فانه بالنية وفرقت آخرات الصلاة لزومها
بالقول والنية واجبا بالصوم بالنية وحدها فكان الاول
اقوى فلا يلزم من ضمان الاقوى ضمان الاضعف وفرقت آخر
ان الصوم لا يمكنه فعله الا على وجه المعصية والصلاة يمكن
اذا وها على غير وجه المعصية بان يصير حتى يخرج وقت
الكراهية فوقع بها على وجه الاستعجاب وكذا لا يكون مرتكبا
للنهي بنفس النذر مع ان النذر ممنوع في رواية ابي يوسف
وعبد الله بن المبارك عن ابي حنيفة ذكرها في البدايع وغيره
وعن ابي حنيفة لا يلزم الشروع في الصلاة في الاوقات المكرهه
ايضا والظاهر هو الفرق وفي شرح التكملة شرع في صوم يوم
النحر ثم افسد لم يقضه وقال محمد عليه القضاء ولم يذكر
لكن يوسف خلافا وفي العيون جعل قوله محمد مع ابي حنيفة
والخلاف لان يوسف مسئلة يجوزنا التطوع بالصوم ممن
عليه صوم رمضان وبه قال اهل العلم وعن احمد انه لا
يجوز ممن عليه صوم فرض لحديث ابن لهيعة انه عليه اللام
قال من صام تطوعا وعليه شيء من رمضان لم يقضه
فانه لا يقبل منه حتى يصومه وقاسه على الحج على اصله
وعنه انه يجوز مع الجمهور وابن لهيعة مكشوف الحال مسئلة
لا باس بقضاء رمضان في ايام العشر غير يوم العيد وهو
قول ابن المسيب والشافعي واحدا وسحا وروى اسحبابه
عن عمر رضي الله عنه وروى كراهته عن علي والحسن و
الزهري ورواية عن ابن حنبل وفي المبسوط منع جوان
علي رضي الله عنه قال وروى عنه عليه السلام انه نهى

عن قضاء رمضان في أيام العشر وتأويله عندنا النهي
حق من اعتاد صوم هذه الأيام نفلا كثيرا يفوته فضيله
هذه الأيام والقضاء ممكن في غيرها وفي الأشراف كن على
والحسن والزهو في القضاء في عشر ذي الحجة كما ذكرته
قبله قال واجاز الجماعة الآذ يوم النحر وأيام التشريق
مسئلة اراد أن يقول لله على صوم يوم فجرى على لسانه
شهر لزمه شهر ولو قال لله على صوم آخر يوم من أول
الشهر وأول يوم من آخر يلزمه الخامس عشر والسادس
عشر وله نذر صوم غد ونوى كلما دار الغد لا يصح نيته
ولو قال صوم يوم ونوى كلما دار يوم صحت ذكرك في جوامع
الفقه ولو قال صوم الجمعة يلزمه صوم يوم الجمعة لا غير
الآذا نوى أيام الأسبوع وأن نكر الجمعة لزمه الأسبوع
كله وتام التفريع في الأيمان في شروع وفي قوله لله على
أن اصوم اليوم الذي يقدم فلا أن يقدم ليلا لا يلزمه شيء لأن
اليوم للبياض وكذا أن قدم بعد الاكل نهارا أو الحيفض وير
أنه يوسف يقضيه وأن قدم الزوال فلا رواية فيه عن
يوسف قال السرخسي والأظهر التسوية بينهما وأنه قدم قبل
الزوال صامه لبقاء وقت النية لسحير للحال في الواقعة
قال لله على أن اصوم الذي تقدم فيه فلا أن شكر له والله
به اليمين تقدم في يوم رمضان عليه كفارة يمين ولا قضاء
عليه وأن قدم قبل أن ينوي فنوى الشكر ولم ينو عن رمضان
بذروا وقع عن رمضان ولو قال لله على أن اصوم الأبد
عن الصوم لاجل اشتغاله بالمعيشة له أن يفطر ويطعم
لأنه لا يقدر على قضائه وهو نظير ما ذكر في الجامع فيمن
نذر صوم الأبد ثم ظاهروا وهو محسر كفر بالصوم وفدى
نذر في الحال وقيل

نذر
الصوم

نذر في الحال وقيل عند موته لأن عجز به لأنه يمكنه أن
يصوم شهرين قضاء عن الأولين ثم وسم فقتضى هذا
القول أن يكون هناك نذر أن يصوم يوم الاثنين ما عاش
ثم كبر وضعف عن الصوم يفطر ويطعم مكان كل يوم مسكينا
وأن لم يقدر له سرته يستغفر لله فان ضعف عن صوم ذلك
اليوم لمكانه الصيف يفطر ويقضيه في الشتاء كما لو سافر في
ذلك اليوم يفطر ويصوم مكانه في الأقامة في فصل
فصلا صوم التطوع والاقوات التي تندب إلى صومها والتي
يكن فيها الصوم في المرغبات والمرغوبات صوم المحرم وحب
وشعبان وستة أيام من شوال متتابعة وقيل يستحب متفرقة
في أسبوع يومان وقال الامام أبو بكر الاسماعيلي والفقهاء مجدين
حامد التابع فيه افضل للأخبار وفي البدايع الأسابيع المكروه أن
يصوم يوم العيد وخمسة بعد فأن افطر يوم العيد ثم صام ستة
بعد فهو مستحب وستة وفي الحيط كرهه أبو يوسف والاصح
أنه لا بأس به اليوم وفي الذخيرة قال أبو يوسف كانوا يكرهون
أن يتبعوا رمضان صياما خوفا من أن يلحق بالفريضة أراد به
صوم الست قال هذه اللفظة يدل على الكراهة في حق العوام
لا في حق أهل العلم وعن ابن خنيفة أنه كرهه متتابع ومتفرقا
وفي الواقعات صوم الستة متتابعات المختار أنه لا يكره وفي المرغبات
كان الحسن لا يرى بصومه بأسا بعد يوم الفطر ويقول كفى بيوم
الفطر مفترقا بينهما وبين رمضان وعامة المتأخرون لم يروا
به بأسا اختلفوا هذا افضل التفريق أو التتابع وقيل ينبغي
للعالم أن يصوم وينهي الجهاد عنه قلت ومن البدعة زماننا
أن من يصومها يجعل لنفسه اليوم الثامن من شوال عبدا
واستحب صومها كعبا لأخبار الشعبي وميمون بن مهران

والشافعي وابن حنبل وابن المبارك واسحاق وكرويه
 وقال ما رايت احدا من اهل الفقه يصومها ولم يبلغني ذلك
 عن احد من السلف وان اهل العلم يكرهون ذلك ويخافون
 بدعته وان يلحق برمضان ما ليس منه والمعنى الذي ذكره
 فيها يحصل اذا صام ستة ايام في احدى وقت شاء من احدى شهر شاء
 وانما ذكر الاساع لانه اخف عليهم ليؤمنهم بصوم رمضان وعن
 انه اقرب رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صام
 رمضان ثم اتبعه ستا من شوال فذاك صيام الدهر رواه
 الجماعة الا البخاري والنسائي ذكر في المنتقى وعجبي من ابن
 قدامة الحنبلي ذكر في المغني وقال رواه ابو داود والترمذي
 وقال حديث حسن والحديث رواه مسلم وابوداود واحمد و
 الترمذي وابن ماجه الا ان احدا رواه من حديث جابر وعن
 يوبان عن النبي عليه السلام من صام رمضان وستة ايام بعد
 الفطر كان تمام السنة من جاء بالحسنة فله عشر امثالها رواه
 ابن ماجه واتخاذ الهاء لان مثلا الحسنة حسنة فانت لذلك
 وانت ستا لان العدد في التواريخ بالليالي يقال كنت لحسن خلون
 وثلثا يقين وان كان الصوم لا يقع الا في اليوم دونه الليلة وعنه
 ام سلمة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يصوم من
 السنة شهرا كاملا تا ان الا شعبان يصليه رمضان رواه
 الخمسة ولفظ ابن ماجه كان يصوم شعبان ورمضان وحديث
 الباهلي قال له عليه السلام وصم الا شهر الحرم رواه ابو داود
 وابن ماجه وسيد رسول الله صلى الله عليه وسلم احدى الصيام بعد رمضان
 افضل قال شهر الله المحرم متفق عليه وفي صوم الخميس الاثنين
 عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحرى
 صيام الاثنين والخميس رواه الخمسة الا ابوداود لكنه له من
 رواية اسامة بن زيد

رواية اسامة بن زيد ومعنى يتحرى يطلب وياخذ بالاحرى
 وعن انه هرب رضي الله عنه انه عليه السلام قال يعرض
 الاعمال كل اثنين وخميس فاحب ان يعرض عملي وانا صائم
 رواه الترمذي وابن حنبل وابن ماجه بمعناه ولا ابن حنبل
 والنسائي هذا المعنى من حديث اسامة بن زيد وفضل صيام
 ايام البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر
 قال الجوابي في اصلاح ما يغلط فيه العامة نقول الايام
 البيض والصواب ايام البيض اي ايام الليالي البيض لان
 القمر يخدم في هذه الليالي من اولها الى آخرها والا فالايام
 كلها بيض فايد اعلم ان اسم ليالي الشهر عشرة لكل ثلاث
 منها اسم فالثلث الاولى غرة لان غرة كل شهر اوله والثانية
 نفلة على وزن زحل وصره ونفلة زيادتها على الغرة والنفل
 الزيادة وثلث تسع اذا اخرها باسع وثلث عشر لان
 اولها عاشر ووزنها كزجل وثلث تبع وثلث درع كزجل
 ايضا لا سوهاد او ايلها وابيضاض اخرها وثلث ظلم لا ظلا
 وثلث حنادس لسوادها وثلث دادي نحو سلام لانها
 بقايا وثلث محاق لا محاق القمر او الشهر وعن انه ذكر قال
 له رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا ذر اذا صمت من الشهر ثلاثة
 فصم ثلاث عشرة واربع عشرة وخمس عشرة رواه النسائي
 وابن حنبل والترمذي وعن ابن عباس كان عليه السلام لا
 يفطر ايام البيض في حضر ولا سفر رواه النسائي وعن ابن
 قتادة عن النبي عليه السلام لا يفطر ايام البيض في حضر ولا سفر
 رواه النسائي وعن ابن قتادة عن النبي عليه السلام ثلاث من
 كل شهر ورمضان في رمضان فهذا صيام الدهر كله رواه مسلم
 وابوداود وابن حنبل وعن ابنه ذكر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

ما خوطب بعد صيام الايام
 البيض وصام بها سورا

من صام من كل شهر ثلاثة ايام فذلك صيام الدهر فانزل
 الله تصديق ذلك في كتابه من جاء بالحسنة فله عشر امثالا
 اليوم بعشرة رواه الترمذي وابن ماجه وكان ماكد يصوم
 اول الشهر وعاشى والعشرين منه ويستحبها ويرغم انها
 البيض واختار ابو الحسن المالكى تعجيلها اول الشهر فهو صيام
 الدهر فان قيل ستة صيامها بصيام الدهر وقد نهى عن
 صيام الدهر وهو مكروه فلا يبدل حينئذ على فضيلتها قلنا
 اتمالك صوم الدهر لما يلحق الصائم من الضعف ولما فيه من
 التنبه بالتبذل ولو لا ذلك لكان ذلك فضلا عظيما لاستغفار
 الزمان كله بالعبادة والطاعة فقد ذكر هذا الحديث حثا
 على صيامها فكيف لا يبدل على فضلها وعن حفصة قالت راج
 لم يكن يدعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم صيام عاشوراء والعشر
 وثلاثة ايام من كل شهر والركعتين قبل الغداة رواه النسائي
 وابن حنبل وفضل صوم يوم عرفة قال المرغيناني يكن
 للحاج بعرفات وقال في جوامع الفقه اذا خاف ان يضعف
 عن الذكر والدعاء فيه عن انه قتادة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم صوم يوم عرفة يكفر سنتين ماضية ومستقبله
 وصوم يوم عاشوراء يكفر سنة ماضية رواه الجماعة الا
 البخاري والترمذي وعن ابن هروية نهى عليه السلام عن
 صوم يوم عرفة فارسلت اليه بلبن فشرب وهو يخطب
 الناس بعرفة متفق عليه وعن النبي عليه السلام ما من
 يوم اكثر من ان يعتق الله تعالى فيه عبدا من النار من يوم
 عرفة ثم يباهي بهم الملائكة فيقول ما اراد هؤلاء رواه
 مسلم في صحيحه وغيره فدل انهم يخفون لهم لانه لا يباهي
 باهل الذنوب لا بعد التوبة والمغفرة وانه يظهر للملائكة
 من قبوله لعملي بن آدم

من قبوله لعملي بن آدم وعظيم ثوابهم ما يريد على بها الملائكة
 في طاعتهم وعبادتهم لان المباهاة من البهاة وهو العظمة فان
 قيل ما السر في تفضيل يوم عرفة على يوم عاشوراء حتى كان
 فضلا صوم يوم عرفة على الضعف من صوم يوم عاشوراء قيل
 له وقع يوم عرفة في شهر حرام وقبلة شهر حرام فقد
 اكتمل شهران حرامان مع كونه في شهر حرام فكان له فضل
 على يوم عاشوراء لذلك لانه ليس بعد شهر حرام وفرق
 آخر في الفضل ان فضل هذا اليوم الذي هو يوم عرفة وشرفه
 لانه محمد عليه السلام ومستفاد من شرعه عليه السلام و
 لانه محمد فضيلة على غيرها من الامم فوضع ثوابه لقوله
 تعالى يؤتكم كفلين من رحمته ويوم عاشوراء كانت بنو اسرائيل
 يصومه ففضل ما خصت به هذه الامة على ما كان لغيرها
 يوضحه بات الله تعالى قال في حق قوم نوح يغفر لكم من ذنوبكم
 من التبعض لانها لا يراى في الموجب عند سيئوبه اى بعض
 ذنوبكم وفي حق هذه الامة قال ان الله يغفر الذنوب جميعا
 وفرق آخر ان الحج من اعظم اركان الاسلام وعرفة اعظم اركان
 الحج قال عليه السلام الحج عرفة ولا يكون هذا الركن الا في هذا
 اليوم والليلة التي هي عشية يوم عرفة تابعة ليوم عرفة و
 هذه الفضيلة لا توجد في يوم عاشوراء ولما يضا هيها قاله
 في صومه يسرى للصائم حياته الى العام القابل حتى يكفر عنه
 ذنوبه فيه سوال المراد بالتكفير الصغائر وفي الكتاب العزيز
 ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم فاجعل
 اجتناب الكبائر مكفرا للصغائر وهو مذهب اهل الاعتزال
 وعندنا ما لم يصتر على الصغائر وقد ثبت ان الصلوات الخمس
 مكفرات لما بينهن والجمعة كذلك وان رمضان كذلك فاذا حصل

التكفير بأحد هذه لا يكون الآخر مكفرا التحصيل الحاصل
قال الشيخ شهاب الدين القرافي رحمه الله جوابه أن كل واحد
منهما شأنه التكفير فإن وجد شيئا كفر أو أفلا وكذا يوم
التروية مندوب إليه وفي خزانة الأكل يستحب صوم أيام
البيض ويوم عرفة ويوم التروية وعند بعضهم صوم يوم
التروية منتهى عنه وبأن معنى التروية في الحج أن شاء الله تعالى
وفي جوامع الفقه يستحب صوم يوم عرفة ويوم التروية في
حق غير الحاج وكان ابن الزبير وعائشة رضي الله عنهما يصومان
يوم عرفة وكان الحسن يعجبه صوم يوم عرفة ويأمر به الحاج
وقال رأيت عثمان رضي الله عنه بعرفة في يوم شديد الحر وهو
صائم وهم يردحون عليه وكان أسامة بن زيد وعروة والثمام
ومحمد وابن جبير يصومون بعرفة وقال قتادة لا بأس به
إذا لم يضعف عن الدعاء وهو المذهب ولم يصمه ابن عمر
وقال ابن عباس يوم عرفة لا يصحبنا أحد يريد الصيام فإنه
يوم تكبير وأكل وشرب وقال عطاء صومه في الشتاء والأصوم
في الصيف ومن أثر صومه أن يعود سواب صومه وقد قال
عليه السلام للجنة باب تدعى الرتيان لا يدخل منه إلا الصائمون
ذكر ذلك كله أبو الحسن بن بطال في شرح البخاري وفي الجواب يستحب
صوم تاسوعا وصوم يوم التروية وقد ورد صوم يوم التروية
لصيام سنة وصوم الأشهر الحرم وشعبان وعشر ذي الحجة
وقد روي أن صيام كل يوم منها يعدل سنة وفيه سؤال أن
صوم رمضان وست من شوال صيام سنة فكيف يكون صوم
يوم نفلا مثل صوم ثلاثين يوما فرضا وستة أيام نفلا أن
صح هذا فعلم ستر ذلك موكولا إلى الله سبحانه وفي خزانة الأكل
كانوا يستحبون صوم يوم عاشوراء ويوما قبله ويوما بعده
لمخالفة أهل الكتاب وعن

المخالفة أهل الكتاب وعن ابن عباس رضي الله عنهما سئل عن
صوم عاشوراء فقال ما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صام
يوما يطلب فضله على الأيام الأربعة اليوم ولا شهر إلا هذا الشهر
يعني رمضان متفق عليه وعنه قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى
اليهود يصوم عاشوراء فقال ما هذا قالوا يوم صالح نجى الله
فيه موسى وبني إسرائيل من عدوهم فصامه موسى فقال أنا الحق
بموسى منكم فصامه وأمر بصيامه متفق عليه وعن أبي قال
كان يوم عاشوراء يعظمه اليهود وتتخذ عبدا فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم صوموا أنتم متفق عليه وعن ابن عباس لما صام
النبي عليه السلام يوم عاشوراء وأمر بصيامه قالوا يا رسول الله
أنه يوم يعظمه اليهود والنصارى فقال فإذا كان العام المقبل
أن شاء الله أصوم التاسع فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول
الله صلى الله عليه وسلم رواه مسلم وأبو داود وفي لفظ قال رسول الله
لأن بقيت إلى قايلا لأصوم التاسع رواه مسلم وأحمد وقال
مجد الدين ابن تيمية في المنتقى وأكثر الأحاديث يدل أن صومه
وجبت ثم نسيخ وهو العاشر من المحرم وهو قول سعيد بن المسيب
روى أساميل القاضي عن علي بن المديني قال أهل المدينة
يقولون المسيب بكسر الهمزة وأهل الكوفة يقولون بفتحها حكماء
السفاسقة في شرح البخاري وقال الحسن ومالك وابن حنبل وأكثر
وهو المعروف بين الناس قال النووي هذا مذهبنا قال صاحب
العين هو اليوم العاشر من المحرم وقال ابن عباس ومعهل بن
يسار يصوم التاسع وبه قال جماعة وقال ابن المنذر وآخرون
يصوم التاسع والعاشر ويؤيد قول الجمهور ما روى ابن عباس
قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم يوم عاشوراء والعاشر من
المحرم أخرجه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وذكر ابن الأثير

في النهاية ان عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم وهو اسم
اسلامى وليس في كلامهم فاعولوا بالمدغيني وقد اُحرق به ناسوعا
وموتاسع المحرم وقال المنذرى المشهور ان عاشوراء هو اليوم
العاشر من المحرم قال مجد الدين بن الاثير قال لا اذهرى اراد
بتاسوعا عاشوراء كانه تاول عشري وانه الابل يقول العرب
ورث الابل عشرا اذا ورث اليوم التاسع قال نظام المظفر
يدل على خلافه لانه عليه السلام قد كان يصوم عاشوراء ثم قال
لان بقيت الى قابل لا صوم التاسع ويروى تاسوعا فكيف
بعد يصوم يوم قد كان يصومه انتهى كلام ابن الاثير في النهاية
وحكى ابو عمرو المشيباني في القصر وقال ابو منصور اللخوي
هو ممدود ولم يجئ فاعولاء في كلام العرب لا عاشوراء والضاروراء
الضراء والساووراء السراء والدالولاء الدالة وخابوراء
موضع وحكى المنذرى عن الفقيه انه الليث السمرقندي قال
بعد ما حكى القولين وقال بعضهم عاشوراء اليوم الحادي عشر
قال فقال بعضهم انما سمي عاشوراء لانه عاشر المحرم و
قال بعضهم لان الله تعالى اكرم فيه عشرة من الانبياء بعشر
كرامات وقال بعضهم لانه عاشر كرامه اكرم لله تعالى بها
هذه الامة وعنه عليه السلام صوموا يوم عاشوراء خالوا
اليهود صوموا قبله يوما وبعد يوما رواه احمد وروى الخلال
في العلل باسناد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لئن بقيت
الى قابل لا صوم التاسع والعاشر وفي المحيط وكن افره
يوم عاشوراء بالصوم لاجل التشبثه باليهود وقد ثبت
على ذلك رواية احمد وفي البصايع وكن بعضهم افان بالصوم
للتشبهه باليهود قال ولم يكرهه عاشرهم لانه من الايام
الفاضلة وكذا عاشرهم على استحباب صوم يوم الاثنين
والخميس واستحباب صوم داود

والخميس واستحباب صوم يوم داود عليه السلام وكذا ايام
البيض خضا يصوم عاشوراء قال الداودي خض ست
عشرة خصيصا وقال غني فيه نصر موسى عليه السلام
وانجي بنوا اسرائيل وخلق موسى البحر واغرق فرعون
واستوت سفينة نوح على الجودي واغرق قومه وفيه
نظر فاته راي ابو قتادة ان نوحا عليه السلام ركب السفينة
في رجب في عشر بقين منه ونزل منها يوم عاشوراء فكيف
يكون غرق قومه يوم عاشوراء وفيه خرج يوسف الصديق
من الحب وتاب الله على كرم وعلى داود عليها السلام وانجي
الله تعالى يوسف من بطن الحوت وتاب الله على قومه وكشف
عنهم عذاب الخزي وولد ابراهيم عليه السلام وعيسى عليه السلام
وفرض صومه وفيه تكسى الكعبة كل عام والتوسعة
على نفسه وعياله وروى شعبة عن ابن الزبير عن جابر عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من وشح على نفسه واهله
يوم عاشوراء اوسع الله عليه سائر ايام السنة قال جابر
وابو الزبير وشعبة ويحيى بن سعيد وابن عيينة جربناه
فوجدناه كذلك وكن صيامه ابن عمر لاجل تعظيم الجاهلية
واليهود وكان يصومه علي بن ابي طالب وابو موسى وعبد
الرحمن بن عوف وابن مسعود وابن عباس ومعاوية وامر
بصيامه ابو بكر وعمر رضي الله عنهم وحكى ابن بطال عن
الحافظ الفقيه انه جعفر الطحاوي انه قال ان صام يوم
الجمعة لعارض من كسوف شمس او قمر او شكر لله لمعنى
فلا بأس به وان لم يصم قبله يوما وبعد يوما وقبل يستحب
صوم سابع وعشري شهر رجب فيه بعث عليه السلام و
الخامس والعشرين من ذي القعدة فيه الزل الكعبة

على آدم عليه السلام ومعها الرحمة وثالث المحرم فيه
 دعاء ذكرتياء ربه فاستجاب له وصيام نصف شعبان
 وقيام ليلته ذكر في الذخيرة ذكر الصيام المكروه في المحظ
 وقاضي خان يكره صوم الوصال وهو أن يصوم ولا يفطر
 فإن افطرا الايام المكروهة قيل لا يكره لأنه ليس بوصال
 وقيل يكره وفي البدايع تفسير الوصال ان يصوم ايام السنة
 كلها دون لياليها ومعنى الكراهة فيه اعجاب عن الفرائض
 والاكتساب وفعل الخيرات وقيل من افطر يومين العيدين
 وايام التشريق لا يدخل تحت نهى الوصال وزاد ابو يوسف
 هذا القول وقال ليس عندي هذا كما قالوا هذا قد صام
 الدهر اشار الى العلة التي ذكرت ويؤدى هذا الى
 التبتل المنهى عنه ايضا قلت قد جمعوا بين صيام الوصال
 وصيام الدهر وهما حقيقتان مختلفتان فان من صام
 يومين او اكثر ولم يفطر ليلتها فهو مواصل وليس هذا
 صوم الدهر ومن صام عمره وافطر جميع لياليه فهو صائم
 الدهر وليس بمواصل فستر ابو يوسف ومحمد الوصال
 بصوم يومين لا يفطر بينهما قال علاء الدين الكاساني
 الفطر بينهما يحصل لوجوه زمان الفطر وهو الليل الحديث
 عاصم بن عمر عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
 جاء الليل من هاهنا وذهب لنهار من هاهنا زاد مسده
 وغابت الشمس فقد افطر الصائم اخرج به البخاري ومسلم
 وابوداود والنسائي والترمذي وفي البدايع اذا قبل الليل
 من هاهنا وادبر النهار من هاهنا فقد افطر الصائم
 اكل ولم ياكل قيل معني افطرا انه قد صار في حكم المفطر
 وان لم ياكل وكذا قيل معناه انه دخل في وقته كما قيل اصبح
 الرجل اذا دخل في وقت الصبح

تفسير صوم
 الوصال

الرجل اذا دخل في وقت الصبح وامسى وظهر كذلك لو كان
 وجوه زمان الفطر كما في الحصول الفطر لما نهى عن الوصال
 اذ ذلك لا يتصور وفي الواقعات اذا وصل وافطر الايام
 المكروهة كره ذلك مشايخنا والمختار انه لا يكره وتاويل
 الحديث في ذلك اذا صام الكحل وفي جوامع الفقه من صام
 جميع عمره ويفطر الايام المكروهة فليس ذلك بصوم الدهر
 ولا يكره عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال
 قالوا يا رسول الله فانك تواصل قال لست كهيئتكم اني اطعم
 واسقي اخرج به البخاري ومسلم وابوداود وعن ابن سعيد
 الخدرى رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 لا تواصلوا فايكم اراد ان يواصل فليواصل حتى السحر
 قالوا فانك تواصل قال اني لست كهيئتكم اني نطعم
 يطعمني وساقيا يسقيني رواه البخاري ومسلم وابوداود
 قوله عليه السلام اطعم واسقي قيل معناه يعان عا الصوم
 وقيل كان ياكل حقيقة كرامة من الله وانك بعضهم وقال
 لا يبقى وصلا بعد الاكل لانه ترك الاكل قلنا اذا كان لله
 تعالى موالمطعم والساقى لا يمنع الوصال كالاكل ناسيا لما
 كان لله موالمطعم والساقى قال لستم صومه انما اطعمه لله
 وسقاه مع انه قد اكل بصنعه لاجل عذر النسيان فكيف
 اذا لم يكن له صنع اصلا او نقول انما قالوا انك تواصل
 باعتبار راي العين لان ذلك لا يشاهد ولم يره عنه عليه
 السلام نص انه قال لهم انا اواصل والواصل مكروه عند
 جمهور العلماء قال الخطابي مو ان يصوم يومين ولا يطعم
 شيئا بالليل وقال ابن حنبل وابن راهويه لا يكره الوصال
 من السحر الى السحر الحديث الثاني وهو صحيح كما تقدم

وروى عبد الله بن الزبير وابنه عامر بن عبد الله فعل
الوصال وروى ان عبد الله بن الزبير كان يواصل سبعة
ايام حتى يبيس امعاء فاذا كان اليوم السابع اتم
بسمن وصبر فتحشاه حتى يفسق امعاء مخافة ان يتشق
يدخول الطعام فجاء فيه وفي صوم الدهر عن ابن عباس
الملكى قال سمعت عبد الله بن عمرو يقول قال لى رسول
لله صلى الله عليه وسلم يا عبد الله بن عمرو انك تصوم الدهر
وتقوم الليل انك اذا فعلت ذلك هجمت له العين وتفتت
النفس لا صام من صام الدهر صوم ثلاثة ايام من كل شهر
صوم الدهر كله قلت اطيق اكثر من ذلك قال صم صوم داود
كان يصوم يوما ويفطر يوما ولا بعد اذا لاقى رواه البخاري
ومسلم وفي طريق اخرى وهو اعدل الصيام قال فقلت انى
اطيق اكثر من ذلك يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا افضل من ذلك رواه البخاري ومسلم هجمت اى غارت
ودخلت ومنه هجمت على القوم اذا دخلت عليهم ومنه
اذا هجم العدو على بلد وتفتت اى كلت ويروى نهكت
وقوله لا نفر اذا لاقى قيدا كان لا يستفرغ قوته وجهه
في الصوم وقيد الليل بلسنى سبال الجهاد وبقيّة الاعمال
ذكر البخاري وفي حديث انه قتادة ان رجلا سأل رسول
الله كيف يصوم الدهر كله قال لا صام ولا افطر
الحديث اخرجه مسلم وابوداود وقوله لا صام ولا افطر
قيد دعا عليه وقيد بمعنى لم يصم ولم يفطر لقوله فلا صفة
ولا صلى وعن مالك والشافعي وابن حنبل لا بأس بذلك
اذا افطر الايام الخمسة ومنع جوارح الظاهرية وكان
عمر بن الخطاب وعبد الله ابنه يسريان الصوم وسره
ابوداود وابو امامة

ابوداود وابو امامة الباهلي وعبد الله ابن عمرو وحمزة بن
عمرو وعائشة وام سلمة واسماء بنت اب بكر وجماعة من التابعين
حكاه المنذرى ومنهم من قال ينبغي له ان يفطر اياما يسيرة غير
الايام المكروهة ليخرج عن الخلق يروى ذلك عن اسحاق وابن
حنبل وفي خزانة الاكل يكون صوم يوم السبت قال ولم يبلغنا
عن السلف صومه وروى عبد الله بن بشر عن النبي عليه السلام
انه قال لا تصوموا يوم السبت الا فيما افترض عليكم اخرجه
الترمذي وقال هذا حديث حسن وكن افراة ابن حنبل وفي
جوامع الفقه لا يكون صوم يوم السبت والاحداد المبرره به
تعظيم ذلك اليوم ويروى عن النبي عليه السلام صومها قال ابو بكر
بن العربي لم يصح ذلك عن النبي عليه السلام ولا النهى عن صومها
ويكون صوم النيروز والمهرجان وفي الفتاوى يجوز بائى نية
شاء اذا لم يقصد به تعظيم ذلك اليوم وفي الواقعات صوم يوم
النيروز يجوز من غير كراهة هو المختار وان صام قبله تطوعا
فالافضل صومه والا فالافضل تركه وعن ابن حنبل الكبير
ان رجلا عبد الله تعالى خمسين سنة فاهدى يوم النيروز بعض
المشركين بيضة يريد تعظيم ذلك اليوم فقد كفر وحبط عمله
وفي الذخيرة المالكية الايام المنهية عن صيامها ثمانية عيد الفطر
والاضحى وايام منى ويوم الشك ويوم السبت ان خص احد ما
بالصيام وجوز حاكم صيام ايام منى واجازة المدونة صوم اليوم
الرابع منها فقط وفي جوامع الفقه والولوالجى لا بأس بافراة
صوم يوم الجمعة عند ابن حنيفة ومحمد ومالك وكرهه ابو يوسف
وقد صح الحديث في النهى عن صومه وحده وقد تقدم والله اعلم
باب الاعتكاف
اعلم ان الاعتكاف والعكوف الاقامة على الشئ وبالمكان لزوما

في اللغة ومنه يقال لمن لازم المسجد واقام على العبادة
فيه عاكف ومعتكف هذا نقل صاحب النهاية في شرح
عريب الحديث وفي المعنى مولدوم الشيء وحبس النفس
عليه بوا كان او غير ومنه قوله تعالى ما هذه التماثيل
التي انتم لها عاكفون وقوله تعالى تعكفون على اصنامكم
وقوله وانظر الى الهالك الذي ظلت عليه عاكفا في الشريعة
هو الاقامة في المسجد واللبث فيه على وجه التقرب
الى الله سبحانه على صفة يات ذكرها قال الله تعالى وظهر
بيتي للطائفين والعاكفين وقال تعالى ولا تبأسوا من
وانتم عاكفون في المساجد قال الجوهر عكف اي حبسه
ورفعه يعلفه بضم عينها وكسر ها عكفا ومنه والهدى
معلوفا ومنه الاعتكاف في المسجد وهو الاحتباس وعكف
على الشيء يعكف عكوا اي اقبل عليه مواظبا يستعمل
لازما ومصدرا عكوف ومتعديا ومصدرا عكف كرجع
ونقص ووقف وفي المغرب افتعال من عكف اذا دام من
باب طلب فقد جعله من الثاني والجوهر في من الاول
وكان ينبغي للمطرزي ان يلو من باب طلب وضرب لان
في مضارعه الوجهين وعبارة اصحابنا في الكتب هو اللبث
في المسجد وقال ابو بكر بن العربي في العارضة هو اللبث
في المكان عرسه وفي المسجد سريعة وقال النووي
اللبث والحبس والملازمة ويسمى الاعتكاف جوار ايضا
ذكر النووي وغيره قوله الاعتكاف مستحب والصحيح
انه سنة مؤكدة وفي المحيط سنة مؤكدة وفي البدائع
والتحفة وغيرهما سنة وفي المبسوط قريبة مشروعة
وفي منية المفتي سنة وقيل قريبة وقال ابو بكر في عارضة
الاحوذ في سنة

الاحوذ في سنة وقول اصحابنا حارب جهل منهم يعني
المالكية ونص الشافعية والحنابلة على كونه سنة ولم
يقل احد بوجوبه وكان عليه السلام يعتكف في المسجدين العشر
الاواخر من رمضان متفق عليه وقال ابو بكر في العارضة
ونبت في الصحيح انه عليه السلام اعتكف العشر الاول
والاوسط في قبة تركيه على سديها حصير والعشر الاخر
والعشر من شوال وكان في ذلك كله يلتمس ليلة القدر
وعن انس انه عليه السلام كان يعتكف العشر الاواخر
من رمضان فلم يعتكف عاما فلما كان في العام المقبل
اعتكف عشرين قال ابو عيسى الترمذي لما قطع اعتكافه
من اجلا زواجه قضاءه على مذهب من يرى قضاء التطوع
اذا قطعه اعترض ابن العربي على الترمذي فقال ليس
في الحديث انه شرع فيه وانما صلى الفجر فلما اراد ان يدخل
يعتكفه جرى ما جرى ولم يدخل المعتكف ولا شرع فيه فلم
يلزم قضاؤه على قول احد قلت ولو قيل يلزم بالشروع
لا يلزم عشية ايام ولياليهين وانما يلزمه قدر ساعة
لطيفة لانه صحيح غير مفتقر الى ما بعد في الصحة او يوم
واحد على قوله من يشترط الصيام في الاعتكاف النقل
وحكي ابو بكر الرازي عن مالك ان مكة الاعتكاف عشية
ايام فيلزم بالشروع ذلك وقال عبيد الله لا استحب اقلها
والصواب عدم التجريد اذا لم يشترط له الصوم وفي الاكمال
استحب ما لا ان تكون اكثر عشية ايام فهذا يرد نقل الرازي
عنه وفي المدونة قال ابن القاسم عن مالك ان اقله عشية
ايام قال وبه اقول وظاهره يؤيد نقل الرازي وفي الجلاب
اقله يوم والاختيار عشية ايام وفي المدونة يجب الاعتكاف

بدخول المعتكف وبنيتة فيلزمه المنع من الايام و
النذر فاذا ثبت انه عليه السلام واظب عليه ثبت
انه سنة وذكره المبسوط والبدائع ان الزهري قال
عجبا من الناس كيف تركوا الاعتكاف ورسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يفعل الشيء ويتركه وما تركوا الاعتكاف حتى قبض
قلت جوابه ان اكثر اصحابه رضى الله عنهم اجمعين لم يعتكفوا
قال مالك لم يبلغني ان ابا بكر وعمر وعثمان وابن المسيب ولا
احدا من سلف هذه الامة اعتكف الا ابا بكر بن عبد الرحمن
واراهم تركوه لشدة لانه ليله ونهاره سواء وقال عطاء
مئل المعتكف كمثل رجل له حاجة الى عظيم فيجلس على بابها
ويقول لا ابرح حتى تقضى حاجتي وهو شرف الاعمال اذا كان
عن اخلاص وقال في المجموعة تركوا لانه مكروه في حقهم اذ هو
كالوصال المنهي عنه وروى ابن ماجه في سنينه عن ابن عباس
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المعتكف وسويعتكف
الذنوب ويحرم له من الحسنات كعامل الحسنات كلها وفيه
فرق وقد ضعف وهو اللبس في المسجد مع الصوم ونية
الاعتكاف قال اقا اللبس فركنه لان الاعتكاف لغة هو
اللبس على ما مر والاصل وهو الشرع على طبق ما يبنى عنه
الالفاظ اللغوية كيلا يلزم التقلد فكان وجوبه باللبس كما قلنا
في التيمم والصوم والصرف وغيرها وخضع بالمسجد بالاجماع
ولم يخالف فيه احد الا ابن لسانه من المالكية فجوز في غير
المسجد من غير صوم للرجال والنساء ذكر في الاكام والخيم
ولا يلتفت الى قوله لسدوه وخروجه عن الاجماع والنية
شروط صحة العبادات جمعا قال ابو البركات بن تيمية للنية
به قالت الائمة الاربعة واتباعهم والصوم من شروط الاعتكاف
الواجب عندنا وهذا

الواجب عندنا وهذا ذهب على وابن عمر وابن
عباس وعائشة والشعبي والنخعي ومجاهد والقاسم
بن محمد ونافع وابن المسيب والاوزاعي والزهري وبه
قال مالك والثوري والحسن بن حي وفي القديم للشافعي
وقال عبد الله مسعود وطاوس وعمر بن عبد العزيز
والشافعي وابو ثور وداود واسحاق وابن حنبل في ظاهر
الرواية ان الصوم ليس بشرط في الواجب والنذر رواية
عطاء عن ابن عباس انه مع الجماعة المتقدمين ورواية
طاوس انه لا يشترط احتجوا بما روى عن ابن عباس
عن النبي عليه السلام انه قال ليس على المعتكف صوم الا
ان يجعله على نفسه رواه الدارقطني وقال رفعه ابو بكر
محمد بن اسحاق السوسني وغيره لا يرفعوه وهو شيخ الدارقطني
لكنه خالف الجماعة في رفعه مع ان النذر لا يحتاج الى دليل
وعن ابن عمر ان عمر سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
كنت نذرت في الجاهلية ان اعتكف ليلة في المسجد الحرام
قال ادق بنذرك متفق عليه وزاد البخاري فاعتكف
ليلة واليلة لا قبل الصوم بالاجماع والحديث في النذر
ولان الصوم نوع عبادات اصل بنفسه فلا يكون شرطا لغيره
كالصلاة والزكاة والحج وعن نافع عن ابن عمر ان عمر
نذر ان يعتكف في الشرك ويصوم فسال رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعد اسلامه فقال ادق بنذك رواه الدارقطني وقال اسنان
حسن انفر به سعيد بن بشير فلو كان النذر بالاعتكاف
وحد موجبا للصوم لم يحتج عمر الى ايجاب الصوم فيه بالنذر
وقد امن النبي عليه السلام بايذاء النذر ولنا حديث
عائشة قالت السنة على المعتكف ان لا يعق مريضا ولا

يشهد جنازة ولا يحسن امرأة ولا يباشرها ولا يخرج
الآلما لأبد منه ولا اعتكاف الآ بصوم ولا اعتكاف
الآ في مسجد جامع رواه أبو داود قال أبو داود الراوي
لهذا غير عبد الرحمن أن اسحاق لا يقول فيه قالت
السنة قال زكي الدين بن عبد العظيم المنذري وعبد
الرحمن بن اسحاق هذا هو القرشي المديني يقال له
عباد قد اخرج له مسلم في صحيحه ووثقه يحيى بن
معين وأثنى عليه غير انتهى كلام المنذري وقال أبو الفرج
نسب إلى القدر قلت لا يصح ذلك إذا كان لغة فقد خرج
الشافعي وابن حنبل بحديث الوليد بن كثير في العتقين
وهو باضى من علاة الروافض ولا يلتفت إلى من تكلم
فيه بعد اخراج مسلم حديثه في صحيحه وتوثيق يحيى
بن معين وغيره له كما حكاه المنذري وروى النسائي أن
عمر رضي الله عنه قال يا رسول الله اني نذت ان اعتكف في
الجاهلية فامر رسول الله ان يعتكف ويصوم وكان
الاعتكاف معلوما في الملك ومعلوما في الجاهلية فقد
امر عليه السلام بالصوم لاجل الاعتكاف المنذور
وقال القاضي عياض في الاحكام ولم يأت عن النبي عليه السلام
انه اعتكف بغير صوم ولو كان جائزا لفعلا تعليم الجواز
ولان الله تعالى اتم ذكر الاعتكاف للصوم لقوله ثم
اتموا الصيام إلى الليل ولا تباشروهن وانتم عاكفون
في المساجد ولان مذهب جمهور العلماء وعلم أهل المدينة
وفي الذخيرة لو نذر الاعتكاف صائما يلزمه الصوم ولو لم
يكن شرط لما لزمه كما لو نذر الاعتكاف متصدا قايضا
درامم وهذا لان النذر لا يصح الا ان يكون من جنسه
واجبا لله تعالى مقصودا

واجبا لله تعالى مقصودا لان اجابا لعبد معتبر بالاجاب
الله تعالى لان العبد ليس له شرع الاحكام ولا نصب
الاسباب بل له ان يوجب على نفسه مما اوجبه الله تعالى
ولم يوجب الملك وحده الآ ضمن عيان كالقعود في التشهد
واقفا الوقوف بعرفات فليس فيه الملك فانه لو كان
مختارا بها من غير ملك جاز عن الوقوف فوجب الشرع
فيه الصوم شرطا لصحته اذ لا يشترط فيه غير بالاجماع
وفي المبسوط لا يصح النذر الا ان يكون المنذور من جنسه
واجبا لله تعالى مقصودا فلو نذر تشييع الجنائز وعيادة
المريض لا يصح الآ رواية الحسن بن ابي مالك عن ابي يوسف
عن ابي حنيفة قال لا نذر ان يعوده مريض اليوم صبح نذر
وان نذر ان يعوده فلانا المريض لا يصح لمراعاة حقه
وفي ظاهري الرواية لا يصح مطلقا في الوبري كمال السن
له اصل في الفروض لا يلزمه نذر كالمشي إلى بيت المقدس
والاماكن التي يتقرب بالمشي إليها سوى الحرم والجوار
عن حديث ابن عباس من ثلاثة اوجه احدها ان السوي
انفرد في رفعه عن الجماعة والثقات ولم يخرج له احد من
اصحاب الكتب الستة فكيف يعارض به عبد الرحمن بن
اسحاق الذي خرج عنه مسلم في صحيحه وابو داود وغيرهما
ثانيها ان مذهب ابن عباس الذي روى عنه على خلافه
فكيف يصح روايته عنه وعندنا علماء الراوي بخلاف روايته
قادر فيها ثالثها بقوله بوجبه وملوات الهاء عابدة
على الاعتكاف دون الصوم لانه أكثر فائدة لان وجوب
المنذور بالنذر معلوم والمحذور بغير المنذور بالنذر
فكان حمله عليه أكثر فائدة وأولى بحمل كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم

الذي اوتي جوامع الكلم عليه او يحتمله فعمله عليه
توفيقي بين الحديثين والى جواب عن حديث عمر بن الخطاب
من اوجه الوجه الاول انه محمول على انه كان نذريوما
وليلة بدليل انه لفظ مسلم عن ابن عمر انه جعل على
نفسه يوما يعتكف فقال عليه السلام او نذركه وقال
ابو الفرج موقوف الصحيحين فيكون عبر عن ذلك تارة
بيوم وتارة بليلة والوجه الثاني قال ابو الحسن بن
بطلال قال عمر انه نذرت ان اعتكف يوما وليلة في الجاهلية
فهذا اصل الحديث فنقل بعض الرواة ذكر ليلة و
حدها ويجوز للراوى نقل بعض ما سمع والوجه الثالث
ان الصوم كان في اول الاسلام بالليل ولعل ذلك كان قبل
نسخه ذكر في الذخيرة والوجه الرابع ان النووي ذكر
على صاحب المهدى باستدلاله بحديث عمر هذا وقال
هو نذر الجاهلية وقد تقررت ان النذر الجاهلي في الكفر
لا ينحصر على الصحيح فلم يكن ذلك شيئا واجبا عليه
والوجه الخامس قال الاصحاب وابو الحسن بن بطلال
هو محمول عند الفقهاء على الحص والنذب لان الاسلام
كبر ما قبله ويهدمه لو وجب وقال المهلب كل ما كان
في الجاهلية من الايمان والطلاق وجميع العقود يهدمها
الاسلام ويسقط حرمتها فيكون الامر بذلك انما استجاب
كثلا يكون خلفا في الوعد واتا الجواب عن حديث الدار
قطنى الذي حسنته وقال انفره به سعيد بن بشر فقد
قال يحيى بن معين وابن خيمر سعيد بن بشر ليس بشي
وقال النسائي ضعيف وعصمه الدارقطني معروفة
فان قيل لو كان الاعتكاف لا يصح الا بالصوم لم يكن
لنهيته تعالى عن المباشرة

لنهيته تعالى عن المباشرة لاجل الاعتكاف معنى فالجواب
لما ذكر الله تعالى الوطئ في اول الآية وعلق ذكر الصوم
في النهار عطف عليه حكم الاعتكاف وذكر حظر الوطئ معه
كالصوم لانه قد يقع في الليل الذي ليس معه صوم ويفسد
به اعتكافه فلا يكفي منع الوطئ لاجل الصوم حتى يكون
لاجل الاعتكاف ايضا والجواب عن قولهم الصوم اصل
بنفسه وهو شرط لصحة جميع الفرائض وقد تقدم في
باب قضاء الفوايب وهو فيه معنى الشرط لصحة الاعتكاف
فلا بداعى وجوهه ووقوعه له اذا تعذر كنذر اعتكاف
رمضان يصح الاعتكاف فيه ولا يقع الصوم الا لرمضان
وكذا في قضاءه لانه يحكى الاداء وفي رمضان آخر لا
يصح اعتكافه فيه خلافا لغيره ولو صام ولم يعتكف
فعليه صوم شهر متتابع باعتكافه وعند زفر والحسن
ورواية عن ابى يوسف لا شيء عليه وتامه في التحرير
ثم الصوم شرط الواجب رواية واحدة وشرط النفل
في رواية الحسن عن ابى حنيفة واقله يوم على هذه الرواية
ولو افسد يقضيه وفي ظاهر الرواية وهو رواية الاصل
رواها محمد بن ابى حنيفة انه غير مقدور وهو مذهبه
وعنى اراد قطعه قطعة ولا يشترط فيه الصوم وروى
بشر بن الوليد قاضى القضاة عن ابى يوسف اقله
اكثر اليوم حتى لو شرع في صوم التطوع ثم نذر الاعتكاف
قبلا الزوال يصح نذر عند ذلك في التحرير وفي الذخيرة
وفي ظاهر الرواية عن ابى حنيفة الصوم ليس بشرط فيه و
هو قولهما فعلم ان الصوم ليس بشرط عند ابى يوسف وان
شرط الصحة الاعتكاف اكثر النهار والذي يدل على ان

الصوم في الواجب لا يشترط ان يكون لاجل الاعتكاف
اعتكاف رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ومعلوم ان
صوم رمضان لا يكون لغنى وفي المرغيبنا في وجوب الفقه
ان نذكر في بعض النهار لا يجوز على قياس قولنا حنيفة
وعندنا يوسف كان قبل الزوال صبح لوجوه في الزوال
النهار واو لا اليوم الى ما بعد الزوال اكثر واكثر الى
ما قبل الزوال اكثر ما قوله ثم الاعتكاف لا يصح
الا في مسجد الجماعة وعن الحنيفة رضي الله عنه انه لا
يصح الا في مسجد يصلي فيه الصلوات الخمس والنقص
يغتم جميع المساجد ويروى ذلك عن مالك وقيل هو مخصوص
بالمساجد التي يجمع فيها قاله الزهري والحكم وحماد و
قال حذيفة مخصوص بالمساجد الثلاثة المسجد الحرام
ومسجد النبي عليه السلام ومسجد ايليا وهو المسجد
الاقصى هكذا قاله السرخسي وقال ابو بكر الرازي في
المسجد الحرام ومسجد النبي عليه السلام والمسجد الاقصى
وقال ابن المسيب لا اعتكاف الا في مسجد النبي قال الرازي
هذا عواقف لحذيفة لان الثلاثة مساجد الانبياء
وعن الحارث عن علي كرم الله وجهه انه قال لا اعتكاف
الا في المسجد الحرام ومسجد عليه السلام وبه قال عطاء
وذكر الرازي والخطابي عن ابن مسعود وعائشة انه
مخصوص بالمساجد التي تقام الصلوات فيها لقولنا
هو قول ابراهيم وابن جبير وعروة وانه قلابة وعطاء
الحسن البصري وابن شهاب والشافعي وابن حنبل
واسحاق وانه ثور وقال مالك يعتكف في المسجد سواء
اقام فيه الجماعة ام لا ذكر في الذخيرة المالكية وجه
قول الجمهور ان غرض

قول الجمهور ان غرض المعتكف باعتكافه في المسجد ليس
نفسه لاداء الصلوات في الجماعة فاشترط ذلك لتحصيل
هذا الغرض الصحيح المطلوب شرعا وفي الذخيرة قال
القدوري في كتابه لا يصح الاعتكاف الا في مسجد يصلي
فيه الصلوات الخمس قبل ان ياد ابو حنيفة رضي الله عنه غير
المسجد الجامع فان في المسجد الجامع يجوز الاعتكاف
انه لم يصلوا فيه الصلوات كلها بجماعة وفي المنتقى عن
ابو يوسف رحمه الله ان الاعتكاف الواجب لا يجوز اداؤه
في غير مسجد الجماعة والنفل يجوز اداؤه في غير مسجد
الجماعة وفي البناء لا يجوز الاعتكاف الواجب الا في مسجد
له امام ومؤذنه معلوم صلى فيه خمس صلوات
رواه الحسن عن ابن حنيفة وفي العارضة عن حذيفة
رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
كل مسجد له مؤذن وامام فالاعتكاف يصح فيه وفي
البدايع الاعتكاف الواجب والنفل لا يصحان الا في المسجد
وذكر الكرخي انه لا يصح الا في مساجد الجماعات يريد به
الرجال وقال الطحاوي يصح في كل مسجد وروى الحسن
عن ابن حنيفة انه لا يجوز الا في مسجد يصلي فيه الخمس
قد تقدم ثم افضل الاعتكاف ما كان في المسجد الحرام ثم
مسجد النبي عليه السلام ثم في بيت المقدس ثم في المسجد
الجامع ثم في المساجد التي تكثر اهلها وتعظم والمرارة
تعتكف في مسجد بيتها عندنا وبه قال النخعي والثوري
وابن علية ولا يعتكف في مسجد جماعة ذكر في الاصل
وفي منية المفتي لو اعتكف في المسجد جاز وفي المحيط روى
الحسن عن ابن حنيفة جوان وكراهته في المسجد وفي البدايع

لها ان تعتكف في مسجد الجماعة في رواية الحسن عن
 ابن حنبل ومسجد بيتها افضل لها من مسجد حبتها
 ومسجد حبتها افضل لها من المسجد الاكبر وفي المسوط
 هذا هو الصحيح قال صاحب البدائع وهذا لا يوجب
 اختلاف الرواية بل يجوز في المسجد على الروايتين
 بلا خلاف بين اصحابنا والمذكور في الاصل محمول على
 الافضلية لا على منع الجواز وليس لها ان تعتكف
 في بيتها في غير مسجد بيتها وهو الموضع المعد للصلوة
 وفي المرغيناني ولا يجوز في بيت لا مسجد فيه ولا يخرج
 من بيتها اذا اعتكفت فيه ذلك في الاستيعاب وصاحب
 البناء في المسوط مسجد بيتها اشد مكانة ظلمة
 روى عن النبي عليه السلام وفي الذخيرة القوافية
 لا تعتكف المرأة في مسجد بيتها وبه قال ابن حنبل خلا
 لانه حنيفة والشافعي قلت غلط في نقل هذا الشافعي
 وجه قولنا لتابعين العمومات والاعتبار بالرجال ولنا
 ان مسجد بيتها مسجد لها شرعا في حق فرايض صلواتها
 فكذا في حق اعتكافها لانه سنة كسنة الصلاة ولانه
 تبع للفرايض قال ابو بكر بن العربي ما اقواه من دليل
 لولا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان يعتكف
 صلى الفجر ثم دخل معتكفه وامر بخبايئه فضرب في العار
 الا اخر من رمضان فاستاذنته عايشة فاذه لها
 فامرت بخبايئها فضرب وامر حفصة بخبايئها فضرب
 وامرت زينب بخبايئها فضرب فلما صلى الفجر فاذا اربع
 قيب قد ضربت فسأل عنها فاخبر بانها عايشة وحفصة
 وزينب فقال الرردن فامر بخبايئها ففوتن وتذكر
 الاعتكاف في رمضان

الاعتكاف في رمضان حتى اعتكف في العشر الاوّل من شوال
 ولو كان فاعتكف المرأة مسجد بيتها لبيتن ذلك لهن قلت
 البيان تان تكون بالفعل وتان بالقول فان كان عليهن ومنعه
 لهن من الاعتكاف في المسجد وتقويض خبايئه وهو الهدم وازالة
 العهد ونقض البناء مع ما في الاعتكاف من الجزيل دليل عن ان
 المساجد ليست اماكن لبيت النساء ليلا ونهارا والمسجد موضع
 اجتماع الرجال والوفور والمنافقين ودخول كل واحد في المسوط
 وتكون المرأة طولا النهار في المسجد ولا يقدر ان يستريح اما
 ويخاف عليها الفتنة من الفسقة وقد بين بالقول ايضا حيث
 جعل موضع صلواتها مساجد بيوتهن والاعتكاف تبع للصلوة
 على ما تقدم وقد اخبر عليه السلام ان بيتها خير لها فيتم الصلاة
 والاعتكاف فلو كان المسجد شرطا في حقها ولم يجز في بيتها لم يكن
 بيوتهن خيرا لهن واذنه لعائشة في ذلك دليل الجواز والافضل
 ما ذكرنا كما ان مسجد بيتها موضع صلواتها فلو صلت في المسجد
 جازت وكذا في الاعتكاف ولعل رسول الله صلى الله عليه وسلم اذن لعائشة
 عند سواها المراجعة قلبها لكانه منها والحاجة الى خدمتها اثناء
 الاعتكاف من ملئ الكيزان وحكمها ويطسها وتقديم الطعام والانس
 بها في الليل وغير ذلك من الحاجة المباحة وقال ابن بطال قال الشافعي
 تعتكف المرأة والعبد والمساقر حيث شاؤا قال النووي المذهب
 ان المرأة لا تصح اعتكافها الا في المسجد كالرجل قبل الاذلة القول
 القديم قال النووي وتصح في سطح المسجد ورجبته كقولنا لا في
 من المسجد والبناء واحد الاثنية وهي بيوت العرب في الصحراء
 ومنها الطواف من الادم والخباء من ادم وصوف ولا يكون من شعر
 والبناء والقبّة والمضرب قوله ولا يخرج من المسجد الا
 لحاجة الانسان او الجمعة وفي المرغيناني لا يخرج الا لحاجة لازمة

الخارج من البيت
 ٣٢٧

شرعية كالجمعة والاغتسال والوضوء وطبيعته كالبول والغائط والخروج للبول والغائط عليه اجماع المسلمين نقل الاجماع ابن المنذر وغيره ولان البول والغائط لا يجوز فعلهما في المسجد فتعين الخروج لهما وفي الذخيرة يكون خروجه لحاجة الانسان في بيته ويتخذ موضعا بقربه عند ما كاد وقال عائشة رضي الله عنها كان عليه السلام لا يدخل البيت الا لحاجة الانسان اذا كان محتكفا متفق عليه يريد لحاجة الانسان البول والغائط هكذا في الزهرية وهو راوي الحديث وكنت عائشة رضي الله عنها بحاجة الانسان عن البول والغائط لان كل انسان يحتاج الى فعلهما فكان حاجة الانسان كناية عن كناية وهي الغائط لان الغائط هو المطهر من الارض وهو كناية عن قضاء الحاجة ولما غلب الغائط في البراز بحيث لا يفهم منه موضوعة القوة عند الاطلاق كالحقيقة العرفية فكنت عن ذلك بحاجة الانسان ويمكن ان يقال ذلك كناية عن البراز من غير واسطة الغائط فلا يكون كناية عن كناية وفي شرح المذهب للنووي ان اعتكاف في غير موضع الجامع وحضرت الجمعة وهو من اهل وجوه يخرج اليها بلا خلاف فان كان اعتكافه الواجب بغير تنابع لم يحسب له مدة ذهابه ومكثه في الجامع ورجوعه فاذا عاد الى المسجد بنى على اعتكافه الاول هذا هو المذهب وان كان نذرا متتابعا ففي بطلانه بالخروج خلاف وهو على قولين وقال سعيد بن جبير والبيهقي والنخعي وابن حنبل وعبد الملك وابن المنذر لا يبطل اعتكافه بالخروج الى الجمعة لقولنا وفي الاكمال ومن يلزم الجمعة لا يعتكف الا في الجامع وهو المشهور من مذهب مالك وموقوف الشافعي والكوفيين وفي الذخيرة المالكية يبطل بالخروج الجمعة على المشهور وروى عنه لقولنا وقال ابو بكر بن العربي اذا خرج للجمعة لا يفسد في الصحيح

خرج للجمعة لا يفسد في الصحيح قلت ونقل القاضي عياض عن الكوفيين غير صحيح ولنا مع الجمهور ان قولنا لا يعتكف في الجامع لاجل الجمعة تكثر خروجه وحشيه المنافية للاعتكاف ليعذر منزله بخلاف مسجد حقه ولان في الزامه الجامع اخلاء المساجد عن الاعتكاف وهجرانها فيجوز في الطل ولان هذه الاشياء معلومة الوقوع فكانت مستثناة من الاعتكاف بخلاف الخروج لصلاة الجنان اذا تعينت عليه وانجاء الخريق والطفاء الحريق والجهاد اذا كان النفي عاتقا حيث يفسد اعتكافه فالحاصل ان الخروج لصلاة الجنان وعيادة المريض يبطل الاعتكاف عندنا وكذا لو خرج لزيارة قادم من سفر وموقوف مالك والشافعي وحكاها ابن المنذر عن عطاء ومجاهد وعروة والزهري ومالك والشافعي ورواه البيهقي عن سعيد بن المسيب وقال البيهقي والنخعي وابن جبير يجوز قال ابن المنذر وروى ذلك عن علي ولم يثبت وما روى عن انس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال المعتكف يتبع الجنان ويعود المريض رواه ابن ماجه من رواية هياج الخراساني عن عيسى وبما ضعيفان متروكان الحديث ذكر النووي ولنا عن عائشة رضي الله عنها قالت ان كنت لا ادخل البيت للحاجة والمريض فيه فما اسار عنه الا وانما ان متفق عليه وعنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمر بالمريض وهو معتكف فيمرك كما هو ولا يعرج يسال عنه رواه ابو داود وان خرج من غير عذر يبطل اعتكافه فلا وكثر في المنذر وموقوف الائمة الاربعة وقال ابو يوسف ومحمد لا يبطل حتى يكون اكثر النهار استحسانا وان انه لم

المسجد او خرج مكرها بدخل مسجد آخر من ساعته
فان اخذ غريمه فحبسه ساعة لا يبطل استحسانه
في الاصح ان القياس والاستحسان على قولها اذا كان
خروجه اكثر من نصف اليوم وعند انه حنيفة يستقبل
لان ركنه قد فات فيستوى فيه المكروه والمختار كالاكل
في الصوم مكرها ولم يذكر القياس والاستحسان في انهدام
المسجد والاصح انه لا يفسد فيه قياسا واستحسانا لغير
الصنع من العباد ذكر في المبسوط وفي خزائن الاكل لو
تحول من مسجد الى مسجد بطلا اعتكافه يعني من غير
عذر وفي المبسوط فاذا خرج لحاجة الانسان لا مكنت في
بيته لعدم الضرورة وفي الذخيرة لو مكنت ساعة فسد
اعتكافه وفي التنف يجوز له ان يتحول الى مسجد آخر في
خمس اشياء احدها ان ينهدم مسجد الثاني ان يتفرق
اهله فلا يجتمعون فيه الثالث اخرجته منه سلطان الرابع
اخذ ظالم الخامس ان يخاف على نفسه وماله من الكافرين
وفي المرغيناني ان خرج لمرض به بطلا اعتكافه لان
وقت المرض غير معلوم فلم يكن مستثنى وفي المبسوط
التحفة قول انه حنيفة اقيس لان الخروج من المسجد
للبعث الا في موضع الضرورة وقولها اوسع وفي البدايع لو
خرج لحاجة الانسان ثم عاد مريضا او صلى على جنازة
جاز واقفا اعتكاف التطوع فهذا يفسد بالخروج من غير
عذر ولعيان المريض وتشجيع الجنان فيه روايتان في
رواية الاصل لا يفسد لعدم التقدير وفي رواية الحسن
عن انه حنيفة يفسد لانه مقدّر بيوم والصوم شرطه
ثم عندما لا يخرج لعياله ابويه ولا يخرج مع جازاته
وقال ابو نصر البغدادي

وقال ابو نصر البغدادي في الخروج للجمعة من خروج لقامة
الصلاة فيبطل به اعتكافه كالخروج لصلاة الجنان قلنا
صلاة الجنان فرض لم يتوجه عليه وصلاة الجمعة توجهت
عليه فورا انها ان يخرج للصلاة على الميت وليس هناك من
يصلّي عليه قلت ظاهر هذا الكلام اذا خرج لصلاة الجنان
عند تعينها عليه لا تفسد اعتكافه وكذا وجد به خطي حاشية
الكتاب انه لا تفسد اعتكافه بذلك في الاستحسان ولو اعني
الى كتاب وقال النووي اوقات الخروج لا يجب قضاؤها في
الاعتكاف لو جهين احدهما انه مستمر على اعتكافه على الصحيح
فلو جامع في طريقه بطلا اعتكافه على الصحيح والثاني ان زمن
الخروج مستثنى عن اعتكافه وفي البدايع يحرم خروجه
من معتكفه ليلا ونهارا الا لما ذكر ولا يخرج لاكل ولا شرب
ولا نوم ولا عيادة مريض ولا صلاة جنازة فان خرج فسد
اعتكافه عامدا او ناسيا بخلاف ما لو اخرج مكرها او انهدم
المسجد فخرج منه فدخل مسجد آخر استحسانا وعند الشافعي
خروجه من المسجد يبطل وفي الناسي لا يبطل على الاصح وعند
الشافعي يخرج الى بيته للاكل ومنعه ابن شريح وابن سلمة
كقولنا وكذا له الخروج الى بيته لشرب الماء اذا لم يجلس في المسجد
وان وجد فخرج فوجهان استحباب المنع وعندنا اكله وشربه
في معتكفه اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ولانه فعل متاخر غير
منان للمسجد بل هو اعانة على الطاعة والخروج منان فلا يشترع
من غير ضرورة وقال النووي في شرح المهذب في الاعتكاف الواجب
لا يعوم مريضا ولا يخرج لجنان سواء تعينت عليه ام لا في
الصحيح وفي التطوع يخرج لعيان المريض وصلاة الجنان قال
صاحب السامع هذا يخالف السنة فانه عليه السلام كان لا يخرج

من الاعتكاف لعياقة المريض وكان اعتكافه نفلاً لا نذراً
وان تعين عليه اداء الشهادة وخرج له بطلا اعتكافه وفي
الذخيرة المالكية يؤتى بها في المسجد ولا يخرج وقال الشافعية
المسئلة على اربع احوال الاولى ان لا يتعين التحمل ولا الاداء
وفي الثانية ان يتعين عليه التحمل دون الاداء فيبطل فيها
والثالثة ان يتعين عليه الاداء دون التحمل فيبطل على المذهب
والرابعة ان يتعين عليه التحمل والاداء فالذهب انه لا يبطل
لانه مضطر وقال ابن بطال انه خرج للعشاء في بيته يفسد
اعتكافه لقولنا خلافا للشافعية وقد تقدم وقال الحسن وقتادة
ان شرطه في منزله يجوز وبه قال ابن حنبل وقال ابو جابر
ليس له ذلك وهو قول الاكثرين وفي جوامع الفقه والفرغاني
له ان ياكل ويشرب بعد الغروب ويتحدث وينام ويدهن
ويصعد الميذنة وان كان بابها خارج المسجد ويفسد اياه
ويخرجه الى باب المسجد فيفسده اهله وذكر انه يخرج للاكل
والشرب بعد الغروب في المحيط ولو كانت الميذنة بابها
خارج المسجد فخرج المؤذنة اليها للاذان لا يفسد لانه مستثنى
من اعتكافه ظاهراً وروى الحسن عن ابن حنيفة انه يفسد
وقوله في الاعتكاف وهو اللبس في المسجد مع الصوم يريد به
الواجب في حق غير النساء وقدمت وجه ظاهراً الرواية
ان النفل مبناه على المساهلة وطلب الكسرة منه ولهذا
جوز فاصلاة النفل قاعداً مع القدرة على القيام وبالأيمان
على الدابة وترك استقبال القبلة من غير عذر بخلاف الفرض
ويخرج الى الجمعة عند الاذان ويكون في الجامع مقدار ما يصلي
اربعا او ستاً يعني مع تحية المسجد والمحيط اربعا قبلها
واربعا او ستاً بعدها وفي رواية الحسن عن ابن حنيفة الاربعة
قبلها واربعا بعدها

34
قبلها واربعا بعدها وفي البدايع اربعا وستاً بعدها
فالسنة اربع عند ابن حنيفة وعند ما سئلت في الذخيرة
ان كان منزله قريباً يخرج حين تزول الشمس وفي
القدوري يخرج عند الاذان فيمكث مقدار ما يصلي
اربعا او ستاً قبلها اربع سنة والركعتان تحية وعن
ابن حنيفة اربعا قبلها واربعا بعدها وفي الاصل اربعا
قبلها واربعا وستاً بعدها وسميها توابع لها وعن
يحيى ان كان مسجد بعيداً عن الجامع يخرج حين يعلم
انه يبلغه عند النداء وفي المبسوط ومن كان منزله
بعيداً عن الجامع لا ينتظر الزوال فان اقام في الجامع
يوماً او ليلة او اتمه فيه جاز كالابتداء فيه وفي المبسوط
لا يستحب وعنه اخذ صاحب الكتاب والحنابلة وعند
مالك يتم اعتكافه فيه وقال عبد الملك يعوده كما لو خرج
لغايط لا يتم في اقرب لمسجد وفي المغني له ان يتم
فيه او في مسجد آخر في طريقه وفي الذخيرة والينابيع يكن
وفي الذخيرة والمرغيناني له ان يتم فيه قلت لما ائتم
له الخروج الى الجامع بل وجب عليه كان اتمامه فيه
اولى كما لو تهدم المسجد الذي اعتكف فيه فانتقل الى
غيره ثم اعيد المسجد لا يعوده اليه الا عند الشافعية
ولو نوى الخروج منه لا يخرج عندنا وللشافعية والحنابلة
وجهاً وان نوى اعتكافاً مطلقاً لم يلزمه فان شرع فيه
فله الخروج منه متى شاء في ظاهر المذهب وله اتمامها
وبه قال الشافعية وابن حنبل وابن المنذر وقال مالك
يلزمه بالنية مع الدخول فيه فان قطعه لزمه قضاء
وقال ابن عبد البر لا يختلف في ذلك الفقهاء ويلزمه القضاء

عند جميع العلماء قالوا وان لم يدخل فيه فالقضاء مستحب
ومن العلماء من اوجبه وان لم يدخل فيه وقال ابن قدام
ولم يصنع ابن البر شيئا وليس هذا باجماع ولا يعرف القو
عن احد غي قلث وره صحيح مسلم مسئلة ذكرها
في الايجازات المحتلفة اذا طلقت في المسجد جاز لها الرجوع
الى بيتها لتعتد فيه وتبنى على اعتكافها وقال الشافعي
يعود الى بيتها وتعتد فيه ثم ترجع الى المسجد وتبنى
على اعتكافها وقال الشافعي تعود الى بيتها وتعتد فيه
ثم ترجع الى المسجد وتبنى على اعتكافها واصلها ان الاعا
لها تجوز في بيتها ابتداء فلذا بقاء وعند الشافعي لا يجوز
ابتداء فلذا بقاء وعندما لا يتم اعتكافها في المسجد و
لذا اذا توفي عنها زوجها ذك في الاخيرة المالكية وفي
الاكلام مع سحنون امامة المعتكف في احد قوليه في النفقة
والنفذ ولذا اذا ائنه في غير المنار واختلفوا في اذانه في
المنار فمنعه مالك حتى واجاز اخرى مع العلماء فروع
له قراءة القرآن والحديث والعلم والتدريس وكتابة
امور الدين وسماع العلم وذلك من افضل القربى اجل
الرحايب وهو قول الجمهور من اهل العلم وقال القاضي عياض
والقاضي ابو بكر بن العربي منعه مالك من ذلك وهو قول ابن خنبل
واعتبراه بالطوان والصلاة ويقوى بها ذلك في البدايع ان
الطهارة من الخبائلة والحيض والنفاس شرط في نوعي الاعتكاف
الواجب في النفذ وبعض لا يخفى وقد قال في المدونة انه يتزوج
ويتطيب في قوله ولا باس بان يبيع ويبتاع في المسجد
من غير ان يحضر السلعة وفي الذخيرة له ان يبيع ويشترى
قال اراد به الطعام وما لا بد منه وانما اذا اراد ان يتخذ
ذلك متجرا يكن له قال

ذلك متجرا يكن له قال وذكر في موضع آخر له ان يبيع ويشترى
في المسجد قال الكرخي يعني من غير ان يحضر السلعة وهذا دليل
على انه لا باس به مطلقا سواء كان له منه يد او لم يكن وفي
جوامع الفقه والمعتكفان يبيع ويشترى في المسجد من غير
احضار السلعة ويتزوج ويراجع ويحرم منج وعمد ويتطيب
ويترق في نواحي المسجد ويصعد المنارة وبه قال مالك والشافعي
وقال عمر لا يتطيب المعتكف وقال عطاء لا يتطيب المعتكف وفي
النيابيع لا باس بان يبيع ويشترى في المسجد لغير التجارة وللتيان
مكرو وفي الذخيرة وعن ابن يوسف اذا احضر السلعة كره وقيل
اذا كان يبيع ويشترى للتجارة فهو مكرو وفي خزانة الاكل يكن
الخيالة والمحرز للمعتكف وقال الشافعي يبيع ويشترى ولا
يكثر منه وقطع الماوي في بكراهة البيع والشراء وعمل الصنائع
في المسجد وقال في الربطى كره البيع والشراء في المسجد ومثله
عن ابن حامد قال النووي في شرح المذهب وهو الاصح وكرهه
عطاء ومجاهد والزهرتي وكان مالك يقول يخرج لشري الطعام
ثم رجح وقال يمكنه الاستنابة فيه وتحصيله قبله وقال ابو الطيب
في المحرر قال الشافعي في الامم والجامع الكبير لا باس بان يقص
في المسجد لان القصص وعظ وتذكير قال النووي ما قاله الشافعي
محمول على الاحاديث المشهورة والمغازي والرقائق مما ليس فيه
موضع ولا ما يحتمله عقول العوام ولا ما يذكر اهل التواريخ
والقصص من قصص الانبياء وحكاياتهم ان بعض الانبياء جرى
له كذا من فتنة او نحوها فان كذا هذا يمنع منه ويكون البيع و
الشراء فيه لغير المعتكف وفي جوامع الفقه يكن التعليم فيه
باجر وكذا كتابة المصحف باجر وقيل ان كان الخياط يحفظ المسجد
فلا باس بان يخط فيه ولا يستطرقه الا لعدو ويكن على سطحه

ما يكن فيه بخلاف بيت في المسجد عن ابي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سمع رجلا ينشد
صلاة في المسجد فليقل لانه هال الله عليك فان المسجد
يؤمن لهذا اخرجته مسلم وعنه عن النبي عليه السلام قال
اذا رايت من يبيع او يبتاع في المسجد فقلوا له لا ارجح
الله تجارته الحديث اخرجته النسائي ونهى عليه السلام
عن البيع والشراء في المسجد رواه الترمذي وقد ذكرنا
فيما تقدم من هذا ما فيه كفاية ولا يفسد سببا
لاجدال ولا كبرياء مما لا يفسد الصوم وقال مالك في الذخيرة
الكبائر يبطله دون الصوم وراى المغاربة ان الكبائر
لا يقطعه قياسا على الصوم خلافا للبخاري ودون المالكية
ولا يكن دخوله تحت السقف عندنا وحكاها ابن المنذر
عن الزهري وبه قال الشافعي واختار ابن المنذر وقال
ابن عمر وعطاء الخخعي واسحاق لا يدخل تحت السقف
وحكاها شمس الامامة السرخسي عن مالك وقال الثوري
ان دخل بيتا انقطع اعتكافه فان شرط الخروج لعرض
مثل فرض خفيف او عيادة مريض او صلاة جنات او
زيارة او صلاة جمعة او لتعلم علم او لفرض آخر من
اغراض الدنيا او الآخرة صح شرطه على المذهب قال
النووي وحكى صاحب التقریب والحناطي قولاً انه لا يصح
شرطه ويبطل كمالو شرط الجماعة وتابعها امام الحرمين
وبه قال مالك والاوزاعي وفي التنف يخرج لثلاثة اشياء
اذا اشترطها في اعتكافه عيادة المريض اتباع الجنائز
وحضور مجلس العلم ولا يتكلم الا بحر او بكلام مباح
ويكن الصمت وفي البدايع والمريغيناني والولواحي
يكن صوم الصمت لانه

يكن صوم الصمت لانه ينهى عنه ولانه صنيع الجوس
قال ابن المنذر وروى عن ابن عباس رضي الله عنه عليه السلام
انه امر رجلا انذر ان يقوم في الشمس ولا يتكلم ولا يستظل
ويصوم ولا يفطر ان يجلس ويستظل ويتكلم ويصوم ورواه
البخاري وعن علي عن النبي عليه السلام انه قال لا يتم بعد
الاحتلام ولا ضمت يوم الى الليل رواه ابو داود وفي المغني
الصمت عن الكلام ليس من شريعة الاسلام واجاز ابو
ثور وابن المنذر والشكر بالليل لا يبطله عندنا لانه
محذور ديني لا يختص بالاعتكاف وعند مالك يمنع ابتداء
وبقاء وكذا البرقة عند ويجب الاستيناف وعند لا يجب
بعد الاسلام لانه يجب ما قبله وعند الشافعية في بطلان
اعتكافها ستة طرق يعرفون من كتبهم والشكر يفسد عند
احد فان حاضرتا لمعتكفة في المسجد خرجت فاذا ظهرت
بنت في النذر والتطوع اذا كان النذر غير متتابع وكذا
في المتتابع اذا كانت مدة لا يمكن حفظها من الحيض في الغالب
بان كانت اكثر من خمسة عشر يوما تنهى ولا يبطل المتتابع
واختلفوا في القليل وفي البدايع اذا افسد الاعتكاف الواجب
بالاكل والشرب بالنهار او بالخروج او الجماع او مرض فخرج
بصنيعه بعذر او بغير صنعه كالحيض والتفاس والجنون
والاغماء الطويل يجب لقضاء جبراً للفايت فان كان متتابعاً
يجب لقضاء متتابعاً وكذا خروجه ناسياً يفسد ذكره في الذخيرة
والينابيع وغيرهما والحيض لا يمنع المتتابع في صوم الكفان
ذكره في الجامع ولو نذرت اعتكاف شهر ثم حاضت يقضى ايام
حيضها متصلاً بالشهر والا استقبلت ذكره في الخزانة و
لو نذرت اعتكاف شهر بعينه ان فات بعضه قضاه لا غير

وان فات كله قضاءه متتابعاً ذكره في البدائع والوبرق وقيل
زفر لا يلزمه التتابع في قضاؤه وعند العجز يوصى بالقبلة
عن الصوم دون البيت ذكره في البدائع ولو خاف في اعتكافه
فوت الحج بدع الاعتكاف لان الحج أكد واسم ثم يقضي
الاعتكاف وبه قال الشافعي ويفسد به لانه يعقد ووقته
غير معلوم فلا يكون مستثنى من قوله ويجرم على المعتكف
الوطئ وكذا اللبس والقبلة امتا الوطئ فيفسد الاعتكاف في
الليل والنهار عامداً كان او ناسياً عندنا وهو قول مالك
وابن حنبل كان في المسجد او في الطريق وعند الشافعي ان كان
ناسياً لا اعتكافه او جاهلاً بتحريمه لم يبطل على المذهب وبه
قال داود ونقل المزي عن نص الشافعي ان الاعتكاف لا
يفسد من الوطئ الا ما يوجب الحد قال الامام الحرمين مقتضى
هذا ان لا يفسد بالوطئ في الدبر ووطئ البهيمة اذ لم يوجد
فيها الحد وقدوا على امام الحرمين قال النووي المذهب
المشهور ان الاعتكاف يفسد بكل وطئ سواء فيه المرأة
والبهيمة واللواطة وغيره وانما اللبس والقبلة اهكاه
معها انزال فسد اعتكافه في العمد والنسيان في خزنة
الاكل وبدون الانزال لا يفسدان وان نظر فانزله
تفكر فانزله واحتلم لا يفسد وفي المحيط والبدائع و
التحفة والمنافع قالوا يحرم عليه اللبس والقبلة ولم
يشترطوا فيهما الشهوة وفي الوبرق ان مشى امرأة
بشهوة فانزله فسد اعتكافه ومثله في المفيد وان نظر
الى امراته بشهوة فامنى لا يفسد بل يغتسل ويعود
الى معتكفه وفي المرغيناني يكن للمعتكف مباشر الفاحشة
ان آمن على نفسه ولا يكن للصائم اذا آمن وهذا
يدل على ان المشرك غير

يدل على ان المشرك من غير شهوة لا يحرم على المعتكف وان
أطلقوا الحرمة في الكتب المذكورة وعن ابن سماعة انه ذكر
عن بعض اصحابنا ان جماع الناس لا يفسد الاعتكاف لانه
قد عصى الصوم قلنا هو حرام على المعتكف فيستوى فيه العمد
والنسيان كالصلاة والحج والخروج من المسجد ذكر
رواية ابن سماعة في المبسوط وأكل الناس لا يفسد
الاعتكاف كالصوم والفرق بينه وبين الجماع ان
الجماع محظور الاعتكاف ولهذا عمي ونسيانه بالليل
يفسدان الاعتكاف دون الاكل وكذا لو جامع فيمادون
الفرج فانزله يبطل اعتكافه وان لم ينزل وان كان
محرماً وفي شرح المهدى بان لمس او قبل بشهوة او
بأشرف فيمادون الفرج متعمداً عالماً بتحريمه فانزله قال
الرافعي الاصح عند الجمهور ان لا يبطل وان لم ينزل لا يبطل
لقولنا وموقوف واحد وقال مالك يبطل مطلقاً قال في الذخيرة
جامع او قبل او بأشرف ليل او نهاراً متعمداً او ناسياً فسد
اعتكافه باطلاق ولا تبأشروهق ومضى في النهي فيعم
ولهذا حرمت الدواعي وقال عطاء لا يبطل مطلقاً واجاب
ابن المنذر وقال ابو بكر بن العربي في عارضه الاحرف في
شرح البرهوتى قال الشافعي المباشر الوطئ قال عجباً
له كيف يقول الملازمة واللمس هناك اللبس باليد
بقصد وبغير قصد ويقول هنا المباشر متى الجماع فيقال
له ابا عبد الله شيخك ابو عبد الله اعلم بالعربية والقرآن
والحديث والاحكام وهن المناقضة ليس كاعتكافها
قال وقد قال لنا سم فيها وليس له كلام يقع عليها انتهى
كلامه ثم ان الجماع حرام على المعتكف بالاجماع وبالنص

الاعتكاف كالصوم
الاعتكاف كالصوم

وكذا دواعيه حرام اذ دواعي المحظور محضون لا قضا
بها الى المحظور ومثله في الحج والظهار والاستبراء
الصوم والحيض والفوق بين الصوم والاعتكاف ان
الجماع محظور الاعتكاف دون الصوم لان الاعتكاف مو
اللبث والحبس والزوم على ما مر والجماع لا ينافيه
بل يجامعه ويبقى معه الا انه محظور بالنهي عنه
فاذا نفى اللبث بعد الوطئ يقع جنائية عليه فكذا دواعي
واقعا الصوم فركنه ترك الجماع فالجماع ينافيه ويرفعه
فلم يكن محظورا وانما حرم في الصوم لرفعه للصوم
فاذا لم يكن محظورا بدواعيه لم يكن من دواعي المحظور
فلم يقع جنائية على العبادة فلا يحرم وفي الحيض دواعي
الجماع لا تدعو الى الجماع لقيام النفس بجماع الجماع وقد
تقدم الكلام عليه في باب الحيض والاكفان عليه في الجماع
عند الجمهور وقال البصري والزهرى عليه كفان الوقاع
في رمضان وعن مجاهد يتصدق بدينارين وفي جوامع
الفقه والبدائع ويصنع من الصبي العاقل ومن المرأة
باذن زوجها ومن العبد باذن سيده ونذما ملزم
بقضيان ذلك بعد العتق والبيئونة وليس لمولى
منع المكاتب من الاعتكاف الواجب والتطوع وبه قال
الشافعي واحدا فاذا اذن لزوجته فليس له منعها بعد
بخلاف العبد بعد اذن المولى له في ذلك والفرق ان لفاته
لها عليك لما فاعها منها وهي حق فيجوز ولا يجوز للمولى
ان يملك منافع عبيد منه لان العبد لا يملك شيئا وفي
جوامع الفقه لو اذن لزوجته وعبد فيه يكن له منعها
وان يبيعها فيطأها وفي شهر معين لم يمنعها وفي غير المعين
له منعها من كل يوم قبل

له منعها وان يبيعها فيطأها وفي شهر معين لم يمنعها
في غير المعين له منعها من كل يوم قبل شرعها فيه وعن
ابن هريث عنه عليه السلام لا يصوم المرأة وبعلها ساهدا
الا باذنه اخرجته مسلم وابوداود وفي الذخيرة المالكية
خرجت المعتكفة من المسجد بعذر الحيض فوطئها زوجها
بطل قال ابن القاسم لها ان يتصرف في حوائجها وتصنع ما
ارادت الا المباشرة ومنعها سحنون لبقاء حرمة الاعتكاف
وفي الذخيرة المالكية ايضا صوم الصبي وحجته وصلاته ليست
بشرعية عندنا حنيفة بل ذلك تمرين للصبي قلت قد
نقل هذا عن من الطوايف الثلاثة عن الامام ونقلهم غلط
محظور وما علم اي شيء مسند نقلهم الباطل بل الاعتكاف
الصبي وصومه وصلاته وحجته صحيح شرعي بلا خلاف
اجن كة دون ابويه وذكر في الفتاوى وغيرها **قوله**
قال ومن اوجب على نفسه اعتكاف ايام لزمه اعتكافها
بليا ليلها وكذا اذا اوجب على نفسه اعتكاف ليل لزمه
بايامها عندنا ويدخل الليلة الاولى واليوم الاول ويكون
متابعة وان لم يشترطه ولا نواه وبه قال مالك وقال القاضى
من الحنابلة يلزمه التتابع وجهها واحدا ولو قال شهرا
اعتكف ليله ونهار في المعين اجماع وان قال لله على
اعتكاف نهار الشهر لزمه بالنهار دون الليل وكذا ايام
الشهر وان قال ليا الى الشهر لا يصح النذر عندنا وعند
الشافعي وابن حنبل يصح ولا يلزمه الا المذكور وكذا لو
قال لله على ان اعتكف شهرا دون ليا ليله صح ولو نوى
اليا الى او الايام في نذر الشهر لا يصح نيته لان العهد لا عموم
فيه وتخصيص العموم لا يكون في غير العام بخلاف الاستثناء

لأن الاستثناء شرط صحته التحته دون العموم وعند
 الشافعية في صحة نيته وجهان فإن نذر شهر امتثالا
 لزمه متابعا والتعيين اليه وهو قول الشافعي وما لا
 وابن حنبل وإن شرط التفريق جاز متابعا عندنا و
 اختلفت الشافعية فيه وإن لم يشترط فيه متابعا عندنا
 ولا تفريقا يستحب عندهم فيه المتابع وإذا شرط التتابع
 في المندور باسم الأيام أو نواه يدخل في الليلة الأولى عندنا
 خلافا للامة الثلاثة قالوا عن الخليل أن اليوم مطلق
 الفجر إلى غروب الشمس ودخول الليالي المتخللة لأجل
 التتابع فلا يلزمه الليلة الأولى ولنا قوله تعالى آتكم
 أن لا تكلم الناس ثلاث ليال سموتيا وفي الآية الأخرى
 ثلاثة أيام الآخذ أو القصّة واحدة فلما كان عدد الأيام
 والليالي متساويا فذكر الأيام يتناول ما لا زائرها من
 الليالي المتخللة وغيرها وكذا ذكر الليالي يتناول ما
 بازاها من الأيام ويقتصر العرب على ذكر أحد العطفين
 تخفيفا ويقال لم أر كذا أياما ومنه ليالي بخلاف المتكلمين
 كقوله تعالى سطرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام
 ولا يتوقف على النية في الأول كما لو حلف لا يتكلم زيدا
 ثلاثين يوما أو أجردا ثلاثين يوما أو شهرا فصار
 ككثرة الغنة والعلة والإيلاء وأجل الدين واعتبارهم
 بالصوم باطلا لأن الليالي فيه لا يصلح للصوم فكان
 الصوم متفرقا وفي الاعتكاف جميع المدة من الليل
 والنهار محلا له وكان التفريق فيه على خلاف وضعه
 وإذا نذر ثلاثين يوما ونوى بياض النهار خاصة صحته
 نيته فإن شاء اعتكف فيها متابعا وهو الأفضل
 وإن شاء فرق بخروج

وإن شاء فرق بخروج الليالي وإن نذر ثلاثين ليلة و
 نوى سواد الليل خاصة صحته نيته وبطل اعتكافه
 لعدم صلاحيتها للصوم ويصدق ديانة وقضاء لأنه نوى
 حقيقة كلامه بخلاف ما لو حلف لا يكلم من هذه النخلة
 فاليمين على ما يخرج منها ولو نوى عين النخلة يصدق
 ديانة لا قضاء وإن نوى الحقيقة والفرق أن الحقيقة
 في النخلة مبهمة وما يخرج منها بمنزلة الحقيقة العرفية
 والحقيقة اللغوية صارت مجازا عرفيا فلا تعتبر ومن
 أوجب على نفسه اعتكاف يومين يلزمه بليلتيهما وعن
 أبي يوسف ثلاث روايات في رواية كقولها وفي رواية
 يدخل الليلة المتوسطة وفي رواية تفرقها وفي الليلتين
 يلزمه بيوميهما وعن أبي يوسف مما كالثلاث وفي رواية
 عنه لا يصح اعتكافها وجه ظاهر الرواية أن الليلتين
 في الاستعمال بمنزلة الجمع يقول لم أر كذا من يومين
 منذ ليلتين و الليلتين خلا من الشهر والمراد بيوميهما
 ولو نذر اعتكاف ليلة لا يصح وكذا لو نوى اليوم معها فما ذكر
 الكرخي لأن الليلة لا يتضمن اليوم وروى ابن سامة عن
 أبي يوسف أنه يصح ويلزم بيوميهما لأن الليلة قد يراد بها
 الوقت كالיום وفي المروغيناني نذر اعتكاف ليلة لا شيء عليه
 وعن أبي يوسف يلزمه بيوميهما قال خوام زاده عن أبي يوسف
 إذا نوى بها اليوم يصح ولم يلزمه قال المروغيناني فيحتمل
 أن يكون قول المروغيناني كقوله وإن نذر اعتكاف يوم يصح
 ويدخل المسجد قبل طلوع الفجر ويخرج بعد غروب الشمس
 وبه قال الشافعي وابن حنبل وقال مالك يدخله قبل غروب
 الشمس كالشهر ولنا قول الخليل بن أحمد اليوم اسم لما

بَيِّنَ طُلُوعَ الْفَجْرِ وَغُرُوبَ الشَّمْسِ وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ يَوْمَ
لَا يَفْرَقُ بِالسَّاعَاتِ إِلَّا عِنْدَ عِلَالَةِ الشَّافِعِيَّةِ طَرَفِ
التَّفْرِيقِ الْإِعْتِكَافِ إِذَا لَمْ يَشْتَرَطْ فِيهِ التَّابِعُ وَعِنْدَ مَا لَا
إِذَا نَذَرَ إِعْتِكَافَ يَوْمٍ أَوْ لَيْلَةٍ يَلْزِمُهُ إِعْتِكَافُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ
وَقَالَ سَمْعُونُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي اللَّيْلَةِ كَقَوْلِنَا ذَكَرْنَا فِي الْأَخِيَّةِ
الْمَالِكِيَّةِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ فِي الْيَوْمِ الْوَاحِدِ لَا يَلْزِمُهُ اللَّيْلَةُ
إِلَّا أَنْ يَكُونَهَا وَحْدَى الرَّافِعِ لَزُومِ اللَّيْلَةِ فِي قَوْلِهِ وَغُرُوبِ
ذَكَرْنَا النُّوُوتِ وَفِي نَذْرِ الْيَوْمَيْنِ ثَلَاثَةٌ أَوْ جِهَةٌ فِي دُخُولِ
اللَّيْلَةِ الْمُتَخَلِّلَةِ أَحَدَهَا لَزُومَهَا ثَانِيهَا يَشْتَرَطُ التَّابِعُ
ثَالِثُهَا لَا لَزُومَ مُطْلَقًا وَكَذَا دُخُولُ الْيَوْمِ بَيْنَ اللَّيْلَتَيْنِ وَفِي
إِعْتِكَافِ نَذْرِ الشَّهْرِ يَدْخُلُ حَتَّى يَدْخُلَ غُرُوبُ الشَّمْسِ وَيَخْرُجَ
مِنْهُ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ آخِرِ الشَّهْرِ بِالْهَلَالِ لِأَنَّ لَيْلَةَ الشَّهْرِ
سَابِقَةٌ عَلَى يَوْمِهِ إِلَّا تَرَكْنَا كَيْفَ التَّرَاوُجِ فِي اللَّيْلَةِ الَّتِي رَوَى الْهَلَالُ
فِيهَا وَيَقْطَعُ بِرُؤْيَا هَلَالِ شَقِيقٍ وَهُوَ قَوْلُ النَّخَعِيِّ وَمَا لَكَ الشَّافِعِيِّ
وَأَبْنُ حَنْبَلٍ وَالثَّوْرِيُّ وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَاسْمُاقُ يَدْخُلُ بِطُلُوعِ
الْفَجْرِ وَاحْتِثَانِ ابْنِ الْمُنْذِرِ كَقَوْلِهِ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصَلِّيُ الْفَجْرَ ثُمَّ يَدْخُلُ خَبَاءَهُ وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ
إِنْ أَعْتَكَفَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ دَخَلَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَأَنْ أَعْتَكَفَ عَشْرَ
لَيَالٍ دَخَلَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَأَنْفَصِلَ الدَّاءُ وَهِيَ عَنْ هَذَا
الْحَدِيثِ بَانَ قَالَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْغَيْثُ ذَلِكَ الْيَوْمَ أَوْ دُخُولِ
لِلْإِعْتِكَافِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلَةِ ثُمَّ دَخَلَ خَبَاءَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ لِأَنَّ دُخُولَ
الْخَبَاءِ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْإِعْتِكَافِ فِي الْمَسْجِدِ وَفِي جَوَامِعِ الْفَقْهَةِ
لَوْ قَالَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ أَعْتَكَفَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ قَبْلَ
طُلُوعِ الْفَجْرِ قُلْتُ أَعْتَكَفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ تَقْلًا يَدْخُلُ
الْمَسْجِدَ مَتَى شَاءَ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ وَلَوْ قَالَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ أَعْتَكَفَ
يَوْمٌ مِنْ هَذَا الْوَقْتِ بَلَاءَهُ

يَوْمٌ مِنْ هَذَا الْوَقْتِ يَلْزِمُهُ دُخُولُ الْمَسْجِدِ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ إِلَى مِثْلِهِ
مِنْ الْغَدِ وَيَخْرُجُ بِاللَّيْلِ هَكَذَا ذَكَرْنَا النُّوُوتِ وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ
لَا يَصِحُّ إِعْتِكَافُ بَعْضِ يَوْمٍ مِنْ يَوْمَيْنِ لَا شَرْطَ الصَّوْمِ عِنْدَ
وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ إِنْ قَالَ فِي أَكْثَرِ الْيَوْمِ يَلْبِغِي أَنْ يَجُوزَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ
وَفِي الذَّخِيرَةِ الْمَالِكِيَّةِ لَوْ نَذَرَ بَعْضَ الْيَوْمِ لَا يَصِحُّ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ
خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ وَفِي خَزَانَةِ الْأَكْبَلِ لَوْ قَالَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ أَعْتَكَفَ شَهْرًا
بِغَيْرِ صَوْمٍ لَزِمَهُ بِصَوْمِهِ وَفِي الرُّغَيْنَانِ لَا يَصِحُّ فِي فَرْعٍ
مَا يَنْبَغِي ذَلِكَ فِي الْحَيَوَاتِ قَالَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ أَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ بِغَيْرِ
وَضُوءٍ أَوْ بِغَيْرِ قِرَاءَةِ لَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ فِي قَوْلِ زُفَرٍ وَفِي قَوْلِ أَبِي يُونُسَ
يَلْزِمُهُ صَلَاةٌ صَحِيحَةٌ وَقَالَ صَدْرُ الدِّينِ الْخَلَّاطِيُّ فِي الْجَامِعِ
لَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ فِي الْأَصَحِّ لِعَدَمِ الْقُرْبَةِ وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ
مِفْطَرًا أَوْ يَصَلِّيَ عَادِيًا يَصِحُّ النَّذْرُ وَيَلْزِمُهُ الصَّوْمُ وَسَيَرِ
الْمَعُونَةِ وَتَجِدُ مَعَ زُفَرٍ فِي الْأَوَّلِ وَمَعَ أَبِي يُونُسَ فِي الثَّانِي
وَهُوَ الصَّلَاةُ بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ وَإِنْ قَالَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ أَصَلَّى رَكْعَةً
يَلْزِمُهُ رَكْعَتَانِ وَإِنْ قَالَ ثَلَاثًا يَلْزِمُهُ أَرْبَعٌ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ
وَقَالَ زُفَرٌ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلِ وَيَلْزِمُهُ رَكْعَتَانِ فِي الثَّانِي
وَإِنْ قَالَ اللَّهُ عَلَيْهِ نِصْفَ رَكْعَةٍ أَوْ نِصْفَ حُجَّةٍ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ
فِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي يُونُسَ وَفِي رِوَايَةِ رَكْعَتَانِ وَحُجَّةٍ ثَانِيَةً
وَجِهَ الْأَكْبَلِ إِنْ ذَكَرَ بَعْضُ مَا لَا يَتَجَزَّأُ كَذَكَرَ كُلِّهِ كَمَا
فِي نِصْفِ طَلْقَةٍ وَخَمْسَةِ دَرَاهِمٍ فِي الْمَهْرِ وَنِصْفِ حَيْضَةٍ
وَوَجْهُ الْإِلْغَاءِ إِنْ نِصْفَ رَكْعَةٍ وَنِصْفَ حُجَّةٍ لَيْسَ بِعِبَادَةٍ
وَلَا مِنْ جَنْسِهِ وَرَأَيْتُ اللَّهَ تَعَالَى مَقْصُودًا عَلَيْهَا مَرَّةً
فَيُلْغَوُا كَنِصْفِ رُكُوعٍ أَوْ نِصْفِ سَجُودٍ بِخِلَافِ الرُّكْعَةِ
الْوَاحِدَةِ فَاتَّهَرَكُنْ كَامِلًا وَفِي جَوَامِعِ الْفَقْهَةِ قَالَ اللَّهُ
عَلَيْهِ أَنْ أَصُومَ نِصْفَ يَوْمٍ لَمْ يَصِحَّ وَكَذَا نِصْفَ حُجَّةٍ وَنِصْفَ

ركعة يصح عند محمد وفي العيون قال الله عليّ أن
 أنحرأبني أو ابن ابني أو ابني ابنتي يذبح شاة وإن
 قال أنحرأني أو أختي أو نفسي أو غلامي فلا شيء عليه
 وعن محمد يلزمه فهم شاة وفي خزانة الاكل لا في الأم
 وفي نسخة الآب الأب وجه قولنا في حنيفة رضي الله عنه
 وره النص في الولد يذبح شاة في قصة إبراهيم عليه
 السلام وليس الأب والأم في معناه من جهة الولاية
 وقولنا في حنيفة مروى عن ابن عباس وقال مالك يحرر
 جذورا وقيد يحرر مائة من الأبل ذهابا إلى قصة
 عبد المطلب وعن علي بن مهزيب عنه وقال الليث يحرر
 به وقال أبو يوسف والشافعي لا شيء عليه لأنه نذر
 معصية قلت سوا قربان إلى الصواب وفي المرغيناني
 لو قال لله عليّ اعتكاف شهر ماض لا يلزمه شيء وإنما
 الالتزام في المستقبل ومثله ما ذهب لشافعي ذكر النووي
 وفي الأسبغاني النقل أنه يدخل بنية الاعتكاف فيكون
 معتكفا بقدر ما أقام فيه وله ثوابا لمعتكفين مادام
 المسجد ومثله عند الشافعي وقيل أنه ينطلق عليه في
 العرق اسم الاعتكاف وفي الولوالجي قال لله عليّ أن
 أصوم يومين متتابعين من أول الشهر وآخر بصوم
 الخامس عشر والسادس عشر لأن الخامس عشر من
 أوله والسادس عشر من آخره وما عداها لا يتصدق
 أن يكون متتابعين مسئلة نذر أن يعتكفا ويصليا في
 مكان جاز أن يأت به في غير وقال أبو يوسف وزفر
 ومالك والشافعي لا يتعين غير المساجد الثلاثة المساجد
 الحرام ومسجد المدينة ومسجد بيت المقدس وإنما اعتوا
 الثلاثة من المساجد لقوله

الثلاثة من المساجد لقوله عليه السلام لا تشرع المصلي إلا
 لثلاثة المسجد الحرام ومسجد وبيت المقدس ولقوله
 صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف فيما سواه إلا المسجد الحرام
 واسم الصلاة يتناول الفرض والنفل قال ابن رشد مالك يحرر
 أبو حنيفة هذا الحديث على الفرض ليجمع بينه وبين قوله عليه
 صلاة أحكم في بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا إلا المكتوبة
 والآل وقع التضاد بين هذين الحديثين ونحن نقول إن المؤدى
 إذا كان كاملا لذاته وصفاته فقد خرج عن العهدة به وإنما
 الغاية زيادة الأجر والأجر له فكان ذلك تركا لحقه لا ليعضا
 الحق الله تعالى هذا هو القاعدة عندنا ألا ترى أن فيما فرضه
 الله على العبد من المكتوبة بالجماعة وقد أمر الشرع بها وأنها
 بالجماعة تفضل على صلاته في بيته أو دكانه بسبع وعشرين
 درجة فلو ترك الجماعة وصلاته في بيته أو دكانه جازت و
 الصلاة والاعتكاف بخضوع وخشوع أتم وعند فوائها يجوز
 ولأن المسجد مكان أكبر وأكثر جماعة كان أفضل ومع هذا
 لا يتعين وقال النووي والزمان يتعين للصوم على الصحيح
 وعندنا في حنيفة وأبو يوسف لا يتعين وعند محمد يتعين والمعلق
 بالشرط يتعين اتفاقا وهي مسئلة الجامع فأيلة لغوية
 الأيام جمع يوم فأو ياء وعينه واو ولم يجئ ذلك في كلام العرب
 الأيوم ويوح اسم للشمس فاجتمعت الياء والواو في الجمع و
 سقت أحدا ما بالسكون قلبا الواو ياء وتذغم الياء في الياء
 وكبالي جمعت على غير واحد ها على غير قياس من أحزاب في جمع
 نيزاد واء الياء ياء ويقال كان الأصل كسلا فحذفت لأن تصغير
 كسيلة ذكرها الجوهرية فص في ليلة القدر ونضائيا
 ووقتها ومذاهبا لعلماء فيها أعلم أن ليلة القدر فاضلة

المساجد الثلاثة

السلام لله في القدر
 وهو غير منقولا
 للعلماء في هذا
 أحاديث كس

يستحب طلبها وهي افضل ليالي السنة ومعنى القدر الشرف
والخطر او من التقدير لانها بقدر فيها اوراق العباد والكل
من الآجال وغيرها مما سيقع في تلك السنة ويكتب ذلك في
الموكلة ويبين لهم والا فكل شيء قد قدر في الازل وتفسير
سورة القدر على وجه الایجاز اننا انزلناه اى القرآن في
اللوح المحفوظ الى السماء الدنيا فجعلنا في بيت العز ثم انزل
على رسول الله صلى الله عليه وسلم منجما في عشرين سنة بحسب
المصالح هكذا عن ابن عباس في شرح البخاري لابن بطال
السفاسقي ومن المتأخرين من قال اننا انزلناه ابتداء
انزاله في ليلة القدر قوله تعالى ليلة القدر خير من ألف
شهر ليس فيها ليلة القدر قال ابن عباس رضي الله عنهما
فيها افضل من العباداة في ألف شهر بصيام نهارها وقيام
ليالها ليس فيها ليلة القدر فتكون الركعة فيها خير من
ثلاثين ألف ركعة في غيرها وكذا سائر انواع البر والطاعات
وعن سعيد بن المسيب انه كان يقول من شهد
العشاء ليلة القدر فقد اخذ بحظها منها وعن الشافعي
من شهد العشاء والصبح ليلة القدر فقد اخذ نصيبه
منها ذكركم النووي فكانه جعل حكم يومها لحكمها و
هكذا يروى وخصت هذه الامة بها لقصر اعمالها
ليحصل فيها لهم ما يحصل في الاعمال الطويلة هذا
الصحيح تشريفا لهم ولطفنا بهم والروح جبريل
بأذن ربهم اى باسم من كل امرئ سلام اى الملائكة
يسلمون على المؤمنين قال ابن عباس يسلمون على
المؤمنين الا عند من خيرا ومعصية او كاهن او
مشاحن فمن اصابه السلام غفر له والسلام من غرة
الشمس الى طلوع الفجر

الشمس الى طلوع الفجر واختلف الناس في زمانها على
تسعة عشر قولاً الاول هو قول اصحابنا قال الشيخ
العلامة شمس الايمة السرخسي في المبسوط عن الفقيه
ابن جعفر ان مذهبنا لامامنا حنيفة رضي الله عنه ان ليلة
القدر تكون في رمضان يتقدم ويتأخر وهكذا في الاخير
والواقعات وملتقى البحار والفتاوى الصغرى والوبرى
اجمع اصحابنا انها في رمضان لكن قال ابو حنيفة يتقدم
يتأخر وعندهما في رمضان لا يتقدم ولا يتأخر لكن غير معينة
لنا قال في المحيط عندهما هي في النصف الاخير من رمضان
قال صاحب ملتقى البحار قولنا حنيفة راجح وقال في المحيط
وعليه الفتوى قال القاضى عياض ليست في ليلة معينة
بل ينتقل في الاعوام قال نحو هذا قول مالك والشافعي وابن
حنبل واسحاق وانما ثور وغيرهم الا ان بعضهم قال ينتقل
في العشر الاواخر ومثله قول المذنب وابن خزيمة وقال
المجاشعي في التجرىد وغيره يطلب في رمضان ولا طريق للجمع
بين الاحاديث الصحيحة الا بالانتقال وقال النووي عن
الشافعي انها غير محصورة في العشر الاواخر مبهمة علينا
ولكن في ليلة معينة في نفس الامر لا ينتقل عنها ابداً الى
يوم القيامة وكل ليالي العشر محتمل لها وليالي الوتر ارجاها
وارجى الاوتار الحادى والعشرون ومال الشافعي رحمه الله
في موضع الى ثلاث وعشرين وفي القديم احدى وعشرون
او ثلاث وعشرون وبعد ما سيج وعشرون وهذا هو المشهور
من مذهبه وهذا خلافاً ما نقله عياض عن الشافعي والقول
الثاني قولها انها في رمضان وانها لا تنتقل كما ذكرنا ويظهر
فايد الاختلاف عندنا فيمن قال عبد خذ ليلة القدر

مذهب اوزنية

ومذهبها في

قوله اى حنفية
الفتوى

القول الثاني
من قولنا

انه قال ذلك قبل رمضان يعتق اذا خرج رمضان بلا خلاف
 وان قال في بعض رمضان لا يعتق عندنا حنيفة حتى يسبح
 رمضان من العام القابل لاحتمال انه يكون في اول رمضان قبل
 اليمين وفي الثاني في آخر وعندنا اذا جاء الوقت الذي خلفه
 عتق لليقين والقول الثالث انها معينة لا تتقدم ولا تتأخر
 لكن في النصف الثاني من رمضان كان نقله صاحب المحيط عن
 يوسف ومحمد وسوقه صاحب المنظومة عنها بقوله وعينا
 في الاخير قاذور والقول الرابع قول الشافعي في العشر الاواخر
 لا ينتقل ولا يزال في تلك الليلة الى يوم القيامة كما ذكرنا عنه
 على ما نقله النووي عنه في شرح المذهب والقول الخامس
 قال الشيخ ابو بكر الرازي في معاني القرآن انها غير مخصوصة
 بشهر من السنة قال ولهذا اصحابنا فيمن قال لامراته
 انت طالق في ليلة القدر لا يقع حتى يمضي حول لانهما غير
 مخصوصة بوقت فلا يحصل اليقين بوقوعه الا بمضي حول
 ولم يحكم خلافا وقال قاضي خاذه المشهور عن ابي حنيفة انها
 تدور في السنة كلها وقد صح ذلك عن ابن مسعود والقول
 السادس ليلة سبع عشرة قاله ابن الزبير وزيد بن ارقم
 وموسى عن النبي عليه السلام والقول السابع ليلة
 الحادي والعشرين قاله ابو سعيد الخدري وهو قول
 للشافعي وغيره لرواها النبي عليه السلام انه يسجد في
 صبيحتها في ماء وطين فكان فيها والقول الثامن قول عبد الله
 بن انيس ليلة ثلاث وعشرين والقول التاسع ليلة خمس
 وعشرين والقول العاشر قول ابي ليلة سبع وعشرين
 هو قول جماعة من الصحابة وابن عباس منهم وفي المحيط
 ملحق البخاري في العامي بوقوع الطلاق في الليلة السابعة
 والعشرين عندهم جميعا

٣٤٩
 والعشرين عندهم جميعا لان العوام يعتقدون انها ليلة القدر
 والقول الحادي عشر في آخر ليلة في رمضان قاله بعضهم
 ذكر النووي والقول الثاني عشر ليلة اربع وعشرين محكي
 عن بلال وابن عباس والحسن وقادة والقول الثالث عشر
 ليلة تسع عشرة محكي عن علي رضي الله عنه ذكر النووي
 والقول الرابع عشر انها في الاشفاق من هذا او تار عند الابصار
 واصله عندهم قوله عليه السلام اطلبوها في تاسعة تبقى قالوا
 هي ليلة الاثنين وعشرين ونحن اعلم بالعدد منكم والقول
 الخامس عشر ليلة خمس في الخامسة والسابعة والتاسعة لما
 في سنن ابي داود الخمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة
 اي لتسع مضت وسبع مضت وخمس مضت قاله صاحب
 المقدمات وقال مالك في المدونة معناه ليلة احدى وعشرين
 وثلاث وعشرين وخمس وعشرين وهو بعيد جدا وهذا اذا
 كان الشهر ناقصا ولا يستقيم اذا كان تاما فيكون ليلة الاثنين
 وعشرين واربع وعشرين وست وعشرين والقول السادس
 عشر في العشر الوسط والعشر الاواخر والقول السابع عشر
 في اشفاق العشر الاواخر والقول الثامن عشر في او تار العشر
 الاواخر والقول التاسع عشر قاله صاحب الطراز ليلة النصف
 من شعبان وهو بعيد والقول العشرون انها رفعت وهو
 قول الشيعة وتعلقوا بقوله عليه السلام في حديث عباد بن
 الصامت قال خرج النبي عليه السلام ليخبر بليلة القدر فتلاحي
 رجلا من المسلمين فقال خرجت لا خير لكم بليلة القدر فتلاحي
 فلان وفلان فرفعت وعسى ان يكون خيرا لكم فالتسوها في
 التاسعة والسابعة والخامسة رواه البخاري وهذا عيان
 بينة منهم لان آخر الحديث يرق عليهم فانه عليه السلام امر

بعد ذلك بالتماسها وطلبها فلو كانت دُفِعَتْ لَمَا آمَرَهُمْ بِطَلَبِهَا
 فيكون المراد بِرَفْعِهَا رَفْعُ عِلْمِ عَيْنِهَا ذَلِكَ الْوَقْتُ وَقَوْلُ صَاحِبِ
 الْحَاوِي لِاخْلَافِ بَيْنِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ
 رَمَضَانَ غَيْرُ صَحِيحٍ وَقَالَ النُّووي لَا يَقْبَلُ مِنْهُ فَإِنَّ الْخِلَافَ فِي غَيْرِ
 مَشْهُورٍ ثُمَّ نَذَرَ جُمْلَةً مِنَ الْأَحَادِيثِ الْوَاقِعَةِ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ عَنْ ابْنِ
 عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذْوَا لَيْلَةَ الْقَدْرِ
 فِي الْمَنَامِ فِي السَّبْعِ الْآخِرِ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ارْصِدْ رَوَايَاكُمْ وَلَا تَوَلُّوا
 فِي السَّبْعِ الْآخِرِ فَمَنْ كَانَ مَسْتَحَرِّهَا فَلْيَسْتَحِرَّهَا فِي السَّبْعِ الْآخِرِ
 رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَجَاوَزُ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ وَيَقُولُ
 تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ
 وَمُسْلِمٌ وَلَمْ يَطْعُهُ لِلْبُخَارِيِّ فِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ
 الْوَاتِرِ مِنَ الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
 أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ التَّمَسُّوْهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ
 فِي تَاسِعِهِ سَبْعِي فِي سَابِعِهِ سَبْعِي فِي خَامِسِهِ سَبْعِي رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ
 وَعَنْ أَنَسٍ هَرَبِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ إِنْ رَأَيْتَ لَيْلَةَ
 الْقَدْرِ ثُمَّ أَيْقَظَنِي بَعْضُ أَهْلِي فَتَسَيَّئْتُهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ رَوَاهُ
 مُسْلِمٌ وَالْخَوَابِرُ الْبَوَاقِي وَيَحْتَمِلُ الْمَوَاضِي وَعَنْ أَنَسٍ سَعِيدُ الْقَدْرِ
 قَالَ أَعْتَكَفْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَشْرَ الْآوَسَطَ مِنْ رَمَضَانَ
 فَخَرَجَ صَبِيحَةَ عَشْرِينَ فَنَظِمْنَا وَقَالَ إِنْ رَأَيْتَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ
 ثُمَّ أَسْبَغْتَ فِيهَا فَالْتَمَسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ الْوَاتِرِ فَإِنْ رَأَيْتَ
 أَنْ تَسْجُدَ فِي مَاءٍ وَطِينٍ فَمَنْ كَانَ أَعْتَكَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فَلْيَرْجِعْ لِرَجْعَانَا وَمَا نَرَى فِي السَّمَاءِ قُرْعَةً فَجَاءَتْ سَحَابَةٌ
 فَطُفِرَتْ حَتَّى سَالَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ وَكَانَ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ وَاقِفَتِ
 الصَّلَاةُ فَرَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ
 حَتَّى رَأَيْتَ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَبْهِهِ

وذكر جملة من
 حاديث الواردة
 في ليلة القدر

حَتَّى رَأَيْتَ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَبْهِهِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِإِسْنَادِهِ وَمُسْلِمٌ
 بِمَعْنَاهُ وَعَنْ سَعِيدِ ابْنِ يَزِيدَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْتَكَفَ الْعَشْرَ
 الْآوَسَطَ مِنْ رَمَضَانَ ثُمَّ أَعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْآوَسَطَ ثُمَّ كَلَّمَ النَّاسَ فَقَالَ
 إِنْ أَعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْآوَسَطَ لَتَحْسَنَ هَذِهِ اللَّيْلَةُ ثُمَّ أَعْتَكَفَ الْعَشْرَ
 الْآوَسَطَ ثُمَّ أَمْسَ فَعِيلَ لِي أَتَمَّهَا فِي الْعَشْرِ الْآوَسَطِ الْآخِرِ ثُمَّ أَحْبَبَ أَنْ
 يَعْتَكِفَ فَالْيَعْتَكِفُ فَأَعْتَكَفَ النَّاسُ مَعَهُ وَقَالَ إِنْ أَرَيْتَهَا لَيْلَةَ
 وَيَرَوْا أَنْ تَسْجُدَ صَبِيحَتَهَا فِي مَاءٍ وَطِينٍ فَاصْبِغْ لَيْلَةَ أَحَدِي وَعَشْرِينَ
 وَقَدْ قَامَ إِلَى الصَّبْحِ فَطُفِرَتْ السَّمَاءُ فَوَكَفَ الْمَسْجِدَ فَابْصُرَ الطِّينَ
 وَالْمَاءَ فَخَرَجَ حِينَ فَرَغَ مِنْ صَلَاةِ الصَّبْحِ وَجَبِينَهُ وَرُوْتُهُ أَنْفَهُ
 فِيهَا الطِّينَ وَالْمَاءَ وَهِيَ لَيْلَةُ أَحَدِي وَعَشْرِينَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَعَنْ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنْ رَأَيْتَ لَيْلَةَ
 الْقَدْرِ ثُمَّ أَسْبَغْتَ فِيهَا وَارْصِدْ صَبِيحَتَهَا اسْجُدْ فِي مَاءٍ وَطِينٍ فَمَطَرْنَا
 لَيْلَةَ ثَلَاثَ وَعَشْرِينَ فَصَلَّى بِنَا صَلَاةً عَلَيْكُمْ فَأَنْصَرَفَ وَإِنْ أَثَرَ
 الْمَاءِ وَالطِّينِ عَلَى جَبْهِهِ وَأَنْفَهُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَلَيْلَةُ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ
 رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَعَنْ زَيْدِ بْنِ حَبِيشٍ قَالَ سَأَلْتُ أُمَّ بَنِي كَعْبٍ
 فَقُلْتُ إِنَّ أَخَاكَ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ مَنْ يَقُمْ الْحَوْلَ يُصِيبَ لَيْلَةَ
 الْقَدْرِ فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنْ لَا يَسْكُلُ النَّاسُ أَمَّا أَنْتَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّهَا
 فِي رَمَضَانَ وَأَنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ وَأَنَّهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ
 فَقُلْتُ يَا بَنِي دَلِيلٌ يَقُولُ ذَلِكَ يَا أَبَا الْمُنْذِرِ قَالَ بِالْعَلَامَةِ أَوْ بِالْآيَةِ
 الَّتِي أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا تَطْلُعُ يَوْمَئِذٍ لَأَشْعَاعٍ
 لَهَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَفِي رِوَايَةٍ قِيلَ لَزِمَ مَا الْآيَةُ قَالَ تَصْبِغُ الشَّمْسُ
 صَبِيحَةَ ثَلَاثِ اللَّيْلَةِ مِثْلًا الطُّسْتِ لَيْسَ لَهَا شُعَاعٌ حَتَّى تَرْتَفِعَ
 رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ سَيَلَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 أَنَا أَسْمَعُ عَنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ فَقَالَ هِيَ فِي كُلِّ رَمَضَانَ قَالَ النُّووي وَهَذَا
 الْحَدِيثُ صَحِيحٌ وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَحْلِفُ عَلَى أَنَّهَا فِي سَبْعٍ وَعَشْرِينَ

ويقول السورة ثلاثون كلمة فاذا وصلت الى قوله تعالى هي
 فهي سابعة وعشرون منها وكان يقول خَلِقَ الانسان من سبع
 لقوله تعالى من سلاله من طين الى قوله فتبارك الله احسن الخالقين
 ونازل من سبع لقوله تعالى فانبتنا فيها حنبا وعنباً وقضباناً
 زيتوناً ونخلًا وحباً غلباً وفاكهةً وابتأوا الالب للانعام والسبع
 للانسان ويسجد على سبع لقوله عليه السلام اُمِرْتُ اَنْ اَسْجُدَ
 على سبعة ارباب والسموات سبع والارضون سبع والطوائف
 سبع والجوار سبع قال السفاقسي في شرح البخاري قوله ارى رؤياكم
 هكذا يرويه المحدثون بتوحيد الرؤيا وهو جائز لانها مصدر
 وقيل رؤاكم جمع رؤيا ليكون جمعا في مقابلة جمع اصح وقوله
 تَوَاطَتْ اصلها تَوَاطَتِ بالهمزة مثلاً قوله تعالى ليواطون اعدائكم
 ما حرم الله اى ليوافقوا ويجوز تركه محذوف وقوله فليتحجروا
 في السبع الا واخر حجة على الشافعي في قوله ليلة احدى وعشرين
 فانه اغرى من ان يلتبس فيها وقوله عليه السلام فلاحى
 رجلا قال الداهي تسابا وقال الهروي الحاء والملاح
 كالسباب وقيل تنازعا وقيل تخاصما والقرعة قطعة من
 السحاب وروثة الانف طرفه وارنبته وكلف المسجد قطر منه
 ماء المطر والطست جمعه طسوس والتل في المفرد بدل من الخ
 السنين وعلامتها انها طلقة لاحات ولا بارهة وان الشمس
 تطلع في صبيحتها بيضاء ليس لها شعاع كما تقدم في الحديث
 صفها فان قيل اتي فايده لمعرفة صفتها بعد فواتها فانها
 تنقضي بطلوع الفجر فالجواب من وجهين احدهما يستحب
 الاجتهاد في يومها الذي بعدها والغاية الانتفاع بها في السنة
 الثانية وما بعدها على قول من يقول بعدم التنقل قال
 النووي لو قال لزوجته انت طالق ليلة القدر وكان اليمين
 قبل انقضاء ليلة الحادي والعشرين

العشرين

قبل انقضاء ليلة الحادي والعشرين من رمضان طلقت في
 اول جزء من الليلة الاخيرة من رمضان وان قاله بعد مضي
 بعض ليالي العشر الاخير طلقت في السنة الثانية في اول جزء
 من الليلة التي كان فيها كلامه سواء قاله ليلا او نهارا قلت
 قال العزالي في كتبه لو قال ذلك في رمضان لا يقع حتى ياتي ذلك
 الوقت من السنة لان الطلاق لا يقع بالسك قالوا لا يقع
 بالسك لكن يقع بالنظر قلت الظن في جميع رمضان الحديث
 الصحيح الذي ذكره النووي ورواه ابو داود وقد اتفق اكثر
 اهل العلم انها تنتقل وبه وقوا بين الاحاديث الثانية
 فدرع اعلم ان ليلة القدر يراها من شاء الله من
 المؤمنين واهل الصلاح وحكي عياض عن المهدي بن ابي
 الفقيه المالكى انه قال لا يمكن رؤيتها على الحقيقة وهو
 غلط نهى عليه كيلا يخترعه وينبغي لمن رآها ان يكتبها
 ويدعو الله تعالى باخلاص والله تعالى بالصواب
 سلمو و كتاب الحج

اعلم